

مكتبة
القراء العرب

المغرب العربي

في التاريخ الحديث والمعاصر
الجزائر • تونس • المغرب الأقصى

تأليف

الدكتور صلاح العقّاد



المَغْرِبُ العَرَبِيُّ

فى التاريخ الحديث والمعاصر
الجزائر - تونس - المغرب الأقصى

تأليف

دكتور صلاح العقاد

الطبعة السادسة

مزيدة ومنقحة

١٩٩٣

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد

مقدمة الكتاب

يتناول هذا الكتاب تاريخ المغرب منذ القرن السادس عشر حتى وقتنا الحاضر ، فهو اذن من كتب التاريخ العام . وليس معنى ذلك انه قد بلغ فى التبسيط الى حد يمكن معه وصف الكتاب بأنه مدرسى . فقد اتبعنا فيه منهجا وسطا بين السرد التاريخي المبسط وبين التحليل الأكاديمي الذى يتناول كل مسألة تاريخية بالتفصيل . وهو على كل حال يفتح مجالات للذين يريدون بعد ذلك التوسع فى موضوع من موضوعاته ويعرفهم بأقرب مراجعة ، كما أنه يعطى لراغبي الاطلاع على أحوال المغرب صورة شاملة تعينهم على فهم مشاكله المعاصرة .

وليست كتابة التاريخ العام بالمهمة اليسيرة كما يتبادر الى ذهن البعض ، الذين قد يتصورونها مجرد تلخيص للوقائع وعندنا ان براعة المتصدر لهذا النوع من كتابة التاريخ ، تتوقف على تقييم الموضوعات المختلفة ومعرفة ما يستحقه كل منها من الاهتمام بالنسبة للآخر . ولاشك أن هذا التقييم يستدعى تصورا شاملا للموضوع ، ثم استخلاص الأفكار مما تجمع لديه من مادة أولية غزيرة .

وقد خصص القسم الأول لدراسة الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى سنة ١٨٢٠ ، ولم نتخذ هذا القرن بداية لموضوع الكتاب تقليدا لمنهج تاريخ أوروبا حيث يطابق هذا القرن قيام النهضة ، وبالتالي بداية العصور الحديثة ، اتما لهذا الاختيار ما يبرره من واقع تاريخ المغرب . ففي القرن السادس عشر حدثت هناك تطورات سياسية واجتماعية هامة ، ففيه تجدد الصراع بين أوروبا والمسلمين فى الحوض الغربى للمتوسط ، وفيه ظهرت النيابات العثمانية الثلاث : طرابلس ، والجزائر ، وتونس التى شاركت فى المواجهة ، بينما ظهرت أسرة الأشراف السعديين فى مراكش لنفس الهدف . وكذلك اتسع نشاط الطرق الصوفية التى بعثت التقاليد الاسلامية فى كثير من الجماعات البربرية التى ظلت حتى ذلك الوقت بعيدة عن التأثر بالثقافة الاسلامية ، وعملت بذلك على التقريب بين عناصر السكان ان لم تكن قد جعلت منهم وحدة متكاملة ، اما اختيار سنة ١٨٢٠ بالذات ليكون حدا

فاصلا بين هذا القسم والذي يليه ، فمرجعه الى ان استيلاء الفرنسيين على الجزائر فى هذا العام يعد نقطة تحول فى تاريخ المغرب الحديث ، ولا يقتصر أثره على الجزائر وحدها لأن صدها كان بعيدا فى القطرين المجاورين . فهو يعتبر بالنسبة لتونس ومراكش بداية السقوط . أما فرنسا فقد اتخذت من الجزائر مبررا لأطماعها فى المغرب بأسره وقاعدة تقفز منها على هذين القطرين .

أما القسم الثانى فقد خصص لدراسة الاستعمار الفرنسى ومايتعلق به من ازمات دبلوماسية مهدت للاحتلال العسكرى . ولكننا حرصنا فى هذا القسم على أفراد فصول خاصة بنظم الادارة وأوجه الاستغلال المختلفة التى اتبعها الفرنسيون . وذلك لما لاحظناه من ان معظم الكتاب والمؤرخين العرب ركزوا اهتمامهم على الجانب الدبلوماسى عندما تناولوا علاقة فرنسا بالمغرب ، ولا يوجد حد زمنى يفصل بين القسمين الثانى والثالث ، فان هذا القسم الثالث قد خصص لدراسة الحركات القومية وتطورها حتى الاستقلال بالنسبة لتونس ومراكش ، وحتى ثورة سنة ١٩٥٤ بالنسبة للجزائر . ويعتبر هذا القسم والقسم الثانى على وجه الخصوص ممما صلب الكتاب ، بينما يمكن وصف القسم الأول بأنه تمهيد تاريخى . أما القسم الأخير الذى يتناول المشاكل المعاصرة والاتجاهات السياسية فى المغرب فقد امتد فى هذه الطبعة على وجه الخصوص وأحتل فيها مكانا بارزا بالقياس الى الطبعات السابقة . وفى اطار كل من هذه الأقسام طفنا بكل قطر من الأقطار الثلاثة على حدة ، وربما ود بعض القراء لو تتبعنا كل قطر منها من البداية حتى النهاية . ولكن هذا المنهج يتعارض مع فكرتنا الأساسية وهى وجود الرابطة التاريخية بين هذه الأقطار واشتراكها فى هذه المراحل مع امكان مقارنة كل منها بالآخر فى كل مرحلة . ثم ان هذا المنهج يجعل الكتاب أشبه بثلاثة كتب منفصلة .

وقد يتساءل القارئ أيضا : لماذا لم يشمل الكتاب ليبيا ، وقد جرى العرف على احتسابها من بلاد المغرب ؟ والجواب على ذلك ينطوى على حقيقة مؤسفة وهى ان الاستعمار ترك فى بعض البلاد العربية اثارا بعيدة بحيث أوجد رابطة خاصة من نوع جديد بين البلاد التى خضعت لاستعمار واحد .

ويرجع اهتمامنا بالمغرب وتاريخه الى أيام اقامتنا فى باريس من سنة ١٩٥٠ - سنة ١٩٥٦ وهناك اتجهنا الى التخصص فى تاريخ العرب الحديث ، ومع أن موضوع رسالتنا للدكتوراه كان يتعلق بتاريخ شبه جزيرة العرب والتنافس الاستعماري فى الخليج العربى الا أن وجود الطالب العربى فى العاصمة الفرنسية يجذبه بالطبع الى الرغبة فى الاطلاع على تاريخ المغرب وأحواله نظرا لوفرة مراجعة ووقوعها فى متناول يده . بل انه يجد المعاهد التى أسست خصيصا لدراسة نواحي الحياة المختلفة فى المغرب . ثم تصادفت اقامتنا هناك مع وقوع أحداث هامة فى تلك البلاد ، مما جعل أنباءه تحتل الصدارة فى جميع الصحف الباريسية ، ثم ازدادنا اتصالا بهذا الموضوع بمناسبة تتلمذنا على شارل أندريه جوليان استاذ مادة تاريخ الاستعمار وصاحب عدة مؤلفات عن شمال أفريقيا وكان معروفا آنذاك بتأييد الحركات الوطنية . كما اتاحت لنا الإقامة فى فرنسا فرصة الاتصال بالمشيبيية المغربية والتعرف على عقليتها واتجاهاتها السياسية عن كثب . وبعد العودة الى أرض الوطن عهد الينا بتدريس مادة شمال أفريقيا فى معهد العلوم السياسية ثم فى معهد الدراسات العربية العالمية ، ولم تنقطع صلاتنا بالدراسات المغربية بعد ذلك ، فقد اتاحت لنا فرصة الاتصال المباشر ببعض أقطار المغرب ، اذ عهد الينا بتدريس التاريخ الحديث بجامعة قسنطينة بالجزائر خلال العام الدراسى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ . وفى سنة ١٩٧٦ قمنا بزيارة موريتانيا ضمن بعثة علمية أوفدها معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، وذلك لاعداد موسوعة شاملة عن هذه البلاد .

وخلال هذه الفترة الطويلة التى تمتد الى مايزيد على ثلث قرن تقدمت الدراسات فى جوانب مختلفة وبعد أن كانت الكتابة العلمية فى تاريخ المغرب تكاد تكون مقصورة على الفرنسيين ، ظهر من بين المغاربة أساتذة أكفاء تناولوا موضوعات متخصصة فى بعض جزئيات من هذا التاريخ كما اهتموا بنشر التراث العربى فى بعض عصور كان يظن أنها خالية من هذا التراث كالعصر العثمانى ، كما أن لهؤلاء المؤرخين رؤية خاصة فى دراسة الحركة الوطنية . ويرجع الفضل فى ذلك التقدم الى انتشار التعليم الجامعى بدول المغرب المستقلة ، والعودة الى اتخاذ اللغة العربية لغة تعليم ودراسة فى بعض الأقسام الجامعية . ويلاحظ أن قسم التاريخ كان فى مقدمة ما عرب من الأقسام . ثم تكونت مراكز لجميع الوثائق الوطنية او نقلها من الخارج .

وصدرت دوريات متخصصة تعالج قضايا تاريخية وحضارية على مر
العصور .

فى نفس الوقت لم تفتر همة الفرنسيين فى اضافة الجديد الى الدراسات
المغربية واتسمت المؤلفات الفرنسية بعد نهاية العهد الاستعمارى بأنها
صارَت أكثر موضوعية وأفضل من حيث التعمق ، يدل على ذلك هذا النشاط
الجم الذى يبذله مركز دراسات أفريقيا المتوسطية الملحق بجامعة اكس آن
بروفانس حيث أودعت كميات هائلة من الوثائق المتعلقة بالعصر العثمانى
والعهد الاستعمارى .

وفى تقديرنا أن ظهور تلك الدراسات لا يغنى عن مجلد شامل لتاريخ
المغرب الحديث ، فما زال يسد حاجة أمام المتخصص المبتدئ فى أقسام
التاريخ فى المشرق اذ خصصت من بين مواد التاريخ الحديث مادة لتاريخ
المغرب الحديث والمعاصر . لهذا كله نقدم للقراء الطبعة السادسة بعد
الدخال اضافات واجراء تحقيق وضبط ، ونرجو أن نكون قد وفقنا .

١٠٠ د . صلاح العقاد

مصر الجديدة فى ٢١ مايو ١٩٩٢

تمهيد

احوال المغرب قبيل القرن السادس عشر

شهدت أفريقيا الشمالية قيام دول كبيرة ابان العصور الوسطى ، مثل دول المرابطين والموحدين : وتمتعت في ظل هذه الدول بالوحدة السياسية . وقد حدث في بعض الاحايين ان دخلت الاندلس مع المغرب تحت حكم دولة واحدة ، ولذلك لم يالف الكتاب العرب في هذا العصر التقسيم التقليدي الذي يجعل من المغرب العربي ثلاث او اربع وحدات سياسية منفصلة . وانما كانوا يطلقون اسم المغرب الأقصى ويقصدون به مراكش : والمغرب الأوسط ويقصدون به الجزائر ، ويسمون القسم الشرقي منه بتونس او افريقية . ولكن لم تتحدد بالضبط مفاهيم هذه الاسماء من الناحية الجغرافية . ذلك انه لا توجد حواجز طبيعية تميز بين حدود كل من تونس والجزائر والمغرب ، بل على العكس نلاحظ ان التقسيمات الجغرافية لشمال افريقيا تتخلل الاقطار الثلاثة عرضا وتمتد بمحاذاة البحر . فتبدأ من الشمال باقليم ساحلى خصب تشقه انهار قصيرة تستمد مياهها من منطقة التل وتنزل منحدره نحو البحر . وبلى هذا الاقليم جنوبا منطقة الاطللس الصغير او التل ، ثم منطقة الهضاب العليا . وتقع الصحراء الكبرى وراء هذه الاقسام الثلاثة .

ومن الناحية البشرية تميز المغرب العربي دون المشرق باحتفاظ عنصر السكان الاصليين البربر ببعض مميزاتهم . بخلاف الاجناس الاخرى التي دخلت الاسلام في المشرق العربي . مثل المصريين او الشعوب السامية الاخرى في الشام التي اندثرت لغاتها الاصلية واصطنعت اللغة العربية وحدها للكتابة او الحديث اليومي . اما في المغرب فقد احتفظ البربر في بعض المناطق الجبلية بلغتهم الاصلية كلفة حديث فقط . ولكن قسما كبيرا منهم استعرب مثل الاجناس الاخرى التي اعتنقت الاسلام ، فكان عدا هو العصر الاول في تأكيد سعة المغرب العربية : خاصة وان

فكرة العروبة تقوم اساسا على وحدة اللغة بدون اعتبار للاصل العربي .
أما العنصر الثاني فهو توافد هجرات عربية كثيفة الى المغرب منذ القرن
الرابع الهجرى . ومن أشهرها هجرة قبائل الهلالية وبنى سليم ، التى
تركت أثرا بعيدة فى تاريخ المغرب . وهناك عنصر ثالث يؤكد عروبة المغرب
ويتمثل فى هذه الحقيقة ، وهى أن المتكلمين بالبربرية يسمون بأن اللغة
العربية هى لغتهم الثقافية الوحيدة . ومن ثم لم يتمسكوا بتراث بربرى
ولم يحاولوا كتابة لغتهم كما فعلت بعض الشعوب الاسلامية الأخرى ،
مثل الفرس الذين أصبح تراثهم الخاص نواة لقياس قومية أو شعبية
منفصلة فى المعالم الاسلامى .

وقد حاولت فرنسا أن تثير النمرة القومية بين البربر ، غير أنها
لم تستطع أن تحقق سوى جزء يسير من أهدافها . وعندما حصلت
مراكش على استقلالها أخذت مشكلة البربر تتلاشى سريعا وتتغلب روح
الوحدة القومية سواء باسم العروبة أم الاسلام . ويبلغ عدد المتكلمين
بالبربرية فى مراكش نحو ٣٦٪ وفى الجزائر ٢٥٪ ، وفى تونس ١٪ ،
إلا أن عددا كبيرا من هؤلاء لديهم معرفة باللغة العربية ويستخدمون اللغتين
فى حياتهم اليومية ، أما العكس فنادر الوقوع . ففى مراكش قدر عدد
الذين يتكلمون اللغتين بنحو ١٤٪ وبلا حظ أن اللغة العربية قد أخذت تزداد
انتشارا فى الآونة الأخيرة . وذلك بفعل عاملين :

الاول : سهولة الاتصال بين المناطق الجبلية الوعرة وبين بقية البلاد .

والثانى : تصميم دول المغرب المستقلة على نشر الثقافة والتعليم
باللغة العربية .

ولا يطلق البربر على أنفسهم ذلك الاسم ، بل يعرف الشخص نفسه
باسم المجموعة القبلية التى ينتمى إليها ، فهم فى الريف المراكشى يسمون
أنفسهم بالامازيغ . وفى الأطلس الكبير بالشلوح .

وفى الجزائر تعرف أكبر مجموعة من البربر باسم القبائل وهى
تنتشر فى شمال قسنطينة وتختلف لهجات هذه القبائل بعضها عن بعض
حتى يصعب التفاهم بينها أحيانا .

وقد بدأت سمات الانقسام بين أجزاء المغرب العربى الثلاث تظهر
فى القرن الثالث عشر ، حينما اضمحلت دولة الموحدين ، وحلت محلها
بالتدريج دول ثلاث : دولة الحفصيين فى تونس . وبنى عبد الواد فى
المغرب الأوسط ، وبنى مرين فى المغرب الأقصى . هذا الانقسام لم يتضح

الا في نهاية القرن السادس عشر . فان كلا من دولة الحفصيين وبنى مرين حاولت ان تبسط نفوذها على المغرب بأسره وتؤسس دولة كبيرة على نمط دولة الموحدين التي خلفت في تاريخ المغرب آثارا بجليلة . ولكن ايا من الدولتين الجديدتين لم تستطع تحقيق أهدافها الا في فترات قصيرة وسرعان ما عادت دولا اقليمية محدودة .

كانت دولة الحفصيين هي اسبق الدول الثلاث ظهورا واوسعها انتشارا . وهي تنتمي الى ابي حفص عمر رأس قبيلة الهنتاتة من مجموعة منصودة البربرية . وكان الموحدون قد عهدوا الى افراد تلك الاسرة بعمالة تونس سنة ١٢٠٥ ، فاستأثروا بهذا المنصب حتى تولاه ابو زكريا في سنة ١٢٢٨ . فظهر نزعته الى الاستقلال بحكم تونس عن دولة الموحدين واعلن ذلك رسميا في سنة ١٢٣٧ ، وتوارثت اسرته حكم البلاد بعد ذلك اكثر من ثلاثة قرون . واتسع نفوذ هذه الدولة في بداية عهدها حتى اصبحت تمتد من طرابلس الى طنجة ، ودفع لها بنو مرين الجزية في بعض الاحيان .

واعترف شريف مكة بسيادة الحفصيين وتلقبوا بامراء المؤمنين . واصبحت تونس في عهدهم من اهم مراكز الثقافة العربية . كما عقدت الدولة معاهدات تجارية مع معظم الدول الأوروبية فاقامت فيها القنصليات وذلك نيل ان تسوء العلاقات بين المغرب وأوروبا حينما تجددت النزعات الصليبية في القرن السادس عشر . كذلك قدم الحفصيون المعونة للامارات المتداعية في الاندلس . ولكن لم يحل القرن الرابع عشر جنبي اخذ شأن الدولة يضعف بسبب الانقسامات الداخلية ، فكان احد الحفصيين يحكم في تونس وآخر في بجاية وثالث بقسنطينة : وانتهى امر هذه الدولة بوضع نفسها تحت حماية الفزاة من الأسبان .

كذلك ظهرت دولة بني عبد الواد في منتصف القرن الثالث عشر ، واتخذت من تلمسان حاضرة لها . وقد أسس هذه الدولة بضمراسن بن زياد ، وهو من اصل بربري مثل مؤسس الدولة الحفصية ولكن كما رأينا بالنسبة للحفصيين لم تؤثر صفة الدولة البربرية على اهتمامها بالثقافة العربية ، فازدهرت تلمسان في ظل دولة عبد الواد كمركز ثقافي ، كما اشتهرت حدائقها الفناء التي كانت تصدر منتجاتها عن طريق الموانئ الساحلية . ولم تحكم دولة عبد الواد سوى الجزء الغربي مما يقابل الجزائر حاليا . وطمع كل من الحفصيين وبنى مرين في الاستيلاء عليها ، ودخل المرينيون فعلا تلمسان في منتصف القرن الرابع عشر ، الى ان احيا الدولة ابو حمو الثاني سنة ١٣٥٩ - ١٣٨٩ . واصبحت الدولة تعرف باسم الفرع الجديد وهو بنوزيان . ومع ان تلمسان كانت تعتبر في

ذلك الوقت حاضرة المغرب الأوسط ، إلا أن المدن الساحلية كانت تكون جمهوريات مستقلة أشبه بالجمهوريات القائمة على الساحل المواجه في إيطاليا . وقد أدى هذا التفكك إلى طمع الصقليين في الجزائر ففوزوا بعض مدنها الساحلية واحتلوها فترة خلال القرن الرابع عشر ، ولم تتحقق للجزائر وحدتها الإقليمية إلا في العهد العثماني .

وتعاصر دولة بني مرين على وجه التقريب في مراكز دولة الحفصيين في تونس وبني عبد الواد في تلمسان وينتمي بنو مرين إلى قبيلة زناتة البربرية وبدأ ظهورهم في جنوب مراكش في بداية القرن الثالث عشر ، وانتشر نفوذهم بفضل جهود أبي يحيى عبد الحق الذي ضم فاس ومكناس ولكن الدولة لم تتشكل إلا بعد أن تم لأبي يوسف يعقوب الاستيلاء على مدينة مراكش سنة ١٢٦٩ . وبما أن مراكش كانت مركز الثقل في دولة الموحيدين فكان طبيعياً أن يطمع المرينيون في أن يرثوا هذه الدولة للهيمنة على المغرب بأسره ، خاصة وأنهم كانوا من الناحية العسكرية أقوى من دول المغرب الأخرى ، بيد أنه كان يعوزهم النفوذ الأدبي الذي تمتع به الحفصيون .

ومن ثم اضطّر المرينيون في بداية أمرهم إلى الحكم تحت سيادة الحفصيين الاسمية حتى كان عهد أبي الحسن المريني الذي قام بحملة على مدينة تونس سنة ١٣٤٧ ، وهناك تلقى هزيمة منكرة كادت تطيح بأسرة المرينيين في مراكش ذاتها . وهكذا أصبحت الدولة المرينية دولة مراكشية محلية . وقد ورث المرينيون بحكم موقعهم الجغرافي تقاليد سياسة الموحيدين في الأندلس وتقديم المساعدات الفعالة فيما اعتبره المسلمون مكان الاستشهاد المثالي إلا وهو أرض الأندلس . وللأسف دب الخلاف بين المرينيين ودولة بني الأحمر حول تملك بعض الموانئ على شاطئ الأندلس مما أضعف قدرة المسلمين على المقاومة ، وتعرضت مراكش نفسها لغزو الدول المسيحية الناشئة فأخذت الحملات المسيحية برتغالية وقشتالية تتردد على موانئها منذ بداية القرن الخامس عشر . ولما سقطت سبتة في أيدي البرتغاليين سنة ١٤١٥ تخرج مركز المرينيين . ومما زاد موقعهم سوءاً انتشار المنافسات الداخلية بعد مقتل أبي سعيد المريني سنة ١٤٢٠ ودخول كل من غرناطة وتلمسان لتؤيد هذا المدعى أو ذاك في عرش فاس ، وطمع بنو وطاس ، وهم فرع صغير منهم كان يتولى الوزارة للمرينيين في الاستئثار بالسلطة ، وانتقل الحكم إلى أيديهم فعلاً في منتصف القرن الخامس عشر وإن كان المرينيون قد استعادوا مركزهم بعض الشيء بعد مقتل الوزير يحيى سنة ١٤٥٨ . وقد استطاع محمد الشيخ أشهر الحكام الوطاسيين أن يسترد سلطته في فاس وامتد حكمه من سنة ١٤٧٢ - سنة ١٥٠٤ ، إلا أنه ظل بعيداً عن تحقيق الوحدة لمراكش ، فقد بقي

المريونيون يحكمون بمدينة مراكش عاصمة الجنوب ، واصبح القسم الشمالى
يسمى بمملكة فاس والقسم الجنوبى يسمى بمملكة مراكش واستعانت
الثانية على الاولى بالفزاة من البرتغاليين . ولم ينقذ البلاد سوى ظهور
الامرة السعدية .

اظهرت الدول الناشئة فى شبه جزيرة ايبيريا نواياها العدوانية نحو
المسلمين فى المغرب حتى قبل القضاء على آخر الدول الاسلامية بالاندلس،
وهى دولة بنى الاحمر فى غرناطة ، ففي سنة ١٤٠١ هاجمت قشتالة
مدينة تطوان واحتلتها فترة من الزمن وحملت بعض اهلها عنوة الى
اسبانيا ، ولكن هذه الحملة لم تسفر عن احتلال دائم للمنطقة ، وعلى
العكس كانت حملة البرتغال على مدينة سبتة فى سنة ١٤١٥ ابعد اثرا
فى تاريخ البلاد ، فمنذ ذلك التاريخ ومدينة سبتة تزوج تحت الحكم
لاجنبى سواء اكان برتغاليا ام اسبانيا حتى وقتنا الحاضر .

ويتداخل العامل الاقتصادى مع التعصب الدينى فى دفع البرتغال
نحو هذه السياسة التوسعية التى اتبعوها فى شمال افريقيا والتى
استمرت حتى اواسط القرن السادس عشر حينما تفوق الاسبان على
البرتغاليين فى شبه الجزيرة وخارجها . فقد قيل ان مراكش كانت دائما
تقرن ببغينا فى بناء اقتصاد الامبراطورية البرتغالية . فكان هدف القائمين
بأعمال الكشف والاستعمار فى ساحل افريقيا الغربى : ان يتزودوا من
مراكش بالقمح والخيول ليشتروا بها الذهب من الرؤساء الافريقيين .
الذين يتعاملون مع المحطات البرتغالية : ثم يستخدمون هذا الذهب لشراء
التوابل من الشرق الأقصى وقيل ايضا ان اوربا كانت تعتقد بوجود مناجم
الذهب فى المغرب بسبب ما لاحظته التجار الأوروبيون من وجود ثروات
ضخمة فى موانئه ، وحتى بعد العثور على تراب الذهب لدى الرؤساء
الافريقيين فى غرب افريقيا ، استمر البرتغاليون على املهم فى ان يصلوا
الى المناجم الداخلية عبر اراضى المغرب . ومن المتوقع فى مثل هذه الظروف
ان يتجه البرتغاليون الى التوسع على ساحل مراكش المواجه للاطلس ،
غير انهم اتجهوا على العكس الى سبتة ثم الى طنجة على ساحل المتوسط
التي احتلوها فى سنة ١٤٢٨ مما ينم عن ان العامل الدينى كان هاما
ايضا فى دفع الحملات البرتغالية . نهدفهم من هذا الاتجاد على ما يبدو
هو شطر المغرب الاسلامى الى قسمين لاجتياح اراضيه (١) .

ويذكر المؤرخون السبب المباشر الذى حدا بيوحنا الاول ملك البرتغال
الى غزو سبتة على نحو ايسر من حدا . فيقولون انه بعد توقيع الصلح

(١) Ricard P, 144 S, Q.

مع قنتالة في سنة ١٤١١ رأى أنه من الضروري أن يشغل النبلاء عن
المنازعات الداخلية بحملة سبتة .

٤ على أن الفوز البرتغالي للمغرب لم يتسع نطاقه إلا في الثلث الأخير
من القرن الخامس عشر ، وقد شمل في هذه الفترة موانئ البحر المتوسط
والأطلس على السواء ، وبدا الأسبان يشاركون البرتغاليين في هذه
الحملة ويقدمون لهم المعونة حينما يضيق المسلمون الخناق على الجيوب
البرتغالية . ففي سنة ١٤٦٨ وضع البرتغاليون حمايتهم على آزموور .
واتفقوا مع أحد مدعي العرش في مراكش على أن يتنازل لهم عن القصر
الصغير ، هذا علاوة على طنجة وسبتة ، وأصيلة التي احتلوها سنة ١٤٧١ .
وامتدت اطماعهم إلى المغرب الأوسط فأقاموا مؤسسة تجارية في وهران
سنة ١٤٨٣ - ١٤٨٧ . وحاولوا فرض معاهدة على مملكة تلمسان . وفي
عهد إمانويل الأول في بداية القرن السادس عشر تحول اهتمام البرتغاليين
عن الشمال ، حيث تفوق الأسبان عليهم إلى ساحل مراكش الجنوبي .
وأصبحت وطأة الحكم البرتغالي في الجنوب أقوى منها في الشمال وأكثر
توغلا في الداخل ، فقد استغلوا هناك المنازعات الداخلية وناصروا بعض
الأمراء ورؤساء القبائل ضد منافسيهم ، وامتد نفوذهم إلى مدينة مراكش
ففسها ، ودفع لهم كثير من الأمراء المحليين الجزية ، كما أسسوا ميناء
مرغان . كذلك ظهر الأسبان في جنوب مراكش ، ولكن ظهورهم كان
عابرا والصق بمستعمرة كناريا الإسبانية منه بحكومة مدريد . فتذكر
المراجع الإسبانية أن حاكم تلك الجزر أقام محطة للصيد وتجارة الرقيق
في مكان سموه (سانتا كروز دي ماربيكينا Santa cruse de Marpequena
وأن هذا الموقع احتل من سنة ١٤٧٧ - ١٥٢٤ . ولكن لما لم يرد ذكر لهذا
الاحتلال لدى كتاب المغرب المعاصرين ، لم يعرف اسم المكان عند المغاربة .
فقد ظهرت في الأزمنة الحديثة صعوبة لتحديد موقع تلك المحطة وذلك
بمناسبة تجديد الأسبان المطالبة بها سنة ١٨٦٠ ، بناء على الحقوق التاريخية
المشار إليها . إلى أن تحايل الخبراء الأسبان ، فادعوا بأنها تقابل منطقة
سيدي افني حاليا .

ذلك أن اهتمام الأسبان منذ نهاية القرن الخامس عشر انصرف إلى
الساحل المغربي المواجه للمتوسط . فقد عقدت الملكة إيزابيلا مؤتمرا في
توردي سيللاس وأسفر عن معاهدة مع البرتغال قسمت بمقتضاها المغرب
إلى منطقتين .

(١) نشرت الوثائق البرتغالية الخاصة بهذه الفترة ضمن مجموعة
دي كاستري على حدة .

الأولى : تقع شرق حجر باديس . ويتولى الاسبان فيها مهمة حرب الاسترداد .

والثانية : تقع غرب هذه المنطقة . وقد تركت للبرغال .

وكان الاسبان يحتلون آنذاك ميناءى سبتة ومليلة . فانحسروا شرقا الى ساحل الجزائر حتى طرابلس . وكانت الملكة ايزابيلا من اسبانيا المتحمسين لحرب الاسترداد كما سماها الاسبان حينذاك بالرغم من أنها تنطوي على احتلال اراض اجنبية لم يسبق لهم حيازتها . وقد تركت وصية قبيل وفاتها في سنة ١٥٠٤ : قالت فيها (اننى ارجو من الاميرة ابنتى والامير زوجها وامرهما باطاعة وصايا الكنيسة امنا المقدسة . فعليهما ان يقوموا بحمايتها والا يكفيا عن متابعة فتح افريقيا ومحاربة الكفار) .

وبالاضافة الى وجود هذه الروح الصليبية فان هجرة المسلمين من الاندلس الى موانئ المغرب قد زادت من شدة الصراع بين شمال افريقيا الاسلامية واوروبا المسيحية ذلك ان الاسبان بعد القضاء على غرناطة في سنة ١٤٩٢ ، خالفوا شروط التسليم الخاصة باحترام العقيدة الاسلامية . وفضل كثير من المسلمين ان يتركوا ديارهم . ويلجأوا الى الشاطئ المواجه للبحر المتوسط . ومن الطبيعي ان يحمل هؤلاء المهاجرون روح النضال ضد الدول المسيحية : ولذلك ساهموا بنصيب كبير في تنشيط حركة الجهاد في البحر . وفي شن الغارات المفاجئة على ساحل اسبانيا والاتصال ببقايا المسلمين هناك وتشجيعهم على الثورة .

ولست هجرة المسلمين من الاندلس بظاهرة جديدة في حياة المغرب . فمئذ ان اخذت الدولة الاسلامية هناك تنكمش وموجات المهاجرين تغد تباعا : ويستقر معظمها في موانئ المتوسط من الاسكندرية حتى موانئ المغرب الواقعة على الاطلسى . وقد صبغ هؤلاء المهاجرون الحياة الفنية والادبية في المغرب بالصبغة الاندلسية المعروفة ، ولا تزال آثارها تظهر في الحياة الاجتماعية والفنية باقطار شمال افريقيا المعاصرة . وقد ضمت هذه الهجرات الاندلسية الجاليات اليهودية التي كانت مقيمة في الاندلس في ظل تسامح الدول الاسلامية . والتي عانت مثل المسلمين من اضطهاد حكومة اسبانيا الكاثوليكية المتعصبة . وهذا ما يفسر لنا (١) وجود عدد

(١) توزع اليهود قبل سنة ١٩٥٦ في شمال افريقيا بصورة تقريبية على النحو الآتى : مراکش ٢٠٠.٠٠٠ - الجزائر ١٠٠.٠٠٠ - تونس ٥٩.٠٠٠ . الا أنهم تناقصوا بصورة ملحوظة بعد استقلال دول المغرب وخامسة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ بالهجرة الى فرنسا واسرائيل .

كبير من الجاليات اليهودية باقطار شمال افريقيا الثلاث ، واحتفاظ بعضها
بلكنته الاسبانية خاصة في مراكش ، بيد ان غالبية اليهود تصطنع لغة اهل
البلاد وتقاليدها . ولا توجد اقلية مسيحية وطنية في شمال افريقيا وانما
يمثل المسيحيين فقط هناك المهاجرون من الاوربيين في الازمنة المعاصرة .
وقد اشتهر الاندلسيون ايضا بالتفوق في النشاط الاقتصادي حتى انهم
سيطروا على تجارة المغرب .

قامت حكومة مدريد باول محاولة لتنفيذ وصية ايزابيلا في سنة
١٥٠٥ . واختير ميناء المرسى الكبير في غرب الجزائر لنزول اولى هذه
الحملات الاسبانية . ويبدو ان اختيار هذا الميناء كان ردا على غارة قام
بها بحارته على شاطئ بلنسيا . ولم يتسع نطاق العمليات الاسبانية
الا بعد سنة ١٥٠٨ حينما تولى قيادة الاساطيل الاسبانية بدور نافارو .
ففي تلك السنة استولى الاسبان على حجر باديس . وفي العام التالي
سقطت وهران وبجاية في ايديهم . وفي سنة ١٥١٠ دمر ميناء طرابلس .
واضطرت موانئ دلس والجزائر (وهي حينذاك قرية ساحلية صغيرة)
الى دفع جزية للاسبان . وكانوا قد اقاموا امام هذه القرية حصنا على
صخرة مواجهة يعرف بالبينون (١) . وكان على مملكة تلمسان ان تواجه
هذا الغزو وخاصة بالنسبة للموانئ التي تتبعها مثل وهران ، ولكن
الزيانيين عجزوا عن القيام بهذه المهمة لضالة مملكتهم . بل ، على العكس
فعرضت دولتهم في هذه الفترة لتفكك جديد ، ونشوب ثورات داخلية
احتجاجا على الضرائب الجديدة التي اضطروا الى فرضها لمواجهة الغزو
الخارجي . وانتهى بهم الامر الى عقد صلح مع الاسبان في سنة ١٥١٢ ،
اعترفوا (٢) فيه باستيلاء الاسبان على عدة موانئ في غرب الجزائر .
واجمالا للقول فقد بلغ التفكك السياسي في شمال افريقيا اقصاه في
اوائل القرن السادس عشر . ورغم تهديد الخطر الخارجي نجد طرابلس
تستعين بفاس ضد الحفصيين . وفي شرق الجزائر يستمر النزاع بين
الامراء الحفصيين من جهة وتتنازع فيما بينها امارات بربرية صغيرة في
بلاد القبائل من جهة اخرى . كل ذلك سهل على الغزاة الاسبان الاستيلاء

(١) تطلق كلمة بينون على الجزر الساحلية او الرؤوس الداخلة في
البحر والتي اعتاد الاسبان في افريقيا ان يبتوا فوقها الحصون فمثلا
يسمون حجر باديس Penon de Valèse
(٢) نشرت الحكومة الفرنسية في الجزائر الوثائق المتعلقة بالجيوب
الاسبانية في هذه الفترة .

Documents Inedits sur L'histoire de L'occupation Espagnole en
Afrique 1506. 1584.

على أهم موانئ الجزائر . علاوة على موانئ مراكش فيما بين سنة ١٥٠٩ وسنة ١٥١٥ . ولذا كان مجيء العثمانيين الى شمال أفريقيا بمثابة نجدة انقذت البلاد من الغزو الأوربي وعملت على توحيدها سياسيا . وقد رحبت معظم طبقات السكان بمجىء العثمانيين؛ كما تدل كتابات هذا العصر . ولا يختلف عن ذلك كتاب وقتنا الحاضر الذين عالجوا تاريخ الجزائر من وجهة النظر القومية الحديثة . فلم يعتبروا دخول شمال أفريقيا في حظيرة الدولة العثمانية احتلالا أجنبيا (١) .

(١) أنظر مثلا من الكتاب القومي المعاصرين : توفيق المدنى فى كتابة الجزائر ص ٢٣ حيث يصف مجىء العثمانيين الى شمال أفريقيا بأنه مثل بارقة الأمل للشعوب الإسلامية فى المغرب . ومن الكتاب القدامى رجب ابن دبنار بقدوم العثمانيين وإن شكا من تصفهم فى الحكم : أنظر موسى ص ٨٠ :

الفصل الأول

المثمانيون في الجزائر وتونس

لم تمت الدولة العثمانية نفوذها الى تونس والجزائر بواسطة غزو عسكري ، او تدخل مباشر من حكومة الاستانة كما حدث في مصر ، بل جاء تدخل الدولة نتيجة لاشتداد الصراع بين الاسلام والمسيحية في الحوض الغربي للبحر المتوسط في اوائل القرن السادس عشر . وقد اجتذب هذا الصراع عددا كبيرا من البحارة الفامرين ، الذين نشأوا في خدمة اسطول الدولة العثمانية ثم راحوا يكونون اساطيل صغيرة تعمل لحسابهم الخاص وتجاهد ضد اعداء الدين في نفس الوقت . ولذا فقد كان هؤلاء الفامرون يعتبرون في نظر المسلمين ابطالا وطنيين وفي نظر خصومهم قراصنة بحار ، لا يخضعون لاي قانون او نظام . وحين يذكر رجال البحر الفامرون لهذا العصر فان الدهن ينصرف مباشرة الى الاخوين عروج (١) وخير الدين . وقد نشأ الرجلان بجزر الأرخبيل في شرق المتوسط حيث تقع اهم قواعد الاسطول العثماني ، وكان يحشد لخدمته بحارة من الأتراك بجانب عدد كبير من العناصر البلقانية التي اعتنقت الاسلام . ولكن الكتاب الاوربيين يهتمون بابرار الأصل الاوروي سواء اكان يونانيا ام ايطاليا ام اسبانيا لمعظم الذين اشتهروا في البحرية الاسلامية بشمال افريقيا ، فيذكرون مثلا باصل عروج وخير الدين اليوناني . ويشعر القارئ انهم يريدون ان يعزوا تفوق هؤلاء البحارة المسلمين الى ذلك الأصل الاوروي . والواقع ان البحارة وان تعددت

(١) نشر باحث جزائري هو الأستاذ نور الدين مخطوطا فريدا عن حياة عروج وخير الدين ، مؤلف مجهول . وعنوانه « الفزوات » طبع في مدينة الجزائر سنة ١٩٣٤ .

اجناسهم الا انهم تدربوا جميعا فى ظل الاسطول العثماني ، وكان اسطول
خير الدين يضم اجناسا مختلفة من عرب وبربر وترك واوربيين اعتنقوا
الاسلام (١) .

بدا عروج نشاطه فى غرب المتوسط حوالى سنة ١٥١٠ وهو يمتلك
حينذاك نحو ١٢ سفينة . وقد فتح له الامير الحفصي موانى تونس ،
واتخذ عروج من بعض الجزر الساحلية قواعد لاسطوله . ولما ضم اهل
القبائل بفاراته الناجحة على الاسبان استقدموه الى بلادهم ليعاونهم على
استرداد بجاية اكبر موانى شرق الجزائر حينذاك ، فكانت بجاية هي اول
ميناء يسترده المسلمون من الاسبان . ولذا ذاع صيت عروج فى المغرب الاوسط
خاصة بعد ان نقل قاعدته من تونس الى جيجل وهو ميناء صغير فى شرق
الجزائر ايضا .

ومن هناك استدعاه سالم السالى حاكم ميناء الجزائر فأتى مع قوة
صغيرة من العثمانيين ونجح فى صد هجوم اسباني عن المدينة فى سنة
١٥١٦ ، واباح لنفسه ان يتخلص من الحاكم الوطنى ويؤسس تحت قيادته
حكومة عسكرية . ويلاحظ ان جيش عروج لم يقتصر على العنصر التركى
بل كان يضم عددا كبيرا من القبائل والمغاربة (سكان المدن) . وبدا
اكتسبت حكومته صفة وطنية .

اخذ عروج يسيطر نفوذه فى المغرب الاوسط على حساب الامارات
الوطنية الصغيرة . وكان طبيعيا ان يصطدم بكبرى تلك الامارات فى
تلمسان حيث انشق على حاكمها بوحمو جماعة قوية اعترضت على تعاون
الحاكم مع الاسبان ونادى هؤلاء المنشقون بالوقوف بجانب قوة عروج
الصاعدة فى البلاد .

وفى سنة ١٥١٧ اتجه عروج على رأس قواته الى تلمسان مارا بمدن
الجزائر الرئيسية مثل مدبا ومليانه . فأقام فيها حاميات عثمانية وامتد
نفوذه فى غرب الجزائر بعد ان دخل تلمسان ، وخضعت له القبائل النازلة
على حدود مراكش مثل بنى عامر وبنى سنان . وأقام علاقات طيبة مع
مملكة فاس . وفى هذه الاثناء خرج بوحمو من تلمسان مستنجدا بأعداء
البلاد . فرجبت به الحكومة الاسبانية . وأرسلت امدادات قوية لم يسبق
ان خصصت مثلها اسبانيا لحملات شمال افريقيا . وللمرة الاولى توغلت
القوات الاسبانية داخل أرض الجزائر بالتعاون مع بوحمو حتى وصلت الى

(1) Achard Paul : L'histoire de la Mediterranee, Vie extraordinaire
des freres Barberousses, Paris 1939.

مدينة تلمسان وضربت عليها حصاراً قوياً ، وعائد مروج في المقاومة .
ولكن بعض اهل المدينة ممن تأثروا بالحصار خانوه فاضطر الى الفرار بعد
ان فئيت تقريباً الحامية العثمانية ، ومع انه نجح في اختراق الحصار
الا ان القوات الاسبانية تتبعته واستطاعت قتله وهو في طريقه (1) الى
مدينة الجزائر .

كان خير الدين يقود حينذاك الحامية العثمانية في الجزائر . فخرج
مركزه بعد مقتل أخيه ، واضطر الى طلب المونة من حكومة الأستانة ،
فأرسل له السلطان سليم سنة ١٥١٨ الفين من الانكشارية وسمح لرعاياه
بالتطوع في جيش المغرب . وأقبل الناس على ذلك أملاً في الفنائم .
ودخلت الجزائر منذ ذلك الوقت ضمن الولايات العثمانية ولكن بقي على
خير الدين ان يبذل جهوداً طائلة قبل ان يؤسس ولاية قوية ، فقد تعرض
في هذه الفترة الاولى من حكمه لمؤامرات عدة اشترك فيها الحفصيون
وأمراء البربر في بلاد القبائل واوشك خير الدين ان يقع بأيدي الحفصيين
ونجاء بأعجوبة ، وذهب الى جيجل حيث اتخذ منها قاعدة لنشاطه البحري
مؤجلاً مسألة بسط النفوذ داخل اراضي الجزائر الى حين تسنح له الفرصة .

وفي المدة ما بين سنة ١٥٢٠ - سنة ١٥٢٥ اخضع الملاحه في البحر
المتوسط لسيطرة الاساطيل الاسلامية وهابته جميع دول أوروبا حتى
اشتهر عندها باسم بربروس Barberousse أي الرجل ذي
اللحية الحمراء .

وكان على خير الدين في هذه الفترة الاولى من حكمه للجزائر ان
يحارب في جبهتين :

الجبهة الخارجية : وتتمثل في ذلك الصراع العنيف مع الدول
الأوروبية عامة واسبانيا بصفة خاصة ومحاولة طرد الاسبان من الجيوب
التي تحتلها على ساحل الجزائر وقد أصاب خير الدين في هذا الميدان
نجاحاً جزئياً اذ بقيت وهران شوكة اسبانية في جنب ولاية الجزائر حتى
نهاية القرن الثامن عشر .

أما الجبهة الداخلية : فتتمثل في محاولة توحيد المغرب الأوسط
تحت حكمه ، فقد تعرض في هذا السبيل لمؤامرات من الحفصيين وبني

(1) Grammont P. 20 - 28.

زيان ، ومن امارات القبائل الصغيرة . ومع ذلك فقد تمكن من توسيع دائرة نفوذه باسم الدولة العثمانية . سواء بالزام تلك الامارات اعلان تبعيتها للدولة ام احتلال بعض المدن الداخلية الهامة مثل قسنطينة فى سنة ١٥٢٧ . كما ساعده الحظ بوقوع خلاف بين بنى زيان وبين حمانهم من الاسبان . وتمثل الجبهة الثانية فى النضال ضد الجيوب الاسبانية . وقد اشرنا الى أن خير الدين تمكن من تخليص معظم موانئ المغرب الأوسط من الاحتلال الاسبانى وضم اليه عنابة وقالة فى شرق الجزائر ولكن اعظم حادث بلا شك هو القضاء فى سنة ١٥٢٩ على حصن البينون الذى اقامه الاسبان فى مواجهة ميناء الجزائر ، واذا كان عام ١٥١٨ يعد بداية وصول السلطة العثمانية رسميا الى شمال افريقيا ، فان استيلاء خير الدين على البينون يعد بداية لتأسيس ما عرف (بنىابة الجزائر) ، فتمنذ ذلك التاريخ تحول ميناء الجزائر الى عاصمة كبرى للمغرب الأوسط ، بل لشمال افريقيا العثمانية بأسرها ، وبدا استخدام كلمة الجزائر للدلالة على اقليم المغرب الأوسط منذ ذلك الوقت فقط .

كانت اسبانيا هى اكثر الدول تائرا بانتصارات خير الدين ، وقد دخلت فى ذلك الوقت ضمن امبراطورية شارل الخامس الكبيرة التى شملت المانيا وأجزاء من ايطاليا وأوربا الشرقية ، ومن المعروف أن شارل الخامس هو الذى نصب من نفسه مدافعا عن أوربا المسيحية ضد الزحف العثمانى نحو شرق أوربا ووسطها . ولذا يمكن القول بأن الصراع بين شارل الخامس وبين نيابة الجزائر ، كان بمثابة فتح جبهة ثانية فى الحرب ضد الدولة العثمانية ، وقد أرسل شارل الخامس مبعوثا للتجنس فى شمال افريقيا فى سنة ١٥٣٣ وهو الضابط (اوشوا درسلا) فطاف بإنحاء تونس وهناك اكتشف استعدادات الحفصيين للتعاون مع شارل الخامس ، ونبه الى استعدادات خير الدين للاستيلاء على تونس . وقال ان هذا الاستيلاء سيسهل على الدولة العثمانية السيطرة على افريقيا بأسرها نظرا لاهمية تونس الاستراتيجية (١) .

وفعلا كان خير الدين قد اتفق مع السلطان سليمان القانونى على ضرورة ضم تونس الى حظيرة الدولة العثمانية ، ونجح فى دخول عاصمة البلاد سنة ١٥٣٤ وقضى على حكم الحفصيين فيها ، فكان هذا الحادث بالإضافة الى اعلان محمد الزيانى ثورته على حاكم وهران الاسبانى ، حافزا لكى يقود شارل الخامس بنفسه حملته الأولى على شمال افريقيا . وفى أوائل يونيو سنة ١٥٣٥ ، خرجت من برشلونة الحملة البحرية الكبرى وكانت تضم

أربعمائة سفينة و ٢٨٠٠٠ جندي ، وبفضل هذا التفوق العددي واستنادا الى نخياعة بعض الأسراء المحليين وعلى رأسهم الحسن الحفصي ، تمكن شارل الخامس بسهولة من الاستيلاء على تونس . ولم تفت الهزيمة في مضد خير الدين ، ورأى أن يرد على الحملة بالمثل ، فشن قارة مفاجئة على جزر البليار ، وحمل من هناك ٦٠٠٠ أسير ثم عاد الى ميناء الجزائر ليستأنف الجهاد ضد القوى الأوربية الطامعة ، وهكذا لم تحقق حملة شارل الخامس سوى جزء يسير من أهدافها ، فقد قبل الحسن الحفصي أن يحكم تونس تحت حماية شارل الخامس ، كما تنازل له عن ميناء حلق الوادي ، حيث أقام الأسبان حامية على نمط تلك الحاميات التي أنشأوها على ساحل الشمال الأفريقي .

وبعد مضي زمن قليل من هذه الحوادث استدعى السلطان خير الدين باشا ليعينه قائدا عاما للأسطول العثماني مكافأة له على الأعمال الجليلة التي قام بها لخدمة الاسلام . وخلفه في منصب البيلر بكوبه حسن آغا ، وبينما ركز خير الدين نشاطه في الفترة التالية في شرق البحر المتوسط لم تنقطع جهود نيابة الجزائر في المعوض الغربي ، ولذا قرر شارل الخامس أن يعيد الكرة على المغرب الاسلامي واختار في هذه المرة مقر الزعامة بالجزائر لانزال حملته . جمع شارل الخامس في سنة ١٥٤١ نحو ٣٦٠٠٠ جندي للقيام بالحملة ، واختار لقيادة أسطولها أحد مشاهير القواد البحريين الأسبان أندريه دوربا ، وكان خير الدين قد حصن الميناء فأقام رصيفا يصل ما بين الساحل وبين الجزيرة المواجهة التي كان الأسبان قد أقاموا فيها قلعة ردحا من الزمن . وأصبح من العسير غزو الميناء من البحر ، ولذلك اختسارت بعض الحملات الأوربية التي وجهت ضد الجزائر نقطة أخرى مجاورة للنزول الى البر . وهكذا فعل شارل الخامس : ومع أنه نجح في انزال قواته الى البر ، إلا أن حصون المدينة ردت الهجوم الأول وتصادف أن قامت (١) عاصفة أغرقت كثيرا من سفن الحملة مما شجع الجزائريين على الخروج لمهاجمة قوات الغزو التي فضى معظمها فلم يتمكن من العودة سوى عدد ضئيل . وهكذا سجلت نيابة الجزائر صفحة مجيدة في تاريخ المغرب ، حيث تمكنت من الانتصار على أكبر الدول الأوربية في ذلك العصر وهي امبراطورية شارل الخامس ، وقد لجأ امبراطور المغرب بعد ذلك الى وسائل المؤامرات السياسية فعرض على الأمير العثماني الاستقلال بحكم المغرب تحت سيادته ولكن خير الدين اطلع الباب العالي أولا بأول على تلك المحاولات وقد عرف القائد البحري العظيم بتأييده لفكر التحالف العثماني الفرنسي ، وساهم فعلا في تحقيق مشروعاته حينما طلب اليه فرانسوا الاول المساعدة في

(١) المدني : حرب الثلاثمائة عام بين الجزائر واسبانيا ص ٢٩٨ وما بعدها .

تخليص ميناء نيس من قوات شارل الخامس ، واتيح لخير الدين أن يعود الى موطن نجاحه الأول في الحوض الغربي من البحر المتوسط سنة ١٥٤٣ ، وقضى شتاء هذا العام في طولون مع قواته العثمانية : وادى مهمته بنجاح حيث تمكن الفرنسيون من استعادة نيس : ولم يكن هذا الحادث هو نهاية عهد أسرة خير الدين بالمغرب فاعترافا بمكانته في شمال افريقيا عهدت حكومة الاستانة الى ابنه حسن باشا بمنصب البيلربكوية ثلاث مرات .

وقد كف الاسبان فترة طويلة بعد هذه الحوادث عن التفكير في معاودة الكرة بمهاجمة الجزائر . ولذا نلاحظ ان ميدان الصراع بين القوى المغربية العثمانية من جهة وبين البحرية الاسبانية من جهة اخرى ، انتقل منذ العقد الخامس حتى سنة ١٥٧٤ الى تونس .

في سنة ١٥٤٠ تمكن اندريه دوريا من الاستيلاء على عدة موان تونسية مثل سفاقص وسوسة ومنستير ، مما اثار حفيظة السبكان على حكاهم الحفصيين لوهمهم امام الغزو الاجنبى ، واضطر الحسن الحفصي لزاء انتشار الثورات الداخلية ، الى الرحيل الى اوروبا بحثا عن المساعدة . وفي هذه الاثناء حاول احد افراد الاسرة اغتصاب العرش ، ولكنه لم يكن باقدر من سابقه على مواجهة الفوضى التى عمت البلاد . ومرة اخرى ظهر بحصار عثماني هو درغوث باشا ليملا الفراغ في تونس كما فعل خير الدين وعروج في الجزائر . واصبح منافسا قويا لاندريه دوريا في ميساه المتوسط . وكانت الدولة العثمانية قد استولت على ميناء طرابلس الذى انتزعه مراد اغا من يد فرسان القديس يوحنا سنة ١٥٥١ : فكافأت الدولة هذا البحار بتوليته تلك النيابة العثمانية في شمال افريقيا . ومن هذه القاعدة الثابتة ، استطاع درغوث باشا ان يحتل ميناء قفصة في سنة ١٥٥٦ وان يتوغل في الداخل حتى القيروان التى احتلها واقام فيها حامية سنة ١٥٥٨ . ولكن الاسبان بمعونة الحفصيين ظلوا يسيطرون على شمال تونس . ومن الواضح ان جزيرة مالطة التى تقع بين حوضى المتوسط الشرقى والغربى وتتحكم في مداخلهما تغدو هدفا للفرقتين المتصارعتين على سواحل تونس . وقد تجمعت القوى العثمانية المغربية لمحاصرتها في سنة ١٥٦٥ . واستمات فرسان القديس يوحنا في الدفاع عنها ولذلك اضطر القائد العثماني الى رفع الحصار بعد ان تكبدت قواته خسائر فادحة في الارواح وكان على راس الضحايا درغوث باشا .

واذا كان درغوث باشا لم يضب يعوى نجاح جزئى في تونس فان نيابة الجزائر قد اتمت تخليص ذلك القطر من الحكم الاجنبى . وقد لمعت أسماء عد بحارة ممن تولوا نيابة الجزائر بعد خير الدين ، مثل صالح ريس وحسان بن خير الدين باشا سنة ١٥٥٧ - سنة ١٥٦٨ ، والعلي على الذى

تولى بعده ، وقد وقعت فى عهد هذا الأخير أحداث هامة فى تاريخ البلاد ،
بدا علاج على حكمه بتدبير خطة لاعادة الحكم الاسلامى الى اسبانيا وذلك
بان عقد اتفاقا سريا مع الثوار المسلمين الذين اعتصموا بجبال الاندلس
ونجح فعلا فى انزال الاسلحة وبعض المتطوعة على الساحل الاسبانى فى
اوائل سنة ١٥٦٩ . وفى هذه الاثناء سمع باستعداد دون جوان اميرالنمسا
لغزو الجزائر ، فعدل عن هذه الخطة مؤقتا ، وصمم على التخلص أولا من
القواعد الاسبانية الباقية فى تونس .

وقد كانت الدول الأوروبية تخشى بشدة من توحيد المغرب تحت
سلطة دولة اسلامية كبيرة مثل الدولة العثمانية . ولا يستثنى من ذلك
فرنسا حليفة هذه الدولة فتذكر الوثائق أن سفير فرنسا بالآستانة كان
قد ألح على عزل حسن خير الدين من نيابة الجزائر لانه كان معروفا بنواياه
الرامية الى توحيد المغرب (١) تحت الحكم العثمانى . لذلك ظهر رد
فعل عنيف لاستيلاء العثمانيين على تونس فى سنة ١٥٦٩ . فدعا البابا
لتأليف حلف مسيحي هدفه الاحتفاظ لأوروبا بمراكزها الامامية على الساحل
الافريقى . وفى سنة ١٥٧١ التقت القوى العثمانية الاسلامية بأساطيل هذا
الحلف فى معركة تعد من اهم المعارك فى تاريخ منطقة المتوسط وهى
معركة « ليبانتو » (٢) وقد دارت هذه الواقعة قرب سواحل مالطة
وتغلبت فيها قوى الحلف المسيحي . وترتب على ذلك توقف النفوذ العثماني
فى الحوض الغربى للمتوسط . واحتفاظ الاسبان ببعض الجيوب الساحلية
فى شمال افريقية وبقاء جزيرة مالطة بيد فرسان القديس يوحنا حتى
استولى عليها الانجليز سنة ١٨٠٢ .

وقد شجع هذا النصر اسبانيا على معاودة هجوم تونس سنة ١٥٧٣
واعادة حكم الحفصيين اليها . ولكنهم لم يحتفظوا بمراكزهم سوى عام
واحد . وبعودة العثمانيين الى تونس سنة ١٥٧٤ استقر حكمهم بها
وتأسست النيابة الثالثة فى شمال افريقيا .

وانتهى حكم الحفصيين الذى دام أكثر من ثلاثة قرون ، وقد وقعت
فى سنة ١٥٨١ محاولة لاعادة حكمهم الى تونس ولكن هيبتهم كانت قد
ضاعت ، فكانت هذه المحاولة أشبه بنحابة صيف .

وباقتراب القرن السادس عشر من نهايته أخذت حدة الصراع بين

(١) هذا نقلا عن Grammont p. 100. ويعد كتابه من افضل

المراجع عن الجزائر فى العهد التركى .

(٢) انظر وصف هذه المعركة فى Lane-pool P, 160 s. q.

الدولة العثمانية وبين اسبانيا نهذا نسبيا . فقد انحل الحلف المسيحي بعد معركة ليانتيو وانصرفت حكومة الأستانة عن الاهتمام بشئون المغرب . كما ان فيليب الثاني واجه عدة مصاعب داخلية ، وركزت حكومة مدريد اهتمامها بالمستعمرات التي تأسست حديثا في أمريكا وهذا من الأسباب التي تفسر لنا ضالة عدد الحاميات التي وضعت في الجيوب الاسبانية ، والتي كان يسميها الاسبان بـ الـ *Presidios* ويمكن اجمال الأسباب الأخرى التي أدت الى انسحاب الاسبان من تونس والجزائر وطرابلس فيما يلي (١) :

أولا : قيام المنازعات بين السلطين العسكرية والمدنية حول ادارة تلك الجيوب .

ثانيا : صعوبة ترميم هذه المدن الساحلية نظرا لامتناع السكان عن التعاون مع الغزاة ، مما اضطر الاسبان الى نقل المؤن عبر البحر المتوسط ، فأصبحت هذه الحاميات عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة . لهذا كله طلب فيليب الثاني توقيع هدنة مع الباب العالي في سنة ١٥٨١ ، ولكن النزاع بين اسبانيا ونيابة الجزائر كان يتجدد باستمرار طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وذلك بسبب استمرار احتلال الاسبان لوههران .

انظمة الحكم

نشأت في افريقيا الشمالية ثلاث ولايات عثمانية ، وهي حسب تاريخ تأسيسها : الجزائر ، فطرابلس ، فتونس وكانت الجزائر بالإضافة الى كونها أقدم تلك الولايات شبه عاصمة لشمال افريقيا العثمانية ، لذلك كان ممثل الدولة فيها يحمل لقب البيلربك أى رئيس البكوات ، ولكن هذا الإشراف لم يدم طويلا ، فقد انفصلت تونس اثر تمرد عسكري فى سنة ١٥٩٠ . وصار يحكمها داي يتصل بالأستانة مباشرة .

على ان تبعية ولايات شمال افريقيا لحكومة الأستانة لم تكن يوما ما تبعية مباشرة سواء فى عهد البيلربكات العظام أم بعد انفصال تونس وتحول الجزائر الى باشوية . ومن ثم اعتاد الكتاب الأوربيون أن يسموا الولايات الثلاث بـ *Barbaresques* *Les Regences* أى نيابات بلاد البربر باعتبار أن حاكمها يشبه نائب الملك ، أو (Regent)

(1) Documents Espagnols P. 153. S. Q.

فهو يتمتع بسلطات تامة داخل ولايته ، حتى ان تعيين القناصل لم يكن يتم الا بموافقته وبعد استرضائه بمبالغ معينة من المال ، والواقع ان عدم تدخل حكومة الاستانة فى الادارة الداخلية للولايات كانت ظاهرة عامة فى نظام الدولة العثمانية آنذاك ، ولكن استقلال ولايات شمال افريقيا لم يكن يقف عند حد الادارة المحلية ، بل كان يتجاوز ذلك الى التحكم فى اختيار الولاة حتى تأسست بعض الاسر الحاكمة مثل الاسرة الحسينية فى تونس والاسرة القرمنلية او القرمنلية فى طرابلس ، بينما سيطر الجند والبحرية سيطرة تامة على نيابة الجزائر ، ولذلك يمكن القول بان استمرار التبعية للاستانة كان امرا اختياريا حفز اليه شعور التضامن الدينى ، وكان اهم رمز لهذه التبعية استصدار الفرائمانات لافزار تعيين الحكام الذين اختارهم الاوجاق ، ثم الدعوة للسلطان العثمانى فى خطب الجمعة ، وكثيرا ما كانت النيابات الثلاث ترسل اساطيلها لمعونة الدولة فى بعض الحروب الا ان هذه المساعدات تعتبر اجراءات اختيارية .

وقد شهدت الجزائر تغيرات عدة فى نظام الحكم . ويمكن التمييز بين اربع فترات مختلفة فى العهد العثمانى ، وتطابق الفترة الاولى عهد البيلريكوات سنة ١٥١٨ : الى سنة ١٥٨٨ ، وقد نجح الحكام العثمانيون خلال هذه الفترة فى السيطرة على رجال الجيش والبحرية ، لكن شأنهم اخذ ساءل منذ هزيمة ليبانتو . فالقت الاستانة نظام البيلريك وجعلت من الجزائر ولاية عادية يتولاها احد الباشوات الذين يعينون لمدة ثلاث سنوات فقط ، وذلك احتياطا من ان يسيطروا على شئون الولاية وخاصة فى تلك المناطق البعيدة عن مركز الدولة .

وتتمت المرحلة الثانية من سنة ١٥٨٨ حتى سنة ١٦٥٩ ، وفى خلالها فقد الباشوات سيطرتهم على الانكشارية ، وانتقلت السلطة الفعلية الى الاوجاق وهو المجلس الاعلى للجند ، وكان يتألف من ٢٤ ضابطا ممن وصلوا الى درجة صاغ وينتخب الاوجاق الاغا رئيس الجند والكخيا (وكيل الوالى) وقد اخذت اهمية الباشوات تنضائل حتى تمكن الاوجاق فى سنة ١٦٥٩ من تنصيب احد اعضاءه دايا او حاكما فعليا للولاية على نمط النظام المتبع فى تونس منذ الانقلاب الذى احدثه الانكشارية بها سنة ١٥٩٠ .

ولم تطل هذه المرحلة من حكم الانكشارية فقد ادى النظام الذى اتبعه الاوجاق الى انتشار الفوضى ، لان الاغا الذى صار حاكما فعليا للبلاد ، لم يكن يستقر فى منصبه اكثر من شهرين حتى يفسح المجال للشخص الذى يليه فى الاقدمية ليتولى هذا المنصب ، كما ان الاهالى الوطنيين استاءوا من انتشار الانكشارية بالسلطة ومالوا الى تأييد الطائفة او رؤساء البحر على الجند العثمانى الرسمى لمعدة اسباب :

أولها : لان البحرية هي مصدر دخل رئيسي في الجزائر .

وثانيها : لان الطائفة اصدق تمثيلا لعناصر السكان الوطنية .

ومن ثم وضع رؤساء البحر حدا لسيطرة الانكشارية بان فرضوا احد رجالهم على الأوجاق في سنة ١٦٧١ ، وشاع منذ ذلك الوقت استعمال لقب داي لوصف حاكم النيابة وهو لقب من القاب الطائفة (١) . وهكذا تبدأ المرحلة الرابعة التي استمرت حتى سنة ١٨٣٠ .

والواقع ان الانكشارية امتزجت على مر الزمن بطائفة الريسين ، ولذلك اختفى هذا الصراع بين الطائفتين على السلطة في الجزائر تدريجياً ، وقد استقر بعض الدايات ازمة طويلة في الحكم خلال القرن الثامن عشر حتى سقوط النظام في سنة ١٨٣٠ . وان كان هذا لا ينفي حقيقة ظاهرة في تاريخ الجزائر ، وهي ان معظم الدايات قد انتهت حياتهم بالقتل لافقه الأسباب .

وقد تمتنا هذه التغيرات والباب العالي مستمر على ارسال الباشوات الذين يمثلونه في الجزائر حتى قرر على داي في سنة ١٧١٠ ، اخراج الباشا العثماني من البلاد ، وصدقت الاسانة على هذا الاجراء كما صدقت من قبل على جميع التغيرات التي طرات على نظام الحكم ، واصبح دايات الجزائر يحملون في نفس الوقت لقب باشا .

اقتصرت الادارة العثمانية في عهد خير الدين على القسم الشمالي من الجزائر ، اما خلفاؤه فقد اهتموا بتوسيع دائرة نفوذهم جنوباً ، فاقبمت حاميات عثمانية في بسكرة جنوب شرق الجزائر على حافة الصحراء ، وكذلك في تلمسان بعد سقوط الدولة الزيانية ، بل ان صالح ريس ارسل في سنة ١٥٥٢ طوابير عسكرية الى واحات ورغلة وتوغت داخل الصحراء الكبرى ، ويذكر احد المؤرخين الجزائريين (٢) ان السلطة العثمانية امتدت الى واحات الميزاب الموغلة في الصحراء والتي تسكنها فرقة الاباضية وهي إحدى الطوائف الدينية المشهورة في المجتمع الجزائري ، ولكن الكتاب الفرنسيين

(١) يختلف الكتاب في اصل هذه الكلمة ، فمن قائل بأنه تحريف تركي عن كلمة داعي التي كانت تعني رئيس المائة في الجيوش الاسلامية ومن قائل بان داي معناها العم بلهجة الريسين من رجال البحر : وهذا هو الأرجح .

(٢) تحفة الزائر ص ٦٧ .

يحاولون على العكس التقليل من أهمية الحكم العثماني في الجزائر .
فيقولون أنه كان مقصورا على الساحل وأنه لم يبلغ في امتداده ما بلغه
الرومان الذين حكموا شمال أفريقيا في العصور القديمة ، وأن الجزائر
العثمانية لم تصل يوما ما إلى مساحة الجزائر الفرنسية .

ولهذه المغالطات التاريخية أهداف سياسية واضحة ، فكان الفرنسيون
يريدون القول بأن الجزائر بحدودها الجغرافية الواسعة إنما هي من خلق
فرنسا في العصور الحديثة ، وأن المحاولة الأولى لتوسيع حدود الجزائر
تمت في عهد امبراطورية أوربية استعمارية قديمة هي الامبراطورية الرومانية
التي يعتبر الفرنسيون أنفسهم ورثة لها .

والحق أن الجزائر كوحدة سياسية قائمة بذاتها إنما تم تشكيلها خلال
المهد العثماني .

ولم يكن من طبيعة الحكم العثماني أن يركز على إدارة مباشرة .
ولعل هذا هو ما يبرر للكتاب الفرنسيين مغالطتهم ، ففي خارج المدن
كان العثمانيون يعتمدون على محالفات القبائل ، وقد انخرط بعضها في
خدمة الحكومة ، وكانت هذه تعرف باسم الزمالة من الزمول وهو
المسكر أو بالدوائر ، وتقوم هذه القبائل بجمع الضريبة من القبائل
الأخرى نظير إعفائها هي ، على أن الإدارة العثمانية تركت فعلا بعض
التكتلات القبلية القوية وخاصة في بلاد القبائل دون التدخل في شؤونها
واكتفت بالنسبة لبعضها بتلقي جزية أو على الأصح هدايا غير منتظمة تدفع
للحاكم بالعاصمة .

ونظام إداري كهذا الذي وصفناه لا يحتاج إلى قوات نظامية كبيرة
العدد ، وهكذا لم يزد عدد الانكشارية في الجزائر عن ٦٠٠٠ رجل من
نصفهم يربط بالعاصمة . وقد عمد خير الدين منذ بداية عهده بالبلاد
إلى تجنيد فرق من الأهالي : بربر ، ومغاربة وأسرى أوربيين اعتنقوا
الإسلام ، وتجاوزت هذه الفرق في معظم الأحيان عدد الانكشارية
فبلغت ثمانية آلاف .

ويبدو أن خير الدين فعل ذلك ليوافق بهذه القوات الوطنية نوعية
الانكشارية إلى التسلط . واشتهرت بعض القبائل الجزائرية بالتخصص
في الخدمة العسكرية لدى العثمانيين مثل قبيلة الزواوة حتى أن الفرنسيين
أطلقوا على الفرق الجزائرية التي تعمل لديهم اسم Zouaves زواف
وهو على ما يبدو تحريف عن كلمة زواوة . وظهرت في الجزائر كذلك طبقة
خاصة من الجند العثماني تعرف بالقولفلان أو القورغلي ، وهي تتكون من
أبناء الجند الأتراك الذين تزوجوا بنساء من أهل البلاد . وقد وكل في

هذه الطبقة في الغالب المحافظة على الأمن الداخلى في الاقاليم ، وظل الأوجاق مرتبطا بطائفة الانكشارية ورجال البحر - وينظر الى تلك الطبقات من الجند المحليين على أنها فرق من الدرجة الثانية . ويبدو أن الانكشارية تفاضت عن انشاء هذه الفرق نظرا لأن غنائم الحروب البحرية كانت توفر لهم مميزات كافية .

ولما استقر نظام الدايات ، تكون في مدينة الجزائر ديوان مستقل هو أشبه بمجلس وزراء . اذ ان كل عضو من أعضاء الديوان الخمسة كان يختص بناية من نواحي الادارة . فهناك وكيل الخرج المختص بشئون البحرية ، والبيت مالجي المختص بالشئون المالية ، ورئيس أمن مدينة الجزائر ، وناظر القصر ، ورئيس الخيل الذي كان حلقة الاتصال بين القبائل والحكومة (1) .

كان الداى يتخذ مقره في اعلى مدينة الجزائر بضاحية تعرف باليجينية ، حتى انتقل « عمر باشا » سنة ١٨١٥ الى القصبه اى القلعة في أسفل المدينة على البحر ليكون في مأمن من الاضطرابات التي كثرت في ذلك العصر . ولقد تجمعت لدى الدايات ثروة ضخمة كانت تستمد من الهدايا التي يقدمها قناصل الدول الأجنبية ، ومن نصيبه في غنائم البحر ، ثم ما يتلقاه من اتاوات نظير تعيين حكام الاقاليم والنواحي .

وقد ازدهرت مدينة الجزائر في العهد العثماني وخاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر . وقدر سكانها في ذلك العصر بنحو مائة الف : ولكن شأنها اخذ يضمحل منذ القرن الثامن عشر حتى أنه عندما تم استيلاء الفرنسيين عليها سنة ١٨٣٠ . كان سكانها قد هبطوا الى ٣٠٠٠٠ وقد وصفها أحد الرحالة الاسبان دى هايبدو الذي زار المدينة في سنة ١٥٨٠ ، فقال « لقد انتشرت بها القصور المنيدة على الطراز الاندلسي والتي كان يجلب لها الرخام من ايطاليا ، وقد عجت هذه القصور بأجمل ما ابدعه الفن الاوربي من تحف ، والتي كان يسلبها القراصنة من السفن الاوربية » .

وكانت الجزائر في العهد العثماني مقسمة الى اقاليم ثلاثة رئيسية : قسنطينة في الشرق وهي اكبر تلك الاقاليم ، يليها اقليم وهران في الغرب وكانت عاصمته معسكر التي ستصبح فيما بعد مقر حكمه الامير عبد القادر ، وقد نقلت عاصمة الاقليم الى وهران بعد جلاء الاسبان عن الميناء سنة ١٧٩٢ . أما الاقليم الثالث فهو تيطرى وكانت عاصمته مدينة ، وكان البكوات الذين يحكمون تلك الاقاليم ملتزمين بؤدود مبالغ معينة

(1) Julien : histoire de L' Afrique du Nord Chap 18.

جنوبا الى الداي ، على ان يقوموا بجمع الضرائب على مستبولينهم في الاقليم ، وكانت الاقاليم بدورها مقسمة الى قيادات ، وتوزع هذه القيادات احيانا على اساس جغرافي و احيانا حسب توزيع القبائل . وقد ابقت الادارة العثمانية على هذه الوحدات الادارية وخاصة في المناطق التي لم ينتشر بها الاستعمار الاوربي ، وما زالت المراكز تعرف باسم القيادة في شمال افريقيا حتى وقتنا الحاضر ، ويسمى رئيس المركز بالقائد ، وفي العهد العثماني كان منصب حاكم الاقليم مقصورا على الاتراك . اما القواد فيختارون من بين الاتراك او السكان الاصليين على السواء ، وجريا على عادة الادارة العثمانية لم يحدث اى تدخل في حياة السكان الاجتماعية ولذلك ظل النظام القبلي سائدا في الجزائر ، وقد اشرنا الى أن بعض القيادات كانت تتمنى مع توزيع القبائل .

ولكن في خلال القرن الثامن عشر ، ظهرت تكتلات قوية من نوع جديد وذلك نتيجة لتزايد نفوذ الطرق الصوفية ، ومن اهمها في الجزائر طريقة الدرقاوية ، والتيجانية . ولهذه الطرق الفضل في صهر القبائل في وحدات اجتماعية اكبر ، بل انها نجحت في ادماج عنصرى العرب والبربر ، بيد انها كانت تثير القلاقل في وجه الادارة العثمانية وقد عمد بعض سلاطين مراکش الى استخدامها لاثارة الاضطرابات ضد حكومة الجزائر .

ويلاحظ ان اصطدام الادارة العثمانية برجال الطرق قد تفافم في بداية القرن التاسع عشر : فهاجم احد زعماء التيجانية مدينة قسنطينة واحتلها فترة قصيرة خلال سنة ١٨٠٣ ، كما ان رجال الطريقة الدرقاوية اشتبكوا مع السلطات العثمانية في وهران عدة سنوات .

ولذلك يمكن القول بان الطرق كانت عامل وحدة وتفكك في نفس الوقت .

اما في تونس فقد قام سنان باشا باول محاولة لتنظيم ادارتها اثر فتحها سنة ١٥٧٤ وانتفع كثيرا بالنظم المتبعة في عهد الحفصيين . واعتبرت تونس باكوية تابعة للجزائر حتى شعرت حاميتها التي وصلت عددها الى اربعة آلاف بقوتها فحاولت ان تقلد اوجاق الجزائر ، ولكن بدلا من ان تنتخب الاغا كرئيس للأوجاق ، تجاوزت ذلك فقرضت احد افرادها حاكما للنيابة باسم الداي . وفعلوا وافقت حكومة الاستانة على هذا التغيير . وتولى ابراهيم رودسلى ولاية تونس باسم الداي سنة ١٥٩٠ . وهكذا سبق ظهور نظام الدايات في تونس ، وان كانت الجزائر قد اشتهرت به نظرا لانه استقر هناك فترة اطول . اما في تونس فقد قضى البايات - وهم حكام الاقاليم - على نفوذ الدايات منذ منتصف القرن

السابع عشر . ومن اعظم الدايات الذين تولوا حكم تونس في الفترة الاولى عثمان داي من سنة ١٥٩١ - سنة ١٦١٠ ويوسف داي من سنة ١٦١٠ - سنة ١٦٢٧ . وقد وضع الاول نظام حكومة الاقاليم ووزع عليها البيكات وحدد لكل اقليم مقدار المجرى او الضريبة المفروضة عليه (١) .

وكان الاسطى مراد من سنة ١٦٢٧ - سنة ١٦٤٠ آخر الدايات المعظم في تونس ويبدو من لقب هذا الداي انه نشأ بين طائفة الريسيين ، ومع ذلك لم تلعب البحرية في تونس ذلك الدور الرئيسي الذي لعبته في الجزائر ، فكانت موارد البلاد لا تستمد بصورة اساسية من حركة الجهاد في البحر ، وانما كانت التجارة والملاحة السلمية تشكل عنصرا هاما من عناصر الاقتصاد التونسي . وكانت تونس على صلات تجارية بوسط افريقيا واستخدمت موانئها لتصدير بضائع تلك المنطقة الى اوروبا .

وفي اواسط القرن السابع عشر استطاع احد حكام الاقاليم وهو مراد بك ان يخضع حكومة الداي في تونس لنفوذه الشخصي ، بل انه ورت منصبه لابنائه فتكونت شبه امرة حاكمة في تونس تعرف باسم الاسرة المرادية واستمرت تسيطر على البلاد حتى سنة ١٧٠٢ . ولذا يمكن القول بانها مهدت السبيل امام حسين على لكي ينشئ بدوره امرة حاكمة اكثر استقرارا في تونس . وقد حصل مراد بك على لقب الباشوية من الباب العالي وهو لقب كان يحمله الداي بصفته لقبا شرفيا ، اما لقب الباي فكان يرمز في تونس الى تولى منصب هام هو في الغالب منصب ملتزم الضريبة في اقليم او رئيس الجند ، ولذلك سيتمسك به افراد الاسرة الحسينية بالرغم من ان الباب العالي كان يمنحهم لقب الباشوية .

وكما سيفعل ابناء الاسرة الحسينية استعان البايات الزاديون بعضهم ضد بعض بدايات الجزائر . واستغل هؤلاء الفرصة فاشتروا اقدمهم وهو ابراهيم خوجة ان يدفع تونس للجزائر جزية سنوية في نظير مساعدته محمد باي ضد اخيه سنة ١٦٨٥ وانتهى هذا الحال بان تمكن ابراهيم الشريف داي من استعادة مركزه كرئيس للأوجاق ووال لتونس ، ولكن عودة الدايات كان بمثابة الانتفاضة الاخيرة التي تسبق الموت ، فسرطان ما قام احد ضباط الانكشارية ، وهو حسين علي ، بانقلاب هزم قضي على نظام الدايات ووضع الاساس لاسرة حاكمة في تونس . هي الاسرة الحسينية التي امتد حكمها من سنة ١٧٠٥ حتى اعلان الجمهورية سنة ١٩٥٧ ولا يقول احد المؤرخين المحدثين الذين خدموا هذه الاسرة ان حسين علي كان

(١) المؤنس لابن دينار ص ١٨٣ .

(٢) حسن حسني عبد الوهاب ص ١٢٤ .

كخبيا لآخر الدابات وانه لما خلت السلطة بأسره ذلك الداي انتخبه علماء
تونس واليا للبلاد (١) :

وتتهم المراجع الاوربية بإبراز اصل حسين على اليوناني ، واذن فهو
من فئة المعامرين الذين اعتنقوا الاسلام وكان لهم بعد ذلك شان في الجيش
العثماني . وقد استطاع حسين على بعد خمس سنوات من استتباب الحكم
له ان يعلن عن نيته في توريث الحكم لابناء أسرته ، وسرعان ما ظهرت
الخلاعات إبان حياته حول وراثة الحكم ، وذلك عندما انجب اولادا ،
فثار ضده ابن أخيه على باشا الطامع في وراثة الحكم وقد تمكن
فعلا من الاستيلاء على تونس وتبع حسين حتى قتله في مدينة القيروان
سنة ١٧٢٥ . وامتاز حكم على باشا بالاستقرار والتفوق في مكافحة النفوذ
الاجنبي ، وخاصة تحرير الشواطئ التونسية من بعض الحصون التي
انشأتها الدول الاوربية طبعاً لمعاهدات سابقة . وكان احد ابنائه المدعو
يونس قد ساهم بالوسط الاكبر في هذه الاعمال حتى حصدته ابره
واخوته . وادبى هذا الموقف الى تدخل داي الجزائر . وكان محمد بن حسين
على المؤسس لايجباً لديه فانتهاز الفرصة وتدخل باسمه . وفي سنة ١٧٥٦
تمكن من الاستيلاء على تونس واعادة محمد الى حكمها بعد الاتفاق على دفع
جزية سنوية على شكل كمية من الزيت بقصد ائارة المسجد الكبير في
الجزائر ، وقد استمر دفع هذه الجزية حتى وقعت الحرب بين
النيابتين من سنة ١٨٠٦ - سنة ١٨٠٩ .

لم يدم حكم محمد باي اكثر من ثلاث سنوات ، وترك اطفالا صغارا ،
فاستأثر بالحكم اخوه على الذي ورثه لأكبر شخصية من شخصيات
الاسرة وهو ابنه حمودة باشا الذي حكم من سنة ١٧٨٢ - سنة ١٨١٤م
وقد تعرضت تونس خلال حكمه لعدة حملات عسكرية ، واستطاع ان
يرد العدوان على نحو ما سنرى في الفصل التالي الخاص بالعلاقات
الخارجية ث

وقد ظلت الاسرة الحسينية محتفظة بطابعها التركي سواء في حياة
القصر ام في الاعتماد على طائفة الانتشارية ، ومن مظاهر ذلك جعل المذهب
الحنفي مذهباً رسمياً للدولة بالرغم من ان المذهب السائد في شمال افريقيا
هو المذهب المالكي ، ولكن حمودة باشا الذي كان معروفاً بحب التسلط
لم يتحمل صلف الانتشارية وغرورها ، وعهد الى تجنيد فرق من القبائل
العربية وسكان المدن مما اثار حفيظة الجند الاتراك عليه ، فقام ضباط
الانتشارية بمحاولة انقلاب لاسقاط الاسرة الحسينية التي قطعت عليهم سبل

(١) نفس المرجع ص ١٢٨ .

الوصول إلى السلطة العليا ، وتمكن الثوار فعلا من الاستيلاء على قصبة المدينة ولكن الجند العرب والقولوغان اظهروا ولاء لشخص الباي وانقدوا الاسرة الحسينية . وقد سرح حمودة باشا اثر هذا الحادث الحامية التركية (١) ، الا ان ذلك لم يقطع نهائيا صلات الاسرة بحكومة استانبول ، بل ان تونس بحكم موقعها الجغرافي كانت اكثر اتصالا بالعالم العثماني ، واشد تأثرا بالتيارات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الولايات العربية في المشرق خلال القرن التاسع عشر .

(1) Faucon Vol 1 P. 175 S. q.

الفصل الثاني

العلاقات الخارجية

اظهر الحكام فى النيابات الثلاث التى تأسست فى شمال افريقيا نزعة شديدة نحو الاستقلال بتصريف شئون ولاياتهم الخارجية دون التقيد بأوامر الدولة صاحبة السيادة ومن جهة أخرى لم تعمل حكومات تلك النيابات على تنسيق سياستها الخارجية فيما بينها بالرغم من اشتراكها جميعا فى حركة النضال أو الجهاد بأسلوب العصر ضد الدول الأوربية التى شملت اعتداءاتها سواحل المغرب بأسره ، ولا تختلف النيابات المغربية فى هذا الموقف عن دول الخصوم على الشاطئ المواجه للبحر المتوسط . فكما تعارضت السياسة الفرنسية مع السياسة الإسبانية ازاء الشمال الأفرقى . فكذلك تباعدت سياسة تونس عن الجزائر تباعدا تاما منذ أن انفصلت النيابة الأولى عن تبعيتها للثانية ونشأت بين الدولتين مشكلة حدود ، وكلما قامت حكومة قوية فى تونس طمحت الى ضم اقليم قسنطينة . حدث هذا مثلا عندما استولى مراد بك على السلطة فى تونس فى منتصف القرن السابع عشر . كذلك كان الدايات الأقوياء فى الجزائر يطمحون الى اخضاع نيابة تونس بأسرها ، وقد اشرنا الى محاولتين من هذا النوع فى الفصل السابق ، وكانت أهمها تلك المحاولة التى أسفرت عن الزام تونس بدفع جزية للجزائر سنة ١٧٥٦ . وقد بلغ الصراع بين النيابتين الى حد أن بايات تونس قدموا المساعدات للأسبان عندما كان هؤلاء يسطرون مع الجزائريين من أجل ميناء وهران ، وسنرى كيف أن البايات اتخذوا نفس الموقف المهادى عندما قام الفرنسيون بغزوهم الكبير سنة ١٨٣٠ م .

وكثيرا ما كانت الدولة العثمانية تتوسط فى النزاع بين النيابتين مذكرة بالوشائج الروحية التى تربط فيما بينهما ، فكان الدايات والبايات يلبون هذا النداء بدافع من أنفسهم أحيانا ، وأحيانا أخرى مضطرين

تحت ضغط الرأي العام الاسلامي ، مثال ذلك اضطرابهم عند قيام الحملة الفرنسية على مصر الى اعلان الحرب على فرنسا ، وكذلك اشتراك اساطيل النيابتين في معركة نفارين بجانب الاسطولين المصري والعثماني ، مما اعطى للمعركة صورة اسطول اسلامي في مواجهة اسطول مسيحي . وقد اراد الباب العالي ان يزيل سببا من اهم اسباب النزاع بين تونس والجزائر الا وهو مشكلة الحدود ، فتوسط لعقد اتفاقية بينهما لتخطيطها كان اولها وآخرها اتفاقية سنة ١٨٢١ وهي اقرب الى ان تكون اتفاقية حدود دولية منها الى تخطيط حدود ادارية بين ولايتين (١) .

اما العلاقات بين النيابات المغربية وأوربا فكانت على اسوأ ما تكون في معظم العصر العثماني ، وذلك بسبب الروح الصليبية التي تزعمتها اسبانيا وحرمة الجهاد في البحر التي تزعمتها الجزائر . ولذلك كانت علاقة هذه النيابة اشد سوءا مع اوربا ، وقد كثرت كتابات الأوربيين في هذه الفترة حول ما أسموه بقرصنة (النيابات البربرية) ، والواقع ان العلاقات بين تلك النيابات وبين أوربا لم تكن تدخل في دائرة القانون العام ، لان المسلمين كانوا يعتبرون البحر المتوسط بحرا اسلاميا ، وبالتالي فليس للدول المسيحية ان تمارس الملاحة في مياهه دون ان تحصل على ترخيص من الدول الاسلامية ، وذلك بنوقيع معاهدة او اتفاقية معها . ولم تكن حكومة الجزائر تكتفى بالمعاهدات المعقودة بين الدولة العثمانية والدول الأوربية فلم تأخذ بعين الاعتبار قيام التحالف التقليدي بين الاستانة وفرنسا ، ولذلك كانت تتطلب توقيع معاهدات خاصة معها ، وحتى في عهد البيلربكات هارضى حسن فزيانو استقبال القنصل الفرنسي في مدينة الجزائر سنة ١٥٧٩ الى ان ارسلت الاستانة خطاب تهديد ، ومع ذلك لم يتحمل الجزائريون بقاء القناصل الفرنسيين في عاصمتهم . وقلدتهم حكومة تونس في عهد الداي عثمان فطردت ممثلى فرنسا من اراضيها وعندما جدد هنرى الرابع اتفاقية الامتيازات مع الدولة العثمانية سنة ١٦٠٤ ارسل سفيره في الاستانة الكونت سافارى دى بريف في بعثة خاصة الى تونس والجزائر حيث وقع مع داي تونس وواجاق الجزائر اتفاقيات على حدة تتناول مسألة تحرير الأسرى الفرنسيين واحترام السفن الفرنسية في البحر (٢) . ولم تكن المشكلة مقصورة على مدى التزام حكومات النيابات بتنفيذ معاهدات الدولة العثمانية ، بل ثمة مشكلة مراعاة رؤساء البحر (الرئيس)

(1) Grammont P. 313.

(٢) نشر الكتاب الفرنسيون المراسلات المتبادلة بين حكومتهم وبين قناصلهم في كل من تونس والجزائر ، وهي تبدأ سنة ١٥٧٩ حتى سنة ١٨٣٠ . انظر عنوان تلك المراسلات في ثبت المراجع .

لاتفاقات حكوماتهم ولعل هذا هو ما يبرر للكتاب الأوربيين وصف رؤساء البحر المغاربة بأنهم قراصنة ، ولكن هناك مغالطة ظاهرة فى هذا الوصف اذا ما طبقنا عليهم مقياس عصرهم ، لان بحارة الدول الاوربية كانوا يسلكون تماما نفس السلوك ، فقد كان من التقاليد الشائعة لدى الدول البحرية فى اوربا أن تمنح الحكومات لبعض الأفراد الذين اشتهروا بالمغامرات البحرية تراخيص تعطيهـم الحق فى استخدام سفنهم الخاصة لمهاجمة سفن اعداء الدولة ، وبذا يضيفون قوة الى اساطيل دولهم . هكذا كان مثلا حال البحار الانجليزى الشهير فرانسيس دريك الذى يعد من بناء الامبراطورية البريطانية فى عصر اليزابيث . ومن الواضح ان هؤلاء الأفراد الذى يعملون لحسابهم الخاص لا يمكن السيطرة عليهم فكثيرا ما كانت الفتيمة تدفعهم الى عدم الالتزام بارتباطات حكوماتهم ، فيهاجمون سفن الأعداء والاصدقاء على السواء ، وقد هيات الطبيعة للجزائر وسائل التفوق البحرى فساحلها يمتد على مسافة ١٢٠٠ كيلو متر فى مواجهة سواحل ايطاليا وفرنسا ، وتجلى هذا التفوق بصورة خاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وامتد نشاط البحرية الجزائرية خارج البحر المتوسط حتى وصل بحار الشمال . وليست حركة الجهاد فى البحر من مستحدثات النيابات العثمانية بل ذكر ابن خلدون (فى القرن الرابع عشر) ان اهل بجاية كانوا يمارسون الجهاد ضد السفن الاوربية ، وانما اشتدت تلك الحركة فى القرن السادس عشر نتيجة لسياسة اسبانيا العدوانية وهجرة المسلمين من الاندلس ، وكان دافع الجهاد اوضح فى هذا القرن منه فى الأزمنة التالية حين اختلط بدافع الكسب المادى واصبح شبيها بالمشروعات التجارية فيساهم الاغنياء فى تجهيز مراكب الجهاد (حتى النساء كن يبعن حليهن للمساهمة فى تلك المشروعات) فيصيبون اجر محاربة الكفار بجانب تلك الفنائـم الوفيرة . وقد يقع بحارة سفن الأعداء اسرى فى ايديهم فيطلبون فيهم فدية كبيرة حسب اهمية شخصياتهم والا احتفظوا بهم رقيقا .

وتعد مسألة استرقاق الاسرى واقتنائهم من أهم المسائل التى شغلت العلاقات بين نيابات المغرب واوربا . ويقف الكتاب الأوربيون من هذه المسألة نفس الموقف المتحيز الذى ينظر الى المشكلة من زاوية واحدة فيشكون من كثرة عدد الرقيق المسيحى فى النيابات وقد بلغ فى بعض السنوات ثلاثين الفا فى الجزائر وسبعة آلاف فى تونس ، ويتفاضون من آلاف الرقيق المسلمين الذين غضت بهم أسواق ايطاليا وكان فى مالطة وحدها نحو عشرة آلاف . وقد استمرت عادة استرقاق المسلمين حتى نهاية القرن الثامن عشر بدليل ان نابليون حين احتل مالطة سنة ١٧٩٨ وجد الفين منهم فحررهم على امل استرقاء العالم الاسلامى قبيل حملته على مصر . هذا مع ملاحظة ان معاملة الاسرى المسيحيين فى البلاد الاسلامية

ربما كانت افضل بشهادة شيلر (١) القنصل الأمريكى فى الجزائر فى نهاية القرن الثامن عشر الذى قال « لقد سمح للذين كان يؤمن عليهم من الهرب بممارسة الاعمال المربحة حتى ان بعضهم ترك الجزائر أسفا واشتغل بعضهم فى الحكومة . وكانت ابواب السجون تفتح للرهبان الذين يتصلون بالأسرى بحرية تامة » . ولا شك ان القصص التى انتشرت عن تمذيب هؤلاء الأسرى وآلامهم فى سجون الجزائر وتونس انما روجها بعض رجال الدين الذين كان لهم مصلحة فى المبالغة حتى يستندوا عطف المحسنين وأهم من ذلك جيوبهم . وقد شاء القدر ان يقع سیرفانتيز امير شعراء اسبانيا فى القرن السابع عشر فى أسر بحارة الجزائر فاكد هذه الفكرة بما كتبه من شعر حول أيام الأسر . ولم يكن لدى المسلمين فى ذلك الوقت أدباء يهتمون بهذه الشؤون الواقعية . ولكن الحكومات الاسلامية لم تهمل شؤون الأسرى ، فمثلا الح مولاى اسماعيل فى مراكش ودايات الجزائر على لويس الرابع عشر فى تحرير الأسرى المسلمين ولكنه رفض لانه كان يسخرهم لأعمال التجديف الشاقة فى الاسطول الفرنسى . وقد تخصصت بعض الطوائف الدينية فى موضوع افتكاك الأسرى واقتنائهم مثل طائفة اللازاريين وطائفة الترينتية ، وكثيرا ما كانت الحكومة الفرنسية تختار قناصلها من بين آباء تلك الطوائف لان أهم عمل كانوا يقومون به هو مسألة افتكاك الأسرى .

وهناك موضوع ثالث كان له أهمية فى العلاقات بين النيابات المغربية وأوروبا ، وهو يتعلق بالاتاوات والهدايا التى ألزمت معظم الدول البحرية بتقديمها لحكام النيابات وخاصة حكومة الجزائر نظير تأمين ملاحتها فى البحر المتوسط . وقد استمرت بعض الدول الصغيرة تدفع هذه المبالغ الى أن تدهورت قوة الجزائر البحرية قبيل الغزو الفرنسى . أما فرنسا فقد كفت عن تقديم الهدايا منذ عهد نابليون وكانت الدول البحرية الصغيرة مثل السويد والدانمرك والجمهوريات الإيطالية تدفع اتاوات معينة بصورة منتظمة . أما الدول الكبيرة فكانت تقدم ذلك على شكل هدايا بمناسبة توقيع معاهدة أو تعيين قنصل جديد ، ولا تكاد دولة مسيحية تخرج عن هذا الالتزام ، وحتى الولايات المتحدة حينما انفصلت عن بريطانيا وأصبحت دولة مستقلة طلب اليها دفع الاتاوة . وسنمطى فيما يلى صورة عن هذه الاتاوات نقلا عن أحد الكتاب الجزائريين : هو صاحب كتاب تحفة الزائر ، مع مقارنتها بالأرقام التى ذكرها ضابط انجليزى هو جاكسون الذى اشترك فى الحملة الانجليزية ضد الجزائر سنة ١٨١٦ .

أولا : حسب صاحب التحفة كانت :

بريطانيا : تؤدى ٦ آلاف جنيه .

- فرنسا : تقدم هدايا كلما تغير القنصل .
- الدانمرك : تقدم آلات حربية بما قيمته ٤ آلاف ريال .
- هولندا : تؤدى ٦٠٠٠ ليرة .
- مملكة نابولي : تؤدى ٢٤ ألف ليرة .
- سردينيا : تؤدى ٦ آلاف ليرة .
- الولايات المتحدة : تقدم هدايا بما قيمته ٤ آلاف دولار عدا عشرة آلاف دولار نقدا .
- تقدم كل من النرويج وامارتى هانوفر وبريم بالبليطى ٦٠٠ ليرة سنويا (١) .
- اما جاكسون فيعطى تقديرات اخرى ويضيف انها دفعت فقط سنة ١٨٠٢ بمناسبة قيام حرب نابليون ومحاولة جميع الاطراف شراء صداقة الجزائر وهى كما يلى مقدرة بالقروش :
- بريطانيا : تقدم ١٨٠ الفا .
- فرنسا : تقدم ٢٣٥ الفا .
- الدانمرك : تقدم ١١٢ الفا .
- هولندا : تقدم ٧٥ الفا .

مملكة نابولي ١٨٧٥٠٠ ألف كفدية عن ٧٥ اسيرا ، ويضيف الى هذا ان البرتغال قدمت سفينة و ٦٧٤ ألف قرش كفدية عن اسراها ، ١٢٠ ألف فرس اخرى لتسترد ٧ سفن صغيرة من الجزائر . ويقدر مجموع ما حصلت عليه الجزائر من الدول الأوربية فى هذا العام بمليون و ٨١٨ ألف فرس (٢) بينما يقدر إيرادات البلاد من مواردها الداخلية بالإضافة الى الجزية التى كانت تدفعها تونس بمليون ومائة ألف فرس .

ويلاحظ اختفاء اسبانيا من بين قائمة الدول التى تدفع الاتاوات ، والواقع ان استمرار احتلال القوات الاسبانية لميناءى وهران والمرسى الكبير فى ارض الجزائر قد جعل الاتصال السلمى بأى شكل من الاشكال امرا مستحيلا بين البلدين ، فلم تفكر اسبانيا فى محاولة ارسال قناصل يمثلونها فى الجزائر ، وانما قررت الاحتفاظ بهذين الجيبين على امل اتخاذهما

(١) تحفة الزائر ص ٨٠ - Jackson P. 68 -

(٢) كانت قيمة الفرسان تبلغ خمسة شلنات . او كرونة - ربع جنيه انجليزى .

قاعدة للوثوب على المسلمين في شمال إفريقيا حينما تسنح الفرصة ، ومع أن قوة الجزائر البحرية قد بدا عليها الضعف منذ نهاية القرن السابع عشر إلا أن الدايات لم يكفوا عن النضال من أجل تخليص البلاد من الاحتلال الأجنبي . فانتهزوا فرصة حرب الوراثة الأسبانية وأخرجوا الخامية من وهران سنة ١٧٠٨ ولكن الأسبان ظلوا يترقبون الفرص حتى تمكنوا من العودة في ١٧٣٧ . ولم تتمكن حكومة الجزائر من التخلص من الأسبان نهائيا إلا بفضل الداي محمد باشا المعروف بالمجاهد والذي امتد حكمه على خلاف العادة من سنة ١٧٦٩ - ١٧٨٨ . وقد اشتهر الداي محمد بجانب كفاحه ضد الأسبان بجهوده في ميادين التعمير وبسط الأمن والرخاء في البلاد وكان يعاصره كحاكم لوهران عثمان باشا الكردي ساعده الأيمن في الجهاد .

عمل محمد باشا أولا على حشد القبائل بواسطة الزعماء الدينيين حتى يشتركوا في حصار المراكز الأسبانية . وقد استطاع بفضل هذه السياسة أن يحول القبائل العربية التي كانت تنزل قرب المراكز الأسبانية ، وترغم على تادية مقدار من الحبوب كجزية للفرقة إلى تبعية الحكومة الجزائرية . فلما ضيق الخناق على الأسبان أصبح كثير من الجند يفرون إلى خارج هذه المراكز ويعتقون الإسلام أملا في الوصول إلى منصب لدى الحكومة الجزائرية . ولم يقف نشاط الداي محمد عند حصار الأسبان داخل الجزائر ، بل شجع البحرية الجزائرية على العودة إلى مهاجمة سواحل إسبانيا ذاتها . وأزاء هذا قرر شارل الثالث ملك إسبانيا أن يقوم بحملة كبيرة ضد ميناء الجزائر سنة ١٧٧٥ . وفي ٨ أبريل استطاع الأسبان النزول في وادي حراش غرب مدينة الجزائر ولكن على عكس ما سيحدث عند وقوع الغزو الفرنسي سنة ١٨٣٠ لم ينتظر الداي نزول الفرقة إلى الأرض واستقرارهم بل أسرع للملاقاة الجنود أثناء نزولهم ولذلك تمكن من حصد ٤ آلاف رجل من بين ٢٢ ألفا كانوا يؤلفون هذه الحملة (١) . ولم يجد شارل الثالث بدا بعد هذه الهزيمة من محاولة الصلح مع حكومة الجزائر ، فوسط الباب العالي لهذا الغرض ، ولكن محمد باشا أصر على ترك وهران أولا . ومما زاده تمسكا بموقفه أن شارل الثالث كان يسمى في نفس الوقت إلى تأليف حلف صليبي من إمارات إيطاليا تحت رعاية البابابايوس السادس ، إلا أنه فشل في تكوين هذا الحلف فعاد إلى تسيط الباب العالي سنة ١٧٨٣ ولكن دون جدوى . وعلى أثر ذلك عاد شارل إلى تجربة القوة . فأرسل حملتين كبيرتين ، كانت الثانية تؤلف من ١٨٠ سفينة واستطاعت تدمير جزء كبير من مدينة الجزائر ، إلا أن حسن استعداد الداي للدفاع فوت على الحملة غرضها . فقد أخلى المدينة من

(1) Revue Africaine 1864 N. 5.

المدينين وجمع عددا وافرا من العمال لاصلاح ما يدمر من الحصون أولا بأول :
واخيرا اضطر شارل الى اعلان رغبته فى اخلاء وهران سنة ١٧٨٥ ولكن
حفظا لماء الوجه طالبه بان تحصل اسبانيا على حصن صغير لحماية التجارة
فى وهران . ولم يكن من المعقول ان يقبل حكام الجزائر هذا الشرط وهم
يعلمون ان بقاء اسبانيا فى الجزائر يكلفها ٤ ملايين فرس و الف رجل
سنويا . وماتل الاسبان فى المفاوضات ما استطاعوا حتى اذا وقع زلزال
مدمر فى وهران سنة ١٧٩٠ اقتنصوا الفرصة التى اتاحت لهم التظاهر بان
اخلاء المدينة كان لسبب خارج عن ارادتهم . وعندما تم التسليم سنة
١٧٩١ كان الداي محمد قد مات فجئى مسهره الداي حسان ثمرة مجهوداته
الطويلة من أجل تخليص الجزائر من الاسبان . ومما يسترمى الانتباه ان
حسان باشا اصر على تسليم مفاتيح المدينة للباب العالى . وقد تم جلاء
الاسبان على الشروط الآتية :

اولا : يدمر الاسبان جميع الحصون التى بنوها منذ احتلال البناء .

ثانيا : يسمح لاسبانيا باقامة وكالة تجارية فى جامع الغزوات (٢)
ويكون لها حق استيراد القمح . وكان هذا الحق مقصورا على شركة
افريقيا الفرنسية ، وقد ادى هذا الى رفع اسعار القمح الجزائرى
لتنافس الشركتين على استيراده . وصادف هذا افلاس الحكومة
الفرنسية اثناء اضطرابات الثورة واحتياجها الى استيراد كميات كبيرة من
القمح الجزائرى ، وترتب على هذا ان اصبحت فرنسا تشتري القمح
اقتراضا . ويضيف المؤرخ الجزائرى صاحب كتاب تحفة الزائر شرطا ثالثا
وهو ان تدفع اسبانيا مثل باقى الدول جزية سنوية قدرها مليون كرونة .
وبانتهاء مشكلة وهران تمهد السبيل لعقد معاهدة صلح مع اسبانيا
سنة ١٨٠٢ . وقد الزمت هذه المعاهدة اسبانيا مثل غيرها من الدول
بدفع مبلغ ٦٠ الف دولار سنويا لحكومة الداي ، كما نصت على ان يقدم
كل قنصل جديد (هدايا) بما قيمته ٤٢ الف دولار .

اما عن العلاقات مع فرنسا فقد راينا كيف ان خير الدين باشا
اثناء توليه حكومة الجزائر تحمس لفكرة التحالف العثمانى الفرنسى ، ولذلك
كان السبيل ممهدا امامها لكى تحصل على بعض الامتيازات التجارية منذ
اواسط القرن السادس عشر - ويلاحظ ان مركز فرنسا قد تصاعد بالتدريج
فى النصف الثانى من هذا القرن حتى اصبحت كبرى الدول الاوربية

(1) Revue Africaine N. 1882 P. 219 Sq.

NEMOUR

(٢) اشتهرت فى العهد الفرنسى باسم تيمور

الواقعة على البحر المتوسط ، ذلك أن إسبانيا أخذت تضعف بعد زوال
امبراطورية شارل الخامس ، بينما كانت إيطاليا مفككة ، ولذلك تطلعت
فرنسا قبل غيرها الى انشاء قنصلية لها في الجزائر سنة ١٥٦٤ لولا ان
عارض البيلربك وايدى التجار الفرنسيون فى ذلك الموقف لانه كان مفهوما ان
القنصل سيكون تاجرا يستغل مركزه لمصلحته الخاصة ، ولذلك تأخر
تأسيس القنصلية حتى سنة ١٥٨٠ وكان صيد الاصداف من الساحل
الجزائرى هو اهم مظهر من مظاهر تلك العلاقات التجارية حيث كان لتلك
الاصداف اهمية كبرى فى ذلك العصر لانها كانت من أدوات الرينة الهامة
فى اوروبا .

وكان الجنوبيون قد سبقوا الى استغلال مصايد الشمال الاقربى
بيد ان فرنسا أخذت تحل محلهم بالتدريج وفى الجزائر اختارت موقعا بين
قالة وعنابة لاقامة مؤسسة تجارية ، ومع ان شروط الامتياز كانت تحرم
تحصين هذا المركز فقد خالف الفرنسيون هذا الشرط حتى نشأ
على الساحل الجزائرى ما يعرف بحصن فرنسا فى ميناء قالة ، وكثيرا
ما تعرض هذا الحصن لهجوم الجزائريين باعتباره رمزا لقوة المسيحية
فوق ارض اسلامية .

ولكن بمناسبة تجديد الامتيازات مع الدولة العثمانية سنة ١٦٠٤
اعترف الباب العالي بامتلاك فرنسا لحصن القالة وحق انشاء المخازن فيه .
وقد أصبحت غرفة تجارة مرسيليا بعد تأسيسها فى نهاية القرن تشرف على
العلاقات التجارية بل وعلى القنصلية الفرنسية فى الجزائر (١) .
ويمكن القول بان العلاقات بين فرنسا والجزائر كانت هادئة على وجه
المعوم وان تخللتها عدة مناوشات وظهرت خلالها اطماع من فرنسا لامتلاك
الجزائر كما حدث فى سنة ١٥٧٢ حينما اقترح شارل التاسع على الباب
العالي التنازل عن الجزائر لاختيه دوق انجو مقابل جزية طيبة يدفعها
للاستانة ولكن هذه الاطماع لم تعد كونيا مشروعات خيالية واستمر الحال
على هذا النحو حتى سنة ١٦٢٠ ، وفى هذا العام كان وفد جزائرى
قد وصل مرسيليا ليتفاوض فى موضوع حصن فرنسا وجاءت الاخبار انباء
وجود هذا الوفد بان سفينة فرنسية قد تعرضت لهجوم الجزائريين

(١) من خير الأبحاث التى الفت فى هذا الموضوع كتابان عن التجارة
الفرنسية فى الشرق والبحر المتوسط ، انظر :

Masson Poul Histoire du Commerce francais au.

Levant aux XVI et XVII siecle 1896.

Histoire... aux XVIII Siecle.

فى البحر ، فما كان من السلطات الفرنسية الا ان قتلت أعضاء الوفيد
غذرا . حينئذ اعلنت البحرية الجزائرية حربا لا هوادة فيها على الملاحه
الفرنسية فى البحر المتوسط حتى قدرت خسائر التجارة الفرنسية من سنة
١٦٢٩ - سنة ١٦٣٤ ب ٤ ملايين ، ٧٥٢ ألف جنيه (١) ونتيجة لهذا
تأثرت التجارة الفرنسية النشطة مع شرق البحر المتوسط تأثرا كبيرا
واصبحت فرنسا اكثر الدول تعرضا لآخطار هجمات البحرية الجزائرية ،
اولا بحكم موقعها الجغرافى وثانيا لان سفنها التجارية كانت تسير فى قوافل
صغيرة ويحمل اكبرها ١٥ مدفعا ، بعكس السفن الانجليزية التى كانت تخرج
كل عام فى قافلتين كبيرتين تحميهما السفن الحربية . وقد حاول ريشليو
تقليد النظام الانجليزى فى الملاحه لكى يحتفظ بمركز فرنسا التجارى فى
الشرق ولكن تبين ان هذا يحتاج الى تكاليف ضخمة ويؤدى الى رفع
اسعار السلع فلم تتم الخطة الجديدة .

وفى هذه الأثناء ظهر أحد تجار مرسيليا المظلمين على احوال المغرب
وعادات أهله وهو سانسون دى نابليون فاقترح على الحكومة الفرنسية اتباع
وسائل التهدئة برد الاسرى المسلمين وتقديم (الهدايا) اللازمة الى حكومة
الداى . وفعلوا وزع فى الجزائر ٣٠٠ ألف جنيه حتى تمكن من عقد معاهدة
جديدة فى سنة ١٦٢٨ تنص على احترام الامتيازات السابقة وعلى حقوق
التجار الفرنسيين كما اشتملت المعاهدة فى مادتها الاولى على ان تطلق فرنسا
اسرى المسلمين لديها ، وتتعهد بعدم بيعهم لامم معادية . وفى ذلك ما يدل
على ان الحكومات الاسلامية فى المغرب لم تهمل أمر اسراها على خلاف
ما هو شائع .

غير ان جهود سانسون كانت فردية ولم تجد هذه السياسة تأييدا من
الراى العام الذى كان ينبذ فكرة التفاهم مع الدول الاسلامية ، ويبدو ان
ريشليو فكر فى غزو سواحل الجزائر ثم ما لبث ان تراجع توفير النفقات
وانتظرت. فرنسا عهد لويس الرابع عشر لتقوم بمحاولات استخدام القوة
جديا ضد الجزائر .

ذلك ان كبير الذى تولى وزارة البحرية فى عهد الملك العظيم (لويس
الرابع عشر) سنة ١٦٦٤ كان مهتما باحياء التجارة الفرنسية فى المشرق

(١). هذا حسب تقدير غرفة تجارة مرسيليا نقلا عن
Grammont P. 270 S. Q.

وحسب هذه التقديرات بلغ عدد السفن المسيحية التى استولى
عليها الجزائريون من جميع الاجناس ٩٣٦ مركبا وذلك فى المدة من
سنة ١٦١٣ - سنة ١٦٢١ .

وتأسيس امبراطورية استعمارية سما وراء البحار ، وكان قبيحيا أن يفكر في تدمير قوة الجزائر البحرية ، وفي نفس هذا العام سير أول حملة ضد الجزائر ومن المدهش أن اختياره قد وقع على ميناء صغير في الشرق وهو جيجل فلم يحدث احتلاله اثرا يذكر ولذلك أخلته الحملة بعد مضي ثلاثة أشهر وشغلت حكومة لويس الرابع عشر بعد ذلك بحروبها في أوروبا وخاصة مع هولندا . فلما توقفت هذه الحروب فترة من الزمن بعد سنة ١٦٧٨ عاد لويس الرابع عشر الى التفكير في تحطيم الجزائر وكان ذلك ضمن سياسة عامة اتبعتها ضد العالم الاسلامي عموما وخسرج بها من تقاليد التحالف مع الدولة العثمانية . وتقوم خطته الجديدة على أساس أنه من الأفضل تدمير الجزائر دون ضرورة احتلال جزء من اراضيها بصورة دائمة . ولكن قبل أن يقوم باستخدام القوة تظاهر برغبته في مفاوضة الجزائريين بشأن تبادل الأسرى ، حتى اذا ما تم الاتفاق بين البلدين أرسل الجزائريون ما لديهم من أسرى فرنسيين الى مرشليا ليتبادلوا هناك مع أسراهم ، فدن الفرنسيون بالاتفاق وامتنعوا عن تسليم الأسرى المسلمين . وكان أن أعلنت الجزائر الحرب رسميا على فرنسا سنة ١٦٨١ ، واثبتت للويس الرابع عشر المبررات الكافية لارسال الحملات المتوالية ضد مدينة الجزائر ، فقام الاميرال ديكسن بعدة حملات كان اوسعها نطاقا تلك الحملة التي أرسلت سنة ١٦٨٢ وامند خلالها حصار الجزائر عدة أشهر وكاد الداي يسلم بشروط فرنسا بدفع غرامة كبيرة ولكن السكان ثاروا عليه وقتلوه ، واضطر ديكسن الى رفع الحصار . وعاد لويس الرابع عشر الكرة في سنة ١٦٨٨ (١) ، ومع أن مدينة الجزائر تعرضت في هذه الحملة لتدمير شديد الا أنها استماتت في المقاومة وعجز الاميرال دي ستراي عن ائزال قواته الى الميناء وسرعان ما اعاد الجزائريون تعبير مينائهم بمساعدة الدولة العثمانية . وقد تعرضت سواحل فرنسا الجنوبية في مقاطعات بروفانس ولانجدوك اثناء هذه الفترة من الصدام مع الجزائر لغارات مفاجئة من رجال البحرية تمكنوا خلالها من النزول الى الأرض واختطاف بعض السكان وحملهم اسرى الى الجزائر .

على أن حملات لويس الرابع عشر لم تكن عديمة الاثر بالنسبة للجزائر فقد سادت اثرها فترة من السلام بين البلدين . واستطاع الفرنسيون أن يسترددوا مراكزهم ومؤسساتهم التجارية على الساحل ، ومن جهة أخرى

(١) دمرت القنصلية الفرنسية اثناء هذا الحصار ، وضاعت وثائقها ،

ولذلك لا نجد مصدرا غنيا بالوثائق الا في الفترة الواقعة بعد انتهاء حملات لويس الرابع عشر . انظر :

Les archives du Consulat de France à alger, alger 1374.

غيرت رنسا سياستها واصبحت تفضل اللجوء الى الطرق الدبلوماسية في حل مشاكلها مع الجزائر ، واشرفت الحكومة اشراقا مباشرا على المؤسسات التجارية التي ادمجت في شركة جديدة باسم الشركة الملكية لافريقيا سنة ١٧٤١ ، كذلك ضعف نشاط البحرية الجزائرية بصورة ملحوظة خلال القرن الثامن عشر ولكن لا يمكن الربط بين هذه الحقيقة وبين تدخل فرنسا العسكري المباشر اليه . وانما يميز ذلك الضعف الى ظاهرة عامة وهي أن أوروبا اخذت تجنى في القرن الثامن عشر ثمار نهضتها العلمية ويظهر تفوقها بصورة اكيدة على العالم الاسلامي في جميع مظاهر الحضارة المادية بما في ذلك القوى العسكرية ، ومع ذلك لم تنحدر قوة الجزائر بنفس السرعة التي انحدرت بها بعض الدول الاسلامية الاخرى بدليل انها احتلت مكانا بارزا في الصراع الدولي الذي ميز العلاقات الاوربية في عهد الثورة و نابليون ، فتسابق الانجليز والفرنسيون الى خطب ود النيابات المغربية ودخلت الولايات المتحدة كمنصر جديد في علاقات النيابات الخارجية ، ولكن قبل الدخول الى هذا الموضوع يجدر بنا أن نشير الى علاقة الجزائر ببريطانيا في الفترة السابقة ، ومن المعروف أن اهتمام بريطانيا بالبحر المتوسط كان محدودا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ويكاد يكون مقصورا على اعمال شركة الليفانت (شرق المتوسط) التي تأسست سنة ١٥٩١ ولذلك كانت بريطانيا هي ثاني دولة تسمى الى انشاء قنصلية لها في الجزائر غير أن التمثيل القنصلي البريطاني شهد فترات انقطاع كثيرة مثل ما حدث للتمثيل القنصلي الفرنسي وتعرضت الجزائر لعدة هجمات من الاسطول البريطاني الا انها كانت اقل من الهجمات الفرنسية من حيث العدد ومن حيث الالحاق . ولا تكاد تختلف بريطانيا في ذلك عن معظم الدول البحرية الاوربية كهولندا والدانمرك التي كان من الضروري اصطدامها بالدول الاسلامية البحرية الكبيرة (١) ، وعلى العموم كانت علاقة بريطانيا ببنية الجزائر افضل وقد ازدادت تحسنا خلال القرن الثامن عشر عندما تأكد تفوق بريطانيا في البحار واصبحت سياستها تقوم على نظرية مؤداها أن من مصلحة الدول الكبرى بقاء الجزائر كقوة بحرية في البحر المتوسط وذلك حتى لا يتاح للدول الصغيرة منافستها في الميدان التجاري اذا تحقق أمن الملاحة في البحر المتوسط .

عندما اتسع الصراع الدولي نتيجة حروب الثورة الفرنسية عملت حكومة الثورة على تحسين علاقاتها ببنية الجزائر ، لانها كانت في حاجة الى استيراد القمح سيما وأن الجزائر كانت تمنحها تسهيلات للشراء على سبيل

(1) Playfair. R. L : Episodes de L'histoire des Relations de la grande Bretagne avec les Etats Barbaresques avant la conquete Française.

الافتراض وقد حلت حكومة الثورة شركات الامتياز وادارت لجنة الشؤون الخارجية بنفسها تجارة البلاد الخارجية . وكان الداي يستفيد شخصيا من هذه المعاملات التجارية ولذلك حرص على حسن العلاقات حتى عند قيام الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ ، فلم يقطع علاقاته مع فرنسا الا تحت ضغط الراى العام وحكومة الاستانة . وتروى بعد ذلك اول فرصة لاستعادة العلاقات مع فرنسا عندما عرض نابليون الصلح سنة ١٨٠٠ ولكن الاستانة عادت بالاشتراك مع انجلترا الى ممارسة الضغط على الداي حتى اعلن الحرب على فرنسا من جديد . ففي ٢٤ فبراير سنة ١٨٠١ بعث الباب العالي بخطاب الى الداي حسن : جاء فيه :

« هل تصادقون الفرنسيين اعداء المسلمين ، وتعادون الانجليز حلفاء السلطان ؟ انكم تقدمون المؤن للفرنسيين . بل عقدتم معهم معاهدة ، فاذا لم ياتنا الخبر بانكم قطعتم كل صلة بالفرنسيين والفيتيم المعاهدة خلال ستين يوما ، فلن يسمح السلطان بخروج افواج جديدة من السكر (الذين كانت تدعم بهم حكومة الجزائر باستمرار) وسوف تحجز السفن الجزائرية في موانئ السلطنة ، واذا كنتم تبغون الجهاد فثمت سفن فرنسية تقف رابضة في جزر الارخبيل كما ان هناك سفنا اخرى تقف محملة بالفنائم امام الاسكندرية . »

وتضيف رسالة الباب العالي هذه العبارة « ان فنصل بريطانيا في الجزائر سيكون شاهدا عليكم » .

لم يخف هذا الانذار حاكم الجزائر ، فقد تم عقد معاهدة صلح مع فرنسا بالفعل في نهاية العام نفسه - ديسمبر سنة ١٨٠١ - وربما تصرف الداي مصطفى على هذا النحو لاقتناعه بان الدولة العثمانية عاجزة عن حمايته اذا ما فكر الفرنسيون في الانتقام منه .

تغيرت سياسة الدايات بعد تولى نابليون الامبراطورية وضم ايطاليا الى املاك فرنسا ، فقد اصبح يشعر بمسئولية حماية السفن الايطالية والاسرى الطليان الذين يشكلون غالبية الاسرى المسيحيين في الجزائر ، فارسل اخاه جيروم في حملة كبيرة سنة ١٨٠٥ لتهديد الداي ونجح فعلا في استخلاص ٢٥٠٠ اسير . وتجديد امتيازات التجارة ، الا ان هزيمة فرنسا البحرية في الطرف الاغر اتاحت للجزائر الفرصة للتخلص من قيود هذه التبعهات ،

ورد هذا الخطاب وغيره من الوثائق الهامة في بحث اجراه امين محفوظات الجزائر الفرنسي Devoulx ضمن كتاب عن البحار الجزائري الرئيس حميدو . انظر ثبت المراجع .

وطبيعى أن يحدث فى مثل هذه الظروف تقارب بين الجزائر وبريطانيا ،
فعمدت اتفاقية بين البلدين سنة ١٨٠٧ تنازلت بمقتضاها الجزائر عن
جصن قالة للانجليز لمدة عشر سنوات غير أن الجزائر لم تشكل حينذاك
أهم مناطق التنافس بين الدولتين ، بل تركز الصراع فى المضائق ومصر
وحول مستعمرات المحيط الهندى . وكذلك يمكن القول بأن مشروعات
نابليون للتوسع فى شمال افريقيا وان تعددت الا انها تأتى بالمناصب
فكما وقدت حمله جبروم سنة ١٨٠٥ نتيجة الاهتمام بايطاليا فكذلك أرسل
بعثة لدراسة غزو مراكش والجزائر معا بمناسبة ضم اسبانيا سنة
١٨٠٧ ، وبغزى الى نابليون وضع مشروع ضخّم لضم النيبات الثلاث :
طرابلس ، وتونس ، والجزائر ، وذلك على اثر صلح تلت سنة ١٨٠٧ .
وتفرغ نابليون لمشروعاته التوسعية فى الشرق . ويبرر نابليون هذا الامر
بعوامل عسكرية واقتصادية معا . فهذا المشروع من شأنه ان يجعل من
البحر المتوسط بحيرة فرنسية ، وهو امل حكام فرنسا الذين اخذوا بـسياس
العظمة . ومن الناحية الاقتصادية سيعود ضم تلك النيبات على جميع بلدان
اوربا بالخاء ، ويمكن الاستعاضة بمحاصيلها عن منتجات امريكا الوسطى
والهند ، كما انها تفتح الطريق لتجارة افريقيا الوسطى .

اختار نابليون ضابطا مهندسا هو دى بوتان لدراسة احوال انـجزائر
هامة وطبوغرافيتها بصفة خاصة ، الا انه عندما عاد دى بوتان من بعثته سنة
١٨٠٩ ، كان عهد صلح تلت قد انتهى ، فكان مصير تقريره هو محفوظات
وزارة البحرية على انه من المفيد ان تشير الى اهم ما ورد فى هذا التقرير
نظرا لانه استخدم فى حملة سنة ١٨٢٠ فقد أوصى بضرورة القضاء على
حكومة الداى لمصلحة فرنسا ، وقدر قواتها وقت السلم بـ ١٥ ألف يمكن
زيادتها الى ٦٠ ألف جندى عند وقوع الحرب ، ودعا الى ضرورة انشاء
حكومة (متحضرة) فى هذه المنطقة من المتوسط المواجهة لفرنسا ، وارسال
المزارعين الاوربيين لتعميرها . ولم يوافق بوتان على الفكرة الشائعة
أنداك من انه يمكن اثاره شعور العرب ضد حكامهم من الترك ، مستندا
بالتضامن الذى تجلى امام الحملة الاسبانية ١٧٧٥ ، ولكنه قال انه من
الممكن استمالة رجال الطرق الصوفية .

ولقد اجتذبت الولايات المتحدة الى هذا الصراع فى حوض البحر
المتوسط نتيجة لتحالفها مع فرنسا وما تبع ذلك من ارسال السفن الامريكية
الى هذا البحر لنقل المساعدات الى الحليف ، وكان من المتوقع ان تمر
هذه السفن فى البحر المتوسط دون ان يلحظها بحارة الجزائر . وفى
١٧٩٢ استولى الجزائريون على احدى السفن الامريكية واسروا ٢١٧ مر
بحارتها . ولم تكن الجمهورية الناشئة على علم دقيق بتفايد النيبات
البحرية . فلم تعم بالواجبات المتبعة فى مثل هذه الظروف من عقد

معاهدة مع ما يتبعها من هدايا واتاوات . وكان هذا الحادث بين بين
الاسباب التي حدث بالكونجرس سنة ١٧٩٤ الى اتخاذ قرار بانشاء اسطول
حربي للولايات المتحدة ، وقام اسطول الجمهورية بتجربته الأولى ضد
النيابات في طرابلس وكانت النتيجة هي الفشل . وشجع هذا حكومة
الداي على تشديد مطالبها من الولايات المتحدة فطالبت بملئوني درر ثمنا
لتوقيع المعاهدة وان كانت المساومة قد انتهت بتقدير مبلغ ٦٤٢ ألف ، ويدخل
ضمن هذا المبلغ اقتداء الأسرى . واشترطت كذلك دفع ما قيمته
٢١ ألف دولار سنويا على هيئة معدات حربية واخذ الداي على عاتقه مهمة
عقد الصلح بين الولايات المتحدة وبين النيابتين الآخرين . وهذا تسليم من
الولايات المتحدة بأمر واقع وهو زعامة الجزائر للنيابات المغربية . وعلى اثر
ذلك عينت الولايات المتحدة قناصل لها في الجزائر وتونس وطرابلس ، وقد
اشتهر قنصلها في طرابلس وليم اتون باستنكار سياسة بلاده ووصفها
(بأنها تذلل لدول متبربرة لا تساوى اساطيلها جميعا صفين من الاسطول
الأمريكي الحربي) ومن ثم جددت الولايات المتحدة سياسة القوة فأرسلت
عدة حملات بحرية ضد النيابات كان أهمها في سنة ١٨١٢ وسنة ١٨١٥
وقد نتج عن هذه الحملة الأخيرة تعديل المعاهدة مع (مملكة الجزائر) لصالح
الولايات المتحدة . وكان الأمريكيون يهتمون بريطانيا بتحريض الجزائر ضد
سفنهم حتى يقطعوا على الأمريكيين سبل المنافسة التجارية في حوض البحر
المتوسط . وتنضخ هذه السياسة فعلا عند وقوع الحرب بين بريطانيا
والولايات المتحدة (١٨١٢ - ١٨١٤) فقد أرسل الوصي على عرش بريطانيا
خطابا الى الداي يذكر فيه بهذه المناسبة بالصدقة بين بريطانيا والجزائر
ويعبر فيه عن نية حكومته في حماية النيابة من الاعتداءات الأجنبية .
وهكذا نلاحظ ان فترة الصراع الدولي من سنة ١٧٩٣ - سنة ١٨١٥
قد اتاحت للجزائر تجديد قوتها البحرية . وقد اشتهر الرئيس حميدو
بمجهوده الفعال في إعادة بناء الاسطول الجزائري حتى قدر بجارته سنة
١٨١٥ بثلاثين الفا وكان الاسلوب المتبع غالبا هو مهاجمة رؤساء البحار
للسفن التجارية ، فاستن الرئيس حميدو خطة جديدة ، وهاجم السفن
الحربية ، وقد استولى على فرقاطة برتغالية تحمل ٤٤ مدفعا ، وفي هذه
الحالة ، فان حكومة الداي كانت تشتري الاسلحة بالمال الذي يوزع على
البحارة بدلا من الفنائم .

وفي سنة ١٨١١ توقفت الولايات المتحدة عن دفع الاتاوة المخصصة
للجزائر ، فأمر الداي الرئيس حميدو بمهاجمة السفن الأمريكية . وبلاحظ
ان نشاط هذا البحار المفامر خرج عن نطاق البحر المتوسط واستولى
على ثلاث سفن في عرض المحيط الاطلسي سنة ١٨١٢ وفي سنة ١٨١٥ التقى
الرئيس حميدو بالاسطول الأمريكي المتجه لتاديب نيابة الجزائر ، وببدو انه
وجد نفسه فجأة أمام اسطول ضخم فقتل بعد معركة قصيرة .

لمعت الدويلات الإيطالية الدور الرئيسي في علاقات تونس الخارجية منذ العصور الوسطى فكان التجار الجنوبيون والبنادقة يترددون على ساحلها ويقيمون الفنادق في العاصمة لا يواء تجارهم وقناصلهم ، ولذلك كان على فرنسا ان تزيج من طريقها مؤسسات جنوة التي تعمل في صيد الاسداف ، والتي كانت تمتلك مخازن منسدة في طبرقة واستقلت فرنسا صداقتها للباب العالي واستطاعت فعلا ان تفتح مخزنا لشركة لنش التي تعمل بالجزائر في تانكرت Cap-Negre شمالا كما افتتحت قنصلية في تونس عام ١٥٧٨ وظهر التجار الفرنسيون في بنزوت منذ ذلك الوقت .

ولم تزل العلاقات التونسية الفرنسية من المناوشات لان بحرية تونس لم تغفل الاشتراك في حركة الجهاد في البحر ، ولكن معظم اشتباكات هذه البحرية انما وقعت مع فرسان مالطة ، الذين يشبهون بالنسبة لاوروبا المسيحية رجال الطائفة بالجزائر فكانوا يشنون الغارات الخاطفة على السواحل التونسية القريبة ، وفي عام ١٦٤١ هدموا الميناء المحصن الذي انشاه الاسطى مراد واشتهر باسمه الايطالي « بورتوفارينا » .

ولما تولى مراد بك السلطة استن سياسة اتبعها خلفاؤه الحسينيون ، وهي تقوم على مبدأ توثيق الصلات بفرنسا باعتبارها كبرى الدول الأوروبية بالبحر المتوسط . وذلك بقصد اثبات استقلالهم الذاتي بالنسبة للاستانة من جهة ، والحصول على تأييد اوروبا ضد نيابة الجزائر القوية من جهة اخرى . وستتخذ فرنسا من هذه المعاهدات في القرن التاسع عشر دليلا على استقلال تونس ، وبالتالي عدم السماح للدولة العثمانية بالتدخل لحمايتها .

وهذه السياسة لم تات في عهدها بالثمرات المرجوة منها ، فلم يتجنب لويس الرابع عشر مثلا تونس حينما كان يقوم بحملاته ضد الجزائر ، وعلى العكس استفل هذه الحملات ليفرض على تونس في عام ١٦٨٥ معاهدة تتضمن شروطا تمس سيادة تونس ، فكان من بينها :

تعهد تونس باحترام الامتيازات بما في ذلك مبدأ تحديد الضريبة الجمركية على البضائع الفرنسية بحد أقصى قيمته ٣٪ ، وكذلك الامتيازات القضائية الخاصة بعدم محاكمة الرعايا الفرنسيين الا بحضور قناصلهم . واهم من ذلك تعهد تونس بالقبض على سفن الجزائر او طرابلس او سلا ، اذا اشتبكت هذه المدن البحر في حرب مع فرنسا . وفي هذه الحالة تغفل الموانئ التونسية في وجهها . واخيرا تعهدت تونس بعدم استرقاق الاسرى ادرسيين وتحرير من يوجد منهم . وقد عقدت هذه المعاهدة

لمدة مائة عام ولكنها لم تطبق بحذورها . وقد جدد حسين على معظم تلك الشروط في معاهدة أخرى عقدها مع فرنسا سنة ١٧٢٨ ونص فيها بالإضافة الى تلك المبادئ على حق فرنسا بأن تعامل معاملة الدولة الأولى بالرعاية (١) وأكد حسين على هذه السياسة يعقد معاهدات أخرى مع معظم الدول البحرية مثل هولندا والدانمرك وانجلترا . فثبت امتيازات هذه الدول لصيد الأسماك وإقامة الحصون لهذا الغرض على بعض المراسي والجزر التونسية مثل طبرقة زتاكورت . ولكن خليفته على باي خرج عن تلك الخطة فتقرب من دبابات الجزائر من جهة وعمل على اخراج الأوربيين من مراكزهم الساحلية .

ومع أن حمودة باي قد اتبع في الداخل سياسة الحزم إلا أنه تساهل مع الفرنسيين في منحهم الامتيازات الاقتصادية . فعقد اتفاقا مع شركة الأسماك الأفريقية وأعطاهم احتكار مصايد الأسماك من طبرقة حتى طرابلس مع حق إنشاء المخازن ، وتمهد بحماية موظفي الشركة حتى عند وقوع الحرب . وذلك نظير عوائد سنوية . ووقف الباي موقفا شبيها بموقف الدايات من فرنسا إبان الحملة على مصر فتقاعس عن تلبية أوامر الدولة العثمانية بإعلان الحرب على فرنسا . وفي عهد حمودة باي تعرضت تونس لمهاجمة أساطيل البندقية وذلك بمناسبة استيلاء التونسيين على إحدى السفن التابعة للجمهورية . وقد قامت البندقية بأمرال الحملة الأولى عام ١٧٨٤ فطافت بموانئ سفاقص . وسوسة . وحلق الوادي La goulette وعادت في العام التالي ملحقة الأضرار بعدة موانئ من بينها بنزرت . ومما يذكر أن فرسان مالطة فتحوا جزيرتهم لتكون قاعدة لأساطيل البندقية ولكن إسبانيا توسطت في هذا النزاع حتى تجتذب صداقة الباي في الوقت الذي كانت مشتبكة فيه مع الجزائريين بخصوص وهران . ويمكن القول بأن حملات البندقية كانت بمثابة إنذار بما ستظهره إيطاليا بعد اتحادها من أطماع في تونس .

الفصل الثالث

السعديون فى مراكش

كما ان مجيء العثمانيين الى شمال افريقيا كان نتيجة للاعتداءات الاوربية ، فكذاك يعزى ظهور الأسرة السعدية فى مراكش الى نفس الظاهرة ، وقد رأينا كيف أن بنى وطاس بعد استيلائهم على فاس وادعاء السلطة لانفسهم فى نهاية القرن الخامس عشر قد فشلوا فى الدفاع عن اراضي مراكش حتى آلت جميع موانيه تقريبا الى دولتى البرتغال واسبانيا . فلما أخذ السعديون على عاتقهم حركة الجهاد ضد البرتغاليين فى الجنوب بدأت كفتهم ترجح على بنى وطاس .

وينتمى السعديون الى أسرة شريفة تنحدر من نسل محمد النفس الزكية ، من أبناء الحسين بن على . ولفكرة الشرافة اهمية كبرى فى حياة مراكش منذ أن تأسست بها دولة الادارة فى القرن الثالث الهجرى ، واذا كان الاشراف قد انزوا مؤقتا فى عهد الدول البربرية ، فقد عادوا الى الظهور فى عهد المرينيين ، واكتسبوا من جديد زعامتهم الروحية بتأييد الطرق الصوفية التى انتشرت فى مراكش آنذاك ولا سيما الطريقة الشاذلية التى تتفرع عنها كثير من الطرق الصوفية فى شمال افريقيا ، وقد هاجر اسلاف السعديين فى القرن السابع الهجرى واستقروا بدرعة من بلاد السوس جنوب مراكش . وفى سنة ١٥٠٩ (١) طالب اهل السوس محمدا القائم بأمر الله السعدى بأن يتولى قيادتهم فى حركة الجهاد ، واعترف به بنو وطاس على أمل أن يعاونهم فى تخلص البلاد من الحاميات البرتغالية . وبعد وفاة القائم حوالى سنة ١٥١٧ انتقل حكم اقليم السوس الى ولديه محمد الشيخ واحمد الأعرج : وقد ارتفع

(١) انظر ج ٥ ، ٦ من كتاب الاستقصا للناصرى وقد خصصا لتاريخ الدولة السعدية .

شان الأخوين حينما نجحا في طرد البرتغاليين من أسفى وأزمور في الجنوب فيما بين سنة ١٥٢٩ سنة ١٥٤١ وأصبح بإمكانهما الخروج عن تبعية بنى وطاس . ومع ان محمد الوطاسي المشهور بالبرتقالى قد عرض على السعديين تولى حكم مدينة مراكش عاصمة الجنوب ، فقد رفض محمد الشيخ ، الذى لقب بعد ذلك بالمهدى ، ذلك العرض لانه أصبح يطمح الى توحيد مراكش تحت سلطته . وقد دخل فى نزاع مضمّن مع أخيه ومع الوطاسيين فى نفس الوقت حتى تمكن أخيرا من دخول فاس وإعلان نفسه سلطانا سنة ١٥٤٩ وبدا يعد محمد المهدى هو المؤسس الحقيقى للأسرة السعدية . ولم تقف جهوده عند هذا الحد فقد عمل بعد ذلك على تخليص الموانئ الشمالية من البرتغاليين كما فعل فى الجنوب من قبل واسترد أصيلة والقصر الصغير سنة ١٥٤٩ - سنة ١٥٥٠ ولم يبق لدى البرتغاليين بعد ذلك سوى طنجة وسبتة ومزغان تقوم بالدفاع عنها حاميات ضئيلة لا تتجاوز ٢٥٠٠ رجل (١) .

حتى ان يوحنا الثالث ملك البرتغال لجأ الى الإمبراطور شارل الخامس يطلب اليه المساعدة ولكنه كان مشغولا بألمانيا وكذلك لم يستطع ملك البرتغال استغلال الفرصة حينما أتى اليه أحد الوطاسيين يستنجده لاستعادة ملكه .

ذلك أنه بعد أن شتت محمد المهدى الأسرة الوطاسية تمكن أحد أفرادها وهو أبو حسون على الوطاسي من الفرار من مراكش وراح يستعين بجميع الدول التى يتوقع منها المساعدة لاستعادة الملك . فلجأ الى البرتغاليين وإلى شارل الخامس وإلى الدولة العثمانية . ولدى هذه الدولة الأخيرة وجد استعدادا للمساعدة فأرسلت التعليمات الى صالح ريس بيلر بك الجزائر لكى يقوم بغزو مراكش بالتعاون مع أبى حسون ، وقد تمكن فعلا من الوصول الى مدينة فاس وإعادة المدعى الوطاسي الى الحكم بضعة أشهر سنة ١٥٥٤ فكانت هذه المرة الوحيدة والأخيرة التى وصل فيها نفوذ العثمانيين الى مراكش . إذ سرعان ما استعاد المهدى عاصمة ملكه .

وقد كان من المتوقع حدوث تضامن بين القوى العثمانية والسعدية فى المغرب نظرا لأن هدف ساستهما كان واحدا ، ويبدو أن السلطان سليمان القانوني قد فكر فى هذه السياسة ولكن على أساس ان تدخل الدولة السعدية فى تبعية الدولة العثمانية . وقد أرسل سفارة بهذا المعنى الى محمد المهدى ، ومع أنه لم يكن قد دخل فاس بعد إلا أنه رفض تلك الفكرة وأصر فى رده على

تلقب نفسه بأمير المؤمنين . ثم جدت مشكلة تلمسان فأضاعت عنصرا
جديدا من عناصر النزاع بين السعديين والعثمانيين .

ومن المعروف ان تلمسان تقع في غرب الجزائر قرب الحدود المراكشية
وترتبط كثير من أسرها بوشائج القرابة مع أهل فاس ، ولذا عندما تدهورت
الأسرة الزيانية وانتهى أمرها بأن فتحت المدينة سنة ١٥٤٢ للقوات
الإسبانية ، اتجه أهل تلمسان إلى القوى السعدية الناشئة لكي تتدخل
لحمايتهم من الاحتلال المسيحي .

ولما كانت السياسة الإسبانية تقوم على مبدأ عدم التوغل في
الداخل فإن حاكم وهران لم يتشبهت باحتلال المدينة ، وأصبح من السهل على
محمد المهدي أن يملأ هذا الفراغ الذي تركه الزياتيون في تلمسان وأرسل قواته
لاحتلالها ، فاستاء بيلربك الجزائري نظرا لأنه قد سبق للعثمانيين حكم
تلمسان . والواقع ان موقع هذه المدينة قد جعل أهلها يترددون بين القوتين
الرئيسيتين في شمال إفريقيا وهي الأسرة السعدية في مراكش والحكومة
العثمانية في الجزائر . ولم يترك صالح ريس الحاكم العثماني بالجزائر
تلمسان بيد السعديين فسارع إلى احتلالها سنة ١٥٥٠ واستمرت منذ ذلك
الوقت جزءا من الولاية العثمانية ولكنها بقيت مع ذلك مثار نزاع بين دول
مراكش وحكومة الجزائر ونشأت بينهما مشكلة حدود (١) .

ويبدو ان النزاع مع الدولة العثمانية قد أثر على اتجاه سياسة
السعديين ، فتذكر الوثائق الإسبانية (٢) ان حاكم وهران أرسل سقارة
سنة ١٥٥٥ للتفاوض مع حاكم فاس بخصوص تبادل الأسرى ولكن
المفاوضات تطورت إلى الحديث عن قيام تحالف إسباني مراكشي ضد
العثمانيين وتجهيز أسطول مغربي بأموال إسبانية لضرب مدينة الجزائر
وتسليمها للإسبان . وحسب رواية أخرى ان سلطان مراكش لم يذهب
إلى حد تسليم الجزائر إلى الإسبان ولكنه قبل تدميرها فقط وهو الأرجح .
وعلى كل فقد أدت هذه الاتصالات إلى تشكك صالح ريس في نيات المهدي
فأعد حملة ثانية على مراكش ولكنه مات قبل تنفيذها . ولم يكف خلفه
حسان باشا خير الدين عن التفكير في ضم مراكش ليوحد شمال إفريقيا
تحت السلطة العثمانية بيد أنه لم يقيض لأي من هذه المشروعات النجاح .

والراجح أن مفاوضات المهدي مع الإسبان لم تكن جادة ، إذ ليس من
المعقول أن تخرج الدولة السعدية وهي بعد في عهد مؤسسها الكبير :

(١) أفرد أحد المؤرخين الفرنسيين بحثا عن العلاقات العثمانية
المراكشية من سنة ١٥٠٩ إلى سنة ١٨٣٠ انظر Cour-august
(2) Documents Espagnols P. 268.

عن الأهداف التي وجدت من أجلها ، ولكن بعد مرور جيل ستصبح هذه السياسة أمرا حقيقيا وخاصة بعد ظهور المنازعات بين أفراد الأسرة على الملك واستعانة بعضهم ضد بعض بالدول المسيحية أو الدولة العثمانية ، وقد أظهر عبد الله الغالب بالله بن محمد المهدي الذي حكم من سنة ١٥٥٧ - ١٥٧٤ . بعض الميول نحو هذه السياسة حتى ان أخويه أحمد وعبد الملك اعترضوا عليه ولجأ الى العثمانيين بالجزائر . فلما انتقل الحكم الى المتوكل وصادف هذا صعوبات داخلية استغل عبد الملك الفرصة وتسلل الى مراكش بمعاونة العثمانيين وتمكن من طرد ابن أخيه سنة ١٥٧٦ ولكنه ما كاد يملك زمام الحكم حتى فكر في التخلص من حلفائه السابقين ، حتى لا يشغلوا عليه بمطالبة تبعيته لهم ، وقد نشر مشروع تحالف قدمه عبد الملك الى الاسبان في أبريل سنة ١٥٧٧ منحهم فيه بعض الامتيازات على الساحل نظير معاونته ضد العثمانيين والبرتغاليين (١) .

ذلك انه بعد خروج المتوكل من مراكش التجأ الى سباستيان ملك البرتغال الذي كان قد أظهر أطماعه في احتلال مراكش وأرسل ضدها حملة سنة ١٥٧٤ ، ولذلك رحب بالمتوكل ، واعد العدة لحملة هائلة ، اما اسبانيا فقد نفقت يدها من الموضوع لعدم التوصل الى اتفاق . وهكذا أصبح على عبد الملك ان يواجه الحملة البرتغالية وحده .

وفي اغسطس سنة ١٥٧٨ التقى الجيشان عند وادي المخازن شمال فاس حيث دارت معركة تعد من المعارك الحاسمة في تاريخ شمال افريقيا وفي شبه جزيرة ايبيريا معا . وقد هزمت فيها القوات البرتغالية هزيمة ساحقة فقدت ٢٦ الف قتيل وسقط فيها ثلاثة من الملوك هم : سباستيان ، والمتوكل ، وعبد الملك . ولذلك اشتهرت باسم معركة الملوك الثلاثة (٢) ففي مراكش جنى أحمد أخو عبد الملك ثمرات هذا النصر اذ آل اليه الحكم ولقب بالنصور ، وانقضى امامه المجال لكي يصبح اعظم سلاطين الأسرة السعدية ، وفي شبه جزيرة ايبيريا تحطمت قوة البرتغال ولم يمض عامان حتى كان فيليب الثاني ملك اسبانيا قد ضمها الى ملكه سنة ١٥٨٠ .

ولحكم المنصور أهمية عظمى في تاريخ مراكش ويمكن توضيحها في ثلاثة عناصر رئيسية هي : تنظيم الإدارة الداخلية ، ومد نفوذ مراكش الى

(1) De Castrie I P. 350.

ibid P. 385. s. q.

(٢) انظر وصف هذه المعركة ونتائجها

ويذكر دي كاستري ان وثائق هذه المعركة قد اختفت لان الحكومات آنذاك كانت تعتمد الى اخفاء ما لا يسرها .

حوض السنغال ، ثم دخولها ضمن الاميب المنافسات والمحالقات التي ميزت العلاقات الأوروبية في ذلك الوقت .

ففي عهد المنصور وصل نظام المخزن (١) وهو الجهاز الإداري للحكومة في مراكش الى الصورة التي استمر عليها تقريبا حتى عهد الحماية الفرنسية ، فعمد الى تعيين القواد لدى القبائل وخصص بعضها لخدمة جيشه ، فعليها ان تلبى دعوة الجهاد كلما احتاج الامر . وتولى هذه القبائل جمع الضرائب من القبائل الأخرى نظير اعفائها هي او نظير منحها اقطاعات من الأرض الزراعية ، واصبحت هذه القبائل تسمى بقبائل المخزن ، وهي على عكس قبائل السنية او اراضي السنية التي لا تخضع للسلطة المركزية خضوعا مباشرا . وقد ظهر استخدام كلمة مخزن للدلالة على الحكومة في مراكش منذ عهد الموحدين ، ويبدو ان اختيار هذه التسمية انما مرجعه الى ان مهمة الحكومة الرئيسية ، كانت هي خزن المال في نظر اهل العصر ، اما كلمة السنية فظاهر انها تحريف عن كلمة سائبة . وكانت مشكلة مراكش التقليدية هي محاولة الحكومة المركزية توسيع بلاد المخزن ما استطاعت على حساب بلاد السنية . ولم يكن السلاطين يلجأون الى طرق فعالة لتثبيت حكمهم فيما يقابل حدود مراكش الحالية ، وانما كانوا يخرجون في حركة (خفلة) او يرسلون حملة تتكون من بعض قبائل المخزن لتغير على قبائل السنية فتجمع منها الضريبة المطلوبة ثم تعود الى اماكنها المخصصة لها . وكثيرا ما كانت هذه الحملات تترك وراءها الدمار ، ثم تعود القبائل العاصية الى سابق عهدها من الاستقلال وكانت معظم قبائل المخزن تنتمي لاصل عربي ، وتعتبر مراعيها اراضي حبوس (اوقاف) واشتهرت بعض تلك القبائل مثل الشراقة والشراودة بالخدمة في جيش السلاطين .

وتعزى مفامرة المنصور في الاستيلاء على السودان الى ما عرف به من حب جمع الثروة . وقد لاحظ ان التجار المغاربة يأتون من هناك حاملين كميات وفيرة من الذهب ، وقد حققت لهم تجارة السودان ارباحا وفيرة ، لانهم علاوة على عمليات تبادل تراب الذهب بسلع مراكش كانوا يبيعون منتجات السودان للتجار الأوروبيين . وبهذا أصبحت تجارة السودان عنصرا أساسيا في دورة التجارة المراكشية . وابتدى المنصور اهتمامه بالجنوب منذ بداية حكمه فعمر مدينة مراكش واحتل الواحات الجنوبية مثل توات تمهيدا لضم السودان . وقيل انه قام بمحاولة أولى في هذا السبيل في أوائل حكمه ولكن جيشه هلك في الطريق الصحراوي جوعا وعطشا ، فانتظر حتى اكمل استعداداته وواتته الظروف سنة ١٥٩٠ حينما دمر الانجليز الاسطول الاسباني فخف تهديد فيليب الثاني لمراكش .

(١) انظر مادة مخزن في دائرة المعارف الإسلامية .

وللمغرب علائق وشيجة تربطها بالسودان ، وهو حسب عرف المغاربة ، البلاد الواقعة في حوض السنغال والنيجر بغرب افريقيا . وترجع هذه العلاقات الى بداية انتشار الاسلام في تلك المناطق في القرن الخامس الهجري ، فقد اخذ المسلمون من المغرب على عاتقهم مهمة نشر الاسلام في تلك الاصقاع ، واصبحت المراكز الاسلامية في غرب افريقيا صورة مصغرة لحضارة المغرب ، وشاهد ذلك انتشار المذهب المالكي والطرق الصوفية المعروفة بالمغرب ، كما ان المسلمين في تلك المناطق اعتادوا ان يتلقوا علومهم الدينية في المراكز الاسلامية في المغرب مثل فاس ومراكش والقيروان .

وتأكدت هذه الصلات الروحية بنشاط تجارة القوافل العابرة للصحراء ، فكانت هذه القوافل تحمل معها المنسوجات وغيرها من منتجات الحضارة . وفي الطريق تمر على واحة تغازة حيث يكثر الملح ، وهـو من اهم ما كان يطلبه سكان السودان ويتبادلون به تراب الذهب ، ثم تعود القوافل حاملة الرقيق ومنتجات السودان من ريش النعام والعاج وغير ذلك . وقد نشأت في القرن السادس عشر دولة اسلامية كبيرة في غرب افريقيا تعرف بدولة سنفي ، وهي تعاصر السعديين في مراكش . ومن الطبيعي ان يشعر هؤلاء الحكام نحو الاسرة السعدية الشريفة بالتبجيل ، غير ان خلافا نشأ بين دولة سنفي ومراكش حول واحة تغازة التي اشرنا الى اهميتها ، وقد استاء المنصور لان سكان الواحة يدينون بالتبعية لمملكة سنفي ، وعندما وصله خطاب من احد امراء تلك المملكة يستنجد على اخيه الحاكم ، تلقف الفرصة واسرع باعداد حملة السودان . ولم يستمع المنصور الى نصيحة تجار مراكش بالعدول عنها ، وحجتهم في ذلك ان الحملة غير مشمرة من الناحية الاقتصادية وغير مأمونة العواقب من الناحية العسكرية وستتبين فيما بعد سلامة نظرتهم ، ولكن المنصور اصر على مشروعه فانفذ الحملة في اكتوبر سنة ١٥٩٠ .

تألفت الحملة من ٢٠.٠٠٠ رجل فيهم عدد كبير من الاسرى الاسبان الذين اعتنقوا الاسلام ، وقد اختير احدهم وهو جودار باشا لقيادة الحملة ، ورغم هلاك كثير من الجند اثناء عبور الصحراء ، فقد تغلب الجيش المراكشي بعد وصوله الى السودان على قوات اسكي اسحق (١) وذلك بفضل تفوق اسلحتهم فدخلوا عاصمته جاو . وكانت خيبة املهم عظيمة اذ راوها قرية تتكون من عدة اكواخ ولم يستطيعوا البقاء بها . وعرض عليهم امير سنفي بنفسه المساعدة في نقل الجيش الى تمبكتو على النيجر حيث المناخ

(١) اسكي : هو لقب حكام دولة سنفي .

اكثر ملاءمة ، وقد اصبحت بعد ذلك مقرا لحكومة المراكشيين ، ذلك ان اسكى نوح حاكم سنفى عرض على المنصور ان يعلن تبعيته لمراكش مع بقائه حاكما فعليا للبلاد ، وربما كان هذا الاقتراح افضل لمصلحة مراكش نفسها لانه اقرب الى التحقيق من احتلال ثابت لمنطقة شاسعة تتراعى اطرافها ، ولكن المنصور رفض الاقتراح وعمل على ارسال التعزيزات ليكمل احتلال السودان ، وكانت النتيجة ان صمم اسكى نوح على المقاومة وانسحب الى مناطق الغابات حيث يتعذر العمل على الجيش المراكشى ، وهكذا ثبت للمنصور استحالة احتلال السودان فضلا عن الاستيلاء على موارده . ولم يعثر جيش مراكش على مناجم الذهب ، التى كان حكام السودان يحتفظون بها سرا ، ومن ثم كان نظام التجار المراكشيين الذى يعتمد على التبادل مع السودانيين دون محاولة الوصول الى المناجم او استغلالها مباشرة انجح من الخطة التى سعى اليها المنصور ، فبماذا حققت اذن مغامرة المنصور فى السودان ؟ (١) .

لقد وصف احد التجار الاوربيين بمدينة مراكش الغنائم التى حصلت عليها حملة جودار ، فقال انها اشتملت على حمل ثلاثين جملا من الذهب ، وقدر ايرادات جاو وتمبكتو بمائتى الف جنيه انتفع بها المنصور فى تحصين ميناء المرائش وتطوير صناعة السكر فى السوس . وقد اسبح المنصور يلقب بالذهبي وراجت الاخبار فى اوروبا عن تضخم ثروة مراكش ، ولكن من الواضح انه قد بولغ فى تقدير هذه الثروة واذا صح ان حملة السودان قد انت بغنائم وفيرة فان ذلك كان على شكل غنائم حرب اكثر منها ايرادا ثابتا .

ولم تكن آثار الحملة السياسية بافضل من نتائجها الاقتصادية ، فقد ترتب على تحطيم دولة سنفى بالقضاء على اسكى نوح سنة ١٥٩٣ تفكك السودان وعودته قبائل واجناسا متنافرة ، ولم يستطع المراكشيون ان يسيطروا نفوذهم على جميع مناطق الدولة المنهارة وانحصروا تقريبا فى اقليم تمبكتو وعند منحى النيجر . ثم تراخت علاقات التبعية لمراكش حتى تلاشت تماما بعد عهد المنصور . وفى عهد فاتح السودان نفسه اظهر الجيش المراكشى هناك نزعة الى تولى السلطة وذلك حين فكر المنصور فى ارسال قائد عسكري لقيادة الجيش وتولية جودار الادارة المدنية فقط .

(١) افرد Bovill بوفل احد الكتاب الانجليز بحثا عن المغاربة وتجارة الذهب وخصص معظم الموضوع للصلات بين مراكش والسودان ، انظر ثبت المراجع .

فرفض جودار هذه القصة وطلب تحكيم الجند فاخثاروه حاكما . وهكذا استن المبدأ الذي استمر عليه الباشوات من حكام تمبكتو الا وهو اختيار الجند للحاكم . واذا لم يكن جودار قد خلع طاعة المنصور فلم يكن من المتوقع أن يستمر باشوات تمبكتو على ولائهم لخلفائه وخاصة بعد أن هُزمت الفوضى مراكش اثر وفاة المنصور (١) . ولعل أهم اثر تركه حملة المنصور في السودان هو قيام تلك الحكومة المراكشية وسط حوض النيجر مدة قرنين ، وظهور طبقة من المولدين في السودان نتيجة لتزاوج الجند المراكشين بالنساء من اهل البلاد . كما أن هذه الحملة تعد من الذكريات التاريخية التي اثارها المغرب بمناسبة المطالبة بموريتانيا وبعض أجزاء من اراضي السنغال ومالي في الستينات من هذا القرن . أن تولى المنصور الحكم اثر الانتصار في معركة كبرى على البرتغاليين قد اكسب مراكش في عهده هبة في العالم الخارجي ، فارسل له السلطان العثماني سفارة للتهنئة وتحسنت العلاقات عموما بينه وبين الدولة العثمانية ، وفكرت جميع الدول الأوروبية القائمة آنذاك في اجتذاب مراكش لمحالفتها في الصراع مع الدول الأوروبية الأخرى ولا يستثنى من ذلك اسبانيا الخصم التقليدي ، وكانت أكثر الدول الأوروبية اصرارا على هذه السياسة هي بريطانيا ، فقد تصادف عصر المنصور مع الحرب الإنجليزية الاسبانية ، واتفقت مصلحة إنجلترا مع مراكش في معاداة اسبانيا حتى قيل بأن مراكش احتفلت سنة ١٥٨٨ بانتصار الإنجليز في معركة اليرامد الشهيرة .

وترجع علاقات إنجلترا بالسعديين الى بداية ظهور الأسرة في الجنوب ، فقد أخذ التجار الإنجليز يترددون على موانئ مراكش يشترون منتجات السودان وملح البارود ، وأهم من ذلك كله السكر وكان يصنع بكثرة في السوس ، وقد توصل القارية الى أفضل الطرق المعروفة في ذلك العصر لصناعة تكرير السكر . ولما كانت حاجة إنجلترا الى سكر مراكش شديدة فقد تفاوض التجار مع أوامر البابا التي كانت تحظر بيع الأسلحة للمسلمين فكانوا يتبادلون السكر بالأسلحة التي كان يلج المراكشيون في طلبها ، حتى قيل بأن السعديين تغلبوا على البرتغاليين بفضل الأسلحة الإنجليزية . ولما استقر حكم السعديين عملوا على تشجيع التجارة الخارجية لأن الحكومة كانت تستفيد منها من جهتين : أولا لأنها احتكرت تجارة السكر ، وثانيا لأنها كانت تحصل على الصادرات ضرائب جمركية . وتعتبر الضرائب الجمركية

(١) ظهر لقب باشا في مراكش في حكم الدولة السعدية تقليدا لجيرانهم العثمانيين ولكن ظل أقل انتشارا منه في الولايات العثمانية كما أنه لا يدل على وظيفة معينة ، فيحمل هذا اللقب بعض حكام الاقاليم دون البعض الآخر .

فى بلد لا تستطيع الحكومة فيه الزام الاهالى بدفع الزكاة والمنشور من اهم
موارد الدولة واكثرها ثباتا وبالتدرج تطورت هذه العلاقات التجارية الى فكرة
التعاون السياسى . وقد ظهر هذا الاتجاه فى انجلترا فى عهد اليزابيث الذى
يعاصر المنصور الجزء الاكبر من حكمها . وقبل تولى المنصور بعام واحد
ارسلت اليزابيث ادموند هجن فى اول سفارة ذات طابع سياسى الى
مراكش ، وكان الهدف الذى اعلن عنه آنذاك هو التفاوض من اجل تبادل
الاسرى . ولكن هجن حمل تعليمات بجس النبض عن امكان قيام
تحالف سياسى مع السلطان عبد الملك ، وقد اخفى هذا الموضوع نظرا لانه
لم يكن من اليسير على الراى العام الانجليزى قبول فكرة التحالف مع دولة
اسلامية ، الا ان الوضع قد تغير بعد ارتقاء المنصور للعرش وعلو شأن
مراكش وسمعتها فى السياسة الاوربية وقد اصبح موضوع دون انطونيو
المطالب بعرش البرتغال هو محور مشروعات التحالف الانجليزى المراكشى
طوال خمسة عشر عاما من عام ١٥٨٠ الى ١٥٩٥ (١) ذلك انه بعد ان ضم
فيليب الثانى البرتغال الى دولته عام ١٥٨٠ التجأ دون انطونيو واحداً افراد الاسرة
الحاكمة البرتغالية الى انجلترا فرحبت به الحكومة الانجليزية باعتباره اداة
فعالة لتهديد اسبانيا ، وقد وضعت تفاصيل مشروع التحالف مع مراكش
على اساس ان تقدم بريطانيا اسطولا لغزو البرتغال باسم مدعى العرش
اللاجئ لديها . ويقوم المنصور بتحمل نفقات الحملة وتزويدها بالموثون ،
وفى مقابل ذلك يتنازل انطونيو عن الجيوب البرتغالية الباقية على سواحل
مراكش . وبينما تحمس انطونيو لهذه المشروعات وارسل ابنه رهينة لدى
المنصور ليثبت له صدق نيته ، تبين ان كلا من انجلترا ومراكش تتخذ من
موضوع عرش البرتغال وسيلة للمساومة مع الاسبان ، ولذلك لم يقبض
لهذه المشروعات الخروج الى حيز التنفيذ . وحينما بدأت اليزابيث بانفاذ
الحملة الى برشلونة عام ١٥٩٠ اعتذر المنصور بانشغاله بحملة السودان ،
ويقال ان السبب الحقيقى لتراجعه انما هو خشيته من ان يحاربه فيليب
الثانى بنفس السلاح نظرا لوجود لاجئين من الاسرة السعدية فى اسبانيا
يطالبان بالحكم . وبلاحظ ان المراسلات حول هذا الموضوع بين اليزابيث
والمنصور انقطعت منذ عام ١٥٩٥ كما توقف الحديث عن مشاريع التحالفات
الآخري .

كذلك نمت العلاقات التجارية بين انجلترا ومراكش فى عهد المنصور .
ففى عام ١٥٨٥ تآلف اول اتحاد للتجار الانجليز فى مراكش ، وكان هذا
الاتحاد هو نواة شركة بلاد البربر التى تأسست عام ١٥٩٢ ، وهى من

(١) خصص القسم الثالث من الوثائق التى نشرها دى كاستري عن
تاريخ مراكش للعلاقات الانجليزية . ويشغل موضوع دون انطونيو الجزء
الاكبر من هذه الوثائق .

أوائل شركات الاحتكار التجارية في إنجلترا ، إلا أنها لم تمش طويلا مثل مثيلاتها شركة الهند الشرقية وشركة شرق البحر المتوسط ، لأن قرب مراكش من إنجلترا مكن صفار التجار من الوصول الى موانئ مراكش والاتجار لحسابهم الخاص مخالفين حقوق امتياز الشركة .

وكما أن خصومة اسبانيا كانت من أهم اسباب التقارب الانجليزي المراكشي ، فإن ثورة الهولنديين في ذلك الوقت على الحكم الاسباني لابد أن تكون عاملا قويا للتقريب بين البلدين . وقد أظهرت الجمهورية التجارية البحرية اهتماما خاصا بموانئ مراكش الشمالية نظرا لأن سفنها الذاهبة الى أمريكا كانت تتوقف عندها ، وقد ركزت اهتمامها على كيفية استغلال هذه المحطات للتبادل التجاري . وفي سنة ١٥٩٦ أرسل أول مشروع للتحالف بين هولندا ومراكش ، وبلغ هذا التعاون السياسي اقصاه في عهد مولاي زيدان حينما تم عقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين ، ولكن حكم زيدان لم يكن مستقرا ، ولم يحترم بحارة سلا هذه الاتفاقات فكانوا يهاجمون السفن الهولندية قرب سواحل مراكش (١) .

لقد حاول فيليب الثاني بعد تولى المنصور الحكم أن يجتذبه الى السياسة التي سار عليها بعض اسلافه من حكام مراكش والتي تقوم على فكرة التحالف مع اسبانيا ، ولو أدى هذا الى بعض التنازلات لمراكش من أجل مواجهة قوة العثمانيين في شمال افريقيا . فأرسل بعض الهدايا ولم يقطع المنصور الأمل على فيليب الثاني فتظاهر بقبول مبدأ التفاوض الا أن المسألة لم تعد جس النبض من الطرفين . وما لبثت العلاقات أن عادت الى سابق عهدها من التوتر : أولا بسبب انتقال الجيوب البرتغالية : طنجة وسبتة ومزغان الى الاسبان . وثانيا لأن فيليب الثاني احتفظ لديه بلاجئين من الأسرة السعدية وأخذ يهدد بهما المنصور . ولما كانت فرنسا في معظم تلك الفترة على صلات طيبة باسبانيا ، فانها ظلت بعيدة عن مراكش سواء في ميدان السياسة أو التجارة وان لم يمنع هذا من ظهور مشروع تحالف مراكشي عثماني فرنسي عندما ساءت العلاقات بين هنري الرابع واسبانيا . غير أن مشروع التحالف هذا يتصل بتاريخ الفترة التي تلت عهد المنصور .

عندما قضى المنصور نحبه في عام ١٦٠٣ تنازع العرش أبناءه الثلاثة ، وكان مفروضا أن يؤول الى زيدان فاتخذ أخواه المأمون ويعرف بالشيخ ، وأبو فارس حاكم مدينة مراكش لمعارضته وتقلبا عليه . الا أن المأمون سرعان ما تنكر لأخيه فأقاله من منصبه . فاستغل زيدان هذه الفرصة

(١) خصص القسم الثاني من مجموعة دي كاستري للوثائق الهولندية وهو يقع في خمسة أجزاء .

وجمع كلمة اهل البلاد حوله واستقر في فاس . وكانت النتيجة أن ذهب المأمون يطلب المعونة من فيليب الثالث ملك اسبانيا مانحا اياه ثغرا من أهم الثغور الاسلامية في شمال مراكش وهو ميناء المرائش ، بل يعزى الى المأمون أنه تسبب في اخراج بقايا المسلمين نهائيا من الاندلس ، وذلك بأن كشف لفيليب الثالث خطة كانوا قد وضعوها للثورة على الاسبان واعادة الحكم الاسلامي بالتعاون مع مراكش ، فكان قرار التشريد سنة ١٦١٠ . ثم نفذ تسليم المرائش واستصدر فتوى من علماء فاس بأنه يجوز افتداء أبناء النبي بتسليم بلد من بلاد المسلمين الى الكفار (١) ويفهم من هذا انه كان لدى فيليب الثالث بعض افراد الاسرة السعدية اطلقهم نظير هذا الاتفاق .

وقد ادت سياسة المأمون الى مقتله على يد مجاهدى تطوان سنة ١٦١٣ . ولم يستطع ابنه عبد الله ان يستقر في الحكم لسوء سمعة ابيه ، فيعود زيدان الى السلطة ولكن دون أن يتمكن من بسط سيطرته على جميع انحاء البلاد ، وتتشعب المنازعات حتى تختفى الاسرة تماما في منتصف القرن السابع عشر . وفي هذه الاثناء تظهر زعامات سياسية تستأثر بالسلطة في هذا الاقليم أو ذاك من مراكش ، ويعتمد بعض هذه الزعامات على أساس ديني مثل الطريقة الدلائية أو السملائية وغيرها من الطرق الصوفية ، وبعضها الآخر على أساس منظمات عسكرية مثل حكومة النقبيس في تطوان ، وحكومة العياشي في سلا . وكثيرا ما كانت تندمج هذه الطرق الصوفية بالجماعات العسكرية ، ولذلك يمكن القول بأن الطرق الصوفية التي ساعدت الاسرة السعدية في مرحلة تأسيسها ، قد خرجت عليها بعد أن انحرفت سياستها عن أهداف الجهاد .

وقد أصبحت حكومة سلا التي يتزعمها ابو عبد الله العياشي من أقوى تلك الوحدات السياسية القائمة بذاتها في مراكش ابان العقد الرابع من القرن السابع عشر . فامتد نفوذها على القسم الشمالي ما بين شاطئ الأطلس حتى تطوان بما في ذلك مدينة فاس . واستمدت هذه الحكومة قوتها من حركة الجهاد في البحر ، حيث ان ميناء سلا كان موطن المهاجرين الأندلس الذين تكاثروا بعد قرار طرد المسلمين من اسبانيا سنة ١٦١٠ ، واستأثر المهاجرون بالحكم فكانوا يشبهون في ذلك اوجاق الجزائر فينتخب البحارة زعيمهم من بين رجال الطائفة وحدهم . وقد اشتهر بحارة سلا بحجارة لم يسبق لقراصنة (البربر) ان اظهروا مثلهما . فأصبحت السفن الاسبانية الآتية من امريكا والمحملة بالذهب والفضة هدفا ثمينا لبحارة هذا الميناء الواقع على الأطلس : ووسك غاراتهم الى شواطئ جزر بحر الشمال ،

(١) انظر كتاب تاريخ تطوان لمحمد بن داود ١٨١ نقلا عن كتاب معاصر يسمى تاريخ الدولة السعدية .

ولذا كان من المتوقع ان تسوء علاقاتهم بالانجليز ، ولكن بحارة الانجليز كانوا ينظرون الى هذا النوع من النشاط البحرى على انه اشبه بالمغامرات الرياضية - ولذلك اعجبوا بهذه الجمهورية البحرية وحاولوا توطيد الصلة بها الى حد ان احد ممثلى انجلترا بمراكش وهو جون هاريسون ارسل نسل تقريراً سنة ١٦٢٧ الى الملك شارل الاول مرفقاً به طلب من المياشى بأن يقدم الانجليز مساعدة لمهاجرى الاندلس حتى يتمكن المسلمون من العودة الى اسبانيا . واجاب شارل الاول مذكراً بحسن نية الانجليز نحو هؤلاء المشردين واتباع ذلك سنة ١٦٣٠ باصدار امر الى القراصنة الانجليز بالكف عن مهاجمة الموانى المراكشية . كما رسم هاريسون خطة للتعاون مع المراكشيين لاسترداد سبتة . وبذا يكتسب الانجليز نفوذاً على مضيق جبل طارق . ولم تقتصر علاقات الانجليز فى هذه الفترة بجمهورية سلا البحرية ان صح هذا التعبير فقد تمت بعض الاتصالات مع مدعى السلطة فى البلاد من اعقاب الاسرة السعدية كما حدث سنة ١٦٣٧ حينما وقعت معاهدة مع محمد الشيخ الاصفر بخصوص تبادل الاسرى ، غير ان علاقات الانجليز بالسلطين كانت تتعرض فى هذا الوقت لازمات شديدة لان الانجليز كانوا يبيعون الاسلحة على نطاق واسع للحكومات المحلية .

وعلى عكس السياسة الانجليزية اظهر الفرنسيون ميلاً فى هذه الفترة الى التفاهم مع السلطات الشرعية ولم يكن للفرنسيين تجارة تذكر مع مراكش فى ذلك الوقت ، ولعل اهم ما يذكره التاريخ محاولة لفرانسوا الاول سنة ١٥٣٢ لايجاد بعض العلاقات التجارية مع مراكش ، ولكن هذه المحاولة لم تسفر عن نتيجة ايجابية . ولما تولى ريشليو شئون المستعمرات والبحرية سنة ١٦٢٥ كان لمراكش نصيب فى سياسته العامة الرامية الى توسيع نشاط فرنسا التجارى ، فارسل احد رجال البحرية وهو ايزاك دى رازلى Isac de Rasilly للتفاوض مع السلطات فى مراكش بشأن عقد هدنة ، ولكن الى اى هذه السلطات كان عليه ان يتجه ؟ .

اتجه دى رازلى الى مدينة مراكش حيث يحكم عبد الملك بن زدان ، ولكن سرعان ما تبين خطأ هذه السياسة . اذ ليس للسلطان سلطة فعلية يستطيع ان يجبر بها بحارة سلا على احترام اوامره بالامتناع عن مهاجمة السفن الفرنسية ، فاضطر الى العودة مرة اخرى على راس حملة بحرية ضربت الحصار حول سلا بضعة اشهر سنة ١٦٢٩ ، غير انها لم تنل من المدينة شيئاً . واقترح انرها على منع خروج السفن مدة الحصار ، وقد ظل دى رازلى يتردد على مراكش دون جدوى حتى سنة ١٦٣١ اذ عاد اليها للمرة الخامسة دون ان يغير سياسته القائمة على التفاهم مع السلطين السعديين . فبعد اول معاهدة رسمية بين فرنسا ومراكش ، وكان السلطان وليد الذى وقعها ضعيفاً بحيث لم يمكنه معارضة الشروط التى قدمتها

فرنسا . وهي تنص على تحرير الأسرى المسيحيين الذين استرثوا في
مراكش ، والسماح باقامة قناصل فرنسيين في الموانئ المراكشية . وحرية
التجارة للرعايا الفرنسيين ما داموا يؤدون الضريبة الجمركية المفروضة -
وكذلك حرية ممارسة الطقوس الدينية أثناء اقامتهم بالبلاد . وبالطبع لم
يكن لهذه المعاهدة اى جدوى وخاصة فيما يتعلق بالشرط الاول ما دام
السلطان لا يسيطرون على البلاد .

الفصل الرابع

دولة الأشراف العلويين

رأينا كيف أن الطرق الصوفية أخذت تسيطر على بعض أقاليم مراكش إبان فترة الفوضى التي أعقبت وفاة المنصور . ففي إقليم السوس ودرة استولى رجال الطريقة السملالية على الحكم ، ولكن الأهالي استاءوا من حكمهم وآثروا عليهم أحد الأشراف ، هو مولاي محمد بن الشريف الذي يابمه أهل سجلماسة حوالي سنة ١٦٣١ ولما استقر حكمه في الجنوب اشترابت نفسه لامتلاك فاس ، وكانت حينذاك بيد زعيم صوفي آخر هو أبو عبد الله محمد الدلائي . وفي سنة ١٦٤٦ أغار على المدينة واستطاع دخولها ولكنه لم يستقر بها . وكان على العلويين أن ينتظروا بعد ذلك عشرين عاما قبل أن يستقروا بالعاصمة . وقد تم ذلك في عهد مولاي الرشيد سنة ١٦٦٦ بعد أن اغتصب الحكم من أخيه محمد الشريف ، وهو يمد بحق مؤسس الأسرة العلوية التي ما زالت تحكم مراكش حتى الآن (١) .

نشأت الأسرة العلوية اذن في الجنوب موطن الأشراف الذي خرجت منه الأسرة السعدية أيضا ، وتنتمي كلتا الأسرتين الى فرع شهير من الأشراف يعرف بالأشراف الحسينيين تميزا لهم عن الأشراف الحسينيين الذين يقطنون الشمال ، والذين تنتمي اليهم دولة الادارسة وتعرف الأسرة العلوية أحيانا عند الكتاب الأوربيين بالأسرة الفلالية ، نسبة الى واحة تافيلالت بالجنوب الشرقي ، وهي الواحة التي استقر بها أسلاف الأسرة منذ قدومهم من الحجاز في القرن السابع الهجري ، كما تسمى اختزالا بالأسرة الشريفية . وكانت مراكش تعرف بالامبراطورية الشريفية إبان عظمة

(١) انظر من نشأة الأسرة العلوية الناصري ج ٢، P. 253، Terrasse
ويهتم تيراس بتاريخ الحركات الدينية في مراكش على وجه الخصوص .

تلك الأسرة . وعلى خلاف الأسرة السعدية التي اعتمدت على تأييد الطرق الصوفية عند نشأتها ، اصطدم الأشراف العلويون منذ البداية بتلك الطرق وظلت علاقاتهم بها سيئة معظم فترات حكمهم واعتبروها عنصرا من عناصر الفوضى . كذلك بدأت الأسرة عهدها بالاصطدام مع الحكومة العثمانية بالجزائر حتى بعث عثمان ياشا واليها يلوم الشريف على تفرقة كلمة المسلمين ، على عكس الأسرة السعدية التي بدأت عهدها بالكفاح ضد الجيوب المسيحية .

لم تفل حياة الرشيد بعد دخول فاس فترك الحكم لآخيه مولاي اسماعيل سنة ١٦٧٢ ، وبعد مولاي اسماعيل من أعظم سلاطين تلك الأسرة وأطولهم حكما . إذ استمر أكثر من نصف قرن ١٦٧٢ - سنة ١٧٢٧ ، عمل خلالها على تثبيت قوة الحكومة المركزية من جهة وإعادة هبة مراكش في العالم الخارجي من جهة أخرى . وقد أمضى مولاي اسماعيل سني حكمه الأولى في القضاء على النزعات الانفصالية ، المشكلة التقليدية التي عانت منها حكومات مراكش ، وقد زاد المشكلة تعقيدا في تلك السنوات امتناع ثلاثة من أخوته وإبناء أخيه عن الاعتراف به ، واستقلال كل منهم بحكم منبقلته . وتأييد العثمانيين في الجزائر للولاة الثائرين حتى اضطر مولاي اسماعيل الى الاعتراف بأحدهم حاكما على مراكش وآخر حاكما على السوس . وحتى يتفد اسماعيل خطته بدقة تخلى عن النظام القديم القائم على الاستعانة ببعض القبائل على البعض الآخر . وعمد الى تجنيد جيش ثابت يدين لشخصه بالولاء واختار لتكوين هذا الجيش العبيد الأفريقيين . فحررهم ومنحهم الاقطاعات وأصبح يعرف بجيش عبيد البخاري . لان السلطان كان يقدم صحيح البخاري لهؤلاء الجنا ليقيموا عليه يمين الولاء قبل إخراطهم في سلك الجيش .

ومما يذكر ان هؤلاء العبيد قد جلبوا الى مراكش منذ حملة المنصور في السودان ولكن اسماعيل لم يكتف بما كان موجودا في عهده منهم فعمل على الإكثار منهم بأن شجع غير المتزوجين منهم على الزواج حتى قيل ان جيشه المنظم بلغ ١٥٠.٠٠٠ رجل . ويقال انه فكر في تكرار مغامرة المنصور في السودان ولكنه لم يلح مثل سلفه على احتلال تلك المناطق النائية . وكان هدفه أول هو جلب عدد جديد من العبيد للجيش ومع ذلك لم يهمل مولاي اسماعيل الجنوب تماما فقد وصلت حركاته الى شنقيط أو موريتانيا .

ولقد نجح الى حد كبير في تحويل بلاد السببة كلها تقريبا الى بلاد مخزن . حتى قبائل الصنهاجة التي استعصت على حكومات مراكش من قبل خضعت لحكومة فاس في عهد مولاي اسماعيل . كما عمد الى إنشاء الحاميات الثابتة في المواقع الاستراتيجية الهامة في البلاد مثل تازا ،

والحدود الشرقية التي أنشأ فيها سلسلة من الحصون لتكون حاجزا بينه وبين العثمانيين في الجزائر نظرا لكثرة المنازعات بينهم وبين مراكش في عهده . واشتهر اسماعيل بالشدة التي بلغت حد القسوة في سبيل اخضاع القبائل ، فكانت حملاته تدمر كل ما تمر عليه في الطريق . ولم يتجنب مولاى اسماعيل في شدته أفراد أسرته (١) بمجرد أن يشك في ولائهم ، ولكن مولاى اسماعيل لم يشذ بهذا السلوك عن المقاييس الخلقية المتعارف عليها في عصره . وقد استطاع أن يؤمن للمخزن دخلا ثابتا بفضل هذه السياسة أولا ، ثم بنظام احتكار التجارة الخارجية الذي فرضه على الموانئ .

اتجه مولاى اسماعيل بعد تدعيم سلطته في الداخل إلى ما بقي للأوروبيين من جيوب على الساحل محاولا تخليص البلاد من هذا الكابوس الذي ظل جائما عليها منذ نحو قرنين ، فاسترد من الأسبان موانئ المعمورة (المهدية الآن) سنة ١٦٨١ ، والمراش ١٦٨٩ ، وأصيلة ١٦٩١ ، بيد أنه فشل أمام موانئ سبتة ومليلة وهكذا لم يبق في عهده من الجيوب الأوروبية سوى هذين الميناءين بيد الأسبان ، بالإضافة إلى مرغان بيد البرتغاليين والتي سينجح حفيده مولاى محمد في استردادها سنة ١٧٦٦ .

أما طنجة فكان البرتغاليون قد استردوها بعد استقلالهم عن الأسبان سنة ١٦٤٠ ثم شعروا بعجزهم عن الدفاع عنها ، فمنحها ملك البرتغال لشارل الثاني ملك الانجليز بمناسبة تزويج ابنته له كجزء من مهرها ، وفي سنة ١٦٨٤ ضرب المراكشيون عليها الحصار ، فانسحب الانجليز بعد بضعة اشهر ، قيل توفيراً للنفقات .

يوافق حكم مولاى اسماعيل الجزء الأكبر من عصر لويس الرابع عشر ، ومن المعروف أن أوروبا شهدت في عصر هذا الملك سلسلة متتابعة من الحروب ، وكان من المتوقع أن يستخدم مولاى اسماعيل هذه الخصومات ليستعين بفرنسا ضد العدو المشترك انجلترا واسبانيا وذلك أثناء فضاله من أجل تحرير السواحل المراكشية . وفعلا أرسل سنة ١٦٨١ سفارة إلى لويس الرابع عشر ليعقد معه حلفا سياسيا ، إلا أن سياسة التعالي التي تميز بها لويس الرابع عشر أزاء الدول الإسلامية أثنته عن فكرة التحالف مع مراكش ، كما أن مشكلة تبادل الأسرى وقتت حائلا دون تحقيق

١) يشكو انصارى من وسائل مولاى اسماعيل الوحشية ، انظر الاستقصا ج ٧ ص ١٠٠ - ص ١٢٥ .

الصفاء بين البلدين ، لأن حكومة لويس الرابع عشر ظلت تماطل في تسليم الأسرى المراكشيين كما فعلت مع الجزائر من قبل . ويبدو أن سفير مولاي اسماعيل محمد التيمى قد بهرته معالم مدينة باريس فعاد الى مراكش حاملا معه معاهدة تجارية تفاوض بشأنها مع كليبر . وتؤكد هذه المعاهدة الامتيازات التي وردت في اول معاهدة مراكشنية فرنسية سنة ١٦٣١ وتزيد عليها تفصيلا ، فهي تنص على قيام سلام دائم بين البلدين ، وعلى ضمان حرية الملاحة ، وتتعهد فيها مراكش بحماية السفن الفرنسية في مياهها حتى ضد السفن الجزائرية ، وتنص المادة الخامسة على تبادل المساعدات في حالة اعتداء قراصنة البحر المتوسط على سفن البلدين ، وتشترط المعاهدة الا تفرض على الرعايا الفرنسيين رسوم تزيد على تلك التي يدفعها اهل مراكش ، كما تقرر حق ملك فرنسا في تعيين قناصل له في اى مكان يختاره من البلاد ، وان يتولى هؤلاء القناصل الشؤون القضائية لرعاياهم . وفي حالة وقوع نزاع بين رعايا فرنسيين ومراكشيين لا تنظر امام المحاكم العادية بل امام الملك او من يمثل في الثغور (١) .

والظاهر ان حكام المسلمين في ذلك الوقت لم يفهموا مضمون الامتيازات ، وتوقعوا ان تكون هذه الامتيازات متبادلة بين الطرفين ، ولكن فوق أوروبا في ميادين التجارة والملاحة قد اظهر بجلاء انها وحدها تستفيد من الامتيازات . ومن ثم حق لهذه المعاهدات ان توصف بأنها غير متكافئة .

وقعت هذه المعاهدة في يناير ١٦٨٢ ، وقد ارسل لويس الرابع عشر على اثرها بعثتين في سنة ١٦٨٤ و ١٦٩٣ على التوالي ، غير ان فرنسا لم تستفد كثيرا من هذه المعاهدة ابان عهد مولاي اسماعيل لقلة المعاملات التجارية مع مراكش .

وكان السلطان هو الذي اخذ جانب المبادرة محاولا تجديد العلاقات مع ملك فرنسا العظيم ، فارسل سفارة اخرى برئاسة عبد الله بن عائشة . ويمكن تعليل هذا الموقف بأن مولاي اسماعيل كان يشعر بالفقره من السلطان العثماني ويرغب في ان تحل مراكش محل الدولة العثمانية في سياسة التحالف التقليدى بينها وبين فرنسا ، ولكن بعثة ابن عائشة - تكن انجح من سابقتها ، وكل ما اسفرت عنه هو تبادل المحادثات حول بعض المشروعات غير الجدية ، فمثلا عندما رأى ابن عائشة اثناء اقامته في

(١) انظر نص هذه المعاهدة في وثائق De castrie الجزء الأول من القسم الرابع وهذا القسم مخصص للعلاقات بين فرنسا ومراكش في عهد العلويين .

باريس مدام دي كونتي ابنة لويس الرابع عشر وهي أرملة شابة وأعجب بها ،
أرسل الى مولاه يقترح عليه الزواج منها فلقى هذا الاقتراح السخرية في
البلاط الفرنسي . وجر هذا الموضوع الى دعوة لويس الرابع عشر
لإسماعيل اني الدخول في المسيحية . فرد عليه السلطان المراكشي بدعوته
الى الإسلام ، وهكذا .

وأخيرا أفهم الوفد المراكشي بضرورة العودة لان إقامته في باريس
تكلف الحكومة الفرنسية نفقات باهظة . يلاحظ إذن ان فرنسا في سياسة
مولاي إسماعيل قد حازت نفس الأهمية التي كانت لبريطانيا في عهد
المنصور . . وقد أشرنا الى أن بريطانيا عندما انسحبت من طنجة سنة
١٦٨٤ برر البرلمان ذلك العمل بأنه توفير للنفقات . ولكن سرعان ما تبين
من جديد أهمية مدخل البحر المتوسط ، فكان احتلال جبل طارق سنة
١٧٠٤ . وبوجود بريطانيا في هذه القاعدة ازدادت اقترابا من السواحل
المراكشية والدليل على ذلك هو سعيها لمقعد معاهدة تجارية سنة ١٧١٦ .
وقد حصلت من وراء هذه المعاهدة على عدة امتيازات . وأصبحت
بريطانيا منذ ذلك الوقت وحتى قبيل الحماية الفرنسية أكبر عميل في تجارة
مراكش الخارجية .

أما عن علاقة إسماعيل بالحكومة العثمانية فقد بدأت بداية سيئة ، لأنه
حاول في سني حكمه الأولى التوسع شرقا وضم تلمسان الى مراكش ،
الا أنه تراجع عند أول صدام مع القوات العثمانية ، واعترف بالحدود
التي كانت قائمة في السابق بين البلدين ، كما أنه أظهر رغبته في التعاون
مع مراد بك مفتصب السلطة في تونس وذلك بقصد تكوين جبهة معادية
لنيابة الجزائر . وفي بعض الأحيان كان شعور التضامن الديني يدفعه الى
مجاملة السلطان العثماني . حدث هذا مثلا عندما استردت نيابة الجزائر
ميناء وهران سنة ١٧٠٨ . فأرسل مولاي إسماعيل تهنئة الى السلطان
أحمد الثالث . ولكن كان سوء التفاهم يتجدد دائما في مثل هذه
المناسبات لتمسك سلاطين مراكش بلقب أمير المؤمنين . وكانت أمنية
سلاطين العثمانيين في أن يعترف لهم بحكام مراكش بالسيادة الاسمية فقط .
الا ان هؤلاء كانوا على العكس يرون أنهم أحق من العثمانيين بتلك الزعامة
الروحية لانتمائهم الى النسب الشريف .

شهدت مراكش بعد وفاة مولاي إسماعيل سلسلة من الحروب الأهلية
بين أفراد الأسرة الحاكمة . والواقع ان دلائل الفوضى قد بدأت تظهر في
حياة السلطان الكبير عندما تنازع ابنائه على حكومات الاقاليم في السنوات
الآخيرة لحكم والدهم . ومما زاد حدة الصراع ان كلا من المتنافسين على

العرش استند الى كتلة من الكتل الاجتماعية فى مراكش . وبالإضافة الى المجموعات القبلية العربية والبربرية التى دخلت هذا الصراع ظهر عنصر جديد وهو جيش العبيد .

ولا أدل على هذه الفوضى من أنه تعاقب على حكم البلاد ستة من السلاطين فى الفترة ما بين ١٧٢٧ و ١٧٥٧ . وكان من الممكن أن تؤدى هذه المنافسات الى اندثار الاسرة العلوية ، لولا أن المتنافسين على العرش كان يحترم كل منهم حياة الآخر اذا وقع فى يده . ولولا ذلك لما اتبع مثلا لمولاي عبد الله بن اسماعيل أن يرقى للعرش أربع مرات .

وبتولى محمد بن عبد الله العرش ١٧٥٧ - ١٧٩٢ . عاد الاستقرار نسبيا الى البلاد . وبعد حكم هذا السلطان صورة مصفرة لعهد مولاي اسماعيل ، فهو قد حاول تجديد العلاقات مع بعض الدول الأوروبية من جهة : واستأنف الجهاد ضد الجيوب المسيحية من جهة أخرى . وقد كان أميل فى البداية الى فكرة تنشيط التجارة فأنشأ ميناء موجدور ، ودخل فى معاهدات تجارية مع جميع الدول الأوروبية التى لها معاملات مع مراكش ، ولم يستثن من ذلك اسبانيا . وقد استلزم عقد المعاهدة معها تجنب مشكلة الجيوب ، وذلك بتخصيص بعض نصوص المعاهدة لتحريم الغارات البحرية وعقد الهدنة على حدود الجيوب . ولكن بعد نجاحه فى استرداد مزغان من يد البرتغاليين طمع فى أن يتخلص من بقية الجيوب : سبتة ، ومليلة ، فلما احتجت اسبانيا بوجود المعاهدة ، رد مولاي محمد بأن الهدنة تنطبق على البحر فقط . ولم يكن هذا الرد مستندا فى الحقيقة الى نص المعاهدة : ومهما يكن فقد تراجع مولاي محمد عن هذه الخطة بعد محاولتين فاشلتين سنة ١٧٧٣ و ١٧٧٤ .

وقد صادف عهده حرب السنوات السبع ، ولا شك أنه كان أميل الى الدول الشمالية البروتستنتية التى تكتلت فى هذه الحرب ضد فرنسا واسبانيا معا . فعقد معاهدة تجارية مع الدانمرك ، كما جدد المعاهدة البريطانية الموقودة سنة ١٧١٦ ، ورغم هزائم فرنسا فى هذه الحرب فقد عاودت نشاطها البحرى بمجهود الأميرال فلورى . وأرسلت حملة تاديبية على موانئ المرائش وسلا . والظاهر أن مولاي محمد كان مستاء من نزعات هذه الموانئ الانفصالية ولذلك لم يتأثر كثيرا بهذه الحملات . ولم يلبث أن دخل مع فرنسا فى معاهدة صداقة وتجارة . وتعتبر هذه المعاهدة المراكشية الفرنسية التى عقدت سنة ١٧٦٧ مبدأ فكرة الحماية التى سيكون لها اثر بعيد فى تطوير المسألة المراكشية فى نهاية القرن التاسع عشر ، فهى تعيد معظم المبادئ التى نصت عليها معاهدة ١٦٨٢ مع

لويس الرابع عشر وتضيف اليها حق القناصل الفرنسيين فى حماية التجار ومن يدخل فى خدمتهم حتى من غير الرعايا الفرنسيين . ولهؤلاء القناصل ان يشرفوا على الاموال الفرنسية اذا غاب اصحابها او ماتوا . وقد حاول المبعوث الفرنسى الكونت دى برنيون ان يحصل بالاضافة الى تلك المعاهدة على مركز ساحلى يقيم الفرنسيون عليه حصنا مثل حصن قاله فى الجزائر ولكن مولاي محمد رفض هذه الفكرة ورفض باتا .

ومما هو جدير بالملاحظة ان عهد محمد بن عبد الله شهد فى نهايته قيام اول اتصال بين جمهورية الولايات المتحدة الناشئة وبين دولة عربية اسلامية ، وحتى قبل ان تشكل الحكومة الفدرالية فى واشنطن اقترح الكونجرس سنة ١٧٨٦ عقد معاهدة صداقة وتجارة مع مراكش ووسط السلطان لدى نيابات تونس وطرابلس لكى تكف عن مهاجمة السفن الامريكية . ومع ان السلطان لم ينجح فى وساطته ، لان الثابتين طلبتا من الولايات المتحدة اتاوة ، وهو ما لم تقبله الحكومة الفدرالية ، فقد بعث جورج واشنطن بعد توليه الرئاسة برسالة شكر الى مولاي محمد فى ديسمبر ١٧٨٩ (١) نوه فيها بالصداقة التى نشأت بين البلدين منذ قيام الجمهورية . واعتبر الامريكيون ان تراسل السلطان مع الكونجرس يعنى انه كان من اوائل الدول التى اعترفت بجمهورية الولايات المتحدة وقد استمرت العلاقات الطيبة بين البلدين قائمة فى عهد خلفائه . وكانت الولايات المتحدة من اوائل الدول التى انشأت لها قنصلية فى طنجة سنة ١٨٢٠ .

وتتميز سياسة مولاي محمد باتجاه جديد وهو توثيق الروابط مع الدولة العثمانية والمشرق الاسلامى بصفة عامة . فقد تبادل المراسلات والهدايا مع الباب العالى ، وارتبط بالمصاهرة مع الشريف سرور حاكم مكة ، ويلاحظ ان قوافل الحج المراكشية قد كثر ترددها على الحجاز . ولما كانت هذه القوافل تمر بشمال افريقيا فمصر ، فقد استندى ذلك زيادة عوامل الاتصال بين مراكش وهذه الاقطار . ومما يجدر بالملاحظة ان احدى هذه القوافل قد وصلت الى مكة سنة ١٨١١ حينما كان السعوديون مستولين على الحجاز ، فاعجب الحجيج المراكشي بالمبادئ السلفية التى تدعو اليها الحركة الوهابية السعودية . ولعل مهاجمة الوهابيين للطرق الصوفية وخرافاتهما هى اهم ما اجتذبت العلويين فى مراكش ، الذين اصطدموا مع هذه الطرق منذ نشأتهم ، حتى ان مولاي سليمان المعاصر لهذه الحادثة الف الرسائل فى الرد على الطرق الصوفية . ومن

(١) انظر رسالة واشنطن فى Landau P, 185

مظاهر هذه السياسة رفض مولاي سليمان تأييد الطرق الصوفية في
وهران ضد السلطات العثمانية بالجزائر ، مع أنها عرضت عليه التبعية
لمرعى مراكش .

لقد سادت مراكش بعد مولاي محمد فترة من العزلة عن العالم
الخارجي ، ومال السلاطين الى مصالحة الاسبان والاعتراف بمراكزهم
الساخية . وازدادت هذه السياسة وضوحا في عهد مولاي سليمان
١٧٩٤ - ١٨٢٢ ، فقد عمد الى بيع سفن الموانئ المراكشية الشهيرة الى
نيابات تونس والجزائر ، وذلك ليتجنب المشاحنات مع أوروبا بإيقاف حركة
الجهاد في البحر . بل حرم على رعاياه الخروج للتجارة في البلاد المسيحية ،
وهو الذي خصص ميناء طنجة ليكون مقرا للممثلين الأجانب فلا يتعدونه
الى العاصمة الداخلية فاس .

كذلك حدد مولاي سليمان الموانئ التي يجوز للتجار الأوروبيين أن
يقيموا فيها ، وحظر على جميع الرعايا المسيحيين تجاوزها الى الداخل .
ولذلك أصبحت مراكش لغزا غامضا يسمى الرحالة الأوروبيون لاكتشافه ،
وكان هؤلاء يضطرون الى اخفاء شخصياتهم عند القيام برحلاتهم . ومع
أن مولاي سليمان كان يعاصر عهد الثورة ونابليون ، فإن مراكش لم تلعب
على مسرح الصراع الدولي الذي اقترب من شواطئها ذلك الدور الذي لعبته
الجزائر ، ولم يستغل مولاي سليمان وقسوع اسبانيا بيد الامبراطورية
النابليونية لكي يسترد سبتة ومليلة ، بل زاعى معاهدة الصلح التي كان قد
عقدها مع الاسبان سنة ١٧٩٩ . ورغم حرص سليمان على سياسة العزلة
فقد وصلت مراكش في عهده اثنتان من تلك البعثات الاستطلاعية التي
اشتهر نابليون بإيفادها الى العالم الاسلامي تمهيدا لمشروعاته التوسعية ،
منها بعثة دي مانجو باديا ، الذي تنكر في شخصية أحد أثرياء المسلمين
باسم علي بك العباسي ونشر رحلته عن مراكش ، ثم بعثة الضابط بوريل
سنة ١٨٠٧ - ١٨٠٨ .

خلف عبد الرحمن مولاي سليمان عام ١٨٢٤ وحاول أن يجدد حركة
الجهاد في البحر ولكن كما يقول صاحب الاستقصا (١) . (صادف عصره
علو شوكة النمساوي وهو ما هو من استيلاء الفرنسيين على ثغر الجزائر) ،
ومهما يكن من تردد مولاي عبد الرحمن في موقفه من هذا الحادث فإن
سلاطين مراكش لم يلجأوا ابدا مثل بايات تونس الى حد التعاون
مع الغزاة .

(١) الناصري ج ٩ ص ٢٤ .

القسم الثاني

الاستعمار الفرنسي

الفصل الخامس

المسألة الجزائرية من ١٨١٥ الى ١٨٣٠

١

وأينا في غضون الحديث عن علاقات الجزائر الخارجية أثناء عهد الثورة ونابليون ، أن النيابة قد استفادت من الحروب الأوروبية خلال هذه الفترة ، وشرعت تجدد قوتها البحرية . ويبدو أن أوروبا قد أسفت على ادخال الجزائر كطرف في منازعاتها ولذلك تحولت في مؤتمر فيينا الى سياسة جديدة تقوم على مبدأ العمل المشترك ضد نيابة الجزائر ، ولكنها ظلت تتردد في كيفية تنفيذ هذه السياسة ، حتى اتبع لفرنسا أن تنفرد بمهمة تحطيم النيابة في نهاية الأمر .

وقد اثير موضوع الجزائر في مؤتمر فيينا الاول سنة ١٨١٤ بمناسبةين الاولى : عندما طالب فرسان مالطة باعادة الجزيرة اليهم ، او بمنحهم اى مقر آخر فى البحر المتوسط ليكون قاعدة لجميع الشعوب المسيحية ، تعمل منها على تحطيم قراصنة المسلمين بصفة عامة وشمال افريقيا بصفة خاصة . والمناسبة الثانية تتعلق بموضوع تجارة الرقيق ، ورغبة المؤتمرين فى تحرير الاسرى المسيحيين الذين ما يزالون بالمغرب (١) ، وقد ابدى الاميرال البريطانى سدن سميث اهتماما كبيرا بهذه المشكلة ، نظرا لاتصاله بمنطقة المتوسط ابان الحروب النابليونية . ففي اغسطس ١٨١٤ قدم مذكرة بخصوص نيابة الجزائر الى هيئة الدول المتحالفة التى انتصرت على فرنسا ، واشتملت على عدة مبادئ هامة : منها ضرورة قيام أوروبا بعمل جماعى ضد قرصنة المفاربة ، لأن فرسان مالطة لا يستطيعون تحقيق هذه المهمة ، ولا يعنى هذا التدخل الأوروبى احتلال الجزائر وانما يكفى بتحطيم حكومة الدايات

(١) قدر عدد الاسرى المسيحيين آنذاك بمدينة الجزائر بـ ١٢٠٠ بينما كان متوسط عدد الاسرى المسيحيين خلال القرن السابع عشر ٣٥ ألفا .

القائمة ، واقامة حكومة اخرى فى الجزائر تراعى المبادئ المتبعة بين الدول المتحضرة . وفى رأى الاميرال البريطانى ، لا يعد هذا التدخل تعديا على سيادة الدولة العثمانية ، لان الداي لا يعترف رسميا بهذه السيادة ، بدليل ان اعتدائه تتكرر على نيابتي تونس وطرابلس المجاورتين . وعلى العكس سيعمل التدخل الاوربي على توكيد سيادة السلطان على تلك البلاد المتمردة . ولذلك يمكن للدول ان تطلب الى السلطان التعاون معها ، وذلك بمنع خروج رعايا الدولة اليها للانخراط فى بحريتها او جيشها ، وسحب ما بها من حاميات واتخاذ الحزم مع باي تونس ، بالزامه احترام المبادئ الدولية . ولتحقيق هذه الخطة اقترح سدى سميت ، تأليف قوة بحرية مشتركة وابدئ رغبته فى ان يكون قائدها (١) ولكن اتفقت كل من انجلترا وفرنسا عند انعقاد المؤتمر على رفض المشروع . أما بالنسبة لفرنسا فالسبب واضح وهو انها خرجت من حروب نابليون مستضعفة ، وكانت تعلم جيدا انها لن تستطيع فى هذه الظروف أن تلعب دورا رئيسيا فى أى عمل جماعى يتخذ ضد الجزائر . أما بريطانيا فقد وضعت وزير خارجيتها كاسلبره بنفسه موقفها ، فقال « ان بريطانيا بما زالت تحتفظ بسياستها التقليدية التى تفضل بقاء النيابات حتى لا تتعرض شمال افريقيا لحالة من الفوضى تمكن فرنسا من اخضاعها دون عناء » لذلك اكتمل المؤتمر فى قراراته النهائية فى يونيو ١٨١٥ ، بوضع مبدأ عام يحرم القرصنة واسترقاق المسيحيين فى القسرب ضمن سياسة عامة تهدف الى الفاء عادات القرصنة والرق فى العالم .

على أنه لم يمض عام واحد على مؤتمر فينا ، حتى كانت بريطانيا قد نفذت فكرة التدخل باسم اوربا والمسيحية ، ولكنها انفردت تقريبا بالتدخل المسلح ضد الجزائر وان اشركت معها قطعا من الاسطول الهولندى لتثبت صفة الخملة الأوربية ، ولا شك ان هذا التدخل انما جاء نتيجة للمركز الجديد الذى اكتسبته بريطانيا فى منطقة البحر المتوسط اثر حروب نابليون ، فقد آلت اليها جزر الايونيون فى شرق المتوسط ، وكذلك جزيرة مالطة باقرار من مؤتمر فينا . وبالإضافة الى جبل طارق أصبحت بريطانيا تعتبر نفسها من دول المتوسط ، وبالتالي كرهت احياء البحرية الجزائرية سنة ١٨١٥ ، خاصة وأن الرئيس حميدو ركز نشاطه فى هذا العام ضد السفن الاسبانية والبرتغالية ، والدولتان الايبيريتان آنذاك حليفتان لبريطانيا .

(١) يمكن الإشارة الى مرجعين هامين فى موضوع هذا الفصل أولهما :
(١) محاضرات القاها الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ونشرها معهد الدراسات العربية بعنوان « المسألة الجزائرية فى السياسة الدولية » .
E. F. Marchand : L'Europe et la Conquête, d' alger .

وفي اوائل سنة ١٨١٦ تعرضت إحدى السفن البريطانية الصغيرة للأسر ، فأسرعت بريطانيا بارسال حملة بحرية كبيرة ليست ضد الجزائر فحسب ، بل كان عليها أن تطوف بالنيابات الاسلامية في شمال افريقيا ، مرهبة اياها حتى تسرح ما لديها من أسرى وتعطى بمعاهدات باحترام قوانين البحر .

قاد اللورد اكسماوث هذه الحملة وانضم اليه في جبل طارق الاسطول الهولندي ، وفي أبريل ١٨١٦ أخذ يطوف بموانئ الشمال الافريقي حيث ظفر بمعاهدات حكمها بأن يطلقوا الأسرى بقدية مخفضة . والظاهر أن الداي لم يكن مستعدا لقبول التهديد ، فمجرد ابتعاد الاسطول البريطاني التي القبض على عدد كبير من الرعايا الانجليز والفرنسيين الذين كانوا يعملون في مصايد الصدف قرب ساحل الجزائر الشرقي ، كما طرد القنصل البريطاني من الجزائر . ولعل هذا هو ما يفسر لنا وقوف القنصل الفرنسي ديفال موقف التأييد من المطالب الانجليزية ، بالرغم من استياء فرنسا لانفراد بريطانيا بالعمل في الجزائر . فتذكر الوثائق الفرنسية أن الداي عمر باشا رفض رفضا باتا فكرة الاقتلاع عن القرصنة متعللا بأنها هي المصدر الوحيد الذي يثقف منه على الجيش ، ويضيف ديفال أنه نصح حينئذ الداي بقبول شروط الحملة الانجليزية لأن أوروبا اجتمعت على تأييدها .

وفي اغسطس عاد اكسماوث بعد أن عزز قوته البحرية فأصبحت تضم أكثر من ٤٢ سفينة حربية كبيرة ، وقدم شروطا جديدة أكثر تحديدا من مطالب أبريل ، فهي تشمل الكف عن استرقاق الأسرى المسيحيين ومعاملتهم طبقا للمعاهدات السائدة في أوروبا ، والاعتراف بحق أخذ القدية عنهم ولكن بشرط أن تكون معتدلة ، وكذلك رد الأسرى التابعين لنابولي وسردينيا الى بريطانيا (وكانوا يكونون الغالبية العظمى من الأسرى وقد قدر عدد الأسرى الذين حررهم اكسماوث في الجزائر وحدها بـ ١٦٠٠ ، أصبحوا ٣٠٠٠ بعد أن أضيف اليهم أسرى تونس وطرابلس ، وفي نفس الوقت اعترف اكسماوث بحق الاسماء الجزائرية في تتبع سفن الدول التي لم تعقد مع الجزائر معاهدات خاصة ، بيد أنه طلب الحاق شرط بهذه الاتفاقية ينص على تعهد الداي بعقد معاهدات مع جميع الدول الأوروبية بشأن إلغاء القرصنة .

ولكى يضمن اكسماوث النجاح لمهمته ، دبر حيلة يستنظر بها على ميناء الجزائر في حالة رفض الداي للشروط . فبينما كان المفاوضات يتقدم في السفينة التي تحمل العلم الأبيض : أرسل خلفه سفينة حربية رست داخل الميناء ، وعندما رفض الداي عمر كما كان متوقعا هذه المطالب ،

استطاعت هذه السفينة ان تفتح الميناء للأسطول البريطاني الذي تمكن من الحاق اضرار جسيمة به . وازاء هذا الخطر الداهم ، اضطر الداي عمر الى توقيع الشروط التي قدمت اليه في ٢٩ أغسطس ١٨١٦ وسلم الاسرى الطليان الذين كان اكسماوث يطالب بتحريرهم (١) .

جنق الجند ورجال الطائفة على عمر باشا لخضوعه امام التهديد البريطاني ، فقرروا قتله واختيار داي آخر يستطيع الصمود امام اوربا ، ووقع الاختيار على الداي حسين . ولعل هذا ما يفسر لنا مواقفه المتصلية من المطالب الأوربية ثم الفرنسية فيما بعد . ولم يثن تحطيم الاسطول البريطاني لميناء الجزائر بحريتها عن تتبع سنن الدول الأوربية الصغيرة ، ولا سيما الجمهوريات البحرية الناشئة على البلطيق مثل بريمن وليك بالإضافة الى مملكة بروسيا والتسك بالاتوات أو زيادتها بالنسبة للسويد والدانمارك . لذلك عادت بريطانيا تطالب بالتدخل على أساس مشروع سدني سميث ، الذي أهملته من قبل ، واقترحت أن توضع القوة الجماعية تحت اشراف مجلس أوربي . مثل ذلك المجلس الذي يشرف آنذاك على قوات الحلفاء المحتلة لفرنسا . ولكنها اصطدمت بمعارضة جميع الدول الكبرى تقريبا ، فروسيا التي تنزع الحلف المقدس في ذلك الوقت ترى في بريطانيا منافسا خطرا لنفوذها في الولايات العثمانية ، أما فرنسا فقد كانت تسعى لأن يقتصر التدخل على دول المتوسط تحت زعامتها أن أمكن ، وقد عبر شاتوبريان أحد الأعضاء البارزين في مجلس النواب عن هذا الاتجاه قائلا « لقد كان الفرنسيون هم أول الصليبيين ، فليكونوا الآن آخرهم » .

أما اسبانيا فقد وجدت في هذا الموضوع فرصة لانتقاد بريطانيا التي كانت تشجع حينذاك الثورات في المستعمرات الاسبانية بأمريكا ، فطالبت بأن يشمل موضوع القرصنة المستعمرات الأمريكية مثل نيابات الشمال الأفريقي تماما .

وإزداد هذا الخلاف بين الدول الأوربية وضوحا ، عندما أعيد بحث موضوع نيابة الجزائر في مؤتمر اكس لا شابل سنة ١٨١٨ . فقد أظهرت روسيا ميلا الى الاشتراك في القوة الأوربية (الرادعة لقراصنة البربر) . فانار هذا المطلب مخاوف كل من بريطانيا وفرنسا ، وكان من بين العوامل التي أرست سياسة الدولتين التقليدية ، تلك السنياسة التي ترمى الى

(١) انظر تفاصيل هذه الحملة :

E. Salame — A Narrative of the expedition to Algiers in the year 1816 under LORD Ex Mouth. London 1819.

ابعد روسيا عن حوض البحر المتوسط . وهكذا مالت فرنسا الى تو سيطر
الاستانة فى المشكلة الجزائرية . بينما دعت بريطانيا الى اشتراك فرنسا
معا لتأليف قوة رادعة ضد الجزائر : وهذا ما ستنفذه فعلا فى العام
التالى . ومع ان المؤتمر لم يتخذ مثل سابقه قرارا حاسما ، الا ان الباب
العالى استشعر من هذه المناقشات وجود فكرة التضامن المسيحى ضد
احدى الولايات الاسلامية ، وبين الرئيس افندى وزير الخارجية ان الدولة
العثمانية لا تستطيع فى مثل هذه الظروف ان تقف ضد شعب اسلامى .
وقد ظهر هذا الاتجاه فى السياسة العثمانية فعلا منذ الحملة البريطانية
سنة ١٨١٦ ، فقد منحت الجزائر اثر هذه الحملة ثلاث سفن حربية ،
كما توسلت لانهاء المنازعات بينها وبين تونس .

كان قرار اكس لاشابل يقضى بان يوجه ائذار الى الجزائر بالكف
عن الرق والقرصنة ، مع التهديد باستخدام القوة ، واتفق على ان تقوم
بريطانيا وفرنسا معا بهذه المهمة بالنيابة عن اوربا . وقد ظهرت اساطيل
الدولتين امام الجزائر فى سبتمبر ١٨١٦ . وجاء فى الاعلان الذى ارسل
الى الداي حسين ، بانه اذا بدا المغاربة فى العدوان فستكون اوربا تحالفا
قويا ضدهم ، ولكنها مستعدة لاقامة علاقات طيبة مع الجزائر اذا غيرت
من نظمها غير الملائمة للعصر . وطلب الاعلان اسقاط نظام الرق اساسا
فى الجزائر ، ولما كانت اوربا كلها مهتمة بهذا الموضوع الخطير ، فلن
تكتفى الحملة هذه المرة بالوعود الشفوية : انما ينبغى على الداي اصدار
وثيقة رسمية بهذه التعهدات . كذلك طالب الائذار بتخلى الداي من حقه
فى تفتيش السفن الاجنبية وعدم مصادرتها بحجة عدم استيفاء اوراقها .
ومن الطبيعى ان يرفض الداي هذين المطلبين لان فيهما اذلالا لكرامة الجزائر
وانتقاصا لسيادتها ، الا انه رفض ايضا التعمد بعدم تتبع سفن الدول غير
المرتبطة بمعاهدات ، (ولن تجد الجزائر فى اى تجارة عرضا عن هذه
الاعمال) ، كما ان الغاء نظام الرق دفعة واحدة لم يكن من الافكار المقبولة فى
مجتمعات ذلك العصر .

ولم يكن لدى الحملة تفويض باحتلال الجزائر او تدميرها فى حالة
الرفض ، وذلك نظرا لما بين الدول من خلاف وتنافس حول تلك المشكلة ،
بل ان فرنسا التى اشتركت مع بريطانيا فى تلك الحملة لم تكن تثق فى
نيات شريكها وتعتقد بانها تسمى لاحراز مركز ممتاز فى الجزائر ، ولم يعرف
الداي حسين كيف يستفيد من حالة التنافس بين تلك الدول . وادت
سياسته الصلبة الى خلق المصوغات امام كل دولة ان تستخدم الشدة
مع الجزائر دون ان تجد معارضة جديده من الدول الاخرى ، ويظهر مما سبق
ان بريطانيا قد اصبحت فى المدة ما بين ١٨١٦ - ١٨٢٤ هى المتزعمة
لسياسة تحطيم قوة النيابة . ولذلك اظهر قنصلها صلفا فى معاملاتهم مع

الجزائريين ، نعهد « مكدونالد » مثلا الى بسط حماية دولته على الرعايا
الجزائريين الذين كانوا متهمين باحداث ثورة داخلية ضد حكومة الجزائر ،
فاضطر الداي الى ابعاده عن البلاد مما ادى الى مظاهرة بحرية جديدة سنة
١٨٢٤ ، فكانت هذه هي آخر المظاهرات البريطانية امام الجزائر .

وكانت ذكرى فرنسا النابليونية المعادية لاوروبا قد اخذت تنمحي
بالتدرج ، فلما جاء دورها لتسوى مشاكلها بطريقتها مع الجزائر لم تصطدم
بمعارضة فعالة .

٢

النزاع مع فرنسا

تازمت العلاقات بين فرنسا وحكومة الداي سنة ١٨٢٦ وتطور الامر
الى ضرب الحصار على مدينة الجزائر في العام التالي ، حتى انتهى بارسال
الحملة لاحتلال النجاة في يونيو ١٨٣٠ . وسنحاول فيما يلي ان نرد هذه
الازمة الى اصولها التاريخية مميزين بين نوعين من اسباب النزاع : الاسباب
العامة ثم الحوادث التفصيلية التي تسببت بصورة مباشرة في الاحتلال .
فمن هذه الاسباب العامة ما يتعلق بفقدان فرنسا لامبراطوريتها
الاستعمارية ابان حروب الثورة ونابليون ، وتنازلها لبريطانيا عن بعض هذه
المستعمرات نهائيا سنة ١٨١٥ . ولذلك يجمع مؤرخو الاستعمار في فرنسا
على ان الاستيلاء على الجزائر بعد نقطة البداية لحياء السياسة التوسعية
وتأسيس امبراطورية استعمارية ثانية .

ومنها ما يتعلق بهيبة حكومة البوربون ، فمن المعروف ان هذه الحكومة
قد عادت على اكتاف الاجانب وقبلت اذلال فرنسا ، ولما عجزت عن تعديل
معاهدة فيينا راحت تبحث عن نصر خارجي فكانت ازمة الجزائر فرصة
طيبة لابراز عظمتها في الخارج ، وقد زادها تمسكا بهذه السياسة التوسعية
وسبتها في تغطية القوانين الرجعية التي اشتطت في سننها خلال الاعوام
القليلة التي سبقت عام ١٨٣٠ . وهناك سبب ثالث - ولعله الاهم - وهو
استمرار شعور التعصب الديني وبعث ذكريات عهد القراصنة والجهاد في
البحر كلما وقع حادث ولو بسيط من بحارة الجزائر ضد
اي دولة اوروبية .

وبينما كانت الجزائر تنزع دول المغرب في هذا الصراع : كانت
فرنسا تشعر انها زعيمة الدول الكاثوليكية في المتوسط . وقد تأكد هذا

الاتجاه فى عهد شارل العاشر ١٨٢٤ - ١٨٣٠ ، وهو معروف بتأييده المطلق لحزب الكنيسة : ولهذا الدافع الدينى شواهد عدة : منها أن فريق الوزراء الذين تحمسوا لفكرة الاحتلال كانوا فى الغالب من الحزب اليميني ، فمثلا عندما انقسم مجلس الوزراء على نفسه سنة ١٨٢٨ بخصوص أهداف الحصار ، دافع كليرمون دى تونير وزير الحربية عن وجهة نظر الحزب اليميني فى الاحتلال فى تقرير نقل منه الفقرة التالية : « لقد أرادت العناية الالهية أن تثار حمية جلالكم بشدة فى شخص فنصلكم على يد الاعداء المسيحية ، ولعله لم يكن من باب الصدفة أن يدعى ابن لويس الثقي لكي ينتقم للدين وللانسانية ، ولاهاته الشخصية فى نفس الوقت . وربما يسعدنا الحظ بهذه المناسبة لننشر المدنية بين السكان الاصليين وندخلهم فى النصرانية » . وعندما أقام بورمون قائد الحملة حملة الشكر فى غناء القصبة بمناسبة الانتصار ، بعث بوصف لهذا الاحتفال قال فى نهايته : « مولاي ، لقد فتحت بهذا العمل بابا للمسيحية على شاطئ أفريقيا ، ورجاؤنا أن يكون هذا العمل بداية لازدهار الحضارة التى اندثرت فى تلك البلاد » ولم يخف المؤرخون المحدثون هذه الحقيقة ، فوصف ادواردريو المؤرخ الفرنسى المعروف بدراساته من الشرق حادث الاستيلاء على الجزائر ، « بأنه كان أول أسفين دق فى ظهر الاسلام » .

اما الحادثة الشهيرة بلمطة المروحة والتي كانت سببا مباشرا فى ضرب الحصار ثم الاحتلال ، فهى نتيجة لتطور موضوع قديم يرجع الى عهد الثورة حينما اضطرت فرنسا الى شراء القمح من الجزائر على سبيل الاقتراض .

وقد افترض هذه السياسة الداي حسان ، واشترك بعض المالين من اليهود ولا سيما بيت بكرى ، الذى هاجر من ليفورن الى الجزائر فى سنة ١٧٧٠ ، فى هذه العمليات كوسطاء . فكان الدايات يبيعون لهم القمح بثمن بخس نظير اقتراضهم الاموال من تلك البيوت المالية عند الحاجة . ثم يبيع هؤلاء الوسطاء القمح لفرنسا باثمان . باهظة لحاجتها الى المزن واضطرابها للدفع على آجال ثم دخل الداي مصطفى باشا الذى خلف حسان فى هذه العمليات كدائن ، وذلك بتقديم بضائع لفرنسا قيمتها ٣٠٠ ألف فرنك على سبيل الاقتراض ، ومن ثم أصبح الداي يستفيد مثل الوسطاء اليهود من عمليات التجارة مع فرنسا . وهذا ما يفسر لنا موقف الداي المتراخى منها ابان حربها مع الدولة العثمانية ١٧٩٨ - ١٨٠١ وكان اليهود من بيت بكرى يحرصون على توثيق صداقات بالنسخيات الكبيرة فى باريس حتى يضموا سداد ديونهم فى مواعيدها ودفع الفوائد الكبيرة عنها ، واعتمد الداي عليهم فى هذه المهمة ، وتكشف الوثائق من الدور الذى لعبه قاليران فى تلك

المعاملات ، وتلمح الى انه كان يأخذ الرشاوى لانجاز مطالب اليهود وحكومة الجزائر ، فقد شاع عن ابراهيم بكرى قوله : « اذا لم يكن الاعرج ، مشيرا الى تاليران - ملك يدى ما كنت تستطيع فعل شيء فى باريس » والظاهر ان تاليران تأمر مع اليهود لتسوية ديونهم أولا فى الوقت الذى كان الداي يلح فيه لاستيفاء ديونه .

ويبدأ مصطفى داي منذ سنة ١٨٠٠ تقريبا ، تلك السلسلة الطويلة من الرسائل التى بعث بها هو وخلفاؤه ملحين فيها على فرنسا بسداد ديونها (١) ، وظهر منذ البداية الخلاف على تقديرات الديون من ٣ الى ٨ مليون فرنك . وقضى الداي مصطفى سنة ١٨٠٥ دون ان تسوى المشكلة ثم انقطع الحديث عنها بسبب توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا فى عهد خلفه الداي أحمد .

فلما انتهت المنازعات الدولية سنة ١٨١٥ ، وانقطعت بذلك أسباب الخصومة الرئيسية ، ارسلت فرنسا قنصلا جديدا الى الجزائر هو بيير ديفال الذى عاصر جميع الحوادث التى انتهت بالاحتلال سنة ١٨٣٠ . وكان يحمل معه تعليمات بتسوية جميع أسباب الخلاف ومن بينها مسألة الديون . وقد مهد لذلك بتقديم هدايا قيمة ، فأعيدت امتيازات شركات الاصداغ الفرنسية مع تخفيض العوائد التى تدفعها سنويا ولكن احتمت المناقشات من جديد بمشكلة تقدير الديون ، ولذلك تألفت لجنة مالية فى باريس لتسوية هذا الخلاف ، وانتهت فى تقريرها الى انزال المبلغ من ٢٤ مليون ، كان يطالب بها الداي وشركاؤه ، الى سبعة ملايين فرنك . ورغم هذا فقد اضطر الداي الى الاعتراف بالتعديل على امل ان تقوم فرنسا بسداد ما عليها دون ممانعة . غير ان المشكلة لم تقف عند هذا الحد ، فعندما عرضت الاتفاقية الجديدة المدلة على مجلس النواب قرر الافراج عن ٢/٥ مليون فرنك ، وهو المبلغ المستحق للوسيطين اليهوديين يعقوب بكرى وبوزناك ، وحجز الباقي حتى تصدر المحكمة الفرنسية رأيا بالمبلغ الذى يستحقه جميع المدعين وتحفظت به حقوق بعض الفرنسيين واليهود (٢) .

واعترض الداي على ان تفصل محكمة فرنسية فى خلاف بينه وبين اثنين من اليهود يعتبران من رعايا النيابة . وكان القنصل ديفال يتعامل فى هذا الموضوع بتعقيد الاجراءات القانونية فى نظم دولته ، وحاول الداي

Plantet Tom II P. 500. S. Q.

(١) انظر هذه المراسلات

(٢) ذكر صاحب تحفة الزائر ص ٩٣ ان تجار مرسليليا هم الذين ادعوا دينا على الجزائر . وان مجلس النواب احتفظ بجزء من الدين كضمان لهم .

أن يخرج من هذه الأزمة باقتراح جديد ، وهو أن تدفع له فرنسا المبلغ الذي حددته ويتعهد هو بتسوية جميع مطالب الدائنين .

أرسل ذلك العرض في أغسطس ١٨٢٦ ، ولم يتلق الداي عنه جوابا وانما أرسلت التعليمات الى ديفال لابلأغه شفويا بأن الاجراءات الفرنسية معقدة ويجب عليه الانتظار ، فكان هذا سببا لاثارة حسين باشا لانه اعتقد أن القنصل يخفي الرد عنه ، وطلب الى داماس وزير خارجية فرنسا سحبه من الجزائر . وفي هذه الاثناء وقع حادث آخر زاد من حدة التوتر ، وهو وقوع اشتباك بين السفن الجزائرية وبعض سفن البابا التي اسرها الجزائريون . واهتمت فرنسا بالامر وأرسلت سفينة للاحتجاج في أكتوبر سنة ١٨٢٦ .

وبينما كان الداي يتوقع رد وزير الخارجية على طلب سحب ديفال ، اد بهذا الوزير يركز رده في فبراير سنة ١٨٢٧ على موضوع السفن البابوية فيطالب بتعويض ورد مسلوبات السفن ، والتعهد بعدم التعدي عليها . اما فيما يتعلق بمسألة الدين فلم يزد عما قاله ديفال .

واستعدت الحكومة الفرنسية لاتباع هذا الخطاب ببعض السفن الحربية لتهديد الداي والزامه بالتعويض . فكان فكرة استخدام القوة قد سبقت حادثة لطمة المروحة .

صدر الأمر في اوائل ابريل ١٨٢٧ الى قاعدة طولون البحرية بارسال أربع سفن حربية الى الجزائر ، ويبدو أن ديفال قد تلقى الرسالة الخاصة بتحريك السفن في اواخر هذا الشهر . وعلم الداي بتلقيه رسالة من حكومته ، فظن انها تتعلق بالدين ولم يكن في استطاعة القنصل أن يبرز الرسالة قبل وصول القطع البحرية . وفي هذا الجو تمت المقابلة التاريخية بين ديفال والداي حسين باشا في ٣٠ أبريل سنة ١٨٢٧ وسنورد فيما يلي ملخصا للحوار الذي دار بين الرجلين حسب رواية ديفال (١) .

بدأ الداي بالسؤال عن صحة الأنباء بوقوع حرب بين انجلترا وفرنسا بسبب البرتغال ، فأجاب ديفال بالنفي قائلا « بأن حكومته لن تتدخل في شئون البرتغال » .

أهكذا تعطى فرنسا لانجلترا كل ما تشاء ، ولا تعطيني شيئا ؟ .

(١) انظر نص الحوار في Esquer chap. 2.

• سيدى اعتقد ان حكومة جلالتة اعطتك دائما كل ما أردت •

لماذا اذن لم يرد على وزير الخارجية ؟ •

• لقد حملت اليك رده الشفوى بمجرد ان تلقيته •

ولكن لماذا لم يكتب الى مباشرة ؟ هل انا شخص قافه ، ام انا رجل حافى القدمين ؟ انك انت الذى تسببت فى عدم الرد ، ولاتك وشيت بى عند حكومتك انت شرير كافر •

ان حكومتى لن تكتب اليك ابدا •

حينئذ نهر الداي القنصل طالبا منه الخروج واشاح بعروحة كانت فى يده فمست وجه القنصل •

وتختلف المصادر الجزائرية عن تقرير ديفال ، وترميه بتزيف الحقائق بسبب بغضه الشخصى للداى ، فقد نفى الداي فى رسائله بعد ذلك للحكومة الفرنسية واقعة الضربة ، وان الامر لم يتجاوز التهديد بالكلام •

كانت فرنسا اذن قد قررت استخدام القوة ضد الجزائر قبل مقابلة ٣٠ ابريل • ولكن تقارير ديفال عن هذه المقابلة اثارت نفرة الحكومة الفرنسية ، فقررت ضرب حصار جدى على ميناء الجزائر • وقد بدأ الحصار فعلا فى يونيو سنة ١٨٢٧ ، واستمر اكثر من سنتين • وحتى اوائل سنة ١٨٣٠ لم تستقر فرنسا على هدف محدد من وراء هذا الحصار • وقد فتحت المفاوضات مع الداي اكثر من مرة ، ولكن حين باشا ظل صلبا فى رايه ، او قل اصر على الاحتفاظ بكرامته ، اذا اردنا ان ننظر الى الجزائر على قدم المساواة مع فرنسا • وقد شعر الداي بروح التحدى واضحا ، فعند بداية الحصار طلب القائد الفرنسى (صعود) وزير البحرية الجزائرى الى السفن الفرنسية لتقديم الاعتذار ، واصدار تعهد بالامتناع نهائيا عن القرصنة والاتاوات مع اعادة المسلوبات من السفن البابوية والاعتراف لفرنسا بحق الدولة الاولى بالرعاية فى الجزائر ، واخيرا ولعله الاهم ، هو تخلى الداي عما له من ديون • واجاب الداي على هذه المطالب قائلا بانه « لم يبق الا ان يطلبوا امراتى » •

ومنذ بداية الحصار تحمس ديفال لفكرة الاحتلال ، مؤكدا سهولة تنفيذ النزول الى البر ، وايده فى ذلك قائد الحصار كولوت • ولكن السلطات العليا فى البحرية لم تقرر هذا الرأى ، ورات فى نزول القوات مخاطرة كبيرة • واتقنم مجلس الوزراء ، فالقابلية ترى ان الحصار

وسيلة لتأديب حكومة الجزائر وإرغامها على قبول مطالب فرنسا ، بينما دعا قليل من الوزراء لفكرة الاحتلال وعلى رأسهم وزير الحربية كلير مون-دي تونير فبعد أن أشار في تقريره إلى العامل الديني الذي ذكرناه آنفا ، وضع الفوائد التي ستعود على الحكومة من احتلالها للجزائر على النحو الآتي :

أن احتلال الجزائر سيكون أول فرصة للتخلص من معاهدة فينا ، لأنه ينطوي على خرق مبدأ من مبادئ تلك المعاهدة والذي ينص على عدم إجراء أي تغيير إقليمي بدون موافقة الحلف الرباعي ، ويمضي التقرير في بيان فائدة الاحتلال بالنسبة للعرش « أن شعبا معروفا بالشغب مثل الشعب الفرنسي ، لا بد له من حين لآخر أن يرى حوادث خطيرة تخرج به عن الحياة المألوفة . واحتلال الجزائر سيفضي هذا الخيال ، وسيتمكن الملك من حل البرلمان الذي قويت فيه المعارضة » . أما نفقات الحملة التي تشير كثيرا من الاعتراضات ، فيتوقع وزير الحربية أن خزانة النيابة التي تضم نحو ١٨٠ مليون فرنك ، ستغطي مصاريف الحملة . وعلاوة على ذلك ستحصل فرنسا على ثروة طبيعية في الجزائر ، حيث يستطيع الملك أن يوزع الأرض على أعوانه . ويعوض البلاد عن منتجات المستعمرات القديمة (١) .

ولم تلبث وزارة دي فيلل القائمة آنذاك أن سقطت وحلت محلها وزارة أخرى برئاسة مارتنيك : الذي كان أقل اعتمادا على العناصر الرجعية ، وبالتالي تأكد الاتجاه نحو استبعاد فكرة الاحتلال . ولم يكن وزير الخارجية الجديد دي لا فورنييه من أنصار تقسيم أشلاء الدولة العثمانية مع روسيا لاعتقاده بأنانيتهما . أما النواب فكانت غالبيتهم العظمى تجهل أهمية المسألة ، والذين تحدثوا فيها إنما فعلوا ذلك على سبيل الاعتراض على نفقات الحصار الذي يكلف فرنسا أكثر من مليون فرنك سنويا دون أن يكون هذا الحصار محكما ، أو أن يؤثر تأثيرا كبيرا على حكومة الجزائر ، ولم يطالب بفكرة الفسزو سوى نائبين عندما طرح الموضوع للمناقشة صيف ١٨٢٩ . ولذلك فأتاحت حكومة مارتنيك الداي في توقيع الصلح أكثر من مرة وخففت من مطالبها ، ولكن اصطدمت هذه المحادثات بموضوع تقديم الاعتذار ، فقد أصر الداي على عدم تقديمه إلا بعد الانتهاء من شروط الصلح . وقد جاء في خطاب العرش سنة ١٨٢٩ أن هدف الحكومة هو توقيع الصلح مع المحافظة على كرامة فرنسا .

وقد وقعت أهم تلك المحاولات في صيف سنة ١٨٢٩ ، حين أرسلت

وزارة البحرية لبروتنيير (لاتفاق على تسوية معقولة) وتوسط قنصل
سردينيا لتقديم شروط فرنسا وكانت تحتوى على ثلاث نقاط رئيسية ، وهى
ارسال مندوب عن الداي الى باريس لتقديم الاعتذار ، ورد اسرى السفن
البابوية ، وعقد هدنة مؤقتة تمهيدا للصلح ، ولكن الداي قدم شروطا
مضادة ، وتوسط قنصل بريطانيا سان جون فى ابلاغها الى فرنسا . وقد
عمل خلال هذه الازمة على انتهاء النزاع تجنباً لما قد يجره من
احتلال فرنسي للجزائر . طالب الداي بتنازل فرنسا عن ادعاءاتها فى
حصن القالة ، وعن احتكار تجارة عنابة . وبعد توقيع الصلح على
هذه الاسس يمكن ارسال مندوب للاعتذار . غير أن تعرض
سفينة المفاوض الفرنسي لضرب مدفعية الميناء وضع حدا لهذه
المحاولة ، بالرغم من أن الداي اقال وزير بحريته ، حتى يثبت للدول
التي توسطت فى حل النزاع ، عدم مسؤوليته عن الحادث

٣

اقترح تدخل محمد علي

تصادف وقوع هذه الحوادث مع تولى دى بولينياك رئاسة الحكومة
فى فرنسا ، وكان دى بولينياك يمثل الرجعيين ، وبالتالي فمن المتوقع أن
يكون رده على حادثة ضرب سفينة المفاوض الفرنسي عنيفا . ولكن كانت
لديه مشروعات أخرى أكثر طموحا فى أوروبا ، فهو يسعى الى عقد تحالف
كبير مع روسيا يهدف الى تغيير خريطة أوروبا ، وذلك بتسليم الافلاق
والبغدان اليها نظير التخلي عن بلجيكا لفرنسا . ولذلك رحب دى بولينياك
بفكرة دروفتى، قنصل فرنسا فى مصر، التي وصلت بعد أيام وهي تتضمن اقتراحا
بتدخل محمد علي لحل المشكلة الجزائرية . ويميل الكتاب الفرنسيون الى
تصوير محمد علي ، على أنه صاحب فكرة التدخل فى الجزائر ، بل ينسبون
اليه التقدم باقتراح من هذا النوع سنة ١٨٢٧ وأن فرنسا رفضته فى
هذا الوقت . والظاهر من الوثائق المنشورة (١) أن دروفتى هو الذى
اغرى محمد علي بفكرة التدخل ، وأن الباشا قد قبل الفكرة على اساس
أنها وسيلة لابعاد الاحتلال عن دولة اسلامية وفرصة لتحقيق مطالبه
الشخصية فى نفس الوقت . أما الحكومة الفرنسية فقد بنت مشروعها
على اساس أن محمد علي عميل لها ، وليس باعتباره حليفا كما يتبادر
الى اللذهن .

وقد اربيل مشروع الاتفاق الاول بين دروفتى ومحمد على الى باريس فى اوائل اغسطس ١٨٢٩ ، وهو يقوم عن اساس تكفل محمد على بتاديب الداي بخروج حملة برية من مصر يؤيدها الاسطول الفرنسى بحرا وتقديم بعض المساعدات المالية . ويترتب على هذه الخطة انتقال كل من ولايات طرابلس وتونس والجزائر الى محمد على ، فيقيم فيها حكومة متحضرة تحترم قوانين الملاحة ، ويقوم محمد على بضم هذه الولايات باسم السلطان ويدفع له جزيئها . وفى مقابل مساعدات فرنسا بمنحها كل ما تطلب من امتيازات اقتصادية أو عسكرية فى الجزائر .

ويعدد دروفتى فوائد هذا المشروع بالنسبة لفرنسا على النحو التالى :

- ١ - توفير نفقات الحملة التى ستكلف فرنسا كثيرا نظرا لضرورة تمويلها عبر المتوسط .
- ٢ - تعويض خسائر محمد على فى اليونان ، وبذلك يمكن إعادة العلاقات الطيبة بينه وبين فرنسا .
- ٣ - تحويل نظر محمد على عن التوسع فى الشام وتجنب الإزمة الدولية التى قد تترتب على هذا .
- ٤ - تجنب معارضة بريطانيا التى قد تتراجع عندما تصبح المسألة اسلامية بحتة .

على انه سرعان ما تبين خطأ دروفتى فى تقدير فوائد المشروع ، فمن جهة لم يوافق الباب العالى على منح منافسه القوى فرصة كهذه للتوسع ، ومن جهة أخرى تبين أن بريطانيا لم تكن أقل معاداة لد نفوذ محمد على فى المتوسط منها لتوسع فرنسا . كذلك لم يتفق بوليناك مع قنصله على أهمية موافقة الباب العالى ، فأرسل الى السفير الفرنسى فى استانبول فى ١٤ أكتوبر ١٨٢٩ يطلب منه تبليغ الباب العالى بالاتفاق مع محمد على ويصور تدخله على أنه عمل يوليسى داخل الدولة ، ويهدد بأنه فى حالة معارضة الاستانة للمشروع فان فرنسا ستولى بنفسها حل المشكلة بتدمير الجزائر أو ضم أراضيها وفى تلك الحالة ستفقد الدولة العثمانية كل ما بقى لها من نفوذ فى الجزائر .

ويبدو أن محمد على كان أكثر تقديرا للملاسات السياسية ، فقد فهم منذ البداية استحالة موافقة الباب العالى على هذه الخطة . وتوقع معارضة بريطانية شديدة . والظاهر أنه تردد بين عاملين ، الرغبة فى الاتفاق مع فرنسا مباشرة لتحقيق طموحه فى التوسع ، والخوف من إثارة الراى العام الاسلامى ضده اذا ثبت أنه عميل لفرنسا .

والدليل على ذلك انه فاتح القنصل الانجليزى فى القاهرة ، واخبره بوجود خلافات كبيرة بينه وبين فرنسا حول مشروع الجزائر واصاف قوله « اتى لا اقبل المشاركة مع فرنسا فى حرب ضد المسلمين فاخسر ثقتهم بى ، واود لو وثقت انجلترا بى ، لان من مصلحتها الاعتماد على فى مواجهة الخطر الروسى » ولم تحول بريطانيا عن سياستها المعادية وكانت خلتها ازاء مسألة الجزائر ، هى السعى لدى فرنسا لقبول وساطة الباب العالي فى هذا النزاع بدل محمد على ، وهى التى حفزت حكومة استانبول على ارسال مبعوث لها سنة ١٨٣٠ على نحو ما سيجىء فيما بعد . ولكن فرنسا عارضت بشدة تدخل الباب العالي كطرف فى النزاع وعشا حاولت ان تفهم بريطانيا ان من مصلحتها تحويل اطماع محمد على عن الولايات الشرفية الى الغرب . واخيرا ابلغت بريطانيا الحكومة الفرنسية فى ٢٣ يناير ١٨٣٠ بانها ستعارض تدخل محمد على بالقوة (١) . وذلك بعد تاكدها من معارضة تركيا للمشروع .

كان هذا هو العامل الاول فى القضاء على مشروع تدخل محمد على ، اما العامل الثانى فيتعلق بالمساومات التى دارت بين فرنسا وبين الباشا حول مبدأ المشروع وقيمة المساعدات الفرنسية فقد عرضت فرنسا عشرة ملايين فرنك ، غير ان محمد على طالب بعشرين مليون ، كما اختلف على طبيعة المساعدة البحرية ، هل تسلم قطع الاسطول لمحمد على ؟ ، ام تشترك فى الحملة على انها جزء من الاسطول الفرنسى . واذا كان محمد على قيد خوف من هبوط سمعته فى العالم الاسلامى بسبب مشاركة فرنسا ، فلا شك انه قد اصبغ من المستحيل عليه قبول المشروع الثانى الذى قدمه بوليناك فى يناير سنة ١٨٣٠ ، والذى يختلف اختلافا اساسيا عن المشروع الاول ، من حيث انه يودى الى تقسيم التيايات بين فرنسا ومحمد على فيستولى الباشا على طرابلس وتونس بينما تحتفظ فرنسا بالجزائر .

والواقع ان بوليناك قد اصطدم منذ البداية بمعارضة وزير حريته بورمون ، ووزير البحرية دى هوسى ، فقد استنكرا استخدام فرنسا لحاكم شرقى (كى تنتقم لشرفها) ونساء لا : هل محمد على حقيقة ارقى من الداي ؟ ، واستمرا فى معارضتهما حتى بعد تعديل المشروع وهددا بالاستقالة . والظاهر ان كليهما قد تحمس لارسال حملة فرنسية محضة لانهما يرجوان من وراء ذلك تحقيق مجد شخصى . ثم آتت المعارضة الدولية من معظم عواصم اوربا ، التى ابلغت بفكرة تدخل محمد على ،

(1) C.F. Vernon section. 3.

ويرجع هذا المؤلف الى الوثائق الانجليزية المتعلقة بهذا الموضوع .

فاعتترضت فينا المحافظة لأن المشروع يتعارض مع مبدأ الحقوق الشرعية للدولة العثمانية . ذلك المبدأ الذي يتمسك به مترنيخ . ولم توافق بريطانيا على المشروع حتى بعد تعديله . أما روسيا التي كانت تؤيد اطماع فرنسا في الولايات الأفريقية على أساس تقسيم الدولة العثمانية فقيّد تحولت عن خطة التحالف مع فرنسا في أوائل سنة ١٨٣٠ ، وكان هذا عاملا أساسيا دفع بولينيك الى التفكير من جديد في انفراد فرنسا باحتلال الجزائر ، هذا بالإضافة الى معارضة الصحف الفرنسية للمشروع المصري . ولذلك لم تنتظر فرنسا رفض محمد علي في آخر فبراير سنة ١٨٣٠ . فمند نهاية ديسمبر ١٨٢٩ ، بدأ مجلس الوزراء يبحث احتمالات التدخل الفرنسي المباشر .

٤

الحملة وملابساتها سنة ١٨٣٠

في ٣٠ يناير ١٨٣٠ اتخذ مجلس الوزراء في باريس القرار بارسال حملة برية لتفرض شروط فرنسا على الجزائر اذا استمر الداي في موقفه العنيد ، وكان قد مضى على ضرب الحصار أكثر من سنتين ونصف . وقد اتخذ هذا القرار دون أن يستقر الرأي على هدف واضح من الحملة ، هل هي مؤقتة لمجرد ارغام الداي على قبول مطالب فرنسا ؟ ، أم لاحتلال الجزائر كلها أو جزء منها بصورة دائمة ؟ وسنرى أن الخلاف حول هذا الموضوع قد استمر الى ما بعد احتلال مدينة الجزائر .

وقد أجلت الحكومة ما استطاعت اعلان النبا ، فلم تعرضه على مجلس النواب الا في آخر مارس ، وذلك تجنباً للمعارضة الشديدة التي كانت تتوقعها من الرأي العام وقد فهمت العناصر المتحررة أن شارل العاشر « يريد بحملة الجزائر الانتقام من الدستور أكثر مما يريد الانتقام لكرامة فرنسا » (١) ، وتأكد هذا الاعتقاد حينما عرف الشخص الذي اختير لقيادة الحملة ، وهو الجنرال دي بورمون ، فقد اشتهر بنزغته الرجعية منذ أن خان نابليون في وقعة واترلو ، وتعاون مع البربون في قمع الحركات التحررية وهو الذي قاد الحملة ضد احرار اسبانيا في سنة ١٨٢٣ . وقد اختير هذا الموعد بالذات لعرض الموضوع على مجلس النواب لأنه كان يسبق عطلة عيد الفصح بقليل .

(1) Julien P. 579. S. Q.

وعلى كل فقد كانت سلطة المجلس محدودة ، ولم تؤخذ موافقته على ميزانية الحملة . والواقع ان الراى العام فى فرنسا لم يكن ث كثيرا لهذه المسألة ولم يتحمس للحملة سوى مقاطعات الجنوب . وأهل مرسيليا بصفة خاصة . كذلك تفسر معارضة الاحرار للحملة بأسباب داخلية محضة ، فهم ينتقدونها لان القائمين بها من العناصر اليمينية ، لذلك سرعان ما تحولوا الى انصار للاحتلال بعد سقوط ملكية البوربون فى ثورة يوليو واعتبروها مسألة قومية لا حزبية .

كذلك واجهت فرنسا معارضة ضئيلة فى المحيط الدولى ، وساعدها على ذلك شهرة الجزائر بالقرصنة فى المجتمع الأوروبى وما تحمله من ذكريات تاريخية . وقد استغل بولينياك هذه الظروف وراح يصور التدخل الفرنسى على انه لصالح الحضارة عامة وأوروبا المسيحية بصفة خاصة . تدل على ذلك رسالة ١٠ مارس التى ابلغ بولينياك بواسطتها الدول الكبرى بقرار الحملة . وكانت حكومات الدول ما بين مؤيد مثل روسيا او غير مكثرت مثل بروسيا والنمسا ، حتى اسبانيا التى شعرت بغيرة من فرنسا التى قد تنجح فيما فشلت هى فيه عدة مرات فى القرون السابقة ، سمحت باستخدام جزر البليار كمحطة للاسطول الفرنسى وبتأجير عدد كبير من السفن التجارية الاسبانية للحكومة الفرنسية لتعزid الحملة . هذا مع ملاحظة ان ساسة هذه الدول لم يقولوا كثيرا على ما ورد فى رسالة بولينياك من ان غرض الحملة تاديبى ، وليس احداث تغيرات اقليمية فى حوض المتوسط ، والدليل على ذلك تعليق مترنيخ على النبأ بقوله « لا يعرض اكثر من اربعين الف رجل للموت وينفق اكثر من مليون فرنك من أجل لطمة مروحة » . وكانت بريطانيا وحدها هى التى الحت فى المعارضة ، فان مذكرة بولينياك المشار اليها قد لحت الى ان فرنسا ستشاور فيما بعد مع حلفائها لتثبيت النظام الجديد فى الجزائر على أسس من الحضارة والمدنية . ولكن أبردين وزير الخارجية البريطانية لم يطمئن الى تلك العبارة المهمة ووضح فى رده بان الحكومة البريطانية لا يمكن ان تعامل فى هذه المسألة مثل بقية الحلفاء ، انها هى الدولة الوحيدة التى يهمها توازن القوى فى البحر المتوسط وقال فى رده بتاريخ ١٦ مارس « لا بد من توضيح هدف فرنسا من الحملة ، والا كان بوسعنا ان نرسل اساطيل الى الشواطئ المهددة بالغزو : لكننا لا نريد الحرب » . وهكذا اظهر وزير الخارجية البريطانية منذ البداية ان المعارضة لن تبلغ حد الاشتباك فى حرب مع فرنسا ، ومع ذلك فقد ألح فى اصدار تعهد مكتوب ، حتى اضطر بولينياك الى توزيع منشور آخر على الدول بتاريخ ١٢ مايو ١٨٣٠ وضح فيه اهداف الحملة على النحو الآتى « للحملة هدفان رئيسيان : الاول يتعلق بفرنسا وحدها ، وهو يشمل الانتقام للكرامة الوطنية وحماية مصالح

المؤسسات التي كانت لها امتيازات في عنابة وشرق الجزائر ، واستخلاص
تمويض من الداي على ما ارتكبه من اعمال . والثاني يخص اوربا بأسرها
وهو منع الرق والقرصنة والاتارات التي ما زالت تدفعها بعض الدول
الأوربية . فاذا تمخضت الحرب عن سقوط حكم الداي ، فان فرنسا
مستعدة من الآن لدعوة حلفائها لعقد مؤتمر دولي يناقش الوضع الجديد
الذي يمكن اقامته في الجزائر لخير المسيحية جمعاء (1) .

والواقع ان الصحف البريطانية قد اختلفت في موقفها ازاء هذه
الحملة فرحبت بها جريدة التايمز بينما هاجمتها صحف الاحرار ، ولكنها
ركزت هجومها على علاقة الحملة بأوضاع فرنسا الداخلية ، وكيف انها
محاولة لقتل الحريات وتوقعت لها الفشل ، ولم تكثر كثيرا بمسألة
حفظ التوازن في البحر المتوسط . ويمكن القول عموما بان معارضة
بريطانيا للحملة الفرنسية البحتة كانت اضعف من معارضتها لمشروع محمد
علي . وربما اضافت ظروف بريطانيا الداخلية عاملا جديدا لاضعاف هذه
المعارضة ، فقد كانت مشغولة في ذلك الوقت بالأصلاح الانتخابي وبازمة
اقتصادية . ولذلك رحب الانجليز بإبعاد الجيش الفرنسي عن القارة الأوربية
في مثل هذه الظروف . وقد توقع بولينياك أن تخف هذه المعارضة
أكثر بقدر ما تحوزه فرنسا من انتصارات حربية ، وهذا ما حدث فعلا حتى
أمكن للحكومة الفرنسية في النهاية أن تتخلص من الوعد الذي قطعت في
مذكرة ١٢ مايو بمقد مؤتمر دولي بعد احتلال الجزائر . ولم يمنع هذا
كله بولينياك من أن يتخذ كل الاحتياطات بعد خروج الحملة الى البحر من
مواجهة احتمال تدخل الاسطول البريطاني وكان يفكر في اجتياز حدود
بلجيكا في هذه الحالة .

اما المعارضة الدولية الأخرى التي تستحق الذكر ، فقد اتت من
الدولة العثمانية . ومع أن فرنسا لم تكثر لها بتاتا لعدم وجود قوة
عسكرية تؤيد اعتراضها ، فانها مع ذلك قد دخلت في اخذ ورد مع الباب
العالي كسبا للوقت . وقد تدخلت حكومة الأستانة على أساس انها تستطيع
إجبار الداي على الاعتدال مع فرنسا ، وليس على أساس الاحتجاج على
تعدى دولة أجنبية على إحدى الولايات التابعة لها ولو اسميا . وقد ثبت
عجز الدولة العثمانية عن الوساطة لحل المشكلة منذ أن فشل مبعوثها خليل
أفندي في الوصول الى الجزائر سنة ١٨٢٩ . فلما تقرر إرسال الحملة

(١) نشرت وزارة الحربية والحكومة الفرنسية بالجزائر معظم الوثائق
المتعلقة بالحملة . ولكننا نشير هنا الى بعض المراجع الوثائقية التي في
متناول يدنا :

- (1) Netement (2) Gothereau. (3) Esquer.

فهايا ، بعثت استانبول بشخصية أكثر أهمية هو طاهر باشا ، من رجال البحرية العثمانية ، وحصلت له من السفارة الفرنسية على موافقة بالمرور عبر الحصار بشرط أن ترافقه سفينة واحدة غير مسلحة . وكان طاهر باشا يذيع بأنه قادر على اقالة الداي . ولذلك أعلن حسين باشا أنه لن يستقبل مبعوث الدولة العثمانية وسخر منه كما سخر من محمد على من قبل (١) . ولم يحتج الداي الى مقاومة المبعوث السلطاني لان قائد الحصار لم يعترف بجواز مروره فوجهه الى طولون فوصل اليها في ٢٧ مايو أي بعد قيام الحملة بيومين ، وهناك احتجز في الحجر الصحي .

وفي هذه الاثناء كتب طاهر باشا الى بولنيك ، فكان رده هو السؤال عما اذا كان يحمل سلطات كاملة للتفاوض . وعلى كل فقد بات الأوان لأي مباحثات جدية لأن الحملة كانت قد نزلت بأرض الجزائر ، ومع ذلك لم يستبعد بولنيك تماما فكرة اشراك الدولة العثمانية في حل المشكلة الجزائرية ، اما كسبا للوقت أو لاستخدامها في حالة قيام معارضة بريطانية جدية ، ثم ان الهدف من الحملة لم يستقر بعد . وقد كان من بين الاحتمالات تسليم الجزائر الى حكومة استانبول بعد حصول فرنسا على امتيازاتها . ويدل على ذلك الرسالة التي بعث بها بولونيكا الى سفيره في استانبول جيمينو بتاريخ ١٧ يوليو فقد قال فيها بأن أهداف الحملة قد وضحت الآن ويحتم علينا واجب الصداقة للدولة العثمانية أن نشاركها في ثمارها . ثم عرض إعادة الجزائر على الدولة بشرط أن تنفذ الوسائل التي تنشر بها الحضارة طبقا لما يشير به المؤتمر الدولي الذي سينعقد في باريس . والظاهر أن بولنيك لم يكن قد تحقق بعد من نتائج الحملة في ذلك التاريخ لانه بعد أيام حث سفيره على التباطؤ في مفاوضة الباب العالي ، وقال أن فرنسا لا تنكر على الباب العالي حق الاهتمام بالجزائر ولكن لعامل الدين فقط ، ثم تلاشت بسرعة فكرة إعادة الجزائر للدولة العثمانية بمجرد أن تثبت مركز الفرنسيين فيها . وسبق بورمون الى الاعتراض بشدة على هذه الفكرة وإرسل خطابا بهذا المعنى الى بولنيك في ١٥ يوليو ١٨٣٠ منبها الى ضرورة الاحتفاظ بهذا الكسب السهل .

(١) تروى بهذه المناسبة قصة طريفة ، تدل على عدم فهم الداي لأحوال العالم الخارجي . فعند ما بلغ الداي حسين أمر المباحثات التي تجري مع محمد على بشأن تدخله في الجزائر ، علق بقوله (قل للبasha ياكل فول) وقد بلغت هذه العبارة محمد على فأسرها في نفسه . ثم شاءت الأقدار بعد سقوط الجزائر أن ينتهي المطاف بالداي الى الإقامة في مصر . وتعمد محمد على أطلاعه على منجزاته العمرانية ، ثم سخر منه قائلا ان الفضل في ذلك كله يرجع الى اكل الفول . . انظر « تحفة الزائر » .

خرجت الحملة من قاعدة طولون البحرية في ٢٥ مايو سنة ١٨٢٠ وقد ضمت ٣٧ ألف مقاتل علاوة على ٢٠ ألفا من رجال البحرية . وكان الاسطول يتألف من اكثر من مائة سفينة حربية بالإضافة الى عدد اكبر من السفن التي استؤجرت للمساعدة . وقد عين الأميرال دي بيريه قائداً للاسطول ، ولكن التعليمات كانت تقضى بخضوعه ليورمون القائد العام في حالات الخلاف ، ذلك أن الرأي السائد في البحرية كان يعيل الى الاعتقاد بصعوبة الحملة . وكان مشكوكا في ولاء دي بيريه وانهم بأنه تلكا في عبور البحر فلم يصل الى المكان المحدد للنزول الا في ١٢ يونيو . وقد أحسنت القيادة اختيار مكان النزول وهو خليج سيدى فرج الواقع على بعد ٢٥ كيلو مترا غربى مدينة الجزائر . وقد حرصت الحكومة الفرنسية على اغراء باى تونس بالتعاون معها ، وفلا تفاضى الباي عن بيع التونسيين الموزن للحملة ، لكنه لم يذهب الى حد ارسال قوات لمحاربة الداي كما طلبت فرنسا .

كذلك استخدمت تونس طريقا لارسال المنشورات المكتوبة بالبربرية التى تحت الجزائريين على الاستسلام . وقد ارتكب الفرنسيون في هذه المنشورات نفس الخطأ الذى ارتكبه في مصر ، حيث برروا تدخلهم على انه محاولة لتحرير العرب واهل البلاد من الاضطهاد التركى . ووعد المنشور باحترام املاك العرب والقلوغلان . وطلب اليهم التعاون مع الجيش القازى .

كانت تعليمات يورمون تقضى بالا يسعى للمفاوضات فيكون هدفه دائما هو احتلال الجزائر ، الا اذا عرض الداي الصلح قبل نزول الحملة الى البر فيمكنه قبول المبدأ ، على اساس شروط قاسية ، ويجب على كل حال تسليم الاسلحة والحصون الخارجية واحتلال الجزائر مؤقتا الى ان تنفذ تلك الشروط ، ومن بينها سفر وفد من كبار الشخصيات للاعتذار لدى الحكومة في باريس ، والتعهد بالغاء الرقب والقرضنة والاتاوات نهائيا . ودفع غرامة قدرها خمسون مليون فرنك . وهو ما يعادل نفقات الحصار والحملة وما ارتكبه الداي من تعد على الوفد الفرنسى اثناء مفاوضات سنة ١٨٢٩ ، ويعود الداي الى تبعية الدولة العثمانية فيشبهه السلطان ويعين خلفاءه ، ويجدد الداي امتيازات فرنسا السابقة لصيد الاصداف مقابل عوائد سنوية ، واطهر من ذلك كله يتنازل عن جزء من الساحل يمتد من منابة وخليجها حتى الحدود التونسية ويعترف بسيادة فرنسا عليه .

وتدل هذه التعليمات على أن الحكومة الفرنسية لم تكن حتى قيام

الحملة قد استقرت بعد على فكرة احتلال الجزائر ، واستمر هذا الفوض الى ما بعد نزول الحملة . ففي ٢٦ يونيو تداول مجلس الوزراء الفرنسى فى مستقبل الجزائر . وطرح امامه عدة احتمالات لحل المشكلة . منها الإبقاء على الداي ولكن بعد ان تشذب قوة النيابة العسكرية والسياسية . ومنها تسليم الجزائر للباب العالى حتى يقيم فيها حكومة منظمة ، ثم تقسيم ساحل الجزائر بين دول المتوسط المسيحية ، واثراك انجلترا معها فى هذا التقسيم ، او تحطيم حصون الجزائر ومسح الميناء من الوجود ، واحتلال فرنسا لقطعة من الساحل الشرقى ، وكانت غنابة وخليجها دائما هى مطمح الفرنسيين فى هذه الحالة ، ثم كان من هذه الاحتمالات احتلال الجزائر احتلالا شاملا واتخاذها مستعمرة للمهاجرين الارببيين .

وقد ظهر ان بوليتياك اميل الى فكرة تسليم الجزائر للدولة العثمانية . بشرط حصول فرنسا على امتيازات هائلة كاشتراط موافقتها على تعيين الباشا ، وهو ما لم تقبله الدولة العثمانية . وقد رأينا كيف ان هذا الاحتمال قد تلاشى بمجرد الاستيلاء على العاصمة ، كذلك استبعد احتمال بقاء الداي وتقسيم البلاد . اما فكرة الاحتلال الشامل والاستعمار ، فقد علق عليها احد الوزراء بقوله « اذا ساءلنا الكبرياء الوطنى فلا شك انه يعلى علينا الاحتفاظ بالفتح ، لكنى اعترف ان هذا الحل أبعد عن مصالحنا الحقيقية ، فمن المؤكد اننا لا نفهم شيئا فى اصول الاستعمار كما يثبت التاريخ . كما ان نجاح مشروعاته يتطلب روح الاستقرار والمنهج فى العمل ويستدعى اتفاق مبالغ كبيرة لن يوافق عليها البرلمان . والحل الأمثل هو تحطيم حصون الجزائر واحتلال جزء من الساحل » . ولا شك ان هزيمة الداي السريعة هى التى رجحت كفة الاحتلال .

صمم الداي على المقاومة واخذ يستعد لملاقاة الفرنسيين ، وظهر شعب الجزائر فى الأزيمة تضامنا كاملا ، فارسل حكام الاقاليم الثلاثة ما استطاعوا جمعه من الجند لمساعدة الأوجاق ، بل ساهمت القبائل ، كل حسب قدرتها ، بارسال عدد من ابنائها للجهاد ، حتى تجمع لدى الداي ٦٠ الف مقاتل ، وقيل ايضا بخروج بعض المتطوعين من طرابلس . ولكن الداي ارتكب عدة اخطاء فى تنظيم الدفاع ، منها تعيين صهره ابراهيم اغا رئيسا للقوات التى نيط بها ملاقاته الفرنسيين ، وهو غير كفء . ومنها انه ابقى معظم المتطوعين من القبائل بعيدا عن المدينة توفيرا للتفقات . واه هذه الأخطاء هو عدم ملاقاته الفرنسيين عند النزول الى البر ، وانتظارهم فى الحصون التى تحمى مدينة الجزائر اعتقادا بانها لا تقهر .

وقد اخنار ابراهيم اغا هزيمة اسطى والى (مصطفى والى) لتكون خف

الدفاع الاول عن المدينة ، واذا قورنت هذه المعركة بوقعة الاهرام ، التي قر فيها الممالك بسرعة ، يمكن القول ان الجزائريين قد صدوا نسبيا امام اسلحة الفرنسيين الحديثة وكبدوهم بعض الخسائر . وربما تغير وجه المعركة لو ان القبائل لم تنسحب منها بسرعة .

عول الداي حسين بعد ذلك على برج الحنين او حصن الامبراطور الذي هزم عنده شارل الخامس منذ ثلاثة قرون ، والذي يحى مدخل المدينة الجنوبي . وقد ضرب عليه الفرنسيون حصارا محكما ، وبمجرد سقوطه فقد الداي حسين ثقته بنفسه وقبل التسليم بالشروط التي املاها عليه برمون في ٤ يوليو ، وتقضى هذه الشروط بالاتي .

١ - تفتح المدينة في اليوم التالي للقوات الفرنسية وتسلم اليهم القصة وجميع الحصون .

٢ - يكون للداي حق اختيار المكان الذي يريد الاقامة فيه خارج الجزائر . واذا اراد الاقامة في البلاد فانه يتمتع بحماية فرنسا على شخصه واهله وامواله .

٣ - وينص الشرط الثالث على ضمانات مماثلة للانكشافية .

٤ - تتعهد فرنسا باحترام الشعائر الدينية للسكان ، والا تتعرض لهم في املاكهم او صناعاتهم او تجاراتهم .

ومع ذلك فقد اسف بعض ضباط الحملة لانه كان من الممكن في رأيهم دخول المدينة دون تقديم اى تعهد ، وخاصة التمتع باحترام املاك الاهالي ، مما اظهر فرنسا فيما بعد بمظهر المعتدى على شروط التسليم (١) . فمن المعروف ان فرنسا قد توسعت فيما بعد في مصادرة الاملاك الوطنية ، كذلك لم يراع البند الخاص باحترام الشعائر الدينية حينما حول الفرنسيون المسجد الكبير الى كندرائية .

وفي صباح ٥ يوليو سنة ١٨٣٠ دخلت القوات الفرنسية المدينة العتيقة دون مقاومة . واستولت على ما في خزائن القصة من اموال . وقد جرت الشائعات بان بعض قادة الجيش الذين دخلوا القلعة نهبوا خزائن الحكومة . وجرى تحقيق في هذا الامر وتبادل المسئولون التهم ، ولكن اقلل الموضوع حرصا على سمعه جيش الاحتلال في بلد احتل حديثا .

فيما يتصل بنص

(١) انظر مثلا Pelissier Vol. I. P. 37-79.

الشروط والتعليق عليها .

ومع ذلك فقد غنم الفرنسيون ما قيمته ٢٥ مليون فرنك . مما يزيد على
تفقات الحملة والحصار بـ ١٢ مليون .

أما الداي حسين فقد خير في المكان الذي يود الإقامة فيه فاختار
مالطة ولكن رفض طلبه ، ثم وقع اختياره على نابولي وسمح له الفرنسيون
بالذهاب إليها وحمل كمية كبيرة من الأموال .

ومن هناك قام الداي حسين بعدة محاولات تافهة لاسترداد الجزائر ،
لم تؤد إلا إلى طرده من إيطاليا بضغط من الحكومة الفرنسية فذهب إلى
مصر في ضيافة محمد علي ! حيث أقنعه الباشا بالاقلاع عن هذه المحاولات .

أما بقية الجند العثمانيين فقد رحل منهم ٢٥٠٠ إلى الأناضول وهم
الذين يكونون الفرقة الانتكشارية .

هكذا انتهى عهد النيابة العثمانية التي عاشت نحو ثلاثة قرون تشهد
بقوة المسلمين في الحوض الغربي من البحر المتوسط .

الفصل السادس

الاحتلال ومقاومته

١١

تم سقوط مدينة الجزائر بسرعة أدهشت القيادة نفسها حتى اعتقد بورمون أن بقية النيابة ستسلم تبعا للعاصمة ، وكتب الى بولينياك في ٧ يوليو ، بأنه يكفي خمسة عشر يوما فقط لانتهاء من اخضاعها . ثم أتت بعض الحوادث مؤكدة لهذا الاعتقاد ، فقد أعلن مصطفى بومزراق حاكم تيطرى اعترافه بالتبعية للفرنسيين ، ثم تم الاستيلاء على عنابة بسهولة . ومن الملاحظ أن القيادة سارعت الى احتلال الميناء تمشيا مع الخطط التي ترمى الى ضم هذا الجزء من ساحل الجزائر الشرقي وكذلك أعلن حسن باشا حاكم وهران اعترافه بتغيير الحكومة ، واكتفت فرنسا بهذا الاعلان ولم ترسل قوات لاحتلالها قبل يناير ١٨٣١ .

والظاهر أن كثيرا من الحكام الأتراك القدامى كانوا مستعدين للتعاون مع الفزاة على أمل أن يحتفظوا بمناصبهم وامتيازاتهم كما كانوا على عهد النيابة ، وشاركهم في هذا الموقف بعض الشخصيات الوطنية . ففي أواخر شهر يوليو أقبل ابن زمون زعيم قبائل الفليسة وعرض التعاون مع الحكومة الفرنسية باسم عرب النتيجة ، بشرط أن لا تتدخل الإدارة في حياة السكان ولا تحتل بلادهم . ولكن هؤلاء الزعماء الوطنيين على وجه الخصوص تحولوا عن موقفهم حينما لاحظوا أن الحكام الجدد يريدون توسيع رقعة احتلالهم خارج المدن الساحلية ، بدل على ذلك موقفهم من المحاولة الأولى التي قام بها بورمون للتوغل في الداخل بقصد احتلال بليدة وذلك بناء على اتفاقه مع بومزراق ، وحينما اقترب من المدينة ، فاجأته قبائل النتيجة بحرب الكمين ، التي مستتهر بها المقاومة الجزائرية فتراجع بورمون الى العاصمة في حالة ذعر شديد .

ولم تلبث أنباء ثورة يوليو في باريس أن وصلت الى الجزائر ، فدفعت جميع تلك العوامل حاكم تيطرى الى تغيير موقفه باعلان الخروج على الفرنسيين .

وهكذا بدأت صعوبات الاحتلال تتضح ، وفى نفس الوقت شددت المعارضة هجومها على الحملة باثارة موضوع السرقات تارة ونفقات الاحتلال تارة اخرى . وكانت النتيجة أن خفضت القوات المحتلة الى الثلث ، ولجأ الجنرال كلوزيل الذى عين خلفا لبورمون الى تعزيز العناصر الوطنية ، التى عرفت بالزواف ، من بين القبائل التى اعتادت الخدمة العسكرية على عهد النياية ، ولكنه ظل عاجزا عن تنفيذ خطته التوسعية .

ولم يخطئ الفرنسيون فى تقدير الموقف من الناحية العسكرية فحسب ، بل دلت تصرفاتهم فى هذه الفترة الأولى على جهل تام بالأوضاع الاجتماعية ، وقد اشرنا الى أنهم رحلوا الجند الانكشارية بعد أن هددوهم بسحب جميع امتيازاتهم اذا بقوا فى البلاد (1) ، لأنهم اعتقدوا بأن طبقة الحكام العثمانيين هى التى تحول دونهم والسيطرة على الجزائر . ولكن سيتبينون فيما بعد أن هذه الفئة من الجند المحترفين كانت مستعدة للخدمة فى أى جيش يضمن لها امتيازاتها الاجتماعية . وعلى العكس عول الفرنسيون على تعاون العناصر الوطنية ، ثم تبين بعد قليل خطأ نظرهم فقد كان من بين العناصر الوطنية التى اشتهرت بصلاية المقاومة مجموعة من البربر سكان الجبال تعرف بالقبائل . ولم يتنبه الفرنسيون الى هذه الحقيقة . ويمكن القول بأن هذا العنصر هو الذى حمل لواء المقاومة ولم يتم اخضاعه الا بعد سبعة وعشرين عاما ، كما أنه هو الذى تولى قيادة ثورة الجزائر الكبرى سنة ١٨٧١ تلك الثورة التى تعد نهاية المقاومة المسلحة الى أن تبعث الحركة الوطنية الحديثة .

أما العناصر التى اعتمد عليها الفرنسيون فلم تكن ذات أهمية فى البلاد ، وهى تتألف عادة من أبناء مهاجرى الأندلس المشهورين بالنشاط التجارى وحب المغامرة ، ثم اليهود بحكم معرفة بعضهم باللغة الفرنسية ، فاستغاثت الاسر الكبيرة فى الجزائر ووهران وهجرت المدن المحتلة الى الداخل .

وسنحاول فى هذا الفصل أن نتبع حلقات المقاومة فى مراحلها الرئيسية على النحو التالى :

- أولا : من ١٨٣٠ - ١٨٣٢ ويمكن تسمية هذه الحقبة بالفترة المسائية .
- ثانيا : ظهور الأمير عبد القادر وتثبيت سياسة الاحتلال المحدود .

(1) Gothereau P. 171 — Esquer chap. 14.

- ثالثا : الاحتلال الشامل وحرب الإبادة حتى تسليم الأمير عبد القادر .
- رابعا : المقاومة فى الواحات الجنوبية وبلاد القبائل من ١٨٤٨-١٨٥٧ .
- خامسا : الانتفاضات الأخيرة ولا سيما ثورة المقراني سنة ١٨٧١ .

وقد وصفنا الفترة من سنة ١٨٣٠ - سنة ١٨٢٢ بالميوعة ، لأن فرنسا لم تستقر على سياسة واضحة من جهة ، ولأن عناصر المقاومة فى الجزائر لم تتبلور بعد من جهة أخرى . فقد قررت ملكية يوليو الاحتفاظ بالجزائر بالرغم من أن الحملة قد اعتبرت يوما ما عملا شخصيا لشارل العاشر ، فلم يكن معقولا التخلي عن هذا الكسب السهل خاصة وأنه لم يتم معارضة دولية فى وجهه . ولكن هذا لم يمنع سحب جزء كبير من الحملة توفيراً للتفقات التى كان البرلمان يعترض أساساً على السياسة الجزائرية بسببها ، ولذلك دار جدل عنيف بين المسؤولين فى فرنسا حول السياسة التى يجب اتباعها فى الجزائر . فرأى فريق الاكتفاء باحتلال المناطق الساحلية وترك الداخل للزعماء الجزائريين والاتفاق معهم إن أمكن ، وبهذه الطريقة يمكن الاحتفاظ لفرنسا بمكاسبها وتوفير الأموال والأرواح فى نفس الوقت . وهذا ما يعرف بسياسة الاحتلال المحدود . وما لبثت أن اصطدمت هذه السياسة بمعارضة ، وبنى المعارضون حجتهم على أساس أن الاحتلال المحدود لا يمكن أن يكون دائما : وذكروا بمصير الجيوب الإسبانية الساحلية ، وبأن الرومان لم يحتفظوا بحكمهم لشمال أفريقيا إلا بفضل توغّلهم فى الداخل حتى الصحراء وإقامة الحصون على حافتها . غير أن المعارضين انقسموا الى فريقين : فريق استنتج من عدم إمكان تحقيق الاحتلال المحدود فكرة الانسحاب من الجزائر خاصة بعد أن تبين عزم الجزائريين على المقاومة . وفريق آخر رأى أن الانسحاب يتعارض وهيبة فرنسا ، وبالتالي فلا بد من احتلال الجزائر احتلالا شاملا .

ولذلك أرسلت لجنة برلمانية الى الجزائر للتحقيق فى هذا الموضوع ، فأنتهت فى تقريرها الى ضرورة الاحتفاظ بهذا (الكسب القومى) ومما يستحق الانتباه أن المبررات التى بنت عليها البعثة تقريرها تنسم بالروح العاطفية ، فهى تقول مثلا لا يجوز التخلي عن أرض (سلال عليها الدم الفرنسى) وهذا يشعرنا بأن أغلب الفرنسيين كانوا يرون عدم فائدة الجزائر من الناحية العملية . ولا أدل على هذا التردد من أن كلوزيل . وهو المعروف بميله الى توسيع الاحتلال : قد دخل فى مفاوضات مع باى تونس بشأن تولية أحد اخوته لحكم اقليم قسنطينة ، وأحد اقاربه الآخرين لحكم اقليم وهران نظير الاعتراف بالتبعية لفرنسا .

ويمكن استخلاص أهم عناصر المقاومة الجزائرية في هذه الفترة الأولى على النحو التالي :

أولاً : الحاميات العثمانية القائمة هنا وهناك في الداخل والتي تتألف غالباً من القولوغلان ، وقد انقسمت هذه الحاميات فاندمج بعضها مع العناصر الوطنية في المقاومة بينما فتحت بعض الحاميات الأخرى حصونها لجيش الغزاة . ومن أشهر الحاميات العثمانية في تاريخ المقاومة الجزائرية ، حامية قسنطينة التي كان يقودها أحمد بك .

كان أحمد بك حاكماً لواحة بسكرة في الجنوب الشرقي وتتبع ولاية قسنطينة . فلما سمع بغزو الجزائر انتقل إلى عاصمة الأقليم وظل صامداً في وجه الفرنسيين حتى سنة ١٨٣٧ . وبفضل جهوده تعثرت الحملات التي أرسلت لاحتلال الموانئ الشرقية ، فاحتلت بجاية وعناية وأخلت أكثر من مرة من سنة ١٨٣٠ - سنة ١٨٣٣ وذلك بسبب تهديد طرق الاتصال بها برا .

ثانياً : في إقليم تيطرى حيث تزعم بومزراق القبائل العربية حتى سهل المتيجة المجاور للعاصمة ، وفشل الفرنسيون في التوغل إلى ميديّة مرتين ، حتى اضطر بيرترن إلى مهادنة أهل المنهجة وفتح مدينة الجزائر لتجارهم .

ثالثاً : في الغرب اقتصر الاحتلال على مدينة وهران ، فهجرته الأسر الإسلامية . الكبيرة إلى المدن الداخلية في الأقليم مثل معسكر وتلمسان . وتعاونت مع القبائل لحفظ استقلالها . وهم الذين فكروا في الاحتماء بسلطان مراكش فأرسل إليه أهل تلمسان يعرضون تبعيةهم ، ولكنه لم يرسل نائبا عنه إلى المدينة إلا بعد أن تحقق من أن الفرنسيين لا يطمعون فيها . وهذا يدل على أنه لم يكن الشخص الذي يعول عليه ، وفعلًا سحب نائبه من المدينة بمجرد احتجاج الفرنسيين وظهور إحدى سفنهم أمام طنجة .

وعلى الجملة لم يكن هناك تنسيق بين عناصر المقاومة الجزائرية في هذه الفترة . وكان من الممكن أن تنهار انهياراً مبكراً خاصة وأن الدوق دي روفيجو ، الذي عين حاكماً عاماً على الجزائر من ديسمبر ١٨٣١ - مارس ١٨٣٣ ، كان مشبعاً بفكرة القهر وحرب القتل لذاته . ويمكن القول بأنه هو الذي افتتح حرب الإبادة . فبمناسبة اغتيال أحد الجزائريين من أعوان فرنسا شن روفيجو غارة على القبيلتين المتهمتين بقتله في شهر المتيجة فأبادهما عن بكرة أبيهما .

وقد جاء ظهور الأمير عبد القادر بمثابة افتتاح مرحلة جديدة في حركة المقاومة ، فهو الذي حاول أن يجمع العناصر المشتتة التي رأيناها في المرحلة السابقة لتشكل شبه حركة وطنية جزائرية جديدة .

الأمير عبد القادر : التصاعد من ١٨٢٢ - ١٨٢٩

تعتبر حركة الأمير عبد القادر الحلقة الرئيسية في تاريخ المقاومة الجزائرية ، فهي تمتد خمسة عشر عاما منذ انتخاب القبائل للأمير في وهران سنة ١٨٢٢ الى تسليمه للفرنسيين في آخر سنة ١٨٤٧ . ويمر تاريخ الأمير عبد القادر بمرحلتين متميزتين : المرحلة الاولى تبدأ من انتخابه وتنتهى سنة ١٨٢٩ حين بلغت قوة الأمير ذروتها بعد أن أصبح يسيطر على ثلثي الجزائر تقريبا . وتبدأ المرحلة الثانية بانقطاع الصلح بينه وبين الفرنسيين في نوفمبر ١٨٢٩ الى أن سلم لهم بعد ثماني سنوات من كفاح مرير .

وينتمى الأمير عبد القادر بن محيي الدين الى إحدى القبائل العربية . النازلة قرب مدينة معسكر عاصمة وهران القديمة ، وهي قبيلة هاشم . ويبدو أن أسرته كانت تحتل مكانا بارزا في القبيلة . لأن والده لعب دورا هاما في الثورة التي قامت ضد الحكم العثماني في وهران قبيل الغزو الفرنسي كمظهر من مظاهر الصراع بين الطرق الصوفية ذات الطابع الوطني وبين الإدارة التركية . وقد أدى هذا الى القبض عليه ذات مرة سنة ١٨٢٦ بواسطة حسن باشا حاكم وهران . وكان حينئذ ذلك متاهبا للحج ، ولكنه اطلق سراحه بعد التحقيق . وقد سحب عبد القادر اباه في الرحلة الى بلاد المشرق حيث زار العراق ومصر علاوة على الحجاز . ويقال انه أعجب أثناء زيارته لمصر بالتنظيمات والاصلاحات التي ادخلها محمد علي على البلاد . وانه سيحاول فيما بعد النسخ على منواله بما في ذلك الاستعانة بالاوربيين لاقتباس اساليب الإدارة الحديثة وخاصة في المجال العسكري . وكما اعتاد المؤرخون القدامى أن ينسبوا الى عظماء بلادهم بعض الحوادث الخارقة التي تنبىء عن مستقبلهم . فقد روي مترجمو الأمير أن الشيخ عبد القادر الجيلاني ظهر لوالده أثناء زيارته للعراق ، وتنبأ لعبد القادر بملك المغرب .

وحين عاد محيي الدين وابنه الى الجزائر وجد الكارثة العظمى قد حلت بها . واتفق رجوعهما مع تولى أحد الحكام المتعسفين لمدينة وهران ، هو الجنرال بويه ، وقد عبر عن آرائه في الجزائريين بمثل قوله « لكى نمدن العرب يجب أن نستعمل وسائل مثل وسائلهم غير المتحضرة » .
يعنى بذلك انه يبرر سياسة حرب الإبادة .

ولما ينس أهل وهران من مساعدة سلطان مراکش لهم سنة ١٨٣٢ . حاولت القبائل أن تتخذ عملاً حاسماً من تلقاء نفسها وتحاصر وهران والمدن الساحلية حتى تقطع على الفرنسيين إمكانيات إرسال المدد ، ولكن الحاميات التركية التي كانت ما تزال موجودة في موانئ مستغانم وأرزو انسدت عليهم هذه الخطة حين دعت الفرنسيين للدخول إلى حصونها . وشعر الوهرانيون بضرورة زعامة موحدة ، وفي صيف سنة ١٨٣٢ اجتمع زعماء ثلاث من القبائل : هي هاشم ، وغربة وبنو عامر : وكلها قبائل عربية مثل معظم أهل وهران ، وعرضوا على الشيخ محيي الدين أن يتولى قيادتهم في الجهاد . ولكنه رفض معتذراً بكبر سنه وأشار إلى كفاءة ابنه عبد القادر فتمت له البيعة وكان في ذلك الوقت قد بلغ الرابعة والعشرين من عمره .

ومن الواضح أن هذه القبائل لم تبحث عن إقامة ملك وراثي ، وإنما كان همها هو مواجهة الظروف العصيبة التي طرأت على البلاد . لذلك تمت البيعة : كما يسميها مترجمو الأمير تحت تأثير فكرة الجهاد الديني وبتأييد من رجال الطرق الصوفية . ولا أدل على ذلك من أن الأمير عبد القادر كان يعترف بالسيادة العليا لسلطان مراکش . أظهر الأمير عبد القادر براعة في أحكام الخطط ، فقد بدأ بمراقبة القبائل النازلة حول المراكز الفرنسية . وبواسطة الوعظ الديني تارة وبالتهديد باستخدام القوة تارة أخرى . ألزمها أولاً بقطع التموين عن الفزاة والهجرة من الأراضي المحتلة . ثم رأى ضرورة اتخاذ عاصمة لتكون مقراً له فوق اختياره على مدينة معسكر . ولم يكن اتخاذ ميناء على البحر بأقل أهمية للأمير الذي طمع في الاتصال بالدول الأجنبية ليستفيد منها ، سواء باستيراد السلاح أو للتأثير الدبلوماسي على الفرنسيين ، وقد استطاع الأمير أن ييسر نفوذه على ميناء أرزو غرب وهران ، ولكن الفرنسيين شعروا بخطورة اتصال الأمير بالخارج . فدبر له ديميشيل ، الذي خلف بويه حاكماً على وهران . مؤامرة بالاتفاق مع قاضي المدينة أدت إلى سقوطها في أيدي الفرنسيين . ولكنه عجز تماماً عن إغراء القبائل التي كان محتاجاً إليها للتموين لأن الأمير إذاع فتوى ، « أن كل من ساعد الفرنسيين ارتد عن دينه » . لذلك أطلق على القبائل الخاضعة للفرنسيين اسم المنتصرة . وبذا ظلت مشكلة التموين المشكلة الأساسية التي واجهت ديميشيل ، فالتهمز فرصة أسر أربعة من (المنتصرة) وافتتح في سبتمبر ١٨٣٣ مراسلاته مع الأمير ، بدأها ببعض خطابات الاحتجاج . ولم يجب عليه الأمير إلا في المرة الثالثة ، وحتى عندما أجاب كان رده جافاً ، فصمم ديميشيل على مقاتلته .

بدأ الأمير في اتباع خطته الحربية الجديدة في المعارك التي دارت أواخر سنة ١٨٣٣ وهي القائمة على عنصر المفاجأة وعدم مواجهة الفرنسيين

فى الميدان المكشوف . وأحسن ديميشيل انه ليس من السهل التغلب على عدو يتبع مثل هذه الخطط ، وفكر جديا فى الطريقة التى تؤدى الى محالته . وعندما ذكر الأمير فى جوابه بأنه لا يستطيع إعادة الأسرى لعدم وجود معاهدة تلزمه بذلك ، انتهز ديميشيل الفرصة وأشار عليه بإمكان التسوية . وقبل الأمير هذه الفكرة على أن يوضح ديميشيل أسسها (١) .

وفى يناير ١٨٣٤ أرسل الأمير وزير خارجيته مولود بن عراش الى وهران حيث قدم له ديميشيل المبادئ التى يمكن توقيع الاتفاق على أساسها ، ومن أهمها تحديد كميات المؤن التى يجوز للفرنسيين شراؤها من وهران : وانتهاء حالة القتال . وفتح المناطق الخاضعة للأمير للتجارة الفرنسية وكذلك تفتح للرحالة والمسافرين بشرط حصولهم على جواز سفر من الأمير . ويجب على عبد القادر بعد ذلك رد ما لديه من أسرى فرنسيين ، والتعهد برد الفارين من الجيش .

راى عبد القادر امكان قبول هذه الشروط فوقعها بالرغم من انه كان يريد ادخال تعديلات عليها . وقد أتاح هذا التسرع لديميشيل التلاعب فى تعديلات الأمير . وكانت هذه التعديلات تتناول الأمور الآتية :

بتحديد معنى حرية التجارة فتشمل حرية تجارة الاسلحة ، وأن يكون للأمير اشراف على ميناء أرزيو حتى يتمكن فعلا من ممارسة هذا الحق . وأن يكون استيراد الفرنسيين مواد التموين محدودة بحاجة مدينتي وهران ومستغانم . وطلب فى التعديلات أيضا أن يكون الشرط الخاص بإعادة الفارين منطبقا على الطرفين . وطالب بأن لا يكون لحاكم الجزائر أى سلطة على المنطقة التابعة له ، والنص على حرية خروج المسلمين من المناطق المحتلة .

غير أن ديميشيل لم يوقع هذه التعديلات كما كان يتوقع عبد القادر ولم يردها اليه بالرفض : وإنما اضافها الى الشروط الموقعة وجعلها وثيقة واحدة بعد أن حذف من تعديلات الأمير شرطين لم يوافق عليهما وهما الشرط الخاص بتحديد تموين الفرنسيين ، واشراف الأمير على ميناء أرزيو . واعتبر أن الوثيقة قد وقعت على هذا النحو . ولا يوجد لدينا ما يؤكد اطلاع مندوب الأمير فى وهران على تصرف ديميشيل بالاتفاقية .

(١) انظر نص الرسائل المتبادلة بين ديميشيل والأمير . تحفة

ص ١٠٠ - ١١٣ .

وعلى كل فانه بعد توقيع ديميشيل لهذا النص في ٢٨ فبراير ١٨٣٤ . وصلت اليه تعليمات مخالفة من الحكومة الفرنسية . حيث طلبت شروطا متمسقة كاساس لتوقيع الصلح . ومن بين هذه الشروط الاعتراف بالسيادة لفرنسا ودفع جزية سنوية واخذ رهائن من الأمير ، وان يكون شراؤه للأسلحة مقصورا على فرنسا . بيد ان ديميشيل حاول التخلص من هذا الموقف الحرج ، فرد على حكومة باريس بأنه يمكن تجاهل الشروط التي قدمها الأمير حيث ان شروطه هو قد وقعها الأمير بخاتمه . وهذا يرينا الى اي حد كانت الحكومة الفرنسية تتجاهل القواعد المتبعة دوليا حينذاك عند تعاملها مع الأمير الجزائري .

والمؤرخون الفرنسيون الذين يرون - رغم هذا التلاعب - ان ديميشيل تساهل مع الأمير . يعللون هذا التساهل بسببين مختلفين : فهو اما ان يكون قد قام بهذا العمل ليثبت لنفسه استقلاله عن الحاكم العام في الجزائر ، واما ان يكون قد تساهل لانه يؤمن بان صداقة الأمير تقوى نفوذ الفرنسيين . وتنفي الوثائق الفرنسية اعتماد حكومة باريس للوثيقة التي وقعها ديميشيل . وذكر ايضا ان ديميشيل اخفى المهادنة عن حكومته (١) . بينما يؤكد صاحب كتاب التحفة ، وهو ابن الأمير عبد القادر . توقيع حكومة باريس على معاهدة ديميشيل ، وليس هذا بعيدا عن الصواب لان ديميشيل ظل طوال العام التالي يقدم للأمير مساعدات كبيرة حتى انه عاونه ضد الاضطرابات التي قامت في وجه حكومته في الداخل . فلو كانت حكومة باريس تستنكر هذه السياسة ، ما ابقت على ديميشيل حاكما على وهران طوال هذه السنة . ويعترف مترجمو الأمير بقيمة تلك المعونة الفرنسية . وقد شملت التزويد بالأسلحة والمدربين العسكريين .

واجه عبد القادر بعد توقيع الصلح صعوبات جديدة ، اهمها عودة النزعة القبلية الى الظهور . واتخذت هذه القبائل سببين لتبرير الثورة على حكومة الأمير : السبب الاول هو ان القبائل تضررت من دفع الضريبة الاضافية التي فرضها الأمير اثناء فترة القتال ، فقالوا انه لا يوجد مبرر لها بعد توقيع الهدنة . والسبب الثاني : هو حجب بعض رؤساء القبائل للنجاح الذي احرزه عبد القادر . واتخذ الحساد من توقيع الهدنة مبررا لبث الدعاية ضد الأمير الذي قبل مصالحة (التصاري) . ومما يثبت سوء نية هؤلاء ، وان الحساد وحده كان هو الدافع على خروجهم على الأمير : ان مصطفى بن اسماعيل الذي تزعم هذه الحركة التجأ الى

(1) Pelissier Vol. 1 P. 165.

الفرنسيين بعد فشله في قلب حكومة عبد القادر ، واصبح من اكبر اعدائهم .
ونكن الأمير عبد القادر تغلب على الثائرين بفضل حسن تنظيم قواته ، وفي
نهاية سنة ١٨٣٤ كان اقليم وهران قد خضع له باجمعه باستثناء المرتزبين
الفرنسيين على الساحل : وهران ومستغانم ، واتجه نظر الأمير بعد هذا
الى توسيع دائرة نفوذه بحيث شملت جزءا كبيرا من اقليم تيطرى ،
فاستولى على مئانة واقام فيها نائبا ، وتمكن من طرد احد رجال الطرق
من مبدية في ابريل ١٨٣٥ ، واستغل سقوط حكم احمد باي في قسنطينة
سنة ١٨٣٧ ، واستولى على بعض مواقع في الاقليم . ولا سيما واحة
بسكرة ، وكان طبيعيا ان يزعم هذا السلطات الفرنسية .

ورغم ان معاهدة سنة ١٨٣٤ لا تشمل تحديدا جغرافيا للمناطق
التابعة للأمير ، الا ان الحاكم العام آنذاك درلوب أرسل خطابات
احتجاج شديدة الى عبد القادر محاولا ان يثبت ان تقدمه خارج اقليم
وهران يخالف الاتفاق مع فرنسا ، لان توقيع المعاهدة بواسطة حاكم وهران
يدل على ان الحكومة الفرنسية لا تعترف بالأمير الا في هذا الاقليم .
وعلاوة على هذا فقد طلب درلوب تعديل المعاهدة لينص فيها على اعتراف
الأمير بسيادة فرنسا ودفع جزية لها ، كما طلب بان يرفع عبد القادر
الحظر المضروب على حرية التجارة الفرنسية في اراضيه ، ولكن عبد القادر
رفض التفاوض في غير الشرط الاخير . ومع ذلك فقد اضطر درلوب طوال
مدة حكمته حتى يوليو ١٨٣٥ الى اتباع سياسة الاحتلال المحدود وان يترك
شئون الامن في تيطرى للأمير عبد القادر الذي كان يمثل في مدينة الجزائر
وكيل سياسي بارع هو اليهودي بن دوراند فيبدو انه هو الذي اقنع درلوب
بتجنب الصراع مع الأمير .

على ان توقيع معاهدة سنة ١٨٣٤ ، لم يحقق السلام بين الفريقين .
فقد تدخل درلوب لدى حكومته لعزل ديميشيل لانه اتبع سياسة المهادنة
والمصادقة مع عبد القادر . وعمل على ان يخلفه ، في منصب حاكم وهران
احد الجنرالات المحسمين لاثبات جدارتهم العسكرية وهو الجنرال تريزل .
ومن جهة أخرى استاء تجار مرسيليا من احتكار الأمير لتصدير منتجات
الجزائر الداخلية . ثم لاحظ الفرنسيون ان الدعاية الدينية التي بنى
الأمير عليها حكمه كانت تهددهم وتمنع اتصالهم بالقبائل ، لان الأمير كان
يلزمها بالسكن بعيدا عن المراكز الفرنسية ، وينزل فيما بينا وبين هذه
المراكز جماعات يثق بها .

لكل هذه الاسباب صمم تريزل على نقض المعاهدة والاعتداء على
الأمير عليه بظفر بما لم يظفر به ديميشيل . فلم يعمد على مجيئه الى وهران

نحو شهرين حتى اغرى قبيلتي الدوائر والزماله بسكنى المنطقة المحتلة .
واعتبر عبد القادر هذا العمل نقضا للمعاهدة وطلب اعادتهما تنفيذا لشروط
تسليم القارين . ولم يقف تحدى تريزل عند هذا الحد بل انه خرج
بقوات كبيرة واتجه الى المنطقة الداخلية التي يسيطر عليها الأمير . وفي
وادي المقطع استطاع عبد القادر ان يوقع القوات الممتدة في كمين وان
يلحق بالفرنسيين اكبر هزيمة منوا بها منذ احتلال الجزائر وقد كان لهزيمة
المقطع دوى كبير في فرنسا بالرغم من ان البلاغات الرسمية حاولت
التخفيف من وقع الصدمة ، فقدرت الخسائر بـ ٢٥٤ قتيلًا ، ٤٠٠ جريح ،
فارتفعت أصوات المعارضة مطالبة بالانسحاب من الجزائر ، التي تكبد البلاد
خسائر فادحة في الأرواح دون أن تعود عليها بفائدة تذكر . واضطرت
الحكومة الى عزل الحاكم المسن درلون واعادة كلوزيل للمرة الثانية للجزائر
وهو من اكبر انصار الاحتلال الشامل .

لذلك كان اول ما فكر فيه بعد وصوله الى مقر عمله هو كيفية القضاء
على زعيم المقاومة الجزائرية ، وطن انه يستطيع ذلك باحتلال عاصمة
الأمير . وفي نوفمبر ١٨٣٥ قرر القيام بحملة كبيرة لاحتلال مدينة معسكر
دون ان يستشير الحكومة الفرنسية وعندما وصل اليها وجدها قاعا
صفصفا ، فقد خربها الأمير قبل مفادته اياها ، وما بقى منها أسرع الجند
الفرنسيون لنهبه قبل ان تصل قيادتهم . ولم ير كلوزيل فائدة من الإقامة
بهذا المكان القاصي ، خاصة وانه لم يجد ما يحمي به جنده من البرد .
وبينما كان يعد العدة للرحيل عن وهران الوسطى . اذ اتته دعوة من
الحامية التركية التي ظلت تحتفظه باستقلالها عن التبعية للأمير في مدينة
تلمسان . فارسل لها طابورين خفيفين للإقامة بحصن المدينة بجانب
الأتراك ، ولكن ما لبث ان تحولت القوات الفرنسية من قوات غزوية الى
حامية محصورة بعد ان استرد الأمير قوته .

ذلك ان سقوط معسكر لم يؤثر قط في قوة الأمير السياسية
او العسكرية ، لأنها لم تكن تعتمد على اساس اقليمي ، بل كانت ترتكز
على عدد القبائل التي تلتف حولها وقد أوشكت هذه القبائل ان تتفرق
الرئيس معسكر حتى يش عبد القادر منهم ، وفكر لحظة في اللجوء الى
مراكش . ولكن انسحاب الفرنسيين السريع ، ثم معاملتهم القاسية لاهل
تلمسان ، عرفت اهل وهران بظورة الخضوع للفرقة ، وكانت السلطات
الفرنسية في تلمسان قد فرضت على اهل المدينة غرامة فادحة قدرها
١٥٠ ألف فرنس فعادت القبائل سريعا للاتفاف حول الأمير الذي استطاع
اعادة بناء معسكر .

لم يكن فشل كلوزيل في حملة معسكر هو الضربة الوحيدة التي تلقاها الفرنسيون في ظل حكومته . فقد شهد عام ١٨٣٦ هزيمة أخرى ساحقة لحقت بقواتهم في الجانب الآخر من الجزائر ، حيث قام كلوزيل بمحاولة للتخلص من أحمد بك حاكم قسنطينة الذي استطاع طوال هذه الفترة ان يحتفظ باستقلال الاقليم الشرقى . ويختلف أحمد بك عن معظم اقرانه من الولاة العثمانيين بقوة التصميم على مقاومة الغزو الفرنسى . وقد جمع حوله معظم القبائل العربية والبربرية النازلة في هذا الاقليم . ولكن للأسف لم تقم أية محاولات لتنسيق أعمال المقاومة بينه وبين الأمير عبد القادر . وفي اكتوبر ١٨٣٦ أعد كلوزيل حملته للاستيلاء على مدينة قسنطينة ، الا انه وقف عاجزا حتى على الصعود الى الهضبة التي تقوم عليها المدينة ، فقد تلقته مدفعيتها بنيران حامية . ولكن الفرنسيين يعززون تراجع كلوزيل الى الموقع الطبيعى الذى جعل المدينة منيعة على الغزاة ، اذ تحيط بها وديان سحيقة ولا تتصل بما حولها الا بمر ضيق . فكان هزيمتهم لا يمكن ان تكون الا لاسباب طبيعية . ولو كان ذلك صحيحا لما خرجت حامية قسنطينة لتتبع فلول الفرنسيين المنسحبة .

وهكذا فشل كلوزيل في تنفيذ سياسة الاحتلال الشامل حيث لم تؤد الا الى وقوع تلك الكوارث .

وبينما كان كلوزيل منهمكا في اعداد حملة قسنطينة ، وصل الى وهران احد العسكريين الذين سيلعبون فيما بعد دورا هاما في الجزائر ، وهو الجنرال بيجو في مايو ١٨٣٦ ، وكانت مهمته مقصورة في ذلك الوقت على ايجاد وسيلة لتخليص القوات الفرنسية التي حوصرت في تلمسان ، او على الأقل رسم خطة لاستخدام نهر التافنة الذى يصل بين تلمسان والبحر لتموين الجامية . وفي الفترة القصيرة التي قضاها بيجو في الجزائر وضع الاسس التي سيجب عليها خطته في محاربة الأمير عبد القادر ، وهى استخدام الطواير الخفيفة التي تستطيع ان تجارى جيوش الأمير في حركاتها السريعة . واستطاع ان يجرب جدوى هذه الخطط ، اذ احرز انتصاره الاول في صيف ١٨٣٦ في معركة وادى سكاك ، غير انها لم تؤثر كثيرا في مركز الأمير .

لاحظ الفرنسيون انه من الصعب عليهم ان يحاربوا الجزائريين في جبهتين مختلفتين وهران وقسنطينة . لذلك فكروا في مهادنة الأمير عبد القادر حتى يتفرغوا لمحور هزيمتهم بقسنطينة التي كادت تطيح بسمتهم العسكرية في شمال افريقيا . وقد حفزهم ايضا على الاسراع في مفاوضة الأمير تردد الاشاعات بوجود مراسلات بين عبد القادر

وبين الحكومة البريطانية . ولو انه اصبح من المعروف الان ان خطاب الامير الى وليم الرابع ظل دون جواب وان انجلترا تحولت عن معارضتها لسياسة فرنسا التوسعية في الجزائر لتكافئ لوى فيليب على قبول حياذ بلجيكا . ولكن وكلاء عبد القادر في ذلك الوقت تعمدوا ان يشبعوا ان الانجليز وافقوا على ارسال الاسلحة عبر مراكش . ومن الاسباب الاخرى التي دفعت للحكومة الفرنسية الى مفاوضة عبد القادر ، مشكلة تموين جيش الاحتلال ، وهي نفس المشكلة التي دفعت دينميشيل الى عقد اتفاقية سنة ١٨٢٤ فقد كانت سلطات الاحتلال تعمل على تزويده بالمؤن من داخل البلاد ، والدليل على ذلك هو النص في المعاهدة على تقديم كمية من القمح للفرنسيين . وسبب آخر هو بقاء حامية تلمسان محاصرة بواسطة قوات الامير منذ انتخاب كلوزيل في الشتاء السابق . وكانت سياسة الحكومة القائمة آنذاك ضد التوغل في الداخل . ورغم اهمية هذه الاسباب التي توضح حاجة فرنسا الى عقد الصلح مع عبد القادر ، فان ساسة ذلك الوقت اعتبروا ان معاهدة التافنة تنطوي على تساهل كبير من جانب فرنسا بالنسبة لعبد القادر . بل تذكر بعض الوثائق الفرنسية ان بيجو قد تجاوز عن تعليمات حكومته التي كانت تقضي بان يعترف الامير لفرنسا بالسيادة ، وبان يقدم لها جزية ، وتقول انه اخذ في مقابل ذلك رشوة قدرها ١٨٠ الف فرنك كما اعترف بذلك بيجو ، ويستدلون على ذلك ايضا بان الضابط بروسار الذي عرف بيجو بابن دران قد ثبتت عليه تهمة الرشوة (١) .

اما الظروف التي جعلت عبد القادر مستعدا لقبول المفاوضة في الصلح فهي رغبته في التفرغ لبيسط نفوذه على الجزء الاكبر من الجزائر حتي الصحراء الكبرى وهو شيء اقرب الى التحقيق من طرد الفرنسيين الي البحر . ولكن يؤخذ عليه انه لم يكثرث بالهدف الرئيسي للفرنسيين وهو اتخاذ الصلح مع الامير وسيلة للتفرغ لاحمد بك حاكم قسنطينة . وعلى كل فالامير لم يقرر التفاوض في الصلح الا بعد ان جمع مجلس شوره واقره على ذلك كما استاذن في هذا الامر سلطان مراكش . وقد تولى بيجو ، الذي عاد حاكما لوهران في اوائل سنة ١٨٢٧ ، مهمة التفاوض مع الامير ، ومثل الامير عبد القادر في هذه المفاوضات وزير خارجيته مولود بن عراش واليهودي بن دوراند .

ورغم ان المعاهدة لم يـ مفعولها سوى سنتين وخمسة اشهر (١٨٢٧ مايو - ١٨ أكتوبر ١٨٢٩) فانها تعتبر حلقة هامة في تاريخ الجزائر .

نشرت الوثائق الفرنسية المتعلقة بمعاهدة التافنة ، انظر Yver

أولاً : لأنها النص الوحيد المعترف به من الحكومة الفرنسية كاتفاق
رسمي بينها وبين حكومه جزائرية في عهد الاحتلال .

ثانياً : لأن نصوصها كانت محل جدل بين الطرفين أدى الى اندلاع
الحرب بينهما والقضاء على حكومة الأمير عبد القادر . ولذلك يحسن أن
نتوقف لتحليل المعاهدة وذكر أهم نصوصها (١) . يعترف الأمير في المادة
الأولى بسلطة فرنسا على مدينتي الجزائر ووهران . ثم تمضي المواد
٢ ، ٣ ، ٩ في تحديد الأراضي التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين . ويتضح
من هذا التحديد أن فرنسا اعترفت بسلطة عبد القادر على القسم الأكبر
من وهران وكل اقليم ييطرى بما يوازي ثلثي أرض الجزائر تقريباً باستثناء
الصحراء . ولم يحتفظ الفرنسيون إلا بخيمة مراكز ساحلية مع الأراضي
المحيطة بها والتي تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الاتساع . وأصبحت
مدينة الجزائر أكبر المناطق الساحلية حيث أنها ضمت سهل المنيجة ،
وتخلت فرنسا عن بعض الحصون التي كانت قائمة بها داخل أراضي الأمير
وأهمها قلعة تلمسان المعروفة بالشور . وتنظم المواد التالية العلاقات بين
الدولتين ، فتتضمن المادة ٤ على أنه « ليس للأمير حكم ولا سلطة على المسلمين
من أهل البلاد المملوكة لفرنسا ، ويباح للفرنسيين أن يسكنوا في مملكة الأمير .
كما أنه يباح للمسلمين أن يستوطنوا في البلاد التابعة لفرنسا » وتؤكد
المادة الخامسة حرية المسلمين في ممارسة دينهم بالأراضي المحتلة . وتعهد
الأمير في المادة ٦ بتقديم ٣٠ ألف كيلة من الحنطة ومثلها من الشعير
بمكيال وهران ، وخمسة آلاف رأس بقرى ، الى القوات الفرنسية ، ولكن
سيدور الجدل فيما بعد حول ما اذا كانت هذه المؤونة تدفع على سبيل
الجزية أم على سبيل التعاون الاقتصادي . وتنص المادتان ٧ ، ١٠ على
حرية التجارة مع فرنسا بما في ذلك حق الأمير في شراء الاسلحة . والمادة
١٢ خاصة بمبدأ تبادل المجرمين . وللمادتين ١٣ ، ١٤ أهمية ملحوظة فقد
تعهد عبد القادر ألا يعطى أياً من الدول الأجنبية قسماً من الشاطئ
الابريضة من فرنسا والا يسوغ بيع محصولات أو لوازم الاقليم ولا شراء
الا في الأسواق الفرنسية وهذا يعنى اعترافاً صريحاً من الأمير بامتيازات
فرنسا الخاصة في الجزائر ، مما يدل على أن هذه المعاهدة لم تكن في
صالح عبد القادر دائماً كما حاول المعلقون الفرنسيون أن يشبهوه . وأخيراً
تنص المادة ١٥ على « حق فرنسا في تعيين وكلاء لها في المدن التي في
مملكة الأمير . ينظرون في أشغال الرعايا الفرنسيين وحل المشكلات
التجارية فيما بينهم وبين العرب ، وكذلك للأمير أن يضع وكلاء من طريقه
في المدن التي تحت ادارة دولة فرنسا .

(١) انظر النص العربي في تحفة الزائر ج ١ ص ١٧٧ .

وإذا قارنا هذا النص بالنص الفرنسي ، نجد بينهما خلافاً جوهرياً منشؤها اضافة تحديدات في النص الفرنسي تترتب عليها التزامات خطيرة . وأهمها ما ورد في المادة الأولى وهي أن عبد القادر يعترف بحق السيادة لفرنسا . كما أن مواد التموين التي التزم عبد القادر بتقديمها للفرنسيين قد حددت صفتها في النص الفرنسي على أنها جزية سنوية ، وهذا ما لا يبدو في النص العربي . وثمة خلاف ثالث وقع حول الحدود الشرقية التي تفصل بين أراضي الأمير والأراضي التابعة لفرنسا ، فقد ذكر في النص العربي أن نهر قدرة وما فوقه يعد الأراضي الفرنسية شرقاً ، أما النص الفرنسي فيستعمل عبارة "Au-delà" أي نهر قدرة وما يليه . وكان هذا هو السبب المباشر في القضاء على المعاهدة واستئناف القتال على نحو ما سنرى . وقد تعلل الفرنسيون بهذا الخلاف ونقضوا شروط الصلح حينما مكنتهم ظروفهم العسكرية من ذلك .

ولا شك أن سقوط قسنطينة في فترة الصلح كانت أهم العوامل التي قوت مركز الفرنسيين . فأنهم ما كادوا ينتهون من الميدان الغربي في وهران حتى اتخذ الحاكم العام دامرينمون الاجراءات لضرب حصار طويل حول المدينة العتيقة . وبينما كان يعد للحملة أرسل الى أحمد بك بعرض عليه مقترحات للصلح تقوم على أساس الاعتراف به كحاكم للأقليم مع اعلان تبعية لفرنسا ، وتقضى بأن يدفع نفس الإتاوة التي كانت تدفعها قسنطينة لحكومة النيابة ، وكان جواب أحمد بك حسب المراجع الفرنسية (١) قوله «أعرضون على شروطاً أقل من تلك التي منحتوها لعبد القادر ؟» أما المصادر التركية ولوراق أحمدباي التي عثر عليها فترسم صورة مختلفة عن الوالي العثماني العظيم . فقد أصبح منذ احتلال الجزائر قبلة لبعض عناصر المقاومة من أبناء الجاليات التركية . واتصلت به الدولة العثمانية محاولة تشجيعه على المقاومة وخاصة بعد تدعيم سيطرتها على طرابلس سنة ١٨٢٥ .

وكان الباب العالي - كما ذكرنا - يسعى لمنع احتلال الجزائر بالطرق الدبلوماسية لأنه كان من الناحية العسكرية قد ضعفت قوته البحرية في البحر المتوسط بعد معركة نافارين سنة ١٨٢٧ ، ولم يتوقف بعد احتلال الفرنسيين للجزائر مطالبته بحقوقه النظرية في تلك الولاية ، فلم يجد تشجيعاً من الدول الأوروبية كما شغلته حروب الشام مع محمد علي ، ومع ذلك فإن صعود والي قسنطينة كان من العوامل التي جثت حكومة الاستانة على اثبات وجودها في شمال إفريقيا بإسقاط حكم القرامنليين في طرابلس ومحاولة بسط النفوذ الفعلي على ولاية تونس . واستكمالاً لهذه الخطة

(1) Pelissier Vol. 3 P. 237 s. q.

ارسل مبعوث خاص سرا الى احمد باى سنة ١٨٣٦ وصادق السلطان على منحه لقب الباشوية الذى خلعه عليه الاهالى ، كما ضرب الحاج احمد باشا النفوذ فى هذه الحقبة باسم السلطان العثماني ، وظلت الاتصالات تجرى عن طريق طاهر باشا وزير البحرية العثماني ، الا ان المساعدات الجادة لم تكن متيسرة لحكومة اسطنبول سيما ان بايات تونس لم يتعاونوا معها ، كما تصدى الاسطول الفرنسى للسفن العثمانية التي اقتربت من تونس والجزائر سنة ١٨٣٦ ، وهكذا اضطر احمد باى الى الاكتفاء بامكاناته الذاتية المحدودة ، ومن هنا فهو يعد بصموده حتي عام ١٨٣٧ من ابطال المقاومة .

بدا حصار قسنطينة فى اكتوبر ١٨٣٧ ، ولكن المدينة صمدت للحصار ، فلجأ الفرنسيون الى استخدام احدث انواع الآلغام المروقة حينئذ لتهديم بعض اجزاء السور المحيط بالمدينة ، ولما نجحوا فى عدم السور واجهوا مقاومة عنيفة لم يشهدوا مثلها فى حرب الجزائر . فقد اختلوا المدينة بيتا بيتا ، وخسروا اكثر من الفى مقاتل وعلى راسهم دامريمون الحاكم العام نفسه ، اما احمد بك فقد تمكن من الفرار ولجأ الى قبائل البربر فى الاوراس وظل مقيما هناك حتى لحق الغزو الفرنسى بتلك المناطق فسلم سنة ١٨٤٨ .

وفى هذه الاثناء ركز الامير عبد القادر جهوده لتوسيع دائرة نفوذه وخاصة فى المناطق الجنوبية حيث لم يكن ملتزما امام الفرنسيين باى شرط . ولقد اعترفت فعلا بعض الواحات جنوب وهران وتيطرى بسيادته حتى واحة توغرت فى الصحراء الكبرى ، وامتد نفوذه شرقا الى بسكرة . ولكن فى سنة ١٨٣٨ كادت هيئته تضيق امام احدى الواحات الصغيرة جنوب تيطرى وهي واحة عين ماضى ، التى كان يحكمها احد ابناء التيجاني ، مؤسس اكبر طريقة صوفية فى شمال افريقيا . فقد قاومت هذه الواحة حصارا ضربه الامير عليها لمدة ستة اشهر استنفذت منها ضحايا واموالا طائلة ، واضطرته الى الابتعاد عن مراكز حكمه . وحتى عندما اضطرت الواحة الى التسليم عرضت شروطا تحفظ للتيجاني كرامته: فقد بقى حاكما على الواحة وان اعترف بالسيادة للامير .

(١) استخرج عبد الجليل التيمى دراسة قيمة عن احمد باى مستندا الى المصادر التركية . وهو يأسف لعدم اهتمام المؤرخين الوطنيين بهذه الشخصية انظر : السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسى للجزائر . نقله عن التركية عبد الحليل التيمى طبع تونس ١٩٧٤ .

ورغم هذه الحوادث الثانوية فإنه يمكن القول بأن دولة عبد القادر قد بلغت ذروة قوتها في هذه الفترة الواقعة ما بين عقد معاهدة التافنا وانقطاع الصلح مع فرنسا ، فقد أرسى خلالها قواعد دولة وطنية .

ولقد حفل تاريخ المقاومة الجزائرية بعدة شخصيات مثل بومزراق وبومغزة والمقراني : ولكن الأمير عبد القادر تميز على هؤلاء جميعا بأنه لم يكن مجرد زعيم قبيلة يدافع عن استقلالها أو شيخ طريقة يتخذ من الخرافات الدينية سبيلا إلى السلطة ، وإنما حاول عبد القادر في نفس الوقت تأسيس دولة حديثة ، ووضع نظاما إداريا للمناطق التي خضعت له .

بدأ تكوين دولة عبد القادر على شكل تجمع قبلي ، يضم القبائل الثلاث التي يابته سنة ١٨٣٢ ، ولكنه اعتمد في توسيع سلطته على الأساس الديني قبل كل شيء ، فاتخذ لقب أمير المؤمنين ودعا القبائل لطاعته بدافع الدين . وكان يسمى أتباعه في مراسلاته مع فرنسا بالعرب أحيانا وبالمسلمين في غالب الأحيان ويسمى القبائل الخارجة عليه بالمتنصرة . وفي فترة الجهاد ضد فرنسا أطلق على الأراضي المحتلة ، اسم دار الكفر . وعلى البلاد التابعة له دار الإسلام ، والزم المسلمين بوجوب الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام . وكلما عرضت له مشكلة سياسية كبيرة مثل وجوب دفع الزكاة أو الهجرة إلى بلاد الإسلام بعث إلى علماء فاس أو إلى شيخ المالكية في الجامع الأزهر ليستفتيهم في المسألة ، وبذا أصبح لديه الوسائل الشرعية لاقتناع القبائل باتباعه . ولم يعلن عبد القادر نفسه رئيس دولة تسمى بالجزائر ، بل اعتبر حكومته من الناحية القانونية تابعة لقيادة سلطان مراكش الذي يتمتع بهيبة تقليدية في شمال إفريقيا . وفي مراسلاته التي كان يطلب فيها الأسلحة من البريطانيين بواسطة قنصلهم في طنجة كان يذكر دائما هذه التسمية .

وقد كان على عبد القادر أن يواجه مشكلتين كبيرتين تعترضان سبيل الوحدة الوطنية ، وتمثل الأولى في استمرار النزعة القبلية وخاصة عند تخرج مركز عبد القادر في السنوات الأخيرة ، فقد لوحظ أن قبيلة هاشم كانت أكثر ثباتا في ولائها حتى النهاية ، والثانية في الروح الانفصالية لدى بعض قبائل البربر . والحق أن المناطق البربرية لم تكن قد شمرت بخسار الفوز الأجنبي بعد . لذلك لم تجد مبررا للخضوع للأمير عبد القادر خاصة وأنها لم تتعود الخضوع لأي حكومة مركزية . وبهذه

المناسبة يشير الى حادثة ضريفة استهدفت اجتذاب بعض قطاعات من البربر للاتحاد بحكومة الامير فهناك مجموعة قبلية مشهورة تسكن جبال جرجرة وشمال فسطينة بصفة عامة . وتعرف بالقبائل قد نصح مصطفى تامي . صهر الامير واحد المستنيرين في حكومته ، باستخدام الاقتناع مع القبائل . فذهب اليهم يشرح لهم خطورة الفزو الاجنبى ، ويدعوهم لمشاركه الامير في الجهاد باسم الدين فواجهه زعماء القبائل بهذه الميابة « لقد جئتنا حاجا ، فاعطيناك الدقة - المعونة - ولو كنت جئتنا ممثلا للمخزن لاعطيناك بدل الكسكى الابيض ، الكسكى الاسود يتصدون البارود .

اما من الناحية الادارية فقد اتخذ عبد القادر مجلس شورى يتكون من احد عشر عالما (١) ويعتبر هذا المجلس بالاضافة الى النظر فى شئون السياسة العليا ، بمثابة محكمة استئناف لمجالس الشورى التى التحقت بكل منطقة ادارية . اما الوزراء فكانوا مجرد منفذين لاوامر الحاكم . وقد اتخذ عبد القادر وزيرا للخارجية ، وشغل المنصب لمدة طويلة مولود بن عراش ، وكذلك اتخذ وزيرا للجباية وآخر للخزانة ورابعا للأوقاف .

وقد بلغت النيابة ، وهى الوحدات الادارية . ثمانية ، وذلك عندما وصلت دولة عبد القادر اقصى اتساع لها سنة ١٨٣٩ ، ويدير كل نيابة حاكم يسمى الخليفة ، واهم هذه المراكز تلمسان ومعسكر ومدينة ومليانة . وهذا يدل على ان عبد القادر حاول ان يلقى القبيلة كأساس للوحدات الادارية فى دولته . ولكن لم يتح له الوقت لكى يتوسع فى هذا الاتجاه . ولعل اهم ما ظهر تأثيره على القبائل فى ظل الحكم الجديد هو تعيين قاض لكل قبيلة لتطبيق نصوص الشريعة فى الامور المدنية ، وحتى يواجه الامير النفقات اللازمة لهذه الادارة كان مضطرا الى الزام القبائل بدفع الزكاة الشرعية . ولكنه فى الفالب كان لا يكفيه هذا المورد فيضطر الى فرض ضريبة اضافية عرفت باسم المعونة . ومما يجدر بالذكر ان احدا من المؤرخين لم يتهم الامير بحب جمع المال . بل على العكس ، يذكر الفرنسيون انه لم يكن يملك شيئا ملكا خاصا .

ويتميز الامير عبد القادر عن غيره من زعماء المقاومة الجزائرية بانتظام جيش ثابت منظم على احدث النظم الممكنة اديه ، بل ربما لاق فى تنظيمه

١١. تحفة ص ٢١١ - ص ٢٢٠ .

(2) D'estailleur Chanteraine : L'émir Magnanim abd el Kader.

جيش سلطان مراکش الذي يعتبر رئيس دولة عريقة . وقد بلغ هذا الجيش أقصى قوته حين وصل عدده الى ثمانية آلاف من المشاة والفن من الفرنسيان .

استعان عبد القادر بالأوربيين من مختلف الجنسيات لتدريب الجيش ولإقامة مصانع الذخيرة : ومن بينها مصنع لصب البنادق في مفسكر . وقد اشتهر من بين هؤلاء الأجانب الذين عاونوا الأمير : المستشرق الفرنسي ليون روش ، واتخذ الأمير مستشارا بعد أن اعتنق الاسلام وأقسام عنده نحو أربع سنوات (١) . وعندما انقطع الصلح سنة ١٨٢٩ ، رفض روش اتباع الأمير في استئناف القتال .

واعترف روش للأمير بأنه تظاهر باعتناق الاسلام ، ومع ذلك فقد أخلى سبيله وتبين بعد أنه كان جاسوسا .

ولم يسم الأمير بإقامة حاميات خارج المدن الرئيسية ، ويستثنى من هذا اهتمام كبير ببناء الحصون والحاميات على حافة الصحراء الكبرى ووراء جبال الأطلس ، مثل حصن تقدمت وسعيدة وبسكرة . وهذا يدل على أن أساس الاختيار كان استراتيجية للحرب ضد الفرنسيين ولبس الفرض منه تقوية السلطة الإدارية داخل الجزائر ، لأن هدف هذه الحصون كان إيجاد مخازن للأسلحة ومعاقل بعيدة يستند إليها الأمير في حالة قيام حرب بينه وبين الفرنسيين . وقد اشتهر عبد القادر بحسن معاملته للأسرى إلى حد أدهش الفرنسيين أنفسهم .

وقد ذهب الأمير عبد القادر إلى حد أنه كان يطلق الأسرى دون طلب فدية أو تبادل إذا لم يكن لديه ما يطعمهم به ، وكثيرا ما كان يعرض تبادل الأسرى على الفرنسيين ، ولكنهم كانوا أثناء الحقبة الأخيرة من كفاح الأمير ، يرفضون العرض في غطرسة ، حتى لا يتضمن ذلك اعترافا قانونيا به ، ومع ذلك فقد رضى عبد القادر سنة ١٨٤١ أن يطلق عددا من الأسرى تلبية لرجاء أحد الأساقفة ، ولعله كان يأمل أن يستميل الفرنسيين إلى الصلح ، ولم يتخل عبد القادر عن هذه السياسة حتى بعد أن أدخل ييجو ومائله الجديدة في حرب الإبادة ، ولم يحدث أن قتل أسرى فرنسيون عند الأمير إلا مرة واحدة ، وكان ذلك أثناء غيابه ، وفي ظروف دقيقة إذ أراد سلطان مراکش أن ينتزع الأي من أيدي عمال الأمير بالقوة ، وقد عنف الأمير المسؤولين عن هذا الحادث فيما بعد .

(١) انظر كتابه المشهور

Trente Deux à Travers L'islam

لم يسع الوقت لعبد القادر حتى يجنى ثمار تنظيماته الحديثة ، ولعله كان يتمنى خطأ محمد على في مصر إلا أن الظروف اختلفت من حيث وجود الاحتلال وإفتماده حاسر الشعب الجزائري بخلاف الشعب المصري . وتدل رسائله على قدره فائقة في بصر الحوادث . ويجدر بنا أن نورد بعض العبارات من رسالة وجهها إلى بيجو تنبأ فيها بمستقبل الفرنسيين في الجزائر ، وإن لم تتحقق النبوءة إلا بعد قرن من الزمان . قال « إن هذه القارة هي بلاد العرب ومهما مكثتم فيها : فلسم فيها معشر الفرنسيين سوى عابري سبيل . ولو مكثتم فيها ثلاثمائة عام مثل الترك فسينتهى الأمر بخروجكم منها . »

٣

القضاء على عبد القادر

حرب الإبادة من ١٨٣٩ - ١٨٤٧

أشرنا فيما سبق أن فرنسا عقدت معاهدة التافنا بقصد كسب الوقت . ولم يخف بعض الساسة هناك هذه الحقيقة . وعندما طرح مشروع المعاهدة للمناقشة في البرلمان سنة ١٨٢٨ . صرح بيجو صاحب المعاهدة والعضو في المجلس « بأن الدول تلتزم بمعاهداتها طالما أن تلك المعاهدات تخدم مصالحها » وقد أدلى بهذا التصريح ليتغلب على معارضة النواب الشديدة للمعاهدة . وكان فاليه الذي تولى منصب الحاكم العام خلفا لدامريون سنة ١٨٢٧ ، واستقر فيه على خلاف العادة ثلاث سنوات ، من انصار الاحتلال الشامل (١) . وقد شعر بتصاعد قوة الأمير المستمرة ، ورأى فيه تهديدا لبقاء فرنسا . كذلك نبه قنصل فرنسا في «معسكر» حكومته إلى هذه الحقيقة مشيرا إلى توسيع الأمير في تعمير المدن وصناعة الأسلحة .

أخذ فاليه يتعمد إثارة المشاكل مع عبد القادر ، فقد رفض أولا تعيين أحد الرعايا الأمريكيين مندوبا لعبد القادر في مدينة الجزائر . ثم أخذ يطالب ببعض مناطق قسنطينة الخارجة عن دائرة نفوذ الفرنسيين طبقا لمعاهدة تافنا . وحين عارض الأمير في ذلك أجاب فاليه بقوله « إن فرنسا قد منحكت وهران وتيطرى وليست مستعدة للتنازل عن قسنطينة » واعتبر عبد القادر هذا الجواب اهانة كبرى . وشعر أن فاليه يبحث عن وسيلة يتغلل

١١) تعاقب على حكومة الجزائر سبعة أشخاص في المدة من سنة ١٨٢٠ - سنة ١٨٢٧ حتى نبه بعض الساسة إلى خطورة كثرة تغيير الحكام وقالوا . أن منصب حكام المستعمرات يجب ألا يرتبط بالخلافات الحزبية لأنه يتعلق بالمسائل القومية العليا » وعلى ذلك أبقي على فاليه ٣ سنوات ثم بيجو ٧ سنوات .

بها لتفرض المعاهدة . فاسرع بارسال وفد الى باريس حاملا معه هدايا ثمينة الى لوى فيليب ، وفى هذا ما يدل على تمسك الأمير بمعاهدة الصلح . ورغم أن الحكومة الفرنسية كرمّت وفد الأمير من حيث المظاهر الرسمية ، إلا أنها رفضت التفاوض معه فى أى شأن من الشؤون السياسية ، وذلك استجابة لرغبة فاليسه الذى اعتبر هذه المسألة من اختصاص حاكم عام الجزائر . وعندئذ اضطر الوفد الى الرجوع الى الجزائر . وفى العاصمة واجهه فاليه بمشروع معاهدة جديدة تعطى الفرنسيين امتيازات أوسع مما تمنحهم معاهدة التافنا ومن أهم المسائل التى طلب فاليه تعديلها :

أولا : تمتد الحدود الشرقية للمنطقة المحتلة بحيث تشمل خط المواصلات بين الجزائر وقسنطينة ولم تكن المواصلات بين المدينتين متبصرة للفرنسيين الا عن طريق البحر .

ثانيا : أن يباح المرور للجيش الفرنسى فى اراضى الأمير الواقعة بين أرزيو ومستغانم .

ثالثا : أن يقيد استيراد الأسلحة فيوضع تحت مراقبة الحكومة الفرنسية .

ويقول صاحب التحفة ان الحاكم أجبر ابن عراش على توقيع هذه التعديلات فاضطر وزير الخارجية الى اضافة تحفظ يشترط موافقة الأمير أولا . وفى هذه الأثناء كان عبد القادر منهمكا فى حصار عين ماضى . وعندما وصلته الأنباء اضطر الى رفع الحصار كما راينا وظل يلح على الحكومة الفرنسية حتى تتوسط فيما بينه وبين الحاكم فاليه . وهكذا أرسل ستة خطابات الى فيليب عدا الرسائل التى بعث بها الى رئيس الوزراء ووزير الحرية ، ولكن دون جدوى ، وسنورد هنا بعض فقرات من خطاب أرسله الأمير الى لوى فيليب فى فبراير ١٨٣٩ وهو يدل على مدى ادراكه لتفاوت القوى العسكرية بينه وبين خصومه .

« منذ جاء الاسلام والمسلمون فى حرب مع النصارى ، ولكن بما أن النصارى قد انحرفوا عن دينهم فقد أصبح فرضهم من الحرب هو تملك الدنيا ، أما نحن فلا نبغى سوى الذود عن ديننا . . وما زلت أرغب فى الصلح ، ولكن لا يمكننى التخلّى عن قبائل طلبت حمايتى لتتجنب حكم النصارى . . أعلم اننى أضعف منكم بكثير ولذلك فإن وسائلى ستكون الكر والفر . أما اذا أردتم الصلح فانه سيتيح نشر المدنية فى الجزائر . والا فليكن أمان للفرنسيين المهاجرين فى بلادنا (١)

كان الأمير يطلع على الصحف الفرنسية ويسمع انباء المعارضة فى البرلمان الفرنسى التى احتجت على النفقات للتوسع فى الجزائر ، وظن انه

يستفيد منها ومن الأزمات الوزارية كما انه عول على مساعدة بريطانيا وقتها . ومع ذلك فقد ظل حتى آخر لحظة يهيب بملك فرنسا حتى يمنع حكومته من نقض الصلح حتى قيل ان مجلس شوراه هو الذي اجبره على الحرب ، ولو انه سيصرح فيما بعد بأنه اقتنع فى نهاية الامر بان الحرب حتمية .

ولما ادرك عبد القادر ان الحكومة الفرنسية مصممة على خرق المعاهدة ، جمع مجلسا فى تقدمت فى يوليو ١٨٣٩ وقرر هذا المجلس اعلان الحرب عند القيام بأى عمل يكون من شأنه مخالفة شروط الصلح . ظهر الامير اثناء المناقشات التى دارت فى المجلس اميل الى سياسة الصلح بأى ثمن ، الى حد أنه فكر فى قبول التعديلات التى عرضها فاليه باستثناء التخلي عن اقليم قسنطينة ، بينما كان فاليه مهتما بهذا الاقليم بالذات ، فقد بنى فيه مدينة حديثة فى مكان يعرف بسكيكدة واعطاها اسما فرنسيا كما حدث فى غيرها من مدن الجزائر هو فيليب فيل ، كما نقل عدة افواج من المستوطنين الزراعيين حول هذه المدينة . وحتى يثبت للأمير ان فرنسا هى صاحبة الامر فى الاقليم قرر ان يقوم فيه بجولة عسكرية وان يعود الى الجزائر بطريق يمر فى الأراضى التابعة للأمير ليكون ذلك اشد تحديا له . ويعرف هذا الطريق باسم الأبواب الحديدية .

كان عبد القادر ما زال بتقديم حين وصلته هذه الأنباء فى ٢٣ اكتوبر ١٨٣٩ فقرر فى الحال اعلان الحرب وبعث بذلك الاعلان الى الحاكم العام فلم يكن بغيره ظنا بان عبد القادر عاجز عن الاقتراب من الحاميات الفرنسية . فكانت النتيجة ان قضى على جميع الافواج الاولى من المستوطنين التى كانت قد استقرت فى سهل النتيجة وسقطت بعض الحاميات الداخلية . وعاد الفرنسيون الى الوضع الذى كانوا عليه سنة ١٨٢٣ محصورين فى المنطقة الساحلية ، بل ان ضواحي مدينة الجزائر نفسها اخلت من السكان الاوربيين . ولم يستطع فاليه الرد على هذا الهجوم الجارف الا بعد ان اتته الامدادات من فرنسا .

وفى ابريل سنة ١٨٤٠ تمكن فاليه من احتلال مدينتى ميدية ومليانة . ولكن سرعان ما عادت قوات الامير لحصارها . ولما كانت هذه الخطة من اقامة الحاميات الداخلية تستدعى السيطرة على الطريق لضمان تموينها فقد ثبت فشل هذه الخطة لأن قوافل التموين كانت تتعرض دائما لهجمات الجزائريين مما جعل الفرنسيين يتكبدون خسائر فادحة فى السنة الاولى من الحرب وقد ادى هذا الى عزل فاليه وتعيين توما بيجو .

وقد رابنا ان بيجو كان من معارضى سياسة التوسع فى الجزائر، بل

ويروى عنه أنه قد صرح بأن الجزائر قد تكون قبر ملكية يوليوا الفرنسية كما كانت إسبانيا بالنسبة لامبراطورية نابليون . فلما تحول الى فكرة الاحتلال الشامل أصبح من اشد انصارها في مجلس النواب ولذلك اختاره المارشال سولت ، رئيس الحكومة في ذلك الوقت لانه كان ايضا من انصار هذه السياسة ووضعت الحكومة الفرنسية تحت يد بيجو من الامكانيات ما لم تسمح به لحاكم عام من قبل ، فقد بلغ عدد الجيش المقاتل سنة ١٨٤٧ في الجزائر ١٠٨ الف اى ما يوازي ثلث مجموع الجيش الفرنسى . وبلغت النفقات ٥٠٠ مليون فرنك .

وقد تميزت الحرب التى شنّها بيجو بالوحشية والعنف ، الى حد ان سكان الجزائر تناقصوا حسب تقرير أحد الضباط الفرنسيين من ٤ الى ٣ مليون في مدى سبع سنوات (١) . أما اذا صدقنا تقرير أحد الجزائريين الذين عاشوا في ذلك الوقت ، وهو حمدان بن خوجة ، يكون السكان قد تناقصوا من عشرة الى ثلاثة ملايين (٢) . ذلك أن بيجو كان يعتقد أن نظم الحرب الأوربية لا تفيد في أفريقيا ، لأن العدو لا يواجه الغزاة في ميدان مكشوف ، لذلك استبدل نظام الحاميات الثابتة بنظام الطوابير الخفيفة السريعة الحركة والتي تحمل اسلحة صغيرة . وحتى يهيئ لها جميع اسباب السرعة تخلى بيجو عن الملابس العسكرية الرسمية وهى الضيقة السميكة واستبدلها بملابس ثلاثم جو الجزائر . وباختصار كان بيجو يرى انه كى يتغلب على الجزائريين لابد أن يتبع نفس نظمهم في الحرب وفي المعيشة . ولكنه حاول أن يموه على الفرنسيين حين افهمهم أن طريقة السلب وابادة السكان هى من بين النظم المتبعة في حرب شمال افريقيا . لانه وان صح هذا بين بعض القبائل المتاخزة ، الا ان خصمه الرئيسى وهو الامير عبد القادر كان قد شرع في بناء دولة حديثة ومنع هذه الاساليب الوحشية وعمل على منحوها . ومما يلفت النظر ان بيجو نفسه هو الذى اضطر الامير عبد القادر الى اتباع هذه الوسائل غير الانسانية حين راي ان القبائل قد تأثرت فعلا بأعمال النهب واضطرت الى الخضوع لبيجو محافظة على اغنامها ومخازن الجيوب التى تعيش عليها ، ذلك أن بيجو اعتبر النهب من وسائل الحرب اللازمة في بلاد مثل الجزائر وسماه سياسة تموين الحرب بالحرب . وكانت النتيجة أن جيوش الامير عبد القادر أصبحت تعاقب هذه القبائل بالاستيلاء على ثروتها . وهكذا تحمل المديون العبيد الأكبر في هذه الحرب

Yacono p. 115.

(٢) كان حمدان خوجة هو أول من حاول الدفاع عن الجزائر بالطرق الدبلوماسية ، والى لذلك كتابا سماه مرآة الأحوال ، ترجم الى الفرنسية ونشر سنة ١٨٨١ ، وكان قد ذهب الى باريس سنة ١٨٣٢ لاقتناع الفرنسيين بالجلاء عن الجزائر على شروط معينة .

الطويلة المبرزة . ويصف احد معاوني ييجو وهو سنت ارنو بعض الاعمال
الوحشية مع كثير من الاعجاب والسخرية في نفس الوقت في مذكراته
فيقول في خطاب بتاريخ ١ مايو ١٨٤٢ .

« لقد كانت حملتنا تدميرا منظما اكثر منها عملا عسكريا . ونحن اليوم
في وسط جبال مليانة ، لا نطلق الا قليلا من الرصاص ، وانما ندعى وقتنا
في حرق جميع القرى والاكوخ . ان العدو يفر امامنا سائقا امامه قطعان
غنمه » .

وفي خطاب آخر يقول « ان بلاد بن مناصر بديعة جدا . لقد احرقناها
كلها . آه أيتها الحرب كم من نساء وأطفال اعتصموا بجبال الاطلس ! المظاة
بالتلويح فماتوا هناك من الجوع والبرد . وليس في جيشنا سوى خمسة من
افتلى واربعين جريحا (١) .

وقد اثار بعض التواب في البرلمان الفرنسي مسألة هذه الحرب
الوحشية ، وذلك على اثر حادثة ولد زياح التي ذهب ضحيتها الف من
الانفس . وكانوا قد التجأوا الى بعض الكهوف فرارا من جند الغزو فانقض
بلسيه واوقد النار على افواه الكهوف فمات جميع من فيها اختناقا . وكان
جواب رئيس الحكومة المارشال سولت على هذا النقد هو ان هذه الاعمال
قد تكون وحشية لو ان الحرب كانت في اوروپا ، أما في افريقيا فهذه هي
الحرب بعينها . ويبدو ان ييجو لم يقتنع بالنقد الذي وجهه اليه التواب ،
لذلك بدل ان يناقشهم اتخذ الاحتياطات فأرسل تعليمات الى ضباطه بان
ينفذوا عمليات الإبادة بدقة فيما بعد ، بحيث لا ينجو احد من المعتدى عليهم
فيذهب ويخبر مراسلي الصحف .

اما مجرى الحرب النظامية فإنه لم يكن طويلا فقد سقطت جميع المراكز
والمدن التي تتبع الامير ، وسقط آخرها وهي حامية تقدمت في اوائل
سنة ١٨٤٢ . لذلك جمع الامير انصاره في شبه مدينة متنقلة واصبحوا
يتنقلون في كثير من التكنم بين جبال الاطلس وحافة الصحراء . وان كان
الامير قد استطاع في بعض الاحيان ان يرسل فرقا خفيفة للفارة وصل
بعضها الى سهل النتيجة ، لذلك كان هم الفرنسيين منذ سنة ١٨٤٢ حتى
سنة ١٨٤٧ هو العثور على مدينة الامير المتنقلة . أو الزمالة كما كانت تعرف
حينذاك . وكانت تتألف من أنتى عشرة قبيلة رئيسية عدا من انضم اليها
من رؤساء العائلات والمتدينين الذين رفضوا ان يتبعوا قبائلهم في الخضوع

Saint-Arnaud-Souvenir de L'armée d'afrique

الفرنسيين . وبلغ عدد أفرادها في بداية الأمر مائتي ألف (١) . وقد حاول الأمير قدر المستطاع أن يحافظ على الحياة المدنية العادية في هذه الظروف الشاقة . فكان كلما ضربت الخيام للراحة يقيم الأسواق ويجلس القضاة لسماع شكاوى الناس والبت فيها وتحرير العقود . بل انه لم يهمل المحافظة على بقاء الكتائب لتعليم الأطفال ، ولكن لم يتحمل كثير من الناس وخاصة النساء والأطفال هذا النوع من الحياة . فارتفعت نسبة الوفيات . ولذلك كانت تقام المقابر في كل مكان حلت به القافلة (٢) .

وكان متوقعا في مثل هذه الظروف أن ينتهز الأمير كل الفرص كي يضع حدا لهذه الحرب المدمرة . فمئذ أن وصل بيجو الى الجزائر في فبراير ١٨٤١ وهو يعرض عليه الصلح بشرط أن يحتفظ كل طرف بما بيده من أقاليم . وهذا يعني أن فرنسا تحصل على أكثر مما طالب به فاليه . ولكن بيجو كان مصمما على تنفيذ سياسة الاحتلال الشامل . وفي سنة ١٨٤١ جدد الأمير مكتبة الملك بمناسبة إطلاق عدد من الأسرى أكراما لاسقف الجزائر . وبدل هذا الخطاب على شدة حرصه على السلم ، فهو يقول للملك مثلا : يمكنك أن تدعني عشرة سنة أخرى لانه لم يمض على في الملك سوى عشر سنين . فلو تغلبت على الآن لما كان لك مجد تفخر به كما لو قهرتني وقد صار لي في الملك ثلاثون سنة (٣) .

ولم يحظ هذا الخطاب كسابقه بأى جواب من الحكومة الفرنسية . ويمكن أن نجعل من حادثة الزمالة في مايو ١٨٤٣ نهاية المرحلة الأولى من حرب الإبادة ففي هذا التساريخ وقع الدوق دومال صدفة على مدينة الأمير قرب بوزاغ إحدى الواحات جنوبى وهران ، وكاد عبد القادر نفسه يقع في يده لولا أن أنقذه فرسه السريع ، ولكن وقع في الأسر معظم المدنيين بما في ذلك بعض أفراد أسرته ، علاوة على ثلاثة آلاف من جنوده النظاميين ، وهكذا أصبح البقاء في الجزائر مستحيلا . وأراد بيجو أن يستغل هذه الظروف فأرسل الى الأمير عرضا بأن يسلم نفسه وأعدا إياه بمعامش محترم وحرية الإقامة بالآستانة أن أراد بيد أن عبد القادر رفض التسليم وأثرا لالتجاء الى مراکش في أكتوبر ١٨٤٣ . وكان الأمير قد فكر من قبل حادثة الزمالة في الهجرة الى المشرق الاسلامى مع قومه ومن شاء من الجزائريين ، ولكن اختياره لمراكش يدل على أنه أراد أن ينتظر مؤقتا لاستئناس المقاومة عندما تناح له الفرصة . والدليل على ذلك أنه كاتب حينئذ كلا من الحكومة البريطانية والتركية مستنجدا بهما ضد الفرنسيين ، وظن أن وصفه لوسائل الحرب الوحشية قد يؤثر في بريطانيا .

(١) هكذا قدرها صاحب النحلة مع شيء من المبالغة .

(٢) تحفة ص ٢٩٢ وما بعدها .

(٣) نفس المرجع ص ٢٥٥ - ٢٥٩ .

وفى مراکش حاول أن يستثير الراى العام وان كان يدرك حرج مركز السلطان اذا ما اضطر الى اعلان حرب رسمية على الفرنسيين . والحق ان موقف السلطان كان مترددا بين دافعين : اولا : ارضاء الراى العام وكرم الضيافة العربية وكانت تقتضى قبول حماية الامير على الأقل . وثانيا : صَـفَـط الحكومة الفرنسية وتهديدها له باستخدام القوة . ولكن الراى العام جرف مولاي عبد الرحمن وخاصة ان لامورسيير الذى كان يتتبع الامير ، اعتدى على الحدود المراكشية واحتل نقطة استراتيجية فى افليم وجدة تعرف بلالا مغنية . وادى ذلك الى اشتباك مع قبائل بنى سنان ومطير ثم الى حرب واسعة النطاق مع الحكومة المراكشية .

وسنعود الى تفصيل هذا الموضوع عند الكلام عن مراکش ، ولكن يكفى ان نذكر هنا انها انتهت بكارثة للجيش المراكشية . واضطر السلطان الى عقد معاهدة تخطيط حدود مع فرنسا وفيما يخص الامير ، (١) نصت المادة الرابعة من المعاهدة على ان عبد القادر خارج على القانون فى ارض المغرب او الجزائر ، وعليه فان الفرنسيين سيتبعونه فى الجزائر ، بينما يتتبعه السلطان فى بلاده حتى يطرد او يسقط فى يد احد الطرفين ، فاذا سقط بيد الفرنسيين ، تتعهد حكومة باريس بان تعامله بكرم واحترام . واذا سقط بيد السلطان فانه يتعهد باحتجازه فى احدى مدن المغرب .

كما ان السلطان تخلى عن مناصرة عبد القادر وحاول اخراجه من البلاد فله يتم له ذلك بسهولة ، اذ يبدو ان الامير قد كسب نفوذا كبيرا وخاصة فى منطقة الريف الى حد ان مولاي عبد الرحمن بث الى بيجو يشكو خروج منطقة الريف من يده . ولا ندرى الى اى حد كان السلطان جادا حين تعهد للفرنسيين بتسليم عبد القادر لهم اذا وقع فى يده ، ولكن من المؤكد انه ضيق الخناق عليه حتى اضطر الى الخروج من مراکش .

ولا نستبعد ان يكون عبد القادر قرر مغادرة مراکش واستئناف القتال فى الجزائر فى سبتمبر ١٨٤٥ بمحض اختياره ، وذلك عندما لاحظ ان الظروف قد تمهدت له من جديد . والواقع ان عبد القادر باعتراف بيجو ظل محتفظا بنفوذه الادبى رغم تحطم قوته المادية منذ حادثة الزمالة . ومن مظاهر ذلك مثلا فتح بلاد القبائل لنائبه ابن سالم ، وظهور زعماء جدد لقيادة المقاومة الوطنية .

وكان بيجو قد اعلن فى هذا العام انه لا يمكن ان يحدث قتال على نطاق واسع بعد ان تم الاتفاق مع مراکش ، ولكن يبدو ان القسوة التى عامل

Emerite, L'algerie à l'époque d'Abdel Kader.

بها الفرنسيون الأهالي جعلتهم مستعدين لقبول أى زعيم يظهر فيهم يحاول
تخليصهم من الفزاة .

وقد ظهر فى جنوب الجزائر وغربها أثناء غياب الأمير بضعة زعماء
محليين اشتهروهم بومعزة : الا انهم كانوا جميعا يختلفون كثيرا عن
عبد القادر : فهم يعتمدون على الشعوذة أكثر مما يعتمدون على الحركات
المنظمة . وقد ظهر بومعزة فى وادى الشلف فى اواخر سنة ١٨٤٥ ، وظل
يقاوم للفرنسيين حتى ابريل ١٨٤٦ ، ومع ذلك فانه لم يقم تعاون كبير بينه
وبين الأمير بعد عودة الأخير من مراكش ، وقد حارب الفرنسيون بومعزة
بوحشية وعنيفة . واذا تتبعنا الفترة التى قضاها عبد القادر فى الجزائر
منذ عودته إليها فى سبتمبر ١٨٤٥ الى أن سلم فى ديسمبر ١٨٤٧ ، لا نستطيع
الا أن ندهش لبقائه مع قلة قليلة من أتباعه أكثر من سنتين يدوخ الجيوش الفرنسية
الجرارة . وقد رأينا أن يبجو حاول أن يجارى عبد القادر فى خفة حركته ،
ولكن معرفة الأمير بدروب الجزائر ومساكنها ساعدته على التفوق على عدوه ،
وكذلك كان الأهالي يتطوعون بأخبار الأمير عن تحركات الطوابع الفرنسية .
وقد عمد ببجو الى محاربة عبد القادر بسلاح آخر وهو إيجاد المنافسين له
من بين الجزائريين ، فعين بعضهم فى مراكز ادارية . ولكن هذه الخطة لم
تنجح ايضا .

وقد بدأ الأمير هذه المرحلة باحسراز نصر باهر ، إذ فاجأ الحامية
الفرنسية المسكرة فى جامع الفزوات (نيمور) قرب الحدود المراكشية ،
والتي خاطر قائدها بالخروج للقاء الأمير حتى يكون له شرف أسره . فكانت
النتيجة أن وقع هو وجنده فى الأسر وتلا ذلك بقليل استيلاء الأمير على
قافلة التموين التى كانت تقصد جامع الفزوات ، وهكذا بلغ عدد الأسرى
نحو ٦٠٠ .

كان لعودة الأمير هذه صدى بعيد فى الجزائر ، ففي خلال ثمانية ايام
كانت الثورة قد انتشرت فى جميع أنحاء وهران الجنوبية : واعلن بومعزة
عن تبعيته للأمير . وكذلك وصل نفوذه الى اقليم قسنطينة حيث كان
يقيم نائبه مصطفى بن سالم . واصيب المستوطنون والقبائل العربية الموالية
لفرنسا ، والمقيمة قرب النتيجة ، بذعر شديد . ولكن هذا النجاح لم يستمر
طويلا لان القبائل كانت قد انهكت من طول الحرب . لذلك وجه عبد القادر
كثيرا من جهده لانزال العقاب بالقبائل التى رفضت التعاون معه . واضطر
الى ابقاء قاعدته المعروفة بالدائر فى الواحات الواقعة بين حدود مراكش
والجزائر (١) . وقد اصبح من الواضح أن عبد القادر يركز على تلك

١١- تشتهر هذه الواحات عند المقاربة باسم القصور .

الواحات البعيدة . وإلى كانت القبائل تجد شقة في مفادرة المناطق الرعرية
في الهضاب للإقامة فيها .

كذلك تأثرت قوة عبد القادر بالقضاء على أهم اعرانه ، أولا : بو معزة
في أبريل ١٨٤٦ ، ثانيا . مصطفى بن سالم الذي سلم في مارس ١٨٤٧
« وتركت له حرية الرحيل الى مكة » .

ومرة أخرى يضطر عبد القادر الى عبور الحدود المراكشية والإقامة
هناك مع بقايا القبائل التي ظلت موالية له . ويبدو أن مولاي عبد الرحمن
الذي تردد سنة ١٨٤٤ في مساعدة عبد القادر ، أصبح الآن مصمما ، بعد
ان ساءت ظروفه ، على اخراجه من البلاد بالقوة . وبدأ بضرب قبيلة جزائرية
كان عبد القادر قد انزلها بالعرب من فأس وهي قبيلة بني عابر . ثم وجس
جيشا كبيرا بقيادة اثنين من ابنائه لطرده عبد القادر أو القبض عليه ، وذلك
رغم احتجاج كثير من علماء فاس ، وأطلق عليه اسم المشنوم (١) .

وقد خسر عبد القادر أولا معركة دارت مع الجيش المراكشي في
١٥ ديسمبر ١٨٤٧ .

فكر عبد القادر لحظة قبل التسليم في ان يجد وسيلة للهروب عبر
الصحراء الى مكة ، الا انه حينما جمع مجلسه من بقية الخلفاء وناقش هذا
الأمر : طرح موضوع النساء والجرحى . وكيف أنه من الصعب التنقل بهم
في هذه المسافات البعيدة (ولو كان ثمت اى أمل من قتال فرنسا لقلنا ،
ولكنها هي ارادة الله) .

أبلغ لامورسيير الضابط الفرنسى الذى صار خبيرا بالشئون الوطنية
الجزائرية بوغبة الأمير فى التسليم على ان يسمح له بالرحيل الى عكا أو
الاسكندرية للإقامة بها . وقد وافق دوق دومال حاكم عام الجزائر الذى
حل محل بيجو منذ أكتوبر ١٨٤٧ على هذا الطلب . وكسان بيجو قد ترك
منصبه لخلافه مع حكومته التى لم تؤيده فى تتبعه للأمير داخل الأراضى
المراكشية . اما الدوق دومال وهو من أسرة لوى فيليب المالكة ، فكان يرغب فعلا
فى احترام كلمته . غير ان المعارضة كانت قد بلغت ذروة قوتها قبيل
سقوط الملكية . واحتجت المعارضة بأن عبد القادر فى مصر أخطر منه
طليقا بالصحراء .

ومن جامع الفزوات حيث سلم الأمير نفسه ، حمل الى سفينة لتنقله
الى طولون سبيدا لنقله الى عكا أو الاسكندرية . وما لبث نظام ملكية

يوليو أن سقطت وحلت محله حكومة الجمهورية الثانية التي أرادت أن تمحو كل ما فعله النظام السابق ، ومن بينها الوعود لعبد القادر ، وهذا اعتبر الأمير ورفقاؤه (نحو ٧٦ شخصا) أسرى ، وأودعوا في قلعة باو ، ثم نقلوا إلى قصر قديم أقل صلاحية للإقامة في مدينة امبواز في حوض نهر اللوار . ومن حسن حظ الأمير انتقال السلطة إلى نايليون الثالث ثم مروره بمدينة امبواز ضمن جولة قام بها بمناسبة توليه السلطة . وهناك أعلن للأمير إطلاق سراحه ، وأمر بنقله إلى بروسة من أملاك الدولة العثمانية . وأثناء مروره بباريس قدم تمهدا كتابيا بالا يفعل شيئا ضد فرنسا .

ومنذ ذلك الوقت أصبح يسوده شعور العرفان بالجميل نحو نايليون ونحو فرنسا بصفة عامة حتى أنه طلب الاشتراك في الاقتراع على الامبراطورية في نوفمبر ١٨٥٢ (لأن الاخوة جعلنا مواطنين فرنسيين) ومن الواضح انه لم يدرك مغزى هذه العبارة .

كذلك ساد الأمير شعور بالتفاوت الحضاري وتفوق قوة فرنسا المادية . وأصبح مقتنعا (بأن الله هو الذي أراد هزيمة المسلمين لأنهم انحرفوا عن دينهم ، وعليهم أن يقلوا بالمصير الذي انتهوا إليه) . وهذا الموقف هو الذي جعل كثيرا من الكتاب والمؤرخين يصفون عبد القادر بأنه قدير . وقد التزم بالفعل طوال حياته في المنفى بهذا الموقف ، بل انه أظهر في مناسبات كثيرة تعاونه مع فرنسا ، كما اشتهر بانتقاذه للمسيحيين في أحداث سنة ١٨٦٠ بدمشق .

فقد رفع العلم الفرنسي على بيته ونادى بان كل من يأتي بمسيحي حي فله خمسون فرنكان وفي اسطنبول استقبال عبد القادر عند وصوله اليها بحفاوة ، ولكنها تقل كثيرا عن الحفاوة التي حظى بها في باريس حيث كان حب الاستطلاع يجذب اليه الجماهير . وقد عرضت عليه الحكومة العثمانية معاشا فرفض مكتفيا بالمعاش الذي يتسلمه من الحكومة الفرنسية . وقد تجلت سياسة التعاون بين الأمير وفرنسا في مناسبة أخرى ، فقد منحت شركة قناة السويس أرضا في منطقة امتيازها بالصحراء الشرقية ونشأ نزاع بينه وبين الحكومة المصرية بشأن هذه الأرض التي يسكنها البدو .

وفي إطار هذه الثقة المتبادلة فكرت الامبراطورة اوجيني في الاستفادة من عبد القادر لتدعيم الوجود الفرنسي بالجزائر ، الا ان عدة صعاب حالت دون تنفيذ هذه الخطة واكتفت بزيادة معاشته الذي كان يكفل له حياة رغدة . وقد أرسل بعض أبنائه للدراسة في بريطانيا وألمانيا . ولا شك انه استاء من سقوط الامبراطورية الا انه أعلن ولاءه للحكومة الجديدة ، وأكد لها ابتعاده عن ثورة المقراني .

المقاومة فى الواحات وبلاد القبائل (١)

منذ شتاء ١٨٤١ وصلت الحاميات الفرنسية الى حافة الصحراء (١) ، وحل بعضها فى الحصون التى كان عبد القادر قد بناها على أسس استراتيجية سليمة . وفى قسنطينة بلغ التوغل الى واحة بسكرة التى اقيمت فيها حامية سنة ١٨٤٣ . وقد منحت الحكومة بيجو امكانيات هائلة . لان الساسة انفقروا على ان القضاء على عبد القادر يعد شرطا اساسيا لبقاء فرنسا فى الجزائر . ولكن منذ ان تدهورت قوة عبد القادر سنة ١٨٤٣ . شرع بيجو فى تنفيذ خطة شخصية له تقوم على مبدا اخضاع جميع سكان الجزائر لسلطة فرنسا ولو ادى ذلك الى توسيع دائرة العمليات واقامة الحصون والحاميات فى الاقاليم التى ظلت طوال هذه الفترة بعيدة عن مسرح القتال . حينئذ اشتدت معارضة البرلمان . فوجه بيجو خطابا الى النواب يحسن ان ننقل فقرات منه « ستقولون لقد قهرنا النمسا فى ايطاليا بثلاثين ألف جندي . واخذنا مصر بمثل ذلك العدد . ولكن المسألة ههنا تختلف . فعلىنا فى الجزائر ان نخضع قبيلة قبيلة ٠٠٠ ولا يمكننا ترك بلاد القبائل . نعم ان اهلها لا يهاجمونا وانما يدافعون بقوة عن ديارهم اذا هوجمت . ولكن كيف نترك مثلا اهل القبائل وشأنهم بينما نطلب انى جيرانهم ان يؤدوا لنا الضريبة ؟ » .

وتنفيدا لخطة بدأ يرسل الحملات منذ سنة ١٨٤٣ على المناطق غير المحتلة فى قسنطينة مثل جبال اوراس حيث اعتصم أحمد بك . وفى ربيع سنة ١٨٤٤ قرر اقتحام سلسلة جبال جرجرة . ومهد لذلك باحتلال ميناء قبائلى صغير هو ديلس . ولكن اتصى ما كانت تظفر به هذه الحملات هو الزام قبيلة بدفع ازاوة او اعلان تبعيةها لفرنسا ، حتى اذا ما انسحبت القوات الفازية عادت هذه القبائل الى سابق عهدها من الاستقلال وبمسد تسليم الامير عبد القادر اصبحت مناطق المقاومة الرئيسية محصورة فى منطقتين اولاً : بعض الواحات الواقعة فى الصحراء الكبرى . ثانياً : بلاد

(١) استندنا كلمة قبائل للدلالة على ذلك القسم الشمالى من قسنطينة الذى يعرف عند الإغريب بـ Kabylie وذلك بدل كلمة قبائل التى قد تختلط باسم جمع قبيلة .

- (٢) يمكن الاشارة الى مرجعين هامين فى تاريخ الحرب الجزائرية .
- | | | |
|-----|----------|----------------------------------|
| ١ - | Gaffarel | عن الفترة من سنة ١٨٣٠ - ١٨٣٧ |
| ٢ - | Roussier | عن الفترة من سنة ١٨٤١ - سنة ١٨٥٧ |

القبائل فى الشمال الشرقى . هكذا كان الوضع عندما قامت الجمهورية الثانية فى فرنسا سنة ١٨٤٨ فرسمت سياستها على اساس تركيز الجهد فى استثمار ما احتل فعلا من ارض الجزائر ، ولكن وجسود الجماعات المستقلة فى الواحات وفى بلاد القبائل ، وتمتع زعمائها بسلطة واسعة وهيبة لدى السكان جر حكومة الجمهورية الى التورط فى عدة حملات عسكرية .

وقد سجلت واحة الزعاطشة صفحة مجيدة فى تاريخ المقاومة الجزائرية خلال هذه الحقبة . وتقع هذه الواحة على بعد ٢٠ كيلو مترا جنوب شرق بسكرة . وكان يحكمها احد رجال الطرق الصوفية ويدعى بوزيان وهو من اتباع عبد القادر القدماى ، وكان نائبه على بسكرة قبل ان يدخلها الفرنسيون ، وحينما قررت السلطات الفرنسية زيادة الضريبة على النخيل ، وهو مورد الواحات الرئيسى ، رفض بوزيان الرضوخ لهذه الاوامر . ثم اقبل الواحة فى وجه نواب السلطات المحتلة . وقد ردت الواحة الصغيرة الطواير التى ارسلت لها حتى اضطرت السلطات الى حشد ٧ آلاف جندي فى حملة كبيرة تحت قيادة الجنرال دى هريبون لمحاصرة الواحة التى لا يزيد سكانها على ثلاثة آلاف ، وبعد حصار دام اربعة اشهر استطاع الفرنسيون اقتحام أسوارها الحصينة ، واستمات السكان فى الدفاع عن مساكنهم ، مما اثار القائد الفرنسى فامر باحراق المنازل بعد اقفالها على السكان . وبهذه الطريقة ، فقد ١٥٠٠ شخص حياتهم (٢٠ نوفمبر ١٨٤٩) .

وفى واحة ورغلة والافواط ، ظهر زعيم دينى آخر يدعى محمد بن عبد الله . اتى من طرابلس وطلب الى سكان الواحتين ان يتبعوه باعتباره احد الاشراف . ويبدو ان الفرنسيين لم يروا فى استقلال هاتين الواحتين خطرا يهدد حكمهم فى الجزائر . ولكن بدأت سلطات الاحتلال تدرك اهمية الصحراء الكبرى من الناحية الاقتصادية باعتبارها طريق التجارة بين السودان والبحر المتوسط . فلما تحولت الادارة فى الجزائر الى يد العسكريين فى عهد نابليون الثالث ، أصبح التوسع واهراز النصرهدفا يقصد لذاته ، ولذلك اهتم المارشال راندون ، حاكم الجزائر من سنة ١٨٥١ - سنة ١٨٥٨ باخضاع هذه الواحات ، واقام فى الاغواط حامية مستديمة قام بزيارتها سنة ١٨٥٣ وهناك دعا اليه زعماء القبائل التى تسكن الصحراء ، واعطاهم مراسيم التنصيب ، مانحا اياهم لقب افغا ، وذلك دلالة على اعترافهم بسيادة فرنسا . ومن اهم جماعات الصحراء التى ارتبطت بالفرنسيين فى هذه المناسبة جماعة ولد سيدى شيخ وهى مجموعة قبلية كبيرة كانت تتكفل حول احدى الطرق الصوفية المحلية التى تعرف بالشيخية . ثم جماعة الاباضية ، وهى ايضا طائفة دينية تنسب الى

عبد الله بن اباض . وقد استقر منذ القرن الخامس الهجرى بواحات
الميزاب السبع الواقعة على ٢٠٠ كيلو متر جنوب الاغواط . وتعتمد حياة
الطائفة اساسا على التجارة العابرة للصحراء . ويشرف على الجماعة مجلس
من الرؤساء الروحيين يتالف من ١٢ عضوا يمثلون العشائر ويمسرف
بالعزابة . وقد وصل مندوبهم الى الاغواط ووقع مع راندون اتفاقا فى ابريل
١٨٥٣ ، يعترف فيه بالتبعية لفرنسا ، ويتعهد بدفع خراج الواحات ، على
الا تتدخل السلطات الفرنسية فى شئونهم ، وان تحدد الطائفة الطريقة التى
يلتقى بها الخراج .

اما بلاد القبائل التى تقع فى الشمال الشرقى ، فننقسم الى كتلتين
رئيسيتين : بلاد القبائل الكبرى التى تتكون من سلسلة جبال جرجرة ،
وتعتبر ببلاد القبائل الصغرى الامتداد الشرقى لهذه السلسلة ويفصلها
عنها نهر وادى الساحل الذى يصب قرب بجاية . ويبلغ ارتفاع بعض قمم
تلك الجبال فى بلاد القبائل الكبرى ٢٣٠٠ متر ويصل جبل بابور فى القبائل
الصغرى الى ٥٩٠٠ متر . وتعتبر بلاد القبائل من اشد بلاد الجزائر كثافة
بالسكان رغم وعورة مسالكها ، فتكاد القرى تلتصق فوق المنحدرات . ولا
ينقطع اتصال العمران الا حين تفصلها وديان سحيقة ، لذلك قدر احد الرحالة
الانجليز سكان هذه المنطقة سنة ١٨٥٤ ب ٨٠٠ الف . ويشتهر سكانها
بتمسكهم الشديد بأرضهم .

وكما أن وعورة مسالك هذه المنطقة قد جعلت منها الارض المختارة
لثورة الجزائرية المعاصرة فى سنواتها الاولى : فكذلك ساعدت البيئة
الجغرافية تلك المنطقة على الاحتفاظ باستقلالها نحو سبع وعشرين سنة
بعد استيلاء الفرنسيين على مدينة الجزائر . وكان على السلطات الفرنسية
ان تمهد الطرق قبل ان تفكر فى اقامة ثابتة ببلاد القبائل . وفى سنة ١٨٥١
قطع بلسيه المرحنة الاولى ، حين اقام حصنا على سفح جبال جرجرة فى
تيزى اوزو . وعندما انتشر الدعاة الدينيين فى بلاد القبائل سنة ١٨٥٦ ،
قرر الحاكم العام راندون احتلال المنطقة احتلالا ثابتا . وقد تكونت حملته
على بلاد القبائل من عدد كبير من الجند الجزائريين الذين استخدمتهم
فرنسا فى حرب القرم ، وذلك اثر انتهاء الحرب فى هذا العام ، فرأى
الفرنسيون الفرصة مواتية كي يستخدموا الجزائريين بعضهم ضد بعض
فى هذه العملية الشاقة . وقد استدعت حملة بلاد القبائل الكبرى حشد
٢٧ الف جندي سار بعضهم من حصن تيزى اوزو ، وسار البعض الآخر
من جهة البحر . وفى ٢٥ مايو ١٨٥٧ سلمت اقوى الجماعات البربرية التى
تسكن جرجرة ، وهى جماعة آيت راتن . وكانت شروط التسليم تنص على :
ان يدفع السوار غرامة قدرها مليون فرنك . وان تحتفظ القبائل بنظمها

الداخلية فى الادارة والقضاء . وانتهت مقاومة القبائل بتسليم احدى زعيمات المقاومة فى بلاد البربر وهى لالا فاطمة التى قادت قبيلة اليلتن فى ١١ يوليو ١٨٥٧ . وللمرة الاولى اقيمت الحصون الدائمة فى بلاد القبائل . واهمها حصن نابليون (فور نابليون) الذى اصبح فور ناسيونال ، وحصن ذراع الميزان .

وبدخول بلاد القبائل اعتبر الفرنسيون ان عمليات الاخضاع قد انتهت ، بعد سبع وعشرين سنة من حروب مضنية ، ولكنها لم تكن نهاية المقاومة المسلحة .

٥

ثورة ١٨٧١

تم اخضاع الجنوب وبلاد القبائل دون احتلالها عسكريا شاملا ، وكذلك اقيمت فرنسا فى هذه المناطق على اجهزة الادارة الوطنية مع ادخال تغييرات طفيفة ، لذلك كان وجود سلطة الاحتلال متوقفا على ولاء الحكام الوطنيين . ومن الملاحظ ان الجزائر لم تخضع الا نتيجة القهر المسكرى . ولذلك تعرضت المناطق التى كان وجود فرنسا فيها ضئيلا لعدة قلاقل بعد سنة ١٨٥٧ . ومن اهم تلك الحركات ثورة ولد سيدى شيخ فى سنة ١٨٦٤ ثم ثورة المقرانى سنة ١٨٧١ اثر هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية . وقد قامت بتلك الثورة عناصر مختلفة بدايتها فرق السباهية ، وهى تتالف من جند جزائريين يعملون فى خدمة الجيش الفرنسى للمحافظة على امن البلاد الداخلى ، وذلك عندما رفضت احدى الفرق فى يناير ١٨٧١ النزول الى المراكب حيث تقرر استخدامها فى الحرب البروسية . وكانت انباء هزيمة فرنسا قد اخذت تتردد فى اوساط الجند . وسرعان ما ظهر صدى تلك الحركة بقوة فى بلاد القبائل ، حيث وجدت الثورة لها زعيما فى شخص محمد بن احمد المقرانى . كما وجدت لها انصارا من بين اتباع الطريقة الرحمانية . وقد انتشرت هذه الطريقة فى بلاد القبائل فى الخمسينات من القرن ١٩ على يد الشيخ على الحداد ويعزى انتشارها الى انها كانت رد فعل لنشاط المبشرين الذين ركزوا جهودهم فى بلاد القبائل ظنا منهم ان اسلام البربر مازال سطوحيا ، وانهم بالتالى بيئة اصلى للتبشير من البيئة العربية . وقد نجح الحداد فى التأثير على اتباعه الذين عرفوا بالاخوان الى حد ان

رابطة الطريقة أصبحت مقدمة على رابطة القبيلة واذن فقد كان الدين من بين عناصر الثورة الاولى (١) .

اما السبب المباشر للثورة فهو سقوط نابليون الثالث والاجراءات التي اتخذتها الحكومة المؤقتة بالنسبة للجزائر ، وما شاهده الوطنيون ابان هذه الازمة من وقوع خلاف بين المستوطنين وحكومة باريس واستئثار المستوطنين بالسلطة فترة من الزمن .

وسنرى فى الفصل التالى كيف ان نابليون الثالث حاول ان يرضى العناصر الوطنية ، لكن المستوطنين ضفطوا على حكومته عندما ضعفت فى السنوات الاخيرة والزموها باصدار تشريع فى سنة ١٨٧٠ ، يوسع دائرة المناطق الخاضعة للإدارة المدنية . ومعنى ذلك إلغاء أجهزة الإدارة الوطنية . ولذلك كان أول من تأثر بهذا التشريع هم أبناء الاسر (الارستقراطية) والذين كانت الإدارة العثمانية تعتمد عليهم ، ثم استمر الفرنسيون فى استخدامهم فى المناطق الخاضعة لنظام الإدارة غير المباشرة . وبعد محمد بن أحمد مقرانى مثلا لهذه الطبقة من الحكام الوطنيين ، فقد عمل أبوه كخليفة لمنطقة المجانة قرب سطيف ، تحت الإدارة الفرنسية . ثم خلفه ابنه محمد فى هذا المنصب بلقب باشا سنة ١٨٥٣ ، ومما زاد هذه الطبقة اساءة ، تلك القرارات التى أصدرتها الحكومة المؤقتة فى ٢٤ اكتوبر ١٨٧٠ ، ولتمنى تحمل اسم واضعها كرميو ، لاسيما ذلك القرار الذى يمنح اليهود فى الجزائر صفة المواطن الفرنسى بكل ما يترتب عليها من حقوق ، حتى ان المستوطنين انفسهم استاءوا لمساواتهم باليهود ولكن الوطنيين كانوا اشد تأثرا ، وخاصة فى بلاد القبائل حيث يوجد بعض اليهود المنحدرين من اصل بربرى .

وعلاوة على ذلك صدر قرار آخر بادخال نظام المحاكم الفرنسية التى تأخذ بنظام المحلفين . ولما كان اليهود قد جنسوا فقد أصبح لهم نصيب بين مقاعد المحلفين وقد مبر المقرانى عن هذا الوضع قائلا « أفضل ان يحكمنى رجل سيف استخدم القسوة ضدى وقهرنى . على ان يحكمنى هذا اليهودى » .

وكان محمد مقرانى قد قرر الاستقالة من خدمة فرنسا منذ ان صدر التشريع الخاص بتطبيق النظام المدنى . ولكن الحاكم العام مكماهون طلب اليه ان ينتظر حتى يطبق القانون . وكان ان سقط نابليون الثالث الذى يتمتع ببعض الشعبية فى الجزائر ، ثم اعلان الحكومة الجديدة عن سياستها .

(١) أصبح كتاب RINN عن ثورة سنة ١٨٧١ مرجعا تقليديا . ويمكن الإشارة الى كتاب لاحد الضباط الذين اشتركوا فى قمع الثورة : انظر Robin .

وفى هذه الاثناء توطدت صلة المقراني بالشيخ الحداد . فقد رار الشيخ بمقره فى فبراير ١٨٧١ . وقيل انه اتفق معه حينذاك على الثورة ولكنه ، لم يعلنها الا فى اوائل مارس .

عمت الثورة اولا اقليم قسنطينة حيث تقع جبال القبائل ، ثم امتدت حتى اطراف سهل المتيجة غربا ، وبسكرة جنوبا . واصبحت تسيطر على ثلث اراضى الجزائر وعزلت جميع الحاميات الفرنسية فى المنطقة . وقدر عدد الذين اشتركوا فى هذه الثورة بنحو ١٥٠ الفا ، منهم ١٢٠ الفا من الاخوان الرحمانية .

ومع ان هذه الثورة صادفت ظروفًا سيئة فى فرنسا ، الا ان عمرها كان قصيرا ، ذلك ان بسمارك ، لسياسة عليا اوروبية ، رأى ان يخفف وطأة الهزيمة عن فرنسا فأطلق عددا كبيرا من الاسرى ليساعدها على قمع ثورة الجزائر . ولبسوء حظ الثورة وقع مقراني صريعا فى المعارك الاولى ٢ مايو ١٨٧١ ولم ينته هذا الشهر حتى كان زعماء القبائل يفاوضون فى التسليم . وتبعهم الشيخ الحداد على راس طائفة الاخوان فى يوليو .

اما بومزراق المقراني الذى خلف اخاه فى زعامة الثورة ، فقد كان اشد مراسا . ظل يناضل حتى يناير ١٨٧٢ ، فبعد ان تم اخضاع القبائل انتقل الى الواحات الجنوبية فلما تتبعه الفرنسيون اليها خرج الى الصحراء مع من بقى من اتباعه واستمروا يتجولون فيها الى ان اهلكهم الجوع والعطش حتى التقطتهم دورية فرنسية .

وفد كان لهذه الثورة نتائج بعيدة للجزائر عامة وبلاد ايبيل خاصة . فقد شهدت اكبر محاكمة من نوعها فى ظل الاحتلال . وقد نظرت امام المحاكم الجديدة التى لعب فيها المستوطنون دور المحلفين مما ابرز صفتها الانتقامية . وقد هدفت الاحكام لضرب مثل رادع للوطنيين حتى لا تحدثهم انفسهم باى ثورة اخرى . فصدرت احكام الاعدام على ستة آلاف من الثائرين ، ثم خفف الحكم عن معظمهم بانفى الى جزيرة كاليدونيا الجديدة ، وهى مستعمرة فرنسية فى جنوب المحيط الهادى (ومن بين هؤلاء بومزراق واسرة الشيخ الحداد .

ومن النتائج الهامة التى ترتبت على هذه الثورة فتح بلاد القبائل للاستعمار الاوربى وكان رؤساء القبائل قد سلموا فى مايو على عدة شروط ، من بينها نزع السلاح وسليم المسؤولين ودفع غرامة للذين اصابهم ضرر من الثورة . علاوة على غرامة الحرب ا ويجوز وضع جزء من املاك اقبائل

الثائرة تحت الحراسة الى ان تستوفى تلك الغرامات . ولكن وضع الاملاك تحت الحراسة كان بالنسبة للفرنسيين مقدمة لمصادرتها . وسنرى ان مصادرة املاك الثوار ليست مبدءا مستحددا في الجزائر .

وتختلف حالة بلاد القبائل عن الحالات التي طبقت فيها المصادرة من قبل ، لان اهل المنطقة لم يتركوها اثر الثورة . بل على العكس سارموا بالتسليم ، والى جمع الغرامة بالرغم من انها كانت باهظة حيث بلغت ٣٦٥ مليون فرنك ، وذلك حتى يتجنبوا المصادرة .

غير انه قد خاب املمهم . فقد قررت السلطات الفرنسية الاستيلاء على ٥٠٠ الف هكتار من اراضي القبائل دون تمييز ، وذلك توطئة لمنحها للمستوطنين الجدد .

تعتبر ثورة المقراني نهاية المقاومة الوطنية المسلحة . فان الوسائل الوحشية التي اتبعت في قمع الثورة : زادت من اليأس الذي اخذ يغيم على نفوس الوطنيين نحو نصف قرن . واذا استثنينا المناوشات في الصحراء ، يمكن القول بان الحكم الفرنسي في الجزائر قد شهد فترة من الهدوء حتى الحرب العالمية الاولى ، وانفسح امامه المجال لتنمية حركة الهجرة والاستيطان الاوربي .

وقد استكمل في هذه الفترة اخضاع منطقة الصحراء عندما قام اولاد سيدي شيخ بانتفاضتهم الاخيرة سنة ١٨٨١ تحت قيادة زعيم يدعى بوعمامة ، فقد استغلت الادارة هذه الفرصة واقامت حاميات جديدة في توغسرت وورقلة . كما غيرت نظام الحماية المفروض على واحات الميزاب واعلنت ضمها في سنة ١٨٨٢ . وعقدت السلطات الفرنسية اتفاقات مع قبائل الطوارق لتأمين طرق التجارة .

ولم ينته القرن حتى كانت فرنسا قد احاطت بالصحراء من جهة الجزائر ومن جهة حوض النيجر .

واضمت السلطات الفرنسية على صداقة بعض زعماء الطرق لادوى النفوذ في الصحراء . ولم يبق امام الذين يريدون الاستقلال عن الحكم الاوربي الا اللجوء الى الواحات الواقعة جنوب شرق مراكش . فكان ذلك من اسباب الصدام الاول بين فرنسا وبين الدولة المستقلة الباقية في شمال افريقيا .

الفصل السابع

نظم الإدارة والاستعمار

- ١ -

لقد تعرضت جميع البلدان العربية تقريبا لانواع مختلفة من سياسة التسلط (الامبريالية) الاوربية، ولكن المغرب شهد صورة عتيقة من صور التوسع الاستعماري الا وهي فتحة لحركة الهجرة والاستيطان الاوربية . فلم يكن الاوربيون في المغرب ممثلين في تلك الفئات المعروفة في المشرق العربي : جند الاحتلال او الموظفين الفنيين في الحكومة الوطنية او رجال الأعمال ، بل مثلوا هناك بجميع طبقات المجتمع من ملاك اراضي وفلاحين يزرعونها بايديهم وعمال . ومن هنا كانت كلمة استعمار تنطبق على المغرب بمعناها الفني الضيق . وقد ترك ذلك النوع من الاستعمار مشاكل معقدة في حياة المغرب المعاصرة ، وكان اكثرها تعقيدا مشكلة الجزائر ، حيث كان الاستيطان الاوربي اكثر عددا واوسع انتشارا . ذلك ان ظروف الجزائر اختلفت عن جارتها في امرين هامين ، الاول : تقدم عهدها بالاحتلال ، والثاني : هو القضاء على كيان الجزائر كدولة منذ البداية .

افترثت الجزائر ارض اعداء محتلة تخضع للحكم العسكري ، ولم يوضع لها نظام ثابت الا في سنة ١٨٣٤ ، حين صدر مرسوم ملكي بتاريخ ٢٢ يوليو يعلن ان الجزائر (ممتلكات فرنسا الافريقية) وينظم حكمها على النحو التالي :

يمثل السلطة الفرنسية الحاكم العام . وهو يتبع وزير الحربية ويعاونه مجلس من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية كل في دائرة اختصاصه ، ولهذا المجلس صفة استشارية ، فالحاكم العام هو الذي يقترح القوانين ويقدمها لوزير الحربية ثم تصدر بهيا مراسيم من السلطة التنفيذية في باريس . ويجوز في حالة الطوارئ ان يصدر الحاكم العام القوانين اللازمة لمواجهة الظروف . وله ايضا حق اصدار اللوائح . وقد توسع الحكم كثيرا في استخدام هذه الرخصة ومهما يكن من التفسيرات والتعديلات التي ادخلت على نظام الحكم منذ ذلك الوقت وحتى قبل الثورة بقليل فانها لم تعد كونها

تغييرا في الشكل . وبقيت روح هذا المرسوم سائدة في ادارة فرنسا للجزائر . وهي تنم عن طابع السياسة الفرنسية بصيغة عامة اقواء المستعمرات . الا وهي النزعة الى تركيز السلطات بيد حكومة باريس .

وفي بداية عهد الاحتلال لجأت السلطات الفرنسية الى الاستعانة بالشخصيات ذات النفوذ من العنصر الوطني ، سيما وان سياسة الاحتلال المحدود كانت تحتم عليها ذلك . ويدل على هذا الاتجاه مشروع كلوزيل الذي كان يقضى باستخدام اثنين من افراد الاسرة الحاكمة في تونس ، أحدهما لتولي منصب حاكم منطينة وآخر لوهوان ، وقد حاول بورمون الاستفادة من النظم السائدة في العهد العثماني ، فأبقى على منصب آغا العرب الذي كان له اهمية كبرى في ذلك العهد . فهو الذي كان يعتبر قائدا للقوات المحلية الثابتة للحكومة . والتي كانت تستخدم لتثبيت السلطة العثمانية داخل الاقاليم . وقد اخنار الفرنسيون لهذا المنصب أحد سكان المدينة من طبقة التجار وهو حمدان امين السكة الذي اثبت عجزه تماما عن تادية مهام منصبه . ومع أن الفرنسيين أدركوا هذا الخطأ وحاولوا تلافيه ، الا أنهم لم يوفقوا في اخضاع القبائل بهذه الطريقة . ويمكن ارجاع ذلك الى سببين : ففي بعض الاحوال رفض الزعماء الوطنيون أن يؤدوا لدولة مسيحية نفس الدور الذي كانوا يؤدونه لدولة اسلامية كالدولة العثمانية . وفي احوال اخرى لم يتحمل الزعماء الوطنيون الادارة الاوروبية الدقيقة التي تختلف اختلافا بينا عن الادارة العثمانية المتميزة بعدم التدخل في حياة السكان الخاصة . ولذلك قل التعاون بين الزعماء الوطنيين وبين الادارة الجديدة ، حتى نفذ الاحتلال الشامل وتم اخضاع الجزائر بقوة السلاح .

غير أن الاحتلال الشامل لم يبلغ حاجة الادارة الفرنسية الى الاستعانة بأجهزة الادارة القديمة في هذه الفترة الاولى من الاحتكاك ، حيث كان الحاكم يجهل نواحي الحياة المختلفة لدى المحتومين كما يجهل لغتهم حتى استخدم اليهود غالبا كحلقة اتصال لمعرفتهم باللغتين . ومنذ أن استقر الفرنسيون في الجزائر ظهر تياران متصارعان حول السياسة التي يجب إتباعها : التيار الاول يدعو الى اتباع نظام الادارة غير المباشرة ، والثاني يدعو الى سياسة الاندماج . وقد استكمل نظام الادارة غير المباشرة نظمه في عهد نابليون الثالث . ولكن بفدان تغيرت صورة عن ايسام سياسة الاحتلال المحدود ، ففي هذه الايام كان الفرنسيون يرجون من وراء استخدام الوطنيين أن يستمدوا شيئا من نفوذهم . أما بعد اخضاع الجزائر فقد كان الهدف من الادارة غير المباشرة هو استخدام الرؤساء التقليديين من العنصر الوطني كمجرد أداة لتسهيل الادارة .

فلما مضت أربعون سنة على احتلال الجزائر وانتشر الاستيطان الأوربي بها وسهل الاتصال بين الحاكمين والحكومين ، تغلب التيار الثاني : تبارك الإدماج الذي يهدف الى محو شخصية الجزائر وطبعها بالطابع الفرنسي ، وهذه هي السياسة التي بدىء في تنفيذها في عهد الجمهورية الثالثة .

ظهرت فكرة الاستعمار منذ التفكير في الحملة نفسها ، وبالرغم مما تعرضت له من نقد ، فقد عمدت الحكومة الى تشجيع الهجرة الأوربية والاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية ، بعد الاستيلاء على مدينة الجزائر بوقت قصير ، .

وكان كلوزيل من أكثر الحكام في هذا العهد الأول تحمسا لسياسة الاستيطان فقد بدأ حياته العملية في الولايات المتحدة حيث رأى ما حققه الجنس الأنجلو سكسوني في هذه الأقاليم الشاسعة من مشروعات هائلة . فتوهم أن الجزائر وهي المأهولة بالسكان ذوى الحضارة المريقة يمكن أن تشبه بالقارة الجديدة التي كانت تسكنها أجناس متأخرة مثل الهنود الحمر .

لذلك مهد لخطته باتخاذ عدة اجراءات . ففي ٨ سبتمبر ١٨٣٠ اصدر الاوامر بالاستيلاء على املاك الدولة (الدومين) ، وأملاك الجبوس (الأوقاف) المخصصة لأغراض دينية ، مثل تلك الموقوفة على الحج ، أو لصيانة المساجد . كما حول أمر الحراسة على أموال الأتراك الى مصادرة صريحة .

وهكذا انفسح المجال امام المهاجرين الأوربيين لاستغلال موارد البلاد المقهورة ولكن المهاجرين الأوائل لم يشاءوا بذل الجهد للقيام بأعمال الاستغلال النافع ، بالرغم من أن الأهالي أقبلوا على بيع أملاكهم في مدينة الجزائر ، حينما قرروا مفادرتها فرارا من حكم دولة مسيحية . فكان المهاجرون يأتون لشراء هذه الأملاك للمضاربة عليها . ثم يعودون الى أوطانهم بعد أن يكونوا قد حققوا بعض المكاسب . ولذلك اقتصر نشاط المهاجرين على القيام بالأعمال المدنية في مدينة الجزائر ، وخاصة وأن جيش الاحتلال قد تطلب وجود خدمات جديدة مثل اقامة الفنادق والمشارب ووسطاء التموين .

ولما كان نصف الأهالي تقريبا قد غادروا مدينة الجزائر ، فقد تغيرت صورة عاصمة النيابة العتيقة بعد زمن قصير من احتلالها . وقد وصفها احد الرحالة الانجليز سير جرانفيل تمبل سنة ١٨٣٢ فقال « ان الجزائر لا تختلف

عن اى مدينة فرنسية فى كثرة معاهيها وحاناتها وميادينها التى تعزف فيها الفرق الموسيقية (١١) .

اما فى خارج المدينة حيث الاراضى الزراعية التى تمتلكها الادارة ، فقد ادرك كلوزيل انه من الضرورى تدخل الحكومة اذا ارادت توطئ الأوربيين فيها . وفرنسا بلد زراعى لا يميل أهله الى الهجرة ثم انه لا يشكو من كثافة السكان مثل ألمانيا وبريطانيا التى اخرجت اعدادا ضخمة من المهاجرين لتعمير الولايات المتحدة .

لذلك لجأت الحكومة الفرنسية لوسائل غير طبيعية لارسال المستوطنين الى الجزائر . وحدث فى سنة ١٨٣١ أن عددا من المهاجرين السويسريين والألمان كانوا بعباء الهافر ينتظرون السفن التى تقلهم الى الولايات المتحدة ، فانزلتهم السلطات الفرنسية فى احدى السفن التى حملتهم قسرا الى الجزائر . وانشأ لهم كلوزيل قريتين قرب العاصمة ولكنهما اندثرتا سريعا بوفاة معظم المهاجرين .

وقد اتيح لكلوزيل فرصة افضل لتنفيذ سياسته اثناء ولايته الثانية ١٨٣٥ - ١٨٣٦ ، ففى هذه الفترة انشا اول مستعمرة زراعية اوربية فى بوفريك ، وهى اول محاولة لتطبيق ما يعرف بالاستعمار الرسمى ، ومعناه أن تتولى الدولة توزيع الاراضى على المهاجرين مجانا ، ومدهم بالمعونة المالية والفنية ، كتقديم الآلات الزراعية والحيوان حتى يتمكنوا من اعداد الارض للزراعة ثم تصبح ملكا للمهاجرين بعد نجاحهم فى العملية . ولما كان هذا النوع من الاستعمار يستدعى نفقات باهظة فقد كان دائما محبل اعتراض مجالس النواب . الا أن الحكومة الفرنسية التى نامرت مبدأ الاستيطان رأت نفسها مضطرة لصرف الاموال الطائلة ، لأنها لاحظت أن (الاستيطان الحر) لم يأت بنتيجة ما . ذلك أن المهاجرين الأوائل الذين ذهبوا الى الجزائر ، بقصد استغلال اراضيها لحسابهم ، واجهوا صعوبات عديدة لتنفيذ اغراضهم . مثل ملءمة وسائل الزراعة المعروضة لديهم لجو الجزائر ، كما أنهم كانوا يجهلون كل شئ عن طبيعة البلاد الى حد أنهم ظنوا أن كل مستعمرة لابد أن تكون استوائية مثل المستعمرات الفرنسية فى البحر الكاريبى ، فننتج لهم قصب السكر والبن ، أى المنتجات الزراعية التى لا تنمو فى فرنسا . لذلك خاب قائلهم فى استعمار الجزائر .

ورغم أن سكان سهل المتيجة الخصيب ، كانوا يبيعون ارضهم بمثل

بخس حتى يتخلصوا من الإقامة في المنطقة المحتلة ، فانه لم يزد عدد المستوطنين الأوربيين بهذا السهل على ثلاثة آلاف سنة ١٨٣٩ . وقد رأينا ان الأمير عبد القادر استاصل شأفتهم عندما أستأنف الحرب مع فرنسا . فكان على بيجو ان يرسم سياسة استعمارية جديدة .

٧

وسائل بيجو

لم يكن بيجو قائدا عسكريا استطاع كسب الجزائر لفرنسا فحسب ، بل كان أيضا صاحب منهج في نظم الإدارة والاستعمار ومن اشد انصار الاستعمار الرسمي . فما كاد يعيد الأمن الى جزء من البلاد حتى أقام سنة ١٨٤٣ سبع قرى نموذجية . وقد اشتهر عنه قوله : « ان الفتح عملية مؤقتة لا تكسب صفة الدوام الا بالاستعمار واقرار العنصر الفرنسي في البلاد المفتوحة » وكان يرى ان الجندي هو اقدر الناس على تنفيذ سياسة الاستعمار الرسمي ، وذلك لسببين : أولا ان هذا النوع من الاستعمار ثلاثة القرى الجماعية التي يشترك زراعيها في الافادة من منتجاتها دون تحديد للمناحة التي يملكها كل منهم ، والجندي بحكم طبيعة الحياة في الجيش اطوع للحياة الجماعية . والسبب الثاني هو ان الجندي أقدر على الدفاع عن مستعمراته خاصة في هذا الوقت الذي لم يكن الحكم الفرنسي قد استتب بعد في البلاد . ومع ان الاستعمار الرسمي ظل سائدا في عهد بيجو واستمر بعده حتى تحققت معظم اهدافه ، الا ان فكرة بيجو في الاعتماد على المسكرين بالذات انتهت بالفشل الذريع . فمن بين ٨٠٠ جندي اغرامهم بيجو بالعمل في القرى الزراعية الجديدة لم يبق منهم سوى ٦٠ ، ورحل الباقي الى فرنسا بمجرد انتهاء خدمتهم .

ولكن بفضل الامتيازات الواسعة التي منحت للمهاجرين . اخذ يعد على الجزائر عدد كبير من المدنيين الأوربيين ، فقفز عدد المستوطنين من ٢٨ ألفا سنة ١٨٤٠ الى ١٠٩ آلاف سنة ١٨٤٨ . ومن بين هؤلاء ٥٢ ألفا من الفرنسيين ، أى ان معظم المستوطنين كانوا ينتمون الى جنسيات اخرى ، وقد أتوا في الغالب من الطبقات الدنيا في بلدان البحر المتوسط مثل إيطاليا ومالطة واسبانيا . ويبدو ان نسبة الوفيات كانت مرتفعة بين الفرنسيين بالذات . وقد احتفظ الاسبان الذين كانوا اقلية

V. Dementés la — colonisation Militaire Sous Bugeaud (١)

ساحقة. في وهران بكياهم ولم يندمجوا في العنصر الفرنسي . ولم يكن هذا ليسوء الحكومة الفرنسية لأن الجنسيات الأوربية وإن اختلفت في أوطانها ، إلا أنها تتضامن في مثل هذه الظروف حيث تقوى المصالح المشتركة الرابطة فيما بينها ، كما أنها اعتبرت الدين المسيحي مقوماً من مقوماتها داخل الجزائر .

ومهما كانت الهجرة كبيرة في ظل حكومة بيجو ، فهل كان عدد المستوطنين يبرر الإجراءات التي اتخذها للاستيلاء على مساكن شاسعة من الأراضي الزراعية وحرمان أصحابها الشرعيين منها ؟ لم يكف بيجو بأراضي الدومين والأوقاف التي صودرت من قبل . بل أصدر قوانين جديدة بالاستيلاء والمصادرة ، أهمها قانون سنة ١٨٤٥ الذي ينص على حق الدولة في مصادرة أراضي القبائل (العاصية) مثل تلك التي انضمت إلى الأمير عبد القادر وقاومت الفرنسيين يوماً ما . وبهذه الطريقة تم الاستيلاء على معظم الأراضي الزراعية (نصف مليون هكتار) .

وينص هذا القانون أيضاً على الاستيلاء على أراضي الغرش ، وهذه العبارة في مصطلح شمال أفريقيا ، تعني مراعى القبائل التي تستغلها على سبيل الانتفاع .

وفعلاً كان لكل قبيلة مساحة من الأرض اعتادت الرعى فيها ، وقد لا تكون محددة بوضوح ، وهي على كل حال ليست ملكاً خاصاً للقبائل .

ولا يميل الأوروبيون إلى الاعتراف بهذا النوع من الملكية الجماعية بالنسبة للجزائريين ، فاعتبروها من أراضي الدومين ، أي الأراضي الأميرية التي تملكها الدولة ، ولها حق الاستيلاء عليها ما لم تبرز القبيلة حجج ملكيتها بشرط أن تعود هذه الحجج إلى ما قبل سنة ١٨٣٠ .

ووجد المستشرقون في الشريعة الإسلامية مبرراً شرعياً لتأييد هذا القانون ففي الفقه الإسلامي أحكام تعرف باسم (أحياء الموات) وبمقتضى هذه الأحكام يجوز للسلطان وضع يده على الأراضي التي لا تستغل استغلالاً كافياً ، رعاية لمصلحة الجماعة . وبما أن القبائل لا تستغلها استغلالاً كافياً ، فللدولة التي حلت محل السلطان وضع يدها عليها .

واهتمام المشرعين الفرنسيين بالتوفيق بين قوانينهم وبين الشريعة الإسلامية أمر يستدعي التساؤل ، لماذا ابرزوا هذه الأحكام ؟ وتناسوا

ان الشريعة تضم احكاما اخرى تهدم اساس الحكم الفرنسى فى الجزائر .
ويرجع ايضا الى حكومة ييجو تنظيم الادارة الفرنسية ، فقسمت
الجزائر الى ثلاث مناطق تختلف فى نوع ادارتها .

الاولى : تخضع لادارة مدنية تتبع نفس النظم السائدة فى فرنسا .
وتطبق فى المناطق التى يكون فيها الاوربيون اقلية : اى فى المدن والمناطق
الزراعية المجاورة لها .

والثانية : مناطق الادارة المختلطة وهى التى يسكنها اوربيون ويكونون
فيها اقلية ضئيلة ، وفيها تخضع الجالية الاوربية للادارة المدنية ،
والجزائريون للادارة العسكرية .

والثالثة : المناطق العسكرية . التى لا يسكنها سوى العنصر الوطنى
وهى تمثل آنذاك الجزء الاكبر من البلاد . وفى هذا النوع الاخير ابقى
الفرنسيون على انظمة العهد العثمانى فكان يعاون الحاكم فى كل وحدة
ادارية من الوحدات الست التى قسمت اليها المنطقة العسكرية باشا اغا ،
وهو الذى يتبعه القواد ، وتنقسم القيادة بدورها الى شياخات . وهذا
ما يعرف بنظام الحكم غير المباشر .

ولكى تسهل الادارة وسائل الاتصال بين الحاكمين والمحكومين .
اوجدت نظاما جديدا عرف بالمكاتب العربية ليكون حلقة اتصال بين الادارة
الفرنسية وبين الجزائريين . وكان كلوزيل قد انشا قسما خاصا الحقه
بحكومته عرف باسم ادارة الشؤور العربية . غير انه بعد ان اتسعت
المنطقة المحتلة فى عهد بيجو صار من المستحيل تركيز هذا القسم فى العاصمة
فقط ، فانشئت عدة مكاتب عربية فى المراكز الداخلية حتى بلغ عددها
٢١ سنة ١٨٤٤ .

وفى فبراير من هذا العام صدر قانون بتنظيمها . فيتألف المكتب من
ضابط برتبة ملازم ، وقاض عارف بتقاليد البلاد ، واثنين من الكتبة
احدهما فرنسى والاخر جزائرى . وقد بلغ عدد هذه المكاتب نحو ٤٠ بحسب
اصبح تقريبا فى كل قيادة مكتب عربى يشرف على تحصيل الضرائب
وفض المنازعات بين السكان (١) .

(١) انظر موضوع المكاتب العربية فى بحث مستقل لـ

Germain, Rouger : la politique indigène de Bugeaud

تردد ييجو فى اختيار نوعية الوطنيين الذين يعاونون الادارة الفرنسية فمال أولا الى اجتذاب شخصيات كبيرة من رجال الطرق الصوفية أو اقارب الخلفاء الذين عينهم الأمير عبد القادر : تشجبا لروح الخيانة بين الأسر ، ولما ضعفت مقاومة الأمير استغنى ييجو عن بعض هؤلاء القادة وفضل استخدام شخصيات عادية ترضى بتولى ادارة عدد محدود من الدوائر « فروع القبائل » ثم استقر الراى فى نهاية عهد ييجو ولفترة طويلة على استخدام أبناء الأسر التقليدية التى خدمت فى العهد المشائى وهى التى سميت على سبيل التجاوز - بالارستقراطية الوطنية . وخلاصة القول انه مهما اختلف فى اختيار نوعية الوطنيين للكاتب العربية أو للادارة غير المباشرة ، فقد كان هناك اتفاق على أن الجزائريين الذين يختلفون عن الفرنسيين فى كل شىء لا يمكن أن يتبعوا الادارة المدنية بمحاكمها ذات الاجراءات المعقدة التى تتبعها المحاكم الفرنسية . وحتى فى المدن الساحلية التى دمغت بالطابع الفرنسى ، استبعد السكان الاصليون من التبعية للقضاء الفرنسى فأخضعوا لمحاكم خاصة يديرها عسكريون فرنسيون والواقع أن هؤلاء العسكريين لم يكن بينهم الا القليل الذى اهتم بالتعرف على احوال البلاد الاجتماعية - ومن أبرز هذه القلة الضابط المشهور لامورسيير .

وقد كانت المكاتب العربية محل هجوم عنيف من المستوطنين الذين اتهموا الضباط بسوء استعمال السلطة وبتآمرهم مع القواد الجزائريين الذين اشتهروا بالادارة الفاسدة . واذا كان صحيحا أن هؤلاء الجزائريين الذين تعاونوا مع الادارة الفرنسية قد اتصفوا بسوء الادارة ، فليس هذا دليلا على عجز الجزائريين عن ادارة انفسهم كما ادعى المستوطنون وانما يرجع السبب فى هذا الى سوء اختيار الفرنسيين للقواد والمشايع وتركهم دون مرتبات ، بينما أباحوا لهم أن يأخذوا بدلا عنها نسبة معينة على الضريبة التى يجبونها وعلى الغرامات التى من حقهم فرضها على السكان .

كما ان الدافع الحقيقى الذى (1) جعل المستوطنين يهاجمون المكاتب العربية ليس هو نفسها بالسلطات المطلقه التى منحت لها ، بل لأن هذه المكاتب كانت تحول دون تغفل الاستعمار الى المناطق العسكرية ، لا حماية للسكان ولكن لأن الضباط كانوا يخشون على ضياع السلطات المطلقه التى يتمتعون بها ، فادعوا انهم يفعلون ذلك حماية لمصالح السكان الاصليين .

ويمكن اعتبار هذا النزاع بين المستوطنين وبين المكاتب العربية مظهرا آخر من مظاهر التنافس بين السلطات المدنية والعسكرية الذى لازم الحكم الفرنسى فى الجزائر واحتدم فى عهد الامبراطورية الثانية .

(1) Yacono : Les bureaux arabe..

سياسة الجمهورية الثانية

تمثل الجمهورية الثانية في فرنسا ١٨٤٨ - ١٨٥٩ مرحلة هامة في تاريخ استعمار الجزائر . فبعد قيامها بشهر اى في مارس سنة ١٨٤٨ صدر قانون الضم ، الذى يجعل من الجزائر جزءا من الاراضى الفرنسية ويقسمها الى مديريات ثلاث مكمله للوحدات الادارية فى فرنسا . وقد ترتب على هذا المرسوم نتائج هامة فصار للمستوطنين حق التمثيل فى برلمان باريس باعتبارهم يعيشون فى ارض فرنسية . وباتت المصالح المختلفة تتبع الوزارات المختصة بها فى باريس . وقد استمر هذا المرسوم معمولاً به ، ويمثل شبه عقيدة للحكومات الفرنسية المتوالية حتى بعد ان طرأت تغيرات هامة على العالم بعد الحرب العالمية الثانية ورسخت اقدام الحركة الوطنية الجزائرية . وبدا صار يمثل عقبة كاداء فى سبيل التوصل الى اتفاق بالطرق السياسية .

اما من حيث الهجرة والاستيطان فقد رسمت الجمهورية خطة لنقل ٢٠٠ الف مستوطن الى الجزائر واعتمدت مبلغ ٥٠ مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الاولى من عمليات الهجرة . ولا شك ان الأوضاع الداخلية فى فرنسا هى التى حفزت الحكومة على اتخاذ هذه الخطوة غير مأمونة المواقب : ذلك ان الجمهورية كانت قد وعدت العمال عند قيامها بانشاء مصانع اشتراكية طبقا للنظم التى دعا اليها الزعيم الاشتراكي لوى بلان ولكن سرعان ما تبين استحالة تطبيق النظم الاشتراكية فى ذلك الوقت لانها لم تكن مذهبا متكاملا . وتحولت هذه المصانع الى تكايا ، وحاول العمال ان يقلبوا النظام الجديد بعد قيام الجمهورية بخمسة اشهر فلم تجد الحكومة وسيلة للتخلص منهم افضل من ترحيلهم الى الجزائر .

وهذه الدوافع فى حد ذاتها تعتبر من اسباب فشل الخطة ، فلم يكن الصال بقادرين على ان ينتقلوا دفعة واحدة من المدن الفرنسية الى الريف الجزائرى . ولم تستطع الحكومة ان تدبر لهذه الهجرات الكبيرة وسائل الهيئة والانتاج كما وعدتهم . كما انها اتخذت من الجزائر حقلا لتجارب المذاهب السياسية والاجتماعية التى انتشرت فى ذلك الوقت فشرعت فى انشاء المزارع الجماعية مجارة اذى الاشتراكيين . ولكن مثل هذا النوع من المزارع يستدعى رعاية شاملة .

وهكذا بلغ مجموع المهاجرين الزراعيين الذين نقلتهم الجمهورية خلال السنوات الأربع ٨٠ ألفاً ، ولكن لم يستقر من هؤلاء سوى ١٥ ألف ٠ ولم تحقق الجمهورية هدفها الرامى الى نشر الاستيطان الزراعى في البريق فلم يزد عدد المستوطنين الزراعيين على ٣٠ ألفاً من بين ١٣١ ألفاً سنة ١٨٥١ ٠



موقف نابليون الثالث

اتسمت السياسة الجزائرية لنابليون الثالث بالتقلب ٠ فقد مبال في اللقالب الى تأييد فريق العسكريين ، وبالتالي الى تحديد المناطق التابعة للإدارة المدنية ، ثم انجبه فترة قصيرة الى سياسة الإدماج حين أنشأ وزارة خاصة بالجزائر وعين عليها أخاه جبروم والى وظيفة الحاكم العام ، الا ان هذه السياسة لم تستمر سوى سنتين من سنة ١٨٥٩ - سنة ١٨٦٠ ، فالغيت الوزارة وأعيد منصب الحاكم العام ٠ وافتتح نابليون الثالث فى الستينات سياسة جديدة تهدف الى حماية أراضى البهاكان الأصليين ، وانتهى منها الى فكرة المملكة العربية على نحو ما سنرى ٠

٠ ويصف الكتاب الفرنسيون نابليون الثالث بشعور الفداء نحو المستوطنين ويعززون ذلك الى معارضة لهم فى استفتاء التعديل على الدستور الذى جرى سنة ١٨٥٢ ٠ ومع ذلك لم توقف حكومة نابليون الثالث حركة الاستيطان الأوربي ٠ وانما حاولت أن تنظمها تنظيميا جديدا بعد أن ثبت فشل سياسة الجمهورية الثانية ٠ فشجع الاستيطان ومنح الامتيازات للجعفيات الرأسمالية الكبيرة التى نمت فى عهد الإمبراطورية الثانية ٠

وفى ٢٦ أبريل سنة ١٨٥١ صدر قانون هام لتنظيم تملك الأراضى وهو يعتبر حلا وسطا بين فكرة الاستعمار الرسمى والحر ، أى الذى يترك للأفراد مسئولية تملك الأراضى بالشراء والاستغلال ٠ فلا يلغى القانون مبدأ منح المستوطن الأرض مجانا ، ولكن يشترط تملكه لمبلغ معين يستطيع بـه المساهمة مع الحكومة فى نفقات اصلا الأراضى ٠ ولا تثبت ملكية الأرض الممنوحة نهائيا الا بعد الإقامة فيها ثلاث سنوات وبعد أن ثبت المستوطن قدرته على القاء والاستغلال ٠ وتتراوح القطع التى تمنح للمهاجرين فى ظل هذا القانون من ٢٠ الى ١٥٠ هكتارا (١) وظل هذا القانون سائدا

(1) Piquet : La colonisation d'Algérie.

حتى سنة ١٨٦١ ، اذ اتجهت الحكومة الى منح الاراضى المستولى عليها الى جمعيات راسمالية كبيرة فى نظير تعهد هذه الجمعيات بتنفيذ مشروعات هامة كانشاء السدود او تعبيد الطرق ، كما ان بعض هذه الجمعيات اخذ عليها تعهد لنقل عدد من المستوطنين الاوربيين .

ومن اكبر الجمعيات التى استفادت من سياسة الامبراطورية الثانية، جمعية جنيف التى منحت امتيازاً لاستغلال ٢٠ ألف هكتار ، والجمعية الجزائرية العامة التى منحت ١٠٠ الف هكتار ، كما حصلت جمعية الغابات على امتياز لاستغلال الغابات الجزائرية مدة ٩٠ سنة فى مساحة قدرها ١٦٠ ألف هكتار . ولم تستطع معظم هذه الجمعيات تنفيذ شروطها ، فبالنسبة لترحيل السكان كانت تفضل اليد العاملة المحلية فى الزراعة لانخفاض اجورها وكانت تتبع معهم نظام الخامسة ، اى يترك للعامل خمس المحصول او ما يساويه نقداً ويثول الباقي الى الجمعية صاحبة الامتياز .

واذا كانت هذه الجمعيات قد ساعدت فى هجرة عدد آخر من المستوطنين فان ذلك كان من اجل تنفيذ المشروعات الانشائية التى استدعت وجود عمال فنيين . ومن جهة اخرى لم تستطع هذه الجمعيات ان تستغل جميع الاراضى الممنوحة لها ، فلم تستغل الجمعية الجزائرية العامة سوى ٣٥ ألف هكتار . كما ان جمعية الغابات باعت امتيازها الى ثلاثين مستوطناً مما ترتب عليه تحويل منفعة عامة كالغابات الى ملكيات فردية وظهور الملكيات الزراعية الكبيرة فى الجزائر .

وبينما استولت الجمعيات الراسمالية على هذه المساحات الشاسعة ، انتفع نحو ١٣ الف من صغار ومتوسطى المستوطنين الاوربيين بقانون سنة ١٨٦١ وآلت اليهم ملكية نصف مليون هكتار فى مدى عشر سنوات . وكان من نتيجة الامتلاك المفاجيء لهذه الاراضى الشاسعة ان عجز الاستعمار الاوربى بالرغم من التسهيلات التى منحت له عن استغلال اكثر من سبع هذه المساحة كما جاء فى تقرير لجنة التحقيق التى ارسلها مجلس الشيوخ للجزائر سنة ١٨٦٢ (١) . وعلاوة على هذا لاحظت اللجنة وجود ٩٠٠ ألف

(١) وبلاخط من الارقام المذكورة ان الاراضى الزراعية فى شمال افريقيا شاسعة جدا . ولكن يجب ان يؤخذ فى الاعتبار قدرة الهكتار على الانتاج عند مقارنتها بالمساحات المزروعة فى مصر مثلاً .

هكتار أخرى تملكها الحكومة آلت إليها إما عن طريق المصادرة أو انتقال ملك الدومين إليها سنة ١٨٣٠ ولم تمنحها لأحد من المستوطنين . هذا عدا الأراضي التي انتقلت إلى يد المستوطنين عن طريق الشراء الحر . وتحمل هذه الملكيات الفرنسية أخصب بقاع الجزائر . ولذلك ترى اللجنة أنه يمكن الاستمرار في منح الأراضي أو بيعها دون الحاجة إلى مصادرة جديدة من السكان الأصليين .

وكذلك أوصى التقرير بضرورة إصدار تشريع جديد لحسم ملكية القبائل . واستجاب مجلس الشيوخ لهذا التقرير ، وأصدر تشريعا سنة ١٨٦٣ يقضى بتثبيت ملكية القبائل وذلك بتحويلها من ملكية جماعية إلى ملكية فردية على مرحلتين : أولا تحديد مساحة القطعة الخاصة بكل دوار ، وهو القسم الأصغر من القبيلة ، وثانيا توزيع هذه المساحة على الأسر التي تكون الدوار .

وقد أتم نابليون الثالث هذا التشريع بمرسوم صدر في ديسمبر ١٨٦٤ يحرم نظام المنح الحكومية للمستوطنين ، ويجعل الشراء الحر هو الوسيلة لانتقال الملكية في الجزائر (١) وبذا وضع نابليون حدا لسياسة الاستعمار الرسمي .

٥

قام نابليون بيزاردين للجزائر خلال عامي ١٨٦٠ : ١٨٦١ ، واتصل هناك ببقايا الأسر الوطنية العريقة . وقيل أنه أعجب بروح الفروسية العربية التي كانت ما تزال تصارع من أجل بقائها . وقد عبر نابليون الثالث عن آرائه في كتيب صغير أصدره عن الجزائر ، خرج فيه بفكرة جديدة : ألا وهي أن الجزائر بجانب كونها أرضا تحتلها فرنسا ، فهي مستعمرة أوربية ومملكة عربية . والمقصود بفكرة المملكة العربية أن الجنس العربي جنس نبيل له مميزاته الخاصة وأنه يستحق الرعاية من الإمبراطور مثل الفرنسيين . وهو يمكن أن يكون نواة مملكة عربية ترتبط بفرنسا في شخص الإمبراطور .

(١) تناولت كثير من المراجع الفرنسية موضوع استعمار الجزائر ونشير فيما يلي إلى أهمها :

(1) Piquet (2) Baudicourt (3) Roberts

بالإضافة إلى الجزء الثاني من مجموعة هانوتو عن تاريخ المستعمرات الفرنسية . انظر تبث المراجع . .

وتمشيا مع هذه الفكرة شجعت حكومة نابليون الثالث الإدارة غير
المباشرة في المناطق العسكرية وبلاذ القبائل . وقاومت الحاح المستوطنين في
القبائل المناطق العسكرية واخضاع الجزائر كلها للنظام المدني وبالتالي
لحرية الاستيطان والتملك . وقد لوحظ أن الإدارة غير المباشرة انتهت إلى
تقوية نظام القبيلة عند البربر ، لأنها عمدت إلى تنظيم مجلس القبيلة
ويعرف بالجماعة وجعلته بديلا عن المجالس البلدية في المناطق المدنية فوضعت
شروط انتخاب الأمين أو رئيس الجماعة بواسطة جميع الذين يدفعون ضريبة
الراس ، ويجدد انتخابه كسل ثلاث سنوات ، كما أنشئ منصب أمين
الأمناء ليمثل مجموعة من القرى وينتخبه الأمناء أنفسهم .

وتنظر الجماعة أو مجلس القبيلة في تحديد ضريبة الراس ، والفصل
في القضايا المدنية التي تأخذ بالمعرف عند البربر ، وفي تحديد الغرامات
عن المخالفات الخلقية أو الجنح ، لأن الجرائم من اختصاص المكاتب العربية .
وإذا اختلفت جماعتان ، كانت السلطات الفرنسية تعين شخصا من ذوي
الهيئة يتولى مهمة التوفيق في المكتب العربي .

وبجانب المحافظة على شخصية الجزائر في هذه المناطق أراد نابليون
الثالث أن يفتح أمام الجزائريين باب المواطنة الفرنسية ، وبالتالي الحصول
على الحقوق وتحمل الواجبات التي تفرضها عليهم هذه المواطنة .
وفي يونيو ١٨٦٥ صدر تشريع يحدد الوضع الجديد للجزائريين . فهم
يعتبرون جميعا رعايا فرنسيين يخضعون في الخارج لحماية قناصل فرنسا ،
ولكن لا يستمتعون بنفس حقوق المواطنين إلا بمقتضى شروط أهمها أن يتبع
الجزائري ، سواء كان مسلما أم يهوديا ، في الأجوان المدنية ، القانون
الفرنسي . ويتنازل بذلك عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي . قيل
لأنه يسمح بتعدد الزوجات . والمواطنة الفرنسية أسعى من أن تمنح
لن يمارس تلك المعاداة (المتأخرة) وبمقتضى هذا التشريع تفتح جميع
الوظائف بما في ذلك سلك الجيش أمام الجزائريين المتجنسين .
وظن نابليون خطأ أنه أسدى للنصر الوطني خيرا ، والواقع أن
اليهود وحدهم هم الذين استفادوا من هذا التشريع ، لأنه من السهل عليهم
اعلان أنفسهم تابعين للقانون المدني الفرنسي . أما المسلمون فلم يطلب منهم
الأعداد ضئيل جدا التحول إليه (٦٠٠ حتى سنة ١٨٩٠-١١) . كذلك
لم يستفد الجزائريون من قانون سنة ١٨٦٣ الخاص بحماية ملكيتهم ، ولم
يفهموا توزيع الملكية على الأفراد على أنه تثبيت لها . وعلى كل فقد تلكت
الإدارة الفرنسية في تطبيق هذا التشريع .

على أن فضب المستوطنين على سياسة نابليون الجزائرية كان
 اظهر ، لان هؤلاء استطاعوا ان يسجلوا افكارهم بمجرد ان انتهى حكم
 الامبراطور . ورغم عدم قدرتهم على استقلال ما لديهم حينئذ من املاك
 واسعة ، فان الجشع جعل المستوطنين ينظرون بعين القلق الى تثبيت ملكية
 الجزائريين ، وقالوا ان العرب ليسوا في حاجة الى الأرض لانهم لا يعرفون
 كيف يستغلونها ، فان العربي ينتج سدس ما ينتجه الاوروبي في نفس المساحة .
 وطالبوا بان تضع الدولة يدها على جميع أراضي العرش التي لا يستطيع
 اصحابها ابراز حجة ملكية لها ترجع الى ما قبل سنة ١٨٣٠ . وكذلك سخط
 المستوطنون على تغلب العسكريين على الادارة في الجزائر ، وكان هذا
 طبيعيا لان حكومة نابليون نفسها كانت تعتمد على الجيش . لهذا تولى
 الرجال العسكريون الحكومة العامة في الجزائر مثل الجنرال بلسيه من
 سنة ١٨٦٠ - ١٨٦٤ ، ومكماهون من سنة ١٨٦٤ - ١٨٧٠ . وقد
 استجابت السلطات الفرنسية رغم هذا لرغبة المستوطنين فنباطات : عملية
 احصاء الملكيات الجزائرية تمهيدا لتثبيتها . وكان عليها ان توزع
 مليون و ٣٣٦ ألف هكتار على الدورات (١) . واحتجت بان العمية شاقة
 وتستدعى وقتا طويلا .

كانت نتائج الاستعمار في الجزائر حتى سنة ١٨٧٠ نافية : ويؤكد
 هذا ان الجزائر لم تصدر الى فرنسا سوى كميات ضئيلة من القمح والحبوب
 مع ان الوحدة الجمركية قد تقرر بين الجزائر وفرنسا منذ سنة ١٨٥١
 لكي تسهل للمستوطنين بيع منتجاتهم . ولكن نظرا للتكاليف التي اقتضاها
 الاستعمار لم تستطع منتجات الجزائر ان تنافس مثيلاتها في فرنسا وقد
 ظلت الجزائر وعملية استيطانها عبئا على الميزانية الفرنسية حتى اضطرت
 فرنسا الى منسح الاستقلال الماني للبلاد سنة ١٨٩٦ تخلصا من هذه
 النفقات . وحتى الدخل الضئيل الذي كانت تقدمه الجزائر للادارة الفرنسية
 كان يرد معظمه من السكان الاصليين ، وحسب تقدير الرحالة الانجليزي
 كوك (٢) سنة ١٨٥٤ بلغت نفقات جيش الاحتلال ٢٥ مليون جنيه بالاضافة
 الى ٧٠٠ ألف تكلفتها الادارة المدنية وعمليات الاستيطان ، وهذا المبلغ يوازي
 ٦٠ مليون فرنك في حين بلغت ايرادات الجزائر ٣٠ مليون فرنك ، اوت
 القبائل منها ١٥ مليون كضرائب عادية ، أما الباقي فقد حصل اما من
 المبالغ التي كانت تدفعها الشركات في نظير امتيازاتها او من الغرامات
 التي كانت تفرض على القبائل الثائرة .

اما من حيث هجرة السكان فان عدد الاوربيين ازداد اثناء عهد
الامبراطورية الثانية من ١٣١ الف سنة ١٨٥١ الى ٢٩٥ الف سنة ١٨٧٠ ،
الا انها اعتبرت ضئيلة في نظر المتحمسين لاستعمار الجزائر . كذلك لوحظ
ان التفاوت بين عدد الفرنسيين والاوربيين من الاجناس الاخرى اخذ يتسع ،
فمن بين الـ ٢٩٥ الف مستوطن اوروبي لم يزد عدد الفرنسيين على
١٣٠ الفا . وقد ظل عدد الوفيات مرتفعا بالنسبة للمواليد بين الاوربيين
حتى سنة ١٨٥٦ . ويقدر عدد من لقي حتفه من المستوطنين بـ ١٥٠ الفا فيما
بين سنة ١٨٣٠ ، ١٨٧٠ . وهو عدد مماثل للذين قتلوا من الفرنسيين في
الاشتباكات العسكرية في نفس المدة (١) .

وهكذا نتبين الى اى حد عادت الادارة الفرنسية الحقائق الطبيعية
ومصلحة فرنسا الاقتصادية نفسها من اجل تحويل الجزائر الى مستعمرة
استيطان ، وطرد سكانها الاصليين نحو اقليم الصحراء . وقد لاحظ احد
الرحالة الانجليز الذين زاروا الجزائر سنة ١٨٥٤ ان السلطات الفرنسية بعد
ان صادرت المساحات الشاسعة من الارض وعجزت عن استغلالها ، دعت
اصحابها لكي يعودوا للعمل فيها كاجراء ولكنهم كانوا يرفضون ، فاضاف
ذلك عاملا جديدا لاضعاف الانتاج (٢) .

ولم يكتف المستوطنون الاوربيون بعرقلة تنفيذ التشريعات التي
كانت تهدف الى اقرار ملكية الجزائريين ، بل انهم عارضوا ايضا محاولات
بعض المكاتب العربية تعليم الاهالي الوسائل الحديثة للزراعة . واذن فان
الوسائل التي اتبعت لتحويل الجزائر الى مستعمرة استيطان كانت الى
حد كبير مسؤولة عن وقوع مجاعة كبرى خلال عامي ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ ،
والتي راح ضحيتها ٣٠٠ الف شخص حسب التقدير الرسمي الفرنسي وهو
اقل بكثير من الحقيقة . ومما يشهد صحة استنتاجنا هو ان معظم الذين
ماتوا جوعا لقوا حتفهم اثناء محاولة العودة من الاقاليم المجذبة الى
السهول الشمالية الخصبة التي طردوا منها . وكان قد سبق هذه المجاعة
بضع سنين انتشار وباء الكوليرا الذي امسك عددا كبيرا من السكان
الاصليين وهم المنتجون الحقيقيون في البلاد . ويرتبط بهذا الحادث
المؤسف ازدياد نشاط الحركة التبشيرية التي تحمس لها الاب لافيغري
اسقف الجزائر في ذلك الوقت . فقد انتهر هذه الفرصة وجمع الاطفال
الذين فقدوا عائلتهم وجعلهم يشبون على دين آخر غير الدين الذي كان
على آباؤهم . ومن هؤلاء الجزائريين الكاثوليك كون الاب لافيغري طبقة
جديدة من المبشرين عرفت بالآباء البيض وانتشرت في بلاد البربر .

أما الحكومة الفرنسية فانها بدل أن تقوم بعمل حاسم كارسال المؤن فتجنب البلاد الكارثة بعثت بلجنة من مجلس الشيوخ للتحقيق في أسباب المجاعة . وقد انتهت هذه اللجنة الى اقرار المستوطنين على رأيهم من أن مجزأ العرب عن استغلال الاراضى التى يملكونها هو الذى تسبب فى وقوع المجاعة ، ومن ثم فان التشريعات التى سبق اصدارها سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٦٥ تعد ضارة بمصالح الجزائر .

وبناء على هذا التقرير الفت نفس حكومة الامبراطور نابليون الثالث التشريعات التى سنتها قبل ذلك بسبع سنين لحماية ملكية الجزائريين . ولكنها لم تعش بعد هذا الالفاء سوى عدة اشهر وتمهد السبيل أمام الجمهورية الثالثة لتمارس السياسة الاستعمارية الجديدة على اوسع نطاق .

٦

سياسة الجمهورية الثالثة . فزوة الاستعمار ١٨٧٠ - ١٩١٤

كان طبيعيا أن يرحب المستوطنون بسقوط الامبراطورية ، فراحوا يتخلصون من ممثلى السلطة العسكرية الذين اعتبروهم حماة العنصر الوطنى ، فطرد الحاكَم العسكري استرهازى . ودلت بعض تصرفاتهم على وجود فكرة الاستقلال الذاتى ان لم يكن الانفصال عن فرنسا او طلب الحماية من بريطانيا والولايات المتحدة . اذا عجزت فرنسا عن صد الغزو البروسى المحتمل (١) ثم عمدوا الى تأليف مجلس دفاع وطنى واختاروا أحدهم وهو فليرموز لتولى السلطة العليا فى البلاد . بيد أن هذا الاتجاه الانفصالى لم يستمر طويلا بسبب وقوع ثورة المقرانى سنة ١٨٧١ وشعر المستوطنون بحاجتهم الى مساعدة فرنسا . ثم مسارعة الحكومة المؤقتة فى باريس الى اصدار التشريعات التى ترضى المستوطنين . وقد عهدت الى كرميو اليهودى بسن هذه التشريعات ، وباستثناء قانون تجنيس اليهود جاءت قوانين كرميو الأخرى ملتقىة مع رغباتهم . ومن أهمها إعادة تشكيل المديريات الثلاث وتبعيتها للحكم المدنى ، وفصل القيادة العسكرية عن وظيفة الحاكم العام وحكام المديريات (Prefet) . وانشاء مجالس العمالات او المديريات على نمط المجالس المعروفة فى فرنسا . ومن هذه الاجراءات أيضا انتخاب المستوطنين لممثلين عنهم فى الجمعية الوطنية . وانشاء مجلس استشارى للنظر فى الشؤون الخاصة بهم .

وتتم هذه الإجراءات عن انجاء الجمهورية الثالثة نحو سياسة الإدماج، وهي التي سادت من سنة ١٨٧١ - ١٨٩١ . فلما استنفذت أغراضها عادت الجمهورية الى تطبيق سياسة الاستقلال الإداري . ومن أهم أهداف سياسة الإدماج فتح أراضي الجزائر كلها للاستعمار الأوربي بعد انكماش المناطق العسكرية وجعلها مقصورة على الصحراء والواحات . ففي السنوات الأولى التي تلت قيام الجمهورية ، انصرف هم الحكومة الى نقل أعداد كبيرة من المهاجرين ولا سيما من الفرنسيين لتحقيق التوازن بين العنصر الفرنسي وبقية العناصر الأوربية الأخرى ، ثم الى الاستيلاء ومصادرة الأراضي الجديدة لأغراء هؤلاء المهاجرين بالثروة التي لا تتوفر لهم في أوروبا .

ولا شك ان نظام الاستعمار الرسمي كان ملائما لسياسة التوسع في الهجرة ، وجعل الهجرة ذات طابع ديمقراطي ، أي تفضيل صفار الملاك الذين يعملون بأيديهم في ملكياتهم على الملاك الإقطاعيين . وقد رأينا كيف ان مثل هؤلاء المهاجرين يحتاجون الى معونة دائمة من الحكومة . ومما يذكر ان فرنسا خصصت جزءا كبيرا من الفرامة الحربية التي دفعها الثوار في حركة الترانى للانفاق على عمليات الهجرة والاستيطان التي نشطت منذ سنة ١٨٧١ .

وبعد الفترة ما بين سنتي ١٨٧١-١٨٨١ انشطت فترات الهجرة، فقد ارتفع عدد المستوطنين من ٢٤٦ ألفا ، الى ٣٧٦ ألفا ، أي بمعدل ١٣ ألفا سنويا . ولم ينجح الفرنسيون في هذه الفترة في تغليب عنصرهم على العناصر الأوربية الأخرى بالرغم من سنوح فرصة للهجرة الفرنسية لم يوجد لها نظير من قبل، فانه بعد ضم الألزاس واللورين الى ألمانيا في معاهدة فرانكفورت ترك عدد من سكان هاتين المقاطعتين ديارهم ، لانهم فضلوا ان يعيشوا في ظل التنظيم الديمقراطي الفرنسية ، ووجدت الحكومة الفرنسية في الجزائر المهاجر الطبيعي الذي تستطيع ان تعوض به أهل الألزاس واللورين عما فقدوه من أملاك ، فنظمت لهم مراكز زراعية ، ورحلت على نفقتها ١٠٨٣ أسرة منهم ، ولكن لوحظ فيما بعد ان ثلث هؤلاء المهاجرين فقط استقروا في الجزائر بينما عاد الباقون الى فرنسا .

وقد سبق ان اشرنا الى الظاهرة الاجتماعية التي تسود فرنسا والتي تصرف أهلها عن الهجرة الى الخلدج كما هي الحال بالنسبة لكل مجتمع زراعي ، خاصة وان فرنسا بلد مخصب ولا تحدث به مجاعات كذلك التي تعرض لها سكان أيرلندا عند وقوع أزمة في زراعة البطاطس . بل لوحظ ان كثيرا من الفرنسيين الذين هاجروا أثروا الاستقرار بكندا وأمريكا الجنوبية ، ومعظم الذين اتجهوا الى الجزائر كانوا من سكان الجنوب

ولم تمان فرنسا ازمة من تكاثر السكان . بل على العكس لم يزد سكانها
عند ١٨٧١ الا بقدر مليونين على مدى ٧٤ سنة فقد كان في سنة ١٨٧١
(٣٩ مليون) وبلغ سنة ١٩٤٥ ٤١ مليون .

وهكذا احتفظ الاوربيون من الاجناس الاخرى بأغلبية في الجزائر الى
ان تدخلت فرنسا بواسطة التشريع سنة ١٨٨٩ ، فحاولت ادماج الاوربيين
في الجنسية الفرنسية من جهة . والحد من هجرة العناصر غير الفرنسية
من جهة اخرى . ويقضى مرسوم سنة ١٨٨٩ بأن كل مولود اوروبي في
الجزائر يحمل أصلا الجنسية الفرنسية ما لم يطلب عند بلوغه سن الرشد
الاحتفاظ بجنسيته الأصلية .

ويتبين من الجدول الآتي (١) ، كيف ان الميزان تحول فعلا الى جانب
العنصر الفرنسي بعد سريان هذا المرسوم بعدة سنوات ؛ مع ملاحظة
ان هذا الاحصاء يعتمد على البيانات الرسمية الفرنسية . وهي مفروضة اذ
انها قد تقلل من عدد الجزائريين .

السنة	الجزائريون	الفرنسيون	الأوربيون ويدخل ضمنهم	اسبان	ايطليون
١٨٨١	٢/٥ مليون	١٢٩٦٠١ منهم	١١٥٥١٦ منهم	٧١٣٦٦	١٨٣٥١
		يهودى ٣٣٠٠٠			
١٨٩١	٢٩٠٠٠٠٠	١٩٥٤١٨ منهم	١٨١٣٥٤ منهم	١١٤٣٢٠	٣٣٦٩٣
		نحو ٣٥ ألف يهودى			
		جزائرى			
١٩٠١	٤٩٧٧٧٨٨	٤٤٩٤٢٠ منهم	١٩٢١٩٨ منهم	١٤٤٣٢٨	٣١٩٢٧
		يهودى ٦٤٦٤٥			
١٩١١	٤٧١١٢٧٦	٥٦٢٩٣١ منهم	١٨٩١١٢ منهم	١٣٥١٥٠	٣٦٧٩٥
		يهودى ٧٠٢٧١			

هذا ولم نشأ ان نعتبر اليهود من بين الجالية الفرنسية لانهم ظلوا اقرب فى معاشهم وتقاليدهم الى الجزائريين ، ولم ينجح التجنيس القانونى فى ادماجهم اجتماعيا فى البيئة الفرنسية ، كذلك احتفظ الاسبان والاطليان بتقاليدهم الخاصة . بل ان تركيز الطليان فى قسنطينة قرب تونس جعلهم يشعرون بتضامن مع مواطنيهم خارج الجزائر ، وبذا لوحظت عليهم نزعة سياسية انفصالية لم يوجد نظيرها لدى اسبان وهران . الا انه لما كان التعليم فى المدارس الحكومية باللغة الفرنسية ، فقد اخذ الاوربيون ينسون تدريجيا لغاتهم الاصلية ويشكلون مع العنصر الفرنسى جماعة لها طابع خاص ، لا هو بالجزائرى ولا بالفرنسى . واصبحت هذه الجماعة تعتقد بان الجزائر هى وطنها الطبيعى فسحوا انفسهم احيانا بالجزائريين . ولم يظهر المستوطنون تعصبهم للقومية الفرنسية الا عندما شعروا بتزايد قوة العنصر الوطنى .

اما السكان الاصليون فعرفوا عند المستوطنين بدينهم اى بالمسلمين واطلق عليهم فى ذلك العهد وصف المسلم الفرنسى وذلك تبييتا للخطا القائل بانه ليس للجزائريين صفات مميزة .

ومع ان قوانين الهجرة كانت تشترط امتلاك المهاجر لمبلغ معين من المال الا ان هذا الشرط لم يكن ينفذ فعلا ، ولذلك عاد مرسوم سنة ١٨٧٨ فتشدد فى الشروط اللازمة لحصول المستوطن على الملكية الزراعية ، ومن بينها اتفاق المستوطن لـ ١٩٠ فرنك على الاقل لكل هكتار ، وبقاؤه فى الارض لمدة خمس سنوات ، وقد رفعت هذه المدة الى عشر ثم الى عشرين سنة ١٩٢٤ . ويقدر متوسط ما تكلفته الاسرة من مهاجرى الالزاس واللورين

بـ ٢٦٨ جيبها سريبي . كما قدرت اللجنة البرلمانية التي ارسلت سنة ١٨٩٢ لتحقيق لى شؤون الاستعمار . ان متوسط ما تكلفه المستوطن الأوربي هو ١٥ ألف فرنك . ولذلك نصحت بالعدول عن نظام الاستعمار الرسمى (١) .

وكما ان قسما كبيرا من الراى العام الفرنسى لم يقر حكومته على الاموال الطائلة التى انفقتها فى حرب الجزائر ، علما منهم بأن ذلك انما يخدم مصلحة المستوطنين الخاصة . فكدلك فعلت الأحزاب اليسارية فى فرنسا ابان الفترة التى ندرسها . فتزعمت حركة معارضة قوية فى البرلمان ضد سياسة الاستعمار الرسمى التى يقع عبؤها على دافعى الضرائب دون ان تتحقق من وراء ذلك مصلحة عامة . ويدل على ذلك ان البرلمان رفض سنة ١٨٨١ مشروعا باعتماد ٥٠ مليون فرنك للتوسع فى استعمار الجزائر .

ولم يكن شراء الاراضى فى الجزائر هو الذى رفع نفقات الاستعمار ، فان الاستعمار الحر الذى يقوم على الشراء الفردى من السكان الاصليين ، لم يمارس الا على نطاق ضيق حتى بعد أن وضعت جميع التسهيلات للشراء الحر سنة ١٩٠٤ . من ذلك طرح الاراضى التى يراد بيعها للزاد العلنى ، والقيام بجميع وسائل الاعلان الممكنة عنها . وانما تحولت ملكية معظم الاراضى الزراعية الى ايدى المستوطنين اما عن طريق ما استولت عليه الادارة الفرنسية من اراض مصادرة ، او متخلفة عن حصر القبائل ، واما عن طريق استخدام الحيل القانونية لاغتصاب املاك الاسر الوطنية . وفى سنة ١٨٧١ كان لدى الادارة الفرنسية ٢٠٠ ألف هكتار ، اضيف اليها ال ٥٠٠ ألف التى صودرت بعد ثورة القرانى سنة ١٨٧١ . ومع ذلك لم تكف فرنسا بهذه المساحة الشاسعة ، بل اصدرت مرسوما فى يونيو ١٨٧٢ ينص على تطبيق نظام الملكية العقارية السارى فى فرنسا على الجزائر . وكان واضحا ان الغرض من هذا هو استغلال احدى مواد قانون الملكية التى تنص على أنه للشريك فى ملكية عقارية الحق فى ان يطالب شركاءه بتحديد ملكيته والا لزمهم ببيعها . وكان مفهوما ان تطبيق هذه المادة سيتيح للمستوطنين والمضاربين على الاراضى وسائل التحايل لسلب الجزائريين املاكهم ، فمن السهل ان يعمر هؤلاء واحدا فقط من افراد عشيرة ما يبيع نصيبه ولو بشمن مرتفع . ثم يأتى الشريك الجليلد فيطالب بتحديد ملكية كل فرد من افراد العشيرة . وهذا يقتضى تسجيلها فى المحاكم الفرنسية . ولما كانت مصاريف التسجيل باهظة . مع ضالة مساحة انصبة الافراد فى القالب . فقد كان الامر ينتهى دائما باستيلاء المضارب الأوربي على قطعة

الأرض . ويضرب لنا تاريخ الاستعمار مثلا حيا على هذه الحيل ، ففي وهران اشترى أحد المضاربين نصيب جزائري في قطعة أرض تبلغ مساحتها ٢٩٢ هكتارا ، ويشارك في ملكيتها ٥١٣ شخصا . وحتى يسجل جميع هؤلاء ملكياتهم كان عليهم أن يدفعوا ١١٠٠٠ فرنك للإدارة الفرنسية ، وهو مبلغ يتجاوز قيمة الأرض في ذلك الوقت ، وانتهى الأمر باستيلاء المضارب على القطعة كلها بمبلغ ٨٠ فرنك (١) .

وحتى يوسع الفرنسيون المنطقة التي يطبق فيها مرسوم سنة ١٨٧٣ ، مدوا الأراضي المدنية حتى شملت جبال الأطلس . واقتصرت المناطق العسكرية على الواحات الجنوبية . ومن المعروف أن أهم ما تمتاز به الأراضي المدنية عن العسكرية ، هو حرية التعامل على الأراضي دون قيد ، بتلك الطريقة انتقل نحو ٤٠٪ من ملكيات الجزائريين إلى أيدي الأوروبيين . وانتشرت المراكز الاستعمارية في مناطق لم تشهدا من قبل مثل وادي الشلف في وهران والصمان وسطيف ، وبلغ مجموع ما أنشئ من قرى أوروبية ٢٦٤ في مدى عشر سنوات .

ولم تنج مراعى الأطلس الجنوبية من استغلال المستعمرين ، أما الغابات فقد أعلنت ملكا للدولة ، وأصبحت الإدارة الفرنسية تستغل منبجاتها وأهبيها أعشاب الحلفاء لحسابها الخاص . وقد استنكر بعض الفرنسيين أنفسهم تحايل المضاربين على سلب الأراضي ، فيعد أن نشر تقرير اللجنة البرلمانية المشار إليه استطاعت الجمعية الوطنية أن تسن تشريعا جديدا بتحريم بيع قطعة من الأرض بناء على طلب فرد واحد من ملاكها ، وإنما يسمح ذلك فقط إذا كانت القطعة مسجلة من قبل ، ولا ينكر أن بعض الجزائريين قد استفادوا من تسجيل ملكياتهم وخاصة في قسنطينة حيث يشتهر بتمكهم الشديد بأرضهم .

أما من حيث الوضع الإداري فقد طالب المستوطنون بالاندماج بشرط أن يطبق عليهم وحدهم وعلى الجزائريين حين يكون ذلك في مصلحتهم . فبالإضافة إلى انتخاب ممثلين عن المستوطنين بواقع ثلاثة نواب عن كل إقليم من أقاليم الجزائر ونائب في مجلس الشيوخ أنشئت لهم مجالس إقليمية من المديرية الثلاث كانوا ينتخبون فيها ممثلهم حسب قوانين المجالس المماثلة في فرنسا . كذلك أنشئت المجالس البلدية والقروية في الجزائر على نمط نظيراتها في فرنسا ونظمت بقانون سنة ١٩٨٤ وقد ميز القانون بين منطقتين .

فى الشمال حيث اقيمت هذه المجالس تبعا لتوزيع السكان الاوربيين بحيث يمكن تبرير قصرها على العنصر الاوربى او اعطائه اقلية ساحقة فيها، وتمارس المجالس فى هذه المناطق نفس الاختصاصات التى تمارسها فى فرنسا . وقد وصفت فى الجزائر بأنها البلديات كاملة السلطة Commune de Pleine Exercice وتولى هذه المجالس انتخاب رئيس البلدية او القوية ، وتقوم بالاشراف على شئون الأسرة والخدمات الاجتماعية وتسجيل الاطفال بالمدارس .

ورغم هذا التحيز فى اختيار توزيع المجالس ، فقد لوحظ فى ١٧ مجلسا فقط من بين ٤٤ فى وهران كانت تمثل مناطق اقلية اوروبية (١) .

اما فى الجنوب حيث يقل العنصر الاوربى ، وفى معظم المناطق لا يمثل وجوده سوى موظفى الادارة الفرنسية ، فقد تقرر ان يكون نصف اعضاء المجالس البلدية والقروية من الاوربيين ونصفهم الآخر من السكان الاصليين ، ولا ينتخب هؤلاء رئيس البلدة ، بل يعين الحاكم العام الرئيس من بين الاوربيين ووكيله من بين السكان الاصليين لينظر كل منهما فى شئون ابناء جنسه . وتعرف هذه المجالس باسم Commune mixte

بلغت سياسة الادماج اقوى مراحلها منذ ان صدر مرسوم الحاكم الجزائر اداريا بفرنسا سنة ١٨٨١ ، وهو المرسوم الذى ظل معمولا به حتى سنة ١٨٩٦ . وبمقتضاه أصبحت كل ادارة فى الجزائر تابعة للوزارة المختصة بباريس ، وكان الحاكم العام يركز جميع الادارات فى يده قبل سنة ١٨٨١ ، كذلك كف الحاكم العام عن جمع السلطة المدنية والعسكرية باستثناء مناطق الجنوب الصحراوية التى احتفظت بنظامها فلم يتغير عما كان عليه فى عهد الامبراطورية الثانية .

الا ان هذه المركزية الكاملة فى نظام الادارة كانت محل نقد شديد من المتخصصين فى شئون الاستعمار . لانهم راوا ان تصرف شئون الجزائر فى باريس يعرض مصالح الاستعمار للروتين الحكومى ، ولذلك كان من اهم التوصيات التى قدمتها اللجنة البرلمانية المذكورة آنفا ، العودة الى نظام اللامركزية ، وهو يعنى عند هؤلاء اعطاء الحاكم العام والمستوطنين سلطات اوسع ، فهى بالتالى خطوة رجعية من وجهة نظرا الجزائريين . وقد اخذت الحكومة بهذه التوصيات فاتخذت عدة اجراءات متوالية لاعطاء

الإدارة الفرنسية في الجزائر نوعا من الاستقلال الذاتي ، وتشتمل هذه الإجراءات على (١) :

أولا : مرسوم سنة ١٨٩٦ الخاص بإعادة الإدارات المختلفة إلى سلطة الحاكم العام ، وقد استثنى من هذه الإدارات ، الخزنة والجمارك العامة ، التي تعتبر أمرا مشتركا بين فرنسا والجزائر ، وكذلك القضاء والشئون الدينية بالنسبة للأوروبيين فقط وذلك ضمانا لفصل السلطة القضائية عن الإدارة من جهة ، وانفصال الكنيسة عن الدولة من جهة أخرى . أما بالنسبة للمسلمين فقد أصبح من المستحيل فصل مؤسساتهم الدينية بعد أن صادرت الدولة الحبوس الموقوفة عليها فظلت تحت إشراف الحاكم العام ، فمن المفارقات إذن أن تستقل الكنيسة عن الدولة الفرنسية بينما تبقى المؤسسات الدينية الإسلامية تابعة لهذه الدولة ، ومن بينها المحاكم الشرعية في حين أن المحاكم الفرنسية تمتعت بمبدأ استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية .

ثانيا : إنشاء مجلس الوفود المالية التي تمثل المصالح الاقتصادية في الجزائر سنة ١٨٩٨ *Les-delegations financières* ويتألف هذا المجلس من ٢٤ عضوا عن المستوطنين الزراعيين و ٢٤ عن الأوروبيين من أصحاب الحرف والصنائع ، ويمثل السكان الأصليين ٢١ بينهم ٩ عن البربر ، وينتخب الأوروبيون ممثلهم كل ٦ سنوات بالاقتراع العام ، أما السكان الأصليون فيتولى أعضاء المجالس البلدية انتخاب ممثلهم . ولنا في حاجة لأن ننوه بالتعسف الناتج عن إعطاء الأغلبية الساحقة في هذا المجلس للأقلية الأوروبية ، لأن ممثلي السكان الأصليين كانوا على كسل حال من اتباع الإدارة الفرنسية وممن تتفق مصالحهم معها . وعلاوة على كل هذا فإن سلطات المجلس كانت محدودة ، فهو يستطيع أن يبدى اقتراحات في ميزانية الجزائر ، ولكن الجمعية الوطنية في باريس هي التي تصدرها . أما اختصاصاته الأخرى فهي عقد القروض ، ومنح امتيازات الأشغال العامة . وتعتبر موافقته ضرورية بفرض الضرائب . وطبيعي أن يكون هذا المجلس هو الأداة القوية في يد الرأسمالية الاستعمارية . وهو الذي عرقل زمنا طويلا إدخال الضرائب العقارية وضريبة الدخل إلى الجزائر .

وقد اعترض المستوطنون على تضييق اختصاصات المجلس . ولذا صدر إجراء ثالث لارضائهم في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ، وهو الخاص

يفصل ميزانية الجزائر عن فرنسا ، وبمقتضاه تخصص الإيرادات المحلية للصرف على الجزائر نفسها . وقد قسمت هذه المصروفات إلى نفقات إجبارية تشمل الإدارة وتسديد القروض والمرتبات والحرس الوطني والمؤسسات الإسلامية . فلا يجوز انقاصها أو زيادتها إلا بعد موافقة مجلس الوفود . أما نفقات الدفاع ومشروعات السكك الحديدية فقد بقيت عبئا على الحكومة الفرنسية . ولما كانت الطبقة صاحبة الثروة العظمى في الجزائر من بين الأوربيين معفاة من معظم الضرائب كما رأينا ، فقد ترتب على فصل ميزانية الجزائر عن فرنسا أن أصبحت الأولى محتاجة دائما إلى قروض . وقد توسع الحاكم العام جوناك في عقد القروض مع الحكومة الفرنسية لأنه كان مهتما بالمشروعات الإنشائية . وكان متوسط ما تكلفه الجزائر لفرنسا سنويا ٤١ مليون فرنك منذ سنة ١٨٨١ . ولكن بعد فصل ميزانية الجزائر أصبحت القروض تفي بالقسط الأكبر من هذه التكاليف ، بل أنها مكنت حكومة الجزائر من تكوين أموال احتياطية هامة . وهكذا ارتبطت مصالح الاستعمار بالراسمال الخاص الذي قدم القروض بفوائد .

ويتضح مما سبق أن المستوطنين تطلخوا - بعد أن اكتملت سيطرتهم على البلاد - إلى الاستقلال الذاتي . وقد حدث أن ظهرت تلميحات بالانفصال حينما كانت مصالحهم تتعارض ومصصلحة الوطن الأم . ففي سنة ١٩٣٠ وقعت أزمة توزيع التبيذ فطالب النواب بعدم دخول التبيذ الجزائري إلى فرنسا ، فذكر المستوطنون بأن انفصال الولايات المتحدة عن بريطانيا تم لعوامل اقتصادية تتمثل في ضريبة الشاي .

٧

أحوال السكان الوطنيين

بلغ الاستعمار الأوربي ذروته في الفترة ما بين ١٨٧٠ - ١٩١٤ فتمت سيطرة المستوطنين خلالها على ثروات البلاد وعلى إدارتها . وتحطمت أركان المجتمع الجزائري سواء كانت القبيلة أم الهيئات القيادية في المجتمع التي تعتمد على الأصل أو المال أو الزعامة الدينية ، وتحول معظمهم إلى عمال لخدمة الرأسمالية الاستعمارية . ومن الطبيعي أن يقترب بهذا اليأس المادي انتشار الجهل . فأوشكت الثقافة العربية على الاندثار . ويلاحظ أن بقية

حملة هذه الثقافة ام يظهروا الا في المدن الجنوبية حيث تخف وطأة الاستعمار (١) .

وقد انتهى هذا الوضع الى اعتقاد المستوطنين بتفوقهم المنصرى ،
وايجاد تبرير فلسفي لاحتفاظهم بامتيازاتهم السياسية والاجتماعية
والاقتصادية . فوصفوا العرب بانهم جنس غير قابل للتعليم
L'arabe est Une Race inéducable

واعترف هانوتز احد المؤرخين المتخصصين في شئون الاستعمار بان
الادماج قد طبق لصالح المستوطنين . وأنه من المستحيل ادماج عنصر
السكان الاصلى في البيئة الفرنسية اجتماعيا وثقافيا لاسباب تاريخية
وروحية . وقال ان تطبيق نظام الادارة والقضاء الفرنسى عليهم لا يدل
ابدا على ان هذه الحواجز قد تخطيت .

بما واذن فقد شهدت الجزائر نوعا من سياسة التفرقة العنصرية ، يدل
على ذلك ان القليل من الجزائريين الذين قجنسوا حسب تشريع سنة ١٨٦٥ .
بل حتى الذين اعتنقوا الكاثوليكية ، لم تتغير نظرة المستوطنين اليهم فسموهم
بالمسلمين (الكاثوليك) ، ورفضوا ان يكونوا اقلية في المجالس المحلية المشتركة .
وهذا يدل على ان كلمة مسلم في ذهنهم لا تعنى دينا معنا . بل تعنى ذلك
الجنس المحقر ، جنس السكان الاصليين .

وقد ظهرت آثار السياسة العنصرية في جميع نواحي الحياة ، فمن
حيث المشاركة في الادارة المحلية ، كان تمثيل العنصر الوطنى ضئيلا ،
ففي مجالس المديريات كان يتم اختيار ممثلى الجزائريين بواسطة
التعيين . وحين اخذ بمبدأ انتخاب المسلمين لمجالس المديريات سنة ١٩٠٨ ،
نص على ان يتم الانتخاب بواسطة المجالس البلدية بشرط الا يزيد عن
٦ اشخاص ، او عن الربع بعد اصلاح سنة ١٩١٩ . وبالنسبة للمجالس
البلدية كان الجزائريون ينتخبون واحدا عن كل الف شخص وبشرط
الا يزيد ممثلوهم ابدا عن ٦ اشخاص او الربع . وبعد اصلاح سنة ١٩١٩
زيد الى ١٢ وبحيث لا يتجاوز الثلث (٢) ولا يجسوز انتخاب رئيس
البلدية *Le-mere* او نائبه من بين الجزائريين حتى وان كان

(١) بعد كتاب توفيق المدنى عن الجزائر من افضل المراجع لوصف
احوال الوطنيين في هذه الفترة .

(٢) وهذا التمثيل على ضآلته لم يكن له قيمة تذكر فقد كانت
الادارة تختار اشخاصا من المروفين بولانهم حتى سماهم زملاؤهم الاوربيون
سخرة بينى وى وى - اى اصحاب كلمة نعم دائما .

متجسبا . اما في المجالس المختلطة محدودة السلطة فيمكن ان يصل عدد الجزائريين الى النصف . وان يكون من بينهم نائب الرئيس . وقد ابقى الفرنسيون الى جانب المجالس البلدية نظام الجماعة في بعض المناطق . ولكنه اندثر خلال هذه الفترة باضمحلال القبيلة كوحدة (١) .

وفي القضاء انتزع الفرنسيون تدريجيا اختصاصات المحاكم الشرعية وحولوها الى محاكمهم المدنية . ففي سنة ١٨٤١ نزع منها اختصاص الجنع والجنابات ، ثم نزع حق النظر في شئون الملكية في عهد الجمهورية الثالثة . واصبح من حق المتخاصمين في جميع الاحوال ان يرفعوا شكاواهم الى محاكم المصالحات التي تنظر في الشئون المدنية والتي تأسست في الجزائر سنة ١٨٥٤ . وفي بلاد البربر اعترفت السلطات الفرنسية بمجلس الجماعة على ان يطبق العرف البربري ، ثم انتزعت منه هذا الاختصاص ايضا سنة ١٨٧٤ وكان الفرنسيون يعتقدون ان البربر سيكونون أطوع من العرب للقوانين المدنية الفرنسية لانهم يطبقون في حياتهم المدنية العرف القبائلي ويتفاوضون احبانا عن نص الشريعة . والحقيقة ان كل مجتمع في العالم الاسلامي حاول ان يلائم نفسه مع الشريعة الاسلامية ما امكن ، ولم يكن في اعتقاد أي منها ان عرفه اسمى من الشريعة المقدسة .

وبعد صدور قانون الحاق الجزائر بفرنسا اداريا اخضعت جميع المحاكم الشرعية لوزارة العدل في باريس ، ثم للحاكم العام منذ سنة ١٨٩٦ . وليس ادخال القوانين الحديثة في الشئون المدنية امرا غريبا في ذاته ، لان كثيرا من الدول الاسلامية المستقلة استعانت بهذه القوانين بمحضر اختيارها . ولكن الظاهرة الشاذة في الجزائر هي ان الاشخاص الذين نيط بهم القضاء بين الجزائريين ، كانوا ينتمون الى جنس لا يؤمن بتساويهم في الحقوق مع الجنس الذي قهرهم وساكنتهم . وكان يختار للقضاء في الجزائر بعض خريجي الحقوق المحدثين الذين لم تؤهلهم كفاءتهم للخدمة في فرنسا .

ويعترف المشرع الفرنسي بأن الاجراءات المعقدة في القوانين المستحدثة قد عرضت الجزائريين لاستغلال المحامين ، ولكن الادارة حين طالبت بتغيير نظام القضاء واستبداله يقضاء خاص بالسكان الاصليين تتوغل فيه سرعة الفصل ، انما كانت تريد من وراء ذلك استخدام القضاء كوسيلة رادعة في يد الادارة . وقد استجابت الحكومة الفرنسية الى هذه المطالب فانشأت محاكم سميتها بالمحاكم الردعية Tribunal Repressif لتقوم مقام

(١) المدني ٢٧٧ وما بعدها .

محاكم الدرجة الاولى بالنسبة للجزائريين . كما انها احلت المحاكم الجنائية محل محاكم الجنج في جميع ما يختص بمخالفات الجزائريين ، وكاد هذا التصيف يحدث ثورة وطنية حيث هاجم الجزائريون مزرعة فرنسية وقتلوا سكانها سنة ١٩٠١ : لولا ان الاستعمار كان في عنفوان قوته في ذلك الوقت . فلم يتجاوز الامر هذا الحادث الفردي .

اما من حيث الضرائب فقد رأينا كيف ان الحكومة الفرنسية قد اعفت المستوطنين من ضرائب الدخل والتركات التي كانت قائمة حينئذ بفرنسا ، ولم يكن من المعقول ان تفرض عليهم اى نوع من الضرائب وهي ما زالت تقدم لهم المساعدات المالية . اما بالنسبة للجزائريين فقد استبقت الادارة الفرنسية النظام العثماني وهو جمع زكاة العشور من الاراضى الزراعية وهي تقدر بعشر المحصول او ٥٪ منه حسب نظام الري طبقا للشريعة الاسلامية . كما يشمل هذا النظام ضريبة الثروة الحيوانية وضريبة الرسوم التي طبقت بصفة خاصة في بلاد القبائل . ولم يفقرهم الفرنسيون سكان الواحات من الضريبة التي تؤخذ على النخيل رغم فقرهم ، وعلى فرض وجود هذه الضرائب أثناء الحكم العثماني كزكاة شرمية ، فان خلول حكومة اجنبية في البلاد يعفى السكان شرعا من دفع هذه الضريبة اذا طبقنا نفس المنطق .

ومما يدل على فداحة هذه الضرائب بالنسبة للقيم المتعارف عليها في ذلك الوقت ، انه عندما تقرر الغاء ضرائب العشور سنة ١٩١٨ وفرض ضريبة موحدة على المستوطنين والجزائريين هبطت قيمة ما كان يدفعه الجزائريون من ٩ مليون الى ٢٥ مليون فرنك سنويا .

وقد اصطلحت الادارة الفرنسية على تسمية مجموعة القوانين التي تسرى على الجزائريين بصفة خاصة *Code de L'indigenat* وهي عبارة عن عدة استثناءات تتحول بمقتضاها اختصاصات السلطات القضائية الى السلطة الادارية ورفع بعض الضمانات عن حرية الافراد . واهم هذه الاستثناءات هي (١) :

سلطة الحاكم الممام في توقيع العقوبات دون محاكمة من اجل المحافظة على الامن الممام .
والاخذ بمبدأ المسؤولية عند وقوع جناية في حى من الاحياء او قبيلة من القبائل .

والسماح للإدارة بحبس الأشخاص أو مصادرة أملاكهم دون حكم قضائي . وكذلك وجوب حمل الجزائريين لترخيص خاص إذا أرادوا التنقل بين أقاليم الجزائر المختلفة .

ثم أخيرا توسيع سلطة قاضي المصالحات ، ومنحها لمدير البلدية في حالة عدم وجود قاض ، فيجوز له الحكم بالقرامة على السكان الأصليين . وقد عدد القانون الاستثنائي أسبابها فذكر منها على سبيل المثال التلغظ بممارات معادية لفرنسا ، ورفض السخرة أو العمل في المزارع الأوربية . اثناء الحصاد ، أو أحداث أى نوع من أنواع الشغب أو مخالفة التقاليد المهدبة كالبلصق في الطريق العام . وبعض المخالفات الأخرى مثل عدم الإذعان لأوامر القواد (العمدة) ، والتأخر في دفع الضرائب ، وعدم تسجيل المواليد والوفيات وفتح المدارس الدينية بدون إذن . وقد استكملت هذه التشريعات شكلها النهائي سنة ١٨٩٧ ثم أخذت تسقط تدريجيا بعد الحرب العالمية الأولى حتى انصهرت في الثلاثينات .

أما بالنسبة للتعليم فتروى بعض المصادر الفرنسية الحديثة تلك التي وضعها مؤلفون (١) يساريون كيف أن نسبة التعليم بين الوطنيين هبطت في ظل الاستعمار الفرنسي هبوطا شديدا ، وكانت بورجوازية المدينة قبل سنة ١٨٣٠ تهتم بتعليم أبنائها حتى بلغت نسبة المتعلمين بينهم ما يضارع النسبة في فرنسا أو تزيد . ولم يستفد الوطنيون من قوانين التعليم الإلجباري والمجاني التي صدرت في فرنسا سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، إذ طبقت على أبناء المستوطنين وحدهم . كذلك اعتبرت جامعة الجزائر التي تأسست في أوائل القرن جامعة فرنسية بحتة ، تكاد تقتصر على أبناء المستوطنين .

هذا فضلا عن محو معالم الثقافة العربية وجعل اللغة العربية لغة أجنبية تختار من بين اللغات الأخرى كلفة ثانية في المدارس الثانوية .

وبينما كان الفرنسيون يفرقون هذه التفرقة الصارخة في الحقوق بين الأوربيين والجزائريين ، إذ بعضهم يشكو من أن الإدارة لا تسوى بين الجنسين في الالتزامات ، ويعنون بذلك الخدمة العسكرية الإلجبارية . وحتى سنة ١٩١٢ كان انخراط الجزائريين في الجيش الفرنسي يتم بنساء على عقد عمل فردي ، وبهذه الطريقة تكونت فرقة القناصة للجزائريين التي استخدمت في الحروب الاستعمارية في إفريقيا .

وفي هذا التاريخ سنة ١٩١٢ قررت الجمعية الوطنية الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين يصفهم رعايا فرنسيين . ومع أنها أخذت بمبدأ البديل المالي إلا أنه لم يتتفع سوى عدد قليل جدا من الجزائريين بهذا المبدأ لانتشار الفقر بينهم . وكان لهذا القرار صدى حنيف بين الجزائريين الى حد أن هاجرت على أثره جماعات متلاحقة من وهران الى الشام . ولما كان هذا القرار قد صدر قبيل اعلان الحرب العالمية الاولى بزمن قصير ، فقد دفعت الجزائر ثمنا غاليا . واستطاع الفرنسيون تجنيد عدد كبير منهم وحملهم الى أوروبا للقتال في ميادينها . ولم يكن من المعقول أن تستمر قوانين التفرقة العنصرية على تمسكها بعد أن بات الجزائريون متساوين في التزاماتهم مع الفرنسيين .

وهكذا اضطرت الجمعية الوطنية الى البدء بسن بعض التشريعات للتخفيف من وطأة التفرقة .

أسفرت سياسة الجمهورية الثالثة عن انتشار الاستيطان الاوربي . وقد ظل المستوطنون متمركزين في المدن حتى كونوا أغلبية السكان في مدينتي الجزائر وهران وذلك حيث توحّد دوائر الحكومة وهي مقصودة على الاوربيين ، ولقيام الغالبية منهم بالعمل في مجال الصناعات والحرف . ومع ذلك فقد تغلغلوا أيضا في القطاع الزراعي منذ عدد المستغلين به في العقد الرابع من القرن العشرين بنحو ٢٧٠ ألفا من بين ٩٠٠ ألف ، وهو أعلى رقم وصله الاستيطان الاوربي قبل الحرب الثانية . وبلغ مجموع الملكيات الزراعية التي يبد المستوطنين خمس الاراضي الصالحة للزراعة . ولكنها تزيد على تلك النسبة من حيث الانتاج ، فقد قدر انتاج الهكتار الذي يستغله المستوطن بأضعاف نظيره في بلد الجزائري ، مما يجعلنا نعتقد أن الاوربيين كانوا يمتلكون نحو ٦٥٪ من الثروة الزراعية سنة ١٩١٨ .

ويقابل هذا التوسع في الاستيطان هجرة الجزائريين الى الخارج والتي بدأت تظهر سنة ١٩١٢ . وقد ظهر نوعان من المهاجرين : النوع الاول يمثل في هؤلاء الذين استنكروا الخضوع لقانون الخدمة العسكرية الاجبارية ، أو ضاقوا بطراز الحياة الفرنسية التي فرضت عليهم ، ففي هذه السنة خرجت ٨٠٠ عائلة من تلمسان ورحلت الشام حيث قدمت لهم السلطات العثمانية بعض المساعدات المادية . وليست هجرة الجزائريين الى الاقطار الاسلامية فراها من الحكم الفرنسي بظاهرة جديدة ترجع الى هذا التاريخ ، وانما الجديد فيها أنها أصبحت واسعة النطاق . والنوع الثاني من الهجرة

يتعلق بأسباب اقتصادية وهذا النوع من المهاجرين اتجه الى فرنسا بحثا عن العمل وقد سبق أهل القبائل الى مثل هذه الهجرة . فخرج منهم سنة ١٩١٢ ٥٠٠٠ . وازيدت الهجرة بشكل ملحوظ أثناء الحرب وحتى سنة ١٩٢٤ حين كانت فرنسا في حاجة الى الأيدي العاملة . وعلى أرض فرنسا كون هؤلاء المهاجرون - نواة طبقة عاملة جزائرية كبيرة (١) . وكان من الممكن أن يؤدي هذه الحالة الى تهديد مكان العنصر الوطني لولا أنه أقيمت قدرة على الازدهار في وجه جميع المحن . واعترض المستوطنون أنفسهم على فتح باب الهجرة الى فرنسا دون قيد ولا يحرمهم من الأيدي العاملة الرخيصة .

وقد ازدهرت أحوال المستوطنين خلال الحرب ، اذ استطاعوا أن يبيعوا جميع منتجاتهم الزراعية الى فرنسا بأسعار مرتفعة لسد حاجات (الوطن «لام») . لذلك يغالط بعض الكتاب الفرنسيين حين يحاول أن يظهر الجزائر بمظهر البلد الذي استفاد من الحرب مستشهدا بأن الميزان التجاري تحول الى صالح الجزائر . واذا كانت الصادرات قد رجحت فعلا على الواردات فإن هذه الزيادة تمثل في الحقيقة جزءا من أرباح كبار المستوطنين ، وعلى العكس لم يكن تناقص الواردات في مصلحة السكان الأصليين ، لأن الجزائر التي حرمت من الصناعات كانت محتاجة الى المصنوعات الفرنسية وبعض المواد الغذائية التي لا تزرع في الجزائر للاستهلاك المحلي أثناء الحرب .

ومن الملاحظ أن جزءا كبيرا من الأراضي الزراعية التي يستغلها المستوطنون قد حولت لانتاج المواد اللازمة لفرنسا ، فعندما أصابت الآفات زراعة الكروم فيها سنة ١٨٧٨ حول المستوطنون أراضيهم الى مزارع كروم وانتجوا النبيذ اللازم لاستهلاك فرنسا . وقد أصبحت هذه الزراعة تغطي في الجزائر ما يقرب من ٤٠٠.٠٠٠ هكتار حتى انه بعد انتهاء الحرب شكا زراع الكروم في فرنسا من منافسة مواطنيهم مستعمري الجزائر لأن نبيذهم كان أرخص نظرا لرخس وسائل الإنتاج لديهم . وكان نظام الوحدة الجمركية قد أصبح في بعض الأحوال ضارا بفرنسا .

أما بالنسبة للمنتجين الجزائريين ، فإذا كان بعضهم قد استفاد أيضا من ظروف الحرب ، فمن المعروف أن الذي يتولى عمليات نقل البضائع شركات فرنسية تحتكر تجارة الجزائر الخارجية .

على أن ظاهرة هامة قد بدأت تحول مجرى الاستعمار الاوربي بعد هذا التاريخ . فقد لوحظ ان الجزائريين يستردون من الاوربيين مساحات تزيد على ما يشتريه هؤلاء منهم رغم وجود المساعدات الحكومية . ففي سنة ١٩١٨ اشترى الجزائريون من الاوربيين ٢٠٣١٦ هكتار مقابل ١٦٨٤٠ هكتارا آلت للاوربيين . وفي سنة ١٩١٩ اشترى الجزائريون ٤٠٤٤٠ هكتارا مقابل ١٩٠٨٠ هكتارا للاوربيين . ولكن النسبة عادت وتقاربت في الاعوام التالية وان كان استرداد الجزائريين للاراضي قد استمر بصورة مطردة في اقليم قسنطينة .

وثمة ظواهر اخرى تدل على توقف الاستعمار او تراجع بعد الحرب ، فقد خصص نصف مساعدات صندوق الاستعمار لابناء المستوطنين مما يدل على ان فرنسا . قد اصبحت في امكانياتها البشرية من جراء الحرب ، الا ان تزايد عدد المستوطنين استمر عن طريق زيادة المواليد بعد ان تأقلم المنصر الاوربي خلال جيلين . فما هي الاسباب التي يمكن ان نعلل بها هذه الظواهر ؟ ؟

اولا : الوعي القومي الذي بدأ ينتشر بين الجزائريين .

ثانيا : ظهور فئة جديدة من الجزائريين استطاعت بفضل كدما ان تحسن احوالها الاقتصادية بالنسبة لمواطنيهم . واعني بهذه الفئة طبقة العمال والمجندين الذين رحلوا الى فرنسا واستطاعوا ان يوفروا جزءا من اجورهم رغم ضآلتها ، كي يعودوا الى الجزائر حيث يشترون قطعة ارض تضمن لهم حياة هادئة شريفة . وقد دفع هؤلاء ثمن ممتلكاتهم الجديدة غالبا ، اذ لوحظ ان الاوربيين الذين هم احسن حالا من الناحية المادية يبيعون املاكهم بقيمة تزيد ٤٠٪ على ما يبيع به الجزائريون للاوربيين . وسنرى ان هذه الطبقة من العمال قد لعبت دورا كبيرا في تاريخ الحركة الوطنية .

الفصل الثامن

تونس من احتلال الجزائر حتى مؤتمر بولن
١٨٢٠ - ١٨٧٨

- ١ -

موقف الباي من الاحتلال

شاركت نيابة تونس جارتها في معظم الأزمات التي تعرضت لها منذ سنة ١٨١٥ . ذلك أن المؤتمرات الأوربية عندما قروت مكافحة القراصنة اشتطت خططها في هذا الشأن على توجيه الضربات الى نيابات المغرب الثلاث معا . ولهذا لم تقتصر اعمال الأسطول البريطاني في حملته التاديبية سنة ١٨١٦ على الجزائر . بل عرج على تونس حيث وجه اليها نفس التهديدات . وكذلك تلقت تونس انذارا من الحملة الانجليزية الفرنسية المشتركة التي اتت تنفيذا لقرارات مؤتمر اكس لا شابل ١٨١٩ .

ولكن موقف الباي محمود اختلف عن الداي من حيث سرعة رضوخه للتهديدات الأوربية ، فأعطى جميع التعهدات اللازمة . بالفاء الاتاوات أو استغراق المسيحيين ، حتى قيل بأن النيابة قد تدهورت في عهده نتيجة هذا الاستسلام ومن المؤكد أن المصادر الأوربية بالقت في الربط بين تدهور النيابات الغربية في اوائل القرن التاسع عشر ، وبين توقف المغامرات البحرية . وحقيقة الامر هو ان تفوق أوروبا في نظم الملاحة الحديثة واستخدام البخار ، قلل الى حد كبير من قدرة الملاحة المغربية على التجارة ونقل البضائع عبر البحر المتوسط .

وترتب على ذلك وقوع اضطرابات بين حلييات للجنس . وقد استمر الباي حسين (١٨٢٤ - ١٨٣٥) على اتباع سياسة المهادنة مع أوروبا . وتعزو المراجع الأوربية التماذي في الإستسلام الى الهزيمة المتكررة التي لحقت بالأساطيل الإسلامية في نفاوين مما جعل حكام شمال أفريقيا يدركون مدى تفوق أوروبا البحري . وبناء عليه وقف حسين باي موقف الحياد الميال الى فرنسا اثناء حملة ١٨٣٠ فرد دعاء الجهاد الذين اتوا من الجزائر ورحب بمبعوث بولينياك وهو الترجمان دوينيسك الذي وصل الى تونس قبيل الحملة في ابريل ١٨٣٠ .

وبدل التقرير (١) ، الذى كتبه دوبنيسك عن مهمته ، على أن باى تونس قبل اسس المعاهدة التى اقترحتها فرنسا . واكثر من هذا وعد بمساعدة الحملة الفرنسية . حيث للجزائريه وذلك بارسال بعض سواد التموين لها . وقد تأكد موقف الباي المتحيز للفرنسيين حين اسرع بارسال وفد لتهنئة انابريشال بورمون بانتصاره على جيترانه الجزائريين . ويبدو انه كان متلهفا على هذه التهنئة . فوضعت الوفد التونسي قبل أن يتم المارشال انتصاره فى ٥ يوليو . هذا مع ملاحظة أن فرنسا قامت بالحملة باسم أوروبا المسيحية ، وأن أهدافها كانت ترمى الى تأكيد النفوذ الفرنسى فى النيابات الثلاث ، بدليل ان القيادة الفرنسية بعد الاستيلاء على الجزائر أرسلت جزءا من الاسطول الى كل من طرابلس وتونس للتظاهر امامهما .

وبينما اسرع الباي الى توقيع المعاهدة كما عرضت عليه ، حاول يوسف باشا القرامنلى المقاومة حتى تعرض ميناء طرابلس للتدمير . وحينئذ فقط أمضى المعاهدة التى تحتوى تقريرا على نفس الامتيازات المنصوص عليها فى المعاهدة المقودة مع تونس .

وتنص المعاهدة التى عقدت مع الباي فى ٨ اغسطس على تعهده بنيل وسائل القرصنة الى الأبد بما فى ذلك أخذ الاتوات . وعليه حماية السفن الأوروبية فى سواحل تونس . وكذلك يتعهد بالقاء رقب المسيحيين ويعوض مملكتهم بعد تحريرهم وعليه أن يطبق مبادئ اسرى الحرب المتعارف عليها دوليا ، اذا وقعت حرب فى المستقبل . وتنص المعاهدة على حق الدول الأوروبية فى إنشاء القنصليات باى مكان شئت فى تونس . وكذلك أى حرية التجارة بين الاجانب والتونسيين دون تدخل الحكمة بفرض أى احتكار . وتسجل المعاهدة ان فرنسا لا تطلب امتيازا خاصا فى تونس ، وانما تتمتع بحة الدولة الأكثر رعاية (٢) .

ويمكن التساؤل عن الاسباب التى دعت الباي الى اتخاذ هذا الموقف المهادى لمصلحة العالم الاسلامى عامة وشمال أفريقيا خاصة ! فهل كان الباي حسين مازال يحقد على دابات الجزائر لانهم فرضوا على تونس دفع جزية فى بعض الاحايين ؟ ان هذا السبب ينتفى لما ذكرناه من ان تسوية عامة قد تمت بين تونس والجزائر سنة ١٨٢١ بتوسط الباب العالي . ولا نستطيع ان نرر هذا الموقف ، كما فعل معظم المؤرخين

(1) Gauthereau P. 148.

(2) Flaux P. 359 S. Q.

الفرنسيين بأن الذى قد رجب (١) بالحكم العرسى فى للجزائر ليتخذه وسيلة للاحتواء من الاطماع العثمانية الى كانت تهدف الى تحويل تونس الى ولاية تخضع مباشرة لحكومة استابول . وهذا يخالف الحقيقة من جهين :

أولا : ان الدولة العثمانية لم تكن تطالب من تونس أكثر من الاعتراف الأسمى بسيادتها . وهذا الاعتراف كان يقره الراى العام التونسى لعدم وجود فكرة قومية محلية تعارض فكرة التضامن الدينى .

ثانيا : عدم وجود حدود مشتركة بين اى من الولايات العثمانية وبين تونس اذ من المعروف ان طرابلس كانت تحكمها أسرة مستقلة هى أسرة القرامنلى وان القوات العثمانية لم تنزل بهذا الاقليم الا سنة ١٨٢٥ . وانما الأقرب الى الصحة ان يقال ان تدخل العثمانيين المباشر فى شئون شمال افريقية انما كان رد فعل لسقوط الجزائر .

وقد صار من المعروف ان أحمد باى حاكم قسنطينة طلب مساعدة الباب العالى اثناء تضيق انخناق عليه . وفكرت الحكومة العثمانية لخطه فى ان ترسل مساعدات جديدة ، لكنها استشارت بريطانيا ، فذكرت حكومة لندن انها لن تساندها فى حالة خوض حرب مع الفرنسيين بخصوص الجزائر . اما فيما عدا ذلك فانها ستؤيد الباب العالى فى منع امتداد السيطرة الفرنسية الى اقطار اخرى فى شمال افريقية . ومهما يكن فان مساعدات ضئيلة وصلت الى حاكم قسنطينة عن طريق تونس ، الا ان حاكم تونس رضخ لأول تهديد فرنسى ووضع العراقيل امام مرور المساعدات العثمانية فى بلاده .

كان مصطفى باى هو الذى يحكم تونس منذ سنة ١٨٢٥ ، وعند ارتقائه السلطة طلب كالعادة فرمان التنصيب من الباب العالى ، فحذرته فرنسا من نوايا الآستانة خاصة وان العثمانيين كانوا قد أرسلوا حملة فى هذا العام الى طرابلس واستقوا حكم الأسرة القرامنلية وحولوا البلاد الى ولاية تحت الحكم العثمانى المباشر . ولم يكن فى نية مصطفى باى حينما طلب فرمان التنصيب سوى احترام التقاليد ، ولثقته بأن هذا فرمان يكسه نفوذا ادبيا داخل البلاد .

على ان الحكومة الفرنسية لم تقتنع بموقف الباي ، وإرسلت فى

(1) Jean Serre : La Politique Turque en afrique du Nord.

يونيو ١٨٢٦ مظاهرات بحرية امام تونس كرد فعلى على احتلال العثمانيين
لطرابلس .

كانت التعليمات التى حملها قائد الاسطول الفرنسى تمنى يتبع
طاهر باشا قائد الحملة العثمانية حتى طرابلس وتستوضحه عن نواياه .
فاذا وجد الاسطول العثمانى يقترب من تونس ، فعليه ان يخبر طاهر باشا
بان اى تغيير فى وضع النيابة سيكون موجها ضد فرنسا ، كما حمل
القائد الفرنسى اقتراحا بوضع الباي تحت الحماية الفرنسية ، الا ان
مصطفى باى رد على ذلك بقوله « انه لا يعتقد بوجود نوايا عثمانية لضم
البلاد ، ومع ذلك فهو يوجه الشكر الى الحكومة الفرنسية » .

كانت السياسة الفرنسية فى ذلك الوقت تقوم على اساس ابقاء
تونس باعتباره جارة ضعيفة للجرائر ، ومع انها اطاعت الى ان العثمانيين
لن يتجاوزوا طرابلس ، الا ان القلق ظل يساورهم طالما ان احمد باى
وحاميته التركية ما تزال صاعدة فى قسنطينة ، وقد فرحت الحماية
بتدخل العثمانيين الى طرابلس ، وحينما قطع طريق الامدادات من تونس ،
وتجدت المساعدات العثمانية طريقها عبر الصحراء الجنوبية عن طريق واحة
غدامس باقليم غزان . كما ارسلت الحكومة العثمانية بمناسبة تزايد
نشاط الفرنسيين وضرب الحصار الاول على قسنطينة رسالة جاء فيها
انها لا تستطيع ان تقف جامدة امام دماء المسلمين التى تسيل هنا وهناك
فى شمال افريقية . فلا غرو بعد ذلك ان يرسل الحاج احمد باى بشارة
النصر الى طرابلس يوم ان اخفق الفرنسيون فى حصارهم الاول لقسنطينة
سنة ١٨٢٦ .

فى سنة ١٨٢٧ عاودت الدولة العثمانية ارسال اسطولها الى
طرابلس وعرضت مشروعا فريدا من نوعه ، وهو ان يتولى الباي تونس حكم
طرابلس فى نفس الوقت ، وربما استهدفت من ذلك تقوية مركز الباي
فى مواجهة الفرنسيين ، الا ان هذا الاخير كان يريد ان يتجنب غضب
فرنسا اكثر من ارضاء الباب العالي ، لذلك اعتذر من عدم قبول هذا
الاقتراح بحجة كثرة النفقات وقلة موارد الولاية .

بادرت فرنسا مرة ثانية الى مسابقة العثمانيين فجهزوا قوتس فارسلت
حملة بحرية اخرى فى سبتمبر ١٨٢٧ والتقى قائدها بالباي ، وحاول
استصدار تصريح منه يعلن عن رغبته فى الاستقلال (عن الدولة العثمانية)
او وضع بلاده تحت حماية فرنسا الا ان الباي ظل يذكر السلطان
بالتعظيم ، وفى تلك الاثناء قتل شاكر افندى صاحب الطابع (حامل الاختام

ومستشار الباي الأول ، وحسب الرواية الفرنسية ، دبر الباي مقتله
فما ظلم بتأمره مع الباب العالي وحاكم قسنطينة لخلع مصطفى باي
وتولية أحد أبناء الباي السابق حسين . وليس هناك ما يدل على وجود
مؤامرة ، غاية الأمر أن شاكر أفندي زار الأستانة سنة ١٨٢٥ وبات مقتنعا
بأن مصلحة تونس تقتضي توثيق الروابط مع حكومة الأستانة بمعد مستوطنة
الجزائر في أيدي الفرنسيين . ومهما يكن شأن اختلاف مصطلحي باي ولولاية
الباي أحمد ، اعتبر كسبا للسياسة الفرنسية .

حكم أحمد باي البلاد ما بين عامي (١٨٢٧ - ١٨٥٥) وعلى خسلان
سلفه كان يعتقد بأن تأكيد شخصيته يتمثل في استعانة بحالة التبعية
للأستانة .

وقد عرف الفرنسيون هذه النزعة في نفس الباي فاخلوا بروضون
كبريائه فيقدم قنصلهم أوراق اعتماده له مباشرة . بينما كانت الدول
الأوربية الأخرى وخاصة بريطانيا تعتبر قنصليتها بتونس تابعة لسفارتها
بالأستانة . واتضح لأحمد باي الفرق بين معاملة الانجليز والفرنسيين له
حين قرر زيارة أوربا سنة ١٨٤٦ ، فقد استقبله الملك لوى فيليب في
باريس بنفس مظاهر الحفاوة التي يستقبل بها الملوك المستقلون . أما الحكومة
البريطانية فقد اشترطت قبل زيارته أن يقدمه السفير اسماي باعتبار
أنه تابع للسيادة العثمانية العليا . ولذلك عدل الباي عن زيارة إنجلترا .
وقد نبه القنصل الانجليزي وود الى ضعف نفوذه بالنسبة لزميله الفرنسي
فدلى الباي ، وعلى ذلك بأن هذا الأخير يعتمد أوراقه لدى الباي مباشرة .

ومن مظاهر سياسة التعاون بين أحمد باي وفرنسا ، السماح
بإنشاء كندراتية في مواجهة مدينة تونس : أي في المكان الذي قيل بأن
لوبيس التقى مات فيه أثناء الحروب الصليبية .

واهم من ذلك اعتمد أحمد باي على الفرنسيين أساسا حينما قرر
إدخال مظاهر الحضارة الحديثة الى تونس فعهد اليهم بإنشاء المدارس
وتدريب الجيش . بيد أن أحمد باي مثل كثير من أقرانه حكام الشرق
المعاصرين ، لم يعرف كيف يستفيد من اقتباس المدنية الأوروبية ، فكان
اهتمامه منصبا على المظهر الخارجي . ففيما يتعلق بالجيش أهتم بتغيير

١١ انظر دراسة قيمة عن السياسة العثمانية في شمال افريقية
للمؤلف الفرنسي

Jean Serret

مكتبه وجعله يتخذ الزى الأوربي واشترى له الأسلحة . بل انه أقام
مضنعا للخبرة ولكن الجيش لم يستفيد من المدربين الأوربيين الذين
استقدمهم للتدريب على وسائل الحرب الحديثة ، أما سبب عدم وجود
قوة عسكرية بين ضباط الجيش أو عدم شعور هؤلاء المدربين بالمسؤولية ،
وما قيل في الجيش البري ينطبق على البحرية ، فقد إنفق أحمد باي
أموالا طائلة لشراء ثلاث سفن بخارية ، لا يستعملها للدفاع عن سواحل
بلاد بل لتركها راسية في الميناء الجديد الذي أعدها في بورنو فارتنا ،
حتى تلفت أخشابها من قلة الاستعمال .

وليس معنى ذلك أن أحمد باي قطع صلته باستانبول ، فعينما
وقعت حرب القرم أسهم ب ١٤ ألف جندي تونسي ليحاربوا تحت لواء
الجيش العثمانية . لكن يجب ملاحظة أن فرنسا كانت حليفا للباب العالي
في هذه الحرب وعلى كل فان أسهام تونس بهذا العدد قد جعل ميزانيتها
ثقلا بين الأعباء الكبيرة الأخرى التي تروبت على سياسة التجديد .
وإذا كان أحمد باي قد استطاع أن يتم هذه الأعمال دون الاستدانة من
الخارج ، فانه اضطر الى زيادة الضرائب الى حد أوهق معه السكان أرهاقا
شديدا .

- ٢ -

مشكلة التجديد والأزمة المالية

لم تظهر لاصلاحات أحمد باي آثار ملموسة ، وما لبثت أن توقفت
في عهد خلفه محمد باي من سنة ١٨٥٥ - ١٨٥٩ الذي تذرع بأن التجديد
يكلف الميزانية نفقات باهظة . ولكن لا نعتقد انه استطاع توفير شيء
يذكر ، لأن حريمه الذي كان يضم ١٢٠٠ امرأة والقصور الفاخرة التي
اهتم بتشبيدها كانت سببا آخر في الإسراف . ولم يكن متوقفا من محمد
باي أن يكون صلبا امام ضغط الدول الأوربية . فمثل هذا أنرجل المنهك
في ملذاته لا يمكن أن يكون من انصار الحرية الدستورية . ومع ذلك فقد
صدر في عهده شبه دستور عرف بعهد الأمان ، فلا شك أن الباي قد فعل
ذلك استجابة لرغبة القناصل الأوربيين . والمناسبة التي احاطت باصدار
العهد تدل على هذه الحقيقة . فقد حدث أن سب أحد اليهود مسلما في
دينه فحكم عليه بالاعدام ، وانزعجت الجالية الأوربية من هذا الحكم الذي
ترتب على مجرد كلمة تفوه بها اسنان ووصفوه بالتعصب . وطالبوا بأن
تكون لهم ضمانات شخصية ، فكان أن صدر القانون الأساسي لتونس في
سبتمبر سنة ١٨٥٧ . وقد صيغ على نمط خط جلخانة العثماني ، فهو
يتعلق بضمنان حريات الأفراد الأساسية .

وقد حاور محمد الصادق مر ست ١٨٥٩ - ١٨٨٢ فكرة عهد الأمان وتقبل مبدأ قيام شبه دستور لتنظيم الحكم . فصدرت وتبعه دستورية أكثر تفصيلا في سنة ١٨٦١ . وتنص المواد الثلاث الأولى منها على الحريات الشخصية . فتعلن المساواة أمام القانون والإدارة والضرائب دون تمييز بين الأجناس والأديان . وينظم الدستور كذلك الخدمة العسكرية . كما ينص على إنشاء مجلس استشاري للشئون الإدارية يشترك فيه التونسيون والعجالة الأجانب . ولكنه لا يبين كيفية تكوين هذا المجلس ، ولذلك أخط بعض المؤرخين حين قرروا بأن دستور سنة ١٨٦١ يقيم مجلسا نيابيا وينص على المسؤولية الوزارية (١) . وقد خصصت المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ لتأكيد حقوق الأجانب كالنص على حرية التجارة وعلم احتكار الدولة التونسية لأي نوع منها ، وحرية امتلاك العقارات والأراضي بداخل تونس .

إن الملاحظات التي أحاطت بإصدار الدستور تدل أيضا على أن أرضاء الأجانب كان هو الرائد الأول للبأي . فقد كان يعلم أن الإمبراطور نابليون الثالث يهتم بنشر مظاهر الحضارة الأوروبية في العالم الإسلامي ، ورأى في إصدار الدستور فرصة يحوز بها إعجاب الإمبراطور . ولذلك حرص على أن يقدم لنابليون الثالث مشروع الدستور أثناء زيارته للجزائر . فلما حصل على موافقته ، أعلن البأي وسط احتفالات باهرة الدستور التونسي في ٢٨ أبريل سنة ١٨٦١ .

وقد نرسب على إصدار هذا النظام ورود عدد كبير من الأجانب إلى تونس ، وازدياد ضغطهم على الإدارة المحلية خاصة بعد أن أصبحوا دائنين لها . أما التونسيون أنفسهم فلم يروا في هذه القوانين إلا أنها وسيلة لرفع مركز اليهود إلى مستوى عال في البلاد ، لذلك اعتبروه خطوة إلى الوراء . والواقع أن ضرر هذه الدساتير التي صدرت قبل أوانها في الشرق كان فوق نعمها بكثير . ولا شك أن الثورة الداخلية التي نشبت سنة ١٨٦٤ والتي كادت تطيح بعرش البأي قد عبرت عن غضب الشعب التونسي على هذا التحول في سياسة البايات الداخلية والخارجية . ويمكن استخلاص أسباب هذه الاضطرابات فيما يلي :

ازدياد نفوذ الأجانب والتلاعب بالقوانين الحديثة لكي تخدم مصلحة

(١) انظر نص القانون في كتاب بوسر - ٦٧ عاما تحت الاحتلال ص ٩ -

الحكام ، ثم ارهاق السكان بالضرائب بالرغم من قلة موارد البلاد . فالثروة
المعدنية التي تشتهر بها تونس لم تكن مستغلة باستثناء قليل من مناجم
الطنديد في الشمال ومناجم الرصاص في الشرق ، كما أن كثيرا من
الأراضي الصالحة للزراعة قد أهملت ، واخذ عدد السكان يتضاءل .
ولذلك عندما دخل الفرنسيون الى البلاد لم يكن القسم المأهول منها
يتجاوز المناطق الساحلية .

بدأت ثورة ١٨٦٤ كأي ثورة محلية اعتادت عليها تونس عند طواف
جباة الضرائب بالبلاد وذلك في اقليم الكاف المتاخم لحدود الجزائر .
ولهذا لا يستبعد أن تكون فرنسا قد ساهمت في التحريض عليها ، ولكن
قطرا للاحاساس السام بالسخط امتدت هذه الثورة بسرعة الى اقليم
المأجدة وأصبحت تهدد موانئ سوسة وسفاقص ، واشتركت في
زعامة هذه الثورة العناصر الدينية والبدوية ، ومع انها تمثل اتجاها
المحافظين الا ان هذا الاتجاه كان أقوى تعبير في ذلك الوقت عن ممارسة
النفوذ الأوربي (١) . واشد ميلا لدولة الخلافة . ولذلك عندما دخل
الثوار مدينة سفاقص رفعوا عليها العلم السلطاني .

ولا شك ان اتجاها سياسيا كهذا لا بد ان يكون قد اقلق الفرنسيين
في الجزائر وجعلهم يفكرون في تحقيق اطماعهم في غزو تونس . ولكن
الموقف الدولي في ذلك الوقت لم يسمح لهم بهذا التدخل ، فقد كانت
كل من بريطانيا وإيطاليا تشارك فرنسا اطماعيا . لذلك وقفت أساطيل
الدول الثلاث على الشواطئ التونسية لتهدد الثورة ، غير انها لم تحاول
انزال جنودها الى البر . وقد حاولت الدولة العثمانية ايضا ان تتخذ من
هذه الثورة مبررا لتستعيد نفوذها في تونس . فأرسلت حيدر أفندي
مبعوثا الى الباي مع بعض السفن الحربية . الا ان الأساطيل الأوربية
وقفت في طريق السفن العثمانية وان كان المبعوث قد وصل الى
عاصمة البلاد .

ونجح حيدر أفندي في الوساطة بين علي بن قدامة زعيم الثورة
وبين الباي . فذكرهم بأن هذه القلاقل تعرض البلاد للغزو الأجنبي ،
واستمع ابن قدامة لهذه الحججة احتراماً لممثل الخليفة .

كشفت هذه الأزمة للباي حقائق سياسية هامة ، منها قيمة التعاون
مع الدولة العثمانية ، ولهذا أسرع محمد الصادق بإرسال خير الدين باشا

(1) Broadleyp. 125 - 140.

لشكر الباب العالي على تدخله لتهدئة الثورة . كما أدرك عدم جدوى القوانين التي أصدرها والضرر الذي ترتب عليها ولذلك ألغى الدستور سنة ١٨٦٥ بعد إصداره بأربع سنوات . كذلك عرف حقيقة نوايا الأوربيين وخاصة الفرنسيين نحو بلاده ، فقد استعمل دي بوفال قنصل فرنسا لأقذع المبارات أمام الباي أثناء حوادث سنة ١٨٦٤ . وأخذ يتدخل في شئون البلاد الخاصة ويطالب بإلغاء الدستور الذي كان ميبأ في الثورة كما أنه اتهم الانجليز والاتراك بالتخريض عليها .

وبينما أخذ الباي يعدل في سياسته الخارجية ، اذ به يواجه مشكلة مالية ليست أقل خطورة من المشكلة السياسية . وليست تونس الا مثلاً واحداً من بين دول عديدة شرقية وقعت في حائل الاستدانة من جراء النفقات التي تكلفتها مشروعات التجديد . وقد زاد مشكلتها تعقداً ان يدا غير امينة سيطرت على الادارة مدة طويلة ، وأعنى بذلك شخصية مصطفى الخزنة دار الذي ظل يشغل منصب الوزير الأعظم منذ سنة ١٨٢٧ - ١٨٧٣ .

فقدرت المبالغ التي ضاعفت على الخزنة في عهده ب ٤٠ مليون فرنك . وقد استطاع ان يحتفظ بمنصبه هذه المدة الطويلة بفضل تملقه للبايات ، وتقديم ما يحتاجون اليه من اموال ، بصرف النظر عن مصلحة البلاد او امكانياتها .

ولم يشأ الباي ان يستمع الى الاتهامات التي وجهت الى شخص الوزير الأعظم ، حتى تدخل صهره مصطفى بن اسماعيل واثبت له الحقيقة بعد فوات الأوان . وكان اندائون وقنصل فرنسا من أشد الناس تعريضا للخزنة دار ، لا غيرة على المصلحة التونسية وانما لأن اسرافه في وجهات الصرف الأخرى لم يكن في مصلحة الدائنين .

ويرجع تاريخ استدانة الحكومة التونسية الى سنة ١٨٦٢ حين وقعت قرضا داخليا بمبلغ ٢٨ مليون فرنك بفائدة قدرها ١٣٪ ، ولا تعنى بعبارة دينا داخليا ان مواطنين تونسيين هم الذين اقترضوا الحكومة ، لعدم نمو الرأسمالية الوطنية في ذلك الوقت ، وانما قام بذلك التجار الاجانب المقيمون بالبلاد . وكان نصيب الانجليز في هذا الدين اكبر من غيرهم نظرا لوجود عدد كبير من الرعايا المصاليين في تونس ، ولكي يتخلص الخزنة دار من هذه الاستدانة الداخلية ، لمخفضت عبقرته عن فكرة استدانة اخرى من الخارج بفائدة اقل ، وبذا يستطيع ان يغطي الدين الاول . وقد نجح فعلا في عقد قرض سنة ١٨٦٣ بمبلغ ٢٥ مليون فرنك

بفائدة ٦٪ ، ولم يصل اليه من مجموع هذا المبلغ سوى خمسة ملايين و ٢٠٠ ألف فرنك وادعى القرضون ان باقى المبلغ صرف كعموله للبوك واتعاب الوسطاء وخصم فائده السنة الاولى . وهكذا بدل ان يسدد الخزنة دار الدين الداخلى ازداد العبء على الميزانية التوسية

وجاءت ثورة سنة ١٨٦٤ لتكمل الكارثة ، ولكن الخزنة دار اندفع فى نفس التيار الذى اندفع فيه الخديو اسماعيل ، فزاح يعقد قروضاً جديدة لكي يدفع بها فوائد القروض القديمة (٢٥ مليون فرنك سنة ١٨٦٥ ، ٤٠ مليون فرنك سنة ١٨٦٨) وزاد الطين بلة انه عقد معظم هذه القروض الدولية فى باريس ، أى فى عاصمة الدولة التى لها اطماع سياسية فى تونس . وانتهى به الأمر الى اخضاع المالية التونسية للرقابة الاجنبية .

اضطر الخزنة دار اولاً الى تحويل الدين الى سندات اسمية لتكون اكثر خضوعاً للرقابة ، ومع ذلك عجزت الميزانية عن دفع فروق السندات . فتألفت لجنة دولية فى مارس ١٨٧٠ للاشراف على المالية التونسية ، وقسمت عملها بين هيئتين : الهيئة التنفيذية للاشراف على تخصيص الإيرادات . ولجنة اخرى ينتخبها الدائنون للاشراف على نفقات الحكومة وحسن سير عملية سداد الدين . وتتألف لجنة المراقبة من ٦ اعضاء موزعين بالتساوى بين الانجليز والاطليان والفرنسيين ، اما اللجنة التنفيذية فتقتصر على التونسيين . وقد خصصت اللجنة المصادر الثابتة للإيرادات التونسية لخدمة الدين ، مثل إيرادات الجمارك ورسوم انتاج المعادن . وقدرت حداً أدنى تدفعه تونس سنوياً للدائنين هو ٧ مليون فرنك ، مع ملاحظة ان مجموع إيرادات الحكومة التونسية قدرت بـ ١٣ مليون . فاذا لم تف الجيزات المخصصة للدين بهذا المبلغ كان للجنة حق الاستيلاء على موارد اخرى ، اما اذا زادت الموارد التونسية على ١٣ مليون فتضاف الزيادة الى السعة ملايين المخصصة لسداد الدين (١) . وعندما صفت اللجنة الديون التونسية ووحدتها بلغت ١٢٥ مليون فرنك سنة ١٨٧١ . واصبحت ثروة البلاد مسخرة لدفع فوائد الدين الى حد ان الحكومة التونسية عجزت اخيراً عن دفع مرتبات موظفيها . وفى هذه الاثناء تولى رئاسة الحكومة أحد مشاهير المصلحين فى العالم الاسلامى ، وهو خير الدين باشا التونسي ، فحاول انقاذ البلاد من تلك الورطة ، ولكن الظروف الداخلية والخارجية لم تمكنه من ذلك .

نشأ خير الدين . في فرق الجيش الحديثة التي حاول اخذ
باى تأسيسها . وترقى في عهده حتى صار قائدا للبحرية التونسية .
وقد ظهرت نزعة الإصلاحية منذ ذلك الوقت ، فاليه يرجع الفضل في
رد الباي عن فكرة الاقتراض من فرنسا . ولكن مجهوداته قُطعت أمام
سيطرة الخزنة دار على سياسة البلاد في عهد الباي محمد وفي سنة
١٨٦١ تخمس خير الدين لفكرة مجلس الشورى وأصبح من أبرز أعضائه
ولذا اعتبرت حركة سنة ١٨٦٤ موجهة ضده وضد آرائه فاعتزل السياسة
مدة من الزمن ، ولف أثناءها كتاب (أقوم المسالك في معرفة أحوال
الممالك) شرح فيه آراءه في التجديد ، محاولا المقارنة بين المجتمعين
الإسلامي والأوروبي وبيان أسباب تفوق أوربا . ثم عاد الى ممارسة نشاطه
في الحياة العامة عندما وكلت اليه رئاسة لجنة الديون سنة ١٨٧٠ .

وفي سنة ١٨٧٢ اختير خير الدين رئيسا للوزارة بعد اقالة مصطفى
الخزنة دار وانفضاح أمره . وكانت المشكلة المالية هي أهم ما واجهه
خلال فترة رئاسته التي استمرت أربع سنوات . فحاول أن يوفق بين
مبدأ العدالة في جمع الضرائب وبين ضمان موارد الميزانية . فالتى نظام
حملات الاقاليم المخصصة لجمع الأموال بالاكراه . وحاول أن ينظم جمع
الضرائب على أساس عادل فلا يعفى منها ذوو النفوذ . ولكنه في نفس
الوقت لم يحى مجلس الشورى وأصبح يروج للمبدأ القائل ، بأن النظام
الشورى لا بد وأن يستند الى رأى عام متطور ، أو الى أمير مقتنع بهذا
النظام ، وهو مالا يتوفر حينذاك في تونس .

ولم يكن خير الدين معارضا لفكرة منح الامتيازات للشركات الأجنبية
بقصد تنفيذ المشروعات العمرانية . ولكنه كان في نفس الوقت حريصا
على ألا تؤدي هذه الامتيازات الى تسلل النفوذ السياسي الأجنبي ، فمثلا
عندما طلبت شركة فرنسية امتياز خط حديدي يوصل بين الجزائر وتونس ،
رفض خير الدين منح الامتياز بحجة أن الخط يعبر الحدود التونسية ولذا
فهو من اختصاص الدولة صاحبة السيادة . وفي نفس الوقت لم يعارض
في منح امتياز بخط آخر يوصل بين تونس واقليم الكاف لشركة فرنسية
وذلك بعد أن تخلت شركة انجليزية عن تنفيذ المشروع النافع بالنسبة
لتونس والذي لم تكن أرباحه مضمونة .

وقد حاول خير الدين (١) . أن يوجد توازنا بين هذه الامتيازات

(1) Gagnage : Origines du Protectorat Français en Tunisie.

حتى لا تستأثر دولة واحدة بالنفوذ الاقتصادي . ففي ٩ يوليو ١٨٧٥ وقع معاهدة مع بريطانيا . تنص على حرية استخدام رؤوس الأموال الإنجليزية ، وعلى تسهيلات عدة لهجرة المالكين ، كما تلغى الرق نهائيا .

كذلك قبل خير الدين منح امتيازات للأجانب لاستغلال الأراضي الزراعية ولكنه لم يوفق في هذا الاختيار ، لأن هذه الامتيازات كانت تتخذ ذريعة للمطالبة بملكيات جديدة دون أن يقوم صاحبها باستغلالها فعلا . ثم تبين أن الحكومة الفرنسية كانت تمنح شركات العنوط الحديدية مساعدات مالية لمواصلة أعمالها بالرغم من عدم جدواها اقتصاديا ، وذلك لاستخدامها أداة لنفوذها فيما بعد .

واتخذ خصوم خير الدين من هذه السياسة وسيلة للظعن عليه ، فاتهموه بمعاونة الفرنسيين ، وفي نفس الوقت تعرض لغضب الفرنسيين لأن سياسته الخارجية الرامية إلى توثيق الصلات مع الدولة العثمانية لم تكن تتفق وهوامهم . وبذا اجتمعت العناصر المختلفة على محاربته . ولقيت صدى في نفس الباي لأن خير الدين كان يحاسب القصر على مصروفاته ، فقرر اخراجه من الحكومة سنة ١٨٧٧ . بل أنه ضيق عليه الخناق في حياته الخاصة حتى اضطر إلى السفر إلى استانبول ، حيث تولى هناك منصب الصدر الأعظم واستأنف نضاله من أجل سياسة التجديد . ولكن تاريخه بعد ذلك يتعلق بالدولة العثمانية أكثر منه بولاية تونس .

- ٤ -

تردد البايات كما لاحظنا بين سياسة التقرب من فرنسا وبين مبدأ التضامن مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة ، وحاولوا أن يوجدوا توازنا بين المنصرين ليحتفظوا بمركزهم المستقل . بل أن بريطانيا لم تغب عن ذهن أحمد باي عند تطبيق سياسة التوازن ، فمثلا عندما لاحظ أن فرنسا تستغل صداقته فتحول الكنيسة التي سمع بانثائها سنة ١٨٤١ إلى حصن ، استعان بالحكومة البريطانية لكي تحسول دون ذلك ولم تلبث إيطاليا أن ظهرت كعنصر جديد في المسألة التونسية . بعد قيام المملكة الإيطالية سنة ١٨٦١ وأصبحت تبدي اهتماما كبيرا بتلك البلاد المواجهة لجزيرة صقلية .

ولم يكن الانجليز أقل اعتمادا بتونس . بهم يقيمون في مالطة المجاورة لها . ويدركون أن سيطرة إيطاليا أو فرنسا على تلك البلاد تعنى السيطرة على المضيق الموصل بين حوضي البحر المتوسط . ولذلك ظلت

بريطانيا مدة طويلة متمسكة بمبدأ المحافظة على الوضع الراهن في تونس .
وعمل قنصلها وود الذي تولى منصبه سنة ١٨٥٧ على تنقية تلك السياسة .
وكانت بريطانيا تستند على قرارات مؤتمر بليريس سنة ١٨٥٦ ، الذي
تعهدت فيه جميع الدول الأوروبية باحترام سلامة أراضي الدولة العثمانية .
وانضحت هذه السياسة ابار ثورة سنة ١٨٦٤ . فقد كتب بالمستون الى
سفيره في باريس بنبه الى ضرورة تمت نظر الامبراطور الى ان إنجلترا لن
تقبل باى حال رجحان النفوذ الفرنسى على غيره في تونس وفي نفس
الوقت لم تذهب إنجلترا في تأييدها للتقرب التونسي العثماني الى حد قبول
تحويل تونس الى ولاية عثمانية تخضع مباشرة للاستانة .

وقد اظهرت اضطرابات سنة ١٨٦٤ مدى تصارع القوى الاستعمارية
حول تونس . مما اجر في النهاية وقوعها في برائن الفرنسيين وقد اشرنا
الى ان ايطاليا ارسلت بعض سفنها تتقف مع الاسطول الانجليزى الفرنسى
لمنع انزال الجند العثمانيين في تونس ؛ ذلك ان ايطاليا اظهرت اطماعها
التوسعية حتى قبل اتمامها للوحدة الوطنية . وقد اجمعت الأحزاب على
تأييد تلك السياسة بدعوى تكاثف السكان في ايطاليا وحاجتها الى الهجرة
والتوسع . نعم لقد كان في امريكا الجنوبية ميدان فسيح للهجرة
الاطالية ؛ ولكن تونس كانت اكثر اغراء للاطاليين نظرا لموقعها الجغرافى
من جهة ؛ ولاسباب تاريخية من جهة اخرى ؛ اذ كانت تونس من اهم
اقاليم الدولة الرومانية القديمة . ومن المعروف ان الايطاليين يعتبرون
انفسهم ورثة الرومان في البحر المتوسط . وربما كان نابليون الثالث
مستعدا لقبول التوسع الايطالى في تونس حتى يحول انظار الايطاليين عن
ضم روما ، وهى مقر حليفه البابا ولكن ايطاليا اكتفت في ذلك الوقت
بتوسيع نشاطها الاقتصادى في تونس .

وقد اصبح قنصلها الجديد بينا يحتل مكانا رئيسيا بين زملائه
القناصل الأوربيين واستطاع في سنة ١٨٦٨ ان يعقد معاهدة تعطى
لايطاليا نفس الامتيازات التى كانت تستمتع بها إنجلترا وفرنسا وغيرها
من الدول القديمة التى ارنبطت بمعاهدات سابقة مع العثمانيين . ويلاحظ
ان ايطاليا التفتت اكثر من غيرها بهذه الامتيازات نظرا لان رعاياها كانوا
يتكونون اكبر جالية اوروبية ؛ يليهم المالبطيون ثم الفرنسيون وبالإضافة الى
هذا كان اتصال البحارة وصيادى الاصداف الايطاليين بتونس اسبق من
غيرهم من الأوربيين وقد تأثرت تونس اجتماعيا بايطاليا فدخل لهجتها
بعض الكلمات الايطالية كما ان معظم مستشارى الحكومة التونسية من
الأوربيين في اوائل القرن التاسع عشر كانوا من الطليان .

وعندما وقعت هزيمة فرنسا سنة ١٨٧١ ، أرادت إيطاليا أن تنتهز الفرصة وتحقق رغبتها في ضم تونس . وإعدت الحكومة الإيطالية المبرر الذي تتذرع به لقيام الحملة ذلك أن خلافا نشأ بين الحكومة التونسية وأحد الرعايا الإيطاليين : الذي حصل على امتياز لاستغلال قطعة أرض زراعية دون أن يقوم بتنفيذه فعلا ، فقررت الحكومة سحب امتيازها .

ولكن أنجلترا التي عرقلت الفوز الفرنسي من قبل . وقفت أيضا في وجه إيطاليا لأنها خشيت أن يسيطر الإيطاليون باستيلائهم على تونس ، على شاطئ المتوسط المتقابلين عند الممر الضيق . ولا شك أن هناك علاقة بين هذه المحاولة الإيطالية وبين التحول الذي طرأ على سياسة الباي سنة ١٨٧١ ، حينما قرر نوثيق انروابط مع الدولة العثمانية . وكان لخبر الدين باشا دخل كبير في هذا التحول . فطلب الباي إلى الباب العالي إصدار فرمان ينظم طبيعة العلاقات بين البلدين . فكان أن صدر فرمان في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٧١ ، وهو ينص على إعلان الباي حاكما عاما لولاية تونس ، ولكنه يترك للباي الإشراف على العلاقات الخارجية باستثناء الأمور المتعلقة بالسياسة الدولية والعسكرية وتعديل الحدود « فهي من حقوق سيادتنا المقدسة » .

أثار هذا فرمان غضب الدولتين الطامعتين في تونس ، أي فرنسا وإيطاليا إلى حد أنهما تناسستا التنافس بينهما بعض الوقت ووجدتا سياستهما التي أصبحت تهدف إلى التفرقة ما أمكن بين تونس والدولة العثمانية ، وظهر ذلك بجلأ عندما وقعت الحرب التركية الروسية سنة ١٨٧٧ . فقد تعاون القنصل الفرنسي والقنصل الإيطالي على إغراء الباي بإعلان استقلاله عن الباب العالي منتهزا هذه الظروف العصيبة التي تحيط به . وقد احتج ممثل الدائنين الفرنسيين بأن أحوال تونس المالية لا تسمح لها بخوض تلك الحرب . وتصادف ذلك مع ابتعاد خير الدين عن الحكم ، وتجدد استياء الباي من السلطان لأنه لم يوافق منذ عامين على منحه لقب خديو مع ضم ولاية طرابلس إلى تونس . وهكذا لم تدم طويلا سياسة الوفاق مع الدولة العثمانية .

على أن التعاون الإيطالي الفرنسي أزاء هذه المشكلة السياسية لم يكن ليديم أمام التنافس على الامتيازات الاقتصادية . وقد احتدم هذا التنافس في السنوات التي تلت مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ كما سنرى . ومن الثابت أن تنافس الشركات الرأسمالية على الامتيازات في الدول المتخلفة كان وما يزال مرتبطا بفكرة النفوذ السياسي . ومنذ سنة ١٨٥٧ حصلت شركة فرنسية على امتياز البرق والمياه لمدينة تونس ، بينما حصل

وود لشركة انجليزية على اول امتياز لخط حديدى يصل بين العاصمة وبين
الشاطيء عند ميناء حلق الوادى . وكان الفرنسيون يحرصون على أن يكون
عهم النصيب الاوفى من المشروعات التونسية ، ولذلك حاولوا أن يعوضوا
هذا الامتياز الانجليزى الهام بامتيازات أخرى فى استغلال الاراضى
الزراعية ، والطرق الحديدية ، وبتوسيع تجارتهم مع تونس .

وقد رأينا كيف أن خير الدين (1) شجع شركات الامتياز على العمل
فى البلاد ، فوسع بذلك دائرة التنافس الدولى الذى اختدم فى السنوات
التالية ، حتى أصبحت تونس من الموضوعات التى تدخل فى سياسة
المساومات الأوروبية .

(1) Broadley : The Last Punic war.

المؤتمر البرلين

المسألة التونسية ١٨٧٨ - ١٨٨١

- ١ -

مؤتمر برلين

إذا كانت ثلاث من الدول الكبرى هي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا قد تنافست على النفوذ الاقتصادي في تونس ، فإن الأخيرتين انفردتا بالأطماع السياسية . فرنسا بحكم وجودها في الجزائر ، وإيطاليا بحكم قرب أراضيها من تونس . وكان على كل من الدولتين ان تحصل على التأييد الدولي لتحقيق تلك الأطماع نظرا لأهمية موقع تونس .

وقد بدت كفة إيطاليا في أوائل السبعينات راجحة من هذه الزاوية لأن كلا من ألمانيا والنمسا أظهرتا تأييدهما لها ، لولا ان تشبث الحزب الوطني الإيطالي (الأريدينطيون) ببقايا الأقاليم الإيطالية التابعة للنمسا في التيرول . فتحولت الحليفتان الجرمانيتان الى تأييد فرنسا . ومع ذلك فقد سنحت فرصة أخيرة سنة ١٨٧٨ حينما عرضت النمسا فكرة تأييد إيطاليا لها في البوسنة والهرسك مقابل طرابلس أو تونس ولكن وزير الخارجية آنذاك كورتى كان ضد سياسة المساومات والتعويض . وتصادف ذلك مع ملابسات دولية أخرى أكدت في النهاية رجحان كفة فرنسا من حيث التأييد الدولي وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر برلين الذي جرت فيه عدة مساومات على حساب الدولة العثمانية المنهزمة . ولذلك عد هذا المؤتمر نقطة تحول في تاريخ المسألة التونسية .

ذلك انه بعد ان استقر الجمهوريون في حكم فرنسا سنة ١٨٧٧ تمهد السبيل لتحسن العلاقات بين باريس وبرلين . وذلك لأنهم كانوا يختلفون عن خصومهم الملكيين في عدم التحمس لفكرة الانتقام من ألمانيا . ورأى بسمارك ان يقابل هذه النزعة بتشجيع فرنسا في سياسة التوسع الاستعماري ليصرف انظارها عن الأت拉斯 واللورين . وبهذه المناسبة خرج بسمارك بفكره تعويض فرنسا بتونس في حالة ما اذا قبل المؤتمر ترك بعض المكاسب الروسية في البلقان ، وإرضاء بريطانيا باحتلال مصر . كذلك كان الجمهوريون يناصبون روسيا القيصرية العداء لأسباب أيديولوجية على الأقل ، ومعنى ذلك هو اقتراب سياستهم من الانجليز

الذين اعتبروا بان الازمة اشرقية ١٨٧٧ - ١٨٧٨ اكثر الدول خصومة للسيطرة الروسية على الدولة العثمانية . ولذلك حرصت بريطانيا على دعوة فرنسا الى مؤتمر برلين وقبل سالسبرى وزير الخارجية البريطانية تحفظات زميله الفرنسى وادبجتون التى قدمها كشرط للاشتراك فى المؤتمر وهى استبعاد مسألة مصر والشام وتونس من مؤتمر برلين باعتبار أن هذا يؤدى الى تجنب المساومة مع روسيا فى البلقان ورفض جميع مطالبها التوسعية . وهكذا لم يتبع لمشروع سمارك الخروج الى حيز التنفيذ .

ويبدو ان فرنسا لم تكن تعارض هذا المشروع بسبب التوسع الروسى فى البلقان فحسب ، وانما لم تكن لتقبل ايضا فقدان نفوذها فى مصر مقابل تونس وذلك لعدم تكافؤ البلدين من حيث أهمية المصالح الاقتصادية ، خاصة وان بريطانيا كانت قد سلّمت بمبدأ مساواة مركز البلدين فى مصر (١) . ولكن بريطانيا استطاعت أن تثير على انفسراد المسألة التونسية مع فرنسا بمناسبة أخرى تتعلق بتنازل الدولة العثمانية عن ادارة جزيرة قبرص لها نظير التأييد الذى لقيته منها اثناء الازمة الروسية العثمانية .

ومن المعروف ان المباحثات الانجليزية العثمانية بخصوص هذا الموضوع قد احيطت بتكتم شديد ووقعت الاتفاقية الخاصة بقبرص فى ٢٦ مايو ١٨٧٨ دون أن تحاط اى من الدول الكبرى علما بأمرها . وكانت بريطانيا تدرك أن هذه الاتفاقية ستثير ضجة بين الدول الكبرى عندما يكشف أمرها لأنها تؤدى الى تفوق مركزها فى شرق المتوسط وفى آسيا الصغرى . ولذلك رأت أن تحظى بتأييد احداها على الأقل فباحت لفرنسا بتونس باعتبارها مطعما من اطماعها الاستعمارية . وحتى قبل توقيع اتفاقية قبرص رسميا بعث سالسبرى الى السفير البريطانى فى باريس يخبره بان تونس تعد امتدادا طبيعيا لممتلكات فرنسا فى شمال افريقيا .

اتخذت الحادثات البريطانية الفرنسية خطوة أكثر جدية حينما التقى سالسبرى بنظيره الفرنسى فى مؤتمر برلين ، فى ٧ يوليو وأخبره

(١) استندنا فى هذا الفصل اساسا على رسالة المرحوم الدكتور محمد مصطفى صفوت المنشورة بالانجليزية وعنوانها :
Tunis and the great Powers :

وانظر كذلك لنفس المؤلف . المحاضرات التى نشرها له معهد الدراسات العربية عن مؤتمر برلين واثره فى البلاد العربية .
(١ - ١٢ المغرب العربى)

بمضمون الاتفاق حول قبرص . حينئذ ثارت نائرة الوزير الفرنسي ووصف الاتفاقية بأنها صفقة لفرنسا من شأنها أن تضعف الجمهوريين ، وشنت الصحف الفرنسية على اختلاف نزعاتها حملة على بريطانيا ، فقد لاحظت أن معظم الدول الكبرى قد استغلت ظروف الهزيمة العثمانية فالنمسا قد استولت على البوسنة والهرسك ، وبريطانيا وضعت يدها على قبرص وحصارية عرض الحائط بمبدأ المحافظة على سلامة أراضي الدولة العثمانية ، فماذا كسبت فرنسا من هذا المؤتمر ؟

لقد كان كل من بسمارك وسالبري يتوقع مثل هذه الثورة في فرنسا ولذلك استعدوا لمواجهة الموقف بفكرة التعميش التونسي . وقد عبر بسمارك عن موقفه بقوله لوزير خارجية فرنسا « ان الكثرة التونسية ناضجة » ولكن وادنجتون لم يشأ أن يتلقى المنحة الاستعمارية من يد عدو فرنسا التقليدي حتى لا تتخذ المعارضة من هذا وسيلة للظن على قيمة العرض ، بل انه كان يخشى ان يكون هدف المانيا من هذا السخاء هو ايجاد سوء تفاهم بين فرنسا وايطاليا .

وهكذا انفردت بريطانيا بالمهمة فاعطى سالبري الوعد المطلوب واتفق على ان يحفظ سرا لمدة مؤقتة حتى لا يشير مشاكل دولية . على ان تصريح ٢١ يوليو البريطاني لا ينص بصراحة على اطلاق يد فرنسا في تونس ، بل هو ينوه بمهمتها الحضارية فيقول : « اذا كان للنمسا ان تقوم بمهمة حضارية في البلقان ، وانجلترا في آسيا الصغرى . فامام فرنسا مهمة اعظم في شمال افريقيا . افعلوا ما تشاءون في تونس فستضطرون يوما للاستيلاء عليها لانكم لن تستطيعوا ترك قرطاجنة بيد البرابرة » (١) .

لم يكن هذا التصريح الشفوي ليرضى السياسة الفرنسية ارضاء تاما . وطالب وادنجتون بان تقدم بريطانيا تأكيدا مكتوبا واكثر صراحة . وكان جواب سالبري على هذا المطلب ان اعطاء وعد كتابي يعنى ان بريطانيا تملك تونس ، ومع ذلك يمكن اعطاء وعد صريح بعدم معارضة احتلال فرنسا لتونس . بل ان وزير الخارجية البريطانية اضاف قائلا : انه في حالة ما اذا نشب نزاع بين فرنسا وايطاليا بسبب المسألة التونسية ، فان بلاده ستلتزم الحياد .

(١) توجد هذه النصوص ضمن مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية من الفترة من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩١٤ . وقد نشرت لبيان اسباب الحرب العالمية الاولى .

صدر هذا التصريح البريطاني في ٧ أغسطس على أساس ان يكون حريا . الا انه لم يخط بالسرية المرجوة ، فقد نشرت احدي الصحف النمساوية مضمون الوعود البريطانية . وعرف النبا في كل من ايطاليا وتونس وبناء عليه اسرع اباي يطلب تفسير من الحكومة البريطانية عن موقفها . فاجاب سالسبري بان انجلترا مازالت متمسكة بسياستها التقليدية ، وهكذا لم يتورع وزير الخارجية البريطانية عن مخادفة اباي والتفصل الانجليزى نفسه ، لان وود كان حريصا فعلا على تنفيذ مبدأ المحافظة على الوضع الزاهن .

اما ايطاليا فقد شعرت بتحول انجلترا عن تأييدها عموما منذ ان رفضت الاشتراك معها في حلف للدفاع عن منطقة البحر المتوسط .

وبالنسبة لتونس خاصة فان ايطاليا عندما فقدت الامل في احتلال البلاد عسكريا امام هذا انتفاض الانجليزى الفرنسى ، قلبت سياستها راسا على عقب . فبعد ان كانت اكثر الدول الاوروبية مغارضة لتوثيق ازروابط العثمانية التونسية ، اصبحت من اشد الدول تمسكا باستقلال البلاد في نطاق السيادة العثمانية . بل ان احد المستشرقين الايطاليين اخذ يشرف على نشر جريدة عربية في سردينيا كانت تصدر باسم المستقبل للدفاع عن حقوق تونس وشمال افريقيا ونهاجم السياسة الاستعمارية الفرنسية بشدة .

ولعل هذا الموقف هو الذى دعا مصطفى بن اسماعيل الذى خلف خير الدين فى رئاسة الوزارة التونسية الى توطيد علاقته بايطاليا حتى يوازن بها تطلغل النفوذ الفرنسى . ومن الخطا ان نساير بعض المؤرخين الفرنسيين الذين وصفوه بأنه كان خادما للمصالح الإيطالية .

حاولت فرنسا ان تخفف من وطاة نصرها الدبلوماسى على ايطاليا . فلم يعض وقت طويل على اعلان تصريح ٧ اغسطس حتى ارسل وادنجنون يعلن الحكومة الايطالية بان فرنسا لن تقوم بعمل حاسم فى تونس قبل التشاور معها . وان كان قد نوه فى نفس الوقت بان تدخل دولة اجنبية اخرى سيؤدى الى قيام نزاع مسلح مع فرنسا .

وفى هذه الاثناء ظهرت فكرة تعويض ايطاليا بطرابلس ، ولكن فرنسا لم تشأ ان تصارح ايطاليا بهذا العرض ، لان التفاوت بين طرابلس وتونس امر ظاهر ومن لم خشيت ان تخدش كرامة (الدولة الكبرى الحديثة) .

على ان تصرفات فرنسا في تونس لم تكن مطابقة لتأكيداتها لاطاليا ، فقد وقعت حوادث تثبت بجلاء نياتها التوسعية ، فبمجرد الحصول على الوعد البريطاني بعت وادنجتون الى قنصلية في تونس ، يستفر منه عما اذا كان من الممكن ان يقبل الباي حماية فرنسا ومراقبة جيوشها بالواقع الاستراتيجية . وقد اجاب روستان القنصل الفرنسي دون استشارة الباي ، فاكد احتمال قبول الباي الحماية ، ولكنه توقع عزم قبوله لاحتلال اى جزء من اراضيه . وقد تبين له خطؤه فيما بعد حين مرض في صيف ١٨٧٩ مشروع الحماية فرفضه الباي رفضا باتا . بل انه ابقى مجرد مشروع مخالفة عرض عليه سنة ١٨٨٠ .

وثمة مظهر آخر لسياسة التدخل يتعلق بنزاع وقع بين الحكومة التونسية وبين احد الملوك الفرنسيين وهو الميسو سانسى الذى كان له امتياز استغلال مزرعة كبيرة في سيدي ثابت . وهذا الحادث وان كان فرديا الا ان الحكومات الاوربية كانت لتتارع بتحويله الى مشكلة دولية ، فقد ارادت الحكومة التونسية ان تسحب امتياز المالك الفرنسي لانه اخل بشروط الامتياز ولم يستغل قطعة الارض استغلالا زراعيا . ولكن روستان ارسل بعض حراس القنصلية فحاولوا دون تنفيذ قرار الحكومة التونسية : ولم تكف فرنسا بهذا الاعتداء الصريح على سلطة الباي ، بل ارسلت انذارا في ٥ يناير ١٨٧٩ تهدد فيه باحتلال بعض المراكز الهامة اذا لم توافق الحكومة التونسية على حل مرض ، فلم يكن امام الباي سوى الرضوخ لهذا الانذار .

وقد كشف هذا الحادث عن حقائق دولية هامة ، فان وود القنصل البريطاني حاول ان يطمئن الباي اثناء الازمة جريا على السياسة الانجليزية التقليدية . فكانت النتيجة ان خذلت حكومته ، وعلاوة على هذا ارسلت اعتذارا الى الحكومة الفرنسية تخبرها فيه بان وود تصرف بغير تعليمات رسمية . واخيرا استجابت لرغبة الحكومة الفرنسية في عزل وود وعينت مكانه قنصلا آخر من بين الشخصيات الثانوية مؤكدة بذلك تحولها عن سياسة المحافظة على الوضع الراهن . كذلك اظهرت هذه الازمة رغبة بسمارك الاكيدة في تأييد اطماع فرنسا ، فكتب الى السفير البريطاني في برلين يقول : ان حاكما مستبدا غير متحضر مثل باي تونس ، لا يجوز ان يكون سببا في تمكير سفر العلاقات بين انجلترا وفرنسا .

وليس معنى ذلك ان احتلال تونس اصبح امرا يسيرا من الناحية الدولية بعد مؤتمر برلين ، وفضلا عن ذلك فقد قامت دونه معارضة داخلية اتفقت فيها احزاب اليمين مع اليسار . لذا مالت فرنسا في السنوات القليلة التي سبقت عام ١٨٨١ الى اتباع سياسة اخرى تمهد الى

الاحتلال ، وهي ما تعرف في لغة الاستعماريين بسياسة التغلغل السلمي وهي تعني بذل أقصى جهد للسيطرة على اقتصاد البلاد والحصول على الامتيازات الحيوية فيها دون تدخل عسكري . ووصفها فرسينيه بقوله « أن رجحان النفوذ الفرنسي في تونس يعني انها تحتكر المشروعات المتصلة بالمصالح العامة ، اما المشروعات الفردية فان فرنسا تترك للدول حرية التنافس عليها » .

وتصادف وجود قنصل ايطالي نشط في تونس في هذه الاثناء وهو ماشيو الذي كان يمثل بلاده منذ سنة ١٨٧٩ . واوشك هذا التنافس ان يتحول الى مسألة شخصية بينه وبين قنصل فرنسا روستان الذي لعب دورا كبيرا في التمهيد للاحتلال منذ ان تولى منصبه سنة ١٨٧٥ . وسعى كل من الرجلين سعيا حثيثا للتأثير على الشخصيات الحاكمة في تونس ، كما اصطلحا في جميع المناسبات التي تتعلق بمنح الامتيازات الاقتصادية للشركات . عمثلا حينما حصلت شركة ايطالية على امتياز لمد خط للبرق بين صقلية وتونس تحت البحر ، اعترضت فرنسا بشدة محتجة بان امتياز سنة ١٨٧٥ الخاص بمد خطوط البرق في الاراضي التونسية يعطيها حق احتكار هذه المشروعات . كذلك احتدم الخلاف حول امتياز الخط الحديدي الموصل بين تونس وحلق الوادي ، فقد رسا عطاء هذا الامتياز اولا على الشركة الفرنسية صاحبة الامتياز على خط تونس - الجزائر ، ولكن شركة روباتينو الايطانية اعترضت على شرعية هذا العطاء محتجة بان الزاد لم يفلن عنه بصورة كافية . فلما رفع الامر الى هيئة تحكيم بلندن وتأيدت وجهة نظر اشركة الايطالية اعيدت المناقصة ، واستطاعت روباتينو التغلب على منافستها الفرنسية بفضل العناية الزائدة التي اولاهها اياها مجلس النواب الايطالي ، وذلك بتقديم الضمانات المالية للشركة الايطالية . وهكذا استطاعت ان ترتفع بالمزايدة من مليونين و ٦٥٠ ألف فرنك الى اربعة ملايين ونصف فرنك (١) .

انصب غضب الحكومة الفرنسية على اضعف الاطراف في تلك المشكلة وهو باي تونس . وعلى اثر هذا الحادث ارسلت اساطيلها لتهديد الشواطئ التونسية . ولم تتراجع الا بعد ان حصلت على وعد من الباي باعطاء اصحاب رؤوس الاموال الفرنسيين حق الاولوية في جميع الامتيازات فيما بعد ، كما حصلت في الحال على عدة امتيازات جديدة ، من اهمها خط حديدي بين بنزرت وسوسة ، وبناء ميناء جديد لمدينة تونس على القناة التي تصلها بالبحر . وقد بلغت اطماع الفرنسيين الى حد

إن أحد النواب ذهب إلى تونس حاملا معه مشروعا باحتكار فرنسا لإصدار البنكنوت التونسي ، ولكن الباي لم يتماد في مسابقة الفرنسيين إلى هذا الحد . بل على العكس بدأ يراجع نفسه ويتنبه إلى خطورة التوسع في منح الامتيازات . ومما يجدر بالملاحظة أن الباب العالي كان قد نصح الباي بأن ينازل له عن حق منح الامتيازات للدول الأجنبية وذلك حتى يتجنب المآزق التي تترتب على تدخل الدول . ولكن الباي أنكر التمسك بالاستقلال الزائف من التنازل عن أي حق من حقوقه .

وتبين سياسة الباي الجديدة نحو الامتيازات من موقفه إزاء حادث مشهور في تاريخ تونس ، يعرف بحادث الإنفida : وهو اسم المزرعة الكبيرة التي كان يملكها خير الدين في إقليم الساحل ، فانه بعد أن رحل إلى استانبول ، أراد بيع هذه المزرعة في مزاد علني ، وبالطبع لم يتن هناك سوى الشركات الأجنبية التي لديها المال الكافي لشراء هذه المزرعة التي تبلغ مساحتها ٦٦ ألف هكتار . ولسوء حظ تونس رسا العطاء على شركة مرسيليا الفرنسية بمبلغ مليون فرنك .

وحتى يعرف الباي هذه العملية أوعز إلى أحد الرعايا الانجليز يوسف ليفي ، وهو يهودي مالطي ، بالادعاء بحق الشفعة ، وكان الباي يرجو من وراء اختيار هذا الشخص أن يمتحن مدى تأييد الحكومة البريطانية له . وفعلا رفع ليفي دعوى ضد الشركة الفرنسية ، وتولى الدفاع عنه صحفي انجليزي كان يعمل مراسلا بتونس منذ زمن طويل . وهو المستر برودلي (١) . وقد استطاع برودلي أن يملأ الصحف الانجليزية بأخبار تلك القضية : وأن يكسب الرأي العام البريطاني إلى جانب المالطي . ولكن موقف الحكومة البريطانية لم يتأثر بهذه المسألة الفردية . كما أكد السفير الانجليزي في باريس : بأن الصداقة الانجليزية الفرنسية لن يعمرها هذا الحادث ، وعلى كل فإن الحكم لم يصدر في هذه القضية الا بعد الاحتلال . ومن ثم جاء مطابقا لوجهة النظر الفرنسية .

٢

سياسة جيل فرى والشروع في الحملة

عندما تولى جيل فرى رئاسة الحكومة في فرنسا رأى أن الظروف

هذا الصحفي الذي اشتهر أيضا بدفاعه عن المراهبين امام المحكمة العسكرية بمصر ، عاصر أحداث هذه الفترة بتونس وكتب عنها المؤلف الهام الذي اشرنا اليه سابقا .

مهياة بدوجة كافية لاحتلال تونس . . وذلك ان هذا الزعيم الجمهوري كان يمثل احزاب الوسط . وهي تعبر في الغالب عن الطبقة البرجوازية التي تحمت لسياسة التوسع الاستعماري على اساس جديدة .

فهدفها من وراء هذا التوسع هو الاستغلال الاقتصادي ، ومن ثم اصبحت السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة شبيهة بالامبريالية البريطانية .

وبلاحظ ان الحقبة الممتدة من ١٨٧٠ - ١٩١٤ كانت من انشط فترات التوسع الاستعماري الفرنسي ، فقد تم اثناءها وضع الحماية على الهند الصينية ، ومدغشقر ومراكش وانشاء الامبراطورية الكبيرة في افريقيا الغربية والوسطى . وكانت تونس اول حلقات هذا التوسع .

ويرجع الفضل في ذلك الى جيل فرى لانه علاوة على مشكلة المعارضة الإيطالية كان عليه ان يتغلب اولا على المعارضة الداخلية . وقد اتفقت احزاب اليمين مع اليسار على الوقوف في وجه سياسة فرى التوسعية . ولكن لكل منها اهداف مختلفة فاليمينيون من ملكيين وغيرهم ، وهم اصحاب نفوذ كبير في مجلس الشيوخ ، كانوا يرون في حركات التوسع الاستعماري بعثرة للجهود الفرنسية التي يجب ان تتركز لاسترداد الألزاس واللورين المقتطعتين من ارض الوطن . الا ان فرى اجاب على هذا الاعتراض (١) ، بأن التغلب على ألمانيا امر مستحيل ، وبالتالي فان فرنسا لن تعوض هزيمتها في أوروبا الا بواسطة التوسع في المستعمرات . اما مشار اعتراض اليساريين ، وكانوا يعرفون في ذلك الوقت باسم الراديكاليين ، فهو ان مشروع حماية تونس مجرد محاولة لخدمة المصالح الخاصة لبعض الراسماليين الذين يملكون أسهم الدين التونسي فأرادوا بواسطة احتلال تونس رفع قيمة سندات الدين في سوق الأوراق المالية . ويبدو ان هذا الاتهام لم يكن بعيدا عن الصواب . فانه بعد اتمام الاحتلال بعدة أشهر عادت إحدى الصحف الباريسية فكشفت بعض اسرار الحملة . ومن بينها اتهام بهذا المعنى وجهته الى القنصل روستان . ولما رفع روستان دعوى ضد هذا الصحفي الذي فضح مغامراته المالية المريبة ، لم تأخذ المحكمة بدعواه وبرات الصحفي .

وقد وجدت اوساط اخرى اشد تحمسا لاحتلال تونس من احزاب الوسط وان كانت هذه الاوساط مقصورة على العسكريين والمستوطنين

(١) جمعت خطب جيل فرى وآراؤه في مجلدات خمس بعنوان : Discours et opinions de jule ferry.

الأوروبيين في الجزائر الذين كانوا بكرهون وجود دولة اسلامية مستقلة مجاورة : ولكن لم يكن في استطاعة فرى أن ينفذ سياسته دون أن يجد لها مبررات كافية امام الراى العام الفرنسى . وقد توصل فرى الى نوعين من المبررات :

الاول يتعلق بالاوضاع الدولية : ويتمثل في ازدياد النفوذ الإيطالى : والثانى هو تقرب التونسيين من حركة الجامعة الاسلامية التى كان يتزعمها السلطان عبد الحميد .

فبالنسبة للنشاط الإيطالى لوحظ أن الملك امبرتو قام بزيارة رسمية لصقلية : حيث استقبل ممثلى الجالية الإيطالية فى تونس وبعض الزعماء التونسيين انفسهم . وقد ذهب رئيس الوزراء مصطفى بن اسماعيل بهذه المناسبة الى صقلية حيث منح وساما إيطاليا رفيعا .

وقد التقت رسائل السفير الفرنسى بروما مع وجهة نظر روستان فى التعبير عن القلق الذى اصاب الاستعماريين الفرنسيين من جراء هذا النشاط الإيطالى ، وطالب كلا الدبلوماسيين بضرورة عمل حاسم لوضع حد لهذا النشاط ولو على الأقل بجعل تصريح سالسبرى علنيا (١) . وقد بالغت الصحف فى تصوير الأزمة التى ترتبت على زيارة الملك لصقلية . وتحدثت عن وجود حشود على الحدود الإيطالية الفرنسية . ويبدو أن فرى حاول اقناع إيطاليا بالطرق الدبلوماسية بالعدول عن سياستها . فأرسل وفدا لمفاوضة كل من الحكومة الإيطالية والبأى . ولكنه باء بالفشل فى تونس وروما معا .

أما فيما يخص الجامعة الاسلامية . فلاحظ أن روستان اخذ يحذر حكومته من ازدياد نشاط العثمانيين فى ليبيا وكيف أنه يكون خطرا حقيقيا ، لا بالنسبة لتونس فقط بل بالنسبة للجزائر ايضا ويلاحظ أن الكتاب الأوربيين بالغوا فى تصوير مدى تأثير حركة الجامعة الاسلامية التى تزعمها العثمانيون ، فنحن نعلم أن السلطان عبد الحميد أرسل وفودا الى الاقطار الاسلامية المختلفة كى يوثق الروابط بينها تحت زعامته كخليفة للمسلمين . ولكننا لا نعتقد أنه كان فى استطاعته عمليا إيجاد وحدة سياسية من العالم الاسلامى بأسره (٢) . ومن الراجح أن يكون رجال

(١) انظر رسالة دى نواى السفير الفرنسى فى روما بتاريخ

١٨٨٠/١٠/١٣

D. D. F. TOM 3 No. 347.

(2) Safwat p. 294 -- 305.

الطرق الصوفية في شمال افريقيا . وخاضة السنوسية من اكثر البيئات التي تأثرت بفكرة الجامعة الاسلامية وروجت لها في المنطقة . وقد حمل الفرنسيون تلك الدعاية السنوسية مسؤولية مقتل أعضاء بعثة فلائرز الاستكشافية في الصحراء الكبرى اوائل سنة ١٨٨١ . فكان هذا الحادث من بين الحجج التي قدمها المستوطنون للمطالبة بتعجيل احتلال تونس .

ولكن الحجة القوية التي استند اليها جيل فرى والتي استطاع بواسطتها اقتناع مجلس النواب باعتماد المبالغ اللازمة لحملة تاديبية كانت تتعلق ببعض حوادث الحدود ، وليست هذه الحوادث بالجديدة فهي قديمة قدم احتلال الفرنسيين الجزائر . وقد اثرتنا الى هجرة عدد كبير من اهل الجزائر بعد احتلالها الى تونس (١) ومن الطبيعي أن تبقى بعض العوائل المهاجرة مقيمة عند الحدود تمنى نفسها بأمل العودة . والظاهر ان السلطات الفرنسية كانت تخشى من وجودهم على الحدود فطالبت الباي بتسليم بعض زعمائهم .

وقد وقع اختيار فرى على قبائل الكرميين لينسب اليهم حوادث العدوان في اوائل سنة ١٨٨١ : فنشر رسالة تلقاها من حاكم عنابة تشير الى اجتياز ٣٠٠ من افراد هذه القبائل للحدود الجزائرية وقتلهم اربعة افراد وسرقة بعض المواشي . ثم ملأ الصحف بانباء الكرميين ، او (الكرومير) كما سماهم الفرنسيون وهم الذين يسكنون الركن الشمالي الغربي من تونس . وهي منطقة جبلية مغطاة بالغابات . واهتم باظهار عجز الباي عن السيطرة على هذه القبائل . وهو وان صدق في هذا الادعاء الا انه بقصد من ورائه ان يثبت للرأى العام ان فرنسا اذ قررت التدخل في تونس . انما تفعل ذلك مضطرة لحماية مستعمرتها الجزائرية .

ومما يثبت صحة استنتاجنا ان فرى كان قد بيت النية على احتلال تونس منذ يناير ١٨٨١ ، بينما لم يقع حادث الكرميين الا في اواخر مارس ، ويدل على ذلك تلك الرسالة التي كتبها الى جريفي حاكم الجزائر في اوائل يناير ١٨٨١ . وفيها تعليمات باتخاذ الاستعدادات العسكرية اللازمة لغزو تونس . ومن بينها الاسراع في انشاء الخط الحديدي الموصل الى تونس .

(١) نشرت الحكومة الفرنسية كتابا ضمن مجموعة وثائقها الدبلوماسية خصصت لحوادث الحدود بين تونس والجزائر .
Livre jaune affaires de Tunisie, Paris 1881.

تلك هي المبررات التي تفرع بها فرى امام الراى العام . ولكن ربما كانت الرسالة (١) التي كتبها ويد القنصل الانجليزى فى تونس مارس ١٨٨١ اصدق تعبيراً عن تيات التوسيعين . فقد نقل الحجج التي سمعها من الحالة الفرنسية على النحو التالي : وجود ٣٠٠ كم من الحدود المشتركة بين تونس والجزائر ، امتلاك الفرنسيين لمائة مليون فرنك من مجموع الدين التونسي البالغ ١٢٥ مليون ، امتياز ٢٠٠ كيلو متر من الخطوط الحديدية ، استغلال مصائد الأسماك على الشواطىء التونسية من قبضتين ، امتياز جميع مشروعات البرق والبريد ، بناء ميناء تونس الجديد ، كون فرنسا اكبر غمبل فى تجارة تونس الخارجية ، ممتلكات عقارية قيمتها ٥٠ مليون فرنك .

وعلى اثر الضجة التي احدثها فرى حول حادث اعتداء الكرنيين ، قدم مشروعاً الى مجلس النواب باعتماد ٥ مليون و ٦٠٠ ألف فرنك للقيام (بخمسة التاديبية) على القبائل التونسية المعتدية ، واستطاع ان يظفر بتصويت الاغلبية الساحقة . ولاعتقد ان كثيراً من النواب كانوا يجهلون الفرض الحقيقي لهذه الحملة بدليل ان مليوناً و ٦٠٠ ألف فرنك قد خصصت للبحرية ، مع ملاحظة ان تاديب قبائل الكرنيين عبر الحدود لا يحتمل اشتراك هذا السلاح . ولعلمهم تظاهروا بتصديق ان الحملة تاديبية ، وانها لا تقصد احتلال تونس ووضعها تحت الحماية ، حتى سهلوا على جيل فرى الخطة التي وضعها لتخدير الدول الأجنبية وخاصة إيطاليا (٢) . ولو كانت اغلبية مجلس النواب معارضة حقاً لسياسة الحماية التونسية . لما سنارح المجلس بتوقيع معاهدة الحماية فى ٢٣ مايو وبأغلبية ساحقة . وسرى كيف ان المعارضة قد وجهت نقدها فيما بعد ضد شخص جيل فرى . لا ضد السياسة الاستعمارية التي اتبعها فى تونس .

٢

الاحتلال وموقف الدول

بمجرد ان اعتمد مجلس النواب المبالغ اللازمة (للحملة التاديبية) فى ٤ ابريل ١٨٨١ . قام روستان بابلاغ الباي بأن الحكومة الفرنسية

(١) انظر هذه الرسالة بتاريخ ١٢/٣/١٨٨١ فى الوثائق الانجليزية المنشورة ، المالة التونسية : Correspondence Relating to Tunis : (2) Cambon p. 154.

قررت التدخل لتأديب القبائل التونسية ، وعلى ذلك فلا بد أن تعتبر القوات الفرنسية القائمة بهذه العملية قوات صديقة ، بل ذهب إلى حد المطالبة بأن تتعاون القوات التونسية مع الفرنسية في أداء مهمتها .
وعبثا حاول الباي أن يقطع على الفرنسيين حجبتهم للتدخل . فأرسل إياه على بك على رأس قوة ، وهي أقصى ما استطاع حشده في مثل هذه الظروف ، ووجهها إلى بلاد الكرميين حتى يثبت للفرنسيين أنه قادر على أداء المهمة وحده . والظاهر أن الكرميين أدركوا مغبة موقفهم ، فأرادوا أن يفوتوا على الفرنسيين حجبتهم وعرضوا على الباى تسليم بعض الرهائن منهم دليلا على خضوعهم لسلطته . ولكن شيئا من هذا لم يحول الفرنسيين عن خطتهم ، وبحثوا في نفس الوقت عن اتهامات جديدة ، فادعوا أن التونسيين اعتدوا على العمال الأوربيين الذين يعملون في انشاء الخط الحديدى الذى يصل تونس بالجزائر . وحتى ان صح هذا فمن الطبيعى ان توقفت الحكومة التونسية عملية انشاء هذا الخط كعمل من أعمال الدفاع المشروع بعد توجيه الانذار الفرنسى .

وقد علق الباي آمالا عريضة على معارضة الدول الأوربية والباب العالى ، وظن انها ستتدخل للمحافظة على استقلال بلاده . بل انه ظل يناشد الحكومة البريطانية رغم موقفها الصريح في تأييد فرنسا ، حتى بعد ان نزل الفرنسيون في ميناء بنزرت واتجهوا نحو مدينة تونس في اوائل مايو . نعم كان هناك تأييد ادى من كل من ايطاليا والباب العالى للأسباب المعروفة لدينا اما بالنسبة للدولة العثمانية فلم يكن في استطاعتها عمل شيء حاسم للوقوف امام الغزو الفرنسى ، وهى التى وقفت جامدة أمام غزو الجزائر سنة ١٨٣٠ . والآن وبعد مضي نصف قرن ازدادت فيه الدولة العثمانية ضعفا أصبح تدخلها أبعد عن التحقيق .

اما ايطاليا فلم تكن مستعدة وحدها للاشتباك مع فرنسا ، وشعر الراى العام الايطالى بمرارة شديدة وهو يرى قرب ضياع تونس ، وراح يصب غضبه على رئيس الوزراء كيرولى ، فأسقطه مجلس النواب بعد توجيه انذار فرنسا للباى بيومين . وقد حاول كيرولى محاولة يائسة لى يحصل على تأييد بريطانى ينقذ به وزارته . ومع ان السفير الايطالى بلندن أفهم الحكومة البريطانية بأن بقاء وزارة كيرولى متوقف على ردها فقد أجاب جرانفيل بأن فرنسا لا تنوى ضم تونس ، بل مجرد حملة تأديبية ضد القبائل المعتدية (١) . وبذلك هذا التجاهل لحقيقة الموقف في تونس على أن بريطانيا قد ذهبت في تأييد فرنسا إلى آخر الشوط .

(١) انظر رسالة جرانفيل بتاريخ ١٨٨١/٤/٣ الى السفير الايطالى بلندن ضمن الوثائق البريطانية ...
correspondence

ولم يكن جلادستون رئيس الوزراء البريطاني يأقل تأييدا من وزير خارجيته . فان جلادستون الذي نشأ قيسا ، كان معروفا بمبادئه الشخصية للدولة العثمانية والعالم الاسلامي ، ولذلك اجاب على نداء الحكومة الإيطالية بقوله « ان مجاورة امة متمدينة لدولة متاخرة لا بد ان يؤدي الى مثل هذا التدخل » . ولنفس هذا السبب لم يصغ الى نداءات الدولة العثمانية ، ومما ثبت ان الحكومة البريطانية كانت على علم بنية فرنسا الحقيقية ، تلك الرسالة التي بعث بها ليونز السفير البريطاني في باريس منذ ٨ ابريل ١٨٨١ الى حكومته ، وفيها يتقل عن لسان فري أن غاية فرنسا من احتلال تونس هو وضعها تحت الحماية وليس ضمها كاستعمرة مباشرة مثل الجزائر . والقصد الظاهر من هذه الرسالة هو طمأنة الحكومة البريطانية بان فرنسا ليست مفرقة في سياستها الاستعمارية . ولكنها ثبتت على كل حال علم الحكومة البريطانية بان الهدف لم يكن مجرد حملة تأديبية . فضلا عن هذا ، فقد اعلنت بريطانيا موقفها صراحة حين سمحت لجريدة التايمز بنشر تصريح سالسبري في نفس هذا اليوم .

وفي هذه الاثناء تولى أحد اليساريين وهو دبوتي رئاسة الحكومة في إيطاليا . وقد عرف عن اليساريين هناك ميلهم الى فرنسا ذات النظام الجمهوري الديمقراطي . ونذا لم يلح الرئيس الجديد في التشدد ازاء الحملة الفرنسية ، بالرغم من ان السبب الظاهر لسقوط سلفه كيرولي كان تهاونه في تلك المسألة . ومع ذلك فقد اراد دبوتي فعل شيء يعبر به عن احتجاج إيطاليا ، فطلب الى بريطانيا الاشتراك مع بلاده في القيام بمظاهرة بحرية امام الشواطئ التونسية . وقد وافقت إنجلترا ولكنها اشترطت ان يحدد هدف هذه المظاهرة البحرية بأنه حماية للرعايا الاوربيين (من تعصب المسلمين) الذي قد يحدث اثناء تقدم القوات الفرنسية .

وكانت المشكلة الجوهرية التي واجهت فري هي كيفية حشد الجند اللازم لهذه الحملة دون اللجوء الى دعوة الاحتياطي ، نظرا لانه حرص على ان يعطى للحملة مظهر العملية البوليسية المحدودة الهدف . فتغلب على المشكلة بان ضم الى فرق الحدود بعض الجنود الذين يقومون بالخدمة العسكرية الاجبارية ووضعهم تحت قيادة ضباط من جيش الاحتلال في الجزائر . وبهذه الطريقة أمكن حشد ٣٠٠٠٠ جندي تحت قيادة قائد قسنطينة فور جمول .

وفي ٢٤ ابريل اجتازت القوات الفرنسية حدود تونس في اتجاهين . الاول نحو شمال تونس ، وكان هدفه الاول الكرمين . اما الثاني فقد اتجه الى اقليم الكاف . ومع بعد هذا الاقليم عن الكرمين فقد

ظل الفرنسيون يتظاهرون بأنها عملية التفاف وانهم لم يخرجوا عن الهدف الذي اعلنوه رسميا . ومن هذه الجبهة الثانية كان تقدم الفرنسيين اسرع لعدم وجود مقاومة مثل تلك التي ابداهم الكرميون في بلادهم . وقد انسحب على بك على اثر مقابلة تمت بينه وبين الجنرال الفرنسي ، وترك اعمال المقاومة للقبائل غير المنظمة بالقدر الذي تملكه . وكانت تعليمات الباي تقضى بان لا ينسحب التونسيون الا بعد وقوع الاعتداء عليهم ولعله كان يتوهم ان اظهار العدوان قد يشير عطف الدول الاوربية على تونس . وقد حاول حاكم طبرقة ، وهى ميناء صغير قرب ساحل الجزائر ، تنفيذ هذه التعليمات فلم يستطع المقاومة اكثر من بضعة ساعات .

وعندما نزلت القوات الفرنسية بميناء بنزرت اول مايو اتضح اهداف الحملة البعيدة ، وانها تقصد مدينة تونس لاملأ شروطها على الباي . وفى ١١ مايو وصلت هذه القوات امام قصر الباي المعروف بقصر البارود على بعد ٢٠ كم من تونس . وهناك لحق القنصل روستان بالقائد بزيار ، ولم يكن القنصل قد غادر البلاد باعتبار ان تلك الاعمال ليست حربا رسمية . وكان الجنرال بربار يحمل معه نص المعاهدة التى وضعها جيل فرى لتنظيم العلاقات بين تونس وفرنسا تحت الاحتلال . فقدمت الى الباي لتوقيعها بعد ان اعطى مهلة ٥ ساعات فقط ، فلم يكن امامه سوى الرضوخ ، ومن جهة اخرى هدده الفرنسيون بالخلع عن العرش وتنصيب اخيه الطيب باى الذى اتفق معهم على توقيع المعاهدة فى حالة ما اذا رفض محمد الصادق توقيعها . وتحت هذا الضغط وقع الصادق باى معاهدة الحماية فى ١٢ مايو ١٨٨١ .

الفصل العاشر

الحماية

١

كانت تونس اول تجربة لنظام الحماية فى تاريخ الاستعمار الفرنسى .
وقد استهدف فرى مبتدع هذا النظام امرين : اولا اسكات المعارضة
الدولية بحجة ان فرنسا لم تقض على كيان الدولة المحمية بالضم .
ثانيا اقناع المعارضة الداخلية بان الحكومة لن تتورط فى اعباء مالية
جديدة ، لان من مميزات الحماية انها تحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال
وجميع ما يترتب على الاصلاحات الادارية والاقتصادية المفروض ادخالها
بواسطة الدولة الحامية . ومن الواضح ان هذا النظام يتمشى مع اهداف
فرى العامة من الاستعمار ، اذ يقدم الاستغلال الاقتصادى على مسألة
المجد القومى ويبدو ان فرنسا ارتاحت الى هذا النظام فاتيمته بعد ذلك
فى مدة مستعمرات : الهند الصينية فمدغشقر لمدة ما ، ثم فى مراكش .
وتدل معاهدة البارديو على ان فكرة الحماية عند نشأتها كانت تقوم
فعلا على مبدأ ان الدولة الحامية تشرف فقط اشراقا فنيا على الادارة
الوطنية وتوجهها دون ان تحل محلها بل ان تلك المعاهدة نصت على ان
الاحتلال العسكرية يكون مؤقتا . ولعل ابرز النتائج المترتبة على نظام
الحماية هو تولى الدولة الحامية شئون الخارجية والدفاع . وسنورد
فيما يلى اهم نصوص المعاهدة (١) .

البند الاول : ان معاهدة الصلح والصداقة والتجارة ، وجميع
المعاهدات الاخرى القائمة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باى تونس
قد وقع تأكيدها وتجديدها .

البند الثانى : لاجل تسهيل القيام بالاجراءات التى ينحتم على
دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذى يقصده الجانبان
السايمان المتعاقدان ، فقد رضى سمو باى تونس بان تحتل القوات

(١) النص منشور فى أماكن عدة : ويمكن الرجوع بسهولة الى :

الحبيب ثامر - هذه تونس - ص ١١٥ - ١١٦ .

الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ويزول هذا الاختلال عندما تنفق السلطات الحربيتان - الفرنسية والتونسية - وتقرران معا بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن والنظام .

البند الثالث : تتعهد فرنسا ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وب حمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته ، أو يبعث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

البند الخامس : يمثل فرنسا لدى سمو الباي وزير مقيم عام ، تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ، ويكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الدبلوماسيون والقنصلون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها ، وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أى عقد ذي صفة دولية دون أعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية ، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حرية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد ، وتكون حكومة الباي هى المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائرى من تهريب الأسلحة والذخائر ، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعا ادخال السلاح والذخائر الحربية جربة ومرسى قابس والمراسى الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : خاص بالتوقيع

على أن فرنسا لم تكثف بالقيود التي قرضتها معاهدة الباردو .
فألحقت بها معاهدة أخرى سنة ١٨٨٣ تؤكد سيطرتها التامة على البلاد .
وكانت أهم حجة لادخال هذا التعديل هو قيام ثورة وطنية مسلحة

خـد قـوات الـاحتـلال ، بـمـجـرد ان افاق التـونـسيـون من غـفـوتـهم ، ولـذلـك
مـستـوقـف قـلـيـلا لـتـتـبـع حـواـثـر تـلك الثـورـة .

والظاهر ان احتلال تونس بدون مقاومة تقريبا قد جعل الفرنسيين
يعتقدون بان امرهم قد استقر ، ولذلك قبل بربار رجاء الباي بعدم دخول
القوات الفرنسية الى العاصمة . ومن جهة اخرى اسرع جيل فري بسحب
جزء كبير من قوات الحملة لكي يظهر للمعارضة براعته في تنفيذ خطة
الاحتلال باقل عدد من الجنود والنفقات ، سيما وان البلاد كانت مقبلة
على انتخابات نيابية . وكان فري بحاجة الى استرضاء اسر الجند ،
ولكن سرعان ما خاب تقديره حين اندلعت في البلاد ثورة عامة .

ولقد شجع التونسيين على القيام بهذه الثورة عاملان : الاول قيام
ثورة في الجزائر ، هي ثورة بوعمامة في جنوب وهران في صيف ١٨٨١ .
وثانيا احساس التونسيين بان القوات العثمانية المرابطة في طرابلس
الغرب ستؤيدهم او على الاقل ستاويهم اذا فشلوا في حركتهم . ولذلك
كان القسم الجنوبي من تونس هو المسرح الرئيسي للثورة ، وخاصة
في مدينة القيروان المشهورة في شمال افريقيا كلها بمكانتها الدينية
والتاريخية الفظيعة . فهي اول مدينة اسلامية بناها عقبة بن نافع عندما
فتح المسلمون البلاد ، وهذا يدل على اهمية الباعث الديني في حركة
المقاومة . ومن القيروان امتدت الثورة الى الساحل الجنوبي ، فاحتل
الثوار ميناء سفاقص وطردوا منه نائب الباي ، الذي اصبح في نظرهم
خائنا بتقبله التوقيع على معاهدة الحماية . ونادوا باحد رؤساء القبائل ،
علي بن خليفة اميرا عليهم . وفي شهر يونيو أصبحوا يسيطرون على
الساحل الجنوبي الممتد من سفاقص حتى حدود طرابلس بما في ذلك
جزيرة جربة وخليج قابس (١) .

اخرجت هذه الحسرة موقف جيل فري ، فهو الذي اراد ان يتم
عملية الاحتلال باقل عدد ممكن من الجند . وقد أصبح الآن بين امرين :
اما ان يترك الثورة وشأنها مخاطرا بالكاسح السهلة التي احرزها منذ
قليل ، واما ان يعزز الحملة بقوات كبيرة ، وهذا لا يتأتى الا باعلان التعبئة
وباعتماد نفقات كبيرة قد لا يوافق عليها مجلس النواب . وقد تغلب
السياسي الاستعماري البارع على هذه المشكلة ، اذ قرر قمع الثورة التونسية
على مرحلتين : مرحلة اولية عاجلة وتهدف الى ابعاد الثوار عن المنطقة
الساحلية حتى تقطع عليهم سبل الاتصال بالخارج ، ويمكن الاكتفاء بالاسطول

(1) Cambon p. 157 — 158.

الفرنسي لاتمام هذه العمشة . والمرحلة الثانية وتهدف الى الزحف على الثوار فى الداخل ، وقد اجل تنفيذها الى ما بعد الانتخابات العامة فى اغسطس .

بدات الاعمال الحربية ضد مراكز المقاومة التونسية الساحلية عندما وجه الاسطول ضرباته الى ميناء سفاقص فى اوائل يوليو . وكان الثوار قد اعتنوا بتحصينه ، فارتدت البحرية الفرنسية عنه خائبة . واحتاج الفرنسيون الى حشد ست مدرعات بحرية حتى يتغلبوا على هذا الميناء الصغير فى ١٦ يوليو . ومع ذلك لم يتمكن الفرنسيون من انزال قواتهم الا بعد ان دمرت المدينة تدميرا كاملا . واتجه الاسطول بعد ذلك الى مراكز المقاومة الاخرى فى قابس وجربة حيث ترك حاميات صغيرة .

وقد استطاع الثوار ان يستردوا قابس ، الى ان بدات المرحلة الثانية فى سبتمبر . ويبدو ان جيل فرى حرص على ان يتم القضاء على المقاومة التونسية قبل ان يبدأ البرلمان الجديد اجتماعه فى اواخر اكتوبر . وشجعه على ذلك نجاح عدد اكبر من النواب الجمهوريين فى المجلس الجديد . فبلغ عددهم ٢٧٠ الى جانب ٨٥ من اليمينيين المتطرفين و ٢٨ من اليساريين الراديكاليين . وقد راينا ان جيل فرى كان يعتمد على احزاب الوسط الجمهورية فى تنفيذ سياسته التوسعية . وحتى يهيئ الاذهان لقبول التعمبة الجزئية لمواجهة الحالة فى تونس ، اخذ بشيخ فى الصحف ان استقرار الجمهورية فى فرنسا متوقف على بقاء الحماية فى تونس وبهذه الطريقة استطاع حشد ٥٠ الفا من الجند ، ارسلوا الى تونس فى اواخر سبتمبر تحت قيادة الجنرال سوسيه .

وقد ركزت جميع الجهود للاستيلاء على القيروان عاصمة الثوار ، فسيرت اليها ثلاثة طوابير من جهات مختلفة . وعندما رأى الثوار ان الفرنسيين يحيطون بهم من كل جانب : تفرقوا فى الواحات الجنوبية ورحل بعضهم الى طرابلس . وعندما وصلت حلائع الغزاة الى المدينة وجدتها خالية من المحاربين ، وسلم من بقى من اهلها بدون مقاومة فى ٢٧ اكتوبر ١٨٨١ .

واذا كان الفرنسيون قد قرروا فيما بعد اخلاء مدينة القيروان نفسها لعدم ملامتها صحيا ، فان هذا لا يعنى انهم تخلوا عن سياسة التفغل فى تونس . وحتى يمنعوا قيام حركة اخرى للمقاومة اهتموا بالمنطقة الجنوبية خاصة . فاقاموا مركزا للقيادة العامة فى سوسة ونشروا طوابيرهم فى الواحات الجنوبية . كما اقاموا حاميات فى جميع المدن الهامة وتجاوزوا عن وعدهم السابق للباى . ففسكرت حامية فرنسية فى العاصمة . وقد ظن جيل فرى انه سيجوز على تأييد مجلس النواب عند

(م - ١٣ المغرب العربى)

اجتماعه اذا ما واجهه بهذه الانتصارات الجديدة . ولكن الذي كان
يعنى النواب ليس هو مصير تونس ، بل سياسة جيل فرى العامة وحسد
كثير من الجمهوريين له . ولذلك وجهوا تقدمهم الى مسائل لا تمس المسألة
التونسية الا من زاوية سياسة فرنسا الداخلية ، مثل كيفية تمويل الحملة
دون اذن البرلمان ، او سوء قيادة العمليات الحربية وبطء بعضها او
المعدوات التي اثارها المسألة التونسية بين فرنسا وإيطاليا .

ومع ان مجلس النواب لم يتخذ قرارا ضد سياسة جيل فرى فى
تونس الا ان رئيس الوزراء اثر الاستقالة والتخلى عن الحكم لزعيم جمهورى
آخر هو جمبتا .

ولم يتحول الرئيس الجديد قيد انملة عن سياسة سلفه بالنسبة
لتونس . فعضى فى تدعيم السيطرة الفرنسية على ادارتها ، الى حد
انه عندما مات محمد الصادق سنة ١٨٨٢ تدخل المقيم العام فى اختيار
خليفة الباي وقام بتنصيبه مستغلا تقاليد الاسرة الحسينية التى
لم تأخذ بنظام وراثة الابناء للعرش . وقد وقع اختيار المقيم على ، على باى
شقيق الصادق ، الذى صار من اطوع البايات للسياسة الاستعمارية التى
اتبها خلفاء جيل فرى .

فى ٨ يونيو ١٨٨٣ قبل على باى توقيع معاهدة جديدة تعرف
بالمرسى ، اعتبرها الفرنسيون حسب النص مكمله لمعاهدة البارود .
والواقع ان هدف هذه المعاهدة هو توسيع اختصاصات الدولة صاحبة
الحماية فهى تشمل (١) :

اولا : ادخال الاصلاحات الادارية والعسكرية والمالية ، التى ترى
الحكومة الفرنسية فائدة فيها .

ثانيا : ضمان الحكومة الفرنسية لقرض يعقده الباي ، لتحويل او
لدفع الدين الموحد البالغ ١٥ مليون فرنك ، والدين السائر الذى لا يمكن
ان يتجاوز ١٧٥٥٠٠٠ فرنك . ولكنها هى التى تختار الزمن والشروط
الموافقة لذلك . وقد تعهد الباي بأن لا يعقد قرضا فى المستقبل لحساب
تونس دون اذن سابق من الحكومة الفرنسية .

ثالثا : يخصص الباي من مداخيل تونس اولا : المبالغ اللازمة للقيام

بواجبات القرض الذي ضمته فرنسا . ثانيا : مخصصات سمو الباي
وقدرها مليونان من الريالات التونسية (اى ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرانك) ،
وما فضل بعد ذلك يعين لمصاريف ادارة المملكة ودفع مصاريف الحماية .

٢

تنظيم الحكم

كان روستان هو اول من تولى منصب الاقامة العامة ثم خلفه
بول كامبون ، الذى ينتمى الى عائلة دبلوماسية معروفة . وكان مفروضا
أن تكون اختصاصات المقيم ، حتى بعد توقيع معاهدة المرسى ، مقصورة
على التوجيه والارشاد الفنى فى ادارة البلاد الداخلية . ولكن لم تلبث
الحكومة الفرنسية ان اصدرت مرسوما فى نوفمبر ١٨٨٤ يوسع من
اختصاصات المقيم العام . فتقرر تكوين مجلس لمعاونة المقيم يتألف من
مديرى المصالح الفرنسين الذين كان مفروضا أن يلحقوا بالوزارات التونسية
بكبراء ، بيد أن معظم الوزارات الوطنية الفيت ، ولم يبق سوى منصب
رئيس الوزراء ووزير آخر وطنى يعرف بوزير القلم . وفى سنة ١٩٢١
انشئ منصب ثالث ، هو وزير العدل . اما الدوائر الاخرى كالمالية والمعارف
والصحة والاشغال فتولاها هؤلاء المديرون الفرنسيون الذين لهم حق
اصدار الاوامر الوزارية ، وينضم الى مجلس المقيم العام قائد الجيش البرى ،
ثم اضيف اليه قائد قاعدة بنزرت البحرية الذى اصبح بمثابة وزير
دفاع المملكة بعد ان صارت تلك القاعدة من اكبر القواعد البحرية فى
شمال افريقيا .

ويشكل سكرتير الاقامة حلقة الاتصال بين الوزراء التونسيين وبين
المديرين الفرنسيين ، او بعبارة اخرى كان هو المسئول عن تسيير شئون
الوزارات التى بقيت بيد التونسيين . وخسب مرسوم سنة ١٨٨٤ تتولى
حكومة الجمهورية اصدار المراسيم التشريعية للجلالية الفرنسية . وهذا هو
اساس المبدأ الذى تمسك به المستوطنون الفرنسيون فيما بعد وسموه
بالسيادة المزدوجة Co. Souverainte

هذا من حيث نظام الحكم . اما من حيث التشريع فقد تحايل الفقهاء
الفرنسيون حتى نقلوا سلطته الى المقيم العام ، فادعوا بأن الباي هو
صاحب السلطة المطلقة فى التشريع . وبالتالي له حق تفويضها لمن يشاء .
وقد فوض الباي ، المقيم العام لهذا القرض . ولذلك فهو يضع المراسيم
التشريعية ، ثم يصدرها بعد توقيع الباي . وقد وجدت الحماية فى اول
عهدها من على باي ١٨٨٢ - ١٩٠١ منفذا طيعا لسياستها .

أما من الناحية الإدارية ، فقد كانت تونس مقسمة إلى ١٩ قيادة فالحق بكل قائد مشرف مدني فرنسي . بينما تولت السلطات العسكرية إدارة المناطق الجنوبية بصورة مباشرة إلى أن هدأت الأحوال فقسمت هي الأخرى إلى قيادات مدنية سنة ١٨٩٤ . وعلاوة على ذلك كله احتل الفرنسيون جميع وظائف الدولة الكبيرة وتقلدوا إلى أصغر الوظائف غير مراعين اختلاف طبيعة نظام الحماية عن المستعمرة وسيكون لهذا النظام اثره البعيد في حرمان البلاد من الموظفين المدربين ومواجهة مشكلات عويصة عند الاستقلال .

ولما حلت الإقامة العامة محل الحكومة التونسية في ممارسة مطلق السلطات بات من العسير عليها تحمل القيود الدولية التي كانت مفروضة على تونس قبل الحماية وأهمها وجود لجنة الدين ثم القضاء القنصلية ، فعملت على الفاتهما . فاما لجنة المراقبة الدولية ، فقد أصبح وجودها غير ضروري بعد أن ضمنت الحكومة الفرنسية الدين التونسي في معاهدة المرسى ، ولكن هذا الضمان بالذات جعل الجمعية الوطنية تتردد طويلا قبل توقيع المعاهدة . وأشار بعض النواب أن ذلك يشبه صحة الاتهام القائل بأن الحملة التونسية إنما قصد بها خدمة مصالح المساهمين في الدين . ولما استقر المجلس أخيرا على توقيع المعاهدة في أبريل ١٨٨٤ حلت اللجنة نفسها دون معارضة .

وبالنسبة للقضاء القنصلية ، كانت خطة الحماية هي تحويل جميع الجاليات الأجنبية المختلفة إلى المحاكم الخاصة التي تأسست لتطبق قوانين فرنسا . وتمهيدا لقبول الدول الأجنبية الفاء هذا القضاء ، أصدر الباي مرسوما بجواز تحول الأجانب المقيمين في تونس إلى المحاكم الفرنسية في حالة ما إذا انعدم القضاء القنصلية الذي يتبعونه . وقد نجحت فرنسا في اقناع إنجلترا أولا بالتخلي عن هذه الامتيازات في يناير ١٨٨٥ . أما إيطاليا فقد ظلت تماطل حتى سويت مشاكلها العامة تدريجيا . ومن جهة أخرى فتحت فرنسا باب التجنس أمام المستوطنين الأوربيين من الجنسيات الأخرى ، بل شجعت التونسيين أنفسهم على التجنس ، إلا أنه لم يستفد من هذا سوى الطائفة اليهودية .

إن المورخ للتطور الداخلي في تونس لفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى لا يستطيع أن يتناول تطور الحياة السياسية لهذا السبب البسيط ، وهو أن الحماية حالت دون مشاركة التونسيين في أي نشاط سياسي . والمظهر الوحيد لاشراك التونسيين في الحياة العامة يتمثل في قيام المجالس البلدية في المدن . والمجالس الاقليمية في المديرات الخمس الرئيسية .

وقد أخذ منذ تأسيس هذه المجالس بقاعدة مناصفة المقاعد بين الجالية الأوربية والتونسيين .
وفي نفس هذا التاريخ أي في عام ١٨٩٦ ، تأسس مجلس شورى
أخذ رأيه على سبيل الاستشارة في سياسة البلاد الاقتصادية . وظل
هذا المجلس مقصورا على المستوطنين ، فاختارون ممثلهم من بين أعضاء
الفرع التجارية والصناعية ، وأعضاء المجالس البلدية . وحين سمح
للتونسيين بدخول هذا المجلس للمرة الأولى سنة ١٩٠٧ جعل تمثيلهم
بالتعيين ، فاختار المقيم العام ١٦ من أهل البلاد . ورغم أنهم كانوا لا يكونون
سوى أقلية في المجلس ، فقد لوحظ ارتفاع بعض أصوات المعارضة في
وجه الممثلين الأوربيين . لذلك تقرر جعل هذا المجلس قسمين يجتمع كل
منهما على حده ، وظل الفصل بين الأعضاء التونسيين والأوربيين هو
القاعدة التي سارت عليها المجالس البلدية والتشريعية (١) . واستمر هذا
الوضع قائما إلى أن ظهر ضغط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى
فدخلت بعض التعديلات على هذا المجلس ولكنها كانت بعيدة عن الاستجابة
للرغبات الوطنية .

٣

الاستعمار واستغلال الأراضي

بمجرد أن احتل الفرنسيون تونس أخذوا يفكرون في أحسن الوسائل
لهجرة العنصر الأوربي إليها واستيطانها ، دون مراعاة اختلاف الوضع
القانوني بين المحمية والمستعمرة . غير أنه لم يكن من المقبول أن تلجأ
الحماية إلى سياسة الاستعمار الرسمي بينما هي تريد أن تثبت للرأي
العالم الفرنسي أن تونس لا تكلف حكومتهم شيئا . ولذلك أكتفت في الفترة
الأولى بتشجيع الاستعمار الحر . وكانت المشكلة هي إيجاد الوسيلة التي
تطمئن الراغبين في استغلال الأراضي على ثبوت ملكيتهم وحرمتهم في التعامل
عليها .

وفي سنة ١٨٨٥ تقرر تطبيق نظام تورنر الخاص بتنظيم الملكية
المقارية ، وهو النظام الساري في استراليا حيث لا يوجد سكان أصليون
متحضرين قد استقروا على الأرض ونظموا ملكيتها . وبمقتضى هذا القانون
يستطيع المالك الجديد لقطعة الأرض أن يضمن ملكيته لها بواسطة تسجيلها

(1) Cambon p. 198.

في محكمة مختلطة ، انشئت خصيصا لهذا الغرض وذلك بعد بيان حدودها ثم الاعلان عنها . ويحتفظ بصورة من حجة الملكية في سجل خاص بالمحكمة للرجوع اليه في حالة ما اذا اراد المالك التصرف في قطعة الأرض بالبيع ، وبذلك يطمئن المشتري الجديد الى عدم امكان ادعاء شخص آخر بملكية العقار .

وبالرغم من هذه التسهيلات فقد لوحظ ان نظام الاستعمار الحر لم يشجع سوى عدد ضئيل من الفرنسيين على الهجرة ، فضلا عن ان هذا العدد القليل كان ينتمي الى كبار الراسخين الذين يشترون مساحات واسعة ويؤجرونها للسكان الاصليين او للأوربيين من الجنسيات الاخرى ، فظل الايطاليون محتفظين بالأغلبية بين طوائف المستوطنين رغم اغرائهم بالتجنس بالجنسية الفرنسية لان الحكومة الإيطالية تدخلت في الامر ، الى ان اتاحت هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية لفرنسا تنفيذ سياستها .

ويتبين من الجدول الآتي كيفية تزايد الأوربيين بمختلف جنسياتهم (١) .

سنة	فرنسيون	إيطاليون	مالطيون
١٨٨١	٧٠٠	١١٢٠٠	٧٠٠٠
١٨٨٦	٣٥٠٠	١٦٧٥٠	٩٠٠٠
١٨٩١	١٠٠٠٠	٣١٠٠٠	١١٧٠٠
١٨٩٦	١٦٠٠٠	٥٥٠٠٠	١٠٢٠٠
١٩٠١	٢٤٠٠٠	٧١٠٠٠	١٢٠٠٠
١٩٠٦	٣٤٦٠٠	٨١١٥٦	١٠٠٠٠
١٩١١	٤٦٠٠٠	٨٨٠٨٢	١١٣٠٠
١٩٢١	٥٤٤٤٧	٨٤٨١٩	—
١٩٢٦	١٠٢٠	٨٩٢١٥	٨٣٩٥
١٩٣٧	١٠٨٠٠٠	٩٧٠٠٠	—
١٩٤٦	١٤٣٠٠٠	٨٩٠٠٠	—

على ان الإحصاءات الإيطالية تختلف كثيرا عن هذه الأرقام ، فطبقا لهذه الأخيرة بلغ عدد الإيطاليين سنة ١٩١١ مثلا ١٣٠ ألفا والفرنسيين ٣٠ ألفا .

مثل التوسع في سياسة الهجرة الأوربية خطورة شديدة ، نظرا لان

(1) Afrique française Mars 1921.

تونس كانت ضئيلة الكثافة بالسكان عند وضع الحماية عليها ، فلم يزد عدد التونسيين حينئذ على مليون ونصف يتركز معظمهم في الاقاليم الساحلية بينما كان الداخل مقفرا من السكان . ولم يسر تزايد التونسيين بنفس السرعة التي زاد بها سكان الجزائر مثلا . اذ بلغ عددهم في احصاء سنة ١٩٤٦ نحو ثلاثة ملايين نسمة وسرى ان استيلاء الاوربيين على قسم كبير من الثروة الزراعية ومعظم الصناعة : ثم الثروة المعدنية بأكملها ، قد حال دون تقدم التونسيين المادي . وقد تكرر حدوث المجاعات الى عهد قريب من حصول البلاد على استقلالها .

وبحجة وجود هذا الفراغ العمراني ، ومن اجل موازنة تدفق العنصر الايطالي عليها ، تحولت الحماية تدريجيا الى سياسة الاستعمار الرسمي . واول خطوة اتخذتها في هذا السبيل هي اصدار مرسوم في فبراير ١٨٩٢ (١) ، يقضى بضم الاراضي البور الى ملكية الدولة . وقد ادى ذلك الى الاستيلاء على مساحات شاسعة في الجنوب حول سفاقص حيث استطاع الاوربيون ان يشاركوا في انتاج الزيتون ، وهو من اهم موارد السكان الاصليين قبل الحماية .

والخطوة الثانية هي الاستيلاء على الاوقاف الخيرية . وحتى تخفف الحماية من وقع الصدمة التي سيتلقاها عدد كبير من التونسيين الذين يعيشون من ريع هذه الاوقاف تجنبت مؤقتا الاستيلاء على الاوقاف الاهلية ، ولما كانت اراضي الاوقاف غير قابلة للبيع فقد بحث الفرنسيون في الفقه الاسلامي عن الحل الذي يسهل على المستوطنين الاستيلاء على هذه الاراضي بالوسائل الملتوية ، فتشبهوا برأي ضعيف في مذهب مالك يبيع الاجارة المستديمة للاراضي الموقوفة ، وبرأي آخر في مذهب أبي حنيفة يبيع جواز استبدال العقار الموقوف بعين اخرى ، اذا كان في مصلحة الواقف .

وهكذا كان المستوطنون يمنحون نحو ١٠٠٠ هكتار سنويا من اراضي الاوقاف الشاسعة التي تغطي ١/٤ الاراضي المزروعة في شمال تونس ، وذلك في نظير ايجار سنوي ضئيل ولكن المستوطنين بما لهم من نفوذ على الادارة لم يحترموا شروط الاستغلال فكفوا عن دفع ايجار منذ سنة ١٩٠٥ (٢) وفي سنة ١٩٠٤ قدم المستوطنون اقتراحا بانتزاع الاوقاف الاهلية ايضا . ولكن تبين ان المتنافعين بهذه الاوقاف ومعظمهم من

(١) الحبيب ثامر - ص ٤٢ وما بعدها .

(1) Terras, essai sur les biens habous en Algerie et en Tunisie
Journal officiel. Vol., 11 p. 386 s. q.

الأميان التونسيين سيتحولون بعد حرمانهم من ثروتهم الى أعداء الاء
لفرنسا مما يقوى صفوف الحركة القومية .

والخطوة الثالثة هي التوسع في تفسير الاملاك الاميرية او الدومين .
فمنذ ما وضعت الحماية سنة ١٨٨١ ، كانت املاك الدولة لا تتجاوز ١٠٠ ألف هكتار
وسرعان ما ابتلعها الاستعمار الاوربي وبحث عن مصادر جديدة . فصدرت
مراسيم بضم المراعي والعيون الى الاملاك الاميرية . وادى هذا الى اصطدام
الادارة بالقبائل التي تنتفع بالمراعي في شمال تونس . وحتى تقطع على
القبائل اى دعوى في ملكية هذه المراعي صدر حكم من محكمة المقارات
بانه ليس للقبيلة شخصية معنوية يمكن ان تستند اليها في ادعاء
الملكية .

وقد استمرت الحماية على اتباع سياسة اغتصاب الاراضى حتى بلغ
مجموع ما يمتلكه الاوروبيون بعد الحرب الثانية ٧٧٠٥٠٠ هكتار .

ويتسم الاستعمار الزراعى في تونس بالملكيات الكبيرة اذ انشئت
اربع جمعيات راسمالية تمتلك من هذه المساحة ٣٤٠٠٠ هكتار ، اى
ما يعادل ٢٣٪ من مجموع الملكيات الاوربية . ويهتم بعض الكتاب الفرنسيين
بإبراز الفرق بين هذا الاستعمار الاقطاعى والاستعمار الديمقراطى في
الجزائر حيث تنتشر الملكيات الصغيرة . وتؤيد الأرقام هذا الادعاء ،
ففى سنة ١٨٩٧ مثلا كان هناك ٢٧٥ مائتا أوربيا فى تونس لمساحة
قدرها ٤٧٦٠٠٠ هكتار ، بينما لوحظ ان مساحة قدرها ٤٣٥٠٠٠ هكتار
فى الجزائر يمتلكها ٣٩٠٠٠ مستوطن (١) ومغزى هذه المقارنة عند الفرنسيين
هى استمدار العطف على مستوطنى الجزائر وعدم تشبيههم بكار الاقطاعيين
الأثرياء فى تونس . وهى حجة أبرزها الاشتراكيون الفرنسيون حينما
واقفوا على استقلال تونس سنة ١٩٥٦ . وعارضوا فى نفس الوقت بشدة
فى استقلال الجزائر .

وطبيعى ان تودى سياسة الاستعمار الرسمى فى النهاية الى ضرورة
معاونة الدولة ماليا لاستعمار تونس . ففى سنة ١٨٩٧ انشئ صندوق
لمساعدة صغار المهاجرين ، ثم اعتمدت الجمعية الوطنية مبلغ ٧ مليون فرنك
لتغطية نفقات الهجرة والاستقلال ومع ذلك فان نتائج الاستعمار الزراعى
فى تونس كانت ضئيلة حتى الحرب العالمية الاولى اذ بلغ عدد المستقلين
الزراعيين ١٧٠٨ سنة ١٩١١ . ولما كان المقصود من هذه الهجرة الرسمية
موازنة المنصر الايطالى ، فقد روعى توزيعها على اكبر عدد ممكن من

(1) Roberts, Vol, 1, p. 274.

المراكز مما حال دون قيام قرى أوربية خالصة كما كان الحال في الجزائر . وعلى العكس تمكن الاستثمار الاقطاعي الذي كان يستخدم الأيدي العاملة التونسية ، من استغلال ممتلكاته الكبيرة الى ابعد مدى ، فقد رأينا أن مجموع الملكيات الأوربية في تونس بلغ ٧٧٠٥٠٠ هكتار ، وهو ما يعادل تقريبا $\frac{1}{3}$ الأراضي المزروعة التي تقدر مساحتها بـ ٢٨٦٦٠٠٠ هكتار . ومع ذلك فإن نصيب الأوربيين في المنتجات الزراعية بلغ نحو ٣٥٪ من مجموع الثروة الزراعية ، اذ وصلت قيمة الانتاج الأوربي سنة ١٩٤٦ الى ٦ مليار و ٧٠٧ مليون فرنك . مع ملاحظة ان المتغنين بهذه القيمة لا يزيدون عن خمسة آلاف شخص ، بينما يعتمد معظم الشعب التونسي في معاشه على ثروة بلاده الزراعية (١) .

وإذا كان الاستثمار الأوربي قد استولى على قسط كبير من الثروة الزراعية ، فهو قد احتكر الثروة المعدنية بأكملها للراشماليين الفرنسيين . ذلك ان الأراضي التي عثر فيها على مناجم للفوسفات او الحديد او غيره من المعادن ضمت كلها الى الاملاك الاميرية ، ثم تنازلت عنها الدولة لشركات الاستغلال الفرنسية نظير عوائد بسيطة .

ويعتبر الفوسفات أهم المعادن التونسية ، وقد اكتشف سنة ١٨٨٥ قرب قفصة ، ثم في مناطق أخرى حتى أصبحت تونس من اكبر الدول المصدرة للفوسفات قبيل الحرب العالمية الأولى . وبلغت قيمة ما صدره ٢٤٨٦ مليون فرنك سنة ١٩١٤ ، وقد أصبحت تونس فيما بعد ثانية دول العالم المنتجة للفوسفات .

٤

الحماية ونتائجها الدولية

أدى احتلال تونس الى اغضاب دولتين من الدول الكبرى ، هما إيطاليا والدولة العثمانية . اما حكومة الآستانة فقد شعرت بان فقدان تونس كان ضربة قاصمة لسياسة السلطان الرامية الى دعم حركة الجامعة الاسلامية . ولكن فرنسا لم تأبه كثيرا بمعارضة الباب العالي ، بل على العكس راحت تنتقد السلطات العثمانية في ولاية طرابلس ، مدعية انها

(١) من الدراسات القيمة في هذا الموضوع كتاب .

تقدم المعونة للثوار التونسيين الفارين اليها . وقد اضطرت الآستانة أخيرة إلى الاعتراف ضمنا بالحماية الفرنسية على تونس سنة ١٨٨٨ ، وذلك بقبولها مفاوضة فرنسا بشأن تخطيط الحدود بين تونس وطرابلس ، غير أنها لم تعترف بالحماية رسميا إلا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى في معاهدة سيفر . ومن المؤكد أن اجتلال تونس كان من بين الأسباب التي أدت إلى تقرب تركيا من ألمانيا .

أما إيطاليا فقد كان لديها وسائل أكثر تهديدا لفرنسا من الدولة العثمانية المتداعية لذلك ظلت فرنسا منذ البداية تعمل على استرضائها ، فمضت عليها تعويضا آخر على حساب الدولة العثمانية في ليبيا ، ولكن إيطاليا لم تكن لترضى بتلك القسمة غير المتكافئة حيث أن ولايتي طرابلس وبرقة لا تضمان سوى صحارى شاسعة . ولذلك فهي لم ترفض العرض الفرنسي فحسب ، بل أكدت للأستانة أنها لن تشارك في عمل عدواني ضد الولاياتين العثمانيين يكون من شأنه خرق القانون الدولي .

وظلت إيطاليا ترفض الاعتراف بالحماية الفرنسية على تونس وما تستلزمه هذه الحماية من اتخاذ المقيم العام الفرنسي واسطة بين القنصل الإيطالي والباي . ثم كانت المسألة التونسية من بين الأسباب التي دفعت إيطاليا إلى الانضمام للحلف الثلاثي مع ألمانيا والنمسا . وصارت فرنسا وقتا ما الخصم الأول لهذا الحلف . فعند تجديده سنة ١٨٨٧ نصت إحدى مواده السرية « على أنه إذا زادت فرنسا من ممتلكاتها في شمال أفريقيا ، ورات إيطاليا أن ذلك يخل بالتوازن في المتوسط ، ثم اضطرت للتدخل في الأراضي التابعة لفرنسا أو في الأراضي الفرنسية نفسها ، فإن ذلك يعني قيام حالة مماثلة بالنسبة لألمانيا » . وقد جاء انضمام إيطاليا للحلف الثلاثي حجة قوية في يد الجبهة الفرنسية التي عارضت سياسة التوسع في تونس .

ولم تكن المشاكل التي تترتب على الحماية التونسية مقصورة على ميدان السياسة الدولية ، إذ واجهت فرنسا بعض العقبات الاقتصادية والقانونية داخل البلاد وترجع هذه العقبات إلى أن الحماية لا تلغى المعاهدات السابقة التي تربط تونس بالدول الأوروبية الأخرى . وكانت هذه المعاهدات تمنح لانجلترا وإيطاليا بصفة خاصة حق الدولة الأكثر رعاية « فلم يكن في وسع فرنسا أن تفرض على البلاد امتيازات جمركية خاصة لبضائعها أو ترفع من الضرائب الجمركية على بضائع الدول الأخرى كما كان متبعاً في ذلك الوقت بالنسبة لجميع المستعمرات الفرنسية .

كذلك لم تستطع فرنسا أن تمنح الصادرات التونسية إلى أراضيها

اعفاءات جمركية لعدم وجود المعاملة بالمثل ، وهذا ما ضايق المستوطنين الزراعيين الذين عجزوا عن تصريف منتجاتهم (في الوطن الأم) مثل زملاتهم في الجزائر . لذلك سعت فرنسا لدى كل من بريطانيا وإيطاليا لتنازلا من بعض امتيازاتها السابقة . فاما بريطانيا فلم تعارض طويلا ، وخاصة بعد أن أمنت لنفسها احتلال مصر ، وبعد أن اشترطت أن تستمر منتجاتها القطنية متمتعة بالحد الأدنى للضريبة الجمركية وهي ٥ ٪ .

أما إيطاليا فقد ظلت تعارض حتى سنة ١٨٩٦ ، أي الى حين تعرضها للهزيمة الكبرى في عدوة . وفي هذا العام وقعت معاهدة مع فرنسا حصلت بمقتضاها على عدة ضمانات في نظير تنازلها عن معاهدتها السابقة مع تونس . ومن هذه الضمانات استمرار الرعايا الإيطاليين في الانتفاع بالمصايد التونسية طبقا للمعاهدات السابقة ، ومنها مساواة الرعايا الإيطاليين بغيرهم من الأوروبيين . كما تنص المعاهدة على حرية الإيطاليين في بناء المدارس الخاصة ، وبقاء المدارس الحكومية على ما هي عليه دون زيادة .

وعلاوة على المشكلات الاقتصادية فقد كانت هناك الجالية الإيطالية الكبيرة العدد التي احتفظت بجنسيتها ، ومن ثم فإن ارتباطها بدولة أوروبية أخرى كبيرة قد اعتبر تهديدا لبقاء الفرنسيين في تونس ، وخاصة بعد احتلال إيطاليا لليبيا سنة ١٩١١ . وطالبت الحكومة الإيطالية اعتبار الرعايا الليبيين في تونس وهم يبلغون نحو ٥٠.٠٠٠ رعايا إيطاليين ، وإزداد شعور الفرنسيين بهذا الخطر عندما اهتمت الحكومة الفاشية ببث النعابة القومية بين الطليان المقيمين في تونس ، لذلك قامت الحماية بعدة محاولات من طريق التشريع لاغراء الرعايا الإيطاليين بالتحول الى الجنسية الفرنسية .

وفي يوليو ١٨٩٧ صدر مرسوم بمد قوانين الجنسية الخاصة بالمقيمين الأجانب ، والسارية في فرنسا ، على تونس حتى يباح للرعايا الأوروبيين طلب التجنس بالجنسية الفرنسية بعد اقامة فترة معينة في تونس . وهذا المرسوم وإن لم يؤد الى نتائج هامة نحو تحقيق الهدف الذي صدر من أجله إلا أنه اعتبر ماسا بالسيادة التونسية لأنه حين جعل اقامة الأجانب في تونس من الأمور التي تكسب الجنسية الفرنسية ، فكانه اعتبر الأراضي التونسية جزءا من الأراضي الفرنسية وهو اعتداء صارخ على حقوق السيادة التونسية التي اعترفت بها الحماية (١) .

ويعتبر مرسوم نوفمبر ١٩٢١ أشد عدوانا على هذه السيادة إذ أنه

(١) الحبيب ثامر - هذه تونس - ص ١١٧ ، ١١٨ .

يضمن الجنسية الفرنسية إجباراً على جميع الأجانب الذين قضى أسلافهم في تونس ثلاثة أجيال - وقد أصاب هذا المرسوم بصفة خاصة الرعايا الإيطاليين ، مما أثار أزمة قانونية بين إنجلترا وفرنسا . ولكن هذا المرسوم يستثنى الرعايا الإيطاليين لعدم فرنسا بأن تطبيقه عليهم سيؤدي إلى رد فعل عنيف في إيطاليا . ويسترى أن الفرنسيين قد فتحوا باب التجنس لأهل تونس أنفسهم وكان هذا من بين العوامل التي بعثت الحركة الوطنية ، وحين تولى لافال الحكم في فرنسا سنة ١٩٣٥ وكان من أهداف سياسته تخفيف حدة التوتر بين بلاده وحكومة إيطاليا الفاشية توصل إلى عقد تسوية عامة للمشاكل المعلقة مع موسوليني .

كانت مسألة الرعايا الإيطاليين في تونس من بين الموضوعات التي شملتها هذه التسوية ، وخصص لها الجزء الثالث منها ، فافترضت هذه الاتفاقية مرور فترة من الزمن قبل أن يتحول الإيطاليون المقيمون بتونس تدريجياً إلى الجنسية الفرنسية . ونصت على أن المواليد الإيطاليين فيما قبل سنة ١٩٣٥ يحتفظون بجنسيتهم ، أما الذين يولدون بعد هذا فلم حرية اختيار الجنسية الفرنسية عند بلوغ سن الرشد ابتداء من سنة ١٩٥٦ . كذلك نص الاتفاق على إخضاع المدارس الإيطالية للتشريع الفرنسي ابتداء من سنة ١٩٥٧ .

ولم يقدر لهذه الاتفاقية أن ترى التنفيذ ، فعندما خرجت إيطاليا مهزومة من الحرب العالمية الثانية استطاعت فرنسا أن تلغى هذه الاتفاقية كما ألغت معاهدة سنة ١٨٩٦ المشار إليها . وعلى أثر هذا أسرع كثير من الإيطاليين إلى التجنس بالجنسية الفرنسية لأن القاعدة العامة هي أن المستوطنين الأوربيين في شمال أفريقيا لا يتمسكون بقومياتهم الخاصة ، وإنما يتغلب إحساسهم بالتضامن في وجه السكان الأصليين . وما دام الإيطاليون يستمتعون بمشاركة الفرنسيين في استغلال الشعب التونسي فلا بأس من الانتماء إلى جنسية الدولة التي تحمي مصالحهم .

الفصل الحادي عشر

مقدمات انهيار الامبراطورية الشريفة

نهاية العزلة

١

بلغت سياسة العزلة ذروتها في عهد مولاي سليمان ، وهدف السلاطين من وراء تلك السياسة هو تجنب البلاد أطماع الدول الاستعمارية . ولكن منذ أن وطئت اقدام الفرنسيين ارض الجزائر أصبحت سياسة العزلة أمرا عسيرا . وقد رأينا كيف اجتذب مولاي عبد الرحمن الى المشكلة الجزائرية على غير هواه عندما طلب اهل تلمسان حماية مراكش ، وذلك باعتبار أن سلطان تلك البلاد يعد من أكبر الشخصيات الروحية والسياسية في شمال افريقيا . ولذلك اضطر الى الخروج على مبدأ الحياد الذي كان يتمشى مع سياسة العزلة . وعلى وجه العموم كان موقف السلاطين مختلفا الى حد كبير عن موقف بايات تونس ، غير أن ضعف إمكاناتهم اضطرهم في النهاية الى الاستسلام لتهديدات فرنسا حتى يجنبوا البلاد شر الغزو .

وقد احتجت فرنسا على وجود السلطة المراكشية (١) في تلمسان وأرسلت بعثة خاصة الى فاس للاحتجاج في اوائل سنة ١٨٣٢ فسارع مولاي عبد الرحمن بسحب ممثليه من الجزائر ثم تجدد النزاع بسبب حركة الأمير عبد القادر وما كانت تلقاه من تأييد لدى القبائل المراكشية المجاورة لحدود الجزائر ، فتوالت احتجاجات فرنسا بواسطة قنصلها في طنجة منذ سنة ١٨٢٥ .

وبلغت تلك الخصومة ذروتها عندما التجأ عبد القادر الى مراكش ، وذهبت القوات الفرنسية تقيم الحصون على الحدود . ولم تحترم هذه القوات حدود الدولة الاسلامية المجاورة . بحجة أن الحدود ليست موضحة بصورة دقيقة . وراح لامورسيير يبنى حصنا في لالا مغنية التي تقع داخل مراكش على بعد بضعة كيلو مترات من مدينة وجدة . وفي اثناء ذلك وقعت عدة اشتباكات : انتقل على اثرها ييجو الى منطقة الحدود حيث أجرى مفاوضات مع حاكم وجدة . ولم تنتظر قبائل مطير وبنى سنان . نهاية

(1) Hanotau : Histoire des Colonies Francaises Vol. 3.

تلك المفاوضات الطويلة المعقدة ، فهي لا تلمس سوى وجود قوات الغزو فوق أراضيها . ولذلك استمرت الاشتباكات المتفرقة حتى استطاع ييجو أن يقنع حكومته في باريس بالتخلي عن الطرق الدبلوماسية واتخاذ إجراءات حاسمة لامتلاء رغبات فرنسا كاملة على حكومة فاس .

ومن الراجح انه كانت لبييجو أهداف خاصة ترمى الى ضم مراكش أو جزء منها عندما تنحطم قوتها فتواجه بريطانيا والدول الأخرى بالأمر الواقع .

بدأ ييجو باحتلال مدينة وجدة فأصبح مولاي عبد الرحمن مضطرا لخوض الحرب دفاعا عن كيان السلطنة ، فالتامت جيوشه الرسمية مع أنصار الأمير عبد القادر والقبائل الشرقية . وتكون من كل ذلك جيش كبير العدد قدر بنحو ٦٠ ألفا . ولكن العدد لم يكن ليحدي كثيرا ، فعندما التقى مع القوات الفرنسية في معركة وادي اسلي في ١٤ أغسطس ١٨٤٤ لحقت به هزيمة ساحقة . وكان من السهل على الفرنسيين أن يواصلوا تقدمهم داخل البلاد . وليس بعيدا أن تكون الحكومة الفرنسية قد فكرت في اقتطاع جزء من مراكش ، بدليل أنها لم تكف بالقتال على الحدود المراكشية الجزائرية بل أرسلت أساطيلها تحت قيادة أحد أفراد العائلة المالكة ، أمير جوانفيل لضرب مدينة طنجة ، وانزلت بعض قواتها في ميناء موجدور على الساحل الأطلسي . ولكن الذي حدث هو أنها تخلت عن جميع ما أحرزته من مكاسب ، وليس لهذا من تفسير سوى أن فرنسا لم تكن في ذلك الوقت مستعدة لمجابهة المعارضة البريطانية .

أسفرت معركة وادي اسلي عن قبول مراكش للشروط التي كانت فرنسا قد قدمتها على شكل انذار في يونيو . فنصت اتفاقية أكتوبر ١٨٤٤ (١) على تسريح جيش مراكش من منطقة الحدود ومعاينة المسئولين عن حوادث يونيو ، وإعلان عبد القادر خارجا على القانون . وذلك اما بتتبعه والقبض عليه أو طرده من البلاد . وقبول مراكش مبدئيا الارتباط مع فرنسا باتفاقيتين ، احدهما لتخطيط الحدود بدقة ، والأخرى تتعلق بالتجارة ، وتنص على حق الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة لفرنسا .

(١) يمكن الرجوع الى مجموعات المعاهدات الفرنسية المشهورة مثل
Marten's Albin

وبخصوص العلاقات الفرنسية المراكشية في تلك الفترة عموما انظر :
Combon : Histoire du Maroc.

وبناء عليه جرت المفاوضات من أجل هاتين الاتفاقيتين . وعندما
أوشك الطرفان على الوصول الى حل كان عبد القادر قد استأنف كفاحه
في الجزائر ، فعاد يجبر يدعو حكومته الى استخدام القوة باعتبارها افضل
وسيلة لحل النزاع مع مراكش ولكن قنصل فرنسا في طنجة ومستشار
المشؤون الاسلامية ليون روش اعترضوا على تلك السياسة ونصحوا بتوقيع
اتفاقية للحدود ، يكون لفرنسا بمقتضاها حق تتبع القبائل المشاغبة
الحماية امنها .

واذا كان مولاي عبد الرحمن قد استسلم منذ ذلك الوقت لمطالب
فرنسا ، فان هذه الحوادث زادت من سخط الرأي العام في مراكش على
أوروبا والمسيحية ، واشتد الحذر من مخالطة الأجانب أو السماح لهم
بالتغفل داخل البلاد .

وفي يونيو ١٨٤٥ وقعت اتفاقية بمقتضاها قسمت الحدود الى
قطاعات ثلاثة : القطاع الاول يمتد من البحر الى ١٥٠ كم . في الداخل
فينتهي عند ثنية الساسي . وقد رسمت الحدود في هذه المنطقة على شكل
حسنتيم تقريبا ، يساير خط الحدود القديم على عهد النيابة الجزائرية .
ويمتد القطاع الثاني جنوب ثنية الساسي حتى الصحراء الكبرى . وقد
روعي في تلك المنطقة تخطيط الحدود على اساس توزيع القبائل لا الارض
ومن ثم صارت اكثر المناطق اثارة للمنازعات : لان بعض القبائل النازلة فيها
تتألف من جماعات كبيرة ، تحتل مساحات شاسعة للرعى ، مثل ولد سيدي
شيخ ، وبنى سنانس . ونتج عن ذلك أن بطون القبائل أصبحت موزعة بين
المنطقة الفرنسية والمنطقة المراكشية . وادعت كل من السلطين دخول
القبيلة بأجمعها تحت سيادتها .

أما الصحراء الكبرى فقد اعتبرت أرضا مشاعا ليست تابعة لاحد .
واعتمدت فرنسا في بداية الأمر انه من الأفضل إعادة تخطيط الحدود على
طول تلك المناطق ولكن بعد التجربة رأت ان الأفضل ترك المسألة غامضة ،
لان التحديد قد يؤدي الى تقوية نفوذ السلطان في مناطق ليس له فيها
سوى سلطة اسمية . ثم إنه يمكن استغلال الفموض دائما لصالح الطرف
الأقوى . وعند توقيع هذه الاتفاقية لم يتصور الفرنسيون وجود أي فائدة
للصحراء ، واعتبروها كالبجر . الا انه بعد التوغل في السودان ، وظهور
مشروع خط حديدي يصل بين الجزائر وتمبكتو ، وقيام ثورة بوعمامة
في جنوب وهران : والنجاح بعض الثوار الى مراكش . كل ذلك أظهر أهمية
وأحات الجنوب الواقعة في الصحراء الكبرى . وأخذت فرنسا تنسّل الى
تلك المنطقة ، أولا عن طريق منح حمايتها لرعي من أكبر زعمائها الدينيين

هو عبد السلام الوزاني : ثم ارسال الحاميات الصغيرة للمرابطة في بعض تلك الواحات مثل فجيج سنة ١٨٧٠ وعين صلاح ١٨٩٩ وتوات ١٩٠٠ .

والحق ان مشكلة الحدود كانت اهم عنصر استخدمه الفرنسيون في الضغط على مراكش حتى انتهوا باحتلالها . ففي المعاهدة التي عقدت سنة ١٨٦٣ ، استغلت فرنسا فرصة الهزيمة المراكشية في الحرب مع اسبانيا واكدت حقوقها في تتبع القبائل الجزائرية (العاصية) داخل الاراضي المراكشية ونظمت كيفية تتبعها . ومع ان هذا الحق كان من الناحية النظرية متبادلا بين الطرفين ، الا ان فرنسا هي التي استفادت وحدها من هذا المبدأ . واكتسبت فرنسا في هذه المعاهدة حق منح حمايتها للمغاربة الذين يقومون بخدمة التجار الفرنسيين ، ولكل وكالة تجارية ان تستخدم شخصين .

وكانت بريطانيا قد سبقت الى الحصول على هذا الحق في معاهدة سنة ١٨٥٦ وتلتها اسبانيا سنة ١٨٦١ . ولكن فرنسا توسعت في استخدام ذلك الحق دون غيرها فكان تهديدها لسيادة مراكش اشد خطورة . ولذلك كان موضوع الحمايات هو اهم ما شغل مولاي الحسن في محاولته تدعيم استقلال البلاد . ومع ان مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠ قد حدد حق الدول الأجنبية في منح الحمايات ، الا ان فرنسا لم تحترم قراراته وراحت تعطيها لشخصيات من ذات النفوذ فتحرضهم بذلك على العصيان ، فكان ذلك عنصر الضغط الثاني .

وبالإضافة الى مسالتي الحدود والحمايات ، سعت فرنسا لكي تتولى تدريب الجيش المراكشي . ونجحت في اقناع مولاي الحسن بقبول بعثة عسكرية فرنسية ١٨٧٧ . ومع ذلك فقد بقيت الى نهاية القرن في الدرجة الثانية بعد بريطانيا من حيث أهمية التعامل التجاري مع مراكش .

لقد توطدت علاقات الانجليز بمراكش حينما شعر مولاي عبد الرحمن بان بريطانيا تقف في وجه الاطماع الفرنسية . ففي سنة ١٨٣٧ اعلنت الحكومة البريطانية انها قبلت الوضع الراهن في الجزائر ، ولكن بشرط الا تتخذ قاعدة لغزو تونس أو مراكش . وحينما كان بالمرستون يتولى وزارة الخارجية ابدى اهتماما خاصا بتلك السياسة . وعين دبلوماسيا قديرا هو جون دريموند هنري قنصلا في طنجة سنة ١٨٤٠ . وقد احتل منصبه فترة طويلة حتى خلفه ابنه في نفس وظيفته . وعندما اشتدت الازمة المراكشية الفرنسية سنة ١٨٤٤ ، لمح أبردين ان احتلال مراكش قد يشكل حباله حرب مع بريطانيا . ولذلك بعزى تراجع فرنسا في هذا الموضوع الى التهديد البريطاني .

استغل هاى نعوذ بلادہ فعمد مع السلطان معاہدة تجارية فصلت الامتيازات الاقتصادية والقنصلية تفصيلا كاملا ، وما يذكر ان مراكش التي لم تدخل يوما ما ضمن السيادة العثمانية لم تكن مجبرة على تطبيق نظام الامتيازات المعمول به في تلك الدولة حتى انت المعاهدة البريطانية ففتحت الباب امام الدول للمطالبة بنفس الامتيازات . وقد نصت معاہدة سنة ١٨٥٦ على توسيع اختصاصات القضاء القنصلي ، فلا يشمل المنازعات بين الاجانب فحسب . بل المنازعات بين المراكشين والاجانب . ونصت على حق القنصل البريطاني في طنجة في تعيين نواب له في جميع الموانئ واستخدام التراجمة والخدم .

اما الامتيازات الاقتصادية . فتشمل رفع جميع انواع الاحتكار التي تفرضها الحكومة المراكشية . الا بالنسبة لتجارة الاسلحة ، وجعل الحد الأقصى للضرائب الجمركية ١٠٪ ومعاملة بريطانيا على اساس الدولة الاولى بالرعاية . وبات التعامل مع بريطانيا يمثل ثلثي تجارة مراكش الخارجية .

وكما عارض الانجليز امتداد السيطرة الفرنسية على مراكش ، فكذلك وقفوا امام الابطامع الاسبانية التي تجددت في منتصف القرن ١٩ . وذلك حتى لا يتحكم اسبانيا في مضيق جبل طارق . فمن المعروف ان سبتة تقع على اقرب نقطة مواجهة لهذا الجبل ولذلك صرح ادونيل رئيس الوزراء الاسباني . عندما قرر توجيه حملة على مراكش بان غرضها ليس هو الفتح . وانما ضمان حقوق الرعايا الاسبان وتأمين امتيازاتهم .

ويمكن القول بان احتلال جزر شافارين المواجهة للساحل المراكشي . كانت اول خطوة نحو السياسة التوسعية الاسبانية . وفي سنة ١٨٥٩ انتهمز الاسبان فرصة نزاع على الحدود المراكشية الجزائرية . فاخذوا يبنون الحصون على مشارف سبتة . وكان طبعيا ان يثير هذا العمل القبائل المكلفة بحراسة المنطقة . فلما قامت بمهاجمة احد تلك الحصون الجديدة ، بعث الاسبان الى فاس يطالبون بمعاينة هذه القبائل . وتصادف وصول الطلب الاسباني مع تولى محمد بن عبد الرحمن العرش فاراد ان يفتح حكمه بعمل يرضى به رغبات اهل البلاد . ولم يكن هناك افضل من اعلان الحرب على اسبانيا الخصم التقليدي .

رحبت اسبانيا بنشوب القتال ، لان ادونيل كان يريد ان يشغل البلاد عن مشاكلها الداخلية بحرب خارجية . وابدته جميع الاوساط . فالضباط راوا فيه مجالا لاحتراز النعر على خصم ضعيف . والقسس اعتبروه استمرارا لحرب الاسترداد . وتولى ادونيل قيادة الحملة بنفسه . واستطاعت بسهولة الاستيلاء على تطوان في ٥ فبراير ١٨٦٠ . وقد عرّض (١ - ١٤ المغرب العربي)

رئيس الوزراء الاسباني على السلطان اثناء القتال على اساس التنازل عن تطوان : ولكنه رفض . لذلك استعد الاسبان للسير الى طنجة حتى توسط الانجليز في النزاع . فتم عقد الصلح على الاسس الآتية :

توسيع المنطقة المحتلة حول مدينة سبتة المستعمرة الاسبانية . تدفع مراكز غرامة حرب لاسبانيا قدرها ٢٠ مليون دولار . تبقى الجيوش الاسبانية في تطوان . وتشرف اسبانيا على الجمارك في الموانئ الشمالية الى أن تدفع مراكز الغرامة المفروضة عليها . وتمضى المراد الأخرى فتمنح اسبانيا الامتيازات الاقتصادية والقضائية التي سبق للانجليز أن حصلوا عليها سنة ١٨٥٦ . وعلاوة على هذا حصلت اسبانيا على حق الصيد فيما أسسته ممتلكاتها القديمة في سانتا كروز (١) . وهي تشير بذلك الى احتلال مؤقت لأجزاء من شواطئ المغرب الجنوبية في القرن السادس عشر . ولم تكن هذه الأجزاء معروفة الحدود ، لذلك صار هذا النص يفتح الباب لادعاءات اسبانية كثيرة ، ومن ثم سيمى مولاي الحسن الى تعديله بعرض تعويض مالي .

وقد بقي الاسبان نحو سنتين في تطوان حتى اخلوها سنة ١٨٦٢ بعد دفع مراكز للغرامة . ومما يذكر أن بريطانيا أعطت بعض التسهيلات المالية للحكومة مراکش حتى تتمكن من دفع الغرامة في أسرع وقت .

- ٢ -

مولاي الحسن ومحاولة الإصلاح

كانت هذه هي أحوال مراکش ، عندما تولى الحكم سلطان مصلح هو مولاي الحسن ١٨٧٦ - ١٨٩٤ . فحاول أن ينقذ البلاد من كبوتها . وقد عزا أسباب التدهور الى ضعف الجيش الذي تلقى هزيمتين ماحقتين في وأدى أسلى سنة ١٨٤٤ ، وفي تطوان ١٨٦٠ . وأيقن أن خير الوسائل لتلافي أسباب الضعف هي الاستفادة من التقدم الفنى الأوربي والاستعانة بالمدرين الأجانب لإصلاح الجيش . بل أنه أرسل البعثات العسكرية لتلقى التدريب في جبل طارق ، وأنشأ مصنعا للدخيرة في فاس . بيد أنه اعتمد على بعثة عسكرية فرنسية لتدريب جيشه في الداخل .

(١) انظر للمؤلف بحثا بعنوان « الجيوب الاسبانية في المملكة المغربية » . مستخرج من مجلة معهد البحوث والدراسات المغربية مارس ١٩٦٩ .

وكانت الثمرة التي لا بد أن يجنيها من وراء تأسيس جيش منظم ثابت هي تقليص ما يعرف ببلاد السبية . وبسط نفوذ الحكومة المركزية في جميع المناطق التي تعترف للسلطان بالسيادة الاسمية فتعددت حركاته (حملاته) وتوغلت في الجنوب . حتى انه توفي ييسا كان يقود إحدى هذه الحركات سنة ١٨٩٤ . في التافيلالت .

ولم تكن سياسته قائمة على العنف وحده لبسط سلطته على البلاد ، بل على العكس كان أكثر السلاطين رحابة صدر في معاملة الحكام المنشقين ، ومحاولة الوصول معهم الى حل وسط . وكثيرا ما ثبت القواد والباشوات الذين حصلوا على مراكزهم بقوة نفوذهم في بلادهم أو بقوة قبائلهم ، كما حدث مثلا لأسرة الجلاوي صاحب النفوذ في الأطلس الكبير ، فمالاها السلطان حتى يساعد على قبول السلطة المركزية في هذه المنطقة . واهتم مولاي الحسن بصفة خاصة بتدعيم سلطته في المناطق التي ظهرت فيها الاطماع الأجنبية . ومن بينها إقليم وجدة المجاور للفرنسيين في الجزائر ، وإقليم السوس في الجنوب لمواجهة الاسبان الذين شرعوا في احتلال ريو دورو (الصحراء الاسبانية فيما بعد) سنة ١٨٨٤ كذلك أسرع مولاي الحسن الى تهديد أحد الأشراف في التازورلت ، عندما سمع باتفاقه مع بعض التجار الانجليز على إقامة مراكز محصنة لهم على ساحل السوس ، وحصل منه على تعهد بعدم الاتصال في المستقبل بأي دولة أجنبية .

ويمزى اهتمام مولاي الحسن بالوحدات الجنوبية : أو القصور بلفة أهل البلاد الى رغبته في مواجهة تسلل الفرنسيين في الصحراء الكبرى . ومع ذلك يحاول الكتاب الفرنسيون التقليل من النتائج التي حصل عليها مولاي الحسن . فيقدرون مساحة الاراضي التي دخلت تحت سلطته الفعلية بثلاث مراكش كما حددت في ظل الحماية . ويذكر هؤلاء الكتاب ان هدف معظم الحركات انما كان مجرد تحصيل الضريبة التي تؤخذ على أساس الزكاة الشرعية . وكثيرا ما كانت تحدث مساومات على قيمة تلك الضرائب . ولذلك بقيت الجمارك اهم مورد من موارد الحكومة الثابتة في عهد مولاي الحسن ، فقدردت في إحدى السنوات بعشرة ملايين بيزته سلطانية من مجموع الموارد انبألفة ٢٠ مليونا .

ومهما يكن من مدى خضوع بلاد السبية للحكومة المركزية في عهد مولاي الحسن فان سلطتها كانت أكثر فاعلية على معظم المناطق المأهولة بالسكان . وكانت تشمل في أواخر القرن ١٩ السهول الشرقية . والمنطقة المحيطة بجبال الريف ونازة وفاس وما حولهما . ثم منطقة الساحل الأطلسي الممتدة من طنجة حتى جبال الأطلس الكبير وهي أخصب اقاليم مراكش . وامتدت في الجنوب الشرقي الى اقليم التافيلالت .

شملت إصلاحات مولاي الحسن القضاء . ولما كان القضاء يعتبر من الأمور الدينية . فقد سلمت جميع القبائل ، التي تعترف بسيادة السلطان الاسمية بحقه في تعيين القضاة . ولكن مولاي الحسن لم يقتصر على نشر القضاء المنظم بين القبائل فأدخل نظام القضاء المدني في المدن التجارية حتى يقطع على الاوربيين حاجتهم في المطالبة بامتيازات قضائية واسعة .

وأخذ المخزن يستكمل اجهزته الادارية . فوزعت الاختصاصات وحددت ، وانشئت دوائر الخارجية والبحرية اشبه بالوزارات . وعين أمناء تخصص كل منهم في تحصيل نوع من انواع الضريبة . وصار للمخزن رئيس يشبه رئيس الوزراء . واكتسب بعضهم نفوذا كبيرا في البلاد مثل باموسي وابنه باحمد الذي خلفه في منصبه ، وصار وصيا على مولاي عبد العزيز في سني حكمه الاولى من ١٨٩٤ - ١٩٠٠ .

كان هدف مولاي الحسن تدعيم سلطته في الداخل ، ووضع حد للاطماع الأجنبية في الخارج . واعتقد أن خير وسيلة لتحقيق هذا الغرض هو ايجاد توازن بين مصالح الدول . ولذلك رأى في مؤتمر مدريد نجاحا كبيرا لسياسته . ولقد جاء انعقاد هذا المؤتمر اثر حوادث اصطدام السكان مع الجالية اليهودية في مراكش . وقد أخذ الانجليز على عاتقهم الدفاع عن تلك الطائفة ، وذلك بالرغم من أن سياستهم العامة مالت الى المحافظة على كيان مراكش .

والظاهر أن روثيلد المالي اليهودي المعروف قد اثر على الحكومة البريطانية للتدخل في هذا الموضوع ، فطالبت باعطاء يهود مراكش نفس الضمانات التي يستمتعون بها في مصر . واصدر السلطان ظهيرا (مرسوما) (١) مطابقا لمطالب الانجليز ، ولكن اثار سخطا في الرأي العام المراكشي مما اضطره الى الفاء الظهير بعد قليل . ومع ذلك لا يمكن القول بأن اليهود كانوا يعيشون تحت نير الاضطهاد أو البؤس ، فقد كانت لهم احياء خاصة في المدن ويخضعون في حياتهم الاجتماعية والدينية لاحكاماتهم . وكثير منهم تسان على حظ كبير من الثراء ولا سيما اليهود المهاجرون من اسبانيا ، كما اشتغل بعضهم في خدمة القصر وبيع لهم بناء المدارس الطائفية وقد لا يضرهم كثيرا أن الجزية ظلت مفروضة عليهم حتى اوائل القرن العشرين .

(١) انظر للمؤلف : اليهود في المغرب العربي مستخرج من مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧١ .

وإذا كان المراكشيون قد كرهوا شيئا في التشريعات الخاصة باليهود فليس هو التماخ معهم - بل ترويتهم بالمسلمين من الناحية الأدبية.

لذلك لم يتقبلوا بسهولة قرار مولاى الحسن بجعلهم رعايا مراكشيين . ولعل مقتل أحد اليهود فى فاس أثناء إحدى الاحتفالات الدينية كان تعبيرا عن هذا السخط وقد أهتم القنصل الانجليزى بهذا الحادث فجمع على اثره مؤتمرا من الممثلين الأجانب فى طنجة سنة ١٨٧٩ للنظر فى وضع نظام خاص لحماية الأجانب .

ونظرا لأهمية الموضوع : اقترحت الحكومة البريطانية توسيع المؤتمر ودعوة مراكش لحضوره على قدم المساواة مع الدول الأخرى ، ولذا افتقد فيه الحسن تدعيما لمركز مراكش الدولى . مع أنه يوحى بمرحلة جديدة فى التدخل الأوروبى فى الشئون المحلية .

انمقد هذا المؤتمر الدولى فى مدريد واشتركت فيه ١٥ دولة واصر المؤتمر قراراته فى مايو ١٨٨٠ ، وهى تعالج موضوعين أساسيين (١) .

فتتعلق المواد الأولى من ١ - ٧ بمسألة امتيازات الأجانب الشخصية وبسط هذه الامتيازات على من يدخل فى خدمتهم من الرعايا المراكشيين ، وكما هو الحال بالنسبة للدولة العثمانية ، اشتملت هذه الامتيازات على مبدأ القضاء القنصلى والاعفاء من الضرائب باستثناء الرعايا المراكشيين المشمولين بالحماية الأجنبية ، فانهم يدفعون ضريبة لا تتجاوز ٤٪ وعلاوة على ذلك لا يدفع المراكشيون هذه الضرائب الا عن طريق القنصليات التى تشملهم بحمايتها ، كما تستمتع عائلات الأفراد المشمولين بالحماية بنفس الامتيازات . وإذا كان المؤتمر قد قرر تحديد عدد الاشخاص الذين يجوز لبيوت التجارة استخدامهم بشخصين على الأكثر . فانه ترك الباب مفتوحا للهيئات الدبلوماسية تبسط حمايتها على أى عدد من اهل البلاد .

وتنص المادة ١١ على جواز تملك الأجانب للعقارات . وكان حق التملك ، مثل مبدأ الحماية يستمد من المعاهدات الثنائية بين مراكش وبعض الدول الكبرى . فجاء هذا المؤتمر وفتح الباب امام جميع الدول المشتركة فيه تطبيقا لمبدأ المساواة فى الامتيازات .

ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة والمانيا وايطاليا لبرنغال وهولندا ودول اسكنديناوة .

(١) Documents Diplomatiques, affaires de Protection diplomatiques et Consulaire au Maroc.

وإذا كان الحسن قد اعتقد في بداية الأمر أن هذا المؤتمر يحفظ البلاد من اطماع كل من فرنسا واسبانيا . لأنه يوازن بين مصالح الدول بحيث لا تستأثر هاتان الدولتان بالنفوذ ، فقد أدرك بعد التجربة أن فتح باب الحماية لجميع الدول ليس أقل خطورة ولعل هذا هو ما دفعه إلى التفكير في توثيق علاقاته مع كبرى الدول الإسلامية حينئذ ، وهي الدولة العثمانية . فأرسل سفارة خاصة إلى الأستانة طلبت إلى الباب العالي تبادل التمثيل السياسي . واستجابت حكومة إستانبول لهذا المطلب واختارت أحد أحفاد الأمير عبد القادر ليكون أول سفير لها بطنجة . ولعل هذا الاختيار هو الذي جعل الفرنسيين يندسخطا على سياسة التقرب من الدولة العثمانية التي افتتحها مولاي الحسن . وهي التي حرّضت المبعوثين السياسيين الأوربيين على عدم الاعتراف بالصفة الرسمية للمبعوث العثماني . ولم يلج السلطان عبد الحميد على استمرار العلاقات السياسية حتى لا يزيد من مشاكله مع أوروبا ، لأن مراكز لم تحتل مكانا في سياسته الخاصة بالجامعة الإسلامية .

وعندما مات مولاي الحسن سنة ١٨٩٤ ، كان ابنه عبد العزيز ما زال صيا ، فتولى مقاليد الأمور بإحمد بن موسى الذي تمسك بسياسة مولاي الحسن في الخارج وحافظ على استتباب الأمن في الداخل . فلما مات هذا الوزير سنة ١٩٠٠ ، وبدأ مولاي عبد العزيز يمارس السلطة بنفسه ، عجز عن مواجهة أعباء الحكم ، ففي ميدان السياسة الخارجية زال عهد التوازن بين الدول نتيجة لضغط فرنسا المتزايد . وفي ميدان السياسة الداخلية تعثر في أقرار الأمن وتميز عهده بالثورات المحلية .

- ٣ -

عجز المخزن

حاول عبد العزيز أن يواصل سياسة التجديد التي افتتحها والده مولاي الحسن فلم تمكنه شخصيته ولا الظروف الدولية التي أحاطت به من متابعة تلك الخطة : فقد تولى الحكم في سن مبكرة وفي الوقت الذي كان البلاط المراكشي قد فتح أبوابه للمغامرين من جميع الجنسيات الأوربية الذين أتوا لتدبير الإمارات أو انتهاز الفرص للثراء . وقد عرفوا في السلطان نواحي الضعف ، فأخذوا يفرونه بمستحذلات اللهو الأوربية مثل الدراجات وآلات التصوير والمزايا والاب الموسيقية ، فيبيعونه تلك الأشياء بأثمان باهظة . وقد بلغ به الحمق أنه البس حريم قصوره القبعات المزينة بريش النعام تقليدا للأزياء الأوربية فجلب على نفسه سخطا شديدا من أهل البلاد .

ولا شك ان هذا البذخ كان من الاسباب التي اوقعت مراکش بدورها في حبال الاستدانة . فان مولاي الحسن قد استطاع ان يقوم باصلاحاته المحدودة دون اللجوء الى الافتراض . اما عبد العزيز فرغم استجابته لدعاة الاصلاح في بداية حكمه . وانه لم يعرف كيف يستفيد من هذه السياسة . وكان على راس المنادين بالتجديد مهدي المنبهي وزير الحرية ، الذي اقنع السلطان باتخاذ رئيس المخزن من بين انصار هذا الاتجاه .

ان سياسة التجديد اقترنت في مراکش . كما حدث في الدول الشرقية الاخرى . بتقليل النفوذ الاوربي . مما اعطى للمحافظين والرجعيين مطعنا خفيا عليها . فمثلا حدث ان اغتال احد الوطنيين المتحمسين مسجيا في فاس . بحجة انه دنس ضريح مولاي ادريس ، والتجأ الى الضريح فرارا من العقوبة . فتجاوز السلطان عن تقاليد البلاد وقبض عليه واعدمه ، وهو يعتقد بان ذلك خير وسيلة لتجنب انتقام اوربا القوية .

ولم يلق نظام الترتيب ادى ادخله عبد العزيز لاصلاح احوال البلاد المالية ، يزيدنا ادراكا للمشاكل التي تترتب على سياسة التجديد ، فقد قام هذا النظام على اساس الفاء الزكاة الشرعية والاعفاءات التي كانت تتمتع بها بعض القبائل او الطبقات الممتازة كالاشراف نظير خدماتها للدولة ، واخضاع السكان جميعا لضريبة موحدة يتساوى فيها الاجانب والمغاربة . ولكن المحافظين - وهم عادة من اصحاب الامتيازات - استنكروا الفاء الزكاة الشرعية . وعزوا هذا الاصلاح الى ان عبد العزيز قد باع نفسه للكفار . فكانت فرصة للجميع للنهرب من دفع الضرائب . ومن الواضح ان تؤيد الجالية الأجنبية معارضة هذا الاصلاح . حتى الفقراء اعلنوا سخطهم على تلك السياسة . فقالوا « لقد فقدنا مواردنا من الزكاة . ولم يعوضنا عنها النظام الجديد » والنتيجة الحتمية لهذا ، هي افلاس المخزن واضطراره الى الاستدانة منذ سنة ١٩٠٢ .

ومن المشاكل الخطيرة التي تترتب ايضا على سياسة التجديد . افساح المجال للمشايخين كي يعلنوا الثورة على السلطان بحجة انه فقد حقه في الطاعة . فيستقلون بهذا الاقليم او ذاك من البلاد . ففي المنطقة الشرقية ظهر احد المشايخين المدعو بوحمار سنة ١٩٠٢ . واستولى على تازة ووصل نفوذه قرب فاس سنة ١٩٠٦ . وظلت الحكومة المركزية عاجزة عن قمع تلك الثورة حتى دخول الفرنسيين البلاد . وخطورة هذه الثورة ترجع الى انها ليست مجرد حركة قبلية تمتنع عن دفع الضريبة . وهو امر عادي في مراکش . بل انها تجمع للعناصر المختلفة التي ابدت سخطها على سياسة عبد العزيز وخضوعه للأجانب .

وكانت فرنسا تتظاهر باستيائها من وقوع تلك الاضطرابات قرب حدود الجزائر ، ولكن السلطات الفرنسية على الحدود سرت في الحقيقة سرورا شديدا لتلك الاضطرابات ، وقد عبر ليوتي قائد منطقة الحدود آنذاك عن شعور الغبطة في رسائله لحكومة باريس (١) كذلك تدخلت فرنسا لدى الحكومة البريطانية للامتناع عن مساعدة السلطان بحجة ان ثورة بو حمارة مسألة داخلية . كما وجدت اسلحة فرنسية لدى الثوار .

وفي الشمال تزعم احمد بن محمد الرسولي ، وهو أحد الاشراف ، حركة انفصالية اخرى . والظاهر انسه كان مولعا بمغامرات العصابات ، ولكن مركزه الاجتماعي حفزه للمطالبة بحكم اقليم مراكش . وقد توسطت الدول فملا لدى السلطان لارضائه ولعلها فعلت ذلك لكي يطلق بعض الاوربيين الذين وقعوا في اسره ، ومن بينهم مراسل التايمز هاريس الذي اشتهر بمؤلفاته عن مراكش . وبلغت قوة الرسولي ذروتها سنة ١٩٠٤ ، حين أصبح يهدد مدينة طنجة ، مما دفع الولايات المتحدة الى ارسال بعض قطعها البحرية للاحتجاج ، واضطر السلطان الى الاعتراف بادارته لبعض مناطق الريف حتى سنة ١٩٠٧ ، حين أعلن خروجه على السلطة الشرعية . ولما بدأ الفوز الاسباني سنة ١٩١١ ، تعاون الرسولي مع الغزاة .

وكانت فرنسا تعارض سياسة الإصلاح اعتقادا منها بان السلطان سيعتمد على الراسمال البريطاني ، او على الفنين البريطانيين ، سيما وان هاري ماكلين الضابط الانجليزي قد اكتسب شهرة واسعة في البلاد ، منذ ان أخذ على عاتقه تدريب الفرق الحديثة في جيش مراكش .

وكان هدف عبد العزيز فعلا هو عدم استثمار دولة واحدة بالقروض التي تستخدم في مشروعات الإصلاح او غيرها . ولكن الدبلوماسية الفرنسية نجحت في صرف الانجليز عن المخاطرة بأموالهم في مراكش (غير المستقرة) . ثم اتت ثورة بوحمارة لتزيد الراسمالين خوفا من استثمار أموالهم في تلك البلاد وفي نفس الوقت كان ديلكاسيه يشجع بنك فرنسا على تقديم الأموال اللازمة . فلم يجد السلطان عبد العزيز بدا من توقيع قرضه الأول في يناير ١٩٠٣ مع فرنسا ، وقيمته ٥٠ مليون فرنك ، ودعى أن المبلغ لا يستدعي تخصيص الموارد التي تضمنه ، كما أن فرنسا لم تحصل على حق الأولوية في مشروعات مراكش حسبما توخاه ديلكاسيه .

لم يكن هذا القرض سوى بداية لسلسلة قروض اخرى فقد احتاج

(١) جمعت هذه الرسائل ونشرت بعنوان 6 - Lettre du sud Oranais 1903 وهو مرجع هام لمشكلة الحدود .

عبد العزيز في بهايه تقى العام الى مبالغ جديدة . ومرة ثانية حاول ان يجتذب عدة دول اوربية لتقديم القروض وسعى حاكين لدى حكومة لندن لهذا الغرض دور جدوى . والظاهر ان بريطانيا كانت تعاني في هذا العام من عواقب حرب البوير . بينما كانت دعوس الاموال الخاصة في فرنسا جاهزة للتصدير . ولما عرف دلكاسيه هذه الحقائق ، استطاع ان يفرض شروطا جديدة قاسية عند توقيع القرض الثاني بمبلغ ٦٢.٥ مليون فرنك في يونيو ١٩٠٤ وقد اتفق على ان يستخدم هذا القرض لتغطية الديون السابقة ، وتحصل فوائد على اقساط من ايراد الجمارك القائمة في جميع الموانئ الحالية او ما يفتح منها في المستقبل . فاذا لم تكف ، توضع بعض الموارد الاخرى تحت اشراف ممثلى الكونسرسيوم لجنة مراقبة الدين وتعهد المخزن بالاعتصار على البنوك التى ساهمت في الديون السابقة .

وكان ديلكاسيه يأمل ايضا في ان تستأثر فرنسا بمشروعات السكك الحديدية بين الجزائر ومراكش الا ان مؤتمر الجزيرة جاء ليؤكد من جديد سياسة الباب المفتوح .

وربما كانت مشكلة الحدود التى تجددت في مطلع القرن الحالى ، وسيلة اكثر فعالية لفضط فرنسا على مراكش ، وعندما احتلت القوات الفرنسية مجموعة الواحات المروقة بتوات والواقعة في الصحراء المراكشية سنة ١٩٠٠ ، استندت الى امرين .

الاول : الادعاء بأنه لا توجد سلطة فعلية لحكومة فاس في تلك المنطقة .

والثاني : عقد اتفاقية لتقسيم غرب افريقيا مع بريطانيا سنة ١٨٩٩ تركت بمقتضاها الصحراء الكبرى باكملها كمطقة نفوذ فرنسية .

وانزعج عبد العزيز لهذا التوغل في جزء لا يشك في وقوعه داخل الاراضى المراكشيه . فبعث بخطاب شخصى الى الملكة فكتوريا طالبا فيه ان تتوسط الحكومة البريطانية لتخطيط الحدود نهائيا بين البلدين . واتبع ذلك بسفارتين ، احدهما برئاسة مهدي المنهوى وزير الحرية الى لندن وبرلين . وعادت تلك السفارة بدون تحقيق شيء من اهدافها . ولم يتسح لها المجال في بريطانيا . المنشغلة بحرب البوير . سوى التفاوض في بعض الشؤون التجارية . ونصح الوفد بأن خير وسيلة للتغلب على مشكلة الحدود هي تطبيق الاسلحات الادارية الحديثة .

اما السفارد الاخرى فقد راسها عبد الكريم بن سليمان وزير الخارجية وكان مفروض ان يزور فرنسا وحليقتها روسيا . ولكن زيارة الوفد

اقتصرت على باريس . حيث استطاع ديلكاسيه بدهائه تارة وبالتهديد تارة
أخرى : أن يظفر منه بمعاهدة جديدة تسوى مشكلة الحدود على أساس
وجهة النظر الفرنسية في يوليو ١٩٠١ . ومن الملاحظ أنه قبل عقد هذه
الاتفاقية : أرسل ديلكاسيه مظاهرات بحرية لتخويف المخزن (١) .

وتعترف الاتفاقية الجديدة باستمرار العمل بمعاهدة سنة ١٨٤٥ .
وبدا قطع السبيل على رغبة ابن سليمان في تخطيط الحدود جنوب ثنية
الساسي . فاستمرت الاتفاقية الجديدة على الأخذ بمبدأ توزيع القبائل بين
الدولتين . وحولت تبعية ولد جرير وذوى منية إلى سلطة فرنسا ، مع
تخيير القبائل النازلة قرب الحدود من ناحية مراكش لإعلان تبعية لآي
من الطرفين : وإنشاء لجنة مشتركة لتسوية مشاكل الحدود على الطبيعة
بدل المرور بالاجراءات المعقدة في طنجة وباريس وإطلاق الفرنسيون على
التنظيمات الجديدة اسم سياسة التعاون ، ولكنها في الحقيقة هي سياسة
الضغط والتدخل .

والحققت هذه الاتفاقية بمعاهدة تجارية لتنظيم التبادل التجاري عبر
الحدود المراكشية الجزائرية .

وعندما تولى جوناو منصب الحاكم العام في الجزائر ، كشف
القناع عن مغزى (سياسة التعاون) ، فهو ينتمى إلى الحزب الكاثوليكي
الذي يؤمن بأن لفرنسا مهمة روحية تبرر لها استخدام القوة في تلك البلاد
(الإسلامية المتأخرة) . وهو الذي اختار بييرليوني ، المنتمى لنفس
المدرسة ، لتولى قيادة منطقة الحدود سنة ١٩٠٣ . وكان ليوني قد
اشتهر بالعنف إبان خدمته في مدغشقر . فشرع في إقابة المراكز العسكرية
على طول الحدود في منطقة تولومب بيشار . وعلى الطرق المؤدية إلى واحة
فجيج . وعمد إلى الاكثار من المستشفيات وأسواق التجارة حول تلك
المراكز لتكون على حد تعبيره « أداة اجتذاب وإغراء وليست فقط وسيلة
ضغط وتغيير » .

وهكذا تقبّع مراكش بعد تونس تحت السيطرة الفرنسية نتيجة
مناخمتها للجزائر .

الفصل الثاني عشر

المسألة المراكشية ١٩٠٠ - ١٩١٢

- ١ -

تجادبت السياسة الفرنسية في مراكش ثلاثة مؤثرات مختلفة . ويمكن تسمية الاتجاه الاول منها بمدرسة الجزائر . ويمثل هذا الفريق ، العسكريون والمستوطنون ولا سيما مستوطني وهران وعلى رأسهم نائبهم أوجين آتين . ويرى هؤلاء ضرورة العمل العاجل للاستيلاء على مراكش وذلك بالضغط العسكرى من جهة الحدود المشتركة . والاتجاه الثانى تمثله مفوضية طنجة وكان يديرها من سنة ١٩٠١ - ١٩٠٦ وزير نشط هو سان رينيه تاينديه (١) وكان ينتقد جهود (الجزائريين) فى المنطقة الشرقية المعزولة ، ويرى انه من الافضل أن تتخذ طنجة أو منطقة الأطلس الخصبة المأهولة بالسكان ، نقطة انطلاق للتوسع مستقبلا .

ويمثل ديلكاسيه الذى نولى وزارة الخارجية ١٨٩٩ - ١٩٠٥ اتجاها ثالثا فى سياسة فرنسا المراكشية . فهو يحاول أن يستفيد من جميع الاتجاهات السابقة ، ولكن مع مراعاة الأناة والصبر وتمهيد الطريق دوليا ، بواسطة اتفاقات ثنائية يعقدها مع الدول التى لها مصالح فى مراكش أو المعروفة بسياستها التوسعية .

وقد بدأ ديلكاسيه بأقل الأطراف اهتماما بمراكش وهو إيطاليا ، ففي سنة ١٩٠٠ استغل ازمتها الاقتصادية وحاجتها الى الراسمال الفرنسى ، ووقع معها اتفاقية تعتبر بداية لاجراجها من الحلف الثلاثى . وبمقتضى هذه الاتفاقية تمهدت الحكومة الفرنسية باعتبار طرابلس وبرقة خارجة عن منطقة نفوذها ، وإذا حدث تغيير فى وضع مراكش أمكن لإيطاليا التصرف بحرية فى تلك المنطقة . وتمهدت إيطاليا بعدم اتخاذ موقف معاد لفرنسا عند تجديد الحلف الثلاثى ، ومن المعروف أن إيطاليا كانت أضعف المشتركين فى هذا الحلف ، وكانت تسمى للأكل على مائدتى الحلف الثلاثى والحلف الفرنسى الروسى . على حد تعبير مناسة أوروبا ، ولذلك لم تلبث أن أعطت وعدا لفرنسا بالتزام الحياد فى الحرب التى قد تنشب بين العسكريين ، وذلك نظير اطلاق يدها فى ليبيا دون ارتباط بمسألة مراكش . وبذا ازال ديلكاسيه أول عقبة دولية اذ أن إيطاليا كانت تستطيع التدخل فى المسألة المراكشية ، إما بواسطة الحلف الثلاثى ، أو بواسطة اتفاقاتها مع بريطانيا واسبانيا التى قامت على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن فى المتوسط .

(١) محمد خير فارس : المسألة المغربية من ١٩٠٠ - ١٩١٢ .

كان طبيعيا ان يكون الاتفاق مع ايطاليا سرىا : واضحت السرية هي القاعدة التى سارت عليها فرنسا فى كثير من اتفاقاتها بشأن مراكش .

لا شك ان المرحلة التالية قد واجهت ديلكاسيه بصموبة اكبر ، فمن ١٩٠٢-١٩٠٤ وهو يجرى محادثات مع كل من اسبانيا (١) وبريطانيا . وكلتا الدولتين ذات مصالح وصلات قديمة بمراكش . وقد اثير موضوع مراكش مع اسبانيا ، اولا بمناسبة تخطيط حدود ريودورو سنة ١٩٠٠ .

ولمح فى تلك المفاوضات الى فكرة التقسيم ، الا ان هذا الموضوع لم يثر بصورة جدية قبل سنة ١٩٠٢ حين قدم ديلكاسيه بشأنه مشروعا مفصلا . وقد ركز فى هذا العام على مفاوضات مع اسبانيا ، ومع انها لم تكن تحتل مركزا دوليا تستطيع بواسطته ان تعرقل اعمال فرنسا ، الا ان تمسكها بالسيطرة على مراكش كان امرا تقليديا ومن الممكن ان تتفق مع بريطانيا او غيرها من الدول الكبيرة فى معارضة فرنسا .

وقد تأسست فى مدريد سنة ١٨٨١ ، جمعية الدراسات الافريقية التى قامت بالدعاية للسياسة الاستعمارية ، واوحت الى بعض النواب فى الكورتيز ، بان يعلنوا ان اى اعتداء من الخارج على ارض مراكش ، يعتبر تهديدا لاسبانيا ذاتها . وقد انتشرت الجالية الاسبانية فى بعض الوانى المراكشية كما شاع استخدام الدوروى العملة الاسبانية . وحسب اتفاقية سنة ١٨٦٠ فتحت البلاد للمبشرين الاسبان ، ومع ذلك فان اسبانيا كانت تاتى من حيث المعاملات التجارية فى الدرجة الرابعة : وذلك لان علاقات اسبانيا مع مراكش قامت اساسا على فكرة القهر والصليبية : مما اورث روح الكراهية بين الشعبين :

ويعتبر المشروع الذى اقترحه ديلكاسيه على حكومة مدريد سنة ١٩٠٢ كسبا كبيرا لاسبانيا ، بالرغم من ان تلك الحكومة لم تفهمه على هذا النحو لاعتقادها بتفوق مركزها على الدول الاخرى فى مراكش ، ويقوم المشروع

(١) نشرت معظم الوثائق الخاصة بهذه المفاوضات :
اولا : من طرف الحكومة الفرنسية فى مجموع الوثائق الدبلوماسية المشار اليها اختزالا (D. D. F.) . كما نشرت وثائق متعلقة بمراكش على حدة بعنوان .

Affaires du Maroc 1901 — 12,

ثانيا : مجموعة الوثائق البريطانية المعروفة . —
British documents for the origin of the war 1898 — 1914.

على مبدأ انفراد فرنسا واسبانيا بالمسألة المراكشية . وفى حالة وقوع تغيير لوضع السلطنة . تقسم الدولتان البلاد على أساس النفوذ الاقتصادى . او الحماية . او الاحتلال المسمى حسب الظروف .

ويمنع مشروع التقسيم اسبانيا منطقتين كبيرتين : المنطقة الشمالية ، وتمتد من ودى سيبو على الاطلس حتى المولوية . وتضم غاس وقازة . والثانية فى الجنوب وتمتد من ريودورو (الصحراء) الى خط ٣٦ شمالا فى جبال الاطلس . ويدخل فيها ميناء أغسادير ووادى فون ودرعة . وعلاوة على ذلك تعترف مقدمة المشروع بالعوامل الصحيحة التى تبرر ادعاءات اسبانيا فى مراكش وهى الجوار والجيوب القديمة . وحق اسبانيا فى أن تعوض مستعمراتها الأمريكية التى فقدتها فى الحرب مع الولايات المتحدة بأخرى فى افريقيا . واخيرا يقر المشروع مبدأ جساد طنجة وسرية الاتفاق (١) .

وفى هذه الاثناء تولى سيلفلا رئاسة الحكومة فى اسبانيا . وكان شديد التحمس للتفاهم مع فرنسا على تلك المسألة ، فلم يكتف بما ورد فى المشروع من وعد بالتأييد الدبلوماسى . انما كان يريد أن يحصل على تعهد من الحلف الروسى الفرنسى بالتأييد الى حد خوض الحرب اذا لزم الامر . وهكذا فوت الاسبان على انفسهم فرصة لن تتكرر ، فيمرور الوقت زالت عقبات أخرى أمام فرنسا وتقوى مركزها بالنسبة لمراكش بعد الاتفاق الودى ، فلم يجد دلكاسيه ضرورة فى اعطاء اسبانيا جميع تلك الامتيازات بل قيل ان مشروع سنة ١٩٠٢ لم يكن جديا ، وانما كان هدف ديلكاسيه فقط هو أن يكون لديه سند قوى اذا فشل فى التفاهم مع بريطانيا .

وفى اسبانيا ذاتها دعا فريق كبير من الساسة الى ضرورة التفاهم مع بريطانيا ايضا . ومن الأفضل التأكد من الحصول على الفتيمة ، حتى ولو كان ذلك فى جزء اصغر من البلاد المراكشية .

- ٢ -

الاتفاق الودى ١٩٠٤

بينما كان ديلكاسيه يتفاوض مع الحكومة الاسبانية : بدا كامبون فى صيف ١٩٠٢ بمفاتيحة الحكومة البريطانية بخصوص المسألة

(1) D. D. F: serie 2 Tom. I. N. 333.

المراكشية . ولم يكن الاتفاق معها امرا سهلا ، سيما وان التنافس الاستعماري ادى الى وقوع عدة ازمنات بين البلدين ، كان اقربها ازمة فاشودة سنة ١٨٩٨ ، ثم تلك الشماعة التي ابداهها الفرنسيون تجاه كوارث الانجليز في حرب البوير .

وكانت بريطانيا ما تزال تحتل المكان الاول في تجارة مراكش الخارجية ، حتى سنة ١٩٠٠ بلغت قيمة المبادلات التجارية بينها وبين مراكش ٢.٤ مليون غفرنك مقابل ٢٠ مليون لفرنسا . ولم ترجح كفة الفرنسيين الا بعد سنة ١٩٠٦ ومع ذلك فقد ظلت انجلترا ثانية الدول الاوربية من حيث قيمة التبادل التجارى مع مراكش . ففي سنة ١٩٠٨ بلغ نصيبها من تجارة مراكش الخارجية ٣٢٪ ، بينما قفزت فرنسا الى ٤٥٪ ، مع ملاحظة التجاوز عن المعاملات التي تتم عبر الجزائر فان جزءا كبيرا منها لا يدخل تحت الاحصاء لاعفائه من الضرائب الجمركية .

والاساس الثانى لاهتمام بريطانيا ، استراتيجى ، يتمثل فى محافظتها على وضع طنجة حتى ان ممثلها فى تلك المدينة هبى ، كان يسمى نفسه حارس بوابة المتوسط . ادن فان فكرة اعطاء طنجة وضعا دوليا ثبتت منذ بدء تلك المحادثات الانجليزية الفرنسية وهذا غلاوة على ان السلاطين اعتادوا ان يلجأوا الى بريطانيا فى ازماتهم السياسية فكانوا يرغبون فى توطيد الصلات معها ، وقد اشرنا الى اختيارهم لهارى ماكين البريطانى ليكون مدربا للجيش المراكشى . لذلك شكوا كامبون عندما بدا بطرق المشكلة ، من تسرب النفوذ الانجليزى فى البلاط المراكشى وقال ، ان مصالح بريطانيا فى مراكش تقتصر على امرين : الميدان الاقتصادى ، والاستراتيجى الذى يتمثل فى المحافظة على حياد طنجة . اما مصالح فرنسا فسياسية واقتصادية معا .

واذا كانت بريطانيا لا تفعل استيلاء اى دولة اوروبية على طنجة ، فان استيلاءها هى عليها سيؤدى الى تكتل جميع الدول المهتمة بمراكش ضدها ، وعليه فان حياد طنجة هو خير حل . وفى نظير ذلك الحياد يجب على بريطانيا ان تعترف بتفوق مصالح فرنسا فى مراكش ضمن مبدأ المحافظة على الوضع الراهن . اجاب لانزدون بأن ماكين مجرد مدرب يمكن طرده ، وسلم بحق فرنسا فى الاهتمام بمراكش نتيجة المجاورة ، ولكنه اعتذر عن التقيد بشئ نظرا لانشغال البرلمان .

وعندما استؤنفت المحادثات فى نهاية عام ١٩٠٢ وبداية ١٩٠٣ كانت الاوضاع الدولية قد تحولت لصالح بريطانيا . فانهت حرب البوير وتم

التحالف البريطاني الياباني . وانصرفت روسيا الى الاهتمام بالشرق الأقصى . ويبدو ان اعجاب ادوارد السابع بمجتمع باريس ، وزيارته للعاصمة الفرنسية في مارس ١٩٠٣ . قدمت مناسبة طيبة للتوصل الى تفاهم . وقد شعر الانجليز بأنه رغم تحسن مركزهم الدولي فان فرنسا تتمتع بوضع ممتاز في مراكش باعتبارها دولة قوية تستطيع ضبط الأمن في تلك البلاد المضطربة سيما بعد وقوع ثورة بو حمارة الخطيرة ، هذا بجانب انفراد فرنسا بتقديم القروض . فمن الخير لبريطانيا ان تتفق على المسألة المراكشية اذا كان ذلك يحقق لها فائدة في منطقة أخرى .

وحسب الوثائق الإنجليزية بدأ لانزدون في صيف ١٩٠٣ يفتاح الحكومة الفرنسية في امكان ربط المسألة المصرية بموضوع مراكش في الميدانين السياسي والاقتصادي . ولكن الوثائق الفرنسية تنفي ان يكون ديلكاسيه قد قبل بحث المسألة المصرية من حيث اوضاعها السياسية . وفي هذه الاثناء تدخل كرومر المعتمد البريطاني في مصر كمناصر جديد في تلك المحادثات ، فحث لانزدون على اهمية تسوية المسألة المصرية مهما كلف ذلك من تنازلات في مراكش .

وحتى ذلك الوقت كانت نظرية ديلكاسيه هي ان فرنسا لا ترغب في جعل مراكش مستعمرة على الأقل في الجيل الحاضر ولا سيما انها اسست امبراطورية استعمارية كبرى لم تستوعبها بعد . اذن فتدخل كرومر هو الذي حول وجهة المفاوضات من فكرة تقسيم نفوذ الى مبدأ احتمال تغيير الوضع الراهن . او بعبارة أخرى التمهيد لفكرة وضع الحماية على كل من مصر ومراكش . وقد برهن كرومر على نظريته على النحو التالي (١) .

ان مراكش تهوى بسرعة ومصيرها هو الوقوع في يد دولة اوروبية . ولا يؤخر ذلك سوى تنافس تلك الدول . ولا شك انه اذا انهارت حكومة مراكش فجأة فان فرنسا لن تدع الفرصة تغتلب منها . ولما لم يكن في نية الحكومة البريطانية ان تستوي على مراكش ، ولما كانت هذه الحكومة تعترف بان اسبانيا ليست قادرة على القيام باستعمار مراكش وحدها .

اذن فمن الافضل ان تعترف لفرنسا بجميع مطالبها مقابل عدة شروط وهي : حياد طنجة ، وحرية التجارة البريطانية في مراكش ، وتخصيص منطقة من البلاد لاسبانيا . وفوق ذلك كله انتهاء العراقل التي يقيمها الحلف الفرنسي الروسي في وجه الادارة البريطانية في مصر .

قبلت فرنسا على كل حال ربط المسألة المصرية بمسألة استعمار أفريقيا . وجينذ عرضت الحكومة البريطانية مطالبتها في مصر وهي :
«الإشراف على المشروعات الاقتصادية ، والفناء الرقابة المالية الدولية .
وتعترف بريطانيا لفرنسا في نظير ذلك بالانفراد بالإصلاحات اللازمة في مراكش .

اجاب ديلكاسيه على هذه العروض بقوله « انكم تعدوننا بميزة قد تقوم دونها عقبات دولية ، أما في مصر فان بريطانيا ستستفيد مباشرة من تنازلاتنا » . ورد الوفد البريطاني بأن الدول حقوقا تقليدية في مصر ، كالامتيازات وهي في ذاتها معرقل للإدارة البريطانية .

أما نقطة الخلاف الثانية فتتعلق بحدود المنطقة الساحلية المحايدة . فطالب الانجليز بأن تمتد من الجزائر حتى مرقان ، بينما رأى الفرنسيون ان تقتصر على المنطقة المناخمة لمضيق جبل طارق . وسرى أن هذه المسألة قد خلت خلا وسطا بتخصيص منطقة محايدة في طنجة ، وتحديد منطقة النفوذ الاسبانية . كذلك أصر الفرنسيون على تحديد المدة التي تستمتع خلالها بريطانيا بحرية التجارة . وعلى السوم كان الانجليز يعتقدون بأنهم تساهلوا كثيرا نظرا لان مصر بأيديهم فعلا . بينما أن مراكش تشكل كسبا جديدا لفرنسا . ولكنهم لم يأسفوا اذ سويت المسألة المصرية وكنت فرنسا عن معارضة الاحتلال .

وقع الاتفاق الودي في ٨ أبريل ١٩٠٤ وهو يشمل تسوية خلافات استعمارية في مناطق أخرى . وسنتناول هنا البنود الخاصة بمراكش (١) .
ويلاحظ ان بعض البنود قد ورد في القسم العلني من الاتفاق وبقي بعضها الآخر سرا حتى سنة ١٩١١ .

وتشير البنود العلنية الى ان الاتفاق يتعلق فقط بمسألة الإصلاحات الادارية والاقتصادية وغير ذلك ، فيكون لبريطانيا مطلق الحرية في مصر بهذا الصدد . وفرنسا نفس الحرية في مراكش . ولكن تتعهد الدولتان بعدم تغيير الوضع السياسي الراهن في البلدين .
وبعد ان تتعهد فرنسا في المادة الاولى بعدم المطالبة بتحديد موعد لانهاء احتلال مصر ، تعلن في المادة الثانية أنها لا تنوى تغيير الوضع في

(١) نشر هذا الاتفاق في أماكن عدة وكان موريل من اسبق الذين جمعوا الاتفاقات السرية الخاصة بمراكش ونشرها سنة ١٩٢١ .
Morel. Morocco in Diplomacy Appendix 3-4.

مراكش . وتعترف بريطانيا بأن هذا الأمر يعنى فرنسا بصفة خاصة باعتبارها الدولة المجاورة . على أن تحافظ على النظام فى تلك البلاد وأن تقدم المساعدات لجميع الإصلاحات الادارية والمالية والاقتصادية والعسكرية اللازمة . وتعلن بريطانيا انها لن تعرقل هذه الاجراءات بشرط ألا يمس ذلك بحقوقها الناجمة عن المعاهدات والمعرف بما فى ذلك التجارة والملاحة فى الساحل على ما كانت عليه سنة ١٩٠١ .

وتؤكد المادة ٤ تمسك الدولتين بمبدأ حرية التجارة فى مصر ومراكش وعدم فرض رسوم استثنائية فيهما لمدة ٣٠ سنة . وانما تستأثر كل دولة بامتيازات المشروعات ذات المنافع العامة ، بينما يكون لموظفى الدولتين حق المساواة فى المعاملة بمصر ومراكش .

وتتعهد الحكومتان فى المادة ٧ بمراعاة حياد مضيق جبل طارق فلا تسمحان باقامة تحصينات على الساحل الممتد من مليلة حتى المرتفعات الواقعة على الفرع الجنوبى لنهر سيبير ، باستثناء مدينة مليلة ذاتها والحصون الاسبانية القائمة حاليا .

وتفصل المادة ٨ وضع اسبانيا على النحو الآتى : نظرا لشعور الصداقة التى تكنها الدولتان نحو اسبانيا فانهما ترعايان مصالحها فى مراكش المترتبة على الجوار والجيوب ، ولذا ستقوم فرنسا بالتفاهم معها بهذا الشأن ، ثم تبلغ ما تصل اليه من اتفاق الى الحكومة البريطانية . واخيرا تعهدت الدولتان بتبادل التأييد فى المجال الدولى عند نظر المسائلتين المصرية او المراكشية .

اما القسم السرى فيصرح بالاحتمالات التى قد تنشأ عن تغيير الاوضاع الراهنة فى حالة اضطرار احدى الحكومتين لتغيير سياستها فى مصر أو مراكش ، تبقى بعض المبادئ التى اتفق عليها قائمة مثل حرية التجارة وحياد طنجة . كما تعهدت الدولتان انه فى حالة تغيير نظام الامتيازات فى مصر لفرنسا اتباع نفس الاجراءات فى مراكش .

وتحدد المادة ٣ من الاتفاق السرى المنطقة الساحلية التى يمكن أن تحول الى الادارة الاسبانية فى حالة ما اذا كف السلطان عن ممارسة سلطاته فيها . وفى هذه الحالة لابد ان تلتزم اسبانيا بمبدأ حرية التجارة وعدم اقامة التحصينات حسب المادة ٧ ، وعدم التنازل عنها لطرف ثالث . واخيرا فى حالة عدم موافقة اسبانيا على هذا التصريح فان الاتفاق يظل ساريا .

تقد ازال الاتفاق الودى اخطر عقبة دوية امام فرنسا ومهد لها كى
تفرض رغباتها على اسبانيا ، وظهر تماسك الدولتان تماما اثناء مؤتمر
الجزيرة وخلال ازمة اغادير ، مما مكن فرنسا من التغلب على المعارضة
الالمانية . ومما يسترعى الانتباه انه بينما سلمت الدولتان الاستعماريتان
بارتباط مشكليتهما ، اغفل كل من الوطنيين فى مصر ومراكش فكرة التعاون
فيما بينهما ، واخذ كل فريق يحتج على الاتفاق الودى داخل محيطه
الخاص .

واذا كانت تسوية المنافسات الاستعمارية هى منبت فكرة الاتفاق
الودى ، فقد صار له بعد ذلك مغزى بعيد فى تاريخ كل من
بريطانيا وفرنسا . فيعتبر هذا الاتفاق نواة للكتلة الانجليزية الفرنسية
الروسية التى حاربت المانيا فى الحرب العالمية الاولى .

- ٣ -

التقسيم الفرنسى الاسبانى سنة ١٩٠٤

كانت الغفرة التالية بعد الاتفاق الودى هى التفاهم مع اسبانيا حول
مناطق النفوذ . وبدأت المفاوضات بهذا الشأن منذ ١٨ ابريل ١٩٠٤
وصادت عدة صعوبات فاحتجت اسبانيا اولا على صغر منطقة النفوذ التى
تعرضها فرنسا بالقياس الى مشروع ١٩٠٢ خاصة وان التقسيم الجديد
يخرج فاس وتازة من منطقتهم . واجاب ديلكاسيه بان فرنسا قد ضحت
بمصالح اخرى للوصول الى مراكش ، ومن حقها ان تحصل على نصيب
اكبر . ثم ان الاتفاق الودى لا يشير الى حقوق اسبانيا فى المنطقة الجنوبية
وفرنسا مستعدة مع ذلك لاعطاء اسبانيا جزءا صغيرا فى الجنوب ، ولكن
بدون اقليم السوس الكبير . ثم تساهل ديلكاسيه قليلا فى توسيع منطقة
الريف رغم احتجاجات العسكريين الفرنسيين . واصبحت منطقة النفوذ
المبدئية حسب اتفاقية سنة ١٩٠٤ توازى تقريبا ١/٥ المنطقة الفرنسية .

اما نقطة الخلاف الثانية بالاصلاحات ، وحسب الاتفاق الودى تأخذ
فرنسا منذ التوقيع على عائقها الاصلاحات المالية والادارية ... الخ .
فمن المفروض ان تترك لاسبانيا تولى هذه الشؤون فى منطقتها . غير ان
الاسبان فضلوا على ذلك المشاركة مع فرنسا فى كوندمنيوم اقتصادى او
(سيطرة ثنائية) على اقتصاد البلاد كلها . فايدى الوفد الفرنسى استعدادا
للتساهل فى هذه المسألة . ولكن الخلاف احتدم حول نقطة اخرى وهى
اصرار فرنسا على سرية الاتفاق ، فتساءل الوفد الاسبانى : كيف تستطيع

الحكومة مواجهة الكورتيز المتحمس للتوسع في مراكش ؟ واعترض ديلكاسيه بأن اعلان الاتفاق سيثير مشاكل دولية ، فضلا عن ذلك لا يمكن التصريح بتقسيم بلد ، ما زال مستقلا رسميا ، الى مناطق احتلال . واقترح ان يطلع رؤساء الاحزاب بصورة ودية على الاتفاق . واخيرا حل الخلاف بتجزئة الاتفاقية بين تصريح علني وبنود سرية .

وقعت الاتفاقية في ٢ اكتوبر ١٩٠٤ وجاء القسم العلني مقتضيا (١) . فهو يشير الى اتفاق الحكومتين على تحديد مدى حقوق كل من الدولتين في مراكش ، تلك الحقوق الناجمة عن ممتلكات فرنسا في الجزائر واسبانيا في الساحل . واعلنت اسبانيا تأييدها للاتفاق الودي بما في ذلك البند الخاص باحترام سيادة السلطان وسلامة لوائيه .

اما القسم السري فيفصل معنى تلك الحقوق ، وذلك بتقسيم مراكش الى منطقتي نفوذ وتخطيط حدود كل منطقة . وتعهد اسبانيا بعدم التصرف في منطقتها خلال ١٥ سنة الا بموافقة فرنسا . وبذا أصبحت المحافظة على الوضع الراهن في مراكش امرا مستحيلا امكن لاسبانيا استعمال حقها في العمل طبقا لهذا الاتفاق (مادة ٣) . وتعهد بنود الاتفاق الاخرى كثيرا من مبادئ الاتفاق الودي . كتعهد اسبانيا بعدم التنازل عن جزء من منطقتها لطرف ثالث ، والاعتراف بوضع طنجة الخاص وتحديد المنطقة المحايدة فتمتد عند نقطة تقع على بعد ٣٠ كم جنوب شرق مليلة .

كما نص الاتفاق على اشتراك البلدين في المشاريع الاقتصادية ، وعلى حرية انشاء المدارس وتداول العملة الفرنسية والاسبانية في كلتا المنطقتين ، واكدت المادة ١٦ صفة الاتفاق السرية ، فلا يجوز نشرها الا بعد التشاور او انقضاء ١٥ عاما .

كان هذا الاتفاق نقطة ثالثة احرزها ديلكاسيه في سياسته الرامية الى احاطة مراكش بالاتفاقات الثنائية مع الدول الاستعمارية . وقد استعد بعد ذلك للضغط على حكومة فاس حتى ترضخ لسياسة التدخل ، لولا ان ظهر عنصر دولي جديد وهو تدخل المانيا في المشكلة ، ورغم ان الاهداف الحقيقية لسياسة كل من فرنسا واسبانيا ظلت سرا في الاتفاقات السابقة الا ان التصريحات العلنية قد اثارت الشكوك في المجال الدولي ، وفي مراكش ذاتها شعر الوطنيون بوجود مؤامرة لا يعرفون مداها بالضبط ، ولذلك رحبوا بظهور المانيا في الميدان .

(1) Morel Appendix 8-9.

تدخل ألمانيا

ظهرت ألمانيا متأخرة بين الدول الأوروبية الأخرى التي كانت على علاقات اقتصادية بمراكش خلال القرن التاسع عشر ، ولذلك كان مرقفها سلبيا في مؤتمر مدريد فكانت تعليمات بسمارك بأن يساير الوفد الألماني وجهة النظر الفرنسية . ومنذ سنة ١٨٨٦ لوحظ تردد السفن الألمانية على موانئ مراكش الجنوبية مما يدل على أن هذا التردد انما جاء نتيجة تحول بسمارك الى السياسة الاستعمارية ، وحصول ألمانيا على التوجو والكاميرون في غرب أفريقيا ، فاصبح شاطئ مراكش القريب واقعا في طريق الملاحة البحرية الى هاتين المستعمرتين ، ومن جهة أخرى أسست ألمانيا مفوضية في طنجة سنة ١٨٧٣ .

وعندما تولى ولهم الثاني الحكم ، ارسل مولاي الحسن سفارة للتهنئة بهذه المناسبة ومن الواضح أنها تمتشى مع سياسته الرامية الى الموائمة بين القوى الطامعة . وقد رحب الامبراطور بالبعثة ، وارسل الى السلطان يخبره بأنه يستطيع الاعتماد عليه . واعقب ذلك توقيع معاهدة تجارية سنة ١٨٩٠ منحت ألمانيا الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأخرى ، ومن بينها حرية اقامة البيوت التجارية في جميع الموانئ .

ومع ان الألمان كانوا مبتدئين في تجارة مراكش ، الا انهم اظهروا براعة في التعرف على الذوق الوطني ، ولذلك نمت تجارتهم بسرعة . ففي سنة ١٩٠١ بلغت قيمة صادرات ألمانيا الى مراكش ٢٥ مليون مارك ، ووارداتها ٤٥ مليون وفي سنة ١٩١١ وصلت الى ٢٥ مليون مارك . وهو ما يعادل ١٣٪ من تجارة مراكش الخارجية . وعلى ذلك فقد ظلت ألمانيا متأخرة بكثير عن فرنسا وانجلترا في هذا الميدان ، ولكننا على كل حال كانت في المرتبة الثالثة (١) . وقد اثار هذا النشاط اهتمام الحزب الاستعماري واصبح الاعتقاد السائد بين الصناعيين الألمان هو ان مراكش تضم كثيرا من المواد الخام اللازمة لهم . ولا شك أن الانجليز قد راعوا تزايد تجارة ألمانيا في موانئ الجنوب حينما اقترحوا أثناء محاولة التقارب مع ألمانيا ، وضع بعض تلك الموانئ المراكشية تحت تصرفهم فلما تبدلت الاتجاهات الدولية سنة ١٩٠٤ أدرك الحزب الاستعماري الألماني قرب وقوع

(١) اهتمت كاتبة أمريكية بالجانب الاقتصادي في رسالتها عن أزمة اغادير انظر :

Barlow-the Agadir Crisis.

مراكش فى يد دولة او اكثر من الدول الاستعمارية الاخرى . ونبها حكومتهم الى ان هذا الوضع سيؤدى الى القضاء على مبدأ حرية التجارة القائم فى مراكش . وتصادف ذلك مع وصول وفد مراكشى الى برلين يستحث حكومتها على مساعدة السلطان ازاء الدول الطامعة ، اثر تردد انباء الاتفاقات . ولم تكن هذه هى المرة الاولى التى يفكر فيها السلطان فى الاستعانة بالمانيا ، فقد اشرنا الى سفارة من هذا النوع جاءت الى برلين سنة ١٨٩٠ .

وفى اثناء المفاوضات الفرنسية الاسبانية حاولت المانيا عرقلة التوصل الى اتفاق دون ان تحقق هدفها وفى نفس الوقت لم تستجب لرغبة السلطان حينما وصل وفد مراكش الى برلين سنة ١٩٠٤ ، بل انتظرت حتى لاحت الفرصة المناسبة ، وكانت هذه الفرصة هى هزيمة روسيا ، اكبر حليف لفرنسا ، فى الحرب مع اليابان اوائل سنة ١٩٠٥ .

كان الامبراطور فى هذه الاثناء يقوم برحلة فى البحر المتوسط ، فحثه المستشار بيلوف على التوقف فى طنجة للاعلان عن سياسة المانيا الجديدة .

وفى العاصمة الدبلوماسية لمراكش ، القى ولهم الثانى فى ٢١ مارس ١٩٠٥ خطابا امام مندوب السلطان الذى جاء لاستقباله ، اعتبرته الحكومة الفرنسية تهديدا خطيرا للمكاسب التى احرزتها . فقد جاء فى الخطاب « ان هذه الزيارة موجبة الى السلطان صاحب السيادة والاستقلال التام فى بلاده ، وانى امل ان تفتح مراكش ، فى ظل سيادته الكاملة ، للمنافسة التجارية السلمية الحرة لجميع الامم دون احتكار او استثناء ثم اعلن ان المانيا مصممة على ان تحمى مصالحها » .

كان خطاب طنجة مؤذنا بتحول جوهرى فى السياسة الالمانية ولكن ديكاسية راي المبنى فى سياسته دون التأثير بتصلب المانيا ، فاخذ يعد لارسال الاساطيل الى سواحل مراكش ، حتى يجبر السلطان على قبول الاصلاحات التى اُصبح من حق فرنسا الاشراف عليها حسب الاتفاق الودى . بيد ان السلطان قاوم ، ولقى تشجيعا من المانيا على هذه المقاومة بحجة الدفاع عن مبدأ الباب المفتوح لجميع الدول كى تتنافس على المشروعات الانشائية . وهنا وقع خلاف بين ديكاسيه ورئيس الوزراء روفيه الذى خشى من ان يؤدى التشدد فى المسالة المراكشية الى الحرب . ولكن ديكاسيه كان يعتقد بان الحلف البريطانى سيكون رادعا لالمانيا ، والا فلا بأس من المخاطرة ولذلك تعرض لهجوم من النواب اليساريين الذين احتجوا على توريط فرنسا فى الحرب ، من اجل مصالح استعمارية .

ولما كان اصحاب هذه المصالح انفسهم قد انتقدوا ديلكاسيه من قبل بسبب اشراكه اسبانيا فى الإصلاحات ، فقد تحرج مركز وزير الخارجية وقدم استقالته فى اوائل مايو . وقبل روفيه هذه الاستقالة ، فقليل بانه ضحى بوزير الخارجية ارضاء لالمانيا .

وعندما اخذ روفيه على عاتقه الشئون الخارجية اضطر الى الاستمرار على سياسة سلفه . فقد لاحظ من جهة ، ان استقالة وزير خارجيته نتيجة التهديد الالماني بشكل هزيمة اديبة لفرنسا . ومن جهة اخرى امتقد بان حكومة مراكش ستصبح اكثر جراءة على المعارضة . وفعلا لم ينقض شهر مايو حتى ابلغت حكومة مراكش فرنسا رفضها وضع جميع الإصلاحات المقترحة تحت اشرافها ، معتدرة بان مجلس الاعيان لم يعطى السلطان الحق فى منح هذه الامتيازات ، ولا يستطيع السلطان مخالفة رغبات المجلس واتبعت ذلك باقتراح بعقد مؤتمر دولى للنظر فى وسائل تنفيذ الإصلاحات وتوفير النفقات اللازمة لها (1) .

وسرعان ما اعلنت المانيا عن تأييدها لفكرة عقد المؤتمر . وتحير روفيه بين التنازل عن المكاسب التى احرزها فى الاتفاقات السابقة ، وبين المخاطرة بالحرب مع المانيا . ولذلك حاول ان يوسط تيودور روزفلت فى النزاع دون جدوى . وجس نبض بريطانيا فوجدها مستعدة لتأييد فرنسا الى ابعد الحدود . ولكنه كان يعلم ان خوض الحرب من اجل المسألة المراكشية لن يكون مقبولا لدى الراى العام الفرنسى ، فان لسان حاله يقول « اذا كنا قد تجنبنا الحرب مع المانيا من اجل الانزاس والوردين افليس من باب أولى ان نتجنبها من اجل مراكش ؟ كذلك مال روفيه الى محاولة التفاوض مع المانيا بخصوص هذه المسألة .

عرض روفيه أولا على الحكومة الالمانية بعض الامتيازات المالية فى الدولة العثمانية ليصرف نظرها عن تلك المسألة ، ولكن رادولين السفير الالماني فى باريس اصر على تأييد مراكش فى ضرورة عقد مؤتمر دولى ينظر فى الامتيازات الاقتصادية ، واذا لزم الامر فى اشراف دولى على قوات الأمن المراكشية . وبعد ذلك يمكن ارضاء فرنسا فى المطالب الأخرى .

انصب الخلاف حول ميدا عقد المؤتمر . فحاول روفيه ان يثمن المانيا بانه اذا كانت قد قبلت مبدأ الاتفاق على جدول أعمال للمؤتمر ، افليس من الأفضل الاتفاق على المسألة برمتها بواسطة محادثات ثنائية ؟

(1) Morel Appendix 5-6.

رفض رادولين هذه الفكرة وقال انه لابد من قبول مبدأ المؤتمر أولا .
ثم بعد ذلك يمكن التسليم بمصالح فرنسا فتستطيع القيام بالاصلاحيات التي
ترغب في ادخالها أو اخذ مسئولية لامن في المنطقة الشرقية وفيما عدا
ذلك لابد من مساواة الدول .

سلم روفيه اخيرا بمطالب المانيا ، وذلك باعلان قبوله عقد مؤتمر
في ٨ يوليو . وقرن الاعلان بنشر المذكرة الألمانية التي تعترف بمصالح فرنسا
الخاصة في مراكش واعلم عن انسحاب البعثتين الألمانية والفرنسية من
فاس حتى تتوقف عن الضغط على السلطان بخصوص الامتيازات
الاقتصادية الى ان ينعقد المؤتمر .

- ٥ -

مؤتمر الجزيرة

اعتبرت المانيا انعقاد المؤتمر نجاحا كبيرا لسياستها ، لانما يعنيه ليس
هو المحافظة على استقلال مراكش ، بل توطيد مركزها الدبلوماسي في
اوروبا . وليس جديدا على السياسة الألمانية اتخاذها المشاكل الاستعمارية ،
مجرد أداة للضغط على الدول في ميدان العلاقات الأوروبية . وسيوضح هذا
الاتجاه في مناسبات عدة خلال تطورات المشكلة المراكشية . فعندما ابدى
السلطان انزعاجه للاتفاق الألماني الفرنسي طمانه تاتنباخ المفوض الألماني
في طنجة ، الى أن المانيا ترضى فرنسا مؤقتا الى أن ينعقد المؤتمر .

وبالرغم من أن بريطانيا واسبانيا كانتا اشد من فرنسا معارضة لفكرة
المؤتمر ، إلا أن معارضتهما انتهت بانتهااء المعارضة الفرنسية ، وذلك على
اساس الفكرة السائدة وهي أن فرنسا هي الطرف المعنى الأول في المسألة
المراكشية : وطبقا للمذكرة ٨ يوليو كان لابد من تفاهم المانيا وفرنسا أولا على
جدول أعمال المؤتمر ، فبحثت مسائل الخلاف الرئيسية وهي :

أولا : موضوع المحافظة على الامن وبهذا الشأن اصرت فرنسا على
اخراج مسألة الحدود الجزائرية المراكشية باعتبارها مسألة خاصة انتهت
تسويتها مع مراكش . أما امن الوان التي تحتاج شواطئها الى اشراف اوروبي
فقد قبلت فرنسا تحديد الوان التي تخضع لهذا البندا بطنجة والعرائش
والدار البيضاء والرباط . وهي تنوى أن تحصل على مركز ممتاز في هذا
الاشراف . ويتعلق بهذا الموضوع خطر تهريب الأسلحة الى مراكش وضرورة
اخضاعه لرقابة الدول .

ثانيا : موضوع المصرف المكلف بمنح القروض والاصلاح النقدي فاتفق على ان يكون دوليا . وطال الجدل حول امتيازات المشروعات الانشائية الاخرى التي كان كل من تانباخ وتايندييه يتسابقان في فاس للحصول عليها ، ولا سيما مشروع بناء مرسى طنجة ، فادعى كلا الفريقين ان السلطان قد منحه له .

ثالثا : مكان عقد المؤتمر وقد اقترح السلطان طنجة وايدته المانيا ، واعترضت كل من فرنسا واسبانيا بحجة عدم توفر الامن . واستقر الرأي على الجزيرة الخضراء ، وهي مدينة صغيرة على ساحل اسبانيا الجنوبي .

يرى الكتاب الالمان انهم قد تساهلوا اثناء هذه المحادثات التهديدية لانها تصادفت مع محاولة من جانب ولهم الثاني لانشاء حلف قارى من المانيا وفرنسا وروسيا . وكان ني نيته اجتذاب فرنسا بواسطة التنازلات في مراكش ، الا ان فكرة هذا التحالف لم تستمر طويلا .

حرصت فرنسا على ان تدعم مركزها في المؤتمر قبل انعقاده وذلك بالاتفاق مع حلفائها ، فجرت مشاورات مبدئية مع بريطانيا (1) لتنسيق التعاون العسكري لمواجهة شتى الاحتمالات . وبالنسبة لاسبانيا رؤى التفاهم مقدما على بعض الامور التفصيلية التي ستبحث في المؤتمر حتى يكون التضامن تاما بين البلدين . من ذلك مثلا اشراك الاموال الاسبانية في القروض والمشروعات . وكذلك اسهامها في الاشراف الدولي على امن الموانئ وخاصة في المنطقة نفوذها ، وفي الرقابة البحرية المفروضة على تهريب الاسلحة ، لما اتفق على ان تستأجر فرنسا بمكافحة تهريب الاسلحة على الحدود الجزائرية بينما تقوم اسبانيا بهذه المهمة على الحدود المشتركة مع الصحراء .

وكانت اهم مشكلة واجهت تلك المحادثات هي شرطة طنجة ، فهي تقع وسط منطقة النفوذ الاسبانية ، ولكن ضباطا فرنسيين قد استقدموا من زمن للاشراف على شرطة هذه المدينة . واخيرا اتفق على مساهمة اسبانيا في امن ذلك الميناء . وتقسم الاشراف على الموانئ الاخرى بين الدولتين العرائش لاسبانيا . والدار البيضاء والرباط لفرنسا . وتم التوقيع على معاهدة بهذا المعنى في ٣ سبتمبر ١٩٠٥ (٢) .

(1) D.D.F. Scire 2 T. 7

(2) Morel Appendix 11

انعقد المؤتمر في يناير ١٩٠٦ ومثلت فيه معظم دول مؤتمر مدريد ، بالإضافة الى روسيا التي دعت بناء على اقتراح خليفتها فرنسا . وكانت الدول ما بين ملتزم للحياد وهي غالبا الدول الصغيرة ، وبين مؤيد أو ميال لفرنسا . فمثلا حاولت الولايات المتحدة ان تلعب دور الوسيط ولكنها كانت اميل الى فرنسا ، والذي يعنيه من المؤتمر هو مبدأ الباب المفتوح . وكان هدف الانجليز هو المحافظة على الاتفاق الودي ولكن دون استشارة المانيا الى الحرب ، ومع ذلك فقد اتهمهم الوفد الألماني بأنهم فرنسيون اكثر من الفرنسيين . والدولة الوحيدة التي أبدت المانيا على طول الخط هي النمسا ومع ذلك لم تكن مراکش تعنيها مباشرة .

وترأس وفد مراکش في هذا المؤتمر ، المقرى ومحمد الطريس . وكانت تعليمات الوفد تقضى بأن يتخذ موقف المعارضة من اى قرار يمس استقلال مراکش ، وخاصة الزامها بضباط فرنسيين لتدريب الجيش . وكان عليه ان يطالب الدول بالا تعزل حق مراکش في فرض الرسوم الجمركية في بعض الموانئ على الأقل لأنها المورد الرئيسي الذي تستعين به الحكومة للاتفاق على قوات الامن .

وظهر خلال المؤتمر كيف ان موقف المانيا يختلف تماما عن الوفد المراكشى الذى عول على تأييدها . كانت خطة المانيا هي عدم المطالبة بامتيازات خاصة لنفسها حتى تمنع الدول بمبدأ المساواة الاقتصادية . ولهم من ذلك منع فرنسا من الاشراف على الشرطة الوطنية لان ذلك يعنى (تسليم مراکش لها) . ولكن المانيا لم توفق في تحقيق خطتها .

اما تعليمات المندوب الفرنسى فكانت تقضى باستبعاد مسألة الحدود من المؤتمر ومعارضة اى محاولة لتدويل شرطة الموانئ سواء بفكرة اعطائها لدول صغيرة أو محايدة، وانما تتولاها فرنسا باعتبارها (دولة اسلامية (٢)) . ومن تعليمات المندوب الفرنسى ايضا معارضة تدويل مكافحة تهريب الاسلحة فيقتصر على بلاده مع اسبانيا .

وبخصوص مصرف الدولة المقترح انشاؤه تقبل فرنسا اسهام الدول فيه ، على ان تحتفظ بالأغلبية في مجلس الادارة وپرئاسة هذا

(٢) قد يبدو هذا التعبير غريبا ، ومعناه في اذهان الفرنسيين ان فرنسا تحكم عددا كبيرا من الشعوب الاسلامية في مستعمراتها : والاغرب منه انى سمعت سنة ١٩٥٤ اثناء المناقشات في الجمعية الوطنية الفرنسية ، احد النواب يقول ان فرنسا ثانيا دولة اسلامية وتأتى قبل مصر ، على اساس تعداد رعاياها من المسلمين . المؤلف .

المجلس باعتبارها مالكة لأغلبية اسهم الدين المراكشي . وبقدر الامكان يقتصر الباب المفتوح على التجارة دون المشروعات الانشائية .

اصطدم وفد المانيا وفرنسا في معظم الموضوعات التي بحثها المؤتمر ، ولا سيما في موضوعي المصرف والشرطة . فتمسك الالمان بمبدأ المساواة في مصرف مراكش المقترح واخضاعه لرقابة القناصل .

وسنرى ان فرنسا قد تساهلت في هذه النقطة بالذات . اما بالنسبة للشرطة فقد تشبثت بموقفها ورفضت جميع المشروعات الالمانية ، ومن اهمها اقتراح بجعل الشرطة خاضعة للسلطان على ان يتخذ ضابطا لتدريبه وقيادته من الدول الكبرى ، كل في منطقة محدودة ، او ضابطا من الدول المحايدة لقوات الشرطة عموما .

واوشك المؤتمر ان يتوقف بسبب هذه المشكلة ، فعرضت النمسا حلا وسطا ، قائلة بان مسألة مراكش ثانوية ولا تستحق ان يتحطم من اجلها الانسجام الاوربي . وبدعم المشروع النمساوي الى توزيع الاشراف على شرطة الوائي بين فرنسا واسبانيا على ان يعين مفتش عام للشرطة من بين الدول الصغيرة المحايدة وهو الذي يشرف على التنظيم الاداري ويقدم تقارير عن الامن للسلك الدبلوماسي في طنجة .

حاول مندوب مراكش ان يوقف هذا التيسار الذي يتعارض واستقلال بلادها ، فطالب بالنص على ان يكون ضباط الشرطة تابعين للسلطان وان تكون التجربة محدودة في بعض الوائي لاكلها . حتى الولايات المتحدة اعترضت بان المشروع يؤدي الى التقسيم الذي ينافي مبدأ العمام المسلم به في المؤتمر ، الا وهو المحافظة على استقلال مراكش . وقال الوفد الامريكي انه في حالة عدم الاخذ بمبدأ الدولية ، فمن الافضل ان تتشكل هيئة مختلطة من الاسبان والفرنسيين للاشراف على شرطة الوائي . وقد اخذ بهذه الفكرة جزئيا .

اصدر المؤتمر قراراته في ابريل ١٩٠٦ ، وهي وثيقة مطولة وتتألف من ١٢٣ مادة وتعرف بميثاق الجزيرة (١) . وجاء في مقدمة الميثاق ان هدف الدول المجتمعة هو المحافظة على الامن ورخاء مراكش في ظل سيادة السلطان وسلامة اراضيه . ثم تعاليج مواد الميثاق بعد ذلك الموضوعات الرئيسية الآتية :

أولا : أمن المواني ، فتقرر تأليف قوة وطنية تتراوح من ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ جندي يشترك في تدريبها وقيادتها ضباط فرنسيون واسبان بحيث لا يزيد عددهم عن ٥٠ وتكون هذه القوة خاضعة للسلطان . ويتولى ضباط من الاسبان الاشراف في تطوان والعرائش . وفرنسيون في ثلاثة موان أخرى على الأطلسي ، ومختلطون من الجنسيتين في الدار البيضاء وطنجة . ويوافق السلطان على تعيين هؤلاء الضباط ويتولى رئاستهم من الناحية الادارية مفتش عام سويسري ، وهو الذي يقدم التقارير ، للمخزن وللملك السياسي في طنجة ، عن مدى تقدم الأمن .

ثانيا : تهريب الأسلحة ، فيحظر على اهل مراكز استيراد الأسلحة بدون ترخيص الحكومة . ولذلك يجب على المخزن أن يقدم بيانا الى الدول بما يحتاجه من تلك الأسلحة حتى تستطيع الدول أن تقوم بمكافحة التهريب برا وبحرا . وتتولى فرنسا وحدها الاشراف على مكافحة عبر الحدود الجزائرية . واسبانيا في منطقة الريف والجنوب . ويتعين من هذه القرارات كيف أن ميثاق الجزيرة يتمشى واتفاقيات التقسيم .

ثالثا : تأسيس مصرف دولة لماكش يكون له امتياز اصدار سندات الحكومة التي تستخدم لتغطية نفقات الأشغال العامة ، وذلك بجانب القروض المالية . وللحكومة المراكشية أن تقترض من المؤسسات الأخرى علاوة على هذا المصرف . ولكن اذا تساوت شروطه مع المؤسسات فله الأفضلية . ويمثل مجلس ادارة المصرف المساهمين حسب نسبة الحصص ، ولا يقل رأس المال عن ١٥ مليون فرنك وينبع القانون الفرنسي في أعماله . ويعين المخزن مندوبا لمراقبة أعمال المصرف .

رابعا : الضرائب ، يجوز للحكومة المراكشية ان تفرض رسوما على البضائع المستوردة بما لا يزيد على ٥٪ من قيمتها ، وتحصيل رسوم أخرى بسيطة عن الأرصفة ورسوم بلدية بقصد تحسين المدن . وتسرى هذه الضرائب على المراكشيين والأجانب على السواء . وفي نظير اخضاع الأجانب لتلك الرسوم يجوز لهم تملك العقارات في المواني وعلى مسافة ١٠ كم حولها ، بدون اذن السلطان . اما فيما عدا ذلك فتشترط موافقته .

خامسا : الجمارك ، وقد فصلها الميثاق تفصيلا دقيقا بحيث عين الرسوم بالنسبة لمختلف السلع مؤكدا مبدأ المساواة بين الدول في الاستيراد والتصدير . ولكنه أخضع مراكز في هذا الموضوع ، كما في الموضوعات الأخرى ، للاشراف الدولي ، فقرر تأليف لجنة للاشراف على الجمارك من ٣ أعضاء يختار احدهم مصرف مراكز والآخر يختاره

السلك السياسى من بين أحد القناصل الأجانب ، والثالث تعينه حكومة المخزن .

سادسا : المشروعات الانشائية والمنافع العامة ، وقد وضع الميثاق الاجراءات التى تضمن المساواة التامة بين الدول فيطرح كل مشروع فى مناقصة عامة ويصدر قرار بالشروط ويقدم للسلك الدبلوماسى فى طنجة . على ان يمارس السلطان السيادة الكاملة على المرافق العامة مثل السكك الحديدية والطرق .

يتضح من هذه القرارات ان فرنسا قد خرجت ظافرة بقسط كبير من اهدافها وان لم تكن قد حققتها كلها ، ولا سيما بالوضع الذى كانت تريد فرضه على اقتصاديات مراكش . وحتى فى المجال الدولى قوى المؤتمر التضامن الانجليزى الفرنسى ومهد لاتفاق سنة ١٩٠٧ مع روسيا . والسبب فى ذلك هو انه كان لفرنسا هدف واضح تسعى وراءه بخلاف المانيا .

ومع ذلك فقد أعلن ييلوف المستشار الالمانى امام الرايخ ، ان المؤتمر كان نجاحا كبيرا لالمانيا . والسبب فى هذا الاعتقاد كما يلوح لنا هو ان مراكش كانت مجرد اداة فى نظر السياسة الالمانية . واذا كان المؤتمر قد اقر تدخل الدول فى عدة أمور تنتقص من سيادة السلطان ، فان ذلك لم يعن المانيا فى شيء .

والواقع ان مراكش كانت اكبر خاسر من وراء هذا المؤتمر على خلاف ما كانت تتوقع ، ولم يستطع مندوبها ان يتتبع المناورات السياسية التى وجهت المناقشات . ولذلك سرعان ما ظهر رد الفعل عنيفا فى الاوساط الوطنية .

- ٦ -

صدى الحوادث فى مراكش

راينا كيف كانت حكومة فاس تعاني منذ بداية القرن الحالى من الاضطرابات الداخلية فجاء التدخل الاجنبى ممثلا فى الاتفاقات ومؤتمر الجزيرة مشجما لتلك الاضطرابات ومعطيا اياها الصفة الوطنية احيانا . وكانت الثورات الداخلية فى حد ذاتها معطلا لتنفيذ قرارات الجزيرة . فقد اصبح من المستحيل اصلاح مالية المخزن لان الضرائب التى قررها المؤتمر لم تنفذ ، كما ان رسوم الجمارك حجزت لتغطية الدين .

ومن شواهد هذا السخط الذي عم أنحاء البلاد ، اتساع قوة الرسولي في الشمال وكان السلطان قد ولاه اقليم الفحص ، فاصبح يطالب بطنجة مما دعا الحكومة الفرنسية الى التفكير في ارسال قوات لحماية المدينة ، ولكن المانيا اعترضت قائلة بأنه يجب موافقة السلك الدبلوماسي أولا . وعلاوة على ذلك ظهرت ثورات اخرى جديدة اهمها تلك الحركة الدينية التي قام بها ماء العيين في الجنوب . والتي هدفت الى تخليص مراكش من الضغط الاجنبى وابقاف التوغل الفرنسى فى مورتانيا .

شاهد آخر يتمثل فى مقتل الدكتور موشان بمدينة مراكش فى مارس ١٩٠٧ . وقد اثار الفرنسيون ضجة كبيرة حول مقتل هذا الطبيب بحجة ان الاهالى قد تنكروا لرسول من رسل الانسانية لديهم . والظاهر ان المراكشيين قد ادركوا حقيقة ملبوسة فى ذلك العصر وهى اتصال الطب بالسياسة . فضلا عن ذلك فان موشان عند ما عاد من اجازته الى مراكش اوائل سنة ١٩٠٧ ، اصطحب معه احد الجيولوجيين ، فانار ريبة السكان بكثرة تجواله حول المدينة . واتهمت فرنسا احد المستشرقين الامسان بالتحريض على هذا الحادث .

ولم يكن هذا الاغتيال اول حادث من نوعه ، والجديد فيه ان فرنسا لم تكنف كما كانت تفعل فى السابق بتقديم الاحتجاجات وطلب التعويض ، وانما سارعت فى تلك المرة الى احتلال مدينة وجدة متظاهرة بان ذلك اجراء مؤقت ريثما تجاب مطالبها . وهى مطالب تتجاوز حد المعقول . فمنها عزل باشا مراكش وسجنه بطنجة حتى يشرف المفوض الفرنسى على التحقيق ، ثم تنفيذ اتفاقية الحدود لسنة ١٩٠١ باشارك الفرنسيين فى لجنة مراقبة القسم المراكشى من الحدود . ومن بين المطالب ايضا عزل الادريسى حاكم اقليم الادرار لانه يساعد ماء العيين ، هذا علاوة على تعويض كبير لاسرة القتل . ولما كانت حالة السلطان فى تدهور مستمر ، وليس بوسعه مقاومة تلك المطالب ، فقد سلم بها جميعا .

وكما استغل حادث مقتل موشان لاحتلال الاقليم الشرقى ، تفرعت فرنسا بحادث آخر فى الدار البيضاء لتنزل قواتها فى الميناء ، وتضع مراكش بين شقى الرحى التى اخذت تطبق عليها شيئا فشيئا حتى انتهت بالحماية . وكان سخط اهل الدار البيضاء شديدا على الفرنسيين بسبب تصرفات المراقب الفرنسى للجمرك . وبيتما كانت احدى السفن تنزل هندا من العمال الازريبين الذين يعملون فى انشاء سكة حديد الشاوية ، هاجمهم السكان وقتلوا ثمانية منهم فى يوليو ١٩٠٧ . وعلى اثر ذلك احتلت فرنسا الميناء وادعت كما فعلت فى وجدة ان الاحتلال مؤقت ريثما تنفذ قرارات مؤتمر الجزيرة بخصوص شرطة الموانى . واشرك الفرنسيون عدة

منات من الاسبان فى قوات الاحتلال التى اخذت تتوافد دون مقاومة طوال شهر اغسطس ، ولكن كان من الواضح أن الاسبان انما جىء بهم لجرد التغطية فقط .

ومما يسترعى الانتباه أن المانيا لم تعارض فى هذه العمليات ، بل علق عليها بيلوف مستشار الدولة قائلا « بأن تلك الاجراءات انما اتخذت لصالح جميع الدول المتحضرة » .

وشعر الوطنيون بأن الدول الاوربية تضامنت ضدهم . ووجدت مدينة مراكش فى عبد الحفيظ اخى السلطان عبد العزيز زعيما مناسباً للثورة . وكان عبد الحفيظ على خلاف مع اخيه منذ سنة ١٩٠٥ ، وهو يتخذ من مدينة مراكش مقرا له . فتوطدت صلته بماء العينين زعيم الجنوب ، واعتمد عليه فى ثورته . ومن ثم اهتمت الحركة الوطنية بمشاكل الجنوب ، فكان من بين المطالب التى قدمتها استرجاع واحة توات .

ولما كان عبد العزيز قد عزل حاكم مدينة مراكش تنفيذا لرغبات فرنسا ، فقد ساعد بذلك على تصاعد تلك الحركة المعارضة التى انتهت باعلان عبد الحفيظ سلطانا فى اغسطس ١٩٠٧ فقد انعقد مؤتمر وطنى فى تلك المدينة وقرر المطالبة بطرد الاوربيين من البلاد . وتحديد المناطق التى يجوز لهم الاقامة فيها كما طالب بالقضاء على نظام الحماية والمكوس ومصرف الدولة ، وشرطة الموانى الموضوعة تحت القيادة الأجنبية ، وعدم الاعتراف بالمعاهدات التى تمت بعد مولاي الحسن . وهى فى مجموعها من مقررات مؤتمر الجزيرة .

اعلن المؤتمر الجهاد وخلع عبد العزيز بعد ان ثبت عجزه ، ولجأ السلطان الى علماء القرويين باعتبار أن تقاليد مراكش تقضى باخذ موافقتهم على تولية السلاطين وخلعهم . واستصدر منهم فتوى بأن الوقت ليس وقت جهاد ، وأنه وحده هو السلطان الشرعى . ثم رأى أن يقوى مركزه بالتقارب من فرنسا فسمح لها بالاشراف على شرطة طنجة بل طلب اليها ارسال المدربين للجيش ، والتقدم فى الشاوية ، بما وراء موانى الأطلسى أى فى اتجاه فاس . فمنح لذلك وسام فرنسا الرفيع (الليجون دونير) فكان ذلك بمثابة (تعييد السلطان) .

كان محتما أن تسقط هبة السلطان عبد العزيز ، حتى لدى العلماء الذين ايدوه عن غير اقتناع ولذلك اعلنوا خلعه فى ٣ يناير ١٩٠٨ . وكان السلطان قد غادر فاس الى الرباط فرارا من الخط الذى عم ضده

في المدينة المتيدة . وقدم اعيان فاس مطالب تشبه الى حد كبير مطالب
مدينة مراكش ، وتضيف اليها امرين هامين :

الاول : المطالبة بالاعتماد على دول المشرق الاسلامي المتقدمة .

والثاني : هو عدم التنازل عن شيء . او توقيع اتفاق مع الاوربيين
بدون الرجوع الى الامة .

ونلمس في هذه الحركة لمحات من الفكرة الدستورية حيث انها دعت
الى تكوين مجلس شعوري من الاعيان ، لان الحركة كانت تقوم على اكتاف
كثير منهم من امثال الجلادى والجندافى .

واصدر الوطنيون مجلة مخطوطة حيث لم تكن (١) الطباعة قد وصلت
الى فاس بعد ، وذلك لترد على جريدة السعادة التي كانت تصدر في طنجة
وتؤيد السلطان عبد العزيز .

نودى بعبد الحفيظ سلطانا عند دخوله فاس في يونيو ١٩٠٨ . ولكن
عبد العزيز لم يستسلم . فحاول ان يسترد عرشه مستندا الى تأييد
فرنسا . واستعد للتقدم في الشاوية التي تفصل فاس عن قواعد عبد الحفيظ
في الجنوب ، فالاشرافيون وعلى راسهم جان جورس طالبوا بمساعدة
عبد الحفيظ على تثبيت مركزه لانه رمز الوطنية والديموقراطية . بينما
طالب ممثلا فرنسا في مراكش وهما رينيو ، وسانت اولير ، باستغلال
تلك الظروف وتقديم المساعدة لعبد العزيز الذي وضع بلاده تحت سيطرة
فرنسا . . .

اما بيثون وزير الخارجية فقد وقف موقفا وسطا مؤداه تشجيع
عبد العزيز بالمال فقط وتقوية حامية الدار البيضاء ، لكن دون تدخل
عسكري لمناصرته . ومن ثم يش عبد العزيز فاعلن تنازله عن العرش في
أغسطس ١٩٠٨ .

حاول عبد الحفيظ في بداية الامر ان يلتزم باهداف الوطنيين فوجه
في يناير ١٩٠٩ طلبا الى حكومة باريس بالانسحاب من الاماكن التي احتلتها ،
وهو متأكد من ان الحكومة الفرنسية (المجيدة) لن تحول دون رغبات الامة
المراكشية ، لان حق الامم ليس مقررا في أوروبا فقط ، بل عند المسلمين
ايضا . الا ان عبد الحفيظ لم يتم شيء في سبيل التقرب من العالم

(١) ابن كانون : احاديث عن الادب المغربي .

الإسلامي . ويبدو ان فكرة الجامعة الإسلامية لم تجد صدى كبيرا عند المراكشيين لانقطاع الصلة بينهم وبين المشرق الإسلامي بسبب احتلال الجزائر منذ زمن طويل . ولم يلبث عبد الحفيظ ان تحصل تحت ضغط فرنسا وفي سبيل الاعتراف بحكومته من الدول الأوروبية . الى حالة انخضوع تدريجيا .

- ٧ -

التفغل الاقتصادي والعسكري

عندما احتلت فرنسا وجدة والدار البيضاء وتقدمت في إقليم الشاوية عامي ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ادعت بأن هذه الإجراءات تتمشى مع مؤتمر الجزيرة باعتبار أنه قد وكل إليها مع إسبانيا الإشراف على أمن الموانئ . ومع أن في هذا الادعاء مغالطة ، فقد أغضت الدول الكبرى بما في ذلك ألمانيا العيين . ورات فيه ضرورة لحماية الجاليات الأوروبية على اختلافها . ولكن ظهرت مشاكل جديدة بمناسبة تولي عبد الحفيظ السلطة فقد اعتقدت بعض الأوساط في فرنسا بأن ألمانيا شجعت وتأييد هذا الاعتقاد مندما سبقت ألمانيا الدول الأخرى الى الاعتراف به .

وكانت الحكومة الفرنسية ترى بعد تنازل عبد العزيز الا تعترف الدول بالسلطان الجديد إلا بعد تقديم الضمانات الكافية . واتفقت مع إسبانيا على تقديم مذكرة الى السلطان في سبتمبر ١٩٠٨ تحتوي على عدة مطالب كشرط للاعتراف وهي :

ان يعلن السلطان التخلي عن فكرة الجهاد ، وان يتعهد بقبول جميع المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بمراكش بما في ذلك قرارات الجزيرة . وان يتحمل نفقات الاحتلال ، ودفع الغرامات التي فرضتها فرنسا على قبائل الشاوية نتيجة حوادث الدار البيضاء .

وبعد تردد أثر السلطان التسليم بهذه المطالب اعتقادا بأن اعتراف فرنسا وإسبانيا سيوطد مركزه . وسنرى كيف انه أخطأ التقدير ، لانه وهو الذي وصل الى العرش على اكتاف الوطنيين ، كان لابد أن يفقد دعائم حكمه نتيجة هذا الاستسلام .

وفي هذه الأثناء وقع حادث ادى الى زيادة التوتر الفرنسي الألماني . وذلك حين ضيقت القوات الفرنسية أحد موظفي القنصلية الألمانية

بالدار البيضاء وهو يساعد بعض جند الفرقة الأجنبية على الهرب نقبض عليه ورفعت شكوى الى محكمة المدل الدولية .

لاحظ الألمان اذن ان سياسة التهديد ادت فى المجال الدولى الى عزلتهم . وفى داخل مراكش الى تحسن مركز فرنسا باطراد . ولذلك حاولت الحكومة الألمانية تباع خطط جديدة تقوم على الملاينة . وجرت المفاوضات بين ممثلى الدولتين فى طنجة . واتفق مبدئيا على ان تعترف ألمانيا لفرنسا بالتفوق السياسى فى مراكش . ونتيجة لذلك تقتصر وظائف مدبرى الجيش ورؤساء المصالح الفنية على الرعايا الفرنسيين . وفى حالة الخلاف مع مراكش ، تلتزم ألمانيا الحياد اما فى الميدان الاقتصادى فتتألف اتحادات صناعية (كارتلات) تمثل الراسماليين من البلدين . وتتسبق فيها بينها الأشغال العامة .

يبد ان بعض شركات الامتياز الألمانية ذات التفوذ فى الجنوب ، مثل شركة مانسمان احتجت على هذا الاتفاق وايدھا بعض انصار حزب الوحدة الجرمانية ، الا ان الاتحادات الصناعية الكبرى القائمة فى أوروبا والتي كان يشترك فيها راسماليون من الجنسيين الألمانية والفرنسية ، تغلبت فى النهاية ومهدت لتوقيع اتفاقية فبراير ١٩٠٩ وتضمن هذه الاتفاقية (١)، المبادئ التى سبق ان تفاهم عليها الطرفان فى طنجة ومع ذلك فهى لم تضع حدا للمنافسات بين الراسماليين على امتيازات المشروعات فى مراكش كل ما فى الامر انها دعت الى تنسيق العمل بين الشركات الفرنسية والألمانية . وهذا معناه التحول عن مبدأ الباب المفتوح والميل الى سياسة الاحتكار . وقعلا تطور هذا الوضع الى الاتفاق فى العام التالى على توزيع المشروعات بين الدول بنسب محددة مما يخالف مبدأ المساواة المقررة . وبناء عليه تكونت اول جمعية دولية للأشغال العامة . ظفرت فرنسا بالقسط الأكبر من أسهمها ، ٥٠٪ وبسته مقاعد فى مجلس ادارتها . واثت ألمانيا فى الدرجة الثانية ب ٢٦٪ وأربعة مقاعد فى مجلس الإدارة . بينما منح الراسمال البريطانى ٦٥٪ ووزع الباقى بين اسبانيا وإيطاليا والسويد بنسب ضئيلة (٢) .

وبينما احرزت فرنسا هذا التفوق الاقتصادى فى مجال المنافسات الدولية اذ بها تحرز كسبا آخر عسكريا واقتصاديا معا على حساب السلطان الجديد خلال عامى ١٩٠٨ - ١٩١٠ . وقد اشرنا الى ان عبد الحفيظ تردد بين عاملين . ارتباطه بالحركة الوطنية التى اتت به الى الحكم . وواقع

(1) Morel Appendix 14

(2) Barlow P. 105 S. q.

مركز مراكش وتزايد نفوذ فرنسا المستمر وقد حاول التوفيق بين الأمرين وذلك باظهار النشاط للقضاء على الثورات الداخلية فتمكن من أسر بو حمارة وقتله . واضعف شوكة الرسول . وقدم طلبا الى فرنسا بسحب القوات المحتلة ، من الشاوية على ان يتعهد بضمان سلامة الجالية الأوربية ، ثم استقدم بعض المديرين من الدولة العثمانية تلبية لرغبات الوطنيين .

ولكن فرنسا اشترطت قبل الانسحاب ان تطمئن الى فاعلية القوى المراكشية التي ستحل محلها ، والابقاء على الجند الوطنيين الذين دربوا تحت قيادتها اثناء احتلال الشاوية وكذلك الإبقاء على قواد هذا الاقليم الذين تعاونوا مع الاحتلال . كما انها اشترطت بالنسبة للمنطقة الشرقية الاحتفاظ ببعض مراكز الحدود داخل الأراضي المراكشية بعد اخلاء وجدة وان يبدأ السلطان فعلا في تهدئة الجنوب للقضاء على حركة ماء العينين .

كذلك استغلت فرنسا ظروف السلطان المالية ، فقد اتى عبد الحفيظ الى الحسك والخزانة خاوية وديون مراكش تقدر بنحو ٧٠ مليون فرنك ، هذا علاوة على التعويضات التي كانت تطالب بها فرنسا ، ونفقات الاحتلال التي بلغت ٨٠ مليون فرنك . وقد عرضت فرنسا تقديم القروض اللازمة لمواجهة هذه الابعاء كلها ، ولكن في مقابل ضمانات جديدة . منها الاشراف على الجمارك ووضع ٥٠٪ من الضرائب العقارية بالمدن ، وايراد الأملاك الأميرية ورسوم الشاي والافيون ، تحت تصرفها لاستيفاء الديون .

ومضى عبد الحفيظ في سياسة الاستسلام فوقع الاتفاقية وفقا لرغبات فرنسا في مارس ١٩١٠ (١) تنص على مبدأ الانسحاب ، ولكن بالقيود التي اشرنا اليها . فتحتفظ فرنسا بمركزين اماميين في الشاوية وفي الحدود الشرقية ، وبدون تحديد مدة للجلاء . كذلك تعهد السلطان بطرد جميع المديرين غير الفرنسيين من البلاد ومع ذلك فقد استاء العسكريون من فكرة الانسحاب . وعلق ليوتي قائلا « نعم سنسحب ، ولكن في اتجاه فاس » . وكانت النتيجة ان العسكريين لم ينفذوا شيئا من الاتفاقية . كما ان الجنرال موانيه قائد منطقة الشاوية اخذ يتدخل في منازعات القبائل ويجعل من نفسه حكما لفضها .

والواقع ان السياسة الفرنسية النشطة قد وجهها طائفتان : العسكريون والراسماليون . وهؤلاء الاخيرة هم الذين أسسوا لجنة الدراسات المراكشية منذ سنة ١٩٠٠ ، التي وان افادت التاريخ بنشر كثير من الأبحاث . الا انها كانت تهدف اصلا لخدمة مصالح الراسمالية

الاستعمارية . وقد استفاد الراسماليون دون غيرهم من اتفاقية سنة ١٩١٠ باعتبار ان الضمانات العديدة التي نصت عليها كان من شأنها ان ترفع قيمة اسهم القرض الذي قدموه بعد ذلك بمبلغ ٩٠ مليون فرنك . ومن هنا اصبح لدى جان جورس زعيم الفرع اليسارى من الاشتراكيين دليل قوى بان الراسماليين يستخدمون ابناء فرنسا فى مراكز لخدمة مصالحهم الخاصة . غير ان هؤلاء الراسماليين من امثال تاردييه وكايو كان لهم نفوذ قوى فى مجلس النواب ، وقد صار كايو رئيسا للوزارة سنة ١٩١١ (١) .

خشيت اسبانيا ان يفوتها القطار . ففرنسا هى التى تستفيد وحدها من سياسة التدخل منذ سنة ١٩٠٧ . ولذا سعت اسبانيا لايجاد مبرر يسمح لها بتطبيق نفس السياسة فى منطقة نفوذها . ولم يكن من العسير التعلل باسبغ حوادث الشغب فتحتل اسبانيا بعض النقاط خارج سبتة . وتطالب بامتيازات اقتصادية فى منطقة الريف وباقامة بعثة دائمة للفرنسيكان فى فاس ودفع تعويض . واخيرا اجبرت عبد الحفيظ على توقيع اتفاقية على نمط اتفاقية مارس الفرنسية . فهى تنص على دفع غرامات مالية عن حوادث الريف . والمشاركة فى الاشراف على جمارك مراكز فى الشمال . واحتكار مناجم الريف ، وتولى ضبط من الاسبان تدريب قوات الامن فى هذا الاقليم وانشاء منطقة مجردة من السلاح حول سبتة . وتسليم منطقة سانتا كروز فى الجنوب .

فقد عبد الحفيظ هيئته مثل سلفه بسبب الاستسلام لاوربا سنة ١٩١٠ وتحول انصاره القدامى عنه . فالجلاوى زعيم الاطلس يشجع قبائل بنى مطير البربرية على الثورة حتى دخلت مكناس واعلنت فيها البيعة للسلطان زين ، بل امتدت الثورة الى قبيلة الشراودة حول العاصمة . وبات عبد الحفيظ منساقا فى تيار الاعتماد على الفرنسيين لمواجهة تلك الثورات . فضباطهم هم الذين يقودون الحملات التى تجوب البلاد لجمع الضرائب : واصبح مانجان رئيس البعثة العسكرية الفرنسية ، قائدا لجيش مراكز الرسمى وهو الذى ارسل بيرمون نائبا عنه لقمع ثورة الشراودة .

ومن اهم الاسباب التى ادت الى اندلاع الثورات فى سنة ١٩١٠ واولائل سنة ١٩١١ تسريح عدد كبير من جند المخزن بحجة عدم صلاحيتهم لنظام الجندية الحديث . ولكن بقصد توفير النفقات ايضا لدفع مرتبات

(١) لمعظم هؤلاء الناس المهتمين بالحركة الاستعمارية مقالات ومؤلفات دافعوا فيها عن سياستهم ازاء مراكز . انظر مثلا :

1 — Caillaux : Agadir

2 — Tardieu : le maroc

البعثة الفرنسية . وانطلق هؤلاء الجند بين القبائل يذيعون بأن السلطان قد باع بلادهم وسنحت الفرصة لانفاذ الضربة النهائية . وبدأت الامدادات تصل الى الدار البيضاء منذ فبراير ١٩١١ .

- ٨ -

ازمة اشادير

عجزت قوات السلطان ، رغم المساعدات الفرنسية ، عن مواجهة تيار الثورة المتصاعد . وغدا الثوار منذ ابريل ١٩١١ يهددون العاصمة نفسها . واخذ جايار قنصل فرنسا بى فاس يبعث بنداوات متكررة لكي تتدخل حكومته لحماية الجالية الاوربية المهددة بالموت . فكانت هذه فرصة لاستكمال السيطرة على مراكش ولم تصرح باريس بنيتها فى احتلال فاس . فعندما ارسلت دول تستفسر عن ارسال التعزيزات الى الدار البيضاء اجاب كروبي وزير الخارجية بمذكرة للدول بأن فرنسا لا تنوى احتلال البلاد ، ولكن قصدها فقط هو حماية مراكزها الامامية فى الشاوية (١) وما لبثت القوات الفرنسية ان دخلت الرباط بحجة منع قبيلة زاير المشاغبة من النزود بالمؤن والذخيرة من هذا الميناء . وكانت هذه القبيلة مثل معظم قبائل الشاوية قد انضمت الى صفوف الثوار واصطدمت مع المراكز الفرنسية فى الاقليم . ولذا تحولت الحكومة الفرنسية فى اوائل ابريل صراحة الى فكرة احتلال فاس . وقد مهدت لذلك فى كل من مراكش والمواصم الاوربية .

ففى فاس عمل جايار على اقناع السلطان بطلب التدخل رسميا . ولكن عبد الحفيظ عارض فى البداية ، وهو يامل فى احراز انتصار على الثوار بمساعدة بريمون ، الا انه بعد اعلان زين سلطانا فى مكناس على نفس المبادئ التى اقترنت بتوليته سنة ١٩٠٧ ، وبعد ان ضيقت القبائل الخناق على فاس ، قبل ان يوجه النداء الى القائد الفرنسى هاعانته على قمع الثورة . واشتمل النداء على مجيء رينيو مندوب فرنسا فى مراكش ليكون وسيطا للسلطان فى الشئون السياسية . وفى نهاية ابريل كان موانيه قد وجه نداء للقبائل كي تعلن ولاءها للسلطان حتى يوقف زحفه ، فلم يلق الثوار بالا لهذا النداء .

وفى ١٤ مايو ارسلت اليه التعليمات من باريس بالتقدم الى فاس .

A.M. : N. 110

(١) انظر مذكرة كروبي بتاريخ ٢٤ مارس

جاء في هذه التعليمات التي ارسلها كروبي . ان يتجنب القائد كل ما من شأنه انقاص هيبة السلطان ويحافظ على نظام الترتيب . ويسمى لتعيين مراقب مالي فرنسي . وتأكيد مركز بعثة تدريب الجيش ، وادخال نظام قضائي للأجانب يحد من تدخل الدول . وزيادة الأشغال العامة . وبالجمل اذخار جميع الإصلاحات اللازمة في المخزن . وقد اقترح موانيه ان يطلب علاوة على ذلك الى القبائل الثائرة اصدار تصريح بالولاء للسلطان والسلطات الفرنسية معا . غير أن كروبي لم يوافق قائلا « اننا لا نريد اظهار تدخلنا على انه حماية او كندمنوم » (١) ، وقد وافق السلطان على تلك التعليمات فدخلت القوات الفرنسية فاس في ٢١ مايو .

اما في المجال الدولي فقد لقيت فرنسا صعوبات . حتى من الدول التي كانت تؤيدها في السابق . وذلك بالرغم من انها اعلنت ان احتلال فاس سيكون مؤقتا ، فاعلن جرائ وزير الخارجية البريطانية « انه ماض في سياسة التأييد لفرنسا . ولكن اذا فهم بان التدخل يهدف الى حماية العرش فمعنى ذلك ان فرنسا لن تستطيع الانسحاب ، وهذا من شأنه ان يخلق المتاعب » ثم نصحت الحكومة البريطانية حليفها بالتخلي عن عبد الحفيظ لان الثورة موجهة ضده . فاذا اتصلت فرنسا بالقبائل وتفاهمت معها على الحل المرضي ، سواء باحداث تغيير في المخزن او استبدال السلطان بآخر ، فان ذلك سيكون افضل .

اما اسبانيا فقد كانت مستعدة لقبول التدخل ، بل للترحيب به لو أن فرنسا اعترفت بان احتلالها لفاس من الحالات التي تنطبق عليها المادة الثالثة من معاهدة سنة ١٩٠٤ اى التي تسمح لاسبانيا بالعمل في منطقتها . ولكن فرنسا لم تعترف بان احتلال فاس (يغير الوضع الراهن) وكان هدفها من معارضة اسبانيا ، هو عدم اظهار مبدأ التقسيم امام المانيا لانه يظهر بجلاء مدى تجاهل الاتفاقات الدولية .

على ان اسبانيا لم تستطع الوقوف متفرجة بعد احتلال الفرنسيين لفاس . فشرعت خلال شهر يونيو في انزال قواتها في العرائش وفي القصر . وذلك رغم معارضة فرنسا واشتراكها مع مراكرش في توجيه الاحتجاج . وقد وسطت بريطانيا لكي تمارس ضغطا اقوى على اسبانيا . ولكن الاسبان اصرروا على موقفهم ، ولحقوا الى انه في حالة تشدد فرنسا فانهم سيضطرون الى تأييد المانيا اذا اثارت المشكلة . ولذا رؤى تسوية الخلاف بسرعة والتسليم لاسبانيا بحق التدخل بعد اعلانها ان احتلالها ايضا مؤقت .

(١) لعله يقصد حكما ثانيا من فرنسا والسلطان .

وبدئى ان يكون اقناع المانيا هو المشكلة الرئيسية امام الدبلوماسية الفرنسية ومع ذلك فقد قبلت حكومة برلين فى البداية احتلال فاس على اساس ان يتم ذلك عند الضرورة القصوى . ولم يقنع الساسة الالمان بان ذلك الاحتلال سيكون مؤقتا . وقال كدرلين وزير الخارجية : « لم يكن احتلال مصر مؤقتا ايضا » . وكان هناك اعتقاد سائد بين الساسة الالمان بوجود معاهدة سرية بين عبد الحفيظ وفرنسا ، تعطى للاحيرة حق الاشراف على الاصلاحات والامن فى البلاد نظير حمايته ، فهى بعبارة اخرى معاهدة حماية (١) ولذا وطنت حكومة برلين نفسها على اعتبار مؤتمر الجزيرة قد انتهى : وان تبحث كيفية مواجهة الموقف على اسس جديدة .

فاذا كانت العوامل الداخلية والخارجية تساعد فرنسا على السير قدما نحو السيطرة الكاملة على مراكش ، أفليس من الأفضل الاعتراف بالوضع الجديد مع المطالبة بتعويض ؟ اى ان المانيا نظرت الى المسألة بمنطق بريطانيا سنة ١٩٠٤ عندما عقد الاتفاق الودى . وبناء عليه سمح كدرلين لنفسه بتقديم التهنئة الى كامبون السفير الفرنسى على توفيق بلاده فى احتلال فاس فى مدة وجيزة ، ثم طرق موضوع التعويض وجرت المفاوضة بين الطرفين خلال شهر يونيو ١٩١١ على هذا الاساس . وعند مفارقة كامبون لبرلين قال له كدرلين « هات لنا شيئا من باريس » .

وكان معروفا ان للالمان مصالح هامة فى المنطقة الجنوبية من مراكش فرأت الحكومة الالمانية ان تسند موقفها بارسال سفينة حربية للتظاهر امام سواحل تلك المنطقة وفى اول يوليو ١٩١١ ابلفت الدول بارسال سفينتها الحربية بانثر الى اغادير ، وذلك بقصد حماية رعاياها من تحركات القبائل ؛ ولكن اغادير ميناء مقفل وليس به اوروبيون ولذلك يعزى هذا الاختيار الى تدخل الاخوة مانسمان ووعود عبد الحفيظ السابقة للالمان فى منطقة آلسوس .

الا ان هذا الاختيار لا يعنى بالضرورة ان المانيا كانت مصرة على ان يكون التعويض فى مراكش ذاتها ، فحسب الخطاب الذى وجهه كدرلين الى الامبراطور بهذه المناسبة قال « ان امتلاكنا لمثل هذه الرهينة (اغادير) يمكننا من مراقبة الامتدات والتاثير عليها ؛ وسننتظر لئرى ما اذا كانت فرنسا ستقدم لنا تعويضات فى المستعمرات ؛ وحينئذ نترك موانى مراكش » (٢) .

(١) انظر Barlow p. 220. نقلا عن الوثائق الالمانية .

(٢) نقلا عن خير فارس ص ٥٥٧ : ٥٥٨ .

تصادفت هذه الحوادث مع تولى كايو رئاسة الحكومة الفرنسية وهو من الراسماليين الذين كانوا يسعون لتأليف اتحادات أوربية تستثمر أموالها بالتضامن في المستعمرات . ولذلك تقبل بسهولة فكرة تعويض ألمانيا . ولكن وزير خارجيته دي سلف كان أشد تصلبا ويعتقد بأن التهديد سينهي المشكلة . فاقترح إرسال سفينة حربية إلى موجدور أو أغادير كرد على المظاهرة الألمانية معتقدا بأن ألمانيا لن تحارب من أجل تلك المشكلة . ولم يشاركه الرأي كثير من الساسة في فرنسا وبريطانيا . وتغلب دهاء التهدة . فنصح جرای بالمفاوضات على أساس مبدأ التعويض وكان يرجو الاشتراك في تلك المفاوضات دون أن يلح في مطلبه ، فجرت المفاوضات الثنائية بين ألمانيا وفرنسا

وكان امام الأخيرة ان تقدم احد تعويضين . اما معظم الكونغرو في افريقيا الاستوائية ، أو التنازل عن ميناء أو أكثر في جنوب مراكش . واعترض كثير من الاستعماريين وعلى رأسهم نواب الجزائر بشدة على الفكرة الثانية : وقالوا يجب المحافظة (على تمامية شمال افريقيا الفرنسية) ومالت بريطانيا إلى هذا الرأي . فبالرغم من ان فرنسا كانت تشرط ، في حالة التنازل عن ميناء في مراكش ، أن يجرد هذا الميناء من السلاح ، فلم يكن من الممكن ضمان أن ألمانيا لن تحوله إلى ميناء حربي ، ومسألة التنافس على التفوق البحري مع ألمانيا أهم ما يعنى بريطانيا آنذاك . ثم ان اتفاق سنة ١٩٠٤ لا يسمح لدولة أخرى باقتسام مراكش . ولذا نصح الانجليز حلفاءهم باظهار شيء من (الكرم) في الكونغرو .

ولكن الحكومة الفرنسية لم تطلع حليفها على حقيقة المطالب الألمانية . فتركتها تعتقد بأن ألمانيا تريد الاستيلاء على نحو ٢٠٠ ألف ميل مربع من الكونغرو الفرنسي . وبذا تؤسس امبراطورية كبيرة في غرب افريقيا لأنها ستكون متصلة بمستعمراتها في الكمرون . وتقطع سبل الاتصال بين افريقيا الاستوائية والساحل .

وهذا لم يكن وحده السبب في توجيه خطاب لويد جورج وزير الخزانة البريطاني في اجتماع عقده رجال الأعمال ببلدية لندن ، فان بريطانيا كانت تخشى ان يتم مع ألمانيا اتفاق على حسابها . وهي من جهة أخرى توجه اهتماما بمسألة التوازن البحري . ومن ثم اهتمام بريطانيا الشديد بالآزمة . فتضمن هذا الخطاب التلميح بالحرب لو أن بريطانيا اجبرت على قبول حل يتعارض مع مصالحها الحيوية وأمن تجارتها الدولية في العالم . فمما قاله لويد جورج « وإذا كان سيفرض علينا وقف لا يمكن ان نحفظ بالسلام فيه الا بالتخلي عن المكاسب التي حصلت عليها

بريطانيا على مر السنين بالتصحيحات والجهد . واذا وصل الامر الى حد معاملة بريطانيا في مشاكل ترتبط بمصالحها الحيوية وتعرضها للخطر وكأنها لا يعتد بها في مجلس الأمم ، فاني اعلن رسما ان سلاما بهذا الثمن سيكون اذلالا لا يمكن التهاون فيه بالنسبة لبلد كبلدنا (1) .

بلغت ازمة اغادير ذروتها على اثر هذا الخطاب وقربت اوربا من حافة الحرب ولكن الامبراطور لم يشأ ان يخوض الحرب من اجل المسألة المراكشية ، ونصح كدرلين بالتساهل قليلا . هذا فضلا عن ابلاغ بريطانيا بحقيقة المطالب الألمانية . وعرض الامان فكرة التنازل عن التوجو وجزء من الكاميرون مقابل الكونفو . وقبل كايو هذه الفكرة مبينا ان فرنسا موجودة في الكونفو سياسيا اما اقتصاديا فان معظم الشركات التي تستغله تنتمي الى بلجيكا والمانيا وهولندا . وليس لدى فرنسا حاليا امكانات لاستعمار تلك البلاد الشاسعة ، ولم يجد كايو تجاوبا من بعض وزرائه ، امثال دي سلف وزير الخارجية .

وفي نفس الوقت اخذت الصحف الألمانية تبرز التوجو على انه شيء مقدس ، وزميلاتها الفرنسية تقف نفس الموقف من الكونفو ، لذلك رأى كايو انه لا بد من سرية المفاوضات اذا اريد التوصل الى تفاهم . وقد ادار هذه المحادثات بلباقة ، واستخدم بصفته احد كبار الماليين وسائل الضغط الاقتصادي لاقناع المانيا ببعض وجهات النظر الفرنسية فعندما انقطعت المفاوضات مثلا في سبتمبر ١٩١١ اتفق مع كبار الراسماليين الفرنسيين على الامتناع عن شراء الاسهم الألمانية مما ادى الى هبوط اسعارها في سوق الاوراق المالية ، وادرك الراسماليون الالمان انهم لن يستطيعوا تمويل الحرب المنتظرة وكان من نتيجة ذلك ان المانيا قبلت في هذه المرحلة من المفاوضات التنازل عن التوجو بأكمله مع انقاص مساحة الأراضي التي تطالب بها في الكونفو ، وذلك لانها تريد اساسا المنطقة الساحلية . ثم جدت مشكلة اخرى وهي مستقبل مراكش بعد حصول المانيا على التعويض . فهل يترك لفرنسا مطلق الحرية في اعلان الحماية وانشاء جميع الامتيازات الأجنبية في ميادين الاقتصاد والقضاء ؟ وهو ما كانت ترجوه فرنسا . وبهذا الصدد طالبوا ببقاء مصرف الدولة وحقوق شركات التعدين التابعة له في جنوب مراكش وبقاء المساواة في رسوم المواصلات والاشغال العامة . الخ .

(1) انظر الوثائق البريطانية المتعلقة بأزمة اغادير متفرقة في
B. D. W. Vol. 7 :

وقد جاء اتفاق ٤ نوفمبر ١٩١١ حلا وسطا لجميع تلك المشاكل .
وفيما يتعلق بالمسألة المراكشية (١) . تعهدت ألمانيا بعدم مرقلة احتلال
أى جزء من البلاد ، ولن تعارض كذلك فى تولى فرنسا شئون مراكش
الخارجية وقيامها بجميع الإصلاحات اللازمة . ولكن ضمن مبدأ المساواة
الاقتصادية والاحتفاظ بمصرف الدولة الذى أسسته قرارات الجزيرة ،
وكذلك الاستمرار على نظام المناقصة فى مشروعات الأشغال العامة . وتضمن
الاتفاقية عدة امتيازات لأصحاب المناجم : وذلك مراعاة لشركات التعدين
الألمانية فى الجنوب . وقبلت ألمانيا مبدئيا وضع نظام جديد يحل محل
القضاء القنصلى وتغيير نظام الحماية الذى تقرر فى مدريد .

وفى مذكرة نفسيرية اعترفت ألمانيا صراحة بإمكان وضع الحماية
على مراكش ولم تحصل ألمانيا بعد ذلك على المنطقة الساحلية فى الكونفو
الأبعد. التنازل عن التوجو وقد تعرض الاتفاق : مثل كل حل وسط لهجوم
المتطرفين فى البلدين ، إلا أن مجريات الحوادث أثبتت أن فرنسا هى
وحدها التى استفادت منه : فقد أزال هذا الاتفاق أعقد مشكلة دبلوماسية
أمامها ، ومكنها من إعلان انحصار فى ٣٠ مارس ١٩١٢ ولم تلبث الحرب
العالمية الأولى أن قامت فأناحت لها الفناء القيود التى تعهدت بها أزاء
ألمانيا .

الفصل الثالث عشر

المقاومة فى مراكش

- ١ -

لم يكن دخول الفرنسيين فاس سنة ١٩١١ او اعلان الحماية بعد ذلك ليعنى ان البلاد قد اخضعت للاحتلال الاجنبى . وقد هبأت طبيعة البلاد من جهة ، واطواع السكان من جهة اخرى ، فرص النجاح امام عناصر المقاومة . ففى مراكش تنتشر الجبال وعرة المسالك والتي اعتاد أهلها من البربر الاحتفاظ باستقلالهم الداخلى امام جميع الحكومات المركزية . ومن ثم لم يتم اخضاع البلاد الا بعد مضى اكثر من ٢٠ عاما . وتلعب شخصية الامير عبد الكريم الخطايبى الدور الرئيسى فى تاريخ المقاومة .

وقد وصف جيوم ، وكان ضابطا صغيرا تحت قيادة ليوتى والذى اصبح مقيما عاما فيما بعد ، كفاح المراكشيين بقوله « لم تسلم اية قبيلة دون مقاومة ، بل ان بعضها لم يلق سلاحه حتى استنفد كل وسائل المقاومة . ولم تقدم اية قبيلة ولاءها الا بعد ان هزمتها بأسلحتنا . واتسمت كل مرحلة من مراحل تقدمنا بالقتال . وكلما توقفتنا انشأ المراكشيون جبهة جديدة احتفظوا بها بواسطة سلسلة من التحصينات ارغمت قواتنا سنوات طويلة ان تقف موقف البقطة والحدرد معرضة للاخطار فى موقف عسكري مشين » .

وتعتبر ثورة فاس فى ابريل ١٩١٢ . بعد فرض الحماية بعدة ايام ، اول مظهر يعكس شدة روح النضال وقد اشتعلت الشرارة الاولى لتلك الثورة بين صفوف الجند وذلك عندما ارادت السلطات الفرنسية تخفيض مرتباتهم الى الثلث ، واخضاعهم للقيادة الجديدة وانظمتها . ولم يستمع مولاي عبد الحفيظ الى شكاوى الجند فما كان منهم الا ان أعلنوا الخروج على سلطة حكومة المخزن الخاضعة للنفوذ الاجنبى .

وسرعان ما لقيت الثورة نجاحا من السكان المدنيين . ومن المتوقع فى

مثل هذه الظروف ان تكون الجالية الاوربية والطائفة الاسرائيلية التي تعاونت مع سلطات الاحتلال ، هدفا لانتقام الثوار .

ورغم ان ثورة فاس بدأت بين صفوف الجند ولاغراض محدودة ، فان المؤرخين الفرنسيين يعترفون بأنها كانت ذات طابع عسكري قومي (١) ولا ادل على ذلك من سرعة انتشار روح الثورة في المناطق المحيطة بفاس وعدم تأثرها بنجاح الفرنسيين السريع في قمع ثورة العاصمة ذلك انه بعد قيام الثورة بثلاثة ايام أي في ١٩ أبريل ١٩١٢ استطاع الجنرال موانيه بعد وصول الامدادات اليه ان يدخل مدينة فاس ويضطر حاميتها الوطنية الى التسليم .

ونتيجة عن هذه الثورة ان قررت سلطات الاحتلال اقامة حامية كبيرة في فاس ، وعدم الاقتصار على المدرين كما كان الحال منذ سنة ١٩١١ ، كما امر موانيه على تشديد العقوبة باعدام عدد من الثوار وفرض غرامة على المدينة ، بالرغم من اعتراض رينيو بان هذه الغرامة ستقع على الطبقة البورجوازية الوطنية ، فتحولها عن سياسة التعاون مع فرنسا التي اتبعنها خلال الأزمة واذا كان قد فضي على الثورة بسرعة داخل المدينة ، فان انبائها ترامت الى جميع الاقاليم فاحتشدت عدة قبائل من الأطلس واتحدت مع سكان الشاوية المزارعين لضرب حصار شديد حول فاس حيث تقيم الحامية الفرنسية . ومن ثم يلاحظ ان رجال القبائل في مراكش كما في الجزائر كونوا العنصر الرئيسي للمقاومة : وقد بلغ هذا الحصار اشده في اواخر مايو : حتى استطاعت القوات المراكشية ان تخترق اسوار المدينة مرتين في ١٥ و ١٨ مايو ولكنها لم تتمكن من اجتياح التحصينات الفرنسية . ولم ينقل الموقف سوى مجيء الجنرال بيبرليوتي ليتولى قيادة جيش الاحتلال بجانب منصبه كمقيم عام .

ذلك ان حوادث فاس نبهت الحكومة الفرنسية الى ضرورة تعيين احد العسكريين كمقيم عام في هذه البلاد شديدة المراس : فوقع اختبارها على بيبرليوتي الذي يعتبر من ادهى ساسة فرنسا الاستعماريين : فهو قد اكتسب خبرة كبيرة بشئون المستعمرات أثناء خدماته الطويلة بالهند الصينية ومدغشقر ، ثم في خلال عمله قائدا عاما لمنطقة الحدود الجزائرية المراكشية من ١٩٠٣ - ١٩٠٧ حين تولى بعض المهام العسكرية في موانى مراكش بعد احتلال الدار البيضاء .

وقد أدرك ليوتي ان اي تعاون بين قوات الحصار المراكشية وبين اهل

(1) Hanotaux Vol. 3 P. 240.

فاس سيؤدي حتما الى عجز الفرنسيين عن الاستمرار في الدفاع ، وإن قتال الأتفة اذا وقع في فاس فيكون بلا شك في مصلحة الوطنيين الذين هم اعرف بمسالك المدينة ، ولذلك عمل ليوتي منذ وصوله يوم ٢٤ مايو على استرضاء اهل فاس ، فآلني الفرامة التي فرضت عليهم وتقرب من علماء القرويين ، وسنرى كيف أنه التزم هذه السياسة وتوسع فيها مدة بقاءه في مراكش (١) .

نجح ليوتي خلال شهر يونيو ١٩١٢ في فك الحصار عن مدينة فاس . ولكن هذه الحوادث دفعت بالسلطان الى الانتقال الى الرباط واتخاذها مقرا دائما ، بعد أن أصبحت مصالح عبد الحفيظ مرتبطة بالفرنسيين .

ان السلطان عبد الحفيظ الذي عاش فترة كممثل للوطنيين لم يكن بوسعه ان يلعب دور سلطان الحماية حتى الفرنسيين الذين تعاون معهم في السنوات الأخيرة لم يحرصوا على بقاءه . وذكرت بعض المصادر الفرنسية أنه تنازل عن العرش مقابل مبلغ كبير من المال . ووجدت الحماية في خلفه السلطان يوسف (١٩١٢ - ١٩٢٧) أداة اطوع .

والنتيجة الهامة لنقل مقر السلطنة هو الانقسام في موقف مراكش من الاحتلال بين السلطات الرسمية الموالية التي تركز على الاقليم الساحلي ، وبين غالبية السكان في الداخل وهي تتألف عادة من قبائل عربية وبربرية .

وفي بداية عهد الحماية تركزت المقاومة في منطقتين في جبال الأطلس الوسيط وفي الجنوب حيث حمل هبة الله بن ماء العينين دعوة أبيه في الجهاد ، والتف حوله اهل السوس بما في ذلك كثير من القواد الذين كانوا في السابق يمثلون حكومة فاس . وفي اغسطس ١٩١٢ تمكن هبة الله من دخول مدينة مراكش عاصمة الجنوب حيث اعترف له الأعيان برئاسته .

وكانت خطة ليوتي منذ توليه الإقامة - هي الاكتفاء مؤقتا بالمراكز الحيوية ، وهو ما أسماه (بمراكش النافعة) التي تمتد في السهل الخصب الوازي لساحل المحيط وتقع فيها أهم المدن . وترك جبال الأطلس مؤقتا الى أن يثبت مركز الفرنسيين في القسم الأول . ولم تكن مدينة مراكش تدخل في هذا القسم ، إلا أن ظهور شخصية مهيبة كهبة الله في تلك المدينة العريقة كان يهدد بقاء الفرنسيين ذاته . ولذلك ارسل ليوتي احد

(1) Catroux - Lyautey Le Marocain.

اعوانه الرئيسيين وهو الجنرال مانجان على رأس قوة كبيرة استطاعت الاستيلاء على المدينة في سبتمبر واحتلال موانئ الجنوب مثل اغادير ليسهل الاتصال بمدينة مراكش . ولما استولت القوات الفرنسية على قلعة تارودن سنة ١٩١٣ اتخذتها قاعدة للجبهة الجنوبية . واضطر هبة الله الى الانسحاب الى مورتانيا حيث قواعده الاصلية ومع ذلك ظل بقاء الفرنسيين في الجنوب منحعرا بين الموانئ والحصون ولم يتم الاستيلاء على السوس بصورة كاملة الا في سنة ١٩٣٤ . فامكن حينذاك وصل محمية مراكش بمستعمرة مورتانيا في غرب افريقيا .

وبمرور الزمن اخذ زعماء الجنوب في الاطلس الكبير يتحولون الى موالاة الحماية واشتهر من هؤلاء الجلاوى والجنذافي . ورحب ليوتي بهذا التحول لانه يجنب السلطات الفرنسية تحمل اعباء لا طاقة لها بها . وغدا الجنوب يعرف عند الفرنسيين ببلاد القواد الكبار ، اذ أصبح هؤلاء القواد الاداة التي تضمن البقاء في منطقة الاطلس الكبير .

اما جبال الاطلس الوسيط وهي تقع بين الاطلس الكبير وبين تقاط الارتكاز في فاس والرباط ، فقد كانت اشد صمودا في المقاومة وساعدها على ذلك قسوة مناخها . وهي وان كانت اقل ارتفاعا من جبال الاطلس الكبير الا انها تتلقى الامطار الآتية من ساحل المحيط بفزارة مما يساعد على تكوين الثلوج بصفة مستديمة في اعاليها . وتسكن هذه الجبال قبائل بربرية مشهورة في تاريخ المغرب بتمسكها باستقلالها مثل بني صنهاجة وزناتة وزاير . وقد استمرت بعض هذه القبائل متمنعة على السلطات الفرنسية حتى سنة ١٩٣٣ .

وتمشيا مع خطة ليوتي لم يغامر الفرنسيون كثيرا في منطقة الاطلس الوسيط الا بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، ولكن كان معنى هذا هو انفصال منطقة المولوية المحتنة في الشرق تماما عن المنطقة الغربية . لذلك حرص ليوتي . رغم ما واجهه من صعاب ، على احتلال مدينة تازة التي تشرف على الطريق بين المولوية وبين الغرب ، وقد تمكن من دخول المدينة في يونيو ١٩١٤ . ولكنه تحمل صعوبات شديدة في تأمين الطرق اليها .

ويبدو ان زعماء المقاومة لم يعرفوا جيدا كيف يستغلون فرصة الحرب العالمية الاولى ، فقد اضطرت فرنسا خلال الحرب الى سحب جزء كبير من قواتها من مراكش وقد ارسلت التعليمات الى ليوتي بالانسحاب الى الساحل ليتمكن من ارسال الجند . وذكر في تلك التعليمات بان معركة مراكش ستقرر في اللورين . ولم يعارض ليوتي في تلك الفكرة ولكنه حاول التوفيق بين الهدفين : الاحتفاظ بجميع المكاسب الرسية في الداخل

مع ارسال جميع القوات المطلوبة . ذلك ان ليوتى قرر التغلب على هذه المشكلة بفتح باب انتدوع للمراكشين للخدمة فى جيش السلطان الرسمى ، كما استقدم عددا كبيرا من الجزائريين لىسد النقص . ومن جهة اخرى عمد الى التظاهر بالقوة موهما قوات المقاومة بأن الجيش الفرنسى مازال محتفظا بقدرته كاملة .

كذلك لم يستطع زعماء المقاومة ان يستفيدوا من المساعدات الالمانية . ورغم ضالة تلك المساعدات فقد حاول الالمان على كل حال مد يد المعونة الى زعماء مراكش عن طسريقين : اولا موانى الجنوب البعيدة عن النفوذ الفرنسى ، والتي استطاعت بعض الفواصات الالمانية الوصول اليها . ثانيا : عن طريق منطقة النفوذ الاسبانية حيث ظهر ان السلطات الاسبانية كانت تتغاضى عن نشاط المبعوثين الالمان الذين لم يكتفوا بإرسال الأسلحة ، بل سهلوا على بعض زعماء شمال افريقيا العبور الى هذه المنطقة كى يساهموا فى حركة المقاومة . ومن اشهر هؤلاء الزعماء عبد الملك بن محيى الدين ، احد احفاد الامير عبد القادر الجزائري الذى كاد يستولى على مدينة تازة سنة ١٩١٧ وحينما تفرغ الفرنسيون للحرب فى مراكش بعد انتصارهم فى اوربا اضطر الى اللجوء الى الاسبان وعرض خدماته عليهم ، ثم اصبح موقفه حرجا بعد أن تحالف الاسسبان مع الفرنسيين فى الحرب ضد الامير الخطايب .

وقد واجه الفرنسيون بعد الحرب المقاومة فى منطقتين رئيسيتين . القسم الشرقى من جبال الأطلس الوسيط الذى يعرف بتادلة ، وكان وجود الفرنسيين فيه مقصورا على قلعة خنيفره ، واقرنت اعمال المقاومة فى هذه المنطقة بالحصار الشديد الذى ضربه الوطنيون حول هذه القلعة اثناء الحرب . وكثيرا ما كانت قبائل هذا الاقليم تشن الغارات على مراكز الاحتلال فى الشاوية . ولذلك كان اول عمل قام به الفرنسيون بعد انتهاء الحرب هو القضاء على حركة المقاومة فى تادلة حتى اضطر كثير من اهلها الى هجرتها واللجوء الى جبال الأطلس . والمنطقة الاخرى كانت اقليم التافيلالت فى الجنوب الشرقى . وهو مجموعة واحات تنفصل عن الاراضى المحتلة بمنطقة صحراوية واسعة . وقد تزعم حركة المقاومة فى التافيلالت السيد السملالى ، وهو احد الاشراف الذين اعتمدوا على تايد قبيلة بربرية هى قبيلة آيت عطا . ولم يحاول الفرنسيون التوغل فى هذه المنطقة النائية الا بعد ان ادخلت الوحدات الميكانيكية فى جيش الاحتلال ، ما سهل على قوات الفزو عبور الصحراء ومصادمة سكان الواحات سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ وذلك بعد وفاة زعيمهم السملالى .

ولا شك ان عدم التنسيق بين حركات المقاومة المختلفة . وانصاف

كثير منها بالنزعة القبلية أو الاقليمية كان من أهم عوامل ضعفها . ومن هنا كانت حركاتهم تختلف تماما عن حركة المقاومة الكبرى التي تزعمها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي من ١٩٢١ - ١٩٢٦ « فهي رغم تركيزها في منطقة الريف المراكشي ، إلا أنها بلغت بأهدافها ، ومثلها مستوى حركة قومية عامة . ولا نبالغ اذا قلنا انها تجاوزت ذلك الى مستوى فكرة الدفاع عن شمال افريقيا خاصة ، والعالم الاسلامي عامة ضد التوسع الأوربي ، كما يتبين ذلك من الصدى البعيد الذي أثاره الأمير عبد الكريم في مختلف الدول الاسلامية . وكما يتبين أيضا من المبادئ الواضحة التي ظل ينادي بها الأمير بعد استقراره بالقاهرة ورياسته للجنة تحرير المغرب العربي . ولما كانت حركة الأمير الخطابي أكثر اتصالا بتاريخ الكفاح المراكشي ضد الاحتلال الإسباني ، فمن المستحسن أن نستعرض أولا تاريخ هذا الكفاح في منطقة النفوذ الإسبانية منذ بدأ الإسبان في غزو الريف سنة ١٩١١ .

- ٢ -

الكفاح ضد الإسبان

كانت منطقة النفوذ الإسبانية حسب اتفاقية سنة ١٩٠٤ تشمل القسم الشمالي من مراكش الذي تحتل الجزء الأكبر منه سلسلة جبلية يفصلها من الجنوب الى الشمال وادي غمارة ، وبدا تنقسم الى كتلتين : شرقية وتعرف بالريف . وغربية وتعرف بالجبال . وتكاد بعض تلال الريف تكون متصلة بالساحل . وهي وإن لم تكن أشد ارتفاعا من الأطلس الكبير ، إلا أنها تبلغ أعلى قمة فيها ٧ آلاف قدم إلا أنها أصعب مسلكا من جميع مناطق مراكش الجبلية نظرا لشدة انحدارها ، وهي علاوة على ذلك أقل خصبا من القسم الغربي أو الجبال حيث أن كمية الأمطار الآتية من الأطلس يسقط معظمها على القسم الغربي .

وإذن فكلمة ريف ليس لها أي صلة بالأماني الشائع في المشرق العربي والذي يدل على الأماكن الزراعية . ويبدو أن الكلمة مستمدة من المعنى الشائع لها في المغرب وهو يدل على طرف الشيء أو نطاقه الخارجي . ولما كانت هذه المنطقة الجبلية هي النطاق الخارجي الذي يقع في مواجهة دول أوروبا والعالم غير الإسلامي فقد بدأت كلمة الريف تخصص للدلالة على هذا الإقليم بالذات منذ القرن السادس عشر أي منذ بدأ الأوروبيون يفزون مراكش . وتظهر ميزة السلسلة الجبلية كخط أمامي لحماية داخل البلاد . وبلاد الريف بالمعنى المحدود الآن تمتد بمحاذاة البحر على مسافة طولها ١٢٠ ميلا وعرضها ٢٥ ميلا . والقبائل التي تسكن الريف مثل أهل الجبال

تنتمى الى اصل بربرى . اما سكان المدن . فهم عرب فى لغتهم ولكنهم مثل
لى مدينة من مدن شمال افريقيا قد اختلط فيهم العنصران العربى
والبربرى ، ولا يتم السكان كثيرا بمعرفة أصلهم من الناحية العرقية ،
ويقدر عدد سكان المنطقة بنحو ٨٠٠ ألف ، منهم نحو ٢٥٠ ألف من القبائل
البربرية الخالصة التى تسكن جبال الريف . ومنها قبيلة ورياغل التى
ينتمى اليها الامير الخطابى .

وعندما بدا الاسبان ينفذون السياسة التوسعية فى مراكش مسيطرة
للفرنسيين ، صادفوا معارضة قوية فى داخل اسبانيا نفسها . فان الكوارث
التي تلتها اسبانيا فى الفلبين وكوبا على يد الولايات المتحدة الأمريكية
جعلت الراى العام الاسبانى معاديا لما اسماء بالمغامرات الاستعمارية . الا
ان انصار التوسع احتجوا بان وضع مراكش يختلف تماما عن كوبا والفلبين ،
فهو قريب جدا من الوطن ، ويعتبر احتلاله ضروريا لامن الموانئ الاسبانية
الجنوبية ، خاصة وانه من المحتمل ان تقع تلك البلاد فى حوزة دولة
أوربية أخرى اذا لم تسرع اسبانيا باحتلالها . وقد ضم رجال الدين صوتهم
الى العسكريين لتأييد سياسة التوسع ، اذ انهم لم يكونوا قد تخلصوا بعد
من الروح الصليبية . ومنذ المحاولات الأولى للتوغل فيما وراء سبتة
ومليلة ، وهما المركزان الاسبانيان القديمان على الساحل المراكشى ، خبر
الاسبان شدة مقاومة اهل الريف فلم يحاولوا التقدم الى الداخل من جهة
مليلة ، بل اتجهوا الى احتلال معظم الموانئ الساحلية المحيطة بمنطقة
نفوذهم ، ومن اهمها ميناء العرائش والقصر على الساحل الاطلسى .

وكانت الخطة هى ان تتقدم القوات الاسبانية عبر منطقة الجبال
لاحتلال مدينة تطوان على حافتها الشرقية ، وهى المدينة التى اتفق على ان
تكون عاصمة للمنطقة الاسبانية ، ولكن ظهر فى الجبال زعيم مغربى هو
احمد بن محمد الرسولى الذى حمل لواء المقاومة منذ سنة ١٩١١ حتى
انتقلت زعامة المقاومة الى الامير الخطابى سنة ١٩٢١ . وقد اشرنا الى
مواقف الرسولى المعادية لحكومة المخزن بسبب استسلامها للضغط
الأجنبى . وكيف انها اضطرت الى الاعتراف به حاكما على الفحص
بالقرب من طنجة . ثم تعاون مع مولاى عبد الحفيظ فعينه حاكما
على الجبال .

على ان دوره فى تاريخ المقاومة لم يبرز الا بعد ان اقترب الفسزو
الاسبانى من موطنه الاصلى وهو اقليم الجبال . ويبدو ان الرسولى كان
مستعدا بادىء الامر للتفاهم مع الاسبان على شرط ان يعترفوا له باستقلاله
بإدارة الجبال كما كان الحال بالنسبة لسلطان مراكش . بل انه كان يطمع

في أن يتولى منصب خليفة السلطان في منطقته العودة الإسبانية . ولكن حاب أملة من هذه الناحية حين عين السلطان أحد أقربائه خليفة في تطوان سنة ١٩١٣ . ثم ازداد استياء الرسولى من الاسبان حينما احتلوا ميناء أصيلة ، وهو ميناء صغير كان الزعيم المراكشى يعتمد عليه في استيراد الأسلحة ، ويرى فيه منفذه الطبيعي . وقد أكمل الاسبان احتلهم بالجباله حين غيروا خطتهم وسيروا سنة ١٩١٣ من سبتة حملة احتلت تطوان فجأة . ومن ثم أصبح الصدام وشيكاً بينهم وبين الرسولى .

وإذا كنا لا نسمع في فترة التالية عن وقوع معارك هامة بين الطرفين فذلك لأن الحكومة الإسبانية قررت منذ قيام الحرب اتباع خطة ليوتى في الاحتفاظ بالوضع الراهن وتشديد الدفاع عن المنطقة المحتلة . ولم يكن القواد العسكريون الاسبان وخاصة سلفستر قائد سبتة موافقا على هذه السياسة . بل اصر على الاشتباك مع الرسولى فكان أن عزلته حكومة مدريد ووقعت مع الزعيم المراكشى هدنة سنة ١٩١٥ اقرت الوضع الراهن لكلا الفريقين ، فبقى الرسولى حاكما على اقليم الجباله . كما سمحت له بتلقى الأسلحة من الخارج . والواقع ان اسبانيا لم تكن تطمع في أكثر من اعتراف الرسولى بسيادة خليفة السلطان بتطوان .

كان الرسولى (١) من بين الزعماء الذين اتصلوا بالألمان أثناء الحرب وتلقوا منهم المعونة ولذلك تخرج موقفه بعد انتهاء الصراع العالمى . وكان على اسبانيا أن ترضى فرنسا الدولة المنتصرة . وعلى ذلك غيرت سياستها ازاء الرسولى فقررت التوغل في اقليم الجباله وعينت سلفستر في قيادة جيش الاحتلال دليلا على تغيير سياستها . وقد تكبدت اسبانيا في هذا السبيل خسائر فادحة وامضت وقتا طويلا في القتال مع اتباع الرسولى قبل أن تتمكن من احتلال شفشاون ، أهم مدينة في منطقة الجباله في أكتوبر ١٩٢٠ .

ولم يعن هذا القضاء على الرسولى ، فقد اتخذ من حصن التازورت مقرا لقيادته ، وراح يكبد قوافل انتموين الإسبانية أفدح الخسائر ، الر ان بدأ نفوذ الأمير عبد الكريم الخطاى يمتد الى الجباله ، ففضل الرسولى التعاون مع الاسبان على أن يخضع لمنافسه القوى في زعامة الربف . ومع ذلك فقد ظل مقيما بحصنه بتزورت حتى تمكن عبد الكريم من دخول الجباله وطرده الاسبان منها ، وسقط الحصن في ايدي انصار الأمير . وحمل الرسولى أسيرا الى آرف في أوائل سنة ١٩٢٤ ولم يلبث أن توفي بسجنه بعد أشهر (١) .

١) Mellor : Moroca Wakes.

الامير محمد بن عبد الكريم الخطابي

ان سياسة المهادنة التي اتبعتها اسبانيا اثناء الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨ مع الجبال : كانت خطة عامة شملت بلاد الريف ايضا ومن المعروف ان اسبانيا اتبعت الحياد في تلك الحرب ، ولكن شعور الحسد نحو فرنسا التي خرجت بنصيب الأسد في مراكش ، جعل حكومة مدريد تفتح منطقة نفوذها امام المبعوثين الالمان وخاصة رجال التعدين ، وتوثقت الصلات بين هؤلاء المبعوثين ورؤساء القبائل المراكشية واستطاعوا ان يقتنعوا البعض منهم بإمكان التعاون مع اسبانيا التي لم تظهر بعد نيتها في اخضاع الاقاليم الجبلية ، ومن بين هؤلاء الزعماء عبد الكريم الخطابي رئيس قبيلة ورياغل .

جمع محمد بن عبد الكريم الخطابي بين الثقافة الوطنية الاصلية وبين الثقافة الاوربية عن طريق اتصاله بالاسبان فقد تلقى دراسته الاولى بجامعة القرويين ، الجامعة الاسلامية المريقة في المغرب ثم اتصل بالمدن الاسبانية في شمال مراكش واطلع عن طريقها على بعض نواحي الثقافة الاوربية ، وعهدت اليه الادارة الاسبانية بترجمة احدى الصحف الاسبانية الى العربية والتحق بسلك الادارة الاسبانية حتى صار قاضي قضاة مليلة الجيب الاسباني القديم . وفي اثناء الحرب الاولى اعتقل نحو سنة عندما تشكك الاسبان في نشاطه السياسي ثم افرج عنه واعيد الى منصبه الي ان قرر الاسبان تعديل سياستهم باحتلال جميع بلاد الريف . حينئذ لحق الامير محمد بوالده في اجدير ، مركز تجمع قبائل ورياغل ، وشرع بعد للمقاومة . وفي نفس الوقت يحاول اقناع الاسبان بعدم احتلال مناطق الريف الداخلية . وفي هذه الاثناء توفي الاب سنة ١٩٢٠ فانطلقت الزعامة الى بطل الريف .

ومن الواضح ان الامير عبد الكريم الخطابي والد بطل المقاومة لم يكن مجرد زعيم قبلي ، فقد سبق له ان عاون السلطان عبد الحفيظ في قمع حركة بوحمارة باعتبار ان هذه الحركة دسيسة فرنسية . وحسب احد مترجمي (١) الامير محمد بن عبد الكريم فقد عرض الاسبان على الخطابي الاب سنة ١٩١٥ ان يتولى منصب نائب السلطان في تطوان تحت الحماية الاسبانية وان يقتصر الوجود العسكري الاسباني على المدن . الا انه اشترط

(١) محمد سلام امزيان : عبد الكريم الخطابي ص ١٢٥ .

ان تكون مدة الحماية محددة فلم ينفذ هذا العرض . والارجح ان فرنسا كانت سترفض مثل هذا الاقتراح طالما حامت الشكوك حول صلات هذه الزعامة الريفية بالامان .

بدات اسبانيا فى تنفيذ خطة الاحتلال فى منطقة الجبال باعتبارها اضعف النقاط . وبعد سقوط شفشاون فى سنة ١٩٢٠ استطاعت ان تركز قواتها على بلاد الريف .

لم يمض زمن طويل على توغل الاسبان فى الريف حتى اكتسب الخطابى نفوذا واسعا بين اهل البلاد : وذلك لتوقيفه فى المراكز الاولى التى اشتبك فيها مع الاسبان وترجع اولى تلك المعارك الى شهر مايو ١٩٢١ حين انتصر الامير على القوات الاسبانية عند ابران - احدى المراكز الاستراتيجية الجديدة التى اهتم الاسبان بانشائها داخل بلاد الريف . وشجع هذا الانتصار الخطابى على مهاجمة المراكز الاسبانية الأخرى . وفى شهر يوليو بينما كان الامير يحاصر اجرين ، وصل القائد العام سلفستر لنجدة الحامية المحصورة ، فلما وجد انها سقطت قرر الانسحاب فتبعته القوات المراكشية وفى ١٨ يوليو التحمت معه فى معركة الأنوال التى تعد من الوقائع المشهودة فى تاريخ شمال افريقيا ، حيث اباد الامير الخطابى الحملة الاسبانية بأسرها (١) بما فيها القائد سلفستر نفسه . ومنذ ذلك الوقت ذاعت شهرة الامير . وسلمت له قبائل الريف الأخرى بالزعامة .

على اثر ذبوع انباء تلك المعركة ، هبت قبائل الريف لمحاصرة المراكز الاسبانية المبعثرة فى انحاء المنطقة . وفى مدى خمسة ايام كانت بلاد الريف قد طهرت تقريبا منها ووصلت طلائعهم الى ضواحي مليلة واسر المراكشيون عددا كبيرا من الاسبان مما اضطر حكومة مدريد الى دفع مبالغ ضخمة كفدية لهم . واصبح وجود الاسبان مقصورا على مدينة تطوان والموانى وبعض الحصون فى الجبال . ويعزو الاسبان وقوع هذه الكارثة الى امرين . طبيعة البلاد الصعبة ، والفساد الذى كان منتشرا فى صفوف جيشهم وادارته . ومع صحة هذا التعليل الى حد كبير فان الكتاب الاسبان يتجاهلون عاملا ثالثا وبما كان اهم فى توجيه تلك الحوادث ، وهو ان زعيم

(١) من خير المراجع واكثرها تفصيلا عن الحرب فى منطقة الريف ضد اسبانيا وفرنسا انظر : -

Walter B. Harris - France, Spain and the rif

اذ كان مؤلفه يعمل مراسلا للنايمز اثناء وقوع هذه الحوادث ، ولعب فيها دورا دبلوماسيا خاصا وله من مراكش كتب أخرى من أهمها

Marocco that was

المقاومة الجديد كان يخلف عن سابقه في أنه اتجه الى تأسيس ادارة منظمة والاستفادة من احدث وسائل الحرب في مقاومة العدو ، وحاول أن يعطى لدولته صفة وطنية عامة حتى اشتهرت عند الكتاب المقاربة باسم جمهورية الريف (١) .

على اثر هذه الحوادث ارسلت حكومة مدريد لجنة للتحقيق في اسباب الكارثة فانتهد في تقريرها (٢) الى ان خطة اقامة مراكز عديدة دون الاهتمام بتحسينها تحصينا قويا . ونميد الطرق التي تربط فيما بينما كانت خطأ كبيرا من الناحية العسكرية ويعترف التقرير بأنه لم يكن امام المراكشيين الا ان يلتقطوا الأسلحة التي تركها الجند الاسبان الفارون . كما يشير التقرير الى فساد الضباط الذين كانوا يتغيبون في المدن ويتركون الحاميات ، ثم كشف عن حالات بيع الضباط اسلحة الجيش . وكان طبيعيا بعد هذا أن يعدل الاسبان عن خطة الاحتلال الشامل للريف ولو مؤقتا .

وجد الامير الخطابي بعد جلاء الاسبان عن الريف ، منطقة موحدة حاول أن يؤسس فيها دولة منظمة وصنفها علال الفاسي بأنها جمهورية رئاسية . ولكن هذا الوضع اثار مسألة سياسية هامة اثرت في حياة مراكش . وهي موقف الخطابي من العرش . فالفاسي ينسب للخطابي الاعتراف بمبدأ السيادة السلطانية ، ويستدل على ذلك بأنه لم يعلن نفسه سلطانا . بيد ان السلاطين من الاسرة العلوية لم يقتنعوا بذلك واعتقدوا أن دولته تمثل انشاقا على العرش فاستمر سوء التفاهم بينهم وبين الخطابي حتى حينما كان محمد الخامس يساهم في الحركة الوطنية .

اما عبد الكريم نفسه فينفي ان يكون تطلع الى عرش مراكش بدليل انه منع انصاره عن الخطبة باسمه في صلاة الجمعة . وفي حديث جرى بين الامير وبين الكاتب لاندوا ، صرح الخطابي بأنه كان مستعدا فعلا لقبول الاسرة الملكية الحاكمة على أن يبايع الوطنيون : بعد تحرير البلاد ، السلطان الذي يحقق اهدافهم (٣) .

وقد اعلن الخطابي عن اهداف حكومته بأنها ، عدم الاعتراف بالحماية الفرنسية وجلاء الاسبان عن جميع ما احتلوه فيما عدا سبنة ومليلة ،

(١) علال الفاسي ص ١٢٩ وما بعدها .

(٢) انظر هذا التقرير في Harris P. 79-84

(٣) نقلا عن ترجمة لاندوا العربية - ازمة المغرب الاقصى -

س ١٤١ : ١٤٢ .

واقامة علاقات طيبة مع جميع الدول والاستفادة من الفنيين الاوربيين فى
بناء الدولة واستغلال ثروتها .

وقد شجع الخطاىي فعلا بعض شركات التعدين على العمل فى الريف
حتى قيل بان تأييد بعض الأوساط الراسمالية فى أوربا له ، انما كان سببه
ارتباط مصالحهم بمشروعات الريف .

ولعل اطلاق وصف جمهورية على حكومة الخطاىي انما جاء نتيجة
اتباعه بعض مظاهر التمثيل النيابى فقد كون شبه مجلس نواب من رؤساء
القبائل وعين ستة وزراء ، وعلن أنهم مسئولون امام المجلس وحينما بلغت
حكومته ذروة قوتها سنة ١٩٢٥ ، طلب الى بريطانيا وفرنسا والبابا
الاعتراف به .

اثرن حوادث الريف على اوضاع اسبانيا الداخلية ذاتها . فهى التى
مهدت لوقوع الانقلاب العسكرى الذى قام به بريمودى ريفيرا فى سبتمبر
١٩٢٣ . واعلن القائلون بالانقلاب بعد استيلائهم على السلطة بان هدفهم
هو القضاء على الفساد الداخلى ومحو العار الذى اصاب اسبانيا . فى
مراكش ، مع مراعاة ظروفها الاقتصادية . وكان دى ريفيرا اكثر واقعية
فى مواجهة الازمة المراكشية . ويقال انه فكر فى التخلي عن السياسة
الاستعمارية فى المغرب نهائيا . وتضمنت خطته فكرة التنازل عن ستة
للائجليز مقابل جبل طارق . ولكنه خشى من النتائج التى قد تترتب على
عودة جيش جرار الى البلاد دون وجود ميدان آخر لنشاطه ، خاصة وان
العودة ستكون بمثابة رمز ماذى على الهزيمة ، فكانت خطة الرئيس الجديد
هى ان يحكم الاسبان استعداداتهم الاقتصادية والحرية قبل ان يستأنفوا
اى عمل عدائى ضد خصومهم الأقوياء . ولم يكن هناك اذن ما يبرر للأمير
الخطاىي مهادة الاسبان ، وما دام قد وثق بقدرته على طرد الغزاة ، وما دام
الاسبان يرفضون قبول شربهطه بانسحابهم الى ستة ومليلا ، فلا بد من
مواصلة القتال .

وفى صيف سنة ١٩٢٤ قرر الخطاىي القيام بهجوم عام وكانت تطوان
اول اهداف هذا الهجوم . وقد نجحت قواته فعلا فى الوصول الى ضواحي
المدينة وسقطت قتابل مدفعتها فى شوارعها ولكنها عجزت على اجتياح
اسوارها . ومع ذلك لا يمكن القول بان حملة ١٩٢٤ كانت غير مجدية ،
لانها تمخضت عن احراز بعض الانتصارات فى الميادين الاخرى ، مما اضطر
بريمودى ريفيرا الى ترك العاصمة الاسبانية والحضور الى تطوان للاشراف
بنفسه على القتال . وانتهى به الامر الى الاقتناع بأنه لا مناص من اخلاء
ما تبقى فى اقليم الجبال ولا سيما حصن شفشاون . وكانت مهمة صعبة

خفا تلك التي قضت بسحب الحاميات الإسبانية من اقليم يسيطر عليه عدو متفوق في البسالة والتنظيم . فقد تبين بعد اتمام الانسحاب من شفشاون في نوفمبر ١٩٢٤ ان الاسبان فقدوا في هذه العملية عددا من الجند يفوق عدد هؤلاء الذين ذهبوا لانتقاذهم من المراكز المحاصرة .

ثبت حينئذ عجز الاسبان الكامل عن النيل من دولة الريف الناشئة ، وقولت هذه النتيجة بدهشة عظيمة لدى الاوساط التي لم تكن مطمئنة منذ البداية الى حكمة الامير الخطابي . ولكنها ظلت تتوقع ان يتمكن الاسبان من القضاء عليها يوما ما . اما امير الريف فكان يدرك تماما خطورة الاشتباك مع الفرنسيين وان لم يمن هذا انه كان راضيا بالحماية الفرنسية على مراكش ، ولذلك حرص على تجنب الاصطدام بالفرنسيين الى ان يسئ هؤلاء من محاولات الاسبان وراوا من الضروري ان يتدخلوا ضد دولة الريف حتى وان كانت هذه الدولة تقع خارج منطقة نفوذهم .

- ٤ -

الصلام مع فرنسا

في خلال الحرب العالمية الاولى ، تشككت فرنسا في دقة حساد اسبانيا ، وكما سهل الاسبان تسليح عملاء الالمان الى مراكش لمساعدة الثائر عبد الملك ، فكذلك سهل الفرنسيون عبور الاسلحة الى منطقة الريف من وهران عبر وجدة ، وكان تناقشا خفيا ظل يحكم العلاقات بين السلطات الفرنسية الاسبانية في مراكش منذ الحرب الاولى وحتى استقلت البلاد سنة ١٩٥٦ ، واستفادت الحركة الوطنية من هذا التنافس كما سيتضح ذلك فيما بعد .

والواقع ان فرنسا منذ ان شاهدت قوة الخطابي سنة ١٩٢١ اصبحت مترددة بين عاملين : الرغبة في وضع العراقيل امام الاسبان ، والخوف (١) من ان تكون حركة الخطابي عاملا مشجعا للثورات في شمال افريقية ، ويقال ان بعض المصالح الرأسمالية التي استثمرت اموالها في بناء ميناء الدار البيضاء الضخم وفي مشروعات اخرى في منطقة ساحل الاطلسي استحسننت بقاء منطقة الريف مضطربة حتى يصعب استخدام الطريق الموصل بين فاس وطنجة ، والذي يحول تجارة مراكش عن الدار البيضاء

(1) Fontaine : abdel karim origine de la rebellion Nord africaine

الى ذلك الميناء الدولي الذى تتردد عليه سفن اقطار البحر المتوسط ، وهو الطريق الاكثر استخداما حتى ذلك الوقت . ثم تدخلت ثلاثة عوامل رجحت خطة تدخل فرنسا ضد دولة الريف :

١ - لقد كانت فرنسا تفضى العين عن الامير الخطايب طالما انه يعترف بالسيادة للسلطان . اما بعد ان قويت شوكة وثبت اتصاله ببعض الدول الأوروبية ، وتتردد وصف دولته بالجمهورية ، فان سيادة السلطان الموضوع تحت الحماية الفرنسية فى هذا الجزء من مراكش أصبحت أمرا مشكوكا فيه .

٢ - تخوف المصالح الرأسمالية من المنافسات الدولية ، ولا سيما الرأسمال البريطانى ، وكان الخطايب حريصا على دعوة الشركات الأجنبية لاستغلال موارد البلاد الطبيعية ولعله بالغ فى وصف الثروة المعدنية المدفونة فى اراضى الريف . وقد تربت انباء عقد هام بين اححدى الشركات البريطانية الكبيرة وبين دولة الريف ، وقع فى ١١ يونيو ١٩٢٣ بواسطة جاردنر ، احد كبار الرأسماليين الانجليز . وبمقتضى هذا العقد تتولى الشركة امتياز استغلال مناجم الريف وتمهيد الطرق مقابل نسبة عالية من الأرباح (ويبقى الاتفاق سرا الى ان يتم الاعتراف بجمهورية اريف . ولوحظ ان الأسلحة تدفقت على اثر هذا الاتفاق من جيات عدة على خليج الحسيمات الذى يسيطر عليه الامير . ومن بين هذه الأسلحة طائرات مقاتلة وقاذفات قنابل لم تستخدم فى الحرب ، ولكنها رفعت معنويات جيش الريف ، ذلك ان الامير وجد صعوبة فى استخدام طيارين رغم انه عرض مرتبات خيالية .

٣ - وربما كان أقوى تلك العوامل هو خوف انتشار الروح الثورية فى المستعمرات الفرنسية اذا ما استقرت دولة وطنية فى الريف المغربى .

على ان المؤرخين الفرنسيين يحاولون تحميل الامير الخطايب مسئولية الاشتباك معهم فيقولون ان مبعوثى الريف تسللوا الى وادى ورغة الذى يقع فى منطقة النفوذ الفرنسية وحرضوا القبائل هناك على المعصيان فى اوائل سنة ١٩٢٥ .

ولكن هذا الادعاء يظل محل جدل ما دام تخطيط الحدود فى المعاهدة الاسبانية الفرنسية لسنة ١٩١٢ لم يوضع بصفة تفصيلية ، لانه رسم فى وقت لم تكن فيه لاي من الدولتين ادارة فعلية فى المنطقة ، فضلا عن هذا لم يكن الامير الخطايب يعترف بهذا التقسيم لمناطق النفوذ . وعندما بدا الفرنسيون يقيمون مراكزهم الحربية فى هذا الوادى فى ابريل ١٩٢٤ ، ظل الامير ملتزما بسياسة الحياد نحوهم واكتفى باعلان استنكاره للعُدوان

على أرض تابعة له . هذا بالرغم من ان كثيرا من سكان الوادي استنجد بحكومة الريف المستقلة ، وان بلاد الريف كانت تعتمد الى حد كبير في تمويلها على ما ينتجه هذا الوادي الخصب من القمح .

وعندنا ان العامل الحزري الذي حدا بفرنسا للتدخل ضد الامير الخطابي ، انما هو كرهها لقيام دولة مغربية مستقلة . وكما صرح ليوتي نفسه في خطاب وجهه الى الحكومة الفرنسية في ١١ ديسمبر ١٩٢٤ « ان الحركة لا تلاقى الآن صدى بعيدا في اوساط المثقفين ، ولكن من الممكن ان يتحول الراي العام في اية لحظة ، ولذا يجب ارسال التعزيزات للمحافظة على الجبهة الشمالية . وابتداء من ابريل القادم نستطيع القيام بدور ايجابي (١) » . اذن فان فرنسا كانت قد بيتت النية للتدخل وانتظرت الحوادث .

ولم يخف الامير الخطابي انه يتجنب الاصطدام بفرنسا ادراكا منه بعدم قدرته على مواجهة دولتين كبيرتين في وقت واحد ، كما صرح بذلك لمراسل التايمز في اوائل سنة ١٩٢٥ (٢) . ولكن هذا الموقف لم يمنعه من اتخاذ جميع الاحتياطات الحربية اللازمة للدفاع عن بلاده . فاقام خطوطا للبرق والتليفون بين حدوده الجنوبية المتاخمة للفرنسيين وبين مقره في اجدير ، كما عزز قواته على تلك الحدود فاصبح الجو مهيأ لوقوع الاشتباك عند اول مناسبة .

وفي ١٣ ابريل ١٩٢٥ وقع الحادث المنظور الذي ائذر ببدء القتال . ذلك ان الفرنسيين كانوا يعلمون بان الامير على خصومة شديدة مع رجال الطرق ، فآخذوا يمدون زعماءها بالمال والاسلحة حتى يشجعوهم على اثارة الاضطرابات في دولة اتريف وقد ادى هذا الى مهاجمة الريفيين لاحدى الزوايا الدرقاوية قرب الحدود . ووجد الفرنسيون الفرصة سانحة للتدخل بحجة حماية انصارهم . وعندما اخذ القتال يتسع فوجيء الفرنسيون بحسن تنظيم عدوهم الجديد الذي يختلف تماما عما صادفوه من حركات المقاومة في شمال افريقيا . وكان ان اضطروا الى التزام موقف الدفاع مدى اربعة اشهر ، بل ان موقفهم تخرج في شهر مايو اذ حوصر مركز قبادتهم في عين عائشة ، وتسلمت بعض قوات الريف الى مسافة ٢٠ ميلا من فاس كما هددت مدينة تازة .

ويبدو ان الفرنسيين قد تحملوا خسائر فادحة في هذه الاصطدامات

(1) Catroux p. 164.

(2) Harris P. 210.

الأولى بالرغم من أنهم لم يعترفوا رسميا إلا ببضعة آلاف من الجرحى ،
والقتلى ، وإنما كشف أمر هذه الخسائر فيما بعد عندما سقطت دولة الريف
وأخذ الأسبان يجردون القبائل من السلاح فوجدوا لديهم كميات هائلة من
الأسلحة الفرنسية .

والحق ان صمود دولة الريف الصغيرة سنة كاملة (مايو ١٩٢٥
الى مايو ١٩٢٦) امام دولتين أوروبيتين يعتبر حالة نادرة في تاريخ الحروب
الاستعمارية ، لا في شمال افريقيا وحدها ، بل في قارتى افريقيا وآسيا
عموما . والفضل في ذلك لا يرجع الى طبيعة البلاد فقط ، كما يجب ان
يردد الأوروبيون ، ولكن الى قدرة رجال الريف وكفاءة زعمائهم في ميدان
الإدارة والحرب . ونلاحظ مثلا عند تتبع التاريخ الحربى ، ان مقاتلى الريف
استعملوا خطوط الخنادق المحصنة على نمط تلك الخطوط التى أقامتها
فرنسا في بلادها اثناء الحرب العالمية الاولى . ويكفى الريفيين فخرا انهم
قادوا هذه الحرب في وجه ثلاثة من المارشالات وهم ليوتى - بيتان -
بريمودى ديفيرا ، وأربعين جنرالا ، والقوات الأساسية لدولتين أوروبيتين ،
بل لقد استقدمت هاتان الدولتان بعض المرتزقة من الطيارين الأمريكين حتى
تستخدمن أحدث أنواع قاذفات القنابل في الحرب ضد الدولة المغربية
الصغيرة . واذن فلم تكن حرب الريف حملة استعمارية عادية بل كانت
قتالا منظما بين جمهورية الريف وبين دولتى فرنسا واسبانيا ، ومما يؤكد
هذه الصفة ان رؤساء حكومات تلك الدول حضروا الى مراكش للاشراف
على القتال بأنفسهم .

كان ضروريا اذن من ان يستقدم الفرنسيون امدادات هائلة قبل ان
يتمكنوا من التحول من الموقف الدفاعى الى الهجوم في سبتمبر ١٩٢٥ وقد
اتخذوا من اجل تنفيذ خططهم عدة اجراءات أخرى ، من بينها اغراء السلطان
بإعلان أمير الريف أحد العصاة الخارجين على السلطة الشرعية . وقام
مولاي يوسف فعلا برحلة الى فاس خصيصا لتنفيذ هذا المطلب ، ولكى
يستنفر القبائل للقتال « بجانب هؤلاء الأبطال الذين يدافعون عن سلامة
إمبراطوريتنا » (١) .

ومن ثمين هذه الاجراءات العمل على تنسيق الاعمال الحربية بين

(١) يختلف الكتاب حسب اهوائهم في تحديد موقف الأمير الخطابي
من السلطنة ، ولكن الوطنيين المغاربة عموما يرون انه لم يكن بطمع في القضاء
عليها والجلوس على عرش مراكش كما يدعى الكتاب الأجانب . وبالتالي
فهم لا يجدون لموقف مولاي يوسف عفرا مقبولا .

الدولتين الاستعماريتين ، ونهذا الغرض عقد مؤتمر خاص فى مدريد فى يونيو ١٩٢٥ ، اتخذ عدة قرارات من بينها :

تنسيق العمليات الحربية بين القيادتين . ومكافحة تجارة الاسلحة بين الريف وأوروبا ، وذلك عن طريق الدوريات المنظمة على طول سواحل مراكش الشمالية . ومما يذكر أن الأسطول البريطانى اشترك فى أعمال المراقبة فى مياه طنجة الإقليمية .

ومنها السماح لجيوش الدولتين بتتبع قوات الأعداء فى منطقة نفوذ الدولة الأخرى . وكان آخر هذه القرارات هو تعهد الطرفين بعدم القيام بعمل دبلوماسى أو توقيع صلح منفرد مع العدو دون الاتفاق مع الطرف الآخر :

ويعزى الى ليونى أنه فكر لحظة أثناء القتال فى الاعتراف باستقلال الريف الذاتى . على أن تحدد العلاقات بينه وبين كل من فرنسا واسبانيا فيما بعد ، وقد جنى نبض الأمير عن طريق مندوب الصليب الأحمر فصرح له عبد الكريم بأن هدفه إسقاط هيبة الإسبان وأنه لا يريد كسبا على حساب فرنسا . ولكن سرعان ما تحول لىونى عن فكرته ، فكتب الى حكومته فى ٩ يوليو ١٩٢٥ بأنه يخشى أن يكون قصد عبد الكريم هو التلاعب للإيقاع بين باريس ومدريد ، ولذا يجب الإصرار على الاعتراف بسيادة السلطان مقدما قبل اجراء أية مفاوضات مع عبد الكريم والأفضل من ذلك هو استخدام القوة .

ويبدو أن المصاعب العسكرية التى واجهتها الدولتان الاستعماريتان أدت الى تجربة أسلوب التفاوض ومحاولة الوصول الى حل وسط . ذلك أنه قبل القيام بالهجوم الكبير صدر بلاغ رسمى من الحكومتين فى ١٢ أغسطس ابدتا فيه استعدادهما للتسليم باستقلال الريف اداريا على أن يعترف الأمير الخطابى للسلطان بالسيادة العليا المثلثة فى شخص خليفة تطوان . ومن الراجح أن تكون حكومتا فرنسا واسبانيا انما فعلتا ذلك من قبيل المناورة السياسية كى تظهر للرأى العام فى البلدين انهما لا تريدان الحرب . ذلك أن قسما كبيرا من الرأى العام العالمى وخاصة فى انجلترا وفرنسا دهش لتمسك أهل الريف باستقلالهم وساده شعور الإعجاب ببطولتهم .

وقد تزعم الشيوعيون فى فرنسا حملة صحفية ضد حرب الريف الى حد أنهم أرسلوا برقيات التهئة للأمير الخطابى بمناسبة بعض انتصاراته . وقد فطن الأمير الخطابى الى حقيقة هذه المناورة السياسية ، كما يبدو من الخطاب الذى أرسله الى هاريس مراسل التيمز فى مراكش فى ٢٨

اغسطس . وقد احتج في هذا الخطاب بأن المقترحات الفرنسية الاسبانية لم تبلغ له رسميا . وبالتالي فهو لا يستطيع اعطاء جواب عنها (1) .

هل يعتبر الامير الخطابي اذن مسئولا عن استئناف الحرب التي قضت على استقلال الريف ؟ هذا ما يعتقده معظم الكتاب الأجانب ، ولكن في رأينا أن عدم ثقته بحسن نية فرنسا واسبانيا قد دفعه الى اتخاذ هذا الموقف ، بدليل انه لم يفتأ في نفس الفترة يوجه رسائله الى الحكومة البريطانية راجيا منها أن تتوسط في النزاع بينه وبين أعدائه . وكان جواب الحكومة البريطانية دائما هو الرفض البات . كذلك فشلت محاولات الضابط الانجليزي جوردن كينج لدى رئيس وزراء فرنسا كي يقبل حلا سلميا على أساس الحكم الذاتي لدولة الريف . تبدد كل أمل في الصلح بعد أن اخذ مجرى القتال يتحول لصالح الفزاة .

وفي ٥ سبتمبر ١٩٢٥ نجح الاسبان بمعاونة البحرية الفرنسية في انزال جنودهم الى مكان قرب خليج الحسيمات الذي يمتد في قلب بلاد الريف ، وكان الامير قد استعد لمواجهة مثل هذه المحاولة ولكنه توقع أن تنزل القوات الاسبانية على شواطئ الخليج نفسه . ولم يكن أمام الريفيين سوى عرقلة تقدم الاسبان على البر ، ولكن هؤلاء نجحوا بعد صعوبات جمة في الاستيلاء على أجدير عاصمة الامير الخطابي . وكان ذلك في مستهل شتاء ١٩٢٥ - ١٩٢٦ أي في الوقت الذي تستحيل فيه العمليات الحربية في بلاد الريف .

وعندما أصبح استئناف الهجوم العام متوقعا مع حلول فصل الربيع ، لم يتردد الامير الخطابي في طلب عقد هدنة لانتهاء النزاع عن طريق المفاوضات .

واذا كانت الدول الاستعمارية لم تخلص النية من أجل السلم في سيف سنة ١٩٢٥ ، فمن باب أولى ألا تصدق نيتها في هذه المرة بعد أن تحسن موقفها العسكري تحسنا كبيرا وأصبح الاسبان على وشك تحقيق رغبتهم في الانتقام لمحو عار هزيمتهم في الأنوال ، ومرة أخرى تظاهرت حكومتا اسبانيا وفرنسا بالرغبة في السلام فأعلنتا قبولهما لمبدأ المفاوضة ، وما لبثت أن كشفت نواياهما ففرضتا شروطا قاسية تظنان أنها كفيلة بصرف الامير الخطابي عن قبولها ، وبإظهاره مرة أخرى مسئولا عن الحرب ومن هذه الشروط :

(1) Harris. P. 27i.

الاعتراف باستقلال الريف الادارى فى حدود المصاهدات الدولية
(اى قبول مبدأ الحماية . . والاعتراف بسيادة السلطان . ومفادته
الامير الخطاىى للبلاد واخيرا تجريد قبائل الريف من السلاح .

ضرب الخطاىى مثلا رائعا من امثلة انكار الذات بقبول هذه الشروط
كاساس للمفاوضة ، وذلك على امل ان يحفظ لاهل الريف قدرا من
الاستقلال الذاتى . وعلى هذا الاساس انعقد مؤتمر بين الأطراف الثلاثة
فى المكان الذى عينته فرنسا بمدينة وجدة فى ١٨ ابريل ١٩٢٦ . وعندئذ
راح المفاوضون الفرنسيون والاسبان يحاولون تعطيل المحادثات بطريقة
اخرى . وذلك بتقديم بعض المطالب المتعسفة التى لم تشتمل عليها المذكرة
المشار اليها . ومن اكثر هذه المطالب تعسفا
وابعداها عن العرف . هو ما تعلق بتعديل خطوط الفرنسيين والاسبان خلال
فترة الهدنة بشكل يؤمن بهم سلامة مواصلاتهم . فلما كشف وفد الريف
هذا المطلب لمراسلى الصحف وعرفه الراى العام تراجع عنه الوفد الفرنسى
الاسبانى . ثم لجأ هؤلاء الى طريقة اخرى وذلك باقتراح وسائل غير
مقبولة لتنفيذ الشروط المتفق عليها . من ذلك مثلا كيفية تجريد القبائل
من السلاح ، فقد اصر الوفد الاوربى على ان تقوم طوابير فرنسية اسبانية
 بتنفيذ هذه المهمة . ولكن ممثلى الريف بينوا ما قد تودى اليه هذه الوسيلة
من وقوع صدام بين السكان وبين القوات المحتلة . وقالوا ان الامير الخطاىى
هو الذى وزع الأسلحة وهو الذى يستطيع وحده سحبها . وكانت هذه
النقطة من اهم الاسباب التى ادت الى فشل المحادثات وتوقفها بعد
اسبوعين (١) .

وعندما استؤنف القتال فى مايو كانت القوات الاسبانية الفرنسية قد
استعدت لخوض آخر جولة فى هذه الحرب المدمرة . فاعدت ثلاث حملات
اتجهت فى نفس الوقت من طرق مختلفة الى حصن ترجست ، الذى اتخذته
الامير مقسرا له بعد سقوط اجدير . واستطاعت الاستيلاء عليه
فى ٢٣ مايو ، ولم تمض بضعة ايام حتى سلم الامير نفسه للفرنسيين .
وكان يشعر منذ انقطاع محادثات وجدة بأن قبائل الريف قد انهكت
وانها غير مستعدة للمضى فى حرب العصابات . ولا شك انه اثر تسليم
نفسه للفرنسيين ، دون الاسبان لانه اعتبره اهو الشرين ، فقد كان
الاسبان يطالبون بمحاكمته كعاص يستحق الاعدام . اما الفرنسيون فقد
اعتبروه اسير حرب واكتفوا بنفيه الى مستعمرة من مستعمراتهم النائية
فى المحيط الهندى وهى جزيرة ريونيون . وظل الامير عبد الكريم الخطاىى
بمنفاه حتى سنة ١٩٤٧ ، حين تقرر السماح له بالاقامة فى فرنسا .

(١) انظر تفاصيل هذه المفاوضات فى Harris P. 273 s. q.

وعند وصول الباخرة التى تنقله الى بور سعيد التجأ الى السلطات المصرية التى رحبت باقامته فى القاهرة حيث ساهم بنصيب وافر فى توجيه لجنة المغرب العربى . لقد فوجئ الفرنسيون بهذا التحول فى المرحلة الأخيرة من حياة الخطاى ، ففى خلال منفاه توقف عن معارضة السياسة الفرنسية . وكان الفرنسيون يعتقدون بأن عدائه موجه اصلا ضد الاسبان باعتباره زعيما محليا لمنطقة الريف . غير ان موقفة اثناء وجوده فى مصر دل على ان حركته كانت وطنية باوسع مفاهيم تلك الكلمة ولا غزو فقد اشادت بسه الصحافة العربية اثناء نضاله فى العشرينات ، كما انه اصبح زعيما راديكاليا فى المرحلة الأخيرة من حياته فى مصر ، فرفض الأساليب السياسية فى تحرير شمال افريقيا ، ونبد مبدأ الخضوع لسيادة السلطان ، ولذلك استحال عودته الى المملكة المغربية بعد استقلالها فظل مقيما بالقاهرة حتى وفاته سنة ١٩٦٣ .

الفصل الرابع عشر

التقسيم والحماية

- ١ -

وضع الحماية

لم تكد فرنسا توقع اتفاق ٤ نوفمبر مع ألمانيا حتى شرعت تطالب السلطان بممارسة سلطات الدولة الحامية . وحاول عبد الحفيظ أن يستبقى لنفسه ما استطاع من السلطات ، فطالب بالاشراف على شئون الاوقاف وحق تعيين الوزراء وحرية اختيار وريث العرش . فاحتاج الامر الى ارسال بعثة خاصة برئاسة رينيو الى فاس في ٢٤ مارس ١٩١٢ ، وهناك استخدم الوعد تارة والوعيد تارة اخرى لاقتناع السلطان بتوقيع معاهدة الحماية حتى تم له ذلك في ٣٠ مارس ١ٹ١٢ . وقد صيغت بعض نصوصها في عبارات غامضة حتى يمكن تأويلها لصالح الطرف الاقوى متى اقتضى الامر .

هذه المعاهدة تشبه في كثير من موادها معاهدة الحماية على تونس وهي تتألف من ٩ مواد (١) .

تنص المادة الاولى : على اتفاق الحكومتين على اقامة نظام جديد في مراكش يحتوي على الاصلاحات الادارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى فرنسا فائدة ادخالها الى مراكش ، على تراعى فرنسا عند ادخال هذه الاصلاحات احترام الاوضاع الدينية ، وهيبة السلطان التقليدية والمؤسسات الاسلامية ، وخاصة مؤسسات الاوقاف . وستتفاهم فرنسا مع اسبانيا بخصوص مصالحها الناجمة عن مركزها الجغرافي وممتلكاتها الاقليمية على الساحل المراكشي ، وستحفظ طنجة بصفتها الحصنة التي اعترف لها بها ، وسيحدد نظامها البلدي .

(1) Combon Annexe

وكذلك نهر حير فارس ٦١٥ .

مادة ٢ : يوافق السلطان منذ الآن على قيام فرنسا باحتلال اى جزء من مراكش تراه ضروريا للمحافظة على النظام وسلامة المعاملات التجارية بعد اخطاره بذلك ، وان تقوم كذلك باعمال البوليس فى البر وفى المياه المراكشية .

مادة ٣ : تتعهد الحكومة الفرنسية بان تساعد السلطان وخلفاءه من بعده ضد اى خطر يهدد شخصه او عرشه او يعرضه للخطر هو وبلاده .

وحسب المادة ٤ : يكون للسلطان حق اتخاذ الاجراءات التى يتطلبها نظام الحماية بما فى ذلك تعديل المعاهدات بناء على اقتراح الحكومة الفرنسية . وسيوضح من التطبيق ان هذا الحق كان مظهرا اسميا فقط لان المراسيم التشريعية كانت تقدم للسلاطين لجرد التوقيع . وقد حدث مرتين ان فقد السلاطين عرشهم عندما عارضوا توقيع تلك المراسيم .

مادة ٥ : يمثل فرنسا لدى السلطان مقبم عام فى مراكش ، يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون وسيط السلطان فى علاقاته مع ممثلى الدول الاجنبية ، ويكلف بصورة خاصة بكل المسائل المتعلقة بالاجانب ، وتكون لديه باسم الحكومة الفرنسية سلطة المرافقة ونشر كل المراسيم الصادرة من السلطان .

وتنص المادة ٦ : على ان يقوم ممثلو فرنسا وقناصلها بتمثيل وحماية دعايا ومصالح مراكش فى الخارج ، ويتعهد السلطان بالا يبرم اى اتفاق دى صبغة دولية بدون موافقة سابقة من الحكومة الفرنسية .

مادة ٧ : تتفق الحكومتان فيما بعد على وضع الاسس لتنظيم مالى جديد يحترم الحقوق المخولة لحاملى اسهم الديون العامة المراكشية ، ويسمح بضمان التزامات الخزينة وجباية الضرائب بصورة منتظمة فى مراكش .

المادة ٨ : يتعهد السلطان بالامتناع عن عقد اى قرض عام او خاص فى المستقبل بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وباية صورة كانت بدون اذن فرنسا .

مادة ٩ : خاصة بالتوقيع .

اتفق على كتمان امر المعاهدة عن الشعب حتى لا تتعرض البلاد للاضطرابات ولكن خبرها ذاع واعتبرها اهل فاس بمثابة صك بيع بلد

من دار الاسلام للدولة مسيحية . ومن ثم كانت ثورة المدينة العريقة التي تحدثنا عنها . وكان مفروضا ان يستقر عبد الحفيظ بالرباط بعد توقيع الحماية . وقد انتقل اليها فعلا في يونيو ١٩١٢ ولكنه ما لبث ان اصطدم بليوتي عندما خير القيود الفعلية التي احيط بها . ولعله كان يائسا من سخط الناس عليه ، لذلك قال لليوتي « بأن الحماية كانت غلظة ، وأن الانجليز يستمتعون في مصر بجميع مزاياها دون اسمها » . فكانه يعترض على الشكل الخارجي للحماية الذي يثير سخط السكان . وعلى كل فان فكرة النزاع عن العرش كانت تراود عبد الحفيظ حتى قبل ارسال رينيو الى فاس ثم ازداد اقتناعا عندما اخذت فرنسا تلح عليه في انتزاع سلطانه الرئيسية : وطالب فرنسا فقط بأن تضمن له حرية مكان اقامته والاحتفاظ بملاكه في مراكش .

والواقع انه باعتباره قد اختير ليكون سلطان الجهاد ، أصبح وجوده غير ذي موضوع بعد اعلان الحماية ، ثم بعد ثورة فاس . الا ان سياسة فرنسا كانت تهدف الى الانتفاع ببيعة السلطان . اولا : لتسهيل السيطرة على مراكش . ثانيا : لمواجهة الحكومات الأوروبية الأخرى ، اذ ان مشاكل مراكش الدولية لم تنته تماما بتوقيع المعاهدة الفرنسية الألمانية ، ولما لاحظ ليوتي تصلب عبد الحفيظ في امضاء المراسيم ، نصح حكومته بقبول تنازله عن العرش . وفي ١٢ اغسطس ١٩١٢ أعلن عن هذا التنازل (لاسباب صحية) وكان الاتفاق قد تم بين الإقامة والمخزن على اختيار مولاي يوسف بن الحسن لاعتلاء العرش .

وقد سبق لمولاي يوسف ان تعاون مع كل من اخويه عبد العزيز ثم عبد الحفيظ ، وكان حاكم فاس في عهد السلطان الأخير . ووجدت فرنسا في السلطان الجديد اداة طيبة للتعاون معها . وهكذا تقلبت على ازمة العرش . وهي اول مشكلة واجهت الحماية : ولكن بقيت امامها مشاكل أخرى اشد تعقيدا : وهي التوفيق بين مركزها وبين مصالح الدول الأخرى التي اكتسبت في مراكش عن طريق المعاهدات الدولية .

- ٢ -

التقسيم

كانت اسبانيا تنظر بعين القلق الى تطورات الحوادث في مراكش خلال عامي ١٩١١ و ١٩١٢ . فلم تعترف بالاتفاقية الألمانية الفرنسية ، ثم اعترضت على وضع الحماية من جانب فرنسا وحدها لان ذلك يعطيها حقوقا ولو شكلية في المنطقة الشمالية باعتبارها ممثلة للسلطان . ولذلك كان رأي اسبانيا (م - ١٨ المغرب العربي)

أن يتم فصل المنطقة الشمالية عن بقية البلاد من الناحيتين القانونية والفعلية . ولكن فرنسا استندت الى ميثاق الجزيرة الذي ينص على وحدة أراضي مراكش . اما اسبانيا فكانت تستند الى اتفاقية سنة ١٩٠٤ وهى التى كان يجهلها اعضاء مؤتمر الجزيرة :

ولهذا تعثرت المفاوضات التى جرت مع اسبانيا منذ اوائل سنة ١٩١٢ واستطاعت فرنسا فى النهاية أن تغلب وجهة نظرها بفضل عاملين : اولهما ، الصعوبات العسكرية التى واجهتها اسبانيا فى المنطقة الشمالية . وثانيهما : توسط بريطانيا فى هذه المفاوضات وميلها الظاهر نحو فرنسا . وقد توصل الطرفان الى ايجاد مبداء عام لفكرة التقسيم ، فيحتفظ السلطان بحق السيادة على المنطقة الشمالية ، ولكنه يمارسها بواسطة خليفة يقيم فى تطوان . وعلى ذلك تمهد السبيل للاتفاق على الموضوعات التفصيلية الأخرى ، وبناء عليه وقعت اتفاقية بين الدولتين فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ .

وتميز الاتفاقية بين قسمين فى منطقة النفوذ الاسبانية من حيث وضعها القانونى ، فيشمل الجزء الأول جيبى سبتة ومليلة ، اللذين تحتلهما اسبانيا منذ عدة قرون . ومنطقة سيدى افنى فى الجنوب التى تدعى فيها اسبانيا حقوقا تاريخية . وتعين الاتفاقية حدود تلك المنطقة ، فتتمد من وادى بوسدره شمالا الى وادى نون جنوبا بمحاذاة الأطلسى وتمتد على مسافة ٢٥ كم داخل الأراضي المراكشية . وتمارس اسبانيا فى هذا القسم حقوق السيادة بدون قيد . بيد أن اسبانيا لم تتمكن من تولى سلطتها فى منطقة افنى الا بعد أن تم لفرنسا اخضاع اقليم السوس سنة ١٩٣٤ .

اما القسم الثانى فتستمد اسبانيا وجوها فيه من معاهدة الحماية بين فرنسا والسلطان ، ولذلك شبه وضعها بالمستأجر من الباطن ، اذ لم تعقد معاهدة قط بين اسبانيا والسلطان ، وانما اكتفى بإصدار ظهير يثبت موافقة السلطان على معاهدة سنة ١٩١٢ . الا أن الوطنيين المغاربة لم يعترفوا بهذا المرسوم كأساس شرعى لوجود اسبانيا .

ويبقى القسم الشمالى حسب الاتفاقية تابعا لسيادة السلطان ، ويمتد هذا القسم من حدود الجزائر شرقا وينتهى الى نقطة جنوب ميناء العرائش على الساحل الأطلسى ، وتقدر مساحته بنحو ٢٨ ألف كم مربع .

وسيكون لهذا التمييز القانونى بين القسمين اثر كبير بعد اعلان

استقلال مراكش . اذ ان اسبانيا تنازلت عن المنطقة المحمية بدون معارضة ،
بينما تمسكت بالتقسيم الاول باعتبار انه ارض اسبانية .

وتنظيم الاتفاقية ادارة المحمية في الشمال على النحو التالي :
يتمين خليفة للسلطان في تطوان يمثل حقوقه الشرعية ، ولكنه يخضع لاشرف
الادارة الاسبانية ، كما يخضع السلطان نفسه في الرباط للاقامة الفرنسية .
وتقدم الحكومة الاسبانية مرشحين اثنين للخلافة يختار السلطان واحدا
منهما . ولا يجوز تعيين خليفة آخر او عزله الا بموافقة اسبانيا . ويعين
هذا الخليفة في منطقة النفوذ الاسبانية وبصورة عادية في تطوان ،
ويقلد تفويضا عاما من السلطان يمارس بمقتضاه جميع سلطاته . وتستقل
الادارة الاسبانية بادخال التنظيمات الادارية التي تراها ، وتتولى تحصيل
الرسوم الجمركية في موانئها .

وقد فصلت الاتفاقية بين المنطقتين الفرنسية والاسبانية فصلا تاما ،
من حيث الضرائب والامور المالية . واخلت حكومة المخزن من مسئولية
الحوادث التي تقع في الشمال . وجعلت لاسبانيا حق تمثيل سكان
تلك المنطقة في الخارج .

واخيرا تؤكد الاتفاقية ما سبق ان اتفقت عليه الدولتان في اول
مشروع للتقسيم سنة ١٩٠٢ ، من جعل طنجة منطقة محايدة . وكان
مفهوما ان استثناء طنجة انما هو شرط موجه ضد اسبانيا لانها تقع
داخل منطقة نفوذها . وبالإضافة الى ذلك تمثل الجالية الاسبانية العدد
الاكبر من الاوربيين هناك . وتنتشر لغتها وعملتها فيها . وتقرير حياد
هذا الجزء من مراكش كان يتمشى مع مبدأ استقلال البلاد ، ولكن الآن
وبعد ان اصبحت حكومة السلطان خاضعة لدولتين اجنبيتين ، فان
الحياد يصبح امرا مستحيلا لان الميناء لا بد ان يدخل تحت اشراف اى
من الدولتين . ومن هنا تطورت فكرة الحياد الى تدويل ادارة الميناء ،
ولكن في ظل سيادة السلطان تمثيا مع مبدأ وحدة اراضي مراكش .

وكانت بريطانيا بحكم اهتمامها بالتوسط ، ووجودها في جبل
طارق من اكثر الدول اهتماما بهذا الموضوع ، فقد تضمن الاتفاق
الودى نصا خاصا بطنجة . ولذلك نلاحظ انه بمجرد احتلال مراكش
سنة ١٩١١ وجه ادوارد جراى ، وزير الخارجية البريطانية ، مذكرة
للحكومة الفرنسية يؤكد فيها ضرورة الاتفاق على وضع خاص لهذا
الميناء . غير ان كلا من فرنسا واسبانيا ظلت تعرقل المفاوضات بخصوص
طنجة الى ان دعا اللورد كيرزن في سنة ١٩٢٣ الى عقد مؤتمر في لندن
لتقرير وضع الميناء .

وكانت الدول قد اتفقت على مبدأ تدويل الإدارة ، وللانظمة الدولية سابقة في طنجة ، فمنذ سنة ١٨٧٢ تأسست أول هيئة دولية وهي المجلس الصحي بإشراف القناصل ، وبناء على هذا الاتجاه صدرت اللائحة الأساسية الخاصة بنظام طنجة الدولي في ديسمبر ١٩٢٣ (١) وهي تنطبق على المدينة وما حولها في مساحة قدرها ٤٠٠ ميل مربع :

وصارت لائحة طنجة حقلا خصباً لدراسة نظام فريد من الانظمة الدولية ، لأنها تمنح الصفة الدولية لشئون الإدارة والقضاء ، وقوات حفظ الأمن والاقتصاد :

فالإدارة الحقيقية تتولاها لجنة المراقبة التي تتألف من قناصل الدول الممثلة في مراكش ، وهي التي تعين الموظفين ، ولها الاعتراض على قرارات المجلس التشريعي . ويتألف هذا المجلس حسب لائحة سنة ١٩٢٣ من ستة عشر عضواً أوربيين ، منهم أربعة أعضاء لكل من فرنسا وإسبانيا ، وثلاثة لبريطانيا ، وواحد لكل من إيطاليا وهولندا وبلجيكا والبرتغال ، وتسعة أعضاء مراكشيين منهم ٦ عن المسلمين وثلاثة عن الجالية اليهودية . ويرأس المجلس مندوب السلطان الذي يصدر قراراته أيضاً .

وقد زيد في عدد أعضاء المجلس بعد الحرب العالمية الثانية : واشركت فيه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بجانب الدول التي كانت ممثلة فيه من قبل . ولكن الاتحاد السوفيتي لم يرسل مندوبيه قط للاشتراك في هذا المجلس ، كما أنه لم يعين قنصلاً في طنجة :

وفي القضاء حلت المحاكم المختلطة محل القضاء القنصلي . وتتألف المحاكم المختلطة من قضاة فرنسيين وإسبان وإنجليز ، وضم اليهم قاض إيطالي عندما عدلت اللائحة سنة ١٩٢٨ أرضاء لإيطاليا : هذا بالنسبة للأجانب أو للقضايا المعلقة بينهم وبين المراكشيين ، أما بالنسبة للرعايا الوطنيين فيشرف مندوب السلطان ، ولو من الناحية الشكلية على القضاء الخاص بهم .

وقد قررت اللائحة جعل ميناء طنجة ميناء حراً .

وإذا كانت لائحة سنة ١٩٢٣ قد نصت على أن يتولى السلطة الإدارية والشرطة أحد الأشخاص الذين ينتمون إلى الدول الصغرى الممثلة في طنجة ، فإن اللائحة في مجملها تعتبر نجاحاً لفرنسا من عدة نواح .

(١) انظر بحثاً خاصاً بوضع طنجة في :

Stuart : The international city of Tangier.

أولا : أن المفهوم العام الفرنسي هو الذي يشرف على العلاقات الخارجية للمنطقة بصفته وزير خارجية السلطان الذي تخضع طنجة لسيادته .

ثانيا : أن الإقامة العامة تتدخل بما لديها من نفوذ لدى السلطان في اختيار المندوب ثم هي ترسل موظفا فرنسيا باسم المراقب الشريف ، وهو يشرف في الواقع على القضاء الخاص بالمراكشيين ويتوسط بين المندوب وبين قناصل الدول الأخرى .

ثالثا : يستمتع القنصل الفرنسي بنفوذ خاص على لجنة القناصل ، وإن كانت الرئاسة تتناوب بينهم سنويا : على أن نفوذ الولايات المتحدة بدأ يتسرب إلى طنجة منذ الحرب العالمية الثانية ، فبينما تلاحظ أن الولايات المتحدة لم تشترك في توقيع لائحة سنة ١٩٢٣ بالرغم من أنها من الدول المشتركة في ميثاق الجزيرة ، نجد أنها قد انضمت إلى فرنسا وبريطانيا سنة ١٩٤٥ لمطالبة فرانكو بإخلاء طنجة . وكان رئيس الدولة الإسبانية قد انتهز فرصة الحرب واحتل الميناء الدولي وأخضعه للإدارة الإسبانية المباشرة تحقيقا للأطماع القديمة .

واستجاب فرانكو لإنذار الدول الغربية الكبرى وسحب قواته في أكتوبر ١٩٤٥ وأعيد تطبيق النظام الدولي الذي عدل كما راينا ليمتشي مع نفوذ الولايات المتحدة الصاعد . ويتمثل هذا النفوذ ، علاوة على الاشتراك في الإدارة ، في هجرة عدد من رجال الأعمال الأمريكيين ، وبناء محطة كبيرة للإرسال لتوجيه صوت أمريكا إلى شمال إفريقيا والشرق الأوسط .

وبالجملة أصبحت مراكش في عهد الحماية مقسمة إلى أربع مناطق تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الوضع القانوني .

كانت الحماية الفرنسية اذن مقيدة بامتيازات إسبانيا وبوضع طنجة الدولي : وفي داخل منطقة نفوذها ذاتها بقيت بعض الامتيازات الدولية التي لم يمكن تجاهلها بالرغم من أن سياسة فرنسا التقليدية هي عزل المحمية اقتصاديا وسياسيا عن العالم الخارجى . فقد كانت علاقات مراكش الدولية أكثر رسوخا واتساعا عما كانت عليه علاقات تونس مثلا عند فرض الحماية عليها . لذلك لم يكن في وسع فرنسا أن تتدخل لتعديل أوضاع مراكش الخارجية دفعة واحدة ، وإنما خدمتها تطورات الأحداث العالمية للتخلص من امتيازات الدول الأوروبية .

فألمانيا التي كانت تعتبر أخطر منافس اقتصادى لفرنسا ، إذ بلغ مجموع قيمة مبادلاتها التجارية مع مراكش ٣٧ مليون فرنك سنة ١٩١٣ ،

اضطرت للتنازل عن امتيازاتها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى .
وذلك في صلح فرساي سنة ١٩١٩ . وكانت فرنسا قد ألغت من جانبها
اتفاقياتها مع ألمانيا بشأن مراكش منذ إعلان الحرب وأبعدت الرعايا الألمان
من البلاد ، وحكمت على بعضهم بالإعدام حتى تسقط هيئة ألمانيا أمام
المراكشين ، فلا يستمعوا لمبعوثيها السياسيين الذين انتشروا سرا في
البلاد .

أما بريطانيا فكانت باعتراف الاتفاق الودي تستمتع بحرية التجارة
ومبدأ المساواة لمدة ٣٠ عاما على الأقل بعد وضع الحماية . ولكن حسب
هذا الاتفاق نفسه يمكن تغيير هذا الوضع إذا تغير نظام الامتيازات في
مصر . وبالتالي فقد ترتب على عقد معاهدة مونترو التي ألغت الامتيازات
بالنسبة لمصر سنة ١٩٣٧ ، أن طالبت فرنسا بإنهاء الحقوق البريطانية في
مراكش .

ولم يكن سحب الامتيازات الانجليزية هو الأمر الذي يهم فرنسا كثيرا ،
لأن بريطانيا كفت عمليا عن اظهار أي نشاط اقتصادي في مراكش منذ
وضع الحماية عليها ، وعلى العكس أخذ نشاط الولايات المتحدة الاقتصادي
يتزايد. وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . وكان رجال الأعمال الأمريكيون
يرتكزون دائما على مبدأ المساواة الاقتصادية الذي أقره ميثاق الجزيرة .
وكان الرأسماليون الفرنسيون يأملون في أن يراعى رجال الأعمال
الأمريكيون تفوق فرنسا السياسي ، فلا يفتحون باب المنافسة الاقتصادية
على مصراعيه . وحين حاولت الإقامة الفرنسية أرضاء مواطنيها بسن
بعض التشريعات القيدة لنشاط الأجانب الاقتصادي ، رفع نحو ٣٧ رجلا
من رجال الأعمال الأمريكيين شكوى ضد الحكومة الفرنسية لدى محكمة العدل
الدولية التي أصدرت حكما لصالحهم سنة ١٩٥٢ (١) . وفي نفس الوقت
أيد الحكم وجهة النظر الفرنسية بتقييد حرية القضاء القنصلي الذي
تمسكت به الولايات المتحدة طوال عهد الحماية .

- ٣ -

إدارة فرنسا للمحمية

شغل المارشال ليوتي منصب الإقامة العامة بجانب القيادة العسكرية
منذ وضع الحماية سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩٢٥ . ولم يشتهر ليوتي

(1) Residence General les Problemes des Protectorat

فقط بنجاحه فى التغلب على مقاومه مراكش العنيدة ، بل انه وضع اسسا ومبادئ للادارة الفرنسية . اصبحت مقرونة باسمه . وقد كتب ليوتى عن رايه فى الحماية (١) قال : تتضمن فكرة الحماية ان الدولة المحمية تحتفظ بانظمتها وحكومتها الخاصة . وان تحكم نفسها بنفسها عن طريق هيئاتها المنظمة . . . ومراكش دولة مستقلة تمهدت فرنسا بحمايتها على ان تظل تحت سيادة السلطان مع الاحتفاظ بنظام الحكم الذى اتخذه . ومن الواجبات التى نيظت بى ضمان وحدة هذه الحكومة والمحافظة على نظام الحكم القائم بها » .

ويعزو الكتاب الفرنسبون سياسته الى ميوله الشخصية ، وانه كان ملكيا فى الاصل : فوجد فى مراكش فرصة ليكون صانع الملك فيطبق آراءه فى مراكش مستترا وراء السلطان . كذلك يذكر هؤلاء الكتاب شىء من الفخر انه احترم روح الحماية فابقى على اجهزة الادارة الوطنية دون المساس بها . وهذا صحيح ، ولكن يمكن القول بانه ابقى عليها كتراث تاريخى يحافظ عليه كما يحافظ على الآثار . ويشبه هذا الأسلوب موقفه من تعمير المدن المراكشية فلم يكن يزيل الابنية القديمة : بل كان يبنى مدنا حديثة لسكن الجالية الاوربية ويفصلها تماما عن المدينة القديمة حتى لا تضيق معالمها وطريقة الحياة الاجتماعية فيها ، فاصبحت هناك فاس جديدة بجانب المدينة القديمة ، ودار بيضاء جديدة بجانب الاحياء الوطنية . . . وهلم جرا .

ويسرى هذا المبدأ على تنظيم الحكومة ، فقد قسم ليوتى ادارة مراكش الى ثلاثة اجهزة : كل منها منفصل عن الآخر .

الاول : هو ادارة المخزن التى احتفظت بطابعها القديم .

والثانى : هو الادارة الشريفة الجديدة التى يقوم بها مثقفون مراكشيين لادارة الشؤون الفنية الخاصة بالوطنيين .

والثالث : هو الاقامة العامة التى تهيمن على سياسة البلاد العليا ، من شئون خارجية ودفاع ومالية وامن عام ، فضلا عن ممارسة جميع السلطات الادارية والتشريعية بالنسبة لاعضاء الجالية الاوربية .

(١) نشرت اقوال ليوتى وخطاباته فى مجموعات مختلفة انظر منها :
Parole d'action

Dix ans du protectorat 1912 — 1922

(٢)

انظر كذلك الفاسى — المغرب العربى ص ٧٧

وهكذا قادت سياسة ليوتي عمليا الى سحب اهم اختصاصات الادارة من حكومة المخزن او الادارة الشريفة ، مما أدى الى الاستغناء عن كثير من الوزراء المقاربة فلم يبق سوى :

١ - الصدر الأعظم : ولا يملك غير سلطة اسمية اذ انتقلت معظم اختصاصاته الى الكاتب العام للحماية ، أو رئيس الادارة الشريفة .

٢ - وزير العدل : وقد اقتضت اختصاصاته على المحاكم الشرعية وشئون المعاهد الدينية ، ولكن سلطته الحقيقية حتى بالنسبة لهذه الأمور هي في يد رئيس مراقبة العدل بالادارة الشريفة ، أما ادارة العدل المراكشية فهي فرنسية محضة وترجع رأسا للمقيم العام .

٣ - وزير الأوقاف : وسلطته الفعلية في يد موظف فرنسي لدى الادارة الشريفة .

وهذا النظام هو ما سمي بالادارة غير المباشرة ، وذلك أن الاقسام العامة كانت تدير بعض الشئون الأخرى ادارة مباشرة : وهي ادارة الفلاحة والتجارة والغابات وادارة المالية وادارة الأشغال العمومية وادارة الانتاج الصناعي والمعادن ، وادارة البريد والتليفون والاذاعة .

وبحجة تطبيق مبدأ الادارة غير المباشرة ، أبقي ليوتي على ما للباشوات وقواد الأقاليم من سلطات قضائية ومالية ، بالرغم من علمه بالمظالم التي تقع على أيدي هؤلاء القواد . وكان في استطاعة الحكومة الفرنسية أن تعاون المراكشين على التخلص من هذا النظام العتيق الذي لا يميز بين السلطة القضائية والادارية . ولكن الاقامة العامة لم تهتم بمراقبة القواد والباشوات الا فيما يخدم مصالحها ، ولا سيما فيما يتعلق بشئون الأمن العام . ولهذا الفرض عينت مراقبين فرنسيين لمساعدة القواد في شئون الأمن . أما القواد الذين أظهروا ولاءا للادارة الفرنسية ، فقد مكنتهم الاقامة العامة من اظهار نزعتهم الاستقلالية بالنسبة للسلطة المركزية ، وهو ما لا يتماشى مع روح الحماية ويمكن القول اذن بأن ليوتي غرس النظام الانقطاعي في مراكش بمعناه الحقيقي .

لم يشجع ليوتي الهجرة الأوربية ، ولا سيما الاستيطان الزراعي . ويعزى موقفه الى أنه خشي من مواجهة جماعات ذات حقوق وتقاليد سياسية واسعة تمرقل سلطته المطلقة . ومع ذلك فقد كان تيار السياسة الاستعمارية أقوى من أن يقاومه ليوتي فدخل مراكش في عهده نحو

الف مستوطن زراعى (١) . علاوة على عدد اكبر من اصحاب الحرف ورجال الأعمال والتجارة فى المدن . وقدر ليوتى نفسه مساحة الاراضى التى تملكوها فى عهده بـ ٤٠٠.٠٠٠ هكتار .

وفى سنة ١٩١٦ سمح باقامة مجلس استشارى تمثل فيه الفرف التجارية فى مراكش وذلك للاشراف على ميزانية الاقامة العامة . وفى سنة ١٩١٩ انشئ قسم ثان لمثلئ المستوطنين الزراعيين ورجال الصناعة . وكان هؤلاء الاعضاء يختارون بالتعيين . وفى سنة ١٩٢٦ ، بعد استقالة ليوتى اسس مجلس جديد للجالية الاوربية عن طريق الانتخاب يعرف بمجلس الحكومة ، وقد الحق به قسم مراكشى سنة ١٩٤٨ .

ووجود مثل هذا المجلس يتعارض مع افكار ليوتى عن الحماية ، فقد ذكر فى خطاب القاہ فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٩ فى اجتماع الفرف التجارية والزراعية الفرنسية « ان مراكش دولة مستقلة وهى بوصفها هذا تظل تحت سيادة السلطان ، ولا محل للنظم السياسية الفرنسية فى هذه البلاد . ولمواطنينا الفرنسيين ان ينشئوا لانفسهم هيئات فى هذه البلاد كما ان لهم ان يتمتعوا بالحقوق المهنية ولكن ليس من حقهم ان يتمتعوا فى مراكش بالحقوق السياسية » .

وقد تعرض ليوتى لهذا السبب لنقد كل من اليمين واليسار . اليمين لانه عارض التوسع فى الاستيطان . واليسار لما كان يتهم به من ميول ملكية . وعندما بدأ الاشتباك مع عبد الكريم الخطايبى نزعته منه اختصاصات القائد العام . وما لبث ان استقال فى سبتمبر ١٩٢٥ .

ولم يحافظ خلفاء ليوتى دائما على المبادئ التى وضعها ، فانهت مراكش الى وضع المحميات الاخرى من تغلب الموظفين الفرنسيين على ادارتها ودمغها بالطابع الفرنسى كما فتح باب الهجرة والاستيطان على مصراعيه .

وكان ليوتى يميل الى تركيز الاستغلال الاستعمارى على النواحي التجارية باعتبار ان مراكش سوق رائجة للبضائع الفرنسية . اما فى عهد خلفه تيودور ستيج فقد اخذ مستوطنو الجزائر فى استغلال اقليم المولوية فى شرق مراكش كما وقد عدد كبير من فرنسا على سهل الشاوية اخصب مناطقها ، وامتلكوا فيه مساحات واسعة . وبدأت بعض المزارع

(١) محمد خير فارس : تنظيم الحماية الفرنسية فى المغرب ١٩١٢ - ١٩٣٩ رسالة دكتوراه .

الأوربية تنتشر حول مدينتي فاس ومكناس ، ولكنها لم تجرؤ على التوغل وراء هذه المناطق إلا بعد أن استتب فيها الأمن .

وثمة عقبة أخرى صادفت الاستعمار الزراعى ، وهى أن معظم الاراضى كانت اما موقوفة او مملوكة ملكية جماعية للقبائل . ولم يشأ الفرنسيون أن يشيروا الراى العام بانتزاع الاراضى الموقوفة ، فاتجه نظرهـم الى اراضى القبائل واستصدرت الإقامة فى إبريل ١٩١٩ مرسوما بجواز استغلال اراضى القبائل غير المزروعة فى مقابل ايجار اسمى . ولم يفر هذا النظام كثيرا من الراسمالين . ولكن بعد القضاء على المقاومة العسكرية فى العقد الرابع ، نشطت حركة الاستعمار الحر حتى بلغت الملكيات الزراعية الأوربية فى أوج اتساعها نحو مليون هكتار . وهى مساحة كبيرة نسبيا حيث أن مجموع الاراضى الزراعية فى مراكش لا يتجاوز ٥ مليون هكتار .

هذا مع ملاحظة أن قدرة المستوطن على الإنتاج تفوق كثيرا قدرة المالك الوطنى . ومما يزيد الاستيطان الأوربى جورا . أن الزراعة فى مراكش تعتمد على تنظيم دقيق لتوزيع المياه . وسنرى أن كثيرا من الاضطرابات وقعت نتيجة لتحيز الإدارة للملاك الفرنسيين عند توزيع المياه . وينتشر نظام الملكيات المتوسطة فى اراضى المستوطنين الزراعية وأن كان يوجد قليل من الملكيات الكبيرة .

ويبرر الفرنسيون وجودهم فى مراكش ، بأنهم خلقوه سياسيا واقتصاديا . فهم فى رأيهم ، الذين أوجدوا وحدته حين جمعوا شتاتا من القبائل المتنافرة ، وألقوا ما كان يعرف بأراضى السبيبة . وهم الذين وسعوا رقعة الاراضى المزروعة وتقبوا عن المعادن الوفيرة فى البلاد . ومع التسليم بأن مملكة المغرب صارت من أوفر البلاد العربية من حيث الثروة الزراعية ، إلا أن الوطنيين المغاربة قدموا الأرقام التى تثبت أن الجزء الأكبر من هذه الثروة كان يذهب الى خزائن الفرنسيين من رجال الصناعة والزراعة .

- ٤ -

السياسة البربرية

يقصد بهذه العبارة السياسة التى اتبعتها فرنسا فى عهد الحماية لعزل البربر عن المجتمع المراكشى . وقد بنت الحماية سياستها هذه على أساس فكرة خاطئة مؤداها أن البربر لم يعتنقوا الاسلام الا ظاهريا ، وبالتالي فمن الأنسب لهم الاعتراف بعرفهم الخاص كقانون مدنى وتطبيقه رسميا

بواسطة محاكم خاصة . ونعلا استصدرت الإقامة العامة ظهيرا من
سبتمبر ١٩١٤ يخرج البربر من دائرة القضاء الشرعى فى الأمور المدنية
ويجعل مجلس الجماعة أو القبيلة مختصا بنظر تلك الشئون .

ذلك ان القضاء المراكشى كان ينقسم الى قسمين : قضاء شرعى
يختص بالشئون المدنية . اما الجنايات فكانت تنظر امام الباشا فى
عواصم الاقاليم او القواد حكام النواحي ، وكان اجراء أى تعديل
بخصوص القضاء المدنى يعد تدخلا فى الشئون الدينية ولذلك لم تتدخل
سلطات الحماية فى هذا النوع من القضاء فى انحاء مراكش الاخرى ،
وانما حاولت فقط تنظيمه ، فاسست له مجلسا اعلى لراجعة احكام
القضاة . ولكن تطبيق العرف كان لا بد ان يصطدم بصعوبات جمة ،
لان الاعراف تختلف من قبيلة الى اخرى ، فلا يمكن ضبط الاحكام
هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ليس من السهل تمييز البربر عن العرب
ومعرفة الجماعات التى ينطبق عليها الظهير البربرى بدقة .

لم يثر ظهير سنة ١٩١٤ فى حينه رد فعل يذكر ، اما لان مفزاه كان
محدودا او لعدم وجود وعى كاف آنذاك . ولكن السياسة البربرية قدت
فيما بعد منهاجا بعيد الاهداف . وكان القيم العام لوسيان سان محاطا
بجماعة من المستشارين عرفت بالكتلة البربرية ، أى التى تدعو الى فصل
البربر عن حكومة المخزن بحجة ان الأخيرة تمثل العرب ، وترى هذا
الفصل مقدمة لادماج البربر فى البيئة الفرنسية . وقد تضمنت هذه
الخطة فكرة احياء اللغة البربرية عن طريق كتابتها بحروف لاتينية ، ووضع
المستشرق جود فروى دى موبين ، مستشار التعليم فى مراكش ، مشروعا
مفصلا لهذا الغرض . وفى نفس الوقت ركز المبشرون نشاطهم فى بلاد
البربر حتى صار لهم نحو ١٣٨ مركزا فى سنة ١٩٣٢ (١) .

تلك هى الظروف التى احاطت بالظهير البربرى الشهير عند صدوره
سنة ١٩٣٠ فى بداية عهد انسلطان محمد بن يوسف ، فكان له دوى عظيم
فى المسالم الاسلامى . اذ فهم المرسوم على أنه يهدف الى تنصير جماعة
من المسلمين بقوة القانون .

اما الظهير نفسه فيشمل تعديلين بخصوص قضاء البربر . وبمقتضى
التعديل الاول : يعطى مجلس الجماعة صفة رسمية ، فيتحول الى
محكمة مدنية ويسجل عرف البربر ليصبح قانونا معترفا به لتلك المحاكم .

(١) انظر غلال الفاسى : السياسة البربرية ، القاهرة سنة ١٩٥١ .

أما التعديل الثاني : فينزع بمقتضاه اختصاص النظر في الجنايات من قضاء القواد والباشاوات الذين يمثلون السلطان . وتنشأ محاكم جديدة في بلاد البربر من قضاء فرنسين لتطبيق القانون الجنائي الفرنسي فيها .

وقد لوحظ أن بعض المبشرين ، عينوا قضاة في تلك المحاكم ، فصار ذلك حجة لدى خصوم الظهير من البربر وفي العالم الخارجى على السواء ، تشهد بأن الهدف هو تنصير البربر . ومن ثم اصطدم الظهير بمعارضة شديدة من قبائل البربر ذاتها فضلا عن رد الفعل العنيف الذى ظهر فى العالم الإسلامى عامة .

ذلك أن البربر إذا كانوا يتمسكون بالعرف فعلا ، وكان فى عرفهم ما يتعارض أحيانا والشريعة الإسلامية ، مثل عدم توديث المرأة ، إلا أنهم كانوا يفعلون ذلك بدون وعى ولبية لروح المحافظة القوية على التقاليد . ولوجوبه البربر بأن فى تصرفاتهم خروجاً على الإسلام لاحتجوا أشد الاحتجاج .

وكان من المفروض أن يطبق الظهير على نحو مليون ونصف من أهل مراكش . ولكن عددا من القبائل مثل ايت يوسى وزمور أرسلت مندوبيها الى قاض لتعلن أمام علماء القرويين أنها ترغب فى البقاء تابعة للقضاء الشرعى . وبالرغم من أن الإقامة العامة أعلنت ، عند إصدار الظهير ، أنها تترك للقبائل حرية العمل به أو رفضه . فقد قبض على هؤلاء المندوبين مما زاد البربر انفسهم سخطا على الظهير .

ثم جاءت الحملة العنيفة من العالم الإسلامى لتضيف عاملا جديدا يوقف تيار السياسة البربرية . ومنع ذلك لم تكف فرنسا طوال عهد الحماية عن استغلال كل مناسبة لبعث السياسة البربرية كما حدث مثلا عند أزمة العرش الأولى سنة ١٩٥١ .

القسم الثالث

الحركات الوطنية

الفصل الخامس عشر

نشأة الحركة الوطنية في الجزائر

- ١ -

خاضت الجزائر سلسلة طويلة من الحروب لمقاومة الغزو الفرنسي ، تحت الزعامة الدينية أحيانا ، كما حدث في عهد الأمير عبد القادر . أو بدافع المحافظة على تراث القبيلة أحيانا أخرى . فلما جثم الاستعمار بكله في عهد الجمهورية الثالثة ، وتحطمت أركان المجتمع القديم ، سادت الجزائر فترة من الركود .

وخلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى لم تعدم الجزائر بعض دعاة الإصلاح الذين يمكن وصفهم بأنهم انصار نهضة للإصلاح الاجتماعي والسياسي دون أن تصل دعوتهم إلى مستوى الحركة الوطنية المنظمة القائمة على الوعي السياسي . وقد تأثر هؤلاء الرواد بنوع ثقافتهم فالذين تعلموا في مدارس الدولة الرسمية اصطبقوا بالصفة الفرنسية المحضة لانهم انقطعوا تماما عن بيئتهم العربية الإسلامية سيما وأن الإدارة الفرنسية نقلت البرامج المتبعة في مدارس فرنسا دون تعديل أو تطوير يلائم الجزائر وهذا الفريق من الشبان الجزائريين الذين أطلق عليهم اسم النخبة ، تصور أن طريق الإصلاح الوحيد هو الأخذ بالأساليب الفرنسية في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية ، وهذا هو السبيل الوحيد في رأيهم للتحرر . أما الفريق الثاني من الإصلاحيين فيمثل البقية الباقية من الذين استطاعوا المحافظة على الاتصال بالثقافة العربية الإسلامية . من هؤلاء ابن سماية الذي اتهمه الفرنسيون بالارتباط بصلات مريبة مع الشرق ، وهو الذي استضاف الشيخ محمد عبده عند مروره بالجزائر سنة ١٩٠٣ وابن موهوب مفتي قسنطينة الذي كان يحاضر ويكتب خاتبا بنى وطنه على الاستفادة من تقدم أوروبا ، ويرجح أن يكون هو الذي أثر (١) في الشيخ عبد الحميد بن باديس مؤسس جماعة العلماء .

(١) بأسف د . أبو القاسم سعد الله لعدم اهتمام المؤرخين بهذه الفترة وتجاهل هذه الشخصيات بخلاف زعماء فترة ما بين الحربين .
انظر كتابه القيم (الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٠٠ - ١٩٣٠) .

ويختلف الراى حول اتجاه هذا الفريق الاخير من دعاة الاصلاح على اسس عربية اسلامية ، فالبعض يرى بمقياس الاربعينات انهم متعاونون مع الاستعمار لانهم لم يطالبوا بالاستقلال بل بالاصلاح اولا مثل الشيخ محمد عبده فى مصر ، ولكن اذا نظر اليهم بمقياس عصرهم فانهم يعتبرون روادا وسط تيارات اخرى كانت تهدد تطور الحركة الوطنية الجزائرية مثل التيار الداعى الى الاندماج فى البيئة الفرنسية . يضاف الى ذلك ان الفرنسيين المعنيين بالشئون المحلية مثل المستشرق سيرفيه كتب فى سنة ١٩١٢ يهاجم هؤلاء المحافظين الذين يعتبرون اشد خصوم فرنسا ، ولا يخضفون الا امام رؤيتهم للقوة العسكرية والحضارية المتفوقة .

اما فريق النخبة فيتكون من بضع مئات من الطبقة الوسطى غالبا يشتغلون بالطب والتعليم والحاماة ، او من الجزائريين الذين التحقوا بالجيش الفرنسى واتيحت لهم فرصة الترقى ، ويرى هؤلاء انه ينبغي التمييز بين فرنسا التقدمية وبين اساليب المستوطنين العتيقة . ومع ذلك فانهم لم يحظوا بتأييد عديد من التقدميين الفرنسيين ، كما تعرضوا لنقد بنى وطنهم لقبولهم مبدأ التجنيس . وقد وصفهم جان جوريس الاشتراكى بانهم ضائعون بين حضارتين .

وكانت نقطة الضعف التى واجهت النخبة دائما هى ان المتجنس الجزائري لا يتساوى مع الاجانب الاخرين المتجنسين مثل اليهود او المستوطنين من اصل اسبانى .

وقد نشرت النخبة ملخص مطالبها سنة ١٩١٢ وهى لا ترقى الى حد المطالبة بالمساواة التامة دفعة واحدة ، بل تطالب بالحقوق السياسية المناسبة والمساواة فى الضرائب والغاء قانون الاهالى وتشجيع هجرة العمال الجزائريين الى فرنسا حتى تتاح لتلك الطبقة فرصة الاحتكاك بالمجتمعات المتقدمة ونقل عاداتها فضلا عن رفع المستوى المادى .

نشطت النخبة فى تقديم المذكرات لدى السلطات الفرنسية ، ولم تكن هى مبتدعة هذا الاسلوب فالمذكرات الاحتجاجية بدأت مع بداية الاحتلال تقريبا بالمذكرة الشهيرة التى تقدم بها حمدان خوجه الى البرلمان . وفى عهد نابليون الثالث قدمت عرائض ضد الحكم المدنى ونظام التجنيس . وبمناسبة طرح موضوع تجنيد الجزائريين للمرة الاولى امام البرلمان الفرنسى سنة ١٨٨٧ انهالت العرائض من مختلف قطاعات الشعب الجزائرى .

ومجمل القول ان كلا من النخبة والاصلاحيين الاسلاميين اقتصر تأثيرهم

على بيئات المتقنين المحدودة . اما مسألة التجنيد فقد مست جميع فئات الشعب ولذلك اعطت حركة المعارضة دفعة جديدة . وقد بحثت قوانين تجنيد الجزائريين بصورة جدية في السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الاولى . واتفق المحافظون والنخبة على معارضتها ، كل لسبب مختلف . فالمحافظون قالوا انها تتعارض مع المبادئ الدينية ومع مذهب فرنسا سنة ١٨٣٠ باحترام الاسلام .

اما النخبة فرأت ان التجنيد يقتضى مبدأ المساواة في الحقوق طالما ان الجزائريين سيؤدون مثل المواطنين الآخرين نفس الواجبات . وحتى الاعضاء الجزائريين في مجلس الوفود المسالية ، والذين اشتهروا بخضوعهم التام للفرنسيين اعترضوا على التجنيد ، واكثر ما كان يخشاه الجزائريون هو ان يستخدموا في حرب ضد دولة اسلامية . هكذا ورد في عريضة رفعها اهل تلمسان سنة ١٩٠٨ .

ولما فشلت جميع الجهود لمنع صدور قانون تجنيد الجزائريين سنة ١٩١٢ : لجأ بعض اهل تلمسان الى الهجرة الجماعية شطر الولايات العثمانية في الشام ، وطالب آخرون على الاقل بتخفيض مدة الخدمة ورفع سن التجنيد وقد وعد بواتركيه بالنظر في هذه المطالب ووعد باعفاء المجندين من الخضوع لقانون الاهالي والحاكم الردعية واعطائهم ميزات سياسية بعد تسريحهم ، غير ان ظروف الحرب اجلت النظر في هذه الوعود ، وكان لا بد من انتظار سنة ١٩١٩ لتطبيق اول حلقة في الاصلاحات ، وهي اصلاحات محدودة للغاية كما سيأتى ذكره بعد قليل .

وخلاصة القول ان وجود حركة وطنية بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة تأخرت في الجزائر عنه في تونس فضلا عن اقطار المشرق العربي ، ويرجع ذلك الى اسباب سياسية منها عزلة الجزائر وراء ستار حديدي ضربه الفرنسيون حول المستعمرة ، ومنها عدم معرفة الجزائريين حينذاك بالتنظيم السياسى والظن بأن فرنسا لا تقهر ، ومنها تحطم اركان المجتمع القديم وانزواء الثقافة العربية الاسلامية . وكل ما وقع قبل الحرب لم يعتمد بمض المظاهرات المتناثرة احتجاجا على التجنيد ، وستزيل ظروف الحرب بعض هذه العوائق .

- ٢ -

اثر الحرب العالمية الاولى

وقع الجزائريون في المحذور . اذ خاضت فرنسا الحرب العالمية (م - ١٩ المغرب العربي) .

الأولى . وكانت الدولة العثمانية في المسكر المعادي : في حين أن بعض (١) الزعماء الجزائريين تأثر قبل الحرب بدعوى الجامعة الإسلامية ، وعلق الأمل على الباب العالي مثل بعض الوطنيين في مصر وتونس لتخليصه من الاستعمار الأوربي ، ولم تفوت المانيا أو حكومة اسطنبول استغلال المشاعر الإسلامية فضربت بارجنتان المانيثان مينائي سلكدة وعناية في اكتوبر سنة ١٩١٤ ولعل من بين أهدافها ايقاظ المقاومة على غرار ثورة المقراني سنة ١٨٧١ ، ومن المؤكد انها توقعت قيام ثورة عامة . وذكرت اجهزة الدعاية الألمانية ان القيصر ولهم الثاني هو حامى الاسلام بدليل دفاعه عن استقلال سلطان مراکش :

اما العثمانيون فقد حاولوا التأثير على الجزائريين بوسائل شتى منها اصدار فتوى بعدم جواز الحرب ضد المسلمين ، منع الفرنسيون وصولها الى البلاد . ومنها ارسال سليمان باشا الباروني الى طرابلس لاثارة المسلمين في شمال افريقيا ضد فرنسا ، كما استخدمت الطريقة السنوسية ذات الصلات الطيبة بالعثمانيين للتأثير على اهالي الصحراء الكبرى الذين وصلتهم الدعوة السنوسية . ومن هذه الوسائل تعيين المثقفين الجزائريين في مناصب هامة . فالأمير على الجزائري صار نائبا لرئيس المبعوثان : وهو من نسل الأمير عبد القادر . وكانت عائلة الأمير قد اتسعت وقدر أفرادها بثلاثة آلاف فتسابق المسكران على كسب ودهم . وبينما استقدم الفرنسيون عمر باشا بالإضافة الى خالد محيي الدين الكولونيل بالجيش الفرنسي ، شجع الألمان عبد الملك على القيام بثورة في شرق مراکش . وقد تكونت لجان في برلين وجنيف واسطنبول وكلها تدعو الى تحرير شمال افريقيا . وقد ساعدت تلك اللجان على فرار بعض المجندين الجزائريين وسلحت الاسرى واستطاع بعضهم التسلل الى الجزائر والاشتراك في الثورات التي وقعت احتجاجا على التجنيد .

لم تشكل هذه الثورات خطرا محسوسا ، وتركزت في شمال الأوراس سنة ١٩١٦ ومع ذلك فان المصادر (٢) الفرنسية تقلل من شأنها وتحدث على العكس غالبا عن ولاء الجزائريين وخدماتهم بالجيش وتبرع اغنيائهم بالأموال لفرنسا ، بيد انه ينبغي ان تؤخذ في الاعتبار عوامل أخرى دفعت الجزائريين الى قبول الخدمة العسكرية : منها انخفاض مستوى المعيشة واحتراف الكثيرين من قبل العمل في فرقة القناصة الجزائريين التي اشتهرت بحروبها في افريقيا . يضاف الى ذلك تشجيع بعض رجال النخبة .

(١) غلال الفاسي : الحركات الاستقلالية في شمال افريقيا ص ٨١
(2) Hantaux V. 2.

أما حجم المحاربين في الجيش الفرنسي فتختلف حوله الأرقام .
فتقدر الإحصاءات الفرنسية المجندين بـ ١٨٢ ألف والعاملين في المصانع
الحربية بـ ١١٩ ألف بينما يذكر الكاتب الجزائري (١) أحمد توفيق المدني
أن عدد المجندين وصل إلى أربعمائة ألف وزاد عن ذلك عدد العاملين في
المصانع الحربية .

يتضح مما سبق أن الحرب أفادت الحركة الوطنية الجزائرية من
عدة وجوه ، فهي أخرجتها عن العزلة ووصل إلى الجزائر صدى ثورة
١٩١٧ البلشفية من جهة ومبادئ ولسن من جهة أخرى . وأتيح لمئات
الآلاف من الجنود والعاملين أن يروا طرق الحياة الجديدة ، وأن يشهدوا
مظاهر الحرية في فرنسا راضى بوسع زعمائهم أن يطالبوا بالكفافة على
التضحيات الهائلة التي تتمثل في ٥٦ ألف قتيل . ٨٢ ألف جريح من
الجزائريين سقطوا أثناء القتال .

علق الضباط الجزائريون بعد الحرب الأمل على مؤتمر فرساي ، كي
يلزم فرنسا بتطبيق مبادئ المساواة . ولكن الحكومة أحالت الأمير خالد
على التقاعد ، فرجع إلى الجزائر ليكون ما أسماه ، كتلة المنتخبين المسلمين
الجزائريين . وهم أعضاء المجالس البلدية الذين استفادوا من التشريع
الفرنسي الصادر سنة ١٩١٩ والذي وسع دائرة تمثيل الجزائريين في
هذه المجالس .

ولذلك ركزت الكتلة أهدافها في إصلاح أحوال الجزائريين الاجتماعية .
ومن أهم وسائلها ، إيقاف هجرة المستوطنين . أما في ميدان السياسة
فهو تطالب بمساواة الجزائريين بالفرنسيين في حق الانتخاب والتمثيل
في المجالس على مختلف المستويات مع الاحتفاظ بالشخصية الجزائرية
وأصدرت الكتلة جريدة الإقدام لتكون لسان حالها .

ورغم اعتدال هذه المطالب اعتدالا تاما من وجهة النظر الفرنسية ،
إلا أن المستوطنين لم يستسيغوا قط فكرة المساواة لأنها تتعارض ومبدأ
التفوق العنصري . والظاهر أن الفظائع التي لا يست حرب الإخضاع مدة
٤٠ عاما . قد تركت آثارا عميقة استمرت تباعد بين العنصرين من الناحية
ال عاطفية . وكان مصير الأمير خالد هو الطرد والهجرة إلى مصر . فلما
تولت الحكم في فرنسا الوزارة اليسارية برئاسة هريو في نهاية سنة
١٩٢٤ . سمح له بالعودة إلى فرنسا . وهناك أتيح له الاتصال بالوطنيين

١. المدني : هذه هي الجزائر ص ١٦١ .

الجزائريين والمراكشيين . نفرس فكرة العمل المشترك بين أجزاء المغرب .
تلك الفكرة التي سيسير عليها مصالى الحاج فى بداية نضاله ،

واشترك الأمير خالد فى أول مؤتمر مغربى من نوعه انعقد فى باريس
للنظر فى أحوال المغرب السياسية والاقتصادية والثقافية . وكان من بين
أعماله إرسال برقية تأييد الى الأمير الخطايب ومناضلى الريف المراكشى .
وعندما عاد الى مقره بالاسكندرية انهمته السلطات الفرنسية بالتعاون مع
الخطايب وطالبت بتسليمه . وتدخل الانجليز حتى سلمته الحكومة المصرية
الى قنصلية فرنسا ، وانتهى به الامر الى الاعتقال فى سوريا الى أن توفى
بها سنة ١٩٣٦ .

لم تمتح حركة الأمير خالد طويلا حتى تحدد أهدافها . وفى الفترة
التالية انقسم الوطنيون الجزائريون الى فريقين : أنصار الإدماج ، والحركة
العملالية فى فرنسا . وقد إيد اليسار المتطرف ، وحده فكرة الإدماج . ودعا
نوابه فى البرلمان الى أن الجزائريين بما بذلوه من تضحيات فى الحرب
يستحقون تسويتهم بالمستوطنين . أو بعبارة أخرى منحهم حق المواطنة
الفرنسية . الا أنهم لم يكونوا سوى اقلية .

وكانت عدة مشروعات قد طرحت امام البرلمان الفرنسى اثناء الحرب
وكلها تهدف الى تخفيف النظام الاستعمارى القائم على التمييز العنصرى
وتوسيع دائرة الحقوق السياسية لعدد اكبر من الجزائريين فى اطرار
المؤسسات الفرنسية . وظل البرلمان الفرنسى يسوف فى المصادقة على
هذه الإصلاحات حتى انتهت الحرب وقلت الحاجة الى المجندين الجزائريين
فجاء اصلاح ٤ فبراير سنة ١٩١٩ متضمنا شروطا أدنى من المشروعات
السابقة . وهو ينطلق من مبدأ الخاضع الغالب بأن الهدف النهائى للإصلاح
هو تحقيق المساواة السياسية بين العنصرين ، وان توسيع دائرة الانتخاب
هو مرحلة أولى فى هذا السبيل .

وحسب هذا الإصلاح لم يعد التجنيس ، أى التخلي عن قانون
الأحوال الشخصية الاسلامى هو السبيل الوحيد لاكتساب الحقوق
السياسية ، بل فتح الباب لفئات أخرى محدودة طبقا لشروط معينة
كالمرغفة بالقراءة والكتابة والإقامة فى فرنسا (١) . مدة سنتين . ولو طبق
هذا الإصلاح بدقة لاكسب نحو اربعمائة الف جزائرى حق الانتخاب بدلا
من خمسة عشر الفا . الا أن المستوطنين وضعوا العراقيل فى سبيل

(1) Piquet, les reforms en Algerie et le statut des indigenes 1919

تطبيقه . واحجوا بصعه خاصة على امكانية تعيين رؤساء بلديات من الجزائريين حيث يشكل هؤلاء في بعض الحالات اغلبيية اعضاء المجالس . وسوف تسنجيب الحكومة الفرنسية بالفعل لهذا الضفط فتحدف البند الخاص برؤساء البلديات فى سنة ١٩٢١ .

واخيرا فان اصلاح سنة ١٩١٩ خلا من اهم المقترحات التى طالب بها الجزائريون وهى الفاء قانون الاهالى : ذلك القانون الذى يضرب بمبدا المساواة عرض الحائط . ولذلك لم يرض اصلاح سنة ١٩١٩ احدا بما فى ذلك انصار الادماج : او الذين طالبوا بالتطوير فى اطار الشخصية الجزائرية المنفصلة : كما لم يرض المستوطنين .

- ٣ -

انصار الادماج

لقد دعت كتلة المنتخبين الجزائريين بزعماء الامير خالد محبى الدين الى تطور الجزائر نحو المساواة فى الامور السياسية مع التسليم بان للبلاد شخصية مستقلة فى المجال الثقافى والاجتماعى ويجب مراعاة ذلك عند ادخال الاصلاحات المنشودة . وهم يختلفون فى هذه النظرة عن فريق آخر من الجزائريين الذين تشبعوا بالثقافة الفرنسية ، وراوا ان المثل الاعلى هو ذوبان الجزائر اجتماعيا وثقافيا فى الوطن الفرنسى ، وان هذا الاندماج هو السبيل الى تحقيق المساواة السياسية . واشتهر من هؤلاء فى فترة ما بين الحربين الصبدلى فرحات عباس ، والطيبان ابن جلول والاخضرى .

وكان معظم هؤلاء اعضاء فى المجالس البلدية او مجلس الوفود المالية ، او موظفين لدى الادارة .

وقد الفوا اتحادا سموه اتحاد المنتخبين المسلمين سنة ١٩٣٠ بزعماء ابن جلول الذى كان يراس جماعة قسنطينة . وكان الهدف الاساسى لهذا الاتحاد المختلف الاشكال والصور : الادماج التدريجى تحت قيادة النخبة المختارة من المثقفين Les Evolués فى الحياة الفرنسية وتحسين احوال جميع الجزائريين . وقد اشتهر فرحات عباس بالمقالات التى كان ينشرها للتعبير عن هذا الاتجاه ، ويقارن فيها بين فرنسا الخيرة التى اراقت نثر التقدم والرخاء والحضارة بينما اراد المستوطنون البؤس والجهل (١) .

(١) جمعت هذه المقالات ونشرت سنة ١٩٣١ باسم Le jeune algerien

وفي سنة ١٩٣٥ ألقى فرحات عباس خطابا باسم الاتحاد ، بحضور وزير الداخلية الفرنسي الذي كان يزور الجزائر آنذاك فقال : « لم يبق هناك شيء في هذه البلاد إلا الاتفاق على سياسة الإدماج وذوبان العنصر المحلي في المجتمع الفرنسي » . وأوضح موقفه بصورة أكثر جلاء في العام التالي عندما نشر مقالا شهيرا في جريدة الانتنت L'éntente في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٦ حيث يقول : « نحن الأصدقاء السياسيين للدكتور ابن جلول . كان يمكننا ان نكون من القوميين . وهذا الاتهام ليس بالشيء الجديد ، فقد تحدثت الى شخصيات متعددة حول هذا الموضوع . اما رأيي فمعروف . فالاحساس القومي هو ذلك الشعور الذي يدفع بشعب الى العيش داخل حدوده الاقليمية ، بل هو الشعور الذي خلق هذا العدد من الأمم . ولو كنت قد اكتشفت الأمة الجزائرية لفدوت انسانا قوميا ، ولن اخجل آنذاك من الجريمة فالرجال الذين يموتون دفاعا عن فكرة وطنية يجلون ويحترمون أبلغ الاحترام . وليست حياتي بأغلى وأثمن من حياتهم . ولكنني مع ذلك لن أموت دفاعا عن الوطن الجزائري لأن هذا الوطن غير موجود . وله استطع ان اكتشفه . وقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات ، وزرت المقابر ، ولم يحدثني احد عن هذا الوطن . وليس في وسع انسان ان يقيم بناء على الريح (١) .

• وقد بددنا مرة وإلى الأبد ، جميع الضباب والخيالات ، لنربط الى الأبد بين مستقبلنا وما تحققه فرنسا في هذه البلاد . . ولا أرى انسانا يؤمن إيمانا جديا بقوميتنا أما ما نريد أن نحارب من أجله ، فهو تحرر السياسي والاقتصادي . . فيدون هذا التحرر للمواطن الجزائري لن تكون جزائر فرنسية ، تبقى الى الأبد » .

وقد أبدت جميع الشخصيات التي اشتركت في تأليف هذا الاتحاد : مشروع الإدماج وتوسيع باب التمثيل أمام الجزائريين . وحظيت بتشجيع كبير من الجبهة الشعبية الفرنسية (٢) في عام ١٩٣٦ . وأبدوا المشروع الذي وضعه رئيس الوزراء بلوم مع الوزير فيولت . وهو يقضي بمنح الجزائريين تدريجيا حق المواطنة الفرنسية . على أن تكون هناك احتياطات لمنع حصولهم على الأغلبية في المجالس عندما يتم تحويل العدد الأكبر منهم . وذلك بقصر الحقوق السياسية على من تتوفر فيه شروط ثقافية واجتماعية معينة .

(1) Julien : L'Afrique du nord en marche, P. 110.

(٢) اصطلاح الساسة في غرب أوروبا على تسمية ائتلاف الأحزاب اليسارية ، وخاصة بين الاشتراكيين والشيوعيين ، بالجبهة الشعبية . وقد تألفت حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا برئاسة الزعيم الاشتراكي ليون بلوم في يونيو ١٩٣٦ .

ورغم هذا المشروع المحدود . فقد رفضه البرلمان بعد سقوط حكومة بلوم . ورأى فيه سهلا كبيرا بالنسبة للجزائريين . وكار لهذا الموقف رد من عفيف لدى انصار الإدماج . فهاجم الدكتور ابن جلول في سنة ١٩٣٧ الإدارة الفرنسية هجوما عنيفا : ودعا جميع المنتخبين الجزائريين الى الاستقالة اذا لم يتم الاقتراع على مشروع بلوم - فيوليت . ولبي نحو ثلاثة آلاف جزائري في منطقة قسنطينة النداء ، فغادروا مكاتبهم . ولكن الاستجابة كانت ضعيفة في المناطق الأخرى وعاد المنتخبون الجزائريون الى مراكزهم في يناير ١٩٣٨ بعد أن تلقوا تأكيدات بأن اقتراحات بلوم - فيوليت ستبحث في البرلمان الفرنسي . ولكن فرص النجاح زالت تتعاقب حكومات يمينية . ومن هنا قام الإدماجيون بمحاولة للتكتل مع الاتجاهات الأخرى .

ذلك ان دعوة الإدماج كانت محصورة في بيئات محدودة . ومنذ اواسط العشرينات التف الجزائريون حول الحركة الوطنية التي تزعمها مصالي الحاج . وقبل ان تنتبع نشأة تلك الحركة لا بد وأن نشير الى هيئة أخرى كان لها أثر كبير على توجيه الفكرة القومية عند الجزائريين في هذه المرحلة من تكوينها .

- ٤ -

جماعة العلماء الجزائريين

لقد نشأت هذه الجماعة أصلا لأغراض دينية ، ويقصد المحافظة على الثقافة العربية . ولكن نظرا لما أصاب بعض المثقفين من تشكك في فكرة القومية الجزائرية كما رأينا ، فقد كان لظهور هذه الجماعة أثر هام في ارساء القواعد النظرية السليمة لفكرة القومية . ذلك أن محاولة القضاء على التعليم الوطنى في الجزائر جعل الثقافة العربية مقدسرة على رجال الدين وحدهم تقريبا . لذلك كانوا أقدر من غيرهم على اثبات صفة الجزائر العربية الإسلامية .

وفي سنة ١٩٢٦ أسس بعض العلماء نادى الترقى في مدينة الجزائر ، لأغراض ثقافية محضّة ، القصد منها احياء التراث العربى . الا أن جهود العلماء انصبّت على مسألة دينية هامة ، وهى المحافظة على طهر المعبود "السلامة من الشوائب والدع الدخيلة (١) .

المدرى ص ١٦٥ .

وكان الإسلام في شمال أفريقية يعاني بصفة خاصة من انتشار تلك البدع التي روجت لها الطرق الصوفية ذات النفوذ في المنطقة . ومن هنا اعتبرت حركة العلماء الجزائريين حركة من حركات الأحياء السلفي التي انتشرت في المشرق منذ قيام الحركة الوهابية في بلاد العرب .

وفعلا كان لكثير من أعضاء تلك الجماعة اتصالات بالحركات الإصلاحية في المشرق . وبعضهم مثل الطيب العقبي تلقى تعليمه في الحجاز ، فأنبح له الاتصال مباشرة بالحركة السلفية ، وعمل زمنا مع عبد العزيز آل سعود . كذلك تلقى الشيخ بشير الإبراهيمي دراسته الدينية في دمشق . وكان لكتابات الشيخ محمد عبده ورشيد رضا تأثير كبير في توجيه أفكارهم (١) .

وقد أسس العلماء الجزائريون جمعية رسمية في سنة ١٩٣١ لخدمة هذه الأغراض الدينية . وكان يرأسها عبد الحميد بن باديس ، من خريجي جامع الزيتونة ومن أهالي قسنطينة ، ولذا كان هذا الإقليم هو حصن الجماعة ، بينما عمل الطيب العقبي على نشر أفكارهم في إقليم الجزائر . والشيخ بشير الإبراهيمي في وهران . وأصبح هذا الأخير رئيسا للجماعة بعد وفاة مؤسسها ١٩٤٠ .

على أن الجمعية ما اثبت أن وجدت نفسها ، بحكم السياسة الاستعمارية التي تدخلت في كل شأن من شئون الجزائر ، مضطرة الى الخروج عن برنامجها الديني البحث والخوض في مسائل سياسية . ذلك أن السلطات الفرنسية قد أصيبت بالذعر حين لاحظت النفوذ المتزايد الذي تكسبه الجماعة بفضل انتشار مدارسها الحرة وخطبائها في المساجد . فأصدرت منشورا سنة ١٩٣٢ عرف بمنشور ديميشيل بندد (بهؤلاء الوهابيين الخارجين عن الدين) ويطلب المؤمنين بعدم الاستماع اليهم الصلاة خلفهم .

وقد اتى تدخل الفرنسيين في أدق الشئون الدينية بمكس النتيجة المرجوة ، فازدادت هبة العلماء في نفوس الوطنيين . وحاولت الإدارة الفرنسية أن تجابه نفوذهم بتأليف لجان استشارية في كل مقاطعة . وصدرت مراسيم عدة تعطي للموظفين الدينيين ، الذين عينتهم الإدارة ،

(١) يمكن التعرف على الآراء الدينية المحضة لهذه الجماعة من كتاب مبارك الميلي - مظاهر الشرك - الجزائر سنة ١٩٣٧ . وكان هذا المؤلف من أوائل الذين حاولوا كتابة تاريخ قومي للجزائر في العصر الحديث . انظر كتاب « الجزائر في القديم والحديث » .

احتكار الوعظ والارشاد في المساجد . كما صدر مرسوم بتميين شخص فرنسي رئيسا لمجلس الاستشاري الاسلامي .

ومن ابرز المسائل التي ادت الى الاحتكاك بين جماعة العلماء والسلطات الادارية ، موقفها من سياسة الادماج ، وقد عرفت الجماعة كيف تصرف الجزائريين عن مناصرتها او الخضوع لها ، وذلك باتباع وسيلتين :

اولا : افتناع الجزائريين بان التخلي عن قانون الاحوال الشخصية الاسلامي الذي يستلزمه الحصول على حق المواطن الفرنسي يعنى الارتداد عن الدين الاسلامي نفسه . وبالتالي يجب ان يحرم المتجنس من الصلاة عليه او دفنه في مقابر المسلمين .

ثانيا : اهتم العلماء بابرار معالم القومية الجزائرية ، فللجزائر ثقافة متميزة هي الثقافة العربية الاسلامية ، وبالتالي فان الجزائر ترتبط روحيا وتاريخيا بالعالم العربي ولها تاريخ قومي ، ويتضح ذلك بصورة خاصة من الحقبة التي ظهرت فيها الجزائر ، كقوة بحرية هائلة في البحر المتوسط : اي من القرن السادس عشر الى الثامن عشر ويسمى المؤرخون القوميون هذه الحقبة بمصر الجمهورية الجزائرية المستقلة ، حتى يشبها صفتها الدولية قبل الاحتلال الفرنسي .

واصدر العلماء مجلتين باللغة العربية : الشهاب ، ثم البصائر . وكانت الشهاب تصدر قبل تكوين الجماعة رسميا وانتشرت في جميع انحاء المغرب . وفي ابريل ١٩٣٦ كتب ابن باديس في الشهاب يرد على مقالة فرحات عباس التي نقلنا نصها آنفا (١) .

« اننا نرى ان الامة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر امم الارض ، وهي لا تزال حية ولم تزل . ولهذه الامة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية واللغوية . ولها ثقافتها وتقاليدها الجسنة والقيمة كممثل سائر امم الدنيا . وهذه الامة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تريد ان تصبح هي فرنسا . ومن المستحيل ان تصبح هي فرنسا حتى ولو جنسوها » .

وهاج في سنة ١٩٣٨ سياسة التجنيس وكتب يقول :

« ان التجنيس الذي هو في الحقيقة اختيار جنسية غير اسلامية

للمسلمين ، ينطوي على التنكر للشرائع المقدسة التي تنظم شئون حياة المسلمين وتضع لهم قوانين دنيوية وبشرية » . . ثم انتهى الى القول .

« ستكون الثمرة لدعايتنا انهاء عهد سياسة الادماج التي يسير عليها بطريقة مريبة بعض الموظفين الذين يؤثرون الاضرار بالعروبة والاسلام ارضاء للسلطات الفرنسية . وستؤدي دعايتنا الى الانتهاء من ذلك الادماج الروحي ، المثل في بعض الأشخاص المتفرنسين الذين يجهلون مالمعنصرهم من نبل وعراقة . . . ويتزبون بأزياء الغرب ، بحيث يصعب التمييز بينهم وبين سادتهم المستعمرين » .

ولكى يتمكن العلماء من القيام باصلاحاتهم ، أسسوا جمعيات وحلقات دراسية ، بعضها في فرنسا ذاتها بين العمال ، كما أنشأوا مساجد خاصة . ولعل أهم ما أقاموه أيضا مدارس ابتدائية لتعليم القرآن واعطاء الدروس في مختلف المدن من الشريعة الاسلامية والأحكام والتاريخ ، مع تدريس أصول العربية وقواعدها ، وشجعوا طلابهم على الارتحال في طلب العلم ، الى جامع الزيتونة والجامع الأزهر وغيرها من الجامعات في الوطن العربي طلبا للدراسات العليا .

وكان الأطفال في المدارس الابتدائية التي أقامها العلماء ، يستهلون يومهم بنشيد :

**شعب الجزائر مسلم
والى العسروبة ينتسب**

وطلب العلماء أن يسمح لهم بالوعظ والارشاد أسوة بالمشايخ الذين عينتهم السلطات الفرنسية . وكان هدفهم الأساسي ، الفصل التام بين المؤسسات الاسلامية واشراف الدولة الفرنسية .

ولكن الجماعة كهينة دائمة بذاتها انصهرت بعد وفاة ابن باديس وان استمر اعضاؤها على اتصال بالأجزاب الوطنية المختلفة بعد ان ابتعدت جميعا عن التفرس وطرحت الادماج جانبا .

نجمه شمال أفريقيا وحزب الشعب الجزائري

قد يبدو غريبا ان تنشأ اول حركة وطنية جزائرية مناضلة على ارض فرنسا ذاتها . وتفسير ذلك هو ان العيش قد ضاق بكثير من الجزائريين في بلادهم ، فراحوا يبحثون عن العمل في مصانع فرنسا ومناجمها . وتكونت بذلك في اوائل العشرينات ، طبقة عمالية كبيرة العدد في مختلف المدن الفرنسية ، فبلغ عدد النازحين في سنة ١٩٢٤ وحدها مائة الف . وان كانت هذه الهجرة غير ثابتة ، لان حركة العودة الى الجزائر كانت مستمرة ، ولكن عدد المهاجرين ظل في تزايد مطرد .

وبالرغم من ان معظم هؤلاء كان يشتغل بأعمال غير فنية ، وتقل أجورهم عن أجور أقرانهم من الفرنسيين ، فان أحوالهم المادية كانت افضل من مواطنيهم في الجزائر ، الذين يعانون من البطالة او يعملون في مزارع المستوطنين . فاضاف هذا عاملا جديدا لمساعدة مصالي الحاج . اما العامل الثالث فهو سهولة التكتل في الطبقة العمالية ، وسبب رابع هو شعور الجزائريين بحريات أوسع في الاراضي الفرنسية .

وكان بين هؤلاء المهاجرين شاب يدعى مصالي احمد بن الحاج ، الذي أصبح فيما بعد يسمى (أبو الوطنية الجزائرية) ولد مصالي سنة ١٨٩٨ في تلمسان ، عن والد فقير كان صانعا للاحذية . فلم تتح له فرصة التعليم الا بصورة محدودة . قاتل في الحرب العالمية الاولى في صفوف الجيش الفرنسي ، ثم عاد الى الجزائر سنة ١٩٢١ .

ولما عجز عن ان يجد عملا له في بلاده ، عاد الى فرنسا سنة ١٩٢٣ حيث عمل في عدد من مصانع باريس كما عمل بائعا متجولا . وواظب على تلقي الدروس في معهد الدراسات الشرقية ، كما حضر محاضرات عدة في جامعة بورديو . وعاش كغيره من العمال الجزائريين حياة الكفاف وفي اوضاع شاقة ، واتصل بالطبقات العاملة الفرنسية . وسرعان ما انضم الى الحزب الشيوعي ، ثم تزوج من إحدى أعضاء الحزب الشيوعي .

ومن العمل في الخلايا الشيوعية عرف مصالي وسائل التنظيم الحزبي الدقيق الذي اشتهر به الشيوعيون . وقد اتاده هذا عندما شرع في تنظيم الحركة الوطنية .

(1) Rager : Les Muslmans Algeriens en France

وقام مصالى الحاج فى عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ بتأسيس هيئة النجمة
لشمال افريقيا وجعل غايته الدفاع عن مصالح مسلمى شمال افريقيا من
النواحي المادية والمعنوية . واصبح فى سنة ١٩٢٧ رئيسا لهذه الهيئة .
وشرع منذ ذلك التاريخ يصف تدرجيا من ارتباطاته السابقة مع الحزب
الشيوعى ، حتى انتهى به الامر الى الدخول فى صراع معه . وقد ثبت ان
الشيوعيين الفرنسيين فى ذلك الوقت لم يتخلصوا تماما من الروح العنصرية
هند معاملتهم للجزائريين .

واراد مصالى الحاج ان يجعل من النجمة حركة للشمال الافريقى
بأكمله ، فطالب بالاستقلال لافطاره الثلاثة . وقد قدر لهذه الفكرة ان تظهر
اكثر من مرة فى سبر الحركة الوطنية الجزائرية .

وسرعان ما سيطر العمال الجزائريون على النجمة ، واتجه اهتمام
اخوانهم التونسيين المراكشيين الى الاحداث الداخلية فى بلادهم .
وباستثناء الهدف العام فى الحصول على الاستقلال ، فقد كانت للمناضلين
الاولاء فى النجمة عقائد يشوبها الفموض ، وصفت بانها تجمع بين
الشعارات الماركسية ، والوطنية الجزائرية العاطفية ، والتمسك بفكرة
النضال الاسلامى .

وحلت الحكومة الفرنسية النجمة سنة ١٩٢٩ وانتقل عدد كبير من
اعضاؤها الى الحركة السرية ، معززين بذلك الجهاز التنظيمى الشيوعى الذى
كانوا قد انقسموا اليه فى البداية . وفى نفس الوقت تأسس حزب جديد
باسم النجم الثاقب ، كان اعضاؤه يصعدون جريدة الامة فى اوقات
غير منتظمة ، ولكنهم تعرضوا ، مثل النجمة ، دائما لاجراءات العنف .

وعادت النجمة الى الظهور من جديد سنة ١٩٢٣ . وعقدت مؤتمرا
عاما وهاما فى فرنسا . وقد تمكن مصالى وانصاره من حمل المؤتمر على
استصدار شبه ميثاق يتضمن الاجراءات التى يجب اتخاذها قبل الاستقلال
وبعده . وقد طالب القسم الاول من البرنامج بالآتى :

١ - إلغاء جميع القوانين الاستثنائية ، وفى مقدمتها قانون الاهالى .

٢ - العفو عن جميع المسجونين السياسيين .

٣ - حرية التنقل فى فرنسا وخارجها .

٤ - حرية الصحافة والاجتماع وتأليف الاحزاب وتقابات العمال .

٥ - الاستعاضة عن اللجان المالية ببرلمان جزائرى منتخب على

اساس الاقتراع العام .

- ٦ - إلغاء المجالس البلدية والقروية المختلطة والمناطق العسكرية المحظورة .
- ٧ - المساواة في توظيف الجزائريين والمستوطنين .
- ٨ - فرض التعليم الإلزامي باللغة العربية وافتتاح المجال للطلاب لدخول المدارس على جميع المستويات . وجعل اللغة العربية رسمية في الدوائر الحكومية .
- ٩ - تطبيق قوانين العمل على الجزائريين بما في ذلك حق التعويض على البطالة .
- ١٠ - زيادة القروض الزراعية الى صغار المزارعين الجزائريين وتنظيم وسائل الري وتحسين طرق المواصلات .

أما الشرط الثاني من القرارات فنص على المطالبة بالاستقلال الكامل وسحب القوات الفرنسية من البلاد ، وتأييد جيش وطني ، وقيام حكومة ثورية وطنية تتولى تنفيذ الإجراءات التالية :

- ١ - إيجاد جمعية تأسيسية تنتخب على أساس الاقتراع العام .
- ٢ - الاقتراع العام على جميع المستويات لجميع المجالس .
- ٣ - استخدام اللغة العربية كلغة رسمية .
- ٤ - تملك الدولة الجزائرية لجميع الممتلكات بما فيها المصارف والمناجم والسكك الحديدية : والموانئ والمرافق العامة .
- ٥ - مصادرة الأملاك الكبيرة وأعادتها الى الفلاحين ، مع إعادة أملاك الدولة والغابات الى الجزائريين .
- ٦ - التعليم الإلزامي المجاني باللغة العربية على جميع المستويات .
- ٧ - اعتراف الدولة لجزائرية بحق النقابات في تأليف الاتحادات والأحزاب وإبداء الآراء في القوانين الاجتماعية .
- ٨ - مساعدة المزارعين فوراً عن طريق تقديم القروض اليهم بلا فائدة لشراء الآلات والبذور والسماد ، وتنظيم وسائل الري وتحسين طرق المواصلات (١) .

ومن هذه القرارات ينضح أن نجمة شمال أفريقيا قد اتخذت منذ البداية مبادئ ثورية شاملة في الميدانين السياسي والاجتماعي ، وأنها بحكم نشاطها العمالية سبقت الحركات الوطنية في البلاد العربية الأخرى في ربط التحرر السياسي بالإصلاح الاجتماعي .

(١) وردت جميع هذه المطالب في النشرة الصادرة في ١١ مارس ١٩٥٠ لمجلة الجزائر الحرة - وهي لسان حال حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي خلفت النجمة .

وبينما اقتصر نشاط النجمة بصورة رئيسية على فرنسا . فقد اقامت اتصالات لها مع تونس ومراكش وغيرها من البلدان الاسلامية والعربية . وشهد مصالي الحاج في سنة ١٩٢٧ مؤتمر مناهضة الاستعمار الذي عقد في بلجيكا . وبعث في سنة ١٩٣٠ بمذكرة الى عصبة الامم يناشدها عونها في تحقيق مطالب النجمة .

وفي سنة ١٩٣٤ اعاد مصالي الحاج تكوين النجمة باسم جديد هو الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا . لكن هذا لم يغير من موقف السلطات الفرنسية ، التي اعتبرت هذه الهيئات غير مشروعة ، فحسب مصالي وسجن . الا ان انصاره رفعوا قضية امام محكمة النقض والابرام . فقضت بالافراج عنه باعتبار ان منظمته هيئة نقابية ، وذلك في العام التالي

ساهم مصالي الحاج مع اليساريين الفرنسيين في الحملة ضد العدوان الابطالي على الحبشة . ولكن لكونه جزائريا هدد مرة اخري بالاعتقال . فسارع بالخروج الى سويسرا حيث قضى ستة اشهر في حالة نفي اختياري .

وفي جنيف اتصل برائد من رواد الحركة العربية هو الامير شكيب ارسلان ، الذي كان له تأثير كبير على زعماء المغرب ، كما سئرى عند الحديث عن الحركة القومية في مراكش . وادى هذا الاتصال الى تحول مصالي من صورته الشيوعية الفرنسية الى مظهره العربي الاسلامي . واثّر الامير شكيب على مصالي فحمله على معارضة اقتراحات بلوم - فيوليت ، وعلى نقل نشاطه الى داخل الجزائر .

وسمح قيام حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا بعودة مصالي الى باريس ، حيث استأنف نشاطه السياسي .

ودخل مصالي والنجمة الى الجزائر نفسها لأول مرة في اغسطس ١٩٣٦ . وعقد اجتماعا عاما في الملعب البلدي بالعاصمة بحضور نحو من عشرة آلاف وطني . وقام مصالي بعد ذلك بجولة في انحاء البلاد ، وذكرت النجمة في هذه الآونة ان عضويتها تضم ١١٠٠٠ شخص ، نظهوا في سبعة فروع في فرنسا ، وفي نحو ثلاثين فرعا تم تأسيسها أخيرا في الجزائر . واضيف ٣١ فرعا اخرى اثناء الجولة التي قام بها مصالي في انحاء البلاد .

وادرك الحزب الشيوعي ان وجود النجمة ينتزع منه معظم اعضائه تنجزائريين فتحول الى خصم له . وانتهى الامر الى ان حكومة الجبهة

الشعبية التي رحب بها كثير من الشباب الجزائري ، جاء على يدها الحل النهائي للنجمة في ٢ يناير ١٩٣٧ .

وفي كل مرة تحل فيها المنظمة التي يرأسها مصالي الحاج ، يعود الى تشكيلها باسم جديد ، مستندا الى مبدأ حرية تكوين الأحزاب . وفي مارس ١٩٣٧ تأسس حزب الشعب الجزائري في فرنسا . ويتضح من الاسم الجديد كيف تحول مصالي عن فكرة النضال على مستوى مغربي عام ويبدو ان التونسيين والمراكشيين قد انصرفوا عن الانخراط في مسلك النجمة ، وفضلوا العمل على مستوى اقليمي خشية ان تربط بلادهم بمشكلة الجزائر الاثر تعقيدا .

وخاض انصار حزب الشعب الانتخابات البلدية في الجزائر سنة ١٩٣٧ . واظهروا أثناء الحملة الانتخابية روح النضال الشديد التي ميز بها الحزب . ومن ثم تقرر اعتقال زعمائه ومحاكمتهم ، وقضى على مصالي بالسجن سنتين . ولم يكد بفرج عنه سنة ١٩٣٩ حتى قامت الحرب ، فتعطل نشاط جميع المنظمات السياسية .

ظهرت في الجزائر اذن في فترة ما بين الحربين ثلاثة اتجاهات ، تتمثل في الادماجيين ، وجماعة العلماء ، ثم نجمة شمال إفريقيا التي اصبحت حزب الشعب . ويمكن وصف الاتجاه الثالث بأنه حركة قومية . اما الادماجيون فقد كان نشاطهم يهدف الى تحرير الجزائر من النظام الاستعماري باعتبارها جزءا من فرنسا .

وتعتبر جماعة العلماء ، هي الاتجاه المعاكس ، الذي رد على الادماجيين على الصعيد النظري .

وبعد خيبة الأمل العامة التي الحقها بالجزائريين حكومة الجبهة الشعبية ، قامت محاولة للتفارب بين تلك الاتجاهات المختلفة . ودعا الدكتور ابن جلول الى عقد مؤتمر في يونيو ١٩٣٧ حضره جماعة العلماء التي كان افرادها يتعاونون بصفتهم الشخصية مع جميع الاتجاهات الوطنية . اما مصالي الحاج فقاطع المؤتمر ، ومن هنا جاءت قراراته معتدلة مثل :

١ - المطالبة بدائرة انتخابية موحدة للجزائريين والمستوطنين .

٢ - إلغاء جميع آثار قانون الأهالي ، ولا سيما تقييد حرية التنقل للجزائريين في فرنسا . وإلغاء الإجراءات الردعية التي وضعت ضد الذين يناقشون مسألة السيادة الفرنسية في الجزائر .

٢ - إلغاء الحكم العسكري من أقاليم الجنوب .

٤ - الاعتراف باللغة العربية كلغة قومية في الجزائر .

وهذه المطالب في مجموعها باستثناء المطالب الأخير ، أقرب الى أهداف
الادماجين .

ومما يسترعى الانتباه انه في حين أن حزب الشعب امتنع عن المشاركة
في أعمال المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة ١٩٣٧ ، ساهم الحزب الشيوعي
في هذا المؤتمر . وكان الحزب الشيوعي الجزائري فرعا من نظيره الفرنسي ،
وهو من أوائل الاتجاهات السياسية التي نصت على مبدأ استقلال الجزائر ،
كما ورد في جريدة لومانيتيه في ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ ، وفي سنة ١٩٣٥
راح الحزب يبحث عن انصار جدد ، وذلك بتقوية صفته المحلية ، وإقامة
حزب منفصل كان من بين مؤسسيه عمار مزغان وعلى بوخرت . وأثناء
تولى حكومة الجبهة الشعبية للسلطة ، تحول الحزب الى مبدأ الإصلاح بدلا
من الاستقلال على أساس أن تشرف فرنسا الديمقراطية على هذا الإصلاح
وهكذا اتسم موقفه بالتردد حسب تغيرات الظروف الدولية .

ويرجع الصدام بين شيوعيين وبين حزب الشعب الى التنافس على
كسب الأصوات العمالية سواء في الانتخابات النغاية أو السياسية ، ومع
ذلك فقد ظل الشيوعيون بحاجة الى الوطنيين ليتغلبوا على ضعفهم ،
والوطنيون بحاجة اليهم ليتعلموا منهم أساليب التنظيم السياسي والعمل
السري والشعارات الخلافة .

- ٦ -

اتجاهات جديدة في الحركة الوطنية

كانت الحرب العالمية الثانية هي الفرصة الذهبية التي اتاحت
للسلطات الادارية الفرنسية القبض على الزعماء الجزائريين وحل منظماتهم
دون محاكمة . وما لبثت ان تولت حكومة المارشال بيتان الحكم بعد
توقيع الهدنة في يونيو ١٩٤٠ . وقد جعلت اول مبرر لوجودها هو المحافظة
على سلامة الامبراطورية .

ويعتبر المستوطنون حذرة فيشى عصرهم الذهبي . فهي قد أبدت

(١) الياس مرفص : الحزب الشيوعي الجزائري .

عنصرى السكان الأصليين سواء اكانوا عربا ام يهودا ، من أى نشاط سياسى . وذلك استجابة للأفكار العنصرية التى قلدت فيها فيشي المانيا النازية . وهى التى حكمت على مصالى الحاج سنة ١٩٤١ بالسجن مدة ١٥ عاما ، ثم نفتته الى احدى واحات الجزائر الجنوبية .

وكان طبيعيا بعد ذلك ان يعلق اوطنيون الجزائريون الآمال على معسكر الحلفاء الذى اصدر ميثاق الأطلس . وما يحتويه من مبادئ بخصوص حق تقرير المصير . فلم يكد جند الحلفاء ينزلون فى الجزائر فى ١١ نوفمبر ١٩٤٢ ، حتى حاول الزعماء الوطنيين الاتصال بهم . ولكن معا يلفت النظر حقا ان الأمريكيين وقفوا من عرب المغرب موقفا مختلفا تماما عن المشرق . فبينما سعوا فى المشرق الى استرضاء العرب لمواجهة الألمان ، كان همهم فى المغرب هو استرضاء السلطات الرسمية والمستوطنين لاعتقادهم بان ذلك سيسهل التعاون عند غزو فرنسا . وتصرفوا فى الجزائر بالذات كما لو لم يكن العنصر الوطنى موجودا ، فأبقوا الإدارة بدون أى تغيير ، ولم يتدخلوا الا من أجل الضغط على إدارة فيشي السابقة لكى تلتفى القوانين التى اتخذت ضد اليهود . ومع ذلك ظلت تلك الإدارة تماطل فى إعادة العمل بقانون كرميو ، حتى دخلت العناصر اليسارية فى الحكومة المؤقتة سنة ١٩٤٣ .

والذى يعنينا هاهنا هو ان الجنرال جيرو . الذى كان مسئولاً عن الإدارة المدنية فى الجزائر بعد نزول الحلفاء ، عارض السياسة الأمريكية بحجة ان ٧٠٪ من المجندين فى جيش فرنسا الحرة آنذاك هم من المغاربة . وان إعادة امتيازات اليهود ستثير استياءهم .

ظهر فرحات عباس فى مقدمة الحركة الوطنية فى السنوات الباقية من الحرب ١٩٤٢ - ١٩٤٥ ، ربما لوجود مصالى الحاج فى المنفى فى تلك الأثناء ، ومن جهة أخرى كان قد بدأ مرحلة جديدة من مراحل تطوره السياسى التى انتهت به الى جبهة التحرير ، فقد رأينا كيف أنه بدأ بالدعوة للادماج . وقد يش منها بعد موقف الجبهة الشعبية ، ثم ازداد ياسا بعد أن شعر بالتفرقة فى للمملة بين الجزائريين واقرائهم الفرنسيين بالجيش . وكان هو نفسه (١) يعمل بالتقسيم الطبى اثناء فترة القتال ١٩٣٩ - ١٩٤٠ قبل تسليم فرنسا .

واذن فتظرية التخبطة المختارة لم يكن لها أى صدق ، لان تشبيح

(١) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٣٠ - ١٩٤٥ الجزء الثانى .

الجزائري بالثقافة الفرنسية ، بل وتزوجه من امرأة فرنسية ، لم يكن يغير من نظرة المستوطنين الاستعمارية . ومن هنا تحول فرحات عباس أثناء الحرب وحتى قيام الثورة الجزائرية سنة ١٩٥٤ الى فكرة قيام حكومة جزائرية مستقلة مع امكان ارتباطها بفرنسا بروابط لم يحددها تحديدا دستوريا دقيقا .

وقد بدا نشاط فرحات عباس عندما تقدم هو واثنتان وعشرون من اعضاء مجالس الوفود المالية بعدد من المطالب الى القيادة الامريكية والسلطات الادارية الفرنسية ، التي رفضت النظر فيها :

اولا : لانها قدمت لقيادة الحلفاء . وهى هيئة غير مختصة بمسالة داخلية .

وثانيا : لان تلك العريضة اعتبرت قبول هذه المطالب شرطا لتجنيد الجزائريين فى جيش فرنسا الحرة ، فنظرت اليها على انها نوع من المساومة .

ومع ان اصحاب العريضة ، حاولوا استرضاء السلطات بعد ذلك بتقديم مذكرة اخرى معدلة ، لحوا فيها الى انهم يريدون المشاركة فى مجهود الحرب للحصول على الاستقلال فى (اطار فرنسى) فان السلطات رفضت . وقال جبرو الحاكم العام الجديد « انه اتى لتجنيد الرجال لا ليناقش مسائل سياسية » .

وكان ان اصدر فرحات عباس واصحابه فى ١٠ فبراير ١٩٤٣ بيانا شهيرا ، حتى اصبح انصاره يعرفون باصدقاء البيان . وهذا هو مضمونه :

بدا البيان بسرد قائمة حساب عن الاحتلال الفرنسى فى مدى قرن . وكيف انه ادى الى تلك الحالة المحزنة من البؤس والجهل . وطالب بحياة قومية ديمقراطية للجزائر . وبالرغم من انه لم ينكر قيمة الثقافة الفرنسية

والغربية : الا انه رفض (العبودية) الناشئة عن نظام فرنسا الاستعماري ، واستنكر سياسة الادماج مذكرا بالفوارق الروحية العميقة التى تفصل بين المستوطنين واهل البلاد . ثم اكد (ان الوقت قد فات على ان يقبل الجزائري بان يكون شيئا آخر غير ان يكون جزائريا)
ثم سرد بعض الاصلاحات المحددة مثل (١) :

١ - تطبيق مبدأ المساواة والحرية على جميع الجزائريين دون تمييز
فى الجنس أو الدين أو اللغة .

٢ - القضاء على النظام الانتاعى بواسطة اصلاح زراعى .

٣ - الاعتراف باللغة العربية كلفة رسمية على قدم المساواة مع اللغة
الفرنسية .

٤ - تطبيق التعليم الابتدائى الاجبارى على جميع الجزائريين .

٥ - فصل شئون الدين الاسلامى عن الادارة الفرنسية ، كما هو الحال
بالنسبة للكنيسة .

٦ - اشتراك المسلمين مباشرة فى ادارة البلاد .

ويلاحظ ان معظم الذين وقعوا هذا البيان هم من الادمجيين القدامى ،
وانهم لم يبينوا المستقبل السياسى للجزائر بصورة محددة
التي قدموها من قبل الى قيادة الحلفاء فى ديسمبر ١٩٤٢ ، والتي تضمنت
فكرة دولة جزائرية بدستور خاص بها .

ولما وافق الحاكم العام مبدئيا على بحث مقترحات البيان ، والف
لجنة لهذا الغرض اكمل اصحاب البيان تصريحهم الاول بمقترحات جديدة
تتعلق بالشكل السياسى للجزائر فقد طالبوا بدولة جزائرية مستقلة استقلاللا
ذاتيا ، وانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور هذه الدولة ، ولكن الملحق
يميز بين مطالب عاجلة واخرى يمكن تأجيلها الى ما بعد الحرب مثل اعلان
الدستور . وكان من المطالب العاجلة : اشراك الجزائريين فوراً فى حكومة
تنشأ فى مدينة الجزائر على اساس المناصفة بين المستوطنين والجزائريين .

واشار واضعو الوثيقة الى ان (انشاء هذه الدولة الجزائرية لا يحول
فون تنظيم اتحاد لشمال افريقيا مع مراكش وتونس) ويلاحظ ان فكرة
النجمة من وحدة الشمال الإفريقى قد بعثت من جديد فى هذا الاقتراح .

وكان ملحق البيان ، اول وثيقة مهمة وضعها الجزائريون المعتدلون
للحديث عن الدولة الجزائرية ذات السيادة ، وعن الشعب الجزائرى ، وهى
هبارات لم تستعمل فى البيان نفسه .

وبعد ارسال الملحق الى السلطات الفرنسية : تسلم دييجول السلطة
فى الجزائر ، واختار الجنرال كاترو حاكما عاما لها . فسارع الى رفضه
البات لهذه المطالب ، واكد ان فرنسا لن توافق قط على استقلال الجزائر .

وفد ادى رفض فرنسا للمرة الثانية ، قبول البيان كأساس للمحادثات
الإصلاحية الى رد فعل شديد عند الوطنيين . ورفض المندوبون الجزائريون
فى شهر سبتمبر الاشتراك فى دورة طارئة للجان المالية : معربين بهذا عن
تمسكهم بالبيان وولائهم له . وقد رد كاترو بحل الهيئات التى يشترك
الجزائريون فيها ، وفرض الإقامة الجبرية على فرحات عباس وغيره من
الزعماء .

ولم يعدل كاترو عن قرار الحل ، الا بعد أن ذهب اليه وفد من الممثلين
اعتذر عن الأحداث الجارية : وأعلن رغبته فى تطور الجزائر ضمن نطاق
انظمة الدولة الفرنسية . وكان مفهوما أن هؤلاء لا يمثلون اتجاه الراى
العام فحاول ديحول استرضاء الوطنيين فى تصريح قسنطينة فى
ديسمبر ١٩٤٣ ، والذي أصبح أساسا لقانون مارس ١٩٤٤ كما سنرى .

غير أن هذه الإجراءات التى كان فى وسعها أن ترضى الإدماجين سنة
١٩٣٦ . لم تعد تناسبهم الآن ، فرفضوها ، واشترك معهم فى رفضها جماعة
العلماء ومصالى الحاج أيضا ، ولم يتقبل القانون بالتأييد إلا عدد قليل من
الممثلين فى اللجان المالية والذين كانوا قد تخلوا عن البيان تحت ضغط
الفرنسيين .

ومما يجدر بالملاحظة أن مبادئ فرحات عباس الإصلاحية التى ركزت
على النواحي الاجتماعية قد التقت مع أهداف الحركات العمالية التى
يمثلها حزب الشعب . وقد نجح فرحات عباس فى عقد مؤتمر شامل فى
مارس ١٩٤٥ ومع وجود الرغبة فى توحيد الكفاح الوطنى ، فقد كشف
المؤتمر عن وجود خلافات عقائدية بين أنصار البيان الذين يمثلون الثقافة
العلماء الغربية : وجماعة العلماء التقليدية : وحزب الشعب ممثل الوطنية
المتطرفة . وقد احتدم الخلاف ، خاصة بين حزب الشعب والعناصر الأخرى
حول التمسك بزعامة مصالى الحاج للحركة الوطنية . ثم انتقد ممثلوه
بشدة دعوة أنصار البيان الى فكرة جمهورية متحدة اتحادا فداليا
مع فرنسا (١) .

وكان لأنصار حزب الشعب فى النهاية السيطرة على المؤتمر رغم وجود
زعيمهم مصالى تحت الإقامة الجبرية ، وادى ذلك الى بث الانزعاج فى
نفوس المستوطنين : والى رد فعل عنيف وسريع فى مذبة قسنطينة .

(١) انظر عن فترة الحرب

Sarasin, La Crise Algérienne

مذبحة قسنطينة سنة ١٩٤٥

عندما كان العالم يحتفل بانتصار الحلفاء على المانيا النازية في ٨ مايو ١٩٤٥ نظم الجزائريون مظاهرات خاصة بهذه المناسبة . فخرجت الجموع في مختلف أنحاء البلاد . وفي مدينة سطيف حمل المتظاهرون الاعلام الوطنية . فكان ذلك مثيرا لحفيظة المستوطنين ورجال الشرطة . وانطلقت الشرارة الاولى التي سرعان ما اشعلت معركة حامية تردد صداها في جميع مدن قسنطينة . وشهدت الجزائر في ذلك اليوم مذبحة مروعة لم يسبق لها مثيل منذ حرب الإبادة .

وقد اشترك الطيران والبحرية في ذلك القرى الجزائرية . ومما يجدر بالملاحظة أن وزراء شيوعيين في حكومة فرنسا المؤقتة آنذاك ، كانوا مسئولين بصورة مباشرة عن أعمال القمع هذه وانتهاز المستوطنون فرصة الاضطرابات التي اعدوا لها من قبل فكونوا جماعات مسلحة تنتقم من الجزائريين العزل . وفيما بالى وصف احد الجزائريين لتلك المذبحة (١) .

« واجتمع على المسلمين في الجبهة الممتدة بين سطيف ، وخراطة وقالة ، رجال الجند الفرنسي بين مشاة وطيارين وفرق مصفحة ، ورجال البحرية الفرنسية الذين كانوا مستعدين على السواحل ، ورجال الجالية الأوربية الذين كانوا قد تسلحوا واستعدوا لذلك اليوم الاحمر الرهيب .

« وفتح الجميع موسم الصيد الآدمي . وطورد المسلمون في المدن والقرى والمدائر ، كما تطارد السباع في الغابات : وعمت المذابح فدهبت ضحيتها القرى العديدة لم ينج منها رجل ولا امرأة ولا صبي . وكانت المصفحات الفرنسية تسير صفا فتدمر القرى على راس من فيها من رجال ونساء واطفال حتى تسوى بها وبما فيها الأرض » . فكانت الدماء تجري غزيرة ، وقد صبغت الأرض بلونها الاحمر ، وبصفة ظاهرة مكنت المصورين من اخذ مناظرها من الطائرات .

« وهناك قرى أخرى : دمرت بالطائرات تدميرا فلم يبق منها شيء . أما بالمدن الكبيرة ، كسطيف : وقالة : فكان رجال الميليشيا من المتطوعين الأوربيين يهاجمون الديار ، ويقبضون على النخبة المثقفة الجزائرية ، ويلهبون بها خارج المدينة ويأمرونها تحت توبيد الرشاشات بخفر القبور الجماعية . ثم يقتلون الفوج اثر الفوج : ويأمرون كل فوج بدفن الفوج السابق .

« أما النساء فقد امتعن شر امتهان • وانتهكت حرمانهن انتهاكا جديرا
بأعمال وحوش الاحتلال الأولين • وقطعت أذانهن من أجل الأقران •
وايديهن من أجل الخواتم ، وأرجلهن من أجل الخلاخل ، وكان الجند
يتباهى بتلك الفنائم ويتفاخر بالأحرار على أكبر عدد منها » •

بلغ عدد الضحايا في هذه المجزرة البشرية ٤٥ ألفا حسب تقدير
الكتاب الجزائريين • وفي هذا التقدير شيء من المبالغة ، كما أننا لا نعتمد
الأرقام الرسمية التي أعلنتها السلطات الفرنسية وهو ١٦٠٠ شخص ، لأن
الضباط الفرنسيين قدروا في أعتراقاتهم الخاصة عدد الضحايا من ثمانية
إلى عشرة آلاف ، ولا يسجل تاريخ الاستعمار الفرنسي في العصر الحديث
جريمة أفظع من هذه سوى مذبحه مدغشقر ، التي وقعت عند اشتعال
ثورة في الجزيرة سنة ١٩٤٧ راح ضحيتها ثمانون ألفا •

وكما يتضح من الوصف السابق : يوجد عند الجزائريين اعتقاد
بأن المذبحة كانت مديرة من قبل بواسطة المستوطنين الذين ساءهم تكتل
الوطنيين من جهة ، واجراءات ديجول من جهة أخرى • ويستدل على ذلك
بكتابات الفرنسيين انفسهم الذين قرروا أنهم سمعوا المستوطنين يقولون :

« اذا قامت الثورة فان حكومتنا ستكون مضطرة لحمايتنا » • كما أن
اللجنة البرلمانية التي ارسلت للتحقيق في سنة ١٩٤٧ اعترفت بأن الحكومة
أخطأت في مسيرتها لسياسة المستوطنين (١) •

ولقد حققت فعلا مذبحة قسنطينة بعض أغراضهم ، اذ أعلنت على
أثرها الاحكام العرفية وقبض على اربعة آلاف وخمسمائة شخص ، هم
عماد الحركة الوطنية وزعمائها وقضت المحاكم الفرنسية على ٩٠ بالاعدام
ونفذ فيهم الحكم ، كما حكم على ٦٤ شخصا بالاشغال الشاقة المؤبدة •
ولم يحقق كل هذا سوى جزء من أهداف المستوطنين فطالبوا بأن يشمل
الاعدام الزؤوس الكبيرة ، وباقامة حرس وطني منهم يتولى الاشراف على
الامن وتعيين الحكام العام للجزائر من بينهم •

اما المستوطنون فيدعون بأن تلك الاضطرابات كانت مديرة بين الزعماء
الجزائريين منذ مقابلة فرحات عباس مع مصالي الحاج سنة ١٩٤٤ • ولكن
مجريات الحوادث تدل على عدم تنسيق للخطة بين المتظاهرين •

واقصى ما يمكن تصديقه هو ان الملابس التي احاطت بهذا الاشهر

(1) Jeanson P. 71.

الإخيرة من الحرب قد بعثت فى نفوس الجزائريين الهمة للعمل من أجل
الاستقلال ، مثل :

١ - فقدان فرنسا لهيبتها بهزيمتها السريعة .

٢ - ظهور الأمم المتحدة التى روجت لمبدأ حق تقرير المصير .

٣ - تكوين الجامعة العربية التى علق عليها الوطنيون فى شمال إفريقيا
آمالا عريضة فى ذلك الوقت .

ولقد كان دور اصحاب البيان بارزا حتى وقوع هذه المذبحة ،
ولكنهم اخذوا يتخلون عن القيادة لحركة مصالى الحاج ، حينما اندلعت تلك
الأحداث بأن النضال السياسى لن يجدى كثيرا .

- ٨ -

الحلول الفرنسية

كانت الحكومات الفرنسية اقل ادراكا للتطور الذى شهده العالم
بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وقد انبت جميع الاجراءات التى
اتخذت لمواجهة الحركة الوطنية الجزائرية على مبدأ السيادة الفرنسية ، ولم
تخرج جميع الحلول عن هذا المبدأ قبل مشروع ديجول سنة ١٩٥٩ .

وكانت السلطات الاستعمارية تعزو حوادث الشغب الى سوء الاحوال
الاقتصادية والاجتماعية ، لانه لا توجد فى رايهم ، لدى الجزائريين مقومات
القومية التى تبرر لهم المطالبة باستقلال .

وعلى هذا النحو صدر اول اجراء فى عهد حكومة ديجول المؤقتة فى
٧ مارس ١٩٤٤ وهو إعلان جميع الجزائريين مواطنين فرنسيين ، وبالتالي
فلهم حقوق سياسية ويستمتعون نظريا بالمساواة فى تولى الوظائف العامة .
ولكن القانون اذ فرق بين طائفتين انتخابيتين ، انما دل على الاعتراف الضمنى
بفكرة التفرقة العنصرية وكأنه اعتبر الجزائريين مواطنين من الدرجة
الثانية .

وتتألف الطائفة الانتخابية الاولى من المستوطنين وعدد من (المسلمين)
الذين تتوفر فيهم شروط معينة . اجتماعية وثقافية ، ولكن ليس منها كما
فى السابق شرط التخلّى عن قانون الاحوال الشخصية الاسلامى ، وقدر

عدد الجزائريين الذين تنطبق عليهم تلك الشروط بنحو ٦٠ ألفا . اما الطائفة الانتخابية الثانية . فتتألف من بقية الاهالي .

وتنتخب كل طائفة . على حدة ، ممثلها في المجالس البلدية والقروية والاقليمية ويمكن ان يصل عدد (المسلمين) في اى من تلك المجالس الى $\frac{1}{3}$ الا اذا كان عدد الاوربيين في الدائرة يزيد على النصف ، ولعل واضع المرسوم كانوا يعتقدون بأن مجرد ممارسة الحق الانتخابي والذهاب الى صناديق الاقتراع كفيلا بأن يرضى الوطنيين الجزائريين . وقد طبقت مبادئ المرسوم على انتخابات الجمعية التأسيسية للجزائر ، فخصص للطائفة الاولى ٧ مقاعد ، والثانية ٦ من مقاعد هذه الجمعية .

وعاد زعماء الحركة الوطنية لمقاطعة تلك الانتخابات ، فكان هناك رد فعل ظاهر ولكنه متفاوت . وفاز بالمقاعد المخصصة للجزائريين ابن جلول وانصاره الذين استمروا على المناداة بمبدأ الادماج حتى ذلك الوقت . ومن المعروف ان هذه الجمعية لم تنجح في سن دستور للجمهورية الرابعة فتقرر اعادة الانتخابات لجمعية تأسيسية اخرى .

وفي هذه الاثناء صدر عفو شامل عن المعتقلين السياسيين وشمل هذا العفو مصالى الحاج وفرحات عباس . واكتسح انصار الأخير المقاعد المخصصة للجزائريين في الجمعية الثانية . نظرا لمقاطعة العناصر الوطنية الاخرى للانتخابات .

وكان عباس في هذه المرحلة من تطوره قد اعاد تكوين منظمته السياسية باسم الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري . وقد تبين انها اقل شعبية من عهد جماعة اصدقاء البيان . والظاهر من تصريحات فرحات في هذه الحقبة انه اصبح من انصار الجمهورية الجزائرية المستقلة . ولكن لم يتخلص بعد من احساس الاعجاب بالحضارة الغربية . ولذا اقر بأن لفرنسا ان تلعب دور المرشد لتلك الجمهورية . ففي نداء وجهه الى الشبيبة الجزائرية قال « لا نريد ادماجا ، ولا نريد سيذا جديدا ، ولا انفصالا . وانما نريد شعبا فنيا يتولى تثقيف نفسه اجتماعيا وديمقراطيا . محققا للجزائر التطور الصناعي والعلمي ، وحاملا رسالة بعثها خلقها وفكريا ، مرتبطا بشعب عظيم متحرر الفكر . نريد ديموقراطية فنية في نشاتها توجهها الديموقراطية الفرنسية العظيمة ، واذا لم تتمكن الشبيبة الجزائرية من التغلب على الفروق العنصرية القائمة بينها ، فانها ستنتهي الى انتحار اخلاقي بصورة حتمية مثقلة بالنتائج » وانتهى الى القول :

« واذا لم يتخلص الأوروبيون في الجزائر من مركبات الاستعمارية والكبرياء التي تلازم المصالح المحتل . فلن يكون في الامكان تحقيق أى مجتمع جزائري » .

وعندما جرت الانتخابات لأول مجلس نيابي في عهد الجمهورية الرابعة ، قرر مصالي الحاج المساهمة فيها . وكان قد أعاد تشكيل حزب الشعب باسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية . وهكذا نجد أن حركة الانتصار قد أتت بعد الاتحاد الديمقراطي لانتصار البيان الجزائري لتجرب مبدأ النضال عن طريق المشاركة في أنظمة الدولة الفرنسية ، سواء أكان البرلمان بمجلسيه ، النواب والشيوخ أم كان مجلس الاتحاد الفرنسي الذي نيط به الإشراف على الإمبراطورية . أو المجالس المحلية داخل الجزائر ، وعلى رأسها المجلس الجزائري الذي تأسس حسب قانون سنة ١٩٤٧ .

وكانت العقبة الأولى التي اصطدم بها الوطنيون ، هي تزييف الإدارة للانتخابات في الجزائر بالذات . ولذلك لم يطل العهد بهذه التجربة ، وعلى كل فقد دخل مصالي وبعض أنصاره إلى مجلس النواب ، كما دخل عدد من أنصار البيان إلى مجلس الشيوخ في باريس وأسموا صوت الجزائر الوطنية داخل البرلمان ، ولكن دون جدوى لأنهم كانوا أقلية لا تذكر . فكان أهم إجراء اتخذته برلمان الجمهورية الرابعة بخصوص الجزائر ، هو إصدار قانونها الأساسي في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ .

واعتبر هذا القانون حلا وسطا بين وجهة نظر اليمين المتطرف الذي كان يرغب في إبقاء الوضع في الجزائر دون تغيير . مع الفناء مرسوم مارس ١٩٤٤ أن أمكن . وبين اليسار (اشتراكيون وشيوعيون) الذي جعل الإدماج أساسا لسياسته الجزائرية ، وصرح الشيوعيون بأنهم مستعدون لقبول جميع النتائج المترتبة على الإدماج الحقيقي . وأهمها إلغاء نظام الطائفتين الانتخابيتين ، وتقسيم الجزائر إلى دوائر انتخابية مثل فرنسا ، مما يسمح لها بانتخاب نحو ١٢٠ نائبا . باعتبار أن فرنسا التي يبلغ تعدادها ٤٠ مليون يمثلها ٦٠٠ نائب ، فللملايين الثمانية في الجزائر الحق في انتخاب ١/٥ هذا العدد .

وبما أن جميع الزعماء تقريبا . كانوا قد انصرفوا عن فكرة الإدماج . فقد أصبحوا هدفا لهجوم الشيوعيين .

صدر إذن قانون سنة ١٩٤٧ بغلبية سبيلة تمثل أحزاب الوسط

بلغت ٣٢٢ صوتا ، مع تغيب الشيوعيين والنواب المسلمين . ومع ان الاشتراكيين تظاهروا بمعارضته ، الا ان حزبهم الحاكم في ذلك الوقت ساعد على اصدار القانون . وسنحاول فيما يلي تحليل مواد هذا القانون الذي استمر مدة ثمانية اعوام من ١٩٤٧ - ١٩٥٥ . يعتبر القانون الاساسي للبلاد ، مع ملاحظة ان الحكومة الفرنسية لم تطبق المواد التي وضعت لارضاء الجزائريين تطبيقا حقيقيا يوما ما طوال هذه المدة (١) :

تقرر المادة الاولى : المبدأ القديم الذي يرجع الى سنة ١٨٤٨ ، ويقضى بأن الجزائر جزء من الاراضي الفرنسية . وتقرر نفس المادة بأن للجزائر شخصية مدنية وادارية ومالية مستقلة ، وترتب على القسم الاول من المادة امران نص عليهما صراحة في المواد اللاحقة .

(١) سريان المفاهيم الدولية التي ترتبط بها فرنسا على هذه المديرية . ومفرد النص على ذلك ، هو رغبة فرنسا في أن تثبت لطفائها الغربيين أن الجزائر ستكون خاضعة للأحلاف العسكرية القريبة ، والا ما كان هناك حاجة للنص على هذا الامر . ما دامت الجزائر معبرة جزءا من الأراضي الفرنسية .

(ب) انسحاب المبادئ الدستورية المعمول بها في فرنسا على الجزائر (نص صراحة على هذا في المادة ١٢) . وترتب على هذا المبدأ ، أن برلمان باريس يصدر التشريعات الخاصة بالجزائر ، ما لم ينص صراحة على استثناء الجزائر منها . وفي رأي المشرع الفرنسي ، أن هذا النص هو بمثابة ضمان للجزائريين ، ضد السلطات الادارية . وأن الجزائريين يستطيعون دائما ان يحتكموا لمبادئ الجريات العامة والخاصة السائدة في فرنسا .

ويحتوي القانون ، بعد هذه القواعد الرئيسية ، على عدة مبادئ خاصة ، قصد منها تطيب خاطر الجزائريين . فنصت احدى المواد على المساواة بين جميع السكان في الحقوق السياسية ، والاجتماعية وتولى الوظائف العامة . ولكن توجد مغالطة في مسألة مساواة الحقوق السياسية ، فالفرنسيون اعتبروا أن حق الانتخاب الذي منح للجزائريين ، يعني مساواة سياسية ، ولكن كيف تتحقق المساواة : ونسبة تمثيل المليون من المستوطنين سبعة نواب ، بينما يمثل ثمانية ملايين من الجزائريين نفس العدد .

(١) فمنا بترجمة هذا القانون الى العربية . محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية بالجزائر ، نشرها معهد الدراسات العربية ص ٨٧-١٠٢ .

ففكرة المناصفة بين الفريقين ، كانت مهيمنة على جميع التشريعات الخاصة بالجزائر دون اعتبار للأهمية العددية . أما المساواة في تولي الوظائف فهي حبر على ورق ، فجميع الوظائف العليا ، ظلت مقصورة على العنصر الفرنسي حتى أن جى موليه رئيس وزراء فرنسا سنة ١٩٥٦ اعترف صراحة بعدم تطبيق هذا المبدأ حين قرر أنه ابتداء من صدور تصريحه ، سيراعى مبدأ المناصفة في احتلال الوظائف الإدارية بالجزائر .

المبدأ التالي هو تقرير حق الانتخاب للمرأة المسلمة كما يقولون (مادة ٤١) ، ولكن بعد موافقة المجلس الجزائري ، وذلك جريا على الفكرة الخاطئة ، من أنه كلما كان للجزائريين أصوات أكثر في الانتخابات ، تأكد السير قدما نحو تحقيق المساواة .

ومن هذه المبادئ أيضا ، الاعتراف باللغة العربية كلفة تعليم بجانب اللغة الفرنسية . ولكن نص القانون بأنه يعترف باللغة العربية كلفة من لغات الاتحاد الفرنسي (١) . ومعنى هذا النص ، أن الفرنسيين لا يريدون الاعتراف بأن اللغة العربية ، إنما قررت في الجزائر (٢) لأنها لغة قومية .

ومن تلك المبادئ أيضا ، فصل الشؤون الإسلامية عن الإدارة الرسمية وتحويلها ، مثل الكنيسة ، إلى هيئات خاصة يشرف عليها المهتمون بالأمر من المسلمين . وصعوبة تطبيق هذا المبدأ ، هو أنه لا يوجد في الإسلام هيئة دينية رسمية مثل الكهنوت .

وأخيرا إلغاء النظام العسكري الخاص ، الذي ظل سائدا في الأقاليم الجنوبية من صحراء الجزائر ، واستمات هذه النواحي بالحرية المدنية بالمفهوم الذي وضعته السلطات الفرنسية .

أما المواد الخاصة بتقرير مبدأ استقلال الجزائر إداريا وماليا ، فقد وضعت في الحقيقة لمصلحة فرنسا والمستوطنين . فوجود شخصية إدارية مستقلة في الجزائر يترتب عليها النص على وجود حاكم عام للمديرية الثلاث . ولو كان الإدماج كاملا لما كان هناك حاجة لوجود حاكم عام له سلطات خاصة لا يوجد نظيرها في فرنسا .

(١) الاتحاد الفرنسي هو المصطلح الجديد الذي أحله دستور الجمهورية الرابعة . محل كلمة الإمبراطورية وقد أنشئ له مجلس خاص عام ١٩٤٧ . مثلت فيه جميع المستعمرات .

(2) Culmann : L'union française.

فقد نص على أن يكون للحاكم العام سلطات اوسع من سلطات مدير المديرية فهو يشرف مثلا على تعليم المسلمين ، لانه اذا اراد المسلمون أن يتبعوا نوعا خاصا من التعليم ، فعليهم أن يخضعوا للحاكم العام ، رئيس المجلس التنفيذي في الجزائر ، والا التزموا ببرامج وزارة التربية في باريس .

وبعاون الحاكم العام مجلس تنفيذي من ٦ اعضاء ، يختار اثنان عن كل طائفة من الطائفتين المكونتين للمجلس الجزائري ، واثنان بحكم وظائفهم . هما رئيس المجلس الجزائري ونائبه ، وينتسب احدهما لطائفة انتخابية غير طائفة الآخر .

ومن اهم ما اشتمل عليه هذا القانون الاساسي ، من نظم مميزة للجزائر تؤكد وجود شخصية مدنية ومالية مستقلة ، هو انشاء :

المجلس الجزائري : ويعتبر هذا المجلس امتدادا او الصورة الجديدة لمجلس الوفود المالية ، بعد ادخال تعديلات هامة تناسب ظروف العصر . فيتألف من ١٢٠ عضوا ، ٦٠ عن المستوطنين والمسلمين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي : ٦٠ عن بقية الاهالي (المسلمون) وذلك لمدة ٦ سنوات ، بالاقتراع العام ، على أن يجدد انتخاب نصف الاعضاء كل ٣ سنوات . ووظيفة المجلس الاساسية هي مناقشة ميزانية الجزائر ، واصدار اللوائح المحلية في الشؤون الاقتصادية والتجارية والزراعية وغير ذلك من الامور المحلية البحتة .

وتنص المادة ٥٥ على أن أي قرار له صفة سياسية يعتبر لاغيا . ومع جميع هذه الاحتمالات وتضييق سلطات المجلس فقد نصت المادة ١٥ على أن قرارات المجلس لا تصبح نافذة ، الا اذا صدر بها مرسوم من حكومة الجمهورية ، فاذا رفضت هذه الحكومة اصدار المرسوم : فان الجمعية الوطنية الفرنسية تحسم النزاع بقرار منها . فالمجلس الجزائري اذن يكاد يكون مجلسا استشاريا .

وبخلاف ما كان عليه مجلس الوفود ، ينتخب (المسلمون) ممثلهم في المجلس الجزائري مثل المستوطنين . ورغم أن الجزائريين لم يحصلوا الا على نصف المقاعد ، فقد حرص واضعو قانون سنة ١٩٤٧ على تضييق سلطات المجلس . فالقرارات تصدر أصلا بالأغلبية (٦١ صوتا) ، ولكن اذا طلب الحاكم العام أو اللجنة المالية أو ربع أعضاء المجلس الاستثناء من هذه القاعدة ، فلا بد من موافقة الثلثين على هذا القرار ، وذلك في حالة عدم توافر الأغلبية بالنسبة لكل من المجموعتين الانتخابيتين في

المجلس (مادة ٣٩) والمقصود من هذا الاستثناء ، هو تجنب احتمال ان يجمع النواب الجزائريون على قرار ما ويتفق معهم عضو او اثنان من التدميين الفرنسيين .

اما عن الشؤون المالية : فنص القانون الاساسي ، على وجود ميزانية مستقلة للجزائر ، تستمد مواردها من الرسوم والضرائب المفروضة محليا وتستخدم في الاتفاق فقط على المديرية الجزائرية ، باستثناء الدفاع الخارجى والامن الداخلى فتبقى فى اصول الميزانية الفرنسية . ويترتب على هذا الاستقلال المالى ان المنشآت العامة تصبح ملكا للخزانة الجزائرية ، وانه يجب موافقة المجلس الجزائرى على جميع مشروعات القروض والضرائب . وكان استقلال الجزائر المالى خدمة للمستوطنين ومن اتفقت مصالحهم معهم من بعض طبقات الجزائريين ، فاصبح وجود المجلس الجزائرى عقبة فى سبيل زيادة ضرائب الدخل ، التى ظلت ضئيلة جدا اذا ما قيسست بفرنسا .

وحى عام ١٩٥٦ ، لم تزد ضريبة الدخل بالجزائر فى اكبر شرائحها من ١٦٪ . وهكذا لم تستطع ميزانية الجزائر مواجهة الكثير من المطالب الاجتماعية . ويلاحظ ان الخدمات الاجتماعية كانت تقدم فى نطاق ضيق ، لا يقارن بمدى اتساعه فى فرنسا ولا سيما علاوات الاسرة .

- ٩ -

تميزت الفترة التى انقضت منذ اصدار القانون الاساسى سنة ١٩٤٧ حتى قيام الثورة سنة ١٩٥٤ بتزايد السيطرة الاستعمارية ، على عكس ما كان يرجى من القانون ، فتولى الحكومة العامة ادمون نيجلين الذى ابطال بعض الاجراءات التحررية التى ادخلها سلفه شاتينيو . ودل نيجلين عضو الحزب الاشتراكى على انه مثل كثير من زملائه فى الحزب ، يسارى فى فرنسا ، يعنى فى الجزائر .

وبينما اكتسح حزب الانتصار للحريات انتخابات المجالس البلدية سنة ١٩٤٧ جاءت انتخابات المجلس الجزائرى التى جرت فى عهد الحاكم نيجلين هزيمة ساحقة للحزبين الوطنيين الرئيسيين . فمن بين ٦٠ مقعدا المخصصة للجزائريين ، حصلت حركة الانتصار للحريات على ٣٠ مقعدا ، والاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائرى على ٨ مقاعد . واصبح تدخل الادارة فى الانتخابات الجزائرية مثالا يضرب على التزييف . فيقال (انتخابات على الطريقة الجزائرية) .

ولم يختلف الوضع عند إجراء الانتخابات البرلمانية للدورة التشريعية الثانية سنة ١٩٥١ فقد خسر الوطنيون جميع مقاعدهم في البرلمان ، وحل محلهم جزائريون ينتمون الى أحزاب سياسية فرنسية .

وبدا للمستوطنين وكان الأمور قد استقرت لهم . ولكن بعض المتبصرين منهم ، وعلى رأسهم جاك شيفالييه رئيس بلدية مدينة الجزائر ، أدرك مغبة تلك الأوضاع ، فدعا الى ضرورة تخفيف قبضة السلطات الادارية عن الافراد ، أو على الأقل تطبيق قانون سنة ١٩٤٧ بأمانة . وسمى سياسته بسياسة التعاون انفرنسي الاسلامي والى لذلك اتحادا يضم اعضاء المجالس البلدية .

اما رد الفعل عند الوطنيين فكان عنيفا . فاتفقت جميع الأحزاب على نيل فكرة النضال عن طريق المؤسسات النيابية الفرنسية . وحاولت مرة أخرى تأسيس جبهة وطنية ، ونجحت في عقد مؤتمر سنة ١٩٥١ ولكن الامر لم يتجاوز هذا الحد .

وظهرت الخلافات بين العناصر الاربعة الرئيسية التي اشتركت في المؤتمر : الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وجماعة العلماء ، والشيوعيون . وذلك بخصوص المفاهيم الاجتماعية وطريقة تنظيم العمل من اجل استقلال الجزائر .

وقد اهتم الحزب الشيوعي مثلاً ببحث مشكلات دولية لا تعنى الجزائر في هذه المرحلة من كفاحها ، مثل التنديد بحلف الأطلسي ومسالمة القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج ، وغيرهما من المسائل التي تهم الشيوعية الدولية .

كذلك اصطدم الاتحاد الديمقراطي الذي يرأسه فرحات عباس بحركة الانتصار للحريات ورغم اقتناع فرحات بعدم جدوى النضال السياسي ، فقد كان لكل من الحزبين تقاليده القديمة التي ما زالت تؤثر عليه . فالاتحاد الديمقراطي لانصار البيان يرى امكان الاستقلال على مزاحل . اما حركة الانتصار للحريات فقد أصبحت تؤمن بالكفاح المسلح ، وان لم تبين وسائل تنفيذه بعد .

وعلى كل فان قرارات المؤتمر لم تنم عن هذه الروح ، لانها طالبت بإلغاء نتائج انتخابات سنة ١٩٥١ واحترام حرية الاقتراع في الانتخابات المقبلة .

لقد أدى فشل قانون سنة ١٩٤٧ الى اخراج (المعتدلين) وتحول كثير منهم الى جبهة المناصلين . اما رد الفعل بالنسبة لحركة الانتصار للحريات فكان أشد عنفا . فقد شرع بعض اعضائها منذ سنة ١٩٤٧ في تشكيل قوة عسكرية اسموها المنظمة الخاصة . كان من بين اعضائها آيت احمد بن بلا وخيضر وغيرهم . ومع انها اخذت في جمع الاسلحة وقامت ببعض حوادث العنف ، إلا انها لم تستطع اقناع مصالي الحاج بأن الوقت قد حان للعمل الثوري الشامل .

واعتبر هذا الفريق ان الاشتراك في المجالس الفرنسية خيانة . وادى كل هذا الى تتبع السلطات الادارية لاعضاء المنظمة السرية . وانتهى الامر بتحديد اقامة مصالي الحاج نفسه في سنة ١٩٥٢ .

ورغم هذا الخلاف فقد استمر تماسك الانتصار قويا . ولكن فريق الشباب الذي سيطر على اللجنة المركزية للحزب ، نجح في دعوة مؤتمر في صيف سنة ١٩٥٣ في بلجيكا بدون اشتراك زعيمه مصالي (١) .

ومع ان المؤتمر لم يناقش رئاسة مصالي للحزب ، إلا انه كشف من وجود خلافات جوهرية بين اللجنة المركزية وبين مصالي . فقد دعت اللجنة الى تحديد العقائد السياسية للحزب ، بما في ذلك موقفه من الصراع العالمي والّاخذ بمبدأ الحياد ، وفي السياسة الداخلية يراعى الحزب الوسائل الديمقراطية ، فلا يستند أصلا الى الزعامة الفردية . ودعت اللجنة الى تنظيم دقيق لمراحل الكفاح من اجل الاستقلال التي سستنتهى بالثورة المسلحة .

ولما لم يوافق مصالي على تلك المبادئ . عمد الى اخراج هؤلاء الزعماء الشباب ، وبدا انتهت حياة حركة الانتصار للحريات . وكانت العناصر الجديدة التي خرجت منها هي عماد الثورة الجزائرية .

والواقع ان الصراع بين مصالي وبين اللجنة المركزية يمثل خلافا بين جيلين : جيل مصالي الذي كانت فيه الخطبة المثيرة والمظاهرات الجماهيرية ، وتقدم المطالب والمذكرات الاحتجاجية . هي كل ما يمكن عمله وتحقيقه عن طريق حركة وطنية ناشئة تناهض سياسة استعمارية لدولة قوية كفرنسا .

(١) يرجع الى مجلة الجزائر الحرة الناطقة بلسان الحزب في هذه الفترة .

أما العناصر الفنية في لجنة الحزب المركزية . فقد تأثرت بحياة السرية والاختفاء التي عاشتها ، وبهزيمة فرنسا سنة ١٩٤٠ . وبالثورات الناجحة في عدد من البلاد في الفترة التي أعقبت الحرب ، والتي حققت الاستقلال في وجه قوات متفوقة .

وعندما اندلع لهيب الثورة في الجزائر ليلة أول نوفمبر ١٩٥٤ . لم يكن مصالي (والد الوطنية الجزائرية) على علم بها ، وهكذا تخطته الأحداث لأول مرة في حياته .

الفصل السادس عشر

في تونس

- ١ -

اختلفت الحركات الوطنية من حيث نشأتها واتجاهاتها . في كل من الجزائر وتونس ومراكش . حسب الظروف التي أحاطت باحتلال كل منها : والطريقة التي اتبعت في إدارتها واستعمارها . فمثلا كان لتأخر احتلال تونس نحو نصف قرن عن الجزائر . ان اتبعت لها الفرصة لتجربة سياسة التجديد والإصلاح ، بل والنظام الدستوري المحدود في عهد ما قبل الحماية (١) .

وتونس هي أكثر بلدان شمال إفريقيا تأثرا بالتيارات الفكرية في المشرق العربي ، ولذا كان لحركة جمال الدين الأفغاني ، والإمام الشيخ محمد عبده في مصر ، صدى في النهضة الإصلاحية في تونس . وكثير من رواد الحركة الوطنية في تونس اتصلوا بالإمام مباشرة ، كما أنه زار تونس وحث أهل الفكر فيها على تأسيس مدرسة الخلدونية ، على نمط المدارس الوطنية في مصر .

وإذن فإن مصادر الحركة الوطنية التونسية ترد في الغالب إلى أصول إسلامية بحتة ، وهي تتمثل :

أولا : في حركة التجديد التي انتشرت في المشرق ، سواء كان ذلك أحياء العقيدة أم تجديد النظم السياسية .

ثانيا : في المراكز الإسلامية المريقة القائمة في تونس وعلى رأسها جامع الزيتونة فيعزى إلى أحد أبناء هذه المدرسة الدينية ويدعى محمد السنوسي ، أنه قدم عريضة موقعة من أعيان البلاد يطالب فيها بالفناء الحكم المباشر وأحياء الدستور .

(١) من خير ما كتب عن الحركات القومية في المغرب انظر :

Julien : l'Afrique du Nord en Marche

(٢) - ٢١ - المغرب العربي

كما اخرجت هذه الجامعة شخصية وطنية اخرى : الشيخ المكن بن عزوز ، الذي اهتم باحياء مبادئ خير الدين وسياسته الإصلاحية وكان له فضل تخريج الجيل الاول من المناضلين التونسيين ، وعلى رأسه الشيخ عبد العزيز الثعالبي .

على أن الحركة الوطنية في هذا الطور الاول من حياتها قد اتسعت وازداد نشاطها على يد فريق من الشبان الذين اتيح لهم حظ من الثقافة الحديثة . وقد مهد خير الدين باشا التونسي لظهور الطبقة الاولى من هؤلاء المجددين ، حين أسس مدرسة الصادقية سنة ١٨٧٥ لتدرس العلوم الحديثة في اطار عربي . وفيها تخرج رواد الحركة الوطنية من امثال بشير صفر وعلى باشرحمبة . وكذلك ايد خير الدين حركة الجامعة الاسلامية بسياسته الرامية الى التقرب للدولة العثمانية ، والتي استمر هؤلاء الرواد في الدعوة اليها ، فاشبهوا بذلك اتجاه الحزب الوطني المصري .

ولا شك ان وجود كل من مصر وتونس تحت حكم دولة مسيحية قد اثر على توجيه الفكرة القومية في هذين البلدين ، فجعلها دولة الخلافة معقد الأمل لتخليصها من هذا الحكم . فلما زالت هذه الدولة بعد الحرب العالمية الاولى ، تحرك الاتجاه القومي مترددا بين القوميات المحلية وفكرة العروبة .

وقد أسس بشير صفر ، وكان مشرفا على الاوقاف ، مدرسة الخلدونية (احياء لذكرى المؤرخ العربي الشهير ابن خلدون) ليستأنف المهمة التي توخاها خير الدين من الصادقية .

وفي سنة ١٩٠٥ كان جماعة من الطلبة ، خريجي المعهد الصادقي الذين سبق ان اوفدتهم الحكومة التونسية قبل الحماية لانعام دراستهم في الخارج واذنت لهم السلطة الفرنسية بالرجوع بعد ان استتبت لها الحال ، وقد عادوا يحملون من الافكار التحريرية ما يخلوهم حق التقدم لتنوير الراي العام التونسي وقياداته . وكانوا أبرز هؤلاء الشبان هو السيد على ابو شوشة صاحب جريدة الحاضرة . فاستطاع ان يجمع من حول الجريدة كتلة قوية من اصدقائه وغيرهم من مثقفي الزيتونيين والمدرسين ، وقاموا بحركة قومية ودينية ترمي من جهة ، الى تقوية روابط القطر التونسي بحركة الجامعة الاسلامية . وتطالب من جهة ثانية ، بتنفيذ الدستور التونسي .

واصبحت الحاضرة نقطة تجمع لرجال الفكر والوطنية امثال بشير

صقر . الذى كان مديرا للحبوس . وقد وجه الجريدة نحو مشاكل المغرب
عموما . وتصادف ذلك مع اشتداد الأزمة المراكشية . فكانت الجريدة
توجه النقد لسياسة السلطان عبد العزيز المالية للدول الأوربية . وتنبه
الى خطورة الاطماع الأوربية بعد الاتفاق الودى . ومن الذين اشتهروا بتحرير
هذه الصحيفة ، حتى أصبحوا يعرفون باسم جماعة الحاضرة : عمر
أبو حاجب وعلى البقلاني ثم الشيخ عبد العزيز الثعالبي ، الذى سيعلم فيما
بعد دورا أساسيا فى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى .

ولد الثعالبي لأب جزائري سنة ١٨٧٩ : ودرس فى جامع الزيتونة
ثم فى الخلدونية واتم دراسته العليا فى المشرق العربى ، ثم عاد الى تونس
سنة ١٩٠٤ ليعمل فى الصحافة الوطنية . وكان يصدر مجلة سبيل
الرشاد . ومع تأسيس حزب تونس الفتاة دخل الثعالبي فى طور جديد
من أطوار الحركة الوطنية التونسية .

- ٢ -

تونس الفتاة

تأسس حزب تونس الفتاة سنة ١٩٠٨ وهو كما يبدو من تاريخ
تأسيسه ومن الاسم الذى اختاره لنفسه ، متأثر بحركة تركيا الفتاة
التي رجت العناصر الوطنية ، وخاصة خارج الدولة العثمانية ، من ورائها
خيرا عظيما . ومن هنا يمكن تشبيه تونس الفتاة بالحزب الوطنى المصرى
من حيث الأهداف والمثل ومسيرة حركة الجامعة الإسلامية تحت لواء الدولة
العثمانية طوال فترة الحرب العالمية الأولى . وقد اتصل زعماء الحزب فى
استانبول وبرلين وغيرهما من مدن معسكر دول الوسط بأقرانهم المصريين
والمغاربة ولا سيما عبد العزيز جاديش عضو الحزب الوطنى المصرى والذى
ينتمى لأصل تونسى .

والمناسبة التى أدت الى تأسيس تونس الفتاة ترجع الى سياسة
الحماية نفسها . وذلك حين قررت السلطات الفرنسية تجنيس اليهود فى
تونس كما فعل كرميو فى الجزائر من قبل . ونشط الزعماء التونسيون
فى شن حملة على مبدأ تجنيس اليهود ودعوا الى مقاطعة المتاجر اليهودية
فى شن حملة على مبدأ تجنيس اليهود ودعوا الى مقاطعة المتاجر اليهودية .
فساعد ذلك على رواج التجارة الوطنية ، واهم من ذلك تكون حزب سياسى
باسم حزب التقدم ، يدعو الى مشاركة الوطنيين مشاركة فعالة فى حكم
البلاد مع بقاء نظام الحماية . وهذا الحزب هو الذى تطور الى تونس الفتاة
سنة ١٩٠٨ تحت زعامة شخصية نابية ، وهو على باش حبة المحامى .

تنوعت ثقافات على باش حبة ، فبدأ في الزيتونة ثم بالمدارس الفرنسية في تونس . واتم دراسته العليا في باريس حيث حصل على اجازة الحقوق . واشتغل بالمحاماة زمنا . وعمل مع جماعة الحاضرة ومع حزب التقدم . ولكنه كان اشد تمسكا بالفكرة الاستقلالية فأسس لهذا الغرض حزب تونس الفتاة . وصرح الزعيم التونسي منذ ذلك الوقت بالدعوة لربط تونس بدولة الخلافة . وكان يصدر جريدة التونسي بالفرنسية ، ثم اخذ ينشر منها طبعة عربية يدير تحريرها الشيخ الثعالبي .

وفي سنة ١٩١١ احتلت ايطاليا طرابلس الغرب فاحدث ذلك ضجة كبرى في العالم الاسلامي . ولعب باش حبة دورا فعالا في المغرب ، فكان هو وانصاره همزة الوصل بين السفارة العثمانية في باريس والقيادة العثمانية في طرابلس . وبذلك صارت تونس بفضلها ممرا سرياً للضباط والمتطوعين العثمانيين القادمين من اوربا الى طرابلس .

وليس من قبيل المصادفة ان يقع اول صدام بين التونسيين وبين السلطات الفرنسية عقب العدوان الإيطالي على طرابلس ، واعنى بذلك حادثة الجلاز الشهيرة في تاريخ تونس القومي . وسبب هذا الحادث بسيط في حد ذاته ، فالجلاز مقبرة تقع في إحدى ضواحي مدينة تونس . وفي اول نوفمبر ١٩١١ ، قرر مجلس بلدي المدينة مسح المقبرة لمعرفة حدودها كي يتيح بيع الاراضي المحيطة بها للملاك اوروبيين جدد . وقد شعر التونسيون بان هذه العملية تنطوي على تدنيس لحرمة الموتى . فاجتمعوا في مظاهرة كبيرة على ارض المقبرة في اليوم الذي تقرر فيه مسحها . ولما حاولوا التدخل لمنع الموظفين من اداء هذه العملية ، اطلق رجال الشرطة عليهم النار وقتل منهم بضع عشرات : وكان هذا الحادث فرصة كي تعلن السلطات الفرنسية الاحكام العرفية ، وتبقى عليها عشر سنوات .

اما مغزى هذا الحادث فهو بعيد الاثر ، اذ يعتبر بداية الصراع بين الشعب التونسي وبين المستوطنين الاوروبيين ، وخاصة الطليان الذين كانوا ينافسون سكان البلاد في الأعمال البسيطة : كما انه لم تمض بضعة اشهر حتى ثار العمال التونسيون احتجاجا على تمييز الايطاليين عليهم في الاجور ، ودعا باش حبة عمال الترام التونسيين الى الاضراب والى مقاطعة المؤسسات التجارية الاوربية : وحين ترفض باش حبة انذار الإقامة العامة بضرورة انتهاء الاضراب ، قررت طرده من البلاد هو والثعالبي وطائفة من زعماء تونس الفتاة : فاخاروا الإقامة بالآستانة حيث استطاعوا ان يستمروا في مكافحة الحكم الفرنسي في شمال افريقيا بمعونة الحكومة العثمانية .

وفي الآستانة اتصل باش حبة بكثير من قادة العالم العربي والاسلامي

اللاجئين اليها . امثال شكيب ارسلان ومحمد فريد ، وعبد العزيز جاويز ، والباروني واحمد اغايف ، من مسلمي رومانيا . وكان هذا الوسط يمثل نزعة خاصة من حركة الانبعاث الاسلامي ، ويلقى تأييدا من حزب الاتحاد والترقي على سبيل فكرة التضامن الاسلامي احيانا ، وعلى اساس السياسة الانتهازية لمعاكسة خصوم الدولة العثمانية في معظم الاحايين . يدل على ذلك هذا التشجيع الكبير الذي لقيه زعماء المفاربة اثناء الحرب العالمية الاولى . حينما كانت الدولة العثمانية في معسكر دول الوسط ضد فرنسا وحلفائها .

وفي هذه الاثناء تأسست بالآستانة هيئة لتحرير شمال افريقيا بتعاون رجالها مع اللاجئين . وقد استطاعت هذه الهيئة ان تقوم بدور فعال في طرابلس بصفة خاصة حيث لقيت من السنوسية عوناً كبيراً ، كما امتدت آثارها الى رجال الطوارق في الصحراء الكبرى ، حتى اضطرت فرنسا الى فتح جبهة على حدود الجزائر وتونس الجنوبية وكان الباروني مبعوث الدولة العثمانية في طرابلس يبعث برسله لنشر الدعوة في الجزائر وتونس .

وفي سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ تشكلت في الآستانة هيئة كانت تعمل لمحاولة جديدة هي جمع اسرى المفاربة في المانيا وتركيا ، وتنظيمهم ضمن فرقة واحدة تزود بالسلاح والذخيرة ، وارسالها عن طريق القواصات الى طرابلس . وكان مقررا ان يرأسها على باش حبة بنفسه ، ليكون مندوبا عن الخليفة العثماني لتحرير مسلمي شمال افريقيا من (الاستعمار المسيحي) (١) ولكن لم يكن لهذه التحركات اثر كبير على مجريات الحرب ، ولم يلبث على باش حبة ان قضى نحبه قبيل توقيع هدنة مدروس . ومغزى هذه المحاولات هو دلالتها على أهمية الاسلام في هذا الطور الاول من حياة الوطنية التونسية .

- ٣ -

الدستوريون

بينما كان على باش حبة يناضل بطريقته الخاصة في الآستانة ، فضل عبد العزيز الثعالبي العودة الى تونس . وكانت السلطات الفرنسية قد حلت تونس الفتاة منذ حوادث سنة ١٩١١ . فاضطر من بقي من اعضائه في البلاد الى العمل خفية مستعينين ببعض افراد الاسرة الحاكمة ، وقد اعتقل معظمهم اثناء الحرب .

(١) الفاسي ص ٥٤ .

فلما وضعت الحرب أوزارها واطلقت بعض الحريات . ذهب الثعالبى الى فرنسا معلقا ، مثل كثير من زعماء الشرق الوطنيين . الأمل على مبادئه ولسن . كما هو معروف ، خيب مؤتمر الصلح فى باريس آمال الشعوب المستعمرة . ولذلك اتجه الثعالبى الى الراى العام عاقدا بعض الرجاء على اليسار الفرنسى ، فنشر كتابا شهيرا فى تاريخ الحركة الوطنية بعنوان تونس الشهيدة . ويعزى الى المحامى أحمد السقا ، رفيق الثعالبى آنذاك ، تحرير هذا الكتاب (١)

وقد دلل الكتاب على مدى تقدم تونس قبل عهد الحماية : وكيف ان الحكم الفرنسى ادى : سياسة الاستيطان واغتصاب الاراضى : الى حالة البؤس والفقر التى آل اليها الشعب التونسى بعد الحماية . وخلص من ذلك ، الى ان تونس قادرة على حكم نفسها بنفسها والى تنفيذ الحجة الشائعة ، بان هذه البلاد ليست مؤهلة لاي نوع من الحكم الوطنى .

والواقع ان الثعالبى اظهر حتى ذلك الوقت تمسكا بمبادئه تونس الفتاة المبنية على فكرة الاستقلال التام . ولكن ظهرت فى هذه الائناء طبقة جديدة من الشباب الوطنى . ومعظمهم من الذين تربوا فى مدارس فرنسية : ترى البدء بالاصلاحات الداخلية . وتشبه من هذه الناحية حزب الامة فى مصر .

وفى يونيو ١٩١٩ قدم هؤلاء مطالبهم الى كل من الباي والقيم العام : وهى تتركز حول منح البلاد نظاما دستوريا . فوعدهم الباي باجابة مطالبهم ، وازاء هذا الوعد قرر رجال الحركة تأسيس حزب يقوم على اساس المطالبة بنظام دستوى واطلقوا عليه اسم حزب الدستور .

ومع ان الشيخ الثعالبى لم يوافق على خطة هذه الحركة ، لكنه اعتبر ان اهدافها يمكن ان تكون مرحلة أولى نحو الاستقلال ، وعلى ذلك قبل التعاون معهم ، بل وترأس الحزب الدستورى مدة من الزمن ، بيد ان عواطفه مالت دائما نحو فكرة الاستقلال ، ولذلك استمرت الخلافات تظهر بينه وبين أعضاء الحزب من حين لآخر .

وقد لوحظ ان فريق المعتدلين ازداد تساهلا فى مطالبه بمضى الوقت واهتم بمسألة الاوقاف الاهلية التى شرع فلانندان فى تحويلها للاستعمار الأوربى .

(1) La Tunisie Martyre-Ouvrage anonyme Paris 1920.

ويدل على ذلك البرنامج الذي قدمه الحزب في سنة ١٩٢٠ ، فهو يتضمن المبادئ الآتية :

انشاء مجلس تشريعي . يشترك فيه الاوروبيون الى جانب التونسيين : ولعل التونسيين ارادوا ان يتخلصوا بهذا من الوضع الشاذ الذي عودتهم عليه الحماية وهو تغليب العنصر الاوربي ، رغم اقليته العددية ، في المجالس ، ولكن اذا نظرنا الى الامر بمقياس تطورات العصر ، نجد ان اشراك الاوروبيين في مجلس تشريعي ، يعنى خلق حق ثابت لهم في البلاد ، بينما لا تكفل لهم معاهدة الحماية هذا الحق بصفتها لنتيجة الاعمال الفتح والتوسع .

ويمضى البرنامج في تعداد مطالب الحزب الأخرى ، وهي قيام حكومة مسئولة امام المجلس التشريعي : وانشاء جيش قومي ، واستعادة اراضي الاستيطان ، وفتح جميع الوظائف الادارية للتونسيين ، ويلاحظ ان الثعالبي نزل على رأى الاغلبية فقبل هذا البرنامج الذي هو اذن مما طالب به في كتاب تونس الشهيدة ، ووافقة على هذا الموقف كثير من أعضاء الحزب في سبيل قيام حكومة دستورية .

لم يفتأ الثعالبي في العمل بصفته الشخصية ، للمبادئ التي اعتنقها : فسافر الى فرنسا في نهاية سنة ١٩٢٠ ، ولكنه اتهم بالتآمر على سلامة الدولة واعتقل بضعة أشهر وبعد الافراج عنه عاد الى تونس ، عازما على تولي قيادة الحزب الدستوري بصورة مباشرة . ونشط في تكوين تشكيلات الحزب في مختلف انحاء البلاد : متجاهلا فريق المعتدلين واصبح رئيسا للحزب ، والاستاذ احمد الصافي امينا عاما له .

وبينما اظهر الباي محمد الناصر تقاربه من حركة الثعالبي ، ارادت فرنسا ان تواجه تلك القوة الناشئة بتعيين مقيم عام يستطيع مواجهة هذا الموقف بالشدة . ووقع اختيارها على لوسيان سان ، وفي عهد هذا المقيم وقعت ازمة العرش الاولى . وصدرت مراسيم سنة ١٩٢٢ التي وسعت من سلطات المستوطنين بلصم الاصلاحات .

ذلك ان التوتر بين الإقامة العامة والحزب الدستوري كان قد بلغ ذروته بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لتونس ، وتصريحه هناك : « بأن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا الى الابد » فشن الدستوريون حملة عنيفة على هذا التصريح ، أيدهم فيها الباي محمد ناصر ، ورفض ان يوقع بعض المراسيم الخاصة بالاصلاحات لانه رآها غير كافية . فندست الإقامة العامة أحد الصحفيين لينقل عن لسان الباي سخطة على الوطنيين ويتهممهم بالشيوعية .

وما ان اطلع الباي على هذا التصريح حتى ثارت تآثرته : وامر رجال
حكومته بتكذيبه رسميا ، ولكن كلا من رئيس الوزراء ووزير التشريعات
خشى من مواجهة الفرنسيين ورفض ان يعلن التكذيب ، فدعا الباي
الصحفيين بنفسه واعلن تكذيبه للخبر وعزمه على عزل رئيس الوزراء ووزير
التشريعات . وتشددت الاقامة في معارضة امر العزل وقابل الناصر هذا
التحدى باعلان تنازله عن العرش . وكان لهذا الاعلان صدى بعيد في
اوساط الشعب ، الا ان موت الباي المفاجيء : الذي احيط بكثير من
الغموض والريبة ، جعل أزمة العرش هذه تمردون عواقب بعيدة ، فلم
يلبث ان تولى العرش احد البايات الموالين لفرنسا وهو محمد الحبيب .
فصادق على الاجراءات الجديدة .

اثبتت تصرفات الاقامة العامة للدستوريين ، ان الحكومة الفرنسية لم
تقدر رغبتهم الاكيدة في التفاهم معها باظهار روح الاعتدال ، بل ان
السلطات الفرنسية رفضت مبدئيا التحدث مع الدستوريين بحجة ان
الحماية انما وقعت مع الباي ، فهو وحده المؤهل رسميا للتحدث معها .
وبدل ان تقابل الحماية المعتدلين في منتصف الطريق اتخذت منذ نهاية
الحرب عدة اجراءات لصالح الاستعمار منها :

١ - فرار المقيم العام فلانندان سنة ١٩١٩ بمنح الموظفين الفرنسيين
علاوة قدرها ٣٣٪ وهي ما عرف بالثلث الاستعماري ، هذا مع ملاحظة
ان الميزانية التونسية كانت تتحمل نفقات الحماية ، وكانت تعاني من تكاثر
الموظفين الفرنسيين ، حتى في الوظائف الصغيرة .

٢ - فتح باب التجنس بالجنسية الفرنسية للمواطنين التونسيين ،
وقد انتفعت بهذا القانون الطائفة اليهودية ، فاكتملت امتيازات
المستوطنين ، ولم يزد عدد التونسيين الذين قبلوا التجنس ، على الفين .

٣ - توصية الجمعية الوطنية في اغسطس ١٩٢٢ ، بالابقاء على
الوضع الراهن في تونس وتشجيع الاستيطان لصغار الملاك ومتوسطيهم .

واذا كانت الادارة الفرنسية قد ادخلت في هذه الفترة بعض التعديلات
على الانظمة التونسية . فانها لا تعدو ان تكون اصلاحات شكلية ، ولا تحقق
مطلبا واحدا من مطالب الدستوريين : ففي سنة ١٩٢١ ، انشأت الاقامة
العامة وزارة عدل تونسية للاشراف على المحاكم الاهلية ولكنها عادت فنزعت
عدة اختصاصات من هذه المحاكم اهمها القضايا السياسية فضلا عن
قضايا الملكية العقارية التي نيطت ، منذ ادخال نظام تورنز ، بمحاكم
مختلطة ، وذلك تأمينا للكيانات المستوطنين .

ومن أهم الإصلاحات التي اعتبرها الفرنسيون كفيلة بإرضاء المعتدلين من الزعماء التونسيين ، إنشاء عدة مجالس محلية ، وقد نص مرسوم ١٣ يولييه سنة ١٩٢٢ على إنشاء أربعة أنواع من هذه المجالس وهي :

أولا - المجلس الكبير . ويتألف من قسمين متميزين : القسم الفرنسي ويمثل فيه المستوطنون باثني وخمسين عضوا ، منهم ٢٢ يمثلون المصالح الاقتصادية الكبرى و ٣٠ تنتخبهم عامة الجالية الأوربية حسب توزيعهم في كل إقليم . ويتكون القسم التونسي من ٢٦ عضوا ، منهم عشرة أعضاء يختارون من بين ممثلي المجالس الإقليمية . يواقع اثنين من كل من الأقاليم التونسية الخمسة ، ويختار الباقيون من بين أعضاء الفرف التجارية والزراعية ، وذلك بواسطة الاقتراع العام على قوائم المرشحين . وتنحصر اختصاصات هذا المجلس في مناقشة الميزانية . ولكل من قسميه حق تقديم الاقتراحات التي يراها .

ثانيا - لجنتان فنيتان تتفرعان عن هذا المجلس وهما لجنة المالية والأشغال ، ولجنة التحكيم التي تختص بفض ما قد ينشأ من خلاف بين قسمي المجلس الكبير . وتتألف هذه اللجنة من سبعة أعضاء فرنسيين وسبعة تونسيين وتجتمع تحت رئاسة المقيم العام .

ثالثا - المجالس الإقليمية ، وتتألف من قسمين ، أوربي وتونسي مثل المجلس الكبير على أن الممثلين الأوربيين لا يستمتعون فيه بالأغلبية ، ولكن يرأس كلا من هذه المجالس الخمسة مراقب الإقليم الفرنسي . وتتألف هذه المجالس من واحد من كل مركز ، واثنين من كل مجلس بلدي ، وثلاثة من كل غرفة تجارية زراعية بالإقليم : وتناقش في هذه المجالس المسائل الاقتصادية الخاصة بالإقليم ، كما تستطيع أن تفرض رسوما إضافية ضئيلة لتغطية بعض النفقات المحلية .

رابعا - مجلس المركز ، أو كما يعرف في تونس (مجلس القائد) وتمثل فيه جميع قرى القيادة بواقع أربعة من كل شياخة (١) .

أعلن الحزب الدستوري رفضه البات لهذه الإصلاحات المبثورة . ولكن المقيم العام لوسيان سان نجح في اجتذاب بعض الساسة للموافقة على النظام الجديد . وقد ألف هؤلاء من بينهم ما عرف باسم حزب الإصلاح . وهم الذين تقدموا لانتخابات المجلس الكبير . أما الحزب الدستوري فقد

(١) انظر نص هذا المرسوم في

Cambon, Annexe P. 307.

أحاطه لوسيان سان بياج من المراقيل فملادة على التجاء رئيسه
الثعالبى الى الخارج ، منعت الصحف الفرنسية الناطقة باسمه والمؤيدة له
من الظهور . لذلك نلاحظ أن فترة من الركود أصابت نشاط هذا الحزب
الوطنى وامتدت نحو تسع سنوات من ١٩٢٢ - ١٩٣١ .

ومما يستحق الملاحظة أن حقق السياسة الفرنسية فى تونس هو
الذى أعاد الحياة الى الحزب الدستورى . فقد نمت تصرفات الإقامة العامة
عن تحد صارخ لشعور التونسيين الدينى والقومى على السواء . ومن أعمال
التحدى هذه نستطيع أن نذكر عدة وقائع :

أولاً - إقامة تمثال سنة ١٩٢٥ فى مدينة تونس للأسقف لانجرى .
ذلك الأسقف الذى اشتهر فى تاريخ الجزائر بتحمله الشدبد للتبشير
وأغراء أبناء المسلمين بالتحول عن دينهم .

ثانياً - وبمناسبة مرور خمسين عاماً على احتلال البلاد ، أى فى
سنة ١٩٣١ ، قررت السلطات الفرنسية إقامة احتفالات عظيمة ودموية
رئيس الجمهورية الفرنسية لزيارة تونس . وخصص جزء من الميزانية
التونسية للانفاق على هذه الاحتفالات . ومما زاد الطين بلة أن الإقامة العامة
اعتمدت لهذه المناسبة ٢ مليون جنيه لمقدد مجمع كنسى وصفه أحد
الأساقفة بأنه سيكون مظهرًا للصليبية الجديدة المسالة (١) .

لقد أدت هذه الأعمال الى اتحاد الشباب المثقف ثقافة غربية
والارستقراطية المحافظة معا . الا أن الشبان كانوا أقدر على استخذاء
الصحافة لآظهار نشاطهم السياسى فمنذ اكتوبر سنة ١٩٣٠ عاد الدستور
الى اصدار جريدة صوت التونسى ، ولكن ظهر من المقالات التى نشرت فى
هذه الصحيفة وجود اختلاف بين تفكير الفريقين . ولذلك أثر الشباب
المشبع بالثقافة الغربية انشاء جريدة مستقلة للتعبير عن آرائهم وان ظهر
متناسكين مع الأعضاء القدامى داخل الحزب . وفى سنة ١٩٣٢ استقر
هؤلاء الشبان باصدار جريدة العمل .

وكمحدر فى هذه الجريدة ، برزت شخصية الحبيب بورقيبة كزعيم
للاتجاه الجديد الذى يبريد بناء الوطن التونسى على أسس اجتماعية
وسياسية حديثة . فنلاحظ أن جريدة العمل كانت تعالج موضوعات
اجتماعية واقتصادية لم يهتم لها المحافظون القدامى . من ذلك مثلاً الدعوة
الى تشجيع الصناعة القومية والتنديد بفتح تونس للبضائع الاجنبية در

(١) الفاسى - ص ٦٠ وما بعدها .

قيد . وكذلك التفرقة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين في الاجر ، وارهاق الميزانية التونسية الضئيلة من اجل احد عشر الفا من الموظفين الفرنسيين الذين يتمتعون امتيازات عظيمة . وقد اهتمت الجريدة بصفة خاصة بموضوع تحرير المرأة من تقاليد الماضي . والمطالبة بفتح جميع ميادين العمل والتعليم امامها .

كذلك اثار الشبان في صحيفتهم احتجاجات قوية على نظام الخامسة الذي يحرم الفلاح من ثمره عمله ، فلا يعطيه الحق الا في خمس المحصول الذي ينتجه بينما يستولى مالك الارض على الاربعة اخماس .

لم تكن السلطات الفرنسية تسكت عن عودة الدستوريين الى نشاطهم القديم ، ففي ٦ مارس ١٩٣٣ استصدر المقيم العام منسرون مرسوما يجيز للاقامة مصادرة الصحف وتعطيلها والقبض اداريا على الاشخاص الذين يهددون الأمن . ولم يفت هذا القرار في عضد الدستوريين ، بل على العكس دعا اقطاب الحزب الى عقد مؤتمر عام في ١٢ مايو ، اى في نفس التاريخ الذي فرضت فيه الحماية . واهم ما نتج عن هذا المؤتمر هو قبول هيئة تحرير جريدة العمل في الهيئة التنفيذية للحزب ، مما اثبت تماسك الاعضاء رغم اختلاف نزعاتهم . ويلاحظ ان نزعة الشبان الجديدة فرضت نفسها على هذا المؤتمر . فانصبت مطالبهم على الاصلاحات الداخلية الاساسية ، مثل مبدا فصل السلطات واقامة المجلس التشريعي محلل المجلس الكبير ، والاهتمام بنشر التعليم . واصبح الحزب الدستوري بذلك شبيها بكتلة العمل المراكشي كما سنرى .

وكان جواب الاقامة العامة على هذا الموقف هو حل الحزب الدستوري ، ومع ذلك فان المستوطنين كانوا غير راضين عن منسرون لانه لم يتخذ اجراءات رادعة ضد اعضاء الحزب ، واخذوا يطالبون بتعيين مقيم عام يستطيع ان يحكم البلاد بطريقة حازمة . وكما هي العادة نزلت الحكومة الفرنسية على رغبتهم . فارسلت المقيم العام بيرتون ، الذي اشتهر في تاريخ تونس بالرجل ذي القبضة الحديدية .

لم يجابه بيرتون الدستوريين بالمداء الصريح في بداية الامر ، وانما عمد الى التحايل ، حتى نجح في النهاية في احداث الفرقة بين فريق الشبان وبين الدستوريين القدامى . فصرح لهم بانه سيفتح وظائف جديدة امام التونسيين ويجب عليهم ان يكتفوا هذا الامر حتى ينتهى من اختيار الموظفين . ورفض الشبان خطة اكننمان ، وقالوا « ليس بين الوطنيين والاقامة ما يخفونه عن الشعب » . فكان ذلك هو ميد النطيفة بين فريق الدستوريين .

القدامى والجدد ، ومبعتها كما يتضح مسائل شخصية ثانوية أكثر منها عقائدية (١) .

وقد استمر الدستوريون في مجموعهم متفقين على مبدأ الاستقلال على مراحل ، حتى فترة الحرب العالمية الثانية .

- ٤ -

الحزب الدستوري الجديد

انتهت هذه الخلافات بين فريقى الحزب الدستوري الى قطيعة تامة سنة ١٩٣٤ فقد دعت هيئة تحرير جريدة العمل الى اجتماع عام في بلدة قصر هلال بجنوب تونس في مارس ١٩٣٤ . ورفض المحافظون القدامى حضور هذا الاجتماع ، فكان أن قرر الشبان فصلهم من الحزب ، وانتخاب الدكتور الماطري رئيسا لهم ، والحبيب بورقيبة امينا عاما للحزب ، والذي أصبح يعرف باسم الحزب الدستوري الجديد ، وسميت لجنته التنفيذية بالديوان السياسي ، تمييزا له عن الدستوريين القدامى ، الذين ظلوا يرون في الثعالبي الزعيم الحقيقي لهم .

وكان اهم ما انتقده مؤتمر قصر هلال على الحزب الدستوري القديم ، قلة الاهتمام بالدعاية بين الجماهير وقصر الحركة على الطبقات البرجوازية والثقفة . لذلك ستمضمّن وسائل العمل الشعبية للحزب الجديد تفوقه المطرد .

والحق انه منذ مؤتمر قصر هلال والحزب الدستوري الجديد هو الذى يلعب الدور الأكبر في الحركة الوطنية ، ولذلك يعتبر انصار بورقيبة هذا المؤتمر بداية مرحلة جديدة في تاريخ الكفاح التونسي . فانه رغم الاعتدال النسبي الذى أبداه بورقيبة وصحبه ، فان السياسة الرجعية التى اتبعها فرنسا من سنة ١٩٣٤ حتى حصول تونس على الاستقلال ، جعلت هذا الحزب لا يستمتع بالصفة الشرعية الا لمدة قصيرة جدا كما قضى زعماءه معظم الفترة التى تمتد الى عشرين عاما في السجن أو المنفى . ولكي نفهم الاسباب التى مكنت لبورقيبة وصحبه تولى الزعامة محل الدستوريين

(١) يمكن مقارنة ما كتبه الفاسي في « الحركات الاستقلالية في شمال افريقيا » من وجهة نظر الدستوريين القدامى بما كتبه الحبيب تامر ، أو جرس : Garas من وجهة نظر الحزب الدستوري الجديد .

القدامى يجب ان نتوقف قليلا لدراسة تنظيم الحزب الدستورى الجديد
واهدافه .

ولد الحبيب بورقيبة فى مستير فى جنوب تونس سنة ١٩٠٢ وتلقى
دراسته الاولى فى احدى المدارس الفرنسية . ولكى يتم بورقيبة تعليمه
العالى كان طبيعيا ان يرحل الى باريس حيث حصل على اجازة الحقوق
ودبلوم العلوم السياسية سنة ١٩٢٦ ، واتصل مثل كثير من الشبان المغاربة
بأحزاب اليسار . ومنها عرف وسائل التنظيم الحزبى وطبقها بعد عودته
فى تونس . فكان ذلك من بين اسباب تفوقه على الدستوريين القدامى .
واتجه بورقيبة بعد عودته الى تونس الى المهن التى توجه بطبعها الى
الاشتغال بالسياسة ، وهى الصحافة والمحاماة . ولكن نشاطه تميز عن
زملائه من المشتغلين بالسياسة بأنه لم يكن محصورا فى اوساط المثقفين
الضيقة ، بل نزل الى الشعب مباشرة .

ولقد اشتهر بورقيبة بتلك الجولات التى كانت تحمله الى اصغر القرى
التونسية النائية . ولما كان بورقيبة مشجعاً بفكرة الديمقراطية كما
شاهدها فى الغرب ، فقد بنى حزبه على قاعدة انتخابية شعبية . فعامة
الأعضاء ينتخبون اللجان الفرعية فى القرى والأقاليم ، وهذه بدورها تنتخب
اللجان المركزية ، وتقوم الأخيرة بانتخاب الديوان السياسى للحزب ، مما
جعل بعض الكتاب المؤيدين يشبهون الحزب الدستورى بحزب العمال
البريطانى (١) .

اقتربت فكرة التحرير السياسى عند الحزب الدستورى الجديد بفكرة
التقدم الاجتماعى ، الى حد أن بورقيبة كان مستعدا لادماج الفرنسيين
والتونسيين فى بيئة ديمقراطية واحدة ، لو أن الحكومة الفرنسية لم تتمصب
لكبار الملاك والطبقة الممتازة من الموظفين الفرنسيين فى تونس . ونستطيع ان
ننبين خلاصة رأى الزعيم 'لتونسى من هذه العبارة التى صرح بها فى نوفمبر
١٩٣٧ على اثر فشل تجربة المفاوضات مع حكومة الجبهة الشعبية . فلم
يحوله قط هذا الفشل عن ايمانه بضروة التعاون مع فرنسا او على الاصح
مع الاوساط التقدمية الفرنسية « ان حزبنا يسعى لتحرير التونسيين
بمساعدة فرنسا ضد الاقلية من الاقطاعيين الفرنسيين والرجعيين التونسيين
التمسكين بالخرافات القديمة . فكلاهما متعصب مثل الآخر ، ولكى نحقق
هذا يجب ان نوحى بالثقة لفرنسا ولاكبر عدد ممكن من الفرنسيين ، ومن
جهة أخرى يمكن بفضل المقاومة عرقلة كل سياسة تهدد الى الظلم
والاستغلال والكتاتورية » (٢) .

(1) Garas, P. 90 s. q.

(2) Bourguiba. P. 251.

بل انه ذهب الى القول بأن وضع تونس الجغرافي يحتم عليها التعاون مع فرنسا للتغلب على مشاكلها الاقتصادية . وكان طبيعيا أن يتجه الحزب الى الطبقات العاملة وان تصبح الحركة النقابية التونسية جزءا من تاريخ الحزب الدستوري الجديد . ذلك انه كما لاحظنا ، عند دراسة الجزائر . تداخلت المشكلة الاجتماعية تداخلا تاما مع المشكلة السياسية لأن الاستعمار لا يتمثل في شمال افريقيا بالسيطرة بقدر ما يمثل الاستغلال الرأسمالي .

ولما كان الاحتكاك بين شمال افريقيا والاستعمار الفرنسي اعمق منه في المشرق فقد ولد هذا الاستعمار نقائضه بصورة اشمل . من ذلك تقدم الحركات العمالية النقابية مستفيدة بنظائرها في فرنسا ، وقيام هذه النقابات بدور فعال في الحركة الوطنية لم يظهر له مثل في نضال الشرق العربي السياسي . ولقد مر العمال التونسيون بتجربة الانخراط في الحزب الشيوعي الفرنسي وتقاتبه الخاصة المعروفة C. G. T. وادركوا بدورهم غلبة العامل العنصري على العامل المثالي في الحزب الشيوعي الفرنسي حينئذ .

ولذلك فكر أحد الوطنيين التونسيين وهو الدكتور محمد القابسي في تأليف نقابة خاصة بالعمال منذ ١٩٢٤ . ولكن السلطات الفرنسية حلت هذه النقابة سنة ١٩٣٢ . فاضطر محمد القابسي الى اللجوء الى مصر . فكان من أهم المطالب التي قدمها بورقيبة الى حكومة الجبهة الشعبية ، هو السماح للتونسيين بتأليف النقابات الخاصة بهم . ولكن العمال الاوربيين وخاصة الطلاب كانوا في ذلك الوقت يتنافسون تنافسا شديدا مع الأيدي العاملة المحلية . فلم يكن في استطاعة أي حزب يساري في فرنسا اغضابهم .

وقد ظهرت الروح العنصرية بجلاء في اضرابات حمام لنف ، من ضواحي مدينة تونس في أوائل سنة ١٩٢٥ ، حيث استنكرت طبقات المستوطنين العليا مشاركة العمال الأوربيين الوطنيين في هذه الاضرابات . واقنعتمهم بالانفصال عن الحركة العمالية الوطنية وانهاء الاضراب . وهكذا ادرك العمال التونسيون ارتباط المشكلة الاجتماعية بالوضع السياسية . ووجدوا في الحزب الدستوري بديلا عن الهيئات النقابية التي حرموا منها وسيتوثق هذا الارتباط بعد ان يكون فرحات حشاد ، الاتحاد العام للعمال التونسيين في سنة ١٩٤٤ (١) .

(١) انظر مذكرة الحبيب بورقيبة عن النقابات في كتابه .
La Tuisie et la France P. 378.

ادرك بيروتون مغزى انتشار نفوذ الحزب الدستوري الجديد وتهديده لمصالح المستوطنين ، فاختص زعماءه بالقسط الاكبر من اضطهاده . ففي ٢ سبتمبر ١٩٣٤ قبض على ٢٠ من زعماء الحزب واقصاهم الى برج القصيرة على حافة الصحراء ، حيث يسود المناخ القسارى ، وقد تحمل المعتقلون علاوة على هذا ، الالم الحبس المنفرد نحو سنة ونصف . اذ لم يطلق سراحهم الا بعد عزل بيروتون عند تولي الجبهة الشعبية الحكم سنة ١٩٣٦ ، ولقد عمد هذا المقيم العام الى قمع جميع المظاهرات التي قامت احتجاجا على اعتقال الزعماء . ولم يقتصر تعسف على الناحية السياسية ، فلقد اشتهر بيروتون بمخاربهته للتعليم ، وكان يرى في انتشار التعليم العالي بين التونسيين خطرا على الحماية . ولذلك حدد عدد الذين يجوز لهم الحصول على الشهادة الثانوية . وكان للصحافة حظها من تعسف هذا المقيم الرجعى ، فلم يسمح الا للذين ترضى عنهم الاقامة العامة بالتحريك في الصحافة العربية او الفرنسية .

ولما كانت حكومة الجبهة الشعبية قد ابدت نيتها لتغيير السياسة الفرنسية في شمال افريقيا عامة ، فقد كان اقضاء بيروتون عن تونس خطوة اولية لاثبات حسن النية وقد بدأ خلفه ارمان جيون بنقل الزعماء والدستوريين من القصيرة الى قابس ، والتقى بهم هنالك اثناء جولته ، وافهمهم أن الحكومة الفرنسية مستعدة لاطلاق سراحهم .

ولما ابدى الحبيب بورقيبة مخاوفه من ان يكون اطلاق سراحه ثمنا للتنازل عن بعض الاهداف القومية نفى جيون ان يكون هذا هو تفكير الحكومة الفرنسية ، مما جعل الدستوريين يطلقون املا كبيرا على تلك الحكومة اليسارية . ولذلك ما كاد يخلى سبيل الحبيب بورقيبة وصحبه حتى ذهبوا الى باريس لمقابلة بيرفينو الموكل بشئون البحر المتوسط في وزارة بلوم .

وفي باريس اظهر للدستوريين استعدادهم لقبول مشروع الاصلاح الذى وضعه فينو لتونس ، مع ابداء بعض التحفظات ، وذلك بالرغم من ان المشروع اشتمل على مبدأ خطير بالنسبة للسيادة التونسية ، وهو مبدأ السيادة المزدوجة ، وان كان بورقيبة قد صرح فيما بعد عند سقوط حكومة بلوم ، انه لم يدر بخلده ان المقصود من هذا المشروع هو تحقيق هذا المبدأ .

وتظهر فكرة السيادة المزدوجة من الفقرة الاولى للمشروع ، فهي تنص على قيام مجلس تشريعى منتخب بواسطة الاقتراع العام . على اساس وجود دائرتين انتخابيتين منفصلتين :

الاولى : تمثل المستوطنين الفرنسيين . والثانية : تمثل المواطنين التونسيين . ولكل منهما عدد متساو من النواب . ولهذا المجلس حق اقتراح الميزانية وتقريرها مع احتفاظ الحكومة الفرنسية بحق المصادقة عليها . فكان المشروع الجديد قد زاد عدد الاعضاء التونسيين بالنسبة لمجلس سنة ١٩٢٢ . ووسع اختصاصات المجلس الجديد الذي اصبح شبه مجلس نيابي . ولكنه خطأ خطوة الى الوراء : اذ جعل للمستوطنين حقا ثابتا في الاشتراك في ادارة البلاد . وهو ما يقصد من عبارة السيادة المزدوجة . وهذا الحق لم تكن تمنحه معاهدة الحماية او حتى اتفاقية المرسى (١) . اما نفاذ المشروع الاخرى التى كان من الممكن للحبيب بورقيبة الارتكاز عليها ليبرر قبوله للمشروع فى :

- ١ - انشاء مجالس بلدية منتخبة ذات سلطات واسعة .
- ٢ - الفاء نظام الحكومة العسكرية من الجنوب التونسى .
- ٣ - التسوية فى الاجور بين العمال التونسيين والاوربيين .
- ٤ - التوسع فى التسليف الزراعى للمزارعين التونسيين .

واذا كان بعض المستوطنين الفرنسيين قد نادى بعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق مبدأ السيادة المزدوجة فى تونس : فان مستوطنى ١٩٣٦ ما كانوا ليرضوا باشتراك التونسيين معهم فى حكم وطنهم الاصلى ، وكانت وسائلهم عادة لاحباط تنفيذ مشروعات الاصلاح هى اثارة الاضطرابات بين العمال التونسيين لافهام الحكومات بان الشعب التونسى غير جدير بمعطفها . وفى اوائل سنة ١٩٣٧ استثير عمال مناجم الفوسفات فى ملتوى بحيث استدعى الامر مجيء قوات الجيش واطلاق النار عليهم . بعد ان تحصنوا بمراكز بوليس الناحية . واعقب ذلك اضرابات اخرى فى بنزرت بسبب احتجاج عمال الشحن التونسيين على تمييز زملائهم الطلاب فى الاجور .

اصبح من الواضح ان مشروع فينو لن يحظى بتأييد برلمان باريس . وخشى الحزب الدستورى الجديد ان تهبط سمعته لدى الراى العام التونسى بعد ان تساهل هذا التساهل الكبير دون نتيجة . وتصادف ذلك مع السماح لعبد العزيز الثعالبى بالعودة الى تونس فى يوليو ١٩٣٧ . وحاول الدستوريون القدامى اعادة تشكيل الحزب رغم قرار الحل الذى فرض عليه ١٩٣٣ ، ولم تنقطع صلتهم خلال هذه الفترة بالثعالبى الذى ظل المرشد الروحى . دون ان يحتل منصبا رسميا فى تشكيلات الحزب .

واضحى فريق الشبان مهددا بفقدان الزعامة . ولذلك عمد الى تغيير سياسة الحزب الجديد تغييرا شاملا فى المؤتمر الذى عقد فى نوفمبر ١٩٣٧ . فاعلنوا تأييد الاضرابات العمالية . بل سعوا لقيادتها . وشجعوا

انفصال النقابات التونسية عن النقابة الشيوعية الفرنسية . واربوى
الأعضاء الذين ارادوا الاستمرار على سياسة الاعتدال مثل الماطرى .
وتأكدت زعامة بورقيبة للحزب الدستورى الجديد .

وفى هذه المرحلة من التنافس بين الدستوريين القدامى والجدد ، دار
الجدل حول تحديد هوية تونس القومية . فكان بورقيبة يرى أن لتونس
شخصية متميزة فهي بحكم الموقع الجغرافى حلقة اتصال بين العالم العربى
الاسلامى ، وبين الحضارة الأوربية وهذا المزج بين الحضارتين يؤدى الى
نوعية تشبه اصحاب فكرة المتوسطية التى اشتهر بها الدكتور طه حسين فى
مصر خلال نفس تلك الحقبة حين أصدر كتابه « مستقبل الثقافة فى مصر »
اما بالنسبة لبورقيبة فقد ترتب على هذه الدعوة نتائج عملية وهى الرغبة
فى حصر الكفاح التونسى فى إطار اقليمى . وسيضطر الى الخروج عن هذا
النطاق عندما تشتد به الازمات .

اما الدستوريون القدامى فلم تنقطع صلاتهم بالشرق
ذلك ان الثعالبى منذ اختلف مع الحبيب باى سنة ١٩٢٣ ، واضطر
الى مغادرة البلاد . استمر فى دعوته الى تحرير تونس بالتعاون مع مختلف
الهيئات الوطنية العربية . ومثل تونس فى مؤتمر القدس سنة ١٩٣١
بخصوص فلسطين . مذكرا بذلك بوجود تونس فى العائلة العربية . وقد
جرت محاولات عند عودته سنة ١٩٣٧ للتوفيق بين أنصاره وبين الحزب
الدستورى الجديد . ولكن دون جدوى . وظل الانشقاق قائما بين الطرفين
حتى عقد الميثاق الوطنى سنة ١٩٤٦ .

تصدى الحزب الدستورى الجديد لقيادة الاضرابات التى عمت تونس
سنة ١٩٣٨ مستفيدا بوسائله التنظيمية المتفوقة على الدستوريين القدامى
وكان أشهر هذه الاضرابات وأكثرها تأثيرا فى مجرى الحوادث . هو
اضراب الطلبة فى مدينة تونس فى ٩ ابريل ١٩٣٨ . تنقذ بدا هذا الاضراب
بالتفاف الطلبة حول دار المحافظة لتخليص استاذ اعتقلته السلطات
الفرنسية ، وسرعان ما انتهى بمجزرة بشرية راح ضحيتها حسب تقدير
التونسيين مائتان من القتلى وعدة مئات من الجرحى وإن كانت السلطات
الفرنسية لم تعترف الا بـ ٢٢ قتيلا ونحو ١٠٠ جريح .

وكانت هذه فرصة للتخلص من الدستوريين (المناوئين) فنجح عدد
المقبوض عليهم من شباب الحزب نحو ثلاثة آلاف على رءسهم الحبيب
بورقيبة . وصدر مرسوم بحل الحزب واعلان الاحكام العرفية . ولم يلبث
أن ضيق الخناق على النشاط الوطنى مدة طويلة بسبب وقوع الحسب

العالمية الثانية . وعندما اعلنت هذه الحرب كان بورقيبة ورفقاؤه مازالوا ينتظرون المحاكمة في احدى سجون تونس ، فتقرر نقلهم الى سجن قرب مرسلنا رمادة في الاحتياط .

- ٥ -

المساومات اثناء الحرب

اظهرت حوادث سنة ١٩٣٨ ان الخلاف بين فرعى الحزب الدستوري قد دخلته احقاد شخصية ، حيث ابدى القدامى ابتهاجهم باعتقال زعماء الحزب الدستوري الجديد ومحاكمتهم . وحاولوا ان يستردوا زعامة الحركة الوطنية اثناء فترة الحرب . ومن المعروف ان تونس كانت : بخلاف الجزائر ومراكش التي اختلها الحلفاء دون مقاومة : مسرحا للقتال بين قوات الحلفاء والمحور مدة سبعة اشهر من نوفمبر ١٩٤٢ الى مايو ١٩٤٣ . وقد اختار (١) الالمان تونس لصد هجوم الحلفاء الآتي من الشرق عبر طرابلس ومن الغرب عبر الجزائر . وفي هذه الاثناء كانت القوات الالمانية هي السلطة الحقيقية في البلاد .

وكان الباي محمد المنصف قد تولى العرش في يونيو ١٩٤٢ . وقد تعرض الباي في هذه الفترة لمساومة الفريقين المتحاربين ولكن دون النجاح . فذكر بان السلطات الالمانية عرضت عليه اسقاط الحماية نظير اعلان التعاون معها . كما ان روزفلت كاتبه لينضم الى صفوف الحلفاء .

الا ان الباي لم يشأ ان يرتبط بتلك المساومات المؤقتة ، وانما رأى الاستفادة منها لاسترداد مركزه . فرفض تلك العروض السخية التي تقدم بها الالمان ، والتي اشتملت على انتهاء الحماية الفرنسية على البلاد ، وضم اقليم قسنطينة الى مملكة تونس . وكان جوابه على هذه العروض هو انه لا يريد من السلطات القائمة سوى القاء مرسوم سنة ١٨٩٢ الخاص بانتزاع اراضي الاوقاف لمصلحة الاستيطان . وبتطبيق مبدأ المساواة في الاجور بين الموظفين الفرنسيين والفرنسيين . واحترام الحريات العامة (٢)

(١) انظر للمؤلف : العرب والحرب العالمية الثانية .

(2) Garas. P. 142.

Kirk : middle east in the war

ومن الواضح ان الباي رفض التعاون مع المحور لعدم ثقته به من جهة .
ولتدهور مركزه العسكري في ذلك الوقت من جهة اخرى .

وكان الباي يشعر بعداء نحو السلطات الفرنسية ؛ منذ ان عزلت
والده محمد الناصر سنة ١٩٢٢ . فساءت علاقته بالمقيم العام ستيفا ، وهو
اميرال عرف بروح الصلف . وقد اخرج الباي حين فاجأة بفترة لم يكن قد
اطلع عليها في خطاب العرش . ورد فيها « واليوم اريد التحدث عن عزمي
على متابعة التعاون لتوطيد الاواصر التي تربط دائما وابدا ببلدنا وتضمن
في المستقبل . مثل ما عمل اسلافى في الماضي ؛ سيادة فرنسا والعائلة
الحسنية اللتين ما انفكنا سائدين على القطر التونسي باتفاق كامل » (١) .

وكدليل على رغبة الباي في استرداد سلطته اختار وزارة وطنية
برئاسة محمد شنيق دون استشارة الاقامة العامة كما جرت العادة .
ومثل فيها الحزب الدستوري بفرعيه مع تغليب جانب الدستوريين
القدامى . فدخل الوزارة صالح فرحات امين عام الحزب .

وكان الحزب الدستوري القديم اقرب الى المحور مثل كثير من الاحزاب
اليمنية في انعام العربي . فاصبح هذا اول دليل قدمه الفرنسيون بعد
استيلاء الحلفاء على تونس نكي يتخلصوا من الباي والحركة الوطنية معا .
ومن الادلة التي ذكرها الفرنسيون ايضا . منح الباي الأوسمة لكبار الضباط
في الجيش الالماني . وعدم رده على خطاب روزفلت . ويبدو ان ما كان
مباحا لسلطات فيشي من معاداة الحلفاء . لم يكن ليقبل من التونسيين حتى
ولو كان تعاونهم مع الالمان اخف بكثير من تعاون سلطات فيشي .

وعلى كل فقد كذب الباي واقعة عدم الرد . وقال « انه كاتب روزفلت
طالباً احترام حياد تونس ، ولكن المقيم العام هو الذي منع وصول الخطاب
الى الرئيس الأمريكى .

وقد وقف الحزب الدستوري الجديد موقفاً مشابهاً تقريبا من موقف
الباي وان كان بطبيعة تفكير زعمائه اقرب لمسكر الحلفاء . وبات موقف
هذا الفريق محل جدل . فالسلطات الفرنسية قد لفقت التهم التي تثبت
دخوله في مساومات مع الالمان ولما كانت الوثائق الالمانية خالية ، على
حد علمنا . من هذا الموضوع . فاننا نعتمد على رواية أعضاء الحزب
الدستوري الجديد . فحسب رواية الحبيب ثامر . وهو طبيب انضم الى
الحزب اثناء اعتقال بورقيبة وكان من القلائل الذين اتبع لهم حرية العمل

(١) مأساة عرس ص ٢٦ .

اثناء الحرب . انه تلقى تعليمات سرية من الحبيب بورقيبة في اوائل سنة ١٩٤٢ ، يحثه فيها على الاتصال بحركة المقاومة الفرنسية وسلطات الحلفاء .

ولما انتقل مسرح القتال الى تونس وادرك المحور قرب انسحابه من البلاد ، حاول ان يتخذ من بورقيبة اداة لمعاكسة الحلفاء في المستقبل بخصوص وضع تونس السياسى . فاطلق سراحه من سجنه فى فرنسا . ودعمته الحكومة الإيطالية الى روما حيث احسنت استقباله . وطلبت اليه ان يستخدم نفوذه للدعوة الشعب التونسى الى التعاون مع المحور فى نظير اطلاقه . ولكن بورقيبة اشترط مقدما اعلان استقلال تونس ودعوة مؤتمر دولى للاعتراف به . وهو مالم تقبله إيطاليا . فاكثفت منه بتوجيه بيان فى ٦ ابريل ١٩٤٣ . شن فيه حملة على الاستعمار الفرنسى . ثم اضاف « وعلى الشعب التونسى ان يتنبه للأطماع الأجنبية الأخرى » . وعلى اثر ذلك سمح له بالعودة الى تونس بعد خمس سنوات على وجه التحديد من يوم اعتقاله سنة ١٩٣٨ وقد رفض بعد ذلك العودة الى أوروبا برفقة قوات المحور المنسحبة .

كانت السلطات الفرنسية مصممة على استغلال اى منفذ للقضاء على التزعجات الاستقلالية . فدبرت المؤامرات لكى تظهر لقيادة الحلفاء ان كلا من البناى والزعماء الوطنيين اعوان للمحور . والبسّتهم تهمة التجسس لحسابه . واغمضت القيادة البريطانية العين ، واعتبرت البناى اسير حرب وسلمته للقيادة الفرنسية .

وبناء عليه تركت للجبرال جبرو بعد اعادة احتلال تونس : الحرية المطلقة لاتخاذ جميع الاجراءات التى ادعى انها لازمة لحفظ الامن . واتجه او : للانتقام من منصف باى لخروجه عن طاعة الإقامة العامة ، فاستصدر أمرا عسكريا فى ١٣ مايو بخلفه وتولية محمد الامين باى على العرش خلفا له ، وهو آخر من تولى حكم البلاد من العائلة الحسينية .

واستند جبرو فى هذا الاجراء الى معاهدة الحماية : التى تنص على مسئولية فرنسا فى المحافظة على الامن . ولكن البناى رفض توقيع التنازل عن العرش ، فنفى الى واحة الاغواط ليدوق فيها عذاب الحبس الانفرادى فى ظروف مناخية سيئة . وقد اوجد هذا الحادث بطلا شهيدا تنجم حوله العناصر الوطنية . وكان الثعالبى وانصاره هم الذين ابرزوا مشكلة العرش ، وظلوا يطالبون بعودة الحاكم الشرعى . حتى قضى المنصف نجبه بمنفاه فى فرنسا سنة ١٩٤٨ .

ومما يجدر بالملاحظة أن الثعالبى حاول فى هذه الاثناء بعث سياسة

التضامن العربي فارسل الى الحكومة المصرية مرجبا بقيام الجامعة العربية . طالبا اليها التدخل فى هذه الأزمة . وقد لمح فى بعض خطباته ، الى ان فرنسا بعد ان عجزت عن الدفاع عن تونس أصبحت حمايتها غير ذات موضوع . ولكن مشكلة لعرش فى تونس لم تترتب عليها آثار بعيدة ، مثل تلك التى ترتبت على أزمة العرش فى مراكش سنة ١٩٥٣ . وذلك لاختلاف مركز الأسرتين الحائمتين من جهة ، و فرق الزمن من جهة أخرى .

اتبع الجنرال جوان نفس السياسة العدائية نحو الحبيب بورقيبة . وحال دون نشر النداء الذى وجهه عند دخول الحلفاء تونس ، ودعا فيه الشعب التونسى الى التعاون معهم ضد العدو المشترك . وبدا يبرز القائد الفرنسى امام حلفائه . الاجراءات التى اتخذها ضد الدستوريين ، كتحديد اقامة بورقيبة . وحظر النشاط السياسى على اعضاء الحزب .

- ٦ -

سياسة جديدة

اذا كان الحبيب بورقيبة قد اظهر بعض المبول نحو الحلفاء اثناء الحرب على اساس المثل الديمقراطية والاهداف التحريرية التى ادعوها ، فان سلوك السلطات الفرنسية منذ نهاية الحرب قد دفع برئيس الحزب الدستورى الجديد الى تجربة سياسة جديدة .

وقد سبق ان اشرنا الى الصدى البعيد الذى احدثه تأسيس الجامعة العربية فى شمال افريقيا . ولم يستثن بورقيبة من هذا التأثير رغم مواقفه من الفكرة العربية . وقام بمغامرة للفرار من تونس لينفذ عمليا السياسة التى عقد عليها الآمال ، وهى الاستعانة بالدول العربية المستقلة فى المشرق لتحرير تونس . ويروى انصاره بكثير من التفصيل ، المخاطر التى تعرض لها فوق القارب الصغير الذى حمله بمحاذاة الشواطئ التونسية الى ان وصل طرابلس وكيف انه اكمل رحلته على ظهور الجمال حتى الحدود المصرية .

ويعتبر انتقال الزعيم التونسى الى القاهرة وانضمامه الى لجنة المغرب العربى تحولا هاما فى اتجاه الحزب الدستورى الجديد . فمن المعروف ان هذه اللجنة كان يرأسها الامير الخطايب . اشد الزعماء المقاربة خصومة للفرنسيين ، ويسيطر عليها حزب الاستقلال المغربى الذى يؤمن بان وجهة

المغرب القومية وجهة عرييه اسلامية واذا تنبعنا رسائل الحبيب بورقيبة في خلال هذه الفترة ، نلاحظ فعلا ميله الى فكرة التضامن العربى (١) .

وفي تونس حيث تولى صالح بن يوسف قيادة الحزب نيابة عن بورقيبة اثناء غيابه ، تمكن الحزب الدستورى الجديد من عقد مؤتمر وطنى كبير فى ٢٣ اغسطس ١٩٤٦ ، اشترك فيه ممثلون عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستورى القديم واتخاذ تقابات العمال التونسية ، كما ارسل ابناء الزيتونة واتحاد الموظفين مندوبين عنهم الى المؤتمر . وفى هذا ما يدل على مدى نفوذ الحزب الدستورى الجديد ، وخاصة فى المرحلة التى اتفق فيها تماما مع اللجنة التنفيذية للحزب القديم سواء فى السياسة العربية ام فى بند فكرة العمل ضمن اطار الحماية ، والمطالبة بالاستقلال التام .

ونظرا لاتخاذ جميع هذه العناصر صدرت قرارات المؤتمر على هيئة ميثاق وطنى . اعلن هذا الميثاق سقوط نظام الحماية بعد ان بنوا الحشيات القانونية والسياسية التى تجعله نظاما باليا . واهمية هذا القرار هو انه اول مطلب من نوعه فى تاريخ الحركة الوطنية ببند مبدا الحماية كلية . كما اكد الميثاق صفة تونس العربية ، وضرورة انضمامها الى الجامعة العربية بعد حصولها على الاستقلال (٢) .

ويبدو ان الظروف السيئة التى احاطت بالجامعة العربية حينئذ لم تعمل على تثبيت الاتجاه الجديد فى نفس الزعيم التونسى . وهذا ما قد يفسر لنا عدم تنفيذه للمبادئ التى دعا اليها سنة ١٩٤٦ ، بعد ان آلت اليه السلطة الفعلية فى تونس فى عهد استقلالها .

فى الفترة التى قضاها الحبيب بورقيبة بالقاهرة لم تكن مشاكل شمال افريقيا تشغل المشرق العربى بنفس الاهمية التى حظيت بها قضية فلسطين . فلم تول المسألة التونسية الاهتمام الذى امله منها بورقيبة ، بل انها تركته يعيش فى ظروف مادية سيئة ، واصبح يحس بهوانه على الراى العام العالمى . فهو حين يسافر الى الولايات المتحدة للدعوة لقضية تونس ، لا يستطيع مقابلة وزير الخارجية الأمريكى الا بتوسط السفير السعودى .

فكل هذه العوامل جعلته يفكر فى محاولة الاتصال بفرنسا مرة اخرى؛ فيجرى محادثات غير رسمية مع الملحق المسكرى بالسفارة الفرنسية

(1) Bourguiba P. 180 S. q.

(٢) الحبيب ثامر ص ١١٩ - ١٢١ .

بالقاهرة . ويظهر استعدادده لعقد معاهدة مع فرنسا تضمن لها امتيازات استراتيجية واقتصادية واسعة . ولكن عقلية الساسة الفرنسيين لم يطرأ عليها أى تطور . كما يتضح ذلك من مشروعات الإصلاح التى قبلوا ادخالها فى تونس فى السنوات التى تلت الحرب .

فى سنة ١٩٤٥ تقرر رفع عدد الأعضاء التونسيين فى المجلس الاستشارى بحيث أصبحوا متساوين مع عدد الفرنسيين (٥٣ عضوا من كل فريق) وتشكيل لجنة عليا من سبعة أعضاء من كل قسم لوضع الميزانية . كما تقرر زيادة عدد الوزراء التونسيين فى مجلس الوزراء . ومن الواضح أن هذه الإصلاحات ليس لها أية علاقة بمشكلة تونس السياسية ، وهى احترام السيادة التونسية ، بل على العكس تؤكد مبدأ السيادة المزدوجة ، لأنها أناحت للفرنسيين الاشتراك فى المجالس المحلية . وعلاوة على هذا كان تمثيل هذه الجالية الأجنبية بصورة أقوى ، لأنه يقوم على أساس الاقتراع العام أما انتخاب الأعضاء التونسيين فيتم على درجتين .

وبالإضافة الى هذه التقايف . ثمت أن هذه المجالس الاستشارية ليس لها اثر يذكر على ادارة البلاد ، فلم يكن للمجلس حق مناقشة ميزانية الاستعمار الأوربى ، وحين رفض القسم التونسى مناقشة الميزانية ١٩٤٧ احتجاجا على محاباة المستوطنين . لم تعبأ الإقامة العامة به واستصدرت مرسوما يبيح لمجلس الوزراء اقرار الميزانية فى حالة امتناع المجلس الاستشارى عن مناقشتها . ويظهر مدى اعتداء الدولة صاحبة الحماية على سيادة تونس ، من تخصيص بعض المقاعد فى مجلس الشيوخ الفرنسى للمستوطنين الفرنسيين فى الدولة المحمية .

تولى صالح بن يوسف رئاسة الحزب الدستورى اثناء غياب بورقيبة فى مصر ولكن السلطات الفرنسية لم تكف عن عرقلة نشاطه ، وخاصة بعد انعقاد المؤتمر الوطنى العام فى صيف سنة ١٩٤٧ الذى اشترك فيه الوطنيون التونسيون على اختلاف نزعاتهم . فقد هاجم البوليس المؤتمر اثناء الانعقاد وقبض على زعمائه ونكل بممثلى النقابات العمالية ، لأن العمال يجمعون الى اهدافهم السياسية ، مطالب اجتماعية هى أشد اضرارا بمصالح المستوطنين .

وليس من قبيل المصادفة ان ثار قبيل انعقاد الاجتماع اضطرابات بين عمال الشحن فى ميناء سفاقص ، مما أتاح لقوات الأمن تدخل والإيقاع بالعمال ، وما يعقب ذلك من ازهاق للأرواح . والهدف المقصود هو اقناع سلطات الحماية بالتشدد زاء العناصر الوطنية . وفلا ظل نشاطها مكبوتا بضع سنوات بعد انتهاء المؤتمر .

وفي سنة ١٩٤٩ أدرك بورقيبة اليأس من تجربة الاعتماد على الجامعة العربية . فقرر العودة الى تونس مقتنعا بأن النضال الحقيقي يجب أن يكون على أرض الوطن . وعاود الكرة لتحقيق أمنيته القديمة ، وهي التفاهم مع الفرنسيين مباشرة . وفي أبريل ١٩٥٠ ذهب الى باريس لهذا الغرض . ولكن الصعوبة التي كان يصطدم بها دائما هي استمرار السياسة الفرنسية على عدم الاعتراف بشرعية الحزب الدستوري الجديد منذ أن حل سنة ١٩٣٨ واعتقادهم أن من المخاطرة التفاهم مع ممثلي الشعب . ولذلك تمسكوا بالفكرة القائلة بأن الحكومة الفرنسية لا تعرف مفاوضا شرعيا سوى الباي الذي عقدت معه معاهدة الحماية ، بل أن بعض هؤلاء الساسة راح يشيع التهم الباطلة حول الدستوريين فاتهمهم بالانتماء الى الشيوعية الدولية .

وحتى يبطل الوطنيون التونسيون هذه التهمة ، جعلوا الاتحاد العام للعمال التونسيين ينضم الى الاتحاد الدولي للعمال الأحرار ، وهو الاتحاد الذي تشترك فيه النقابات الأمريكية ويعتبر معاديا للنقابات الشيوعية .

وقد أشرنا من قبل الى الصلة الوثيقة التي كانت تربط هذه النقابة التونسية القومية التي أنشأها فرحات حشاد ، وبين الحزب الدستوري الجديد . بل أن انشاء هذه النقابة كان موجها بصفة خاصة ضد النقابة الشيوعية الفرنسية .

راى دوبرير شومان وزير خارجية فرنسا ، أن تبادل حكومته برسم سياسة اصلاحية في تونس متجاهلة الزعماء الوطنيين حتى تحتفظ بهيبتها ونخرج من المأزق في نفس الوقت . وفي ١٠ يونيو ١٩٥٠ أصدر نصريحا مؤداه " أن الاستقلال الداخلي هو الغاية السياسية التي تسعى فرنسا لتحقيقها بالنسبة لجميع الدول التي تؤلف الاتحاد الفرنسي ومن بينها تونس " .

ذلك أن المشرعين الفرنسيين حين وضعوا اسس هذا الاتحاد ، ادخلوا فيه جميع البلاد الخاضعة للسيطرة الفرنسية بصرف النظر عن مركزها الدولي . وهذا يعنى بالنسبة للمحميات خطوة الى الوراء ، لأن الروابط التي تجمع بين اعضاء الاتحاد ، حسب دستور سنة ١٩٤٦ ، تعتبر اشد تقييدا من معاهدة الحماية وأدعى منها للبقاء ، فالاتحاد الفرنسي ليس مثل الكومنولث البريطاني ، فهو يتضمن وجود تفوق لدولة الاصل ، ويشترط الدخول في هيئة دفاعية مشتركة بين اعضائه (١) .

(١) Henri Culman L. Union Francaise. Paris 1950.

ورغم هذه القيود التي ستلحق بتونس اذا ما قدر لها الانضمام الى الاتحاد الفرنسى اسرع بورقيبة الى اعلان اغتباطه بهذا التصريح ، وكذلك حاول روبير شومان اثبات صدقه فى تنفيذ السياسة الجديدة . بتعيين مقيم عام جديد من غير الرجال العسكريين . وتالفت وزارة تونسية اشترك فيها بعض الدستوريين من أجل المفاوضة . الا أن المستوطنين الذين لا يمكن لاية حكومة فرنسية اغضابهم . ثاروا على سياسة روبير شومان ، واستطاع تولونا ممثلهم فى مجلس الشيوخ . التأثير على زملائه من احزاب اليمين والوسط . وقد ظهر من خلال الأزمة . التضامن الوثيق بين نواب شمال افريقيا ، فصرح الجنرال جوان ، وهو المقيم العام فى مراكش حينئذ ، بأن سياسة تباون فى أى مستعمرة تنتقل عدواها الى البلاد المجاورة . وقدم مستوطنو تونس مطالبهم ، وهى تأكيد السيادة الفرنسية على تونس ، وانذار الباي بضرورة احترام المعاهدات ، واقالة الموظفين الذين ينتمون الى الحزب الدستورى من وظائفهم . وهى مطالب لا تقارن فى شدتها مع اعتدال النقاط السبع التى قدمها الحبيب بورقيبة عند سفره الى باريس واعتبرها اساسا للمفاوضات مع فرنسا . فهى تعد تراجعا عن الموقف الذى اتخذته الحزب سنة ١٩٤٦ . فان برنامج الزعيم التونسى لم يمس مبدأ الحماية نفسه ، وانما طالب بالغاء جميع مظاهر الادارة المباشرة ، مثل موافقة سكرتير الاقامة العامة على المراسيم والغاء وظائف المراقبين المدنيين الذين يشرفون على الأمن فى الاقاليم التونسية ، وتحويل الاشراف على الأمن الى سلطات محلية (١) .

وبلاحظ أن النقاط السبع لم تذكر عبارة الاستقلال ، بل دار محورها حول فكرة السيادة التونسية وضرورة احترامها . وتمثل هذه السيادة فى تقوية السلطة التنفيذية التى تتألف من وزراء تونسيين فقط ، غير انها لا تمنع من اشتراك الفرنسيين فى المجالس البلدية . وأخيرا طالب بورقيبة بانتخاب مجلس نواب بالاقتراع العام لوضع دستور لتونس وتحديد العلاقات المستقبلية مع فرنسا على أساس احترام المصالح الفرنسية .

كان طبيعيا أن تتقلب رغبات المستوطنين فى النهاية ، فقد صور زعمائهم حالتهم بشكل يستدر عطف الراى العام ، فهم ليسوا كبار ملاك زراعيين مثل المستوطنين القدامى ، وانما يوجد من بينهم عدد كبير من صغار الموظفين والعمال . وفى ١٧ أكتوبر أعلن المقيم العام ان المشكلة السياسية ليست ملحة فى تونس ، وان الحكومة الفرنسية توجه اهتمامها من الآن الى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية . وذلك هو الأسلوب المتعارف

(1) Bourguiba Page 220. 230.

عليه لدى سياسة الاستعمار في فرنسا ، حين يريدون قطع وسائل التفاهم مع الوطنيين بطريقة مؤدبة .

ومرة اخرى تتحمل انطبقات العاملة مهمة الرد على تصف السياسة الفرنسية ، ويقوم العمال الزراعيون بمظاهرات في انفيدافيل مركز من مراكز الاستيطان الاوربي ، ويقدمون عددا آخر من الضحايا . وتجد الادارة الفرنسية الفرصة سانحة لاعلان الاحكام العرفية والقبض على بعض الزعماء الوطنيين ، ثم تحاول التخفيف من وطأة العنف ، فتصدر عدة مراسيم باصلاحات جديدة في فبراير سنة ١٩٥١ ، الا ان هذه الاصلاحات تقوم على نفس المنهج والمبدأ . فللمستوطنين الفرنسيين حق مشروع في ادارة البلاد مثل التونسيين تماما ، وعلى ذلك يبقى تمثيلهم في المجالس التشريعية والبلدية . ولكن - وهذا هو موضوع الاصلاح - لا يرأس المقيم العام المجلس الاستشاري الكبير . وكذلك يحتفظ سكرتير الاقامة العامة بالاشراف على جميع المصالح . ولكن لا تشترط موافقته على قرارات مجلس الوزراء . اما الوظائف العامة فيمكن توزيعها بطريقة اعدل !! فالوظائف تقسم مناصفة بين التونسيين والفرنسيين ، والوظائف المتوسطة يترك ثلثها للتونسيين ، وكذلك ثلاثة ارباع الوظائف الصغيرة . ورغم كل هذا فقد اعلن بورقيبة موافقته على هذه المراسيم جريا على مبدئه القائل ، خذ كل ما تستطيع لتستعين به على تنفيذ المرحلة التالية (١) . وهامم الفرنسيون انفسهم بصرحون بأن هذه المراسيم ليست الا دفعة اولى من الاصلاحات ، فعلى التونسيين الآن ان يسرعوا باستصدار المراسيم التالية . ولكن تمضي شهور وتتعثر المفاوضات امام تهرب الحكومة الفرنسية .

واخيرا يقدم محمد شنيق رئيس الوزراء مذكرة في ٣ نوفمبر يضمنها الحد الأدنى للمطالب التونسية ، وترد عليها الحكومة الفرنسية بالجواب الحاسم في ١٥ ديسمبر الذي اعتبر رفضا باتا لهذه المذكرة . فهو يبدأ بتمجيد عمل فرنسا الحضاري في تونس ويؤكد الصلات الابدية التي لا بد وان تربط مصر تونس بفرنسا ، وان اي اصلاح تقبله الحكومة الفرنسية لا بد وان يكون مبنيا على ضرورة اشتراك المستوطنين في اي نظام سياسي يتقرر اقامته في تونس .

(1) Ibid. p. 250.

تجربة القوة

كانت مذكرة ١٥ ديسمبر ١٩٥١ حدا فاصلا ، اثبت لانصار التغافم مع فرنسا الا جدوى من اتباع الطرق الدبلوماسية . الا انه قبل ان ينفذ هؤلاء اجراء ما استعدت الحكومة الفرنسية لمواجهة الثورة المحتملة ، فعينت مقيما عاما جديدا من بين العسكريين هو الجنرال دى هوت كلوك . ووصل المقيم الجديد الى تونس على ظهر سفينة حربية فى يناير ١٩٥٢ ، ليفهم التونسيين انه عازم على استخدام القوة . وبدا اعماله فى تونس بان طلب من الباي اقالة وزارة محمد شنيق .

وقابل الدستوريون هذا التشدد بشدد مثله ، ففقدوا مؤتمرا فى الخفاء فى ١٧ يناير اعلنوا فيه سقوط نظام الحماية . وصرحوا للمرة الاولى عن رايهم فى مستقبل المستوطنين فبعد ان كانوا يظهرون دائما الاستعداد للتسليم بامتيازاتهم ، قالوا بانهم سيصبحون جالية اجنبية فى ظل الدولة التونسية المستقلة ، لهم حقوق الاجانب العادية . وفى اليوم التالى قبض على جميع الزعماء الدستوريين . وابعد الحبيب بورقيبة الى طريقة ثم الى جزيرة صغيرة قرب ساحل تونس خالية من السكان وسيئة المناخ ، تعرضت فيها صحته للتدهور . ولم يطلق سراحه الا بعد سنتين ونصف حين بدا مندبىس فرانس يتبع سياسة جديدة نحو تونس .

وكرر دى هوت كلوك اعمال القمع فى المناطق التى اشتهرت بتمردھا على السلطات الادارية ، وكانت دائما مركزا لنشاط الوطنيين الخفى ، واعنى بها الساحل الجنوبى الشرقى حول رأس بونا . فاطلق ذئاب الفرقة الاجنبية للتنكيل بقرى الصيادين التى تنتشر فى المنطقة . وفى مدى اربعة ايام (من ٢٨ الى ٣١ يناير) ارتكب جنود هذه الفرقة من الفظائع ما سجل صفحة سوداء فى تاريخ الاستعمار الفرنسى بتونس . ونرى من المناسب ان نسجل هنا بعض الوقائع التى وردت فى تقرير لجنة التحقيق التونسية مكتفين بذكر ما اعترفت به لجنة التحقيق الفرنسية نفسها ، وما شاهده دافيدسن مراسل اسوشيتدبرس ا

١ - فى قرية بنى خبار ، دمرت ١٠ منازل وسلبت ١٠ اخرى .

٢ - فى قرية معمورة ، دمرت ٦ منازل وكتاب : وقتل ثلاثة من بينهم امرأة حامل .

٣ - فى قرزقة . دمر ١٥ منزلا وسجات حوادث انتهاك عرض : قتل اثناهما غلامان واربعة من الاطفال الرضع . لان امهاتهم حاولن الاحتماء بهم .

٤ - فى قرية كليبىة ، قتل خمسة افراد ودمرت عدة منازل . وغره
الاهالى ٢٨٠ الف فرنك (١) .

وازاء هذا الاسراف فى سياسة العنف تحول الباي نفسه الى معارضة
المقيم العام فرفض اقالة وزارة محمد شنيق ، وبعث برسالة استنكار الى
رئيس الجمهورية الفرنسية ولكن الرئيس الفرنسى اتخذ موقفا سلبيا
مما ابأس الباي وجعله يخضع أخيرا لتهديد المقيم العام ويقبل الوزارة .
بعد ان كان دى هوت كلوك قد اعتقل معظم اعضائها لأنها جرؤت على رفع
شكوى ضد فرنسا الى مجلس الامن . واختار دى هوت كلوك لرئاسة
الوزارة التونسية صلاح الدين بن باكوش ، احد الاقطاعيين الذى ألف
وزارة كل اعضائها من طبقة الملاك الزراعيين . ذلك ان جميع المثقفين ، حتى
المعتدلين منهم ، انفروا من التعاون معه . وشعر دى هوت كلوك بضرورة عمل
شئ يقوى به مركز ابن باكوش ، فوضع بدوره مشروع اصلاح جديد ،
والفكرة الجديدة التى ادخلها فى مشروعه ، هى احلال مبدأ سيادة الباي
محل مبدأ السيادة التونسية الذى يتمسك به الوطنيون غير ان مشروعه
لا يختلف فى لبه عما رايناه فى المشروعات الفرنسية السابقة .

عادت الحالة فى تونس سنة ١٩٥٢ الى نفس الوضع الذى كانت عليه
ايام بيرتون سنة ١٩٣٤ . ويبدو ان الظروف الخارجية ساعدت دى هوت
كلوك على المضى فى سياسة العنف ، فقد قبل مجلس الامن وجهة النظر
الفرنسية بعدم اختصاصه ورفض المجلس فى ابريل ادراج المسألة التونسية
فى جدول اعماله . وفى فرنسا تعاقبت حكومات يمينية ، من انطوان بينيه
سنة ١٩٥٢ ، الى جوزيف لانييل سنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، ويشهد المستوطنون
فى مطالبهم معترضين على تحويل بعض الوظائف الى التونسيين . ويؤيدهم
دى هوت كلوك مستندرا عطف الراى العام عليهم حين يصرح بأن عائلات
المستوطنين كثيرة العدد ، وان عدد الوظائف المحدود فى تونس لا يحل
مشكلة الشباب التونسى المتعطل (٢) .

وفى هذه الاثناء تقوم ثورة ٢٣ يوليو فى مصر .

ويشعر الباي أن العروش لا تستقر تحت اصحابها اذا لم يساهوا
رغبات الشعوب ويحاول أن يمحو الذكرى اللاصقة به ، منذ قبل ارتقاء

(١) نشر تقرير لجنة التحقيق التونسية فى ٨ مارس سنة ١٩٥٢

ونقله Garras فى كتاب :

Bourguiba et la naissance d, une nation

(2) Julien, p. 217 s. q.

العرش على اكتاف الفرنسيين . وفي غداة الرد على مشروع دى هوت كلوك يجمع سيدى محمد الأمين باى مجلسا يضم أربعين من أعيان تونس ، ويبرق الى رئيس الجمهورية الفرنسية بما اخذه المجلس من قرارات : وهي ضرورة احترام سيادة الحاكم الشرعى لتونس طبقا لمعاهدة الحماية ، ورغبة الباي فى اشراك شعبه معه فى الحكم . ولا تنك ان دى هوت كلوك قد استشاط غضبا لهذا التصرف وفكر فى خلع الباي . لولا ان الحكومة الفرنسية كانت تعلم انها هى التى اختارته بنفسها . ولذلك اكنفت بالرد على الباي قائلة : بان مجلس الأعيان لا يمثل احدا فى تونس .

كان متوقعا ان تكون حكومة جوزيف لانييل اكمل تأييدا للمقيم دى هوت كلوك . فان جورج بيدو المعروف بعدائه للحركات الاستقلالية فى شمال أفريقيا كان وزير الخارجية فى هذه الحكومة . ولكن الوزير الفرنسى كان قد بيت النية على ان يضرب ضربته القاصمة فى مراكش ، بخلع السلطان محمد بن يوسف . فلم يشأ ان يوسع دائرة المشاكل الاستعمارية بالاضافة الى اشتداد القتال فى الهند الصينية فى ذلك الوقت .

ورأى الوزير الفرنسى ان خير وسيلة لتهدئة الاحوال فى تونس هى ابعاد المقيم العام الذى اثار سخط الوطنيين دون ان يرضى المستوطنين ، واختار أحد المدنيين وهو فوازار خلفا لدى هوت كلوك ، وكان المفروض ان مغزى هذا التبديل فى الإقامة العامة ، هو ادخال اصلاحات جذية فى هذه المرة لحل الأزمة التونسية . وفى ٤ مارس ١٩٥٤ صدرت مراسيم الإصلاحات ، ولكنها فاجأت التونسيين بخيبة الأمل فنظام مناصفة المقاعد فى المجالس التشريعية بين المستوطنين والتونسيين ظل قائما ، بل ان هذه الإصلاحات ، كما علق عليها الحبيب بورقيبة : قد اختصت المستوطنين بتمثيل اقوى فى هذه المجالس . لأن انتخابهم يتم بطريقة مباشرة ، أما التونسيون فينتخبون على درجتين (١) . ومن الإصلاحات الأخرى التى تضمنها مشروع فوازار :

زيادة عدد الوزراء التونسيين فى مجلس الوزراء .

تطبيق مبدأ الانتخاب بالنسبة للقواد بواسطة المجالس المحلية .

(١) حتى ذلك الوقت زان الحبيب بورقيبة يقر مبدأ اشتراك المستوطنين مع التونسيين فى المجالس النيابية والبلدية . ولكن ليس على اساس انتخابى او منحهم نصف المقاعد . وانما على اساس ان تختار الحكومة التونسية بعض اصحاب المصالح من الفرنسيين وتعينهم فى هذه المجالس .

ولم تمنح بضعة ايام على صدور هذه الاصلاحات . حتى لوحظ ان حركة المقاومة المسلحة . او الفلاجة كما يسميها الفرنسيون . قد بدأت تتخذ شكلا منظما واسع النطاق . ولسنا نعتقد كما يذكر بعض الكتاب انها كانت رد فعل لخيبة الامل التي احدثتها اصلاحات ٤ مارس . وانما كانت هي التطور الطبيعي لحركة النضال التي بدأت سنة ١٩٥٢ . والتي اتخذت في مرحلتها الاولى شكل اغتيالات فردية . ومن العوامل الهامة التي جمعت الشعب التونسي حول حركة المقاومة ، هو تنظيم المستوطنين لفرق انتقامية من بينهم باسم الارهاب المضاد Contre-Terrorisme لاغتيال المروفين بوطنيتهم ، وقد زاد من هذه التنظيمات خطورة وتهديدا لامن التونسيين . ان البوليس الفرنسي كان يتستر عليها . ولا ادل على هذا من حادث اغتيال الزعيم الثماني الكبير فرحات حشاد على ايدي هذه المصائبات في في ديسمبر سنة ١٩٥٢ . فقد ارتكبت الحادثة في إحدى ضواحي تونس في وضح النهار وقيدت ضد مجهول .

ويمكن ذكر عاملين آخرين ساعدا على نمو حركة المقاومة المسلحة سنة ١٩٥٤ ، وهي :

اولا : ايجاد صلة وثيقة منظمة بين فرق التحرير التونسية وبين اكبر منظمة سياسية في تونس ، الا وهي حزب الدستور الجديد . وكان بعض الفرنسيين يحاول انكار هذه الصلة كي يثبت ان حركة الفلاجة ليست الا تجمعا لبعض المجرمين العاديين .

ثانيا : تولى بعض المجاهدين التونسيين . الذين تدربوا في حرب فلسطين ، قيادة فرق جيش التحرير التونسي .

بدأت هذه المقاومة المنظمة في الجنوب حول مدينة سوسة : ومنه : نشرت الى الغرب حتى حدود الجزائر . ولكن لم يقدر لجيش التحرير التونسي ان يبلغ نفس النضج واتساع النفوذ الذي بلغه جيش التحرير الجزائري فيما بعد . وذلك لقصر المدة التي استغرقتها الكفاح التونسي المسلح . من مارس - ديسمبر سنة ١٩٥٤ . فعندما سلم المقاتلون التونسيون السلاح في ٩ ديسمبر لم يكن عددهم قد تجاوز ٢٥١٤ رجلا وان كان يجب اضافة عدد مماثل تقريبا . كان يشتغل لتموين جيش التحرير . كما ان خمسة عشر الف تونسي كانوا قد سجلوا اسماءهم في فرق المقاومة دون ان ينخرطوا فيها نظرا لنقص السلاح (١) وتزايد ضغط الوطنيين في المدن . وشملت اغتالاتهم الخونة من التونسيين فضلا عن المستوطنين .

(1) Garas P. 229, s. q.

وشعر هؤلاء بأن حياتهم فى تونس أصبحت غير محتملة . ولذلك اقترح بعض التقدميين من المستوطنين فى مايو سنة ١٩٥٤ بأن تقبل الحكومة الفرنسية أى حل من شأنه إنهاء الأزمة التونسية .

واذن فحركة المقاومة قد بدأت تؤتى ثمارها منذ صيف سنة ١٩٥٤ . ومن شواهد ذلك نقل الحبيب بورقيبة من معتقله المنعزل الى الاراضى الفرنسية . فلما تقدم مندبى فرانس الى الجمعية الوطنية يطلب الثقة بوزارته . كان مما اشتمل عليه خطابه . الوعد بحل الأزمة التونسية على اساس ديمقراطى . وبدا المستوطنون يحسون بأن الحكومة الفرنسية الجديدة لا تنوى الخضوع لهم مثل سابقتها . لأن مندبى فرانس كان من بين الساسة الفرنسيين القلائل الذين يدركون تغيرات العصر فأخذ المستوطنون يضعون المراقيل فى وجهه وقاموا بمظاهرات لاقالة فوازار المقيم العام .

وشمر مندبى فرانس بضرورة اتخاذ عمل سريع يقطع على المستوطنين خط الرجعة . فما كاد ينهى مشكلة الهند الصينية بتوقيع اتفاقية جنيف فى ٢٠ يوليو ١٩٥٤ . حتى قام برحلة خاطفة الى تونس فى ٢١ من نفس الشهر . وهناك أعلن قبول حكومته لمبدأ الحكم الذاتى لتونس ، على أن يتم تحديد العلاقات بينها وبين فرنسا بواسطة المفاوضات بين الطرفين .

رحب بورقيبة من مكان اقامته الجبرية بهذه الخطوة . ولكن هذا لم ينه حالة اعتقاله ، فبقيت مشكلة اختيار المفاوض التونسي . وكان من العيب أن يبعد الحزب الدستورى . وهو اكبر منظمة سياسية فى البلاد ، عن هذه المفاوضات ، فانفتحت فرنسا وديا مع الدستوريين على تأليف وزارة جديدة برئاسة احد المستقلين . واختير لهذا المنصب . طاهر بن عمار ، وهو من كبار الملاك الزراعيين . على أن يشترك معه ثلاثة من الدستوريين ليتولوا مهمة المفاوضات . ووقع الاختيار على المنجى سليم ، ومحمد المصودى ، وجلولى ، ليكونوا وزراء دولة فى حكومة ابن عمار . واشترطت فرنسا أن تكون بقية الوزارة من المحايدىن فى هذه المرحلة .

كان مندبى يأمل من وراء هذه الاجراءات انتهاء حركة المقاومة المسلحة وفلا وجه المقيم العام الجديد الجنرال بويه دى لاتور نداءا الى جميع المقاتلين بتسليم اسلحتهم الى السلطات الفرنسية ، واعدا اياهم بعدم تعريضهم لاية مؤاخذه الا فى حالة ثبوت مخالفة للقانون العام . ولم يكن جيش التحرير التونسى غرا بحيث يطمئن الى هذا الوعد ، بل لوحظ أن القتال عاد فاشند فى شهر سبتمبر ، واراد المستوطنون أن يتخذوا من ذلك حجة كى تتراجع حكومتهم عن سياستها ازاء تونس .

وربما كانت الحكومة الفرنسية مستعدة للتراجع لولا أن ثورة الجزائر هبت في هذه الأثناء وأصبح إنهاء القتال في تونس أمرا ضروريا . ولذلك اضطرت الإقامة العامة الى وضع شروط جديدة لانتهاء القتال في تونس ، و أصدرت بذلك بلاغا مشتركا مع الحكومة التونسية في ١٦ نوفمبر ١٩٥٤ وبمقتضى هذه الشروط لم تصبح سلامة المقاتلين التونسيين رهنا بومد فرنسي فقط . بل بناءا على اتفاق بين الحكومة التونسية والإقامة العامة .

وينص هذا الاتفاق على أن تسلم السلطات التونسية تمهيدا فردا لكل مقاتل عند تسليمه لسلاحه ، وللمجاهد الحرية في أن يسلم السلاح للسلطات الفرنسية أو التونسية وحدد آخر موعد لقبول التسليم في ٩ ديسمبر . وأعلن الحبيب بورقيبة والزعماء الدستوريون الذين تبعوه موافقتهم على هذه الشروط .

- ٨ -

الاستقلال على مراحل

ابرز موقف الحبيب بورقيبة من مسألة المقاتلين التونسيين . الخلافاً الذي كان قائما بصورة خفية بينه وبين سكرتير عام الحزب ، صالح بن يوسف الذي اعترض على مبدأ التسليم قبل الاتفاق على مسألة الاستقلال .

وكادت الحوادث تؤيد وجهة نظره . خاصة عندما اسقطت الجمعية الوطنية حكومة منديس فرانس في ٥ فبراير سنة ١٩٥٥ ، بسبب سياستها في شمال افريقيا ، واعاد المستوطنون المحاولة كي تقلب الحكومة الجديدة سياسة سابقتها مستغلين الظروف الجديدة التي تربت على تسليم جيش التحرير ، لولا ان خليفة منديس فرانس وهو ادجار فور . كان يعتبر نفسه زعيما لتجمع من الأحزاب عرف نفسه بأنه التجديد اليساري الجمهوري . فاتخذ خطوة حاسمة كي يقطع بها خط الرجعة على المستوطنين . فدعا اليه الحبيب بورقيبة وأصدرا معه تصريحاً مشتركاً يقيد كلا الطرفين بحل وسط ، وهو تأكيد تصريح ٢١ يوليو بخصوص الحكم الذاتي . مع النص على احتفاظ فرنسا بشئون الخارجية والدفاع .

ولا شك أن هذا التصريح ساعد على الاسراع بوضع التفصيلات التي اشتملت عليها اتفاقيات ٣ يونيو ١٩٥٥ بخصوص وضع تونس في ظل الاستقلال الذاتي .

وكما سترى بعد قليل كانت هذه الاتفاقيات نجاحا لفرنسا أكثر منها لتونس : ولا ادل على ذلك من أن بورقيبة نفسه ، رأى فيها مجرد مرحلة نحو الاستقلال . ولو استمر العمل بهذه الاتفاقيات بأكملها لتأيدت وجهة نظر صالح بن يوسف مرة أخرى في معارضته لبورقيبة ، الذى وافق على وقف الكفاح المسلح ، وبهذا فقد عنصران من عناصر المساومة عند توقيع هذه الاتفاقيات ، لولا أن عدة ظروف طرأت فساعدت الزعيم التونسي على التخلص من قيود تلك الاتفاقية فى وقت أقصر بكثير مما كان يتوقعه . وذلك حين أعلن فى ٢٠ مارس ١٩٥٦ : أن تونس دولة مستقلة ذات سيادة تتولى شئونها الخارجية وشئون دفاعها بنفسها ، مع الاحتفاظ ببعض الامتيازات لفرنسا .

ويمكن رد هذه الظروف الى عاملين أساسيين هما :

أولا : اشتداد الخصومة بين بورقيبة وصالح بن يوسف وانقسام الحزب الدستورى الجديد على نفسه .

ثانيا : تطور الثورة الجزائرية وازدياد وطانها على الجيش الفرنسى .

وتفسير ذلك أن بورقيبة دعا زميله القديم صالح بن يوسف ، وحاول استرضاءه بجميع الوسائل حتى لا يضعف مركز الحزب فى هذه المرحلة الخطيرة التى تمر بها البلاد . ولكن صالحا أصر على موقفه ورفض حضور المؤتمر العام الذى دعا اليه رئيس الحزب فى أكتوبر ١٩٥٥ . ومع أن المؤتمر أعلن موافقته على سياسة بورقيبة إلا أن هذا لم يمنع التفاف عدد كبير من التونسيين حول صالح بن يوسف . وكان معنى هذا أنه سيتزعزع حركة سياسية جديدة قبيل إجراء الانتخابات التى كان لا بد منها لاختيار جمعية تأسيسية تضع دستورا للبلاد فى ظل النظام الجديد .

وكان من الممكن أن يسوء مركز بورقيبة فى هذه الانتخابات لو بقيت الاتفاقيات مع فرنسا على حالها . ومعنى انتصار صالح بن يوسف ، هو زوال ما بقى من نفوذ لفرنسا فى تونس . وبهذا المنطق استطاع بورقيبة أن يقنع الحكومة الفرنسية بضرورة التخلص من الشروط القاسية فى الاتفاقية ، حتى لا يترك المجال لأنصار ابن يوسف ، وهكذا ظفر بورقيبة بإعلان ٢٠ مارس ١٩٥٦ .

وفيما يلى تحليل لاتفاقيات ٣ يونيو ١٩٥٥ :

تتضمن هذه الاتفاقيات وثيقة أساسية تحتوى على المبادئ العامة التى تحكم العلاقات الفرنسية التونسية . فهى تنص فى مقدمتها على (م - ٢٣ المغرب العربى)

ضرورة التعاون بين البلدين في جميع الميادين ، وتؤكد استمرار العمل بالمعاهدات المعقودة سابقا بين تونس وفرنسا ، اى انها تثبت وضجع الحماية باستثناء المادة الاولى في معاهدة المرسى ، التى اتخذت اساسا للادارة المباشرة . وعلاوة على هذا تؤكد في بند خاص ، استمرار فرنسا فى تولى شئون الدفاع والخارجية (مادة ٢ ، ٥) وتفقر المادة ٦ : مبدا الامتيازات الخاصة التى يستمتع بها رعايا كل دولة فى اراضى الدولة الاخرى ، مع ملاحظة ان مبدا المعاملة بالمثل ليس له اهمية كبرى فى مثل هذه الاتفاقيات المعقودة بين دولة كبرى واخرى صغيرة .

وتعترف المادة السابعة : بأن اللغة الرسمية هى اللغة العربية ، ولكنها تضيف بأن الفرنسية لا تعتبر لغة اجنبية . وتعتبر المادة العاشرة متعارضة مع مبدا السيادة القومية فهى تقول : « يعترف الطرفان بتضامنها الكامل للدفاع عن امنهما . ولتحقيق هذه الغاية لا يجوز اتخاذ اى اجراء تشريعى بخصوص الدفاع او الامن الداخلى او الاحصاء والتجنيد فى تونس الا بموافقة الطرف الاخر » وتتعهد الحكومة التونسية بتنفيذ جميع الاجراءات اللازمة لمصالح فرنسا ومسئولياتها امام (العالم : لحر) . ولتنطبق هذه الاجراءات داخل تونس لتكون لجنة مشتركة برئاسة القائد العام الفرنسى : والذي هو فى نفس الوقت وزير الدفاع التونسى .

والحق بهذه الاتفاقية عدة ملاحق يختص احدها بكيفية التحكيم عند وقوع نزاع على تفسير هذه الاتفاقية : فقد حرصت فرنسا ان تبعد من مثل هذا التحكيم اى هيئة دولية . ومن اهم هذه الملاحق - الملحق الثانى الذى ينص على ان فرنسا تشرف على جميع انواع المواصلات والمناجم والموانى ، بصفتها المسؤولة عن الدفاع عن البلاد . وعلى اعفاء القوات الفرنسية العسكرية فى تونس من الضرائب الجمركية . وخصص الملحق الرابع لكيفية تحويل الشرطة الى الابدى التونسية تدريجيا ، فنص على ان يتم ذلك فى خلال ١٨ شهرا بالنسبة للريف ، وستين للمدن الكبرى . على ان يبقى رئيس الشرطة فرنسيا مدة عشر سنين .

والى جانب هذه الاتفاقية العامة وقعت فى نفس الوقت اربع اتفاقيات :

الاولى خاصة بوضع المستوطنين الفرنسيين ، وقد نصت على ان يحتفظ هؤلاء بقوانينهم المدنية . وأن يشرف المندوب السامى الفرنسى على تطبيق هذه القوانين عليهم بواسطة موظفين تابعين له ، كما اباحت لهم استعمال لغتهم الاصلية والتعلم بها دون التقيد بلغة البلاد الرسمية . وتحرم الاتفاقية على الحكومة التونسية التدخل بواسطة التشريع فى

جنسية هؤلاء المستوطنين أو حقهم في التنقل بين فرنسا وتونس أو حتى في اقامتهم في البلاد .

اما بخصوص اشتراكهم في المجالس النيابية وهو موضوع الخلاف القديم فقد حل حلا وسطا ، مؤداه ان يشترك المستوطنون في المجالس البلدية دون التشريعية ، وان تكون نسبتهم في جميع الاحوال اقل من النصف . ومع ذلك فقد منحوا عددا من المقاعد يزيد على نسبتهم الحقيقية بين السكان . اذ خصصت لهم ثلاثة اسباع المقاعد في مدن تونس وبنزرت وقرى فيل ، وثلاث المقاعد في المدن الاخرى اذا كان عدد الفرنسيين ١٠ ٪ ، ومقعد واحد فيما عدا ذلك من الاماكن .

ثانيا : الاتفاقية القضائية : تنص هذه الاتفاقية على تبعية التونسيين لقضاء تونس وطيني . ولكنها تستثنى القضايا السياسية والمتعلقة بالامن العام ، وكذلك حوادث اعتداء التونسيين على الموظفين أو رجال الجيش الفرنسيين ، فتحيل جميع هذه القضايا الى محاكم فرنسية (مادة ٦٧) . وفي حالة وقوع النزاع بين رعايا تونسيين واجانب تخال القضايا الى محاكم مختلطة تقرر اقامتها تدريجيا بعد خمس سنوات .

ثالثا : الاتفاقية الثقافية : ويلفت النظر في هذه الاتفاقية امران :

(ا) النص على بقاء بعثة تعليمية فرنسية تحت اشراف المندوب السامي لادارة جميع المؤسسات التعليمية الفرنسية .

(ب) وهو الاهم ، النص على تعليم اللغة الفرنسية في جميع مراحل الدراسة بالمدارس الرسمية التونسية .

رابعا : الاتفاقية الاقتصادية والمالية : لما كانت الشعوب المستعمرة ترنو قبل كل شيء الى التخلص من السيطرة السياسية الأجنبية ، فان كثيرا من زعماء هذه الشعوب يتساهلون في منح الامتيازات الاقتصادية في سبيل الحصول على الاستقلال السياسي ، ولا تبين لهم مساوى هذه الامتيازات الأجنبية وعرقلتها لسياستهم القومية الا بعد ان يتولوا ادارة البلاد بانفسهم . وهكذا جاءت الاتفاقية الاقتصادية محققة لجميع اهداف الفرنسيين في تونس . وتضع مقدمة الاتفاقية المبادئ العامة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين على النحو الآتي :

تتوخى هذه الاتفاقية اقامة اتحاد اقتصادي كامل على ندر الامكان بين فرنسا وتونس داخل منطقة الفرنك .

وتعهدت الحكومة الفرنسية بغطاء النقد التونسي ، وضمان الدين العام وسد العجز في الميزانية . وكذلك تعهدت فرنسا بمساعدة تونس لتصرف فائض انتاجها داخل منطقة الفرنك وخارجها . وفي مقابل هذا حصلت فرنسا على الامتيازات الآتية :

١ - الاشراف على اصدار الاوراق المالية في تونس .

٢ - وضع نظم موحدة لتبادل النقد مع الخارج وتحصيل العملة الاجنبية لدى الدولتين الى خزانة واحدة .

وتنص الاتفاقية على مبدأ الوحدة الجمركية ، وعلى أن يكون مدير الجمارك فرنسيا مدة سبع سنوات ، وتستثنى بعض الأحوال التي تتعارض فيها مصلحة أحد الطرفين الاقتصادية مع اتحاد النظم الجمركية . (مادة ١١ و ١٢ و ٢٦) . وتعهدت تونس بأن تراعى الوحدة الجمركية مع فرنسا عندما تقوم بالعمليات التجارية مع الخارج .

ومن اهم الامتيازات ، هي حرية استثمار الاموال والمشروعات في تونس بعد النص على ضمانات مشددة تمنع الحكومة التونسية من ممارسة حقوقها التشريعية ازاء الشركات ورعوس الاموال الاجنبية . وتنص المادة ٣٥ ، على أنه لا يجوز تغيير التشريع الخاص بالجمعيات والشركات ، القائم عند توقيع هذه الاتفاقية الا اذا كان المراد بهذا التعديل مطابقة القانون الفرنسي ، وكذلك تعهدت الحكومة التونسية بالا تتدخل في نظام الملكية للأراضي الزراعية . وهو النظام الذي أتاح للمستوطنين امتلاك مساحات شاسعة ، هذا علاوة على حرية تنقل ورعوس الاموال دون قيد .

ولما كانت الخزانة الفرنسية قد تعهدت بتقديم المساعدات والقروض ، فقد نص على أنه لا يجوز للحكومة التونسية عقد قروض اجنبية دون موافقة الحكومة الفرنسية (مادة ٢) (١) .

(١) نعرض هذه الاتفاقيات منشورة على حدة بالعربية والفرنسية .

الفصل السابع عشر

في مراكش

- ١ -

لم تكن مرحلة المقاومة المسلحة قد انتهت بعد ، حينما بدأ الوطنيون في مراكش نضالهم على الصعيد السياسي . وإذا كان الاسلام قد لعب دورا أساسيا في بعث الحركة الوطنية التونسية ، فإن اثره في مراكش كان اقوى . ويدعى الكتاب الفرنسيون بأن الوطنية المراكشية نتاج لعهد الحماية ، لأن فكرة الارتباط باقليم معين لم تكن موجودة قبل ذلك العهد الذى جمل من مراكش وحدة سياسية واضحة المعالم .

وإذا صح ذلك من بعض الوجوه ، فإن ردنا على تلك الدعوة ، هو ان الاسلام كان بديلا لفكرة الاقليم عند نشأة الروح الوطنية المراكشية .

ولا يعنى هذا خلو الوطنية المراكشية تماما من فكرة الوطن الجغرافى والقارىء لكتابات الوطنيين يلمح احساسا بالامجاد التاريخية الخاصة بمراكش . فهم يشيدون بذلك القطر الذى كان مركزا لدولة الموحدين وثرعمه للمغرب آنذاك . وبشيرون الى صعود دولة الاشراف السعديين امام التوسع العثماني ونضالها فى وجه الاطماع الايبيرية . ثم ان كفاح عبد الكريم الخطايبى ما يزال مثالا رائعا يشهد بمجد مراكش فى الحاضر مثلما كان فى الماضى .

دليل آخر على دحض الحجة الفرنسية ، وهو وجود حركة التجديد فى مراكش منذ اوائل القرن العشرين ، بل ظهور حركة دستورية عند تولى السلطان عبد الحفيظ للحكم سنة ١٩٠٧ ، وان لم تكن هذه الحركات فى الحقيقة قد بلغت نفس الدرجة من التقدم التى بلفتها فى تونس قبل عهد الحماية (١) .

(١) يردى القاسى مشروعا مفصلا لدستور مراكش سنة ١٩٠٧
انظر ص ١١٤ ، ١١٥ .

اما اهمية الباعث الاسلامى فتتمثل فى الامور الآتية :

انتشار الطرق الصوفية ، ولكن هذه الطرق التى كانت فى القرن السادس عشر اداة بعث للجهاد ، أصبحت منذ تجديد الصراع مع أوروبا فى القرن ١٩ ، اداة هدم وخيانة الا فيما ندر . فقد كان ماء العينين زعيم المقاومة فى الجنوب من رجال الطرق يتبع نفس اساليبهم القائمة على الخرافات للدعاية لنفسه . وهو على اتصال بالحركة السنوسية ، التى هى ايضا طريقة صوفية . بغير ان معظم الطرق تعاونت آنذاك مع الاستعمار الأجنبى (١) .

فمثلا تعاونت الوزانية ذات النفوذ فى الجنوب الشرقى مع السلطات الفرنسية فى الجزائر . وكذلك قام عبد الحى الكنانى زعيم الطريقة الكتانية الحديثة ، بدور مخز خلال الأزمة المراكشية قبيل الحماية فقد تعاون مع ممثلى فرنسا ضد السلطان عبد الحفيظ . ونتج عن ذلك ان اهتم السلطان بتأييد حركة الانبعاث الاسلامى المضادة وأعنى بذلك الحركة السلفية .

ولا يقتصر دور الحركة السلفية فى كفاح الاستعمار الأوروبى على مراكش . فهى حركة متصلة الحلقات مثلها جمال الدين الأفغانى فى أقصى المشرق الاسلامى ، كما مثلها أبو شعيب الدكالى ومحمد بن العربى العلوى فى المغرب الأقصى . ويعتبر غلال الفاسى زعيم حزب الاستقلال نفسه نتاجا لهذه الحركة ، فقد تلقى مبادئها على يد ابن العربى فى جامع القرويين ، بينما كان الدكالى ينشر نفس الدعوة فى الرباط . وقد كانت مهمة صعبة حقا ان تقتلع من اذهان الشعب الآثار العميقة التى تركتها التقاليد الصوفية على مر الأزمنة . ومما لا شك فيه أن موقف الصوفية من الاستعمار الأوروبى قد سهل عليه هذه المهمة .

ثم جاء الظهير البربرى فى سنة ١٩٣٠ ليؤكد الصفة الاسلامية للحركة الوطنية عند نشأتها . فان أول تشكيل منظم لتلك الحركة كان رد فعل مباشر لهذا الظهير . وقد اعتبر الظهير كما اشرنا من قبل ، سياسة تبشيرية تهدف الى تنصير البربر بالقوة . وتعاون شكيب أرسلان مع تلامذته المغاربة لاثبات هذه الحقيقة فى جميع أقطار العالم الاسلامى ، وحاول بنفسه دخول مراكش بهذه المناسبة ، ولكن السلطات الفرنسية أبعدته .

(١) انظر عن موضوع الطرق .

Odinot - le role politique des Confréries Religieuses et Zaouias au Maroc.

ولما كان الأمير أرسلان . الذي يسمى الى جبل لبنان ، من رواد فكرة العروبة فقد اتاح له الظهير الفرصة لكي بحث زعماء المغرب - وكلهم من حواريه الدين اتصلوا به في مكتبه بجنيف على تطعيم الوطنية الاسلامية بفكرة العروبة وان كان الاسلام ظل مقدما عند الوطنيين في مراكش حتى بعد الاستقلال .

وقد عرف الظهير البربري العالم الاسلامي بمشكلة مراكش قبل غيرها من مشاكل الشمال الافريقي . غير ان هذا الاهتمام ارتكز على المستوى الديني ، فاهتمت به في مصر جماعات مثل الشبان المسلمين وجمعية التوجيه الاسلامي ورجال الأزهر ، ومجلة المنار ، التي كان يصدرها رشيد رضا .

٢

كتلة العمل المراكشي

وفي مراكش بدا الشبان حركتهم السياسية على هيئة جمعيات خاصة ذات أهداف تعليمية واجتماعية ، فيعزى الى عدد من صغار الشبان الذين تخرجوا في المدارس الفرنسية تأليف جمعية من هذا النوع تعرف بجماعة انصار الحق . وكان ابرز شخصية فيها هو احمد بلافريج الذي جمع الى دراسته الفرنسية الاولى ثقافة عربية تلقاها في جامعة القاهرة . وكانت الرباط مثل الدار البيضاء من المدن المراكشية التي تأثرت اجتماعيا بالاستعمار الفرنسي . اما فاس التي عاشت بعيدة عن هذا التأثير ، فقد شهدت قيام الجمعيات الدينية التي نشأت أصلا لمجابهة الطرق الصوفية وعقائدها ، ثم تحولت بحكم ظروف مراكش الى الاهتمام بالشئون السياسية .

وكان علال الفاسي من ابرز شباب القرويين الذين روجوا للدموية السلفية . وعندما أصبح مدرسا بهذه الجامعة الدينية ، استطاع ان يحول دروسه الدينية الى محاضرات في التربية القومية ، محرجا بذلك الاقامة العامة التي لم يكن من السهل عليها التدخل في شئون الجامعة الدينية . وعندما علم شباب فاس بنشاط اخوانهم في الرباط عمل كل فريق على التقرب من الآخر ، حتى كونوا نواة كتلة العمل المراكشي التي ستظهر كحركة سياسية واسعة النطاق بعد صدور الظهير البربري .

ذلك أن نشاط تلك الجمعيات ظل محصورا داخل الفئات المستنيرة ،

حتى اذا جاءت الإقامة ومست بالظهير البربري العقائد الدينية . استطاع هؤلاء المستنيرون أن يقوموا بالدعاية الوطنية فيجدوا لها صدى بعيدا بين عامة الشعب . وبدأت مدن مراكش تشهد المظاهرات ، ويتعرض قادتها للاعتقالات . ولم تمر هذه الحوادث دون أن تترك أثرا في انسياسة الفرنسية ، فقد أعلنت الإقامة أن تطبيق الظهير البربري امر اختياري . وبناءا عليه أتت وفود من أيت زمور ، وآيت يوسى ، تعلن رفضها للظهير ثم لوحظ أن الإقامة العامة لم تكن جادة في إعلانها .

وعلى ذلك استمر الشباب في شن حملته حتى استطاع في سنة ١٩٣٢ أن يصدر أول مجلة باسم الكتلة المراكشية للعمل . كانت تصدر في باريس باسم مجلة المغرب وفي مراكش ، باللغة الفرنسية أيضا . باسم مجلة العمل المراكشي .

وحرصت الكتلة على توثيق صلتها بالمنطقة الخلفية . فتعاون علال الفاسي مع عبد الخالق الطريس وعبد السلام بنينة لإنشاء فروع للكتلة في الشمال . وذلك تثبيتا لفكرة وحدة الوطن التي سعت إليها الكتلة .

لم تكن الكتلة حتى ذلك الوقت حزبا سياسيا بالمعنى التنظيمي المعروف . وانما هي تجمع للشباب المستنير على اختلاف ثقافته . وفي سنة ١٩٣٤ نزلت الكتلة الى ميدان العمل الجماهيري . وذلك بمناسبة زيارة السلطان لفاس في مايو ١٩٣٤ وتدخل الإقامة العامة لمنع السلطان من الصلاة في جامع القرويين ، أحد معاقل الكتلة . والواقع أن زعماء الكتلة وخاصة علال الفاسي قد اجتذبوا محمد بن يوسف اجتذابا الى الحركة الوطنية بتكرار تصريحاتهم بالولاء للعرش ورغبتهم في أن يتركوا للسلطان مطلق السلطات في هذه المرحلة الأولى من تطور مراكش .

ولكن مشاركة السلطان للحركة الوطنية قد تمت تدريجيا . فبدأ حياته بالتعاون التام مع الإقامة وانتهى بتزعم الحركة الوطنية .

وبفضل كتلة العمل المراكشي (١) ذاق السلطان للمرة الأولى سنة ١٩٣٤ طعم الشعبية : لا كمن شخص مقدس يمنح البركة ، بل كزعيم للجماهير . ولم يغير الوطنيون موقفهم من السلطان حينما أصدر محمد الخامس بيانا يستنكر فيه هذه المظاهرات ، لانهم كانوا يدركون ظروفه الصعبة في مواجهة الإقامة العامة .

كذلك يرجع الى هؤلاء الوطنيين الفضل في اضافة تقاليد الملكية المعصرية على السلطنة العتيقة . مهم الذين استنوا الاحتفال بعيد الجلوس واطلقوا لقب الملك بدلا من السلطان . واعلنوا الحسن وليا للعهد ، ولم يكن للسلطنة نظام وراثي محدد . لذلك يرجح أن يكون السلطان قد تحول عاطفيا منذئذ الى جانب الحركة الوطنية ، وان لم يشأ أن يصرح بذلك .

وكان برنامج الكتلة الذي نشرته في نوفمبر ١٩٣٤ متواضعا جدا ، يدل على أن واضعيه كانوا يريدون البدء بالاصلاحيات الداخلية . ويشعرون بأن حالة مراكن تستدعي المرور بمرحلة طويلة تستعين خلالها بالحماية الفرنسية . فركزوا تقديمهم على نظام الادارة المباشرة وطلبوا بتنفيذ روح الحماية ، أي اقتصرها على النصح والارشاد . وقد فصل هذا البرنامج الاصلاحات اللازمة في مختلف الميادين (١) .

فبالنسبة للادارة طالب البرنامج بفتح باب الوظائف امام المستعيرين من المراكشيين حتى يتدرجوا على شئون الحكم . وبضرورة فصل السلطات القضائية عن السلطات الادارية . ذلك أن ظهيرا صدر منذ سنة ١٩١٢ ، بمنح القواد والباشوات حق الفصل في الشئون المدنية والجنائية ، بشرط ألا يتجاوز ذلك حدا معيناً من العقوبات ، واساء الباشوات استخدام هذا الحق . فطالب البرنامج بفصل السلطات القضائية وتعيين الشباب المؤهل في السلك القضائي مع توحيد النسبة لجميع أنحاء البلاد . وهذا يعني الغاء الظهير البربري ..

كذلك طالبت الكتلة بتأسيس مجالس بلدية ومجالس للطوائف على غرار المجالس المخصصة للمستوطنين . على أن تكون هذه ، كما صلب خلال القاسي مرحلة أولى نحو الحكم النيابي . ولكن يبقى السلطان في هذه المرحلة مالكا للسلطين التشريعية والتنفيذية .

وفي ميدان الاقتصاد طالبت بتطبيق ميثاق الجزيرة ، أي احترام مبدأ الباب المفتوح ، نظرا لأن الصناعة الوطنية لم تكن قد تطورت بعد بحيث تحتاج الى حماية جمركية . وانما انتقد البرنامج سياسة فرنسا الاحتكارية . كذلك اهتم البرنامج بحق العمال المراكشيين في تكوين النقابات أسوة بالأوربيين .

أما في ميدان التعليم ، فقد قترح البرنامج توحيد التعليم في جميع أنحاء البلاد . ومغزى ذلك ، إلغاء المدارس البربرية التي أنشئت أصلا لأغراض سياسية . وتعميم المدارس الابتدائية ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالتعليم المهني ، وإرسال البعثات إلى فرنسا ودول الشرق العربي . هدفها علاوة على الإصلاحات الاجتماعية التي فصلها البرنامج .

ونظرا لاعتدال هذه المطالب ، فقد قبلت الإقامة العامة مبدأ مناقشتها . ولكنها امتدت في ذلك وقتا طويلا ، حتى قام المستوطنون يحتجون على التفاوض مع الوطنيين سيما وأن البرنامج احتوى على مبدأ حماية صفار الملاك الوطنيين من الاستعمار الرسمي . وتكاتف المستوطنون الزراعيون مع الموظفين الإداريين الذين كثروا تبعا لنظام الإدارة المباشرة وأصبحوا الصق بالمستوطنين منهم بالأداة الحكومية . وطالب الموظفون بتمثيلهم في مجلس الحكومة الاستشاري أسوة بالفرف الزراعية والصناعية مع المطالبة بتوسيع سلطاته ، فلا يجوز للإقامة العامة اتخاذ أي إجراء إزاء المطالب الوطنية بدون موافقتهم ، وتلبية لهذه الرغبات ، عينت حكومة باريس مقيما عاما معروفا بتأييده لمستوطنى شمال أفريقيا وهو بيرتون ، الذي سبق أن عرفنا سياسته في تونس .

وكانت الكتلة ، مثل غيرها من الهيئات الوطنية في شمال أفريقيا ، على اتصال باليسار الفرنسي . فأملت أخيرا في حكومة الجبهة الشعبية التي انتصرت في انتخابات مايو ١٩٣٦ ولكنهم لم يكونوا أحسن حظا من أخوانهم في تونس والجزائر . بل إن حكومة الجبهة أبقّت على بيرتون مقيما إلى أن وقع انقلاب فراتكو المعروف . فخشيت أن يقوم بيرتون بنفس المحاولة بالنسبة لفرنسا ، معتمدا على مركزه القوي في شمال أفريقيا . ولذلك قررت عزله في أكتوبر ١٩٣٦ . واختارت خلفا له الجنرال نوجيس ولم يكن أقل عنفا من سابقه في محاربة الوطنيين .

٣

انشقاق الكتلة

أبقت كتلة العمل المراكشي عدة وسائل للتعبير عن نشاطها السياسي في هذه المرحلة الأولى ، منها إصدار المجلات والصحف ، ولم تكن المصحافة العربية قد نضجت سياسيا ، لأن الإقليم منها الذي صدر في البلاد كان يشرف عليه لبنانيون . ومن بين هذه الوسائل إنشاء المدارس الحرة تحت ستار التعليم الديني ، والا تعرضت للاغلاق . وقد ضمت هذه المدارس نحو ١٥٠٠ تلميذ في سنة ١٩٣٦ . ومنها أيضا

اشراك اصحاب الحرف والصنائع فى الحركة الوطنية ، اذ وجدوا فى هذه الفئة مجالا خصباً للاشتراك فى الممارسة ، لانهم تأثروا بالصناعة الحديثة وكسدت تجارتهم واخيرا حرصت الكتلة على اجتذاب السلطان للحركة الوطنية .

لم يكن توجيس افضل كثيراً من سلفه ، وقد عرف بكثرة قلبائه ، فهو عندما تولى الاقامة العامة تظاهر باتباع سياسة جديدة واعلن عن نيته فى اطلاق الحسريات . وفعل استطاعت الكتلة ان تعيد تحرير صحفها ، وخيل للقائمين بها ان الوقت قد حان لتشكيل حزب رسمى منظم . وشرع لال الفاسى مع محمد الوزانى فى تنظيم الحزب على اساس ان يتكون من لجنة تنفيذية ، ومجلس وطنى ، ولجان فنية وقروء ، وتجتمع هذه الفروع فى مؤتمر وطنى لانتخاب لجنته التنفيذية .

قررت الكتلة انتخاب لجنة مؤقتة ، الى ان تسمح الظروف بمقد مؤتمرها الوطنى ، وأسفرت الانتخابات عن الآتى :

رئيس	لال الفاسى
أمين عام	محمد الوزانى
أمين صندوق	احمد مكوار
أعضاء	محمد اليزيدى
	عمر عبد الجليل
	عبد العزيز بن ادريس
	محمد غازى

وعلى اثر ذلك اعلن الوزانى انسحابه وتأسيس حزب مستقل باسم حزب الشعب ، ويستنتج من حديث الفاسى ، أن انسحاب الوزانى على اثر اعلان تكوين اللجنة انما كان مرده عدم رضاه عن تلك النتيجة (١) والحقيقة أن الانسحاق كان يخفى وراءه خلافات عقائدية . فالوزانى ينتمى الى أسرة ارسقراطية ، درس مثل كثير من أبناء هذه الطبقة فى مدرسة العلوم السياسية فى باريس فهو متشبع بالثقافة الغربية ، ويرى الاهتمام بتطوير مراكز اجتماعيا وسياسيا فى اطار الحضارة الغربية . ويركز اهتمامه على تطبيق الحكم النيابى .

واذا كان الفريق المحافظ من الكتلة يوافق مبدئيا على الحكم

الدستورى : فانهم يلحون فى ربطه بالنظام الملكى . وقد استمر هذا الخلاف فى التفكير الى ان بعث الحزبان ، بعد الحرب العالمية الثانية ، باسمين جديدين : حزب الاستقلال ، وحزب النورى والاستقلال .

وقد تميز الحزب الوطنى عن منافسه بالاهتمام بربط مراكش بالعروبة والاسلام كما سبتضح ذلك عند بيان برنامجه . ومن ثم يمكن القول بان الخلاف بين فرعى الكتلة ، يقابل الخلاف بين الدستوريين القدامى والمحدثين فى تونس ، مع هذا الفارق ، وهو ان الخلافات المقاتنية لم تؤد بالزعماء الوطنيين فى مراكش الى الانقسام فى مواجهة السلطات الفرنسية .

استمرت اللجنة التنفيذية فى عملها باسم الكتلة ، بعد ان اختارت احمد بلافريج للأمانة العامة . ولكن السلطات الفرنسية راعها النشاط الجديد الذى دب فى الحزب ، فأعلنت حله فى ١٨ مارس ١٩٣٧ . ولم يلبث القاسى وصحبه ان أعادوا تكوين منظماتهم تحت اسم جديد ، هو الحزب الوطنى لتحقيق المطالب المغربية ، بعد ان حذفوا من شروط عضويته يمين الولاء للكتلة ، باعتبار ان الإقامة قد تعلت بهذا القسم عند اصدار قرار الحل ، فادعت بأنه يتضمن فكرة الولاء لهيئة غير الهيئة الشرعية الوحيدة فى البلاد ، وهى السلطان . واستمر فى اصدار نفس الجرائد التى كانت تصدرها الكتلة منذ اواخر سنة ١٩٣٦ ، وهى الأطلس بالعربية والعمل الشعبى بالفرنسية .

وقد استطاع الحزب بعد جهود متواصلة ان يظفر باعتراف رسمى ، وان ينشر مبادئه : التى توضح بجلاء نزعة اصحابه الدينية .

ففى تعلن ان المغرب بلاد متمسكة كامل التمسك بالاسلام . وان الإصلاحات فى جميع الميادين ، بما فى ذلك النظام النيابى والانتخابى ، لابد وأن تستمد من الشريعة الاسلامية . كذلك طالب الحزب بمكافحة التبشير فى بلاد البربر ، فكان يتبع الحفلات الدينية التبشيرية ، ويقابلها باحياء الذكريات الاسلامية كالولد النبوى وخلافه .

كذلك أسس الحزب لجانا خاصة بالتقويم الخلقى .

ومما يسترعى الانتباه أن الحزب خصص احدى لجاناه للدفاع عن قضية فلسطين . وكل هذه أمور تبرز الفرق بين اتجاه الحزب الوطنى وبين حزب الشعب . وتتم عن التربية الدينية التى طبعت زعيمه خلال القاسى .

ومن حيث نظام الحكم : اعلن الحزب صراحة تمسكه بالنظام الملكي كاساس للوحدة الوطنية ، مذكرا بان البلاد لم تعرف مدة ١٤ قرنا شكلا للحكم غير الملكية وهذا لا يعنى ابدا ان الملكية لا تتطور الى شكل دستوري على غرار ما يجرى فى انجلترا او فى بعض البلاد الاسلامية اليوم (١) .

لم تطل حياة الحزب الوطنى ، فقد لاحقه الحل فى اكتوبر ١٩٣٧ . وذلك على اثر الحوادث التى وقعت فى مكناس بسبب تحيز الادارة فى توزيع المياه لصالح بعض المستوطنين الزراعيين ، فمقد الحزب مؤتمرا فى ٢٣ اكتوبر ١٩٣٧ ، استنكر فيه التعدى على الحريات العامة وعلو ملكيات الوطنيين . واطن تصميمه على مقاومة سياسة نوجيس . وعلى اثر ذلك فى ٢٥ اكتوبر حل الحزب ، بل اعتقل زعماءه وشردوا . وكان مصير الفاسى هو النفى الى الجابون فى افريقيا الاستوائية حيث استمر معتقلا مدة ٩ سنوات ١٩٣٧ - ١٩٤٦ .

توطدت الصلات بين الوطنيين فى المنطقة الخليفية وبين اخوانهم فى الجنوب وقد مارسوا نشاطهم باسم كتلة العمل ، وذلك قبل ان يفرقوا الى حزين سنة ١٩٣٦ كما حدث فى الجنوب . وبالرغم من أن اسبانيا سارت على نفس طريقة الادارة المباشرة الا ان الوطنيين فى الشمال لم يصطدموا بروح الاستملاء التى تميز بها المستوطنون الفرنسيون ،

اما اسبانيا فلم تحارب الثقافة العربية بنفس الشدة ، ولم تسع للتفريق بين عنصرى السكان ، بل ان النائير كان متبادلا بين المراكشيين والاسبان . ولم يستنكف هؤلاء من دعوة الجيش الم رابط فى مراكش ، وهو يتألف من جند مغاربة يقودهم ضباط اسبان لاجساد ثورة العمال فى شمال اسبانيا سنة ١٩٣٥ . كذلك اعتمد فراتكو فى الحرب الاهلية التى خاضها من سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، على عدد كبير من الجيسند المغاربة . ومن المعروف انه بدأ حركته انطلاقا من الحاميات الاسبانية فى مراكش (٢) .

وفى هذه الاثناء حاولت حكومة الجمهورية فى يرسلونة ، المعادية لفراتكو . اغراء رجال الكتلة بالوعود . ولكنهم رفضوا التعاون الا بعد حصولهم على شروط مقدمة ، من بينها استقلال المنطقة الخليفية . ومع ان حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا كانت تميل الى حكومة الجمهورية الاسبانية ، التى تتألف مثلها من الاشتراكيين والشيوعيين ، الا انها رفضت

(١) نفس المرجع ص ٢٢٢ وما بعدها .

(٢) انظر : Mellor p. 90 S. Q.

وهو يفصل الدور الهام الذى قام به المغاربة فى حركة فراتكو .

تلك السياسة ، لأنها تهدد بانتشار الروح الاستقلالية . أما المستوطنون الفرنسيون فظهروا ترحيبا شديدا بحركة فراتكو .

ورأى الكوديلو الاسباني (١) ان يسابق حكومة برشلونة ، في استرضاء المراكبيين ، فاطلق حرية الصحافة وأبدى استعدادا للتفاوض مع زعمائهم . وقد نتج عن هذا الوضع ظهور زعيمين من زعماء الكتلة ، هما عبد الخالق الطريس ، ومكي الناصري ، فأسس الاول حزب الاصلاح ، والثاني حزب الوحدة المغربية دون ان يكون بينهما خلاف على المبادئ فكلاهما متمسك بمبادئ الكتلة لا سيما ربط مراكش بالمروية والاسلام . وعندما تحصل مراكش على استقلالها ، سيعود هؤلاء جميعا الى الانضواء تحت لواء حزب الاستقلال .

وقد حاول حزب الاصلاح تشكيل منظمات عسكرية على فرار هيئة الفلانج الاسبانية ، فلم يسمح فراتكو باقامة مثل هذه التشكيلات . ومع ذلك فقد تفوق حزب الاصلاح على منافسه من حيث القدرة على اكتساب الأنصار .

وتمشيا مع سياسته الجديدة ، أعلن فراتكو عن منح الوطنيين وزارتين : الاوقاف والمعارف ، على ان تكونا تابعتين للادارة الخليفية . وعلى هذا الاساس قبل الطريس تولي وزارة الجبوس ، وداود وزارة المعارف . وما لبثا ان تبينا ان الاقامة العامة مازالت تمارس اشرافها على الوزارتين بواسطة الصدر الأعظم ، فقررا الاستقالة . وما يجدر بالملاحظة ان داود ، حاول اثناء الفترة القصيرة التي تولي فيها وزارة المعارف ، ان يوطد العلاقات الثقافية بين المنطقة الخليفية وبين مصر . ولم تمرقل اسبانيا ، مثل فرنسا حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، تأكيد هذه الروابط العربية . ولكنها كانت مدفوعة في سياستها بدافع الحسد نحو الشريك الذي فاز بالقسط الأكبر من الغنيمة .

كما ان الخلاف المذهبي بين اسبانيا الفاشية وبين فرنسا ، في السياسة الأوروبية العامة . قد ساعد على ايجاد الهوة بين البلدين في سياستهما المغربية . وسيتبين هذا الوضع بصورة اوضح عند الحديث عن موقف اسبانيا من نفي السلطان محمد الخامس سنة ١٩٥٣ .

(١). كلمة كوديلو بالاسبانية تعني الزعيم .

الحرب ومولد حزب الاستقلال

اكتسب موضوع الصلة بالمحور ، بعض الأهمية في المغرب في فترة ما بعد الحرب . ويشبه المغرب في ذلك كثيرا من بلاد الشرق الأوسط التي أثرت أمامها تلك المشكلة بمناسبة مطالبتها بالتحرر من النظام الاستعماري . فبرر الزعماء الوطنيون موقفهم بالمساعدات التي قدموها لقضية الحلفاء . بينما نفت الدول الاستعمارية هذه الحقيقة ، وحاولت أن تلصق بالوطنيين تهمة التعاون . أو على الأقل الميل إلى المحور .

ومما لا شك فيه أن مراکش الرسمية ممثلة في شخص السلطان ، قد أبدت تأييدا صادقا لفرنسا . فأعلن السلطان في ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، أي يوم قيام الحرب « من الآن وإلى اليوم الذي تكلل فيه جهود فرنسا وحلفائها بالنصر ، يجب علينا أن نقدم لها كل مساعدة دون أي تحفظ ، ولن نشح عليها بمواردنا ولن نتردد في تقديم أي تضحية » ولما اضطرت فرنسا إلى التسليم في يونيو ١٩٤٠ أبدى السلطان تأثره الشديد . بيد أن سياسة حكومة فيشي نحو المستعمرات أفقدت السلطان الثقة بفرنسا .

وبالرغم من أن الألمان أبدوا نشاطا في مراکش في فترة صعود نجمهم ، إلا أنهم لم يجدوا صدى لدى الوطنيين المغاربة . وكانوا يمارسون نشاطهم من طريق منطقة النفوذ الإسبانية . ولعل الوطنيين في مراکش كانوا يذكرون سياسة ألمانيا في أوائل القرن ، وكيف أنها تظاهرت بالدفاع عن استقلال البلاد ، ثم تبين أن ذلك الموقف لم يكن سوى أداة لمساومات السياسة الألمانية . كما أن نزعة هتلر العنصرية ، وتعمده لفيشي باحترام الامبراطورية ، كان يتناقض وادعاءات بعض المبعوثين الألمان ، مع رغبتهم في مساعدة الوطنيين .

وقد ترك الألمان حسب اتفاقية الهدنة لحكومة فيشي ، حق الاحتفاظ بقواتها الأساسية مع أسلحتها في شمال أفريقيا . وسمحت بزيادتها إلى ١٢٠ ألف رجل ، رابط نصفهم في مراکش . ولذلك أصبح موقف تلك القوات مشكلة بالنسبة للحلفاء حينما قرروا فتح جبهة في شمال أفريقيا قبل أوروبا . وتكررت تصريحات فيشي قبل نزول الحلفاء من نيتهم في الدفاع عن شمال أفريقيا . وشارك المستوطنون حكومتهم هذا الشعور ، خاصة وأنهم كانوا ساخطين على السياسة الانجلوأمريكية ، منذ تصريح الأطلسي الذي تضمن حق تقرير المصير .

ومع ذلك فقد بنى الأمريكيون خططهم السياسية فى شمال افريقيا على اساس استرضاء السلطات الفرنسية . فابقوا العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى واكثروا من انشاء القنصليات فى شمال افريقيا . ووقعوا اتفاقا سريا مع الجنرال الفرنسى جيرو لى يمهّد الطريق للتعاون الفرنسى الأمريكى ، دون اللجوء الى دييجول ، لانه اعتبر خصما للأوساط الاستعمارية فى شمال افريقيا .

ولم يدخل الأمريكيون ، المغاربة فى حسابهم عند رسم تلك الخطط: بحجة ان انتشار الجهل والبؤس والقبلية ، يفقدهم التأثير على مجريات الحوادث . ولم ترد سوى اشارات عابرة الى احتمال الاستفادة من الامير عبد الكريم الخطايب ، او غلال الفاسى ، وكلاهما بالمنفى .

ويقال بان انصار دييجول نصحوا الفاسى بالتفاهم مع زعيم فرنسا الحرة ، على سياسته المغربية فى المستقبل . ولكن دييجول بعد أن بلغته مساعى الولايات المتحدة وبريطانيا ، لاطلاق سراح الفاسى ، تراجع عن تلك الخطة حتى لا تتعرض سياسته المغربية لاي من أنواع الضغط .

واوشكت الخطة الأمريكية الرامية ، الى الاعتماد على الفرنسيين ان تفشل حينما شرعت فى تنفيذ غزو افريقيا فى ٨ نوفمبر ١٩٤٢ ، وكان من المقرر ان تبدأ القوات الأمريكية بالنزول على سواحل مراكش المواجهة للأطلسى . وحسب تعليمات فيشى ، تصدى نوجيس فعلا لمقاومة القوات الأمريكية لمدة ثلاثة ايام ، لولا ان تصادف وجود الاميرال درلان ، احد اقرباء فيشى فى الجزائر ، فاعلن استيلاءه على السلطة ، وقراره بايقاف القتال ضد الحلفاء . ولم تتدخل امريكا بعد ذلك لعزل نوجيس .

وعندما انعقد مؤتمر الدار البيضاء بين تشرشل ، وروزفلت فى يناير ١٩٤٣ انتهز الرئيس الأمريكى الفرصة فقابل السلطان بدون وساطة المقيم العام ، كما تقضى معاهدة الحماية (١) ، واعتبر الفرنسيون ذلك دليلا على ان السياسة الأمريكية ستؤيد فيما بعد مطالب مراكش الوطنية . ولا يستبعد أن يكون روزفلت قد تحول فعلا الى تلك الفكرة كما يبدو من تصريحه لابن سعود فيما بعد ، ولكن حتى لو عاش روزفلت ما كانت الولايات المتحدة تستطيع ان تناصب فرنسا العداء من أجل مراكش .

ويعزو الكتاب الفرنسيون تحول السلطان الى مشاركة الزعماء الوطنيين فى كفاحهم فى المرحلة التالية . الى تلك المقابلة التى اشعرته بأنه

شخصية دولية ذات شأن ، والى تجاهل الرئيس الأمريكى لميعة المقيم العام ، وهذا التفسير يدل على مدى امتحانهم لشخصية السلطان .
والواقع ان هذا التحول قد اتى نتيجة التطور التدريجى فى شخصية محمد الخامس وآرائه .

فقد كان محمد هو الابن الثالث للسلطان يوسف ، فلم يمن والده بتدريبه على شئون الحكم . وعندما مات أبوه سنة ١٩٢٧ ، لم يكن قد تجاوز بعد الثامنة عشرة وخلافا للمادة المتبعة ، كان المخزن هو الذى اعلن بيعته بدون مشاركة علماء القرويين كما تقضى التقاليد . ولذلك صار من الشائع ان للاقامة العامة يدا فى اختياره . وقد شب محمد على رؤية أبيه يستسلم للاقامة . وكل هذه العوامل تفسر لنا كيف سائر السلطان الجديد السياسة الفرنسية فى بداية حكمه ، الى حد اصدار الظهير البربرى فى سنة ١٩٣٠ ، ولكن السلطان لم يرض لنفسه بهذا الوضع ، فاقبل على الاطلاع وعلى دراسة الاوراق التى تقدم له . ومنذ ظهور كتلة العمل وهو يحاول مقاومة الفرنسيين فى اتخاذه اداة للتنكيل بها . فكان يترك للمصدر الأعظم اصدار البيانات المعادية لها ، على انه لم ينتقل الى المساهمة فى الحركة الوطنية ايجابيا الا بعد سنة ١٩٤٣ ، وفى هذا العام آلت السلطة الفعلية فى شمال افريقيا الى ديغول ، وذلك حين اصبح رئيسا للجنة التحرير الوطنى الفرنسية فى الجزائر ، ولم يغير ديغول شيئا من سياسة فيشى الاستبدادية نحو مراكش ، فهو قد عزل نوجيس ولكنه عين خلفا له جبريل بيبو . وقد عمل بيبو مندوبا ساميا لفرنسا فى سوريا ولبنان قبيل الحرب ، وعلى يديه عطل دستور هذين البلدين فلم يرج الوطنيون من ورائه خيرا . ومن جهة اخرى ادركوا ان الاعتماد على الولايات المتحدة وهم من الاوهام ، ولذلك قرروا الاعتماد على انفسهم .

فى يناير ١٩٤٤ ، وبينما كان زعماء البلاد فى المنفى ، اصاد الوطنيون تشكيل حزب جديد باسم حزب الاستقلال ، يعتمد اساسا على بقايا الحزب الوطنى مع توسيع قاعدته . فمثلت فى مؤتمر الحزب جمعيات المدرسين فى مدن مراكش المختلفة وكانت ممثلة رسميا فى مجلس شورى الحكومة . وكذلك كبار الموظفين فى المخزن واسانذة القرويين . وقد استعان المؤتمر بالطلبة الذين كان الحزب الوطنى اوفدهم للدراسة فى القاهرة . وظهر احمد بلا فريج كمحور لهذا النشاط اثناء غيـاب الفانى .

ويعتبر مؤتمر ١١ يناير ١٩٤٤ تحولا فى تاريخ الحركة الوطنية ، لانه تمخض عن تأسيس حزب الاستقلال ، اكبر الاحزاب السياسية فى مراكش فحسب ، بل لانه قرر ايضا العدول عن سياسة الاستقلال على

مراحل . فطالب بإسقاط الحماية مباشرة كشرط مقدم للتفاوض مع فرنسا . وشهدت مراكش في الأيام التالية لتأسيس حزب الاستقلال المظاهرات الضخمة ، وما يعقب ذلك عادة من تدخل قوات الأمن وازهاق الأرواح ، واعتقال لمن بقي حرا من الزعماء الوطنيين . ومع ذلك لم يتوقف نمو الحزب المطرد ، فامتدت فروعه ، حتى الى المناطق البربرية . واصبحت كلمة (الحزب) وحدها ، تعنى عند المراكشيين حزب الاستقلال .

وهذه هي المبادئ التي أعلنها الحزب في مؤتمر بنابر ١٩٤٤ (١) .

١ - المطالبة باستقلال المغرب ووحدة أراضيه ، والسعى لانضمامه الى هيئة الأمم المتحدة .

٢ - توثيق الروابط مع دول العالم عامة ، ومع الدول العربية والإسلامية خاصة .

٣ - وفيما يتعلق بنظام الحكم : يرى الحزب أن الأسرة الحاكمة ، أسرة وطنية ويعلم ولاءه لها . وينادي في نفس الوقت بتطبيق الملكية الدستورية ، ومنح الحريات الديمقراطية لجميع أفراد الشعب . ومنذ ذلك الوقت . استبدل الحزب لقب السلطان بالملك . واطلق عليه الملك محمد الخامس .

رفعت هذه المطالب الى السلطان فالف لجنة لدراستها ، وظهر منذ البداية عطفه على الحزب ومبادئه . وظل محافظا على هذا العطف حتى حصلت مراكش على استقلالها . فاختار معظم وزرائه من بين حزب الاستقلال ذلك ان مطلب الحزب الخاص بإقامة ملكية دستورية لم ينطو قط على نقد للنظام الملكي القائم . بل على العكس كان السلطان نفسه يدعو الى الأخذ بالنظام الدستوري ، طالما أن سلطته المطلقة المزعومة لم تكن بيده بل بيد الإقامة العامة . كذلك التقى محمد الخامس مع حزب الاستقلال في الإيمان بأن وجهة مراكش عربية ، ويؤيد ذلك أشادته بالجامعة العربية في خطاب شهير القاه بطنجة سنة ١٩٤٧ .

أما رد الفعل في الإقامة العامة ، فقد كان عنيفا بالرغم من أن بيان حزب الاستقلال الموجه للحكومة الفرنسية صيغ في عبارات معتدلة . وسرعان ما أرسلت حكومة باريس أحد مستشاري وزارة الخارجية ليهدد السلطان . كما أن الإدارة الفرنسية في مراكش بدأت تعتقل الزعماء ، مما أدى الى وقوع صدام بين البوليس الفرنسي وبين الوطنيين في

الدار البيضاء . وكعاد هذا الصدام يتحول الى ثورة عامة ، حين امتدت
آثاره الى مدينة فاس .

فقد ظل السكان المدنيون في هذه المدينة العريقة يناضلون
قوات البوليس الفرنسى نحو عشرة ايام (من ١ - ١٠ فبراير) .
وكذلك اتسعت حركة الاعتقالات حتى بلغت حسب تقدير المراكشيين
خمسة آلاف شخص .

٥ - تردد السياسة الفرنسية

تعتبر حوادث فبراير ١٩٤٤ : بداية الازمة التى لازمت العلاقات بين
القصر الملكى وبين الاقامة العامة . وعندما انتهت الحرب العالمية ، اخذ
السلطان يبعث باحتجاجاته العديدة الى الحكومة الفرنسية ، على تماديها
فى حركة الاعتقالات وظنت حكومة باريس انها تستطيع التغلب على الازمة
بادخال بعض التغييرات الطفيفة فى ادارة مراكش . فعينت اريك لابون
مقيما عاما فى اوائل سنة ١٩٤٦ وهو احد الاشتراكيين الذين عرفوا
بدعوتهم الى اصلاح فى شمال افريقيا .

يبدأ لابون اعماله فى مراكش باطلاق سراح معظم المعتقلين السياسيين
ومن بينهم غلال الفاسى . فماذا كانت حقيقة الاصلاحات التى دعا اليها ؟
لقد اشتمل مشروع لابون على اقامة مجالس بلدية منتخبة فى المدن كمرحلة
اولى نحو التنظيم النيابى : ولكن نص على ان يشترك فى هذه المجالس
المستوطنون الاوربيون على قدم المساواة مع المراكشيين ، فلم يرض
مشروعه احدا من الوطنيين .

اما سياسته الاقتصادية فقد اغضبت المستوطنين ، لأنها تقوم على
فكرة اشراك رؤوس الاموال الوطنية مع الحكومة الفرنسية لتنفيذ
المشروعات ، مثل شركة استخراج الفحم فى جرادة ، والشركة الجوية
الفرنسية المغربية . وخيل اليه وهو الاشتراكي المذهب ، ان امتلاك
الحكومة الفرنسية لجزء من هذه الشركات او كلها ، يدل على اخلاصه
للمبادئ الاشتراكية . الا ان هذا الأسلوب فى الحقيقة تأميم تراث وطنى
لصالح دولة اجنبية .

ومثل كثير من دعاة الاصلاح ، ادعى لابون ان مراكش فى حاجة الى

تحسين احوال اهله المعيشية قبل التفكير فى الاستقلال السياسى .
ولهذا الغرض شرع فى اقامة قرى جماعية يستغلها الفلاحون المراكشيون ،
على ان تدمج الحكومة بالآلات الزراعية الحديثة . واستاء المستوطنون
الزراعيون ، لان هذا سيحرمهم من الايدى العاملة الرخيصة ، واتهموا
المقيم العام بأنه يسعى الى ادخال نظام المزارع الجماعية على طريقة
السوفييت الى مراكش .

اما رجال الصناعة ، وهم عادة اقل رجعية من المستوطنين
الزراعيين ، فقد ابدوا اولا مشروع لايون لانهم سيستفيدون منه ماديا .
ولا اثيرت مسألة شراء الآلات الزراعية من الولايات المتحدة ، لانها اخص
ثمنا ، عادوا فهاجموا المقيم العام مع زملائهم الزراعيين . وهكذا أصبح
اقصاء لايون عن مراكش أمرا محتوما . والواقع ان تجربة لايون القصيرة
كان مقدرها لها الفشل ، لانه ورث جهازا اداريا ليس من المستطاع
تغييره بالتوقيع والاصلاحات الجزئية .

وكانت الحكومة التى استجابت لرقبات المستوطنين بعزل لايون فى
٤ مايو ١٩٤٧ هى حكومة اشتراكية يرأسها راماديه . ذلك ان الاشتراكيين
فى فرنسا كانوا يتعاونون حتى ذلك الوقت مع الشيوعيين . ولكنهم
شعروا بان تأييد الولايات المتحدة للزم لفرنسا فى مواجهة الظروف
الدولية حينذاك . فقرروا ان يكونوا حكومة ائتلافية مع احزاب اليمين .
وقد اختار راماديه احد اليمينيين المعروفين بمدائهم الشديد لحركات
التحرير فى شمال افريقيا ، وهو جورج ييدو ، لتولى وزارة الخارجية ،
واستغل الوزير الجديد خطاب السلطان فى طنجة ، الذى اظهر فيه ميوله
العربية كى يقتنع الحكومة الفرنسية بتعيين مقيم تتوافق فيه الشدة ،
ويلبس الرداء المسكرى (الذى لا يرهب المراكشيون سواه ، شأنهم فى
ذلك شأن جميع الشعوب البدائية) :

وهكذا وقع الاختيار على الجنرال جوان . ولكى نفهم شعور المقيم
الجديد نحو مراكش ، يكفى ان نذكر انه ابن احد المستوطنين الفرنسيين
بمدينة عنابة بالجزائر ، وشب على الافكار الشائنة فى اذهان
هؤلاء نحو الجنس العربى ، فضلا عن هذا ، فان الجنرال نفسه يمد من
كيار الملاك الزراعيين فى شمال افريقيا ، كما انه كان موضع ثقة حكومة
فيشى والنازيين فى المنطقة .

امتد حكم جوان فى مراكش اربع سنوات ١٩٤٧ - ١٩٥١ ، قضو

خلالها على جميع الحريات . واصبح من المنحيل على الوطنيين المراكشيين مزاوله نشاطهم داخل البلاد . ولذلك أثر علال الفاسي الفرار من طنجة الى القاهرة ، حيث لعب دورا كبيرا في لجنة تحرير المغرب . وتصادف ان لحق به بعد وصوله بقليل : الأمير عبد الكريم الخطابي ليتولى رئاسة هذه اللجنة . وقيل بهذه المناسبة : ان فرنسا اطلقت امير الريف على أمل ان تضعه تحت الإقامة الجبرية في فرنسا ، وتتخذ منه أداة لتهديد السلطان الذي انضم لصفوف الوطنيين . ولكنه فوت عليهم هذا الغرض حين قرر اللجوء الى مصر .

لم تمنع سياسة العنف الجنرال جوان من ان يقدم بدوره مشروع اصلاح للادارة المراكشية ، لان التقاليد تقضى بان يكون لكل مقيم عام جديد مشروعه الخاص . وكان مشروع جوان يهدف في الظاهر الى زيادة عدد الوزراء المراكشيين . وكانت الوزارات التابعة للمخزن لا تتجاوز ثلاثا : وتختص بشئون القصر والاقواف ملاوة علي الصدر الاعظم . فاراد جوان ان يؤسس خمس وزارات وطنية تتولى المسالية والصحة والاشغال العامة والقضاء . ولكن على اساس وجود وزارات اخرى يتولاها فرنسيون . والنتيجة الحتمية للتشكيل الجديد ، هي خروج المخزن من تبعية السلطان ووضعه تحت اشراف الإقامة العامة .

وكان المشروع الثاني يتعلق بتأسيس المجالس البلدية والقروية ، على اساس مناصفة المقاعد بين المستوطنين والوطنيين . وكذلك اغادة تشكيل مجلس الشورى الحكومى وكان يتالف من ثلاثة اقسام : قسمين فرنسيين يمثل احدهما الهيئات الزراعية والصناعية ، ويمثل الاخر عامة المستوطنين . وقسم ثالث مراكشى بالتميين . وحسب تعديل جوان يتالف مجلس الشورى من قسمين : فرنسى منتخب بالاقتراع العام ، ومراكشى منتخب على درجتين .

اما الاصلاح الثالث فيتعلق باللامركزية الادارية . وهو يهدف في الحقيقة الى تحطيم ما بقى للسلطان من نفوذ على الماشنات والقواد . واعتبره الوطنيون محاولة لتفكيك وحدة البلاد . وكان المقيم العام مستعدا فوق هذا ، للنظر في تغيير معاهدة الحماية . ولكن بشرط ان تقبل مراكش مقدما انضمامها الى الاتحاد الفرنسى .

وبالجملة كانت اصلاحات جوان تؤدي الى مبدأ السيادة المزدوجة ، وهو المبدأ الذى لم يسبق ان صرح به الفرنسيون بالنسبة لمراكش ، بعكس ما فعلوا في تونس . ولم يخف جوان حقيقة هذه الفكرة في خطاب

القاد فى اكاديمية العلوم ، فى نوفمبر ١٩٤٦ . وكرد فعل لهذه السياسة ظهرت فى مشروعات السلطان التى قدمت فيما بعد للحكومة الفرنسية فكرة التمسك بالسيادة الشريفة الكاملة .

لقد قاوم السلطان ما استطاع سياسة جوان ، ورفض توقيع الظهائر التى قدمت اليه ، فادعى المقيم العام بان السلطان يعرقل تطوير بلاده نحو النظم الديمقراطية . وانه يريد الاحتفاظ لنفسه بالحكم المطلق . ولجأ جوان الى حيلة عتيقة ، وهى اثارة الطرق الصوفية ، وعلى رأسها عبد الحى الكتانى ، ضد القصر . ولكن هذه الطرق كانت قد اخذت تفقد هيبتها :

وفى صيف سنة ١٩٥٠ ، عادت بعض المحاولات لاجراء المقاومة الوطنية داخل مراكش ، وتمثلت المحاولة الاولى فى امتناع بعض الاعضاء المراكشيين بالمجلس الاستشارى ، او مجلس الحكومة عن حضور الجلسات . فكان فرنسا خشيت ان يتسع نطاق هذه الحركة ، فدعت السلطان الى زيارة باريس علما ان تحوله عن موقف المعارضة ، وذلك ببذل اقصى ما تستطيع الحكومة الفرنسية بذله من مظاهر الحفاوة والتكريم . ولم يكن محمد الخامس غرا كما توقعت حكومة باريس ، فقد حدد السلطان مطالب بلاده فى مذكرتين قدمهما اثناء زيارته للعاصمة الفرنسية فى اكتوبر ١٩٥٠ . عبر فيهما ، عن رغبته فى اطلاق الحريات العامة ، وتغيير طبيعة العلاقات مع فرنسا . ومغزى هذا المطلب الاخير ، هو اسقاط الحماية مما جعل التفاهم مع حكومة باريس امرا مستحيلا .

ويعود السلطان الى الرباط دون ان يحصل على شيء ، سوى وعد بتأليف لجنة لدراسة الموضوع . ويشعر الاعضاء المراكشيين الذين قاطعوا مجلس الحكومة بان هذه المعارضة السلبية لن تجدى ، فيعودون الى حضور الجلسات فى ديسمبر ، ويوجه اثنان منهم : هما احمد اليزيدى ، ومحمد الاغزاوى ، نقدا لاذعا للاقامة العامة . وقد وضع الاغزاوى ، كيف تسخر الميزانية لصالح المستوطنين ، فعنفه جوان الذى كان يرأس المجلس ، واصفا اياه بالوقاحة ، وطالبا اليه مغادرة المكان ، فخرج وتبعه بقية الاعضاء المنتخبين وهم ٩ ، كانوا جميعا من انصار حزب الاستقلال .

اما بقية الاعضاء المراكشيين وهم خمسون عضوا ، فقد بقوا فى المجلس لانهم اعضاء معينون تختارهم الاقامة العامة . وهكذا قضى على جميع محاولات التفاهم ، وبدأت فترة جديدة من الصراع بين فرنسا وبين الوطنيين ، وعلى رأسهم السلطان محمد بن يوسف :

دور محمد الخامس

أظهر محمد الخامس تأييده للحركة الوطنية منذ تأسيس حزب الاستقلال سنة ١٩٤٤ . ولكن هذا التأييد لم يصل الى حد الاصطدام مع الإقامة العامة . وكانت خطة حزب الاستقلال هي عدم توريط الملك في المصادمات ، وترك الباب مفتوحا للتفاهم بينه وبين فرنسا ، اذا ارادت ان تغير يوما ما من سياستها (١) .

ويعتبر خطاب طنجة في أبريل ١٩٤٧ ، اول موقف إيجابي يتخذه السلطان من الحركة الوطنية . وهو لذلك يعد بداية الصراع الذي استمر بين الإقامة والقصر وانتهى بعزل السلطان سنة ١٩٥٣ . وقد دفعت السياسة الفرنسية السلطان دفعا الى اتخاذ هذا الموقف . فبعد سنة ١٩٤٦ وهو يسمى لزيارة طنجة . وعارضت فرنسا في بداية الامر ، ولكنها عادت قبلت . ومن وراء هذا القبول فكرة اغاظة اسبانيا . والظاهر ان القبول كان موضع خلاف ، فظلت ذوائر الإقامة معارضة له . ومن ثم يعزى اليها تدبير مذبحه الدار البيضاء ، التي كانت الحلقة الاولى في سلسلة المذابح التي شهدتها المدينة العمالية . وسواء اكان الحادث مدبرا ام تصادف وقوعه ليلة سفر السلطان في ٨ أبريل كما يدعى الفرنسيون ، فانه لم يشن السلطان عن انفاذ رحلته :

وكان محمد الخامس قد اتفق مقدما على برنامج الرحلة مع المقيم العام . غير أن الحوادث التي جرت ، جعلته يفهم بالرحلة في حالة نفسية مختلفة . فبدل ان يشيد بدور فرنسا في نشر الحضارة بمراكش ، ضمن خطابه الفقرة التالية :

« لا شك أن مراكش وهي بلد يربطه بالبلاد العربية الأخرى في الشرق الأوسط أوثق الوشائج ، ترغب رغبة أكيدة في تعزيز هذه الروابط ، وخاصة بعد أن أصبحت الجامعة العربية عاملا هاما في الشؤون العالمية » (٢) .

وتأكيد صفة مراكش العربية ليس بظاهرة جديدة في تفكير السلطان ، الذي اتفق في هذا الامر مع حزب الاستقلال . إنما مفزى هذه

الإشارة هو معارضة فكرة الفرنسيين من أنهم ناشرو الحضارة في
مراكش ، باظهار حضارة وطنية عريقة متمثلة في التراث العربي . والدليل
على ذلك هو أن جوان الذي أرسل الى مراكش كرد فعل على هذا الخطاب ،
اهتم بمناقشة وجهة مراكش الحضارية ، فادعى أنها بحكم موقعها
الجغرافي الصق بغرب أوروبا منها بالشرق العربي . وحرص على قطع
جميع العلاقات بينها وبين بقية العالم العربي ، ومن شأن سياسة جوان
عموما أن تزيد من سوء التفاهم بين القصر والإقامة على نحو ما رأينا .

وعندما عاد السلطان من رحلته في باريس سنة ١٩٥٠ : وعرف
المقيم العام أنه قدم مذكرة تتضمن خطة تغيير الحماية ، حاك جوان
المؤامرة الأولى التي أوشكت على خلع السلطان سنة ١٩٥١ . واعتمد -
كما سيفعل بعد عامين - على تهاوى الجلاوى صاحب النفوذ في الجنوب .
وكان الجلاوى قد سحب السلطان في رحلته الى باريس ثم تخلف في
العاصمة الفرنسية ، ولا شك أنه دبر هناك خطة المؤامرة . فمجرد عودته
قابل السلطان وعنفه على تأييده للحركة الوطنية قائلا « أنت لست
سلطان مراكش انما أنت سلطان حزب الاستقلال » .

عاد الجلاوى الى مقره في الجنوب وأخذ يجمع القبائل الموالية له ،
وبدا في الزحف نحو الرباط . فلا بد إذن من أن تؤدى الحماية واجباها
بالدفاع عن القصر !! فتسرع القوات الفرنسية في الإحاطة به . إلا أنه
كان مفهوما أن الهدف من هذا الحصار ليس هو في الحقيقة حماية القصر
من ثورة داخلية ، بل اجبار السلطان على الخضوع لأوامر المقيم العام .

وبروى أحد الكتاب الأمريكيين المتصلين بالملك محمد الخامس
الحوار الذي دار بين السلطان وجوان على النحو الآتي (٢) :

بدا جوان بطلب اصدار بيان يستنكر فيه السلطان أعمال حزب
الاستقلال ويصف رجاله بمخالفة الدين . فأجاب السلطان : بأنه لا يمكن
أن يعلن استنكاره لأي حزب ، لانه بصفته مكا فهو فوق جميع الأحزاب .
وأضاف « اذا كان حزب الاستقلال قد ارتكب جرما فالمحكمة تحاسبه على
ما اقترف » : ولكن الجنرال جوان ألقى ذلك الاقتراح جانبا ووجه
للسلطان هذا الإنذار « ان رد عظمتكم غير مقبول » ، وأمامكم اما ان تدينوا
حزب الاستقلال ، أو تتنازلوا عن العرش ، والا فسأعزلكم بنفسى ،
سأغادر البلاد الآن الى واشنطن ، ولديكم الوقت الكافى للتفكير مليا فيما
طلبت اليكم تنفيذه وسنرى عند عودتى ما يجب عمله » .

وعندما عاد جوان من واشنطن : كان الجلاوى قد أعد الامور لتنفيذ خطة خلع السلطان ، الذى رضى فى النهاية بعد ان يش من جميع المحاولات للتخلص من الموقف . ومنها استنحاده برئيس الجمهورية الفرنسية الذى لم يشأ ان يتدخل فى الامر بخطة حياذ رئيس الدولة . وهكذا اضطر السلطان اخيرا الى توقيع الاستنكار المظلوم فى ٢٥ فبراير ١٩٥١ ، بعد ان حصل على ترصية بسيطة ، وهى الا يذكر صراحة اسم حزب الاستقلال فى تصريحه ، بل يترك ذلك لتصریح الوزير الأعظم .

كان لحوادث سنة ١٩٥١ صدى بعيد فى العالم العربى ادى الى رفع مسألة مراکش الى هيئة الامم المتحدة . وهى اول مرة تناور فيها مسألة خاصة بالمحبات الفرنسية فى المغرب امام هذه المنظمة الدولية . اما فى داخل البلاد فقد استغلت الاقامة العامة تصريح السلطان لى تلقى القبض على مئات آخرين من الوطنيين ، كما اجبرت الملك على ابعاد جميع المشتبه فى ميلهم الى حزب الاستقلال من البلاد . ومع ذلك فإن فرنسا بدأت تدرك فشل سياسة العنف ، لأن البربر سرعان ما شعروا بانهم استغلوا لحسابها . وبعث بعض قواد الجتوب باحتجاج على الضغط الذى تعرضوا له من الجلاوى ومن المراقبين المدنيين الفرنسيين بالأقاليم كي يجمعوا الفرسان للمسير الى الرباط . كما أن بقاء جوان أصيبخ مستحيلا بعد فشل خطة الخلع . وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ تقرر تعيين مقيم جديد اختير أيضا من العسكريين وهو الجنرال جيوم .

لم تختلف سياسة جيوم عن سلفه سواء فى مشروعات الإصلاح التى وضعها ، أم فى استخدام وسائل القمع ضد الوطنيين : ولعله قد ظن أنه نجح فى سياسته ، بعد أن خذلت الامم المتحدة المشروع العربى الآسيوى ، بخصوص تدخل المنظمة فى المسألة المراكشية .

تجمدت العلاقات بين فرنسا والسلطان ، الى أن بعثت حوادث الدار البيضاء سنة ١٩٥٢ ، المشكلة المراكشية من جديد على الصعيد الدولى . وقد وقعت هذه الحوادث الدموية ، بمناسبة المظاهرات التى قام بها العمال احتجاجا على اغتيال الزعيم النقابى التونسى فرحات خساد فى ٧ ديسمبر ١٩٥٢ . وكما هو مألوف فى هذه الاحوال تصير البوليس الفرنسى تصرفا وحشيا . ولكن كثيرا من الصحف الفرنسية فى هذه المرة أخذت تعبر عن سخطها على السياسة الدموية التى تتبعها سلطات الحماية فى مراکش .

ولوحظ ان طبقة جديدة من الراى العام فى فرنسا راحت تهتم بموضوع مراکش من الناحية الانسانية ، فتكونت جماعة فرنسا والمغرب وهى تتألف من بعض المفكرين الذين ينتمون الى الرابطة الكاثوليكية . ويشتهر من بينهم الكاتب فرانسوا مورياك والمستشرق لوى ماسينون ، ولكن نشاطها كان محصورا فى دوائر المثقفين . ويمكن تتبع آراء هذه الجماعة من خلال الجريدة المسيحية ، وهى تيموانياج كريتيان ، وهدف هذه الجماعة هو تحويل الاستعمار الفرنسى فى شمال افريقيا عن صورته السياسية والاقتصادية البحتة ، الى صورة جديدة ، فلكى تكسب فرنسا ثقة شعوب شمال افريقيا ، وتضمن ولاءها لها ، لا بد ان تتخلى عن سياسة العنف ، او تظهر لهذه الشعوب قيمة المثل العليا التى تميز فرنسا المسيحية . على ان جماعة فرنسا والمغرب ليست اقل خصومة لكفاح الوطنيين المسلح لانه هو ايضا فى رأيا نوع من العنف غير المشروع .

الا ان الحكومة التى تشكلت فى فرنسا منذ مايو ١٩٥٢ كانت بعيدة عن مثل هذه السياسة ، فهى حكومة جوزيف لانييل اليمينية . وكان جورج بيدو وزير الخارجية ، يرى ان الصراع القائم فى مراکش ، على حد تعبيره ، صورة جديدة للنزاع بين الصليب والهلال (١) . وبذلك اقتربت الوزارة الفرنسية من وجهة نظر نواب مستوطنى شمال افريقيا ، الذين يكونون كتلة متميزة فى برلمان باريس ، تلعب دورا فى سياسة التجمعات الحزبية : ومن البديهي ان تدعو هذه الكتلة الى استخدام القوة باعتبارها الوسيلة الوحيدة الرادعة لآفة معارضة فى شمال افريقيا ، ويجب الا تقف امام هبة آفة شخصية مهما علا شأنها .

تجددت اذن فكرة خلع السلطان ، عندما اصبح بيدو وزيرا للخارجية الفرنسية وهى الوزارة التى تتبعها المحميات . وكما حدث منذ عامين . اعتمدت خطة الخلع على معاونة الجلاوى وكبار القواد الموالين له فى الجنوب . ولذا يجدر بنا ان نتساءل عن البواعث التى دفعت بباشا مراکش الى اتخاذ هذا الموقف ؟

يمكن القول بان حركة الجلاوى ضد القصر ، ليست الا استمرارا للنزعة الانفصالية التى تميز بها حكام الاقاليم ، باعتبار ان هؤلاء الحكام يستمتعون بسلطات واسعة ، ويشبهون الى حد ما امراء الاقطاع فى اوربا خلال العصور الوسطى ، فقد كانت بعض قبائل البربر فى جنوب

مراكش تدين بالولاء للجلالوي . ولكن نفوذ لم ينسح الا بفضل تعاونه مع الحماية ، وقد حصل في ظلها على ثروة ضخمة فكان يحتكر تجارة الزيتون والنخاع وبالإضافة الى ذلك كانت لديه مصادر أخرى للثروة أشد خروجا على المألوف من الاحتكار .

فكتب بارات ، عضو الجمعية الوطنية الفرنسية وصاحب كتاب العدل لمراكش (١) يقول « كان الجلالوي من اكبر من وضعت يوت الدعارة في مراكش تحت حمايتهم وكان كل عام يطالب القضاة التي تحت سلطته بعدد كبير من الفتيات ، ليزود بيوته ببضاعة جديدة من الرقيق الأبيض . وقد قدر عدد الساقطات المقيمت في بيوته بأربعة آلاف ، وكان يحصل يوميا على مائة فرنك عن الراس الواحدة » .

ادرك الجلالوي ان الفرصة قد سحبت من جديد لتنفيذ الخطة ، فقام بجولة في الجنوب وراح يجمع المرائض للمطالبة بعزل السلطان . واستطاع فيما بعد ان يبرز أكثر من ٢٥٠ عريضة وقفها قواد النواحي واثان من باشاوات ، الذين يحكمون بعض الاقاليم الصغيرة . وعاونوه في هذه الحملة عبد الحى الكتاني ، رئيس الطريقة الكتانية ، الذي عقد مؤتمرا للطرق الصوفية ، لاعلان سخطهم على سياسة السلطان وكان الكتاني قد عزل بفضل الحركة السلفية ، من جامعة القرويين في المشرينات . ولذا رأى في حزب الاستقلال خصما طبيعيا له ، وان كان نفوذ الطرق قد هبط كثيرا بعد الأربعينات .

وفي يونيو ١٩٥٣ حمل الجلالوي هذه المرائض الى باريس ، وظهرت عدة شواهد تدل على ميل الحكومة اليه ، فاستقبله الرجال الرسميون . وقد لا يكون من قبيل الصدفة أن يختار الجنرال جوان ، وهو زعيم مستوطن شمال أفريقيا ، في هذا الوقت بالذات ليكون عضوا بالأكاديمية اكبر الهيئات العلمية في فرنسا ، ويمنح رتبة المارشالية .

وتردد رجال الحكومة في بداية الامر في تلبية طلب الجلالوي . ولم يشأ رئيس الوزراء او وزير الخارجية ان يتحمل وحده مسؤولية النتائج التي قد تترتب على خلع السلطان ، خاصة وانهم يدركون جيدا مدى تزيف المرائض التي حملها الجلالوي ، لان كثيرا من القواد احتج على انتزاع توقيعهم بالاكرام . كما أن حكام الاقاليم الكبيرة وهم باشاوات ، الرباط والدار البيضاء وسفرو ، وفاس ، استنكروا حرفة الجلالوي . فلما ضاق الجلالوي ذرعا بهذا التردد ارسل انذارا أخيرا في ١٨ أغسطس

الى الحكومة الفرنسية ، قال فيه « ليس هناك من يعترف بشرعية السلطان الحالي الذي يعتبر قصره مقرا لحزب الاستقلال » . وحمل الحكومة الفرنسية مسؤولية الحوادث التي ستقع اذا بقي السلطان في البلاد ، وهدد بان اللجوء ستسيل ، وذكر بانه صديق لفرنسا منذ اربعين سنة ، فاذا تخلت عن اصدقائها فقد يضطرون الى التحول عنها .

في الوقت الذي تلقت فيه حكومة باريس مذكرة الجلاوي ، كانت فرنسا تعاني من اخطر اضراب شهدته منذ الحرب الأخيرة ، شل جميع سبل المواصلات والبريد ولذلك كان اهتمام الرأي العام منصرفا الى هذه المشكلة الداخلية ، فانتهاز جورج بيدو هذه الفرصة كي يحقق هدف الاحزاب اليمينية بخلع محمد بن يوسف ، مادام هذا السلطان يرفض توقيع المراسيم التي تقدمها اليه الاقامة العامة في سبيل (الاصلاحات الداخلية) . وفي ٢٠ اغسطس تلقى المقيم العام جيوم امرا بان يتوجه الى القصر ويطلب من محمد الخامس تنازله عن العرش ، فاذا ما رفض هذا التنازل فعليه ان يعلن خلع طبقا لمطالب زعماء مراكش واهل الطرق . وقد رفض السلطان توقيع التنازل ، فاعلن المقيم خلع ، وفي نفس اليوم حملته طائرة الى كورسيكا قبل ان ينقل الى منفاه في جزيرة مدغشقر (١) .

ولم تكن مشكلة ملء العرش المراكشي عويصة بالنسبة لمن دبروا خلع السلطان فان محمد بن عرفة كان معدا لهذا الغرض منذ ازمة سنة ١٩٥١ ، وكان ابن عرفة في العقد السابع من عمره وهو عم السلطان المخلوع . وقد نصح الجلاوي والرجميون باختياره لانهم راوا فيه الرجل الذي يستطيع المحافظة على تقاليد مراكش فهو امي لا يقرأ ولا يكتب ، وهو لا يقلد الغربيين في حياتهم الاجتماعية مثل ابن يوسف الذي سمح ليناته بالسفور وتلقى العلم في المدارس الأجنبية .

بدأ ابن عرفة حكمه باتخاذ عدة اجراءات تتم من (روح ديمقراطية !) ففي ٤ سبتمبر تنازل عن سلطته التنفيذية لمجلس وزراء محدود العدد يرأسه الوزير الأعظم . وفي ١٠ سبتمبر تخلى عن سلطته التشريعية لمجلس معين يتألف من ١٦ فرنسيا ، هم رؤساء المصالح الفنية ، و١٤ مراكشيا يعينون جميعا بمعرفة الاقامة العامة . ولا ادل على هذه الروح الديمقراطية في رأي الفرنسيين ، من أن السلطان قد تنازل عن حق الاعتراض على ما تصدره الجمعية التشريعية من قوانين . واخيرا وقع السلطان الجديد في ١٩ سبتمبر ، الظهير الخاص بانشاء المجالس البلدية المشتركة .

(١) انظر تفاصيل هذه الازمة في Barrat .

ومن الواضح ان هذه الاجراءات من شأنها ان تؤدي الى تطبيق مبدأ
السيادة المزدوجة . ذلك المبدأ الذي يدعو اليه المستوطنون في تونس
ومراكش : لانه يخلق لهم حقا ثابتا في البلاد .

مضت بضعة اشهر بعد خلع السلطان دون ان يظهر رد فعل ملحوظ
بين الاهالي . وظن انصار المؤامرة ان الاستعمار قد انتصر ، واضلوا
يسخرون من الفرنسيين الذين حذروا من خلع السلطان خشية اندلاع
الثورة ، ولكن الايام اظهرت خطأ نظرهم .

- ٧ -

امان من النضال

اوجد خلع السلطان للحركة الوطنية شهيدا من طراز عال . وساعد
ذلك على بعث نشاط الحركة الوطنية . ولكن في هذه المرة على صورة
الكفاح المسلح بالرغم من ان معظم زعماء حزب الاستقلال كانوا ، اما في
الاعتقال او في خارج البلاد . ففي اوائل سنة ١٩٥٤ ، وبعد ان احكم
الوطنيون تدابيرهم ، اخذت حوادث الاغتيال الفردى تتكرر ، وانصببت
الاغتيالات على المراكشيين الذين يتعاونون مع الفرنسيين سياسيا
او اقتصاديا .

وبهذه الطريقة امكن تنفيذ خطة مقاطعة البضائع الفرنسية بصورة
اثرت تأثيرا كبيرا في مصالح الفرنسيين . فيلاحظ مثلا ان استهلاك
الندخان وهو تجارة تحتكرها شركات فرنسية ، هبط بنسبة ٧٨٪ ، لان
الوطنيين اندروا التجار الذين يشترونه بالقتل . اما بالنسبة
للمستوطنين ، فقد اتجه رجال المقاومة المراكشية الى احراق المزارع التي
يملكونها ، واصبح من العسير على الملاك الاوربيين المبيت في مزارعهم .
ولوحظ ان حركة العودة الى فرنسا اخذت تظهر بين البيئات الاوربية .

لم تحاول حكومة منديس فرانس تطبيق السياسة التي اتبعتها في تونس
على مراكش وذلك لسببين :

اولا : انها خشيت ان تعطى فرصة لليمينيين كي يشبوا للرأي العام
منحة اتهامهم بأن منديس فرانس يتبع (سياسة التزلي) نحو
المستعمرات .

ثانيا : وجود ابن عرفة والجلالوي واتباعهم من الخونة المراكشيين ،
فلم يكن من المعقول اغضابهم بقبول التفاوض مع الوطنيين ، مما يؤدي
الى فقدان فرنسا لجميع اصدقائها في مراكش .

وهكذا اعترف رئيس الحكومة بأن ليس لديه حل سياسى لمشكلة
مراكش فى الوقت الحاضر . والواقع أن خلع السلطان جعل من المستحيل
الأخذ بكل وسط على نمط الحبل الذى اتبع فى اتفاقية يونيو سنة
١٩٥٥ مع تونس ، لأن زعماء المقاومة فى مراكش ، واكثرهم من انصار
حزب الاستقلال اصبروا على عودة ابن يوسف والفناء لجميع المراسيم التى
صدرت فى عهد ابن عرفة كشرط مقدم لاي اتفاق ، بينما اعتبرت فرنسا
التراجع فى هذا الامر اضعاف لهيبتها فى شمال افريقيا عموما . ولذلك
كان النزاع اكثر من مجرد خلاف على مشكلة العرش .

ولعل ادجار فور كان مستعدا لاتخاذ سياسة ايجابية لحل الازمة
حين ارسل مقيما عاما من نوع جديد وهو جرانفال الذى لم ير فى نفسه
مجرد راع لمصالح المستوطنين ، فقبض على الاوربيين المسؤولين عن
الاشتراك فى اعمال (الارهاب المضاد) ومن بينهم عدد من رجال الشرطة
وابعدهم الى فرنسا . ولذلك تربص به اصحاب النفوذ فى الإقامة العامة .

ففى احتفالات ١٤ يوليو سنة ١٩٥٥ القيت قبلة على حشد من
الأوربيين فى الدار البيضاء وقتلت عددا كبيرا منهم ، فانتهم رجال
الشرطة هذه الفرصة وقادوا بانفسهم الاعمال الانتقامية التى قام بها
الأوربيون فى اليوم التالى ، فنهبوا المحال المراكشية وفتكرو بعدد من
السكان المدنيين الذين اقتعدوا جميع وسائل الدفاع عن النفس . فكان
جرانفال قد فقد السيطرة على الاوربيين دون أن يكسب ثقة الوطنيين لأنه
لم يكن فى استطاعته تنفيذ السياسة التى دعا اليها (١) .

كان رأى جرانفال ان الحل الوحيد لمشكلة مراكش هو عودة
ابن يوسف الى فرنسا على الاقل ، خلع محمد بن عرفة . ولم يكن فور
يختلف عنه فى الرأى ، الا ان الوزراء اليمينيين فى حكومته هددوا
بالاستقالة اذا ما نفذ هذه السياسة .

كان على الوطنيين اذن ان يتولوا بانفسهم اقناع الساسة الفرنسيين
بضرورة تغيير مبادئهم ، ذلك بتوسيع نطاق الكفاح المسلح . وحتى
صيف سنة ١٩٥٥ لم تكن عناصر المقاومة قد كونت جيشا منظما ، مثل
الجيش الذى رايناه فى تونس سنة ١٩٥٤ ولكن جدت ظاهرة هامة فى
مراكش ، وهى تحول قبائل البربر عن الجلاوى والتفافها حول الحركة .

ولما كانت القبائل البربرية تحتفظ باستقلال محلى ، فان تحولها

الى الحركة الوطنية كان له نتائج بعيدة الأثر . فاعتمادا على هذه القبائل أعد زعماء المقاومة يوم ٢٠ أغسطس ١٩٥٥ ، وهو الذكرى الثانية لخلع ابن يوسف ، ليكون يوما مشهودا في تاريخ الكفاح المغربي ، فقرروا الزحف الشعبي الى المدن الصغيرة الواقعة داخل الأطلس الوسيط ، مثل خنيفرة ، وفي شرق مراكش مثل وجدة . وعجزت القوات الفرنسية عن حماية هذه المدن تماما . وكانت الجاليات الأوربية في هذه المدن هي الهدف الرئيسي لهجوم القبائل فوقعت خسائر فادحة في الأرواح بين المستوطنين ، ولوحظ أن النساء اشتركن للمرة الأولى في الثورة المراكشية مما ساعد على الهاب حماس الجماهير . ويبدو أن القيادة المراكشيين نسقوا خططهم مع الثوار الجزائريين ، لأن الجزائر شهدت في نفس هذا اليوم هجمات واسعة النطاق على الجاليات الأوربية . وكان لهذا التنسيق وقع شديد على الرأي العام الفرنسي (١) .

تقلب فور بعد هذه الحوادث على معارضة اليمينيين ، واستطاع ان يدعو زعماء حزب الاستقلال الى مقره الصيفي في اكس لبيان للتفاوض معهم . ومع ذلك رأى رئيس الحكومة أن يضحى بالمقيم العام جرانفال حتى لا يفضب اليمينيين . وهو لم يعزله من منصبه الا ليتمكن من تنفيذ نفس السياسة التي دعا اليها هذا المقيم . وفي المفاوضات التي جرت مع الزعماء المراكشيين اتفق على حل وسيط ، وهو ابعاد ابن عرفة عن العرش وتأليف مجلس وصاية ، يمثل جميع الميول في مراكش ويتوافق عليه محمد الخامس . ولعل تفاضى المراكشيين عن التمسك بعودة ابن يوسف مباشرة الى العرش ، يرجع الى تيقنهم بأن هذا الحل الوسط لا يمكن أن يكون الا مؤقتا . وأن عودة ابن يوسف الى العرش ستصبح مسألة زمن . ومما يسترعى الانتباه ، أن تصلب بعض الفرنسيين ، ومؤامرات النواب اليمينيين ضد المبادئ التي اتفق عليها اذجار فور ، خدمت في النهاية القضية المراكشية وسهلت على البلاد قطع المراحل بسرعة .

وشعر رئيس الحكومة أن بعض النواب قد تجاوز سلطته ، حين ذهب الى ابن عرفة ليقنعه بضرورة التمسك بعرشه ، ورأى أن يقطع على اليمينيين مؤامراتهم ، فقرر نقل ابن عرفة الى طنجة في أول أكتوبر . وفي ١٥ منه كون مجلس الوصاية ، ولكنه لم يراع في تكوينه الاتفاق الذي تم مع الزعماء المراكشيين ، فهو يتألف من أربعة أعضاء لا يمثل الوطنيين من بينهم سوى عضو واحد هو مبارك البكاي ، وهو ملاوة على ذلك ينتمي الى الفريق المتساهل منهم . أما الثلاثة الآخرون فهم : المقرئ ، الوزير اعظم وهو رجل مسن استسلم للقائمة العامة منذ توليه هذا

المنصب سنة ١٩١٧ . واختير العضوان الآخران من بين الشخصيات
المفورة .

ولم يكن هذا هو المجلس الذي يرضى عنه محمد الخامس . واذن
فان رئيس الحكومة الفرنسية اذا كان قد بدا فعلا باتخاذ بعض
الاجراءات العملية التي اتفق بشأنها مع الوطنيين ، الا انه لم ينفذها
بأمانة تامة . ومن ثم لم يكن هناك ما يلزم الوطنيين بايقاف عمليات جيش
التحرير كما اصبح يسمى . وكما كان يقضى اتفاقهم مع فرنسا في حالة تنفيذ
مطالبهم . وعلى العكس اتسمت اعمال جيش التحرير في الأشهر الأخيرة
من عام ١٩٥٥ . وكان الفرنسيون يرسلون الامدادات المتلاحقة منذ حوادث
٢٠ أغسطس . حتى اضطروا الى اطالة مدة الخدمة العسكرية العادية .
وتحويل العائدين من الهند الصينية دون سابق انذار الى شمال افريقيا .
وذلك حتى يتجنبوا اعلان التعبئة العامة .

وأدى ذلك الى وصول عدد القوات الفرنسية في مراكش الى ٢٠٠
الف جندي وهو رقم لم تصل اليه اثناء عمليات الاخضاع . وقد اغضبت
هذه الاجراءات كثيرا من العائلات الفرنسية ، واشتدت حركة المعارضة
للقتال في شمال افريقيا . وحتى بعض الاستعماريين رأى انه من الأفضل
انهاء ازمة مراكش كي تتفرغ فرنسا للقضاء على ثورة الجزائر ، فكان
ثورة الجزائر أصبحت عاملا مهما : ساعد جارتها تونس ومراكش
مساعدة كبرى على نيل الاستقلال .

أزاء هذه التطورات شعر الجلاوي ايضا انه يدافع عن قضية
خاسرة ، ورأى ان يسبق سادته الفرنسيين الى التسليم بالأمر الواقع
قبل الاوان . وفي ٢٦ أكتوبر فاجأ الجميع بتصريح علني قال فيه « انه
يشارك الأمة المراكشية في المطالبة بعودة سلطانها الى العرش » ومهما
كان الباعث على هذا التصريح ، فانه قد محا آخر حجة تدرع بها بعض
الساسة الفرنسيين لمعارضة عودة ابن يوسف . وحتى هذا الوقت لم
يجرؤ فور على التصريح بأنه سيسمح لابن يوسف بالعودة الى العرش ،
بل قال انه سيتترك متفاه ليقم بنيس في جنوب فرنسا . ولكن الحوادث
جرفت الحكومة الفرنسية فلم تزد اقامة محمد الخامس في نيس على
يوم واحد ، فان جموع الشعب المراكشي توافدت الى فرنسا لاستقباله
وأصبحت الحكومة الفرنسية أمام أمر واقع فاستقبلته هي الاخرى
استقبال رئيس دولة وطلبت حضوره الى العاصمة . وخف ابن يوسف
الى باريس ، لا ليستأذن الحكومة الفرنسية في ارتقاء عرشه ، فهذا
أمر قرره الشعب المراكشي بكفاحه . بل ليفاوضها في تغيير العلاقات
القائمة بين البلدين .

لم تظل مفاوضات الملك في باريس لانه ساير الحكومة الفرنسيه ادراكا منه بان معظم الشروط التي عرضتها لا تعدو أن تكون حفظا لماء الوجه . وعلى هذا الاساس صدر تصريح مشترك يعرف بتصريح لاسل سان كلو في ٦ نوفمبر ١٩٥٥ . وفيه يعلن السلطان قبوله لقرارات مجلس الوزراء الفرنسي الصادرة في يوم ٥ نوفمبر ، وهي تشمل المبادئ الآتية (١) :

١ - منح مجلس الوصاية السلطة الكاملة لإدارة شؤون الامبراطورية الشريفة .

٢ - تأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية في مراكش ، وكان مقصود فرنسا بهذه العبارة هو إشراك الاقطاعيين والقواد الذين يسبرون في ركابها في مجلس الوزراء .

٣ - استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد وضع مراكش كدولة مستقلة مرتبطة بفرنسا برباط دائم من التعاون المتبادل L'indépendance dans L'interdépendance وذلك دون تدخل من طرف ثالث .

٤ - النص على إقامة ملكية دستورية ، طبقا لرغبة الملك .

عاد محمد الخامس اذن الى مراكش في ظروف افضل بكثير من تلك التي تركها فيها . وشرع في تغيير أنظمة البلاد الداخلية ، على نحو ما سنرى . غير أن تصريح لاسل سان كلو ، الذي ربما كان يعتبر ثورة في الأربعينات . رفضه الوطنيون في نشوة انتصارهم ولم يرضوا عن اسقاط الحماية بدلا . وعلى ذلك لم يتوقف جيش التحرير عن أعماله بعودة السلطان كما توقع الفرنسيون .

وهنا يجدر التساؤل : هل كان الملك بعد عودته الى العرش يساير جيش التحرير في أهدافه ؟ أم أنه كان يكتفي باتفاقية لاسل سان كلو كمرحلة انتقالية على الأقل ؟ وسواء اصح هذا الاحتمال أم ذاك ، فإن جيش التحرير أعلن عن استمراره في النضال مع الولاء للملك . ويذكرنا هذا بخطة حزب الاستقلال منذ سنة ١٩٤٤ التي اجتذبت القصر دائما من جانبها الى الحركة الوطنية ومبادئها .

ولهذه الخطة فضل اظهار البلاد صفا واحدا امام المستعمرين . وظهرت نتيجة ذلك سريعة وحاسمة . ففي ٢ مارس ١٩٥٦ ، أعلنت الحكومة الفرنسية أن نظام الحماية في مراكش أصبح غير متناسب مع الظروف الجديدة . وهكذا قطعت مراكش المراحل بسرعة نحو الاستقلال السياسي على الأقل .

القسم الرابع

المرب المعاصر

الفصل الثامن عشر

الثورة الجزائرية

المرحلة الأولى ١٩٥٤ - ١٩٥٨

- ١ -

عندما نشبت الثورة في اليوم الأول من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لم تكن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد تغيرت عما كانت عليه في نهاية الحرب العالمية الثانية ، بل على العكس ازدادت سوءا في بعض النواحي . فقدر عدد الجزائريين حينذاك بثمانية ملايين وسبعمائة ألف نسمة ، والأوربيين يزيدون قليلا عن المليون مع ملاحظة أن الاحصاءات كانت تميل الى المبالغة في زيادة عدد الأوربيين وذلك لتؤكد الصفة الفرنسية للجزائر ، فكانت تدخل في الاحصاء اليهود المتجنسين ، وكذلك الموظفين ورجال الجيش ، لذا يعتقد الكتاب الجزائريون أن المستوطنين الأوربيين لم يزيدوا في ذلك الوقت عن ستمائة ألف . والذي يعني من ذلك هو احتفاظ الأوربيين بمركزهم كأقلية ممتازة . فمن الناحية السياسية كان لهم ٥٠٪ من المقاعد في مختلف الهيئات النيابية . ومن الناحية الاجتماعية كانت أحوال الجزائريين تسير من سوء الى أسوأ نتيجة تزايد السكان مع ضيق مجالات العمل .

وقد فكر بعض الفرنسيين في حل هذه المشكلة بزيادة الاستثمارات الصناعية في الجزائر ، غير أن النظام الاستعماري الرأسمالي كان يحرم الجزائريين من الاستفادة من هذه الاستثمارات ، فلا يحصلون الا على فئات الأجور الزهيدة . بينما تذهب جل الأرباح الى جيوب المستثمرين الفرنسيين .

وكانت المشكلة تزداد تعقيدا ، لأن نسبة المواليد بين الجزائريين تزيد على مثلتها عند الأوربيين فقدرت بنحو ٤٤ في الألف ، مقابل ١٩ في الألف ، وترتب على ذلك انتشار البطالة . وحسب الاحصاءات الفرنسية كان عدد عاطلين يتراوح ما بين ٩٠٠ ألف الى مليون ونصف .

وإذا كانت هجرة الأوربيين قد توقفت - بل لوحظ هبوط عدد المستوطنين الزراعيين منذ سنة ١٩٥٠ ، فإن هذا لم يمنع من أن يبقى

ثلث الأراضي الزراعية ، وهي اخصبها ملكا للأوربيين ، وقدر عدد هؤلاء الملاك سنة ١٩٥١ ب ٢١٥٦٩ ب ٢١٥٦٩ يستغلون أكثر من مليونين وثلاثة أرباع مليون هكتارا ، بينما كان يعيش ٦٣٠٠٠٠٠ جزائري على استغلال أربعة ملايين من الهكتارات (١) . هذا مع ملاحظة أن لفئة المستوطنين موارد أخرى ، فهم يحتكرون التجارة والصناعة . ثم يحتلون جميع وظائف الإدارة الهامة (٢) .

وتدل الإحصاءات في مختلف الميادين على وجود التفرقة الاجتماعية ، ففي التعليم مثلا ، كان عدد الأطفال الجزائريين سنة ١٩٥٧ في المدارس نحو ٢١٧ ألفا وهو يوازي $\frac{1}{8}$ عدد الأطفال الذين في سن التعليم . ولا يتمكن أكثر من ١٠٪ من هؤلاء من الوصول إلى المرحلة الثانوية ، وفي الوظائف الإدارية بالجزائر ، لم يترك لأهل البلاد سوى أربعة آلاف وظيفة من ٢٦ ألفا ، منها ثمان وظائف كبرى فقط .

ولم نذكر هذه الإحصاءات لنستنتج - كما كان الفرنسيون يحبون أن يفعلوا في ذلك الوقت - أن ثورة الجزائر انما قامت لأسباب اجتماعية ، فان غرضهم من هذا التفسير هو الرغبة في اثبات عدم وجود دافع قومي وراء الثورة ، وبالتالي فان التغلب على المشكلة الاجتماعية من شأنه أن يزيل أسباب الاضطرابات . ولا داعي لفتح باب المناقشة في موضوع الاستقلال ، وسنرى كيف أن المشروعات الأولى التي أرادت فرنسا أن تواجه بها الثورة كانت تنبئ على هذه النظرية . وظل مبدأ الحق في السيادة في الجزائر هو العقيدة الرسمية في الدولة ، حتى صدور مشروع ديجول لسنة ١٩٥٩ . ولا ننفي أهمية العامل الاقتصادي في الثورة ، بل إن تحول الجزائريين في مجموعهم إلى شعب كادح ، سهل عليهم مهمة العمل الثوري ، فلا توجد لديهم ممتلكات يخشون عليها من التدمير . ولكن الخطأ هو انكار العامل القومي ، بناء على هذا الاعتقاد الخاطئ ، تركزت الدعاية الفرنسية المضادة للثورة ، في إصدار الوعود الخاصة بتحسين أحوال السكان المعيشية ، كما حاولت تلك الدعاية أن تشوه عمل الثوار بأنه يهدف إلى مشاركة الفلاح البائس في كسرة الخبز .

(١) يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند ذكر هذه الأرقام الخاصة بالأراضي الزراعية أن الزراعة في الجزائر ليست كثيفة ويجب الا تقارن بالأرض بمصر من حيث القدرة على الإنتاج - لذا فان تملك خمسة هكتارات لا يكفي لإعاشة أسرة واحدة .

Barbour p. 241 S o (٢)

ذلك هو الاطار الخاص الذى ولدت فيه الثورة الجزائرية . والى جانب هذه الاسباب الداخلية توجد ظروف خارجية هامة ساعدت على بعث الحركة الثورية ومن اهمها تحول كل من تونس والمغرب الى اسلوب الكفاح المسلح سنة ١٩٥٤ . ويشير اول بيان للثورة الى تخلف الجزائر فى هذا المضمار عن جارتها .

ويقول الجزائريون انه كان من المأمول تنسيق الحركات الثورية فى الاقطار الثلاثة ، ولكن الحزب الدستورى الجديد فى تونس قوت هذه الفرصة حينما قبل انتهاء القتال فى نفس الوقت الذى قامت فيه الثورة الجزائرية ، وذلك على اساس قبول مشروع فرنسى بالاستقلال الذاتى .

كذلك تكن لاحداث الهند الصينية تأثير بعيد المدى فى توجيه الحركة الثورية الجزائرية . وقد تأثرت بها من جهتين :

اولا : ان الهند الصينية ضربت اول مثل لمستعمرة فرنسية تظهر باستقلالها نتيجة للكفاح المسلح . ومن المعروف انه تم فى اعقاب موقعة ديان - بيان فو ، تسوية جنيف فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٤ وبمقتضاها اعترفت فرنسا بالاستقلال التام لاقطار الهند الصينية الثلاثة (فيتنام - لاوس - كمبوديا) .

ثانيا : ان كثيرا من الجزائريين ذهبوا الى القتال فى الهند الصينية كجنود مرتزقة فى الجيش الفرنسى (١) ، يدفعهم الى ذلك البؤس المخيم على بلادهم ، وكانت هذه الحرب فرصة طيبة لتدريب طبقة من الشبان الجزائريين على حرب العصابات . ويقال ان حكومة فيتنام الشيوعية عملت الى تدريب الاسرى الجزائريين فازدادوا خبرة بالساليب حرب العصابات ، وقد عاد هؤلاء وهؤلاء الى بلادهم بعد وقوع الصلح فى الهند الصينية وانخرط كثير منهم فى جيش التحرير .

واذا كان الجزائريون قد استفادوا من تجربة الهند الصينية فان قادتهم لم يكونوا غافلين عن الفرق الشاسع بين احوال بلادهم التى تجعل النضال فيها اشد صعوبة منه فى الهند الصينية ، وقد قارن احدهم بين الوضمين على النحو التالى :

ان الهند الصينية تقع على بعد ١٣ ألف ٥٠٠ كم من فرنسا بينما تقع الجزائر على ثلاث ساعات بالطائرة . وتجاور الهند الصينية دولة صديقة

(١) قدر عدد الجزائريين فى الجيش الفرنسى حينذاك بـ ١٦٠ ألف .

قوية تمدها بالمساعدات السافرة ، وهي الصين الشعبية ، بينما لا يتوفر هذا بالنسبة للجزائر .

والآن لابد لنا ان نتناول التطورات الداخلية التي اخرجت الثورة الى حيز الوجود ، ويلاحظ ان اهم هذه التطورات تمت في كنف حزب الشعب ، وتمخضت عن الازمات والانقسامات التي تعرض لها . ومنذ اعادة تشكيل هذا الحزب سنة ١٩٤٦ وهو يعد أكثر الأحزاب تهيئاً لفكرة الكفاح المسلح .

وكان ينظر اليه على انه مناظر للحزب الدستوري الجديد في تونس ، وحزب الاستقلال في المغرب الأقصى . واشترك مع هذين الحزبين في تأسيس لجنة المغرب العربي بالقاهرة . ومن المعروف ان عبد الكريم الخطابي كان يترأس هذه اللجنة ، فلا بد وان يكون ممثلو حزب الشعب في القاهرة قد تأثروا بأراء امير الريف التي لا تؤمن بغير النضال المسلح وسيلة للتعامل مع الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي .

الا ان اهم خطوة حققها حزب الشعب في السير نحو الكفاح المسلح كانت بلا شك تأسيس التنظيم السري الذي شرع في الاعداد للقتال .

وكانت تشكيلاته العسكرية نواة لجيش التحرير ، فقد قسم الجزائر الى خمس ولايات ، تشتمل على ٢٣ دائرة ، وكل دائرة تضم عددا من الخلايا . ولا يعرف اعضاء الخلايا بعضهم بعضا ، بل يتم الاتصال بينهم عن طريق رؤساء الخلايا في الدائرة . وحرصا على هذه الصفة السرية حدد عدد اعضاء الخلية بثلاثة افراد . وقد نجح التنظيم السري في ذلك الى حد كبير ، فظلت السلطات الفرنسية تجهل وجوده حتى بعد ان بدا التنظيم بشن الغارات الخاطفة سنة ١٩٤٩ (١) .

واذا تبغنا تاريخ رواد الثورة الجزائرية نجد ان غالبيتهم العظمى قد بدأت حياتها العملية في كنف هذا التنظيم مثل بن بلا وخيضر ورايح يبطاط . اما كريم بلقاسم فقد مارس حياة العصابات في بلاد القبائل بصورة فردية . وفي سنة ١٩٤٩ نظم الجهاز السري اول اعماله المسلحة وكانت تهدف الى مهاجمة مكتب بريد وهران والاستيلاء على ما فيه من اموال . وعهدت بهذه العملية الى احمد بن بلا ، فتمكن من القيام بها

(١) من خير المصادر الفرنسية المخصصة للثورة الجزائرية كتاب
La courriere : La guerre d'algerie

ويقع في اربعة اجزاء ويحتوي على تفاصيل دقيقة .

على احسن وجه . غير ان التنظيم واجه صعوبة فى العام التالى حينما افتضح امر بن بللا وقبض عليه وقدم مع بضعة وعشرين شخصا من اعضاء التنظيم للمحاكمة ، وحكم عليهم بمدد متفاوتة من السجن ، وكانت بعض هذه الاحكام غيابية . والظاهر ان السلطات الفرنسية امنت بوجود مؤامرة ، ولكنها لم تدرك بالضبط طبيعة التنظيم وتقسيماته الدقيقة . فوصف نجلين الحاكم العام هذه الاحداث بانها اعمال صبيانية . ولذلك استطاع قادة هذا التنظيم الاعداد من جديد للعمل سنة ١٩٥٤ .

وفى خلال هذه المدة كان حزب الشعب قد تعرض لهزات عنيفة ، لذلك فقد سيطرته على الجهاز السرى . والراجع ان الجهاز افلت من رقابة الحزب منذ تاسيسه حتى اصبح الحزب مجرد واجهة تخفى هذا التنظيم . فترجع الوجة الاولى للحزب الى سنة ١٩٤٩ حينما اجتمع بعض ابناء القبائل فى فرنسا واحتجوا على نزعة الحزب العنصرية وقالوا : اننا جميعا مسلمون . غير ان هذه الحركة لم تؤثر كثيرا ، ولحسن حظ الجزائر لم تظهر مشكلة عنصرية بين العرب والبربر اثناء الثورة او الاعداد لها ، بالرغم من محاولات الفرنسيين احداث هذه الفرقة .

اما الوجة الكبرى التى اطاحت بالحزب فقد اخذت يواورها تظهر منذ سنة ١٩٥٢ ، اذ لوحظ ان مصالى الحاج اخذ يحيط نفسه بهالة من التقديس ، ويحرص على لقب الزعامة . وكانت السلطات الفرنسية قد حددت اقامته فى ذلك العام ، لكنها اذنت له باداء فريضة الحج وقد عاد وهو اكثر حرصا على السيطرة الابوية ويقال ان شمعات لحينه كانت تؤخذ وتوزع على انصاره ليتبركوا بها .

وفى نفس الوقت دخلت عناصر جديدة من الطلبة والموظفين والجنود الى فروع حزب الانتصار للحريات (الشعب) ، فلم يعد هذا الحزب مقصورا على عمال المصانع . وقد جعل هذا التشكيل الجديد قبول زعامة مصالى الحاج الابوية امرا مستبعدا .

وفى ابريل ١٩٥٣ عقد قادة الحزب فى الجزائر مؤتمرا فى غيبة الزعيم ، واتخذوا فيه قرارات ضد الزعامة الفردية وان لم يذكروا فيه مصالى بالاسم . ومما جاء فى هذه القرارات « ان الفرض ليس هو ان نقيم جزائر تكون اداة يتخذها فرد او جماعة للاستحواذ على السلطة . وانما نريد اقامة جزائر حرة يستوى فيها جميع الناس دون تمييز فى الجنس او الدين . اننا نريد دولة ديمقراطية ، ولا بد للرجل الثورى ان يهبط من علياء نظرياته ليخوض فى الواقع المموس ، ويضع الخطى ويحدد

خطوات العمل » ومن الواضح ان هذه العبارة الأخيرة تشير الى مصالحى الحاج . واختار المؤتمر لجنة جديدة لقيادة الحزب ابدت عنها شخصيتين كبيرتين عرفتا باخلاصهما التام لمصالى ، وهما احمد ميزونة ، ومولاي مرباح . واصبحت اللجنة الجديدة تعرف باسم المركزين . واخذت بعض شخصيات الشباب تشق طريقها الى الشهرة عن طريق هذه اللجنة مثل حسين الاحول ، ويوسف بن خدة .

اجاب مصالى على هذا المؤتمر بأن طلب لنفسه سلطات مطلقة فى الحزب وحل اللجنة المركزية . فلم تلتفت اللجنة الى مطالبه . حينئذ اجتمع انصار مصالى الموالون له فى بلجيكا وقرروا اختياره رئيسا مدى الحياة ، وطردوا المركزين من الحزب . وهكذا تمت القطيعة داخل حزب الانتصار للحريات .

ولحق ان انشقاق الحزب لم يؤد الى ظهور فرعين ، بل ثلاثة لان اعضاء التنظيم السرى نظروا باستخفاف الى مشاحنات السياسيين ، وقرروا ان يستقلوا بالعمل عن كلا الفرعين . واخذ تسعة من هؤلاء يشكلون اللجنة الثورية للاتحاد والعمل وهى اللجنة التى رتبت لقيام الثورة الكبرى . وكان ثلاثة من هؤلاء التسعة يقيمون بالقاهرة وهم محمد خيضر ، وحسين آبت احمد ، وانضم اليهما سنة ١٩٥٢ احمد بن بللا الذى تمكن من الفرار من السجن . أما السنة الآخرون فكانوا يقيمون بالجزائر ، ويستطيعون التنقل بينها وبين فرنسا ومنها الى سويسرا التى اوضحت ملتقى بين التنظيم الداخلى وممثلى اللجنة فى القاهرة وهؤلاء الستة هم : رابع بيطاط ، وكريم بلقاسم ، ومحمد العربى بن مهيدي ، ومحمد بوضياف ، ومراد ديدوش ، ومصطفى بو العبد .

وبلاحظ ان هؤلاء المؤسسين التسعة لم يكونوا من الساسة التقليديين ، ولم يحصلوا بعد على أية شهرة فى الداخل (١) أو الخارج . ومع ذلك فان شخصية بن بللا كانت قد بدأت تلفت الانتظار ، اذا صدقت الرواية القائلة ان زعماء حزب الانتصار طلبوا من مصالى الاحتفال بفراره من السجن سنة ١٩٥٢ ولكنه رفض .

ولد بن بللا سنة ١٩١٩ ببلدة « لا لا مفية » على الحدود الجزائرية المغربية ، وكان أبوه تاجرا صغيرا ، وانخرط فى سلك الجيش المغربى بصفة ملازم ، وجندته فرنسا فى الحرب الثانية فاشترك فى حملة ايطاليا

ص ٢٥٠ وما بعدها وفيه

FAVROD (١) انظر كذب

ترجمات وافية لهؤلاء الزعماء وغيرهم .

وحملة تحرير فرنسا بين عامي ١٩٤٣ - ١٩٤٥ وحينما التحق بالتنظيم السري صار مسئولا عن احدى دوائر وهران . وهو الذي قاد هجوما على مكتب بريد وهران سنة ١٩٤٩ وقد راينا كيف تمكن من الفرار في مارس ١٩٥٢ فرحل الى فرنسا متخفيا ، ومنها الى القاهرة وقد عرفت السلطات الفرنسية دوره الهام في الثورة بمجرد قيامها ، لذلك دبرت مخابراتها خطة لاغتياله في طرابلس وهو يقود قافلة محملة بالاسلحة كانت قد خرجت من مصر في طريقها الى الجزائر سنة ١٩٥٥ ولكنه افلت بأعجوبة . وظلت المخابرات تتبعه حتى غدرت به وبعض اخوانه في حادث الطائرة المشهور (اكتوبر ١٩٥٦) .

كانت اللجنة الثورية للاتحاد والعمل تعتقد اعتقادا راسخا بان العمل الجسدي لا بد وان يتم في ارض الجزائر . ولذلك تركت لقادة الولايات هناك مهمة تحديد موعد الثورة وطريقة البدء بها ، ولا يعنى هذا ضالة الدور الذي قام به ممثلو اللجنة في القاهرة ، بل على العكس فان الثورة في سنواتها الاولى كانت اكثر اعتمادا على مؤازرة مصر نظرا لان اعضاء اللجنة لم يكونوا معروفين في ذلك الوقت ، فقد تردد مجلس قيادة الثورة المصري أولا في امدادها بحاجتها من المال والسلاح . وصرح بن بللا فيما بعد ان الفضل يرجع الى الرئيس جمال عبد الناصر في حسم هذا التردد حينما صمم على تقديم المساعدات اللازمة تمشيا مع مبدأ تأسيس الثورات التحررية في كل مكان بصرف النظر عن احتمالات النجاح ، وكان بعض الزعماء الجزائريين أنفسهم يتشكك حينذاك في هذه الاحتمالات .

ذلك ان لجنة المؤثرين بعد ان تمت القطيعة بينها وبين فصالي الحاج اخذت تتربص، سريعا من اللجنة الثورية للاتحاد والعمل ، وكانت اول هيئة وطنية تقبل اللجنة ضمها اليها . ولذلك احيطت علما بموعد الثورة وعلى اثر ذلك قام حسين الاحول بزيارة القاهرة محاولا اقناع اللجنة بتأخير موعد الثورة وبشما تم الاستعدادات ، ولكن مؤتمر العسكريين في الجزائر كان قد قرر في اجتماعه يوم ١٠ اكتوبر ان يكون اول نوفمبر هو الموعد المحدد لقيام الثورة . وحسب رواية أحد الشيوعيين الفرنسيين (١) كان الموعد المقرر المتفق عليه هو سنة ١٩٥٦ لولا أن ممثلي اللجنة بالقاهرة أرسلوا تعليمات سرية بإمكان تقديم الميعاد الى اول نوفمبر ١٩٥٤ .

واغرب ما في هذه الرواية ، هي انها عزت هذا التقديم الى اتصالات سرية جرت مع ممثلي الولايات المتحدة في القاهرة ، أغسرى خلالها الأمريكيون الزعماء الجزائريين ، بتقديم موعد الثورة حتى يتمكنوا

من ممارسة الضغط على فرنسا لكي توقع اتفاقيات الدفاع الأوربي التي ترددت طويلا في المصادقة عليها . وهذه الرواية تتفق مع شعور عام في فرنسا ، مؤداه ان الولايات المتحدة تميل الى تأييد الحركات الاستقلالية في شمال افريقيا ، وهو شعور خاطيء أضعفت منه تدريجيا المساعدات الأمريكية التي لم تنقطع عن فرنسا بل زادت ابان الثورة .

- ٢ -

جبهة التحرير الوطني

ظلت قيادة الثورة تطلق على نفسها اسم « اللجنة الثورية للاتحاد والعمل » حتى نهاية ١٩٥٥ ثم وجدت بعد أن توالى انضمام فئات جديدة إليها أن اسم « الجبهة » أكثر ملاءمة . والذي يتبادر الى الذهن من وصف الجبهة هي أنها ائتلاف من عدة فئات سياسية ، غير أن قادة الثورة لم يفهموها على النحو الشائع في الدول البرلمانية ، والذي يعني أن الجبهة ائتلاف من عدة أحزاب ، يحتفظ كل منها بكيانه . أما جبهة التحرير الوطني الجزائري فلم تكن تقبل أعضاء الأحزاب القديمة إلا بعد أن يتحللوا من عضويتها . وهكذا صارت الجبهة تعتبر نفسها المنظمة الوطنية الوحيدة واحتفظت بتماسكها طوال عهد الثورة . والسؤال الذي يجدر طرحه في هذه المناسبة هو : هل يعد الانقسام الذي حدث أثر الاستقلال تعبيرا عن الفئات السياسية السابقة فيكون بن خدة على سبيل المثال ممثلا للجنة المركزيين وأحمد بن بللا ممثلا للجنة الثورية للاتحاد والعمل التي أسست الجبهة ؟ اننا لا نعتقد ذلك لأن الخصومة دبّت حتى بين من بقى حيا من الأعضاء التسعة المؤسسين للجنة .

كان المركزيون كما رأينا أول من تعاون مع اللجنة الثورية حتى من قبل قيام الثورة . ولذلك احتلوا بعض المراكز القيادية بعد تكوين الجبهة . وفي عام ١٩٥٥ حل فرحات عباس وأحمد فرنسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وتركوا لأعضائه الحرية في الانضمام الى جبهة التحرير . أما زعيمها الحزب فقد تأخر انضمامهما الى الجبهة حتى أبريل ١٩٥٦ حينما غادرا فرنسا سرا ووصلا الى القاهرة .

ولم تكن ثمة مشكلة امام جماعة العلماء لكي ينضم أعضاؤها الى الجبهة ، لأن الجماعة لم تعتبر نفسها يوما حزبا قائما بذاته . وعلى العكس ظهرت هذه المشكلة بالنسبة للشيوخ الذين يمتازون بالتنظيم الحزبي الدقيق ، وبارتباطاتهم مع الأحزاب الشيوعية في مختلف أنحاء العالم . ومع ذلك فقد انتهى الحزب الشيوعي الجزائري بالتعاون مع جبهة التحرير ،

ولفهم الظروف الدقيقة التي أدت الى قيام هذا التعاون لا بد أن نشير الى موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من الثورة نظرا لاحتفاظه بصفة الموجه للحزب الشيوعي الجزائري .

لقد كان الحزب الشيوعي اسبق لأحزاب الفرنسية الى اعلان تأييده لمبدأ تقرير المصير في الجزائر ، فصرحت بذلك صحيفة لومانييه في ٨ نوفمبر ١٩٥٤ غير انها قرنت الموافقة على هذا المبدأ بمدة تحفظات . منها أن تشارك جميع العناصر المكونة للامة الجزائرية في بناء الجزائر المستقلة ، وهم يعنون بذلك أنه لا بد وأن تكون للأوربيين كلمة في اجراء المفاوضات ورسم مستقبل الجزائر . كذلك كره الشيوعيون ارتباط جبهة التحرير بالشرق العربي ، وكانوا يفضلون التعاون مع حركة قومية جزائرية تكون متأثرة بمبادئ الفرنسيين التقدميين . وحينما أعلن الحزب الشيوعي الجزائري استعداداه للانضمام تحت لواء الجبهة اضاف انه يقلل ذلك حتى لا يفوته القطار عند جنى ثمرات النصر كما حدث في تونس . وعلى اثر ذلك الاعلان تعرض الحزب الشيوعي الجزائري للحل في سبتمبر ١٩٥٥ .

واستمر الحزب الشيوعي في باريس على موقف التأييد المتردد ، فهو ينادى في المسركة الانتخابية بالسلام في الجزائر والتفاوض مع الشوار ، والاعتراف بحقيقة القومية الجزائرية ، ولكنه يفعل ذلك بدون اثاره جماهيرية كما كان يفعل اثناء مطالبته بالسلام في الهند الصينية ثم ان الحزب وقف موقفا معاديا للثورة الجزائرية يوم أن وافق على منح حكومة موليه ١٣ مارس ١٩٥٦ سلطات استثنائية لمواجهة الحزب الجزائرية . وقد برز الشيوعيون ذلك الموقف بأنهم يريدون المحافظة على تكتل اليسار ، تلك الفكرة التي رفضها الزعيم الاشتراكي نفسه ، ولكنه هو دأب الحزب الشيوعي الذي يعطى الأولوية لمشكلات فرنسا الداخلية . وهكذا قبل التضحية بمبادئه تجاه الجزائر من أجل مناورة سياسية من المؤكد اخفاقها .

لذلك كله لم تقبل جبهة التحرير انضمام الشيوعيين اليها الا بصفة فردية وكان من بينهم بعض الاوربيين الذين انخرطوا ايضا في سلك الجبهة ، غير أنها استمرت تفرض على هؤلاء وهؤلاء رقابة خاصة ، وكان الشيوعيون اسبق من غيرهم الى اظهار انتقاداتهم للجبهة ، فحينما لاحت بوادر النصر من بعيد اسرعوا الى اعلان انتقادهم لسياسة الجبهة التي تلفى وجود الاحزاب وذلك منذ يناير ١٩٦٠ .

ولم يشذ عن تأييد جبهة التحرير سوى مصالى الحاج ومن بقي

مواليا له . ورغم انه كان ما يزال محدد الإقامة في فرنسا فقد أوعز الى أنصاره بتكوين هيئة تنافس جبهة التحرير ، أطلق عليها « الحركة الوطنية الجزائرية » وحاول أن يقلد الجبهة في تكوين جيش خاص به لمحاربة الفرنسيين وجيش التحرير في نفس الوقت . وكان طبيعيا أن يسر الفرنسيون لهذا الانقسام لولا أن حركة مصالي الحاج كانت من الضعف بحيث عجزت عن النيل من جيش التحرير ، وانتهى بها الأمر الى قبول التعاون مع الجيش الفرنسي مؤقتا ، على أن تفاهم على مسألة الاستقلال بعد التخلص من الجبهة . وخصصت القيادة الفرنسية أحد القطاعات في ميادين القتال لابن الويس وهو من قواد حركة مصالي الذي منح نفسه رتبة الجنرال ، وراح يقاتل ضد جيش التحرير ، ولما رأى أتباعه حرج مركزه تركه كثيرون منهم الى جيش التحرير ولم يحل عام ١٩٥٨ حتى كانت حركة مصالي قد اندثرت كقوة عسكرية وسياسة وهكذا ختم من كان يدعى بأبي الوطنية الجزائرية حياته بالخيانة : واستمر الزعيم المعجوز حتى بعد أن فقد أنصاره يراوده الأمل في التحدث باسم الأمة الجزائرية وقبل سنة ١٩٦١ أن يلعب دور القوة الثالثة التي أراد ديجول أن يخلقها لتقف موقفا معتدلا بين فرنسا وجبهة التحرير . ولم تلبث آماله أن تبخرت حينما اضطرت الحكومة الفرنسية الى أن تفاوض الجبهة وحدها في محادثات افيان .

صرفت الجبهة معظم جهودها في تنظيم القتال وان لم تفعل بيان الأهداف السياسية الكبرى منذ البداية وهي الاستقلال ، وتدويل القضية الجزائرية وربط الجزائر بحركة النضال العربي . وبعد أن ثبتت أقدامها في الميدان العسكري صار من الضروري تقوية الجبهة في الميدان السياسي ، وذلك بأمرين ، إقامة تشكيلات سياسية وإدارية ولو على الورق ، وبيان عقيدة سياسية واضحة تشمل المسائل الداخلية والخارجية . ولهذا الغرض انعقد مؤتمر شهير في تاريخ جبهة التحرير في وادي الصمام داخل ارض الجزائر في ٢٠ اغسطس ١٩٥٦ .

فمن ناحية التشكيلات السياسية أقام المؤتمر شبه مجلس حرب للثورة أسماه « لجنة التنسيق والتنفيذ » ويتكون من خمسة أشخاص عرفت أسماءهم فيما بعد ، وكانوا : كريم بلقاسم ، وابن يوسف بن خده ، وسعد دحلب ، وعربى بن المهيدي ، ورمضان عبانة . والظاهر أن هذا الأخير كان هو المسيطر على المؤتمر ، وأنه حرص على إعطاء القادة العسكريين الأولوية في الجبهة ، ويقال انه استبعد أعضاء البعثة الخارجية وإن ذكرت بعض الروايات الأخرى أنهم دعوا الى المؤتمر ، ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول الى مكان الاجتماع ، وقرر المؤتمر أن يكون قادة الولايات مسئولين امام لجنة التنسيق هذه ، وهي تقوم بتعيين أعضاء المجلس الوطني .

ذلك انه من اهم مقررات مؤتمر وادي الصمام انشاء مجلس وطني من ٣٤ عضوا نصفهم بصفة اصلية والنصف الآخر بصفة احتياطية . والمقصود من هذا المجلس هو اعطاء الجبهة صفة نيابية في وقت لم يكن من المتيسر فيه اجراء انتخابات في ارض الجزائر . وقد زيد عدد النواب في العام التالي الى ٥٤ ثم الى ٧٢ قبيل الاستقلال وبينما كانت الحكومة المؤقتة تنتقل بين تونس والقاهرة كان اكثر انعقاد هذا المجلس في طرابلس . وللمجلس الراي النهائي في مسألة وقف اطلاق النار . ولا بد ان يصدر رايه في هذا الصدد باغلبية اربعة اخماس الاصوات . ولا يجوز في هذه الحالة الامتناع عن التصويت .

ونظم المؤتمر جيش التحرير وحدد الرتب والمراتب . فميز بين نوعين من المقاتلين : اعضاء الجيش العامل الذين يرتدون الملابس الرسمية . والمسبلون او المساعدون وهم الذين ينقلون المؤن ويقومون باعمال الاسعاف ويقطعون الطرق على العدو .

وراي المؤتمر ان يخلع على الجبهة صفة ادارية الى جانب صفتها العسكرية والسياسية فقرر انشاء دوائر للفصل في القضايا . ومن الطبيعي ان يكون الالتجاء الى هذه المحاكم اختياريا ، ومع ذلك فقد انصرف الوطنيون عن قضاة المصالحات الفرنسيين حتى اصبح هؤلاء (يعانون من البطالة) واقامت وحدات لجمع الضرائب . وكانت تحصل من الاوربيين عن طريق استخدام القوة والتهديد .

وقد افادت هذه التنظيمات في ايجاد قاعدة شعبية للجبهة ، لذلك توسعت حتى من قبل مؤتمر الصمام في اثبات وجودها بمختلف الهيئات : ففي فبراير ١٩٥٦ اقامت الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي انتزع كثيرا من الجزائريين من النقابات الفرنسية .

واصبحت هذه النقابة تضم ١١٠ آلاف من العمال بعد مدة قصيرة ، وقبلت سنة ١٩٥٧ في الاتحاد العالمي للنقابات الحرة (وهو الاتحاد الذي تنتمي اليه النقابات الامريكية) وكان مصالي الحاج قد سبق الى تأسيس نقابة عمالية جزائرية اخرى ولكن نشاطها لم يتعد الاراضي الفرنسية .

كذلك كونت الجبهة اتحاد الطلاب الجزائريين ، ودعمهم الى مقاطعة الامتحانات في الكليات الفرنسية في دورة مايو ١٩٥٦ . ولقيت استجابة واسعة النطاق ، ولعل القصد من هذا الامر هو اجتذاب الطلاب الى العمل مع جيش التحرير وتقوية صفونه بعناصر مثقفة . واخيرا اقامت الجبهة اتحادا يضم التجار وصغار رجال الاعمال الوطنيين الذين اشتركوا مع

العمال فى تمويل جبهة التحرير • واصدرت الجبهة مجلة عربية اسبوعية للتحدث باسمها وهى مجلة « المجاهد الحر » .

اما فيما يتعلق ببيان العقيدة السياسية فقد شرح المؤتمر اهداف منذ ذلك الوقت بمبدأ وحدة التراب الجزائرى ، ليقطع على الفرنسيين جبهة التحرير فى السياسة الداخلية والخارجية معا • واظهر تمسكه خط الرجعة فى سياستهم ازاء الصحراء • وبين رايه فى وضع المستوطنين بعد الاستقلال وكيف انهم سيخبرون بين الجنسية الجزائرية ، او العيش كأجانب فى الجزائر المستقلة اذا ارادوا الاحتفاظ بجنسيتهم • واكد تمسك الجبهة بمبدأ القيادة الجماعية واعلن أن الجزائر المستقلة ستأخذ بالنظام الاشتراكى •

وفى السياسة الخارجية نادى المؤتمر بتدويل القضية الجزائرية ، واعلن أن الجزائر المستقلة ستعمل على تحقيق الوحدة المغربية ، وستسير على سياسة الحياد بين المعسكرين •

وبلاحظ من البرنامج كيف أن مبادئ جبهة التحرير ظلت ثابتة حتى نيل الجزائر للاستقلال ، بينما أخذت الحكومة الفرنسية تصدر المشروع تلو المشروع لمواجهة الثورة حتى انتهى بها الأمر الى الرضوخ لمطالب الجزائريين •

ويقال ان روح رمضان عبانة تجسدت فى كثير من قرارات مؤتمر وادى الصمام وكان معروفا بتأثره بالجدل الماركسى وبنظريات ماوتسى تونج الاشتراكية • وانه لذلك لم يرد ذكر لربط الاشتراكية بالاسلام ، كما قدمت فكرة الوحدة المغربية على فكرة الوحدة العربية الشاملة • ولو صح ذلك لقربنا من الروايات القائلة ان رمضان عبانة كان يمثل الجانب الأكثر تطرفا فى جبهة التحرير ، وأن الانقسام صار خطيرا فى السنوات التالية حينما أعيد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ ، وضم الى اعضائها عناصر معتدلة مثل فرحات عباس • وعلى كل فقد انتهت حياة رمضان عبانة فى أوائل سنة ١٩٥٨ فى ظروف غامضة • ومن الشائع أنه كان ضحية الخلافات التى ظهرت بين صفوف جيش التحرير فى بعض الاوقات ، تلك الخلافات التى لم تمنع من تماسك الجيش فى معركة التحرير • وتذكر بهذه المناسبة صور غريبة عن الثورة الجزائرية ، وكيف أنه كان يحدث أحيانا أن يقف الجزائريون صفا واحدا لمقاتلة الفرنسيين ، حتى إذا انتهت المعركة أخذوا يصفون حساباتهم فيما بينهم • وربما اقتضت ظروف العروب العصبية تصفية المعارضة أولا بأول ضمانا لسلامة الجيش •

وأما بخصوص الزعم القائل باختفاء الروح الإسلامية من الجبهة .
فهناك شواهد تدل على عدم صحته : من ذلك مثلا اختيار كلمة «مجاهد»
لوصف الجندي في جيش التحرير . كما ان بعض أفراد جماعة العلماء
احتلوا مناصب قيادية في الجبهة . وأخيرا فان المادة الرابعة من دستور
الجزائر تنص على ان الاسلام هو دين الدولة .

أعيد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ في سنة ١٩٥٧ . وتم ذلك في
مؤتمر انعقد بالقاهرة ، وقرر فيه زيادة اعضاء اللجنة الى تسعة .
والجلس الوطني الى ٥٤ واصبحت اللجنة تضم ثلاثة قواد عسكريين
بالاضافة الى ثلاثة من الاعضاء الخمسة السابقين ، كان من بينهم رمضان
عباس . كما ضم اليها ثلاثة من اعضاء البعثة الخارجية من بينهم فرحات
عباس ، والدكتور أمين دباغين . وبعد التشكيل الجديد نواة لما ستكون
عليه الحكومة المؤقتة في العام التالي . فقد وزعت الاختصاصات المختلفة
على اعضاء اللجنة دون ان يحملوا لقب وزير .

وتدخل جبهة التحرير في مرحلة جديدة عند ما تقرر في مؤتمر
طنجة في ابريل ١٩٥٨ بالاتفاق مع تونس والمملكة المغربية تأسيس حكومة
مؤقتة للجمهورية الجزائرية حينما تسمح الظروف . وقبل ان يجسرى
ديجول الاستفتاء على دستور الجزائر ببضعة ايام اعلن عن تكوين الحكومة
المؤقتة التي تمت القادة العسكريين بجانب الزعماء السياسيين (١٩
سبتمبر ١٩٥٨) ويبدو ان اختيار فرحات عباس لرئاستها كان يرمي الى
تمهيد الجو للتفاوض مع فرنسا ، ولكن أصبح وجوده غير ذي موضوع
بعد ان تمثرت المفاوضات مدة طويلة .

- ٣ -

تصاعد الثورة

سنتناول باختصار الاحداث العسكرية للثورة ، مركزين اهتمامنا على
اللازمات السياسية التي احاطت بها ، وخاصة المواقف المختلفة التي
اتخذتها فرنسا . ولذا جعلنا سنة ١٩٥٨ حدا فاصلا بين مرحلتين :
باعتبار ان هذا العام شهد الانقلاب التاريخي الذي اطاح بالجمهورية

(١) درس مؤلفان امريكيان تشكيلات جبهة التحرير وقرارات وادي
الصمام معتمدين على اتصالات شخصية مع اعضاء الجبهة وهذا الصفي
للأرك CLARK والمؤلفة جليبي GILESSPI - انظر ثبت المراجع
(م - ٢٦ المغرب العربي)

الرابعة تحت تأثير ثورة الجزائر ، ومهد السبيل أمام حكومة ديجول
التي تبلورت سياستها في اتجاه جديد .

في ليلة أول نوفمبر نسق جيش التحرير حوالي ثلاثين هجوما في
مختلف أنحاء الجزائر على المعسكرات الفرنسية ومراكز الشرطة . فدل
ذلك على أن الأمر ليس حادثا فرديا . وقدرت المصادر الوطنية عدد
المشاركين في هذا الهجوم من الفين إلى ثلاثة آلاف مقاتل ، مستخدمين
لأسلحة الخفيفة .

وكان هدف الثورة من اختيار المناطق المتباعدة هو تشتيت جهود
الفرنسيين في مواجهتهم ، غير أن الظروف الصعبة التي اعترضت طريق
الثوار في بداية الأمر اقتضت حصر النشاط أولا في منطقة القبائل الواقعة
شمال قسنطينة وجبال الأوراس المنبوعة في الجنوب الشرقي . وهاتان
المنطقتان كانتا دائما مهد الثورات . وفي صيف سنة ١٩٥٥ عاد الثوار
غوسوا دائرة أعمالهم من جديد فشملت ولاية وهران للمرة الأولى في
سبتمبر ، ثم امتدت أعمالهم إلى الصنعاء سنة ١٩٥٧ وأصبحت الولاية
السادسة . وفي العام التالي نقاوا نشاطهم إلى أرض فرنسا ذاتها .

ذلك أن جيش التحرير كان قد قسم الجزائر إلى ست مناطق
رئيسية يطلق عليها اسم الولايات . كما قسم الولاية إلى نواحي ، والناحية
إلى دوائر ، وكان للناحية أهمية خاصة لأنها تعتبر في نفس الوقت وحدة
إدارية . وعينت الثورة لكل ولاية قائدا عسكريا ومديرا مدنيا . وكان
مصطفى بو العيد يجمع بين السلطتين العسكرية والمدنية في جبال الأوراس .
ويبدو أنه كان مقدرا لهذا الرجل أن يلعب دورا كبيرا في الثورة التي
اتخذت من ولايته قاعدة رئيسية لها ، لولا أنه كان من أوائل القادة الذين
استشهدوا في السنوات الأولى .

وظلت السلطات الفرنسية زمنا تحاول إخفاء الحقيقة فزعمت أن
الثورة إنما هي فعل عصابات من قطاع الطرق ، لا هدف لها سوى السلب
والنهب . فلم تجد هذه الدعاية أية استجابة لدى الوطنيين ، بدليل أن
الاعمال في جبال الأوراس رفضوا أن يدعنوا لإنذار القوات الجوية باخلاء
المنطقة تمهيدا لضربها من الجو .

ولم تلبث الثورة أن أثبتت قوتها ومسطقتها بالأعمال التي قامت بها
في يوم ٢٠ أغسطس ١٩٥٥ . وبدل اختيار اليوم الذي يوافق الذكرى
الثانية لخلع محمد الخامس على رغبة الثوار في ربط نضال الجزائر
بالحركة الوطنية في الشمال الأفريقي . وركزوا هجومهم في ذلك اليوم

على العرى المنعزلة في منطقة القبائل . وخاصة مدينة صكيكة «فليبفيل»
وقدر عدد القتلى من لاوربيين بواحد وسبعين شخصا ولكن سرعان
ما نظم المستوطنون انفسهم على هيئة حرس غير نظامي وفتكوا بالاهالي
العزل . فاعادوا الى الانهال ذكرى مذبحة قسنطينة سنة ١٩٤٥ وقدر
ضحيا ذلك اليوم بألف ومائتي نفس (١) .

وكان للشوار من وراء توسيع اعمالهم عدة اهداف ، منها لفت نظر
العالم قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وخاصة ان الكتلة
الآسيوية الافريقية قررت لأول مرة عرض قضية الجزائر على هذه المنظمة
الدولية . وربما تطلع الشوار الى احتلال جزء من الاراضي الجزائرية
احتلالا ثابتا في ذلك الاقليم الذي تنتشر فيه الجبال والغابات ، وفي هذه
الحالة ربما يمكن تأسيس حكومة مؤقتة تسارع بتدويل القضية الجزائرية ،
كذلك اراد الشوار اجتذاب انصار جدد . سواء بتخويف المترددين او
باستشارة قطاع من الراي العام الفرنسي ذي الميول الانسانية وذلك باظهار
وحشية القمع . وما يذكر بهذه المناسبة شائعات راجت باحتمال نزول
المصريين من البحر . وبالطبع كان القادة يعلمون استحالة هذا الامر ،
ولكن رواج هذه الشائعات في حد ذاته دليل على ما كان يعلقه الجزائريون
من آمال على المساعدات المصرية . وقد اشرنا من قبل الى اهمية هذه
المساعدات في السنوات الاولى من الثورة . وكيف انها كانت تنقل عبر
طرابلس فجنوب الجزائر . والراجح ان منطقة الريف استخدمت ايضا
في نهاية سنة ١٩٥٥ لبعث الثورة في وهران ، نظرا لتغاضي السلطات
الاسبانية . وبعد استقلال تونس انفتح باب جديد سهل نقل المساعدات
من مصر ، حتى اضطرت فرنسا الى انشاء خط مكهرب على طول الحدود
التونسية الجزائرية . فعادت الى ولاية الصحراء اهميتها من جديد . بل
زادت اهميتها في هذا العام بالذات نظرا لبدء استغلال آبار النفط فيها ،
ودخلت اعمال جيش التحرير اليها كما رأينا سنة ١٩٥٧ .

ونظرا لاتساع عمليات النقل بين مصر والجزائر كان لا بد من عقد
اتفاقية خاصة مع حكومة تونس تضع طرق المواصلات انتي تمر بها تحت
رقابة جيش التحرير .

حققت احداث يوم ٢٠ اغسطس كثيرا من اهدافها . ومع ان الجمعية
العامة رفضت مناقشة القضية الجزائرية في دورة سنة ١٩٥٥ الا ان هذا
الرفض تم بأغلبية صوت واحد . كذلك ازداد انصار جبهة التحرير ازديادا
ملحوظا وحتى هؤلاء الذين لم ينضموا اليها اضطروا الى تغيير موقفهم .

ففي سبتمبر ١٩٥٥ غادى ابن جلول ولو متأخرا بضرورة الاعتراف بحقيقة القومية الجزائرية ، لكنه أضاف أنه على فرنسا أن تتفاوض معه ومع أقرانه من أعضاء المجالس النيابية ، لأنهم هم الممثلون الشرعيون للجزائريين . واستنكر أعمال القمع ، وتضامن معه في دعوته هذه خمسة وعشرون من الأعضاء الجزائريين الستين في المجلس الجزائري ، مما اضطر الحاكم العام الى تعطيل انعقاد المجلس الى أجل غير مسمى . وهكذا بدأ انهيار أنظمة الدولة الفرنسية بالجزائر لانهارا متتابعا خدام في النهاية أهداف الثورة .

وكان المظهر الثاني لهذا الانهيار هو اخراج (المديريات الجزائرية) مؤقتا من اجراء الانتخابات البرلمانية اول عام ١٩٥٦ لعجز السلطات عن تأمينها هناك .

- ٤ -

رد الفعل الفرنسي

يلاحظ ان الحكومات المتوالية بنت خطتها على الجمع بين نوعين من الاجراءات ، تلك التي اتخذت على الصعيد العسكري . أما النوع الثاني فيتمثل في الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أن تكون في اطار السيادة الفرنسية .

ويتعلق بالنوع الاول تلك السلطات الاستثنائية التي منحت للحاكم العام : فوافقت الجمعية بناء على اقتراح الحكومة على اعلان حالة الطوارئ في الجزائر شريطة أن تحدد المراسيم المناطق التي يطبق فيها القانون . وبمقتضى هذا القانون منحت السلطة الادارية صلاحيات واسعة لتحديد اقامة الافراد وفرض رقابة على تنقلاتهم ، وابعادهم عن الجزائر دون محاكمة ، وكذلك منع الاجتماعات ومراقبة المحال العامة ، ومن أهم الاجراءات الاستثنائية انشاء محاكم عسكرية تحل محل المحاكم الجنائية ، ولا يجوز للذين يحاكمون امامها الطعن على أحكامها .

وقد حددت مدة سريان هذا القانون بستة أشهر ، فلما بان الثورة الجزائرية لن تعيش ولكنها عاشت طويلا ، واضطر الفرنسيون الى تجديد العمل بهذا القانون ، والى اصدار قوانين أخرى أشد تشددا . ومما يستحق الملاحظة أنه عند مناقشة تجديد قانون الطوارئ صرح احد النواب الشيوعيين في الجمعية الوطنية بان المحاكم العسكرية أصدرت ستة أحكام بالأعدام . واثنين بالأشغال المؤبدة . وثلاثة أحكام

بالاشغال الشاقة لمدة عشرين عاما . وذلك عقابا على حادث لقاء قبيلة لم تصب احدا (1) .

أخذ الحاكم العام يوسع دائرة المناطق التي يطبق فيها قانون الطوارئ حتى شمل الجزائر بأسرها . ولما لم يؤثر هذا القانون في اشتداد الثورة المطرد : رأت حكومة موليه عند توليها الحكم أن تدعّمه بقانون استثنائي آخر يعطى للوزير المقيم في الجزائر سلطات جديدة ، منها حل الجمعيات وتعطيل الصحف ، ومصادرة الأملاك بقرار إداري . وقد وافقت الجمعية الوطنية على هذا القانون في مارس ١٩٥٦ . على أن يكون سريانه مرتبطا ببقاء الحكومة ، فيجب تجديده عند سقوطها .

لذلك عند تولي جورجيس مونوري رئاسة الحكومة خلفا لجى موليه في يونيو ١٩٥٧ جدد العمل بالقانون . وعلاوة على هذا طالب بأن يمتد تطبيقه على الأشخاص المولودين في الجزائر والقيمين بالأراضي الفرنسية . وقد شعر بعض الفرنسيين بأن مد هذه السلطات الى فرنسا يوشك أن يهدد مبادئ الحرية الفردية هناك . ومع ذلك فقد وافقت للجمعية الوطنية على اقتراح الحكومة .

ومن أفظع وسائل القمع التي اشتهرت بها الحرب الجزائرية إقامة المستعمرات لتجميع أهالي منطقة معينة تحت رقابة السلطة المباشرة ، للحيلولة دون اتصال جيش التحرير بهم . وقدر عدد الذين وضعوا في المستعمرات بمليون وسبعمئة ألف نسمة ، مما كان له اسوأ الأثر على الانتاج الزراعى في البلاد .

ومن الناحية العسكرية البتحة توالى ارسال التعزيزات حتى قررت حكومة موليه سنة ١٩٥٦ دعوة الاحتياطى . ووصل عدد القوات الفرنسية في الجزائر الى نحو نصف مليون جندي . وتعرضت الثورة الجزائرية لكثير من الأزمات من جراء ذلك ، وكان أخطرها سنة ١٩٥٧ حينما أرسلت فرقة المظلات الى العاصمة فجذت فى تتبع مراكز الثورة فيها . ومن المشهور أن الجزائريين بسلك المليون شهيد واذا تتبعنا البلاغات الرسمية الفرنسية نجد انها كانت تعلن اسبوعيا عسدد ضحاياها من الجزائريين ، ويتراوح المتوسط بين ٥٠٠ ، ٦٠٠ نفس وقد قطع فى أحد اسابيع يناير ١٩٦٠ عند تنفيذ عملية شال ثلاثة آلاف .

فاذا كانت الثورة قد امتدت ثمانية وثمانين شهرا ، فإن التقدير

التقريبى لمجموع الخائر الجزائرية فى الأرواح يبلغ ربع مليون ، ولا يدخل فى هذا الإحصاء المدينون الذين قتلوا فى حوادث الإغتيالات الفردية سواء أكانوا بفعل العمليات الجوية أو المسح أو بفعل جيش التحرير أثناء تنبئه للخونة . ويستحيل الوصول الى تقدير حقيقى بل ولا تقريبى لهذه الخائر .

وتبلغ خائر الفرنسيين ١٦/١ فى المتوسط ، وعليه تكون النسبة أقل منها فى الهند الصينية .



وأما فيما يتعلق بالنوع الثانى من الإجراءات فقد افتتح جاك سوستيل سياسة الإصلاحات الاجتماعية ونادى بمبدأ الإلحاق Integration وهو غير الإدماج ، لأنه يعنى تطوير الأنظمة السياسية بحيث تصبح مطابقة لفرنسا ، مع الاعتراف بوجود شخصية جزائرية متميزة ثقافيا واجتماعيا . وتحتوى (١) خطته على توسيع ملكيات « المسلمين » وذلك بتقديم المساعدات المالية لهم لشراء الأراضى التى لم تستغل بعد . وفى هذه الحالة يمكن للدولة أن تصادرها من أبهى المستوطنين . وتقسيم المحصول بين المالك والمستأجر (وهو جزائرى فى الغالب) على أساس الناصفة ، بدلا من خمس المحصول . وإلغاء المجالس البلدية المختلطة وتحويلها الى مجالس كاملة السلطة تنتخب بالاقتراع العام .

وشرع سوستيل فى إقامة إدارة متخصصة فى الشؤون الوطنية . وكان يريد إعطاء العسكريين نصيبا أوفى فى هذه الإدارة مذكرا بعهد بيجو حينما أنشأ المكاتب العربية . مع ملاحظة اختلاف الزمن . فقد نجحت هذه المكاتب حينما كانت تواجه قبائل مفككة . أما الآن فإنها تواجه ثورة وطنية عامة . وكذلك أقام الحاكم العام قسما خاصا فى جامعة الجزائر لتدريب (المسلمين) على الشؤون الإدارية تمهيدا لمنحهم نسبة أكبر من الوظائف .



(١) كان جاك سوستيل من النواب الديقوليين فى الجمعية الوطنية ، اختاره مندوب فرنسا حاكما عاما للجزائر بعد قيام الثورة ثم أقاله موليه باعتبار أنه يمثل اليمين . وقد تحول سوستيل الى خصم الد لديقول حينما أخذ بسياسة تقرير المصير . وقد وضع سوستيل كتابين عن مهنته فى الجزائر .

اتبع الحزب الاشتراكي بعد أن تولى الحكم في يناير ١٩٥٦ نفس السياسة السابقة بالرغم من أنه أعلن أثناء الحملة الانتخابية أن هدفه هو تحقيق السلام في الجزائر . وحاول جى موليه أن يحدد موقفه من موضوع القومية الجزائرية . وهل هناك مبرر حقيقى للاستقلال . فخرج بمبادئ غامضة غير مترابطة لخصها في العبارة الآتية « أن الجزائر ليست اقليما فرنسيا ، لأن غالبية السكان تنصف بسميزات اجتماعية وثقافية مغايرة للفرنسيين . وليست الجزائر في نفس الوقت بلدا عربيا لأنه يسكنها عدد من البربر . وليست هي دولة اسلامية لاستيطان عدد كبير من الاوربيين لها . وانما اقول ان للجزائر شخصية خاصة تربطها بفرنسا روابط لا تنقسم عراها في جميع الميادين » .

واعبر موليه أن قراره بالفاء الدوائر الانتخابية المنفصلة وتقرير نظام الدائرة الواحدة لجميع السكان هو ثورة سياسية تتيح للجزائريين مساهمة فعالة في ادارة البلاد ، وفي رايه أن اجراء هذه الانتخابات هو الوسيلة الوحيدة لإيجاد المفاوض الجزائري الشرعى الذى سيكون اصدق تمثيلا للشعب من جهة التحرير ! ! ولن يكون من حق هذا المفاوض على كل حال مناقشة مسألة السيادة الفرنسية . ووعده رئيس الحكومة بأن الانتخابات ستجرى بمجرد وقف القتال . ودعا جيش التحرير الى تسليم سلاحه وليثق بأن الحكومة الفرنسية لن تنتقم من المقاومين .

وبما أن مثل هذه العروض لم تكن لتؤثر في مجرى الثورة ، فقد رأى الحزب الاشتراكي أنه من الضروري فعل شيء يظهر للرأى العام الفرنسى الذى أبدى ميلا الى اليسار في الانتخابات ، أن الحزب لا يسبر بنفس درجة التشدد التى تتبعها الأحزاب اليمينية ازاء المشكلة الجزائرية . وعليه اتخذ مؤتمر الحزب توصية بإمكان اجراء محادثات لجس نبض جبهة التحرير ، غير أن الحكومة اعتبرت أن مثل هذه المفاوضات تورط لها أذ قد يتضمن ذلك اعترافا بالجبهة . وسرى كيف أن هذه المشكلة وقفت مدة طويلة عقبة فى سبيل التفاوض .

هكذا اكتفت حكومة موليه بإرسال مبعوثين غير رسميين تقابلوا مع بعض أعضاء الجبهة فى يوجوسلافيا فى صيف ١٩٥٦ الى أن توسط محمد الخامس وقبلت الحكومة الفرنسية على مفض الاجتماع بممثلى الجبهة فى مؤتمر بتونس يحضره مندوبون عن أقطار المغرب العربى الثلاثة .

لماذا أفست فرنسا المؤتمر بالسطو على الطائرة التى كانت تقل الوفد الجزائرى برئاسة بن بللا ؟ .

لقد ذكرت الحكومة الفرنسية ان ذلك ان هذا الحادث كان من فعل
الخيارات الفرنسية في الجزائر ، وانها لا تستطيع بعد سقوط (زعماء
المصاة) في يدها ان تطلق سراحهم ومهما يكن من تفاهة هذا التبرير فقد
اصبح من المؤكد بعد ذلك ان للحادث علاقة بمؤامرة العدوان الثلاثي
على مصر .

وقد كان من الممكن ان يؤثر تأثيرا سيئا على مجرى الثورة لو حقق
العدوان الثلاثي اهدافه . فان فشل العدوان احتفظ للثورة بهيبتها ، بينما
بدت فرنسا منزولة في الامم المتحدة لانها انتهكت القانون الدولي
مرتين (١) .

ان الحزب الاشتراكي حينما نشط في تدبير العدوان عمل على
توثيق الروابط بين مصر والثورة الجزائرية ، وعلى عكس ما كان يرجوه
الفرنسيون اكد هذا الحادث الصفة الدولية للقضية الجزائرية . كذلك
اظهرت احداث اكتوبر ١٩٥٦ ان الحزب الاشتراكي انتهى باتباع سياسة
جزائرية لا تقل رجعية عن اشد احزاب اليمين تطارفا ، واصبح موقف
الحزب شاذا بين نظائره في اوربا الغربية . فمن المعروف ان الحزب
الاشتراكي الفرنسي ينتمي الى الدولية الثانية ، وهي نفس الهيئة
الاشتراكية التي ينتمي اليها حزب العمال البريطاني . وقد استنكرت
جميع الاحزاب المنتمة الى تلك المجموعة العدوان الثلاثي .

اصبح الحزب الاشتراكي بعد هذه الاحداث في موقف حرج ، فقد
جاء الى الحكم نتيجة ميل الراي العام الفرنسي الى اليسار ، ووقع على
عائق الحكومة التالية التي ساهم فيها الاشتراكيون ايضا ان تخرج
المشروع الذي وضعه موليه للجزائر في صورته النهائية وقد عرف هذا
المشروع باسم القانون لاطاري Les lois cadre . وعندما تقدم مونوري
بهذا القانون الى الجمعية الوطنية رفضه اليمينيون لانهم راوا فيه تقرير
حقوق اكثر مما ينبغي للجزائريين . كما رفضه الشيوعيون لانهم راوا فيه
قانونا رجعيا . ولكن الجمعية التي اسقطت حكومة مونوري بسبب رفضها
لهذا القانون ، عادت فوافقت عليه في ٣١ يناير ١٩٥٨ بأغلبية ٢٩٦ صوتا
ضد ٢٥٤ . وهذا يدلنا على ان موافقتها لم تكن صادرة عن اقتناع ،
بل كانت لتلافى أزمة وزارية جديدة يصعب الخروج منها .

لم يخرج القانون الاطاري قط الى خيز التنفيذ ، لان الجمهورية

(١) بحث هذه النقاط محمد البيجاوي في كتاب وضعه عن الثورة
الجزائرية والقانون الدولي . انظر ثبت المراجع .

الرابعة نفسها سقطت بعد قليل : ومن المفيد مع ذلك عرض خطوط
الرئيسية باعتباره آخر حل قدمته الحكومة الفرنسية للجزائر قبل الأخذ
بسياسة تقرير المصير .

تنص المادة الأولى على أن الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية .
وبناء عليه صارت جميع الإصلاحات الأخرى التي شملها لقانون غير ذات
موضوع في نظر الثورة الجزائرية التي لم تكن ترضى بغير الاستقلال التام
بديلا . فهو لا يصل اذن الى درجة لحل الوسط .

ويجرى الإصلاحات الأخرى على أساس المبدأ السابق . ومن بينه
الأخذ بنظام الدوائر الموحدة . وينص القانون على اقامة جمعيات اقليمية
ذات سلطات تشريعية في الأمور الداخلية . وفي نظر واضع المشروع بعد
انشاء هذه الجمعيات خطوة هامة نحو تحقيق الحكم الذاتي المحلي : وبما
أن تطبيق نظام الدوائر الموحدة يؤدي الى حصول الجزائريين على اقلية
المقاعد في هذه الجمعيات الاقليمية ، فقد رؤى من باب الاحتياط ان يكون
لكل اقليم مجلس أعلى هو بمثابة مجلس شيوخ توزع فيه المقاعد مناصفة
بين الجزائريين والمستوطنين . ولذلك سمي مجلس الطوائف . فكان فكرة
امتياز الاقلية لأوربية لم تختف من القانون الاطاري .

ونص القانون على أن تكون لكل اقليم حكومة مسؤولة امام الجمعية
الاقليمية ولكن ليس للجمعية حق اسقاطها . فالوزير المقيم هو الذي يعين
هذه الحكومات وله أن يقيلها .

ومن الواضح أن تقسيم الجزائر الى وحدات تشريعية متعددة انما
يهدف الى تفتيت السلطة المحدودة التي منحت للجزائريين . ولم يحدد
القانون عدد هذه الوحدات بل ترك ذلك لحكومة الجمهورية .

ومما يدل على نية التفتيت أن نفذ انتواب للقانون انصب على الفقرة
الخاصة باقامة المجلس الفدرالي الذي يمثل جميع اقاليم الجزائر ، اذ كان
يخشى أن يتحول الى صورة تعبر عن الكيان الجزائري . لذلك تقرر تأجيل
انشاء هذا المجلس الى ما بعد سنتين من قيام المجالس الاقليمية وضيق
اختصاصاته ما امكن . فترك للجمعيات الاقليمية تحديد السلطات التي
تريد أن تتنازل عنها للمجلس الفدرالي . كذلك نص على أن يرأس الوزير
المقيم جلسات هذا المجلس : وهو الذي يدير في نفس الوقت جميع
مصالح الجمهورية في الجزائر .

ويتألف المجلس الفدرالى مثل الجمعيات الاقليمية من قسمين :

القسم الاول تكون المقاعد فيه مناصفة بين الاوربيين والجزائريين .
على هيئة مجلس الطوائف .

والثانى ينتخبه أعضاء المجالس الاقليمية ، اى انه سيضم اقلية
من الجزائريين .

لذلك منح القسم الاول من المجلس الفدرالى اختصاصات اكثر
تحديدا . ومن بينها الاشراف على تنفيذ قرارات حكومة الجمهورية الخاصة
بالجزائر .

اثار هذا القانون سخط الجزائريين والمستوطنين معا . اما الوطنيون
الجزائريون فقد راوا فى هذا التفتيت تلميحاً بالتقسيم ، بالإضافة الى
انهم اصبحوا لا يلتفتون الى اى مشروع فرنسى يبنى على مبدأ السيادة ،
ولا يصل القانون بالجزائر حتى الى درجة الحكم الذاتى .

اما المستوطنون فانهم لم يكونوا قد غيروا عقليتهم بعد ، وراوا ان
تطبيق مبدأ الدوائر الموحدة يمس كياناتهم كاقلية ممتازة ، وكان هذا
القانون من بين اسباب انتفاضهم على نظام الجمهورية الرابعة .

٥ - الدور المصرى

تبنّت مصر قضايا الكفاح الوطنى فى شمال افريقيا وذلك من خلال مواقف اتخذتها فى اروقة الأمم المتحدة أو من خلال العمل فى اطار جامعة الدول العربية أى أن الدور هنا اقتصر على الجانب الدبلوماسى أما فيما يتعلق بمساعدة الجزائر فان المساندة المصرية تجاوزت كثيرا هذا الدور .

ومنذ وفود الطلائع الأولى التى أعدت للثورة الى القاهرة اتاحت لها وسائل شراء السلاح على نطاق ضيق ومع بدء العمليات المسلحة فى نوفمبر ١٩٥٤ أخذت مصر تتوسع فى عمليات نقل السلاح بشتى الطرق حتى دخوله الى مناطق العمليات وتكلفت الميزانية المصرية جزء من النفقات كما كانت المعونات المالية من المشرق العربى تتم عن طريق مصر . ومن بين الطرق المتخذة لامداد السلاح ما اتبع طريق البر عبر ليبيا كما اشتركت البحرية المصرية فى النقل احيانا الى احدى الموانئ الليبية ومن ثم الى أقصى الجنوب حيث تتصل حدود ليبيا بالجزائر يل نقلت سفن مستأجرة لمصر السلاح فى بعض الأحيان الى موانئ صغيرة بشمال المغرب لكى تصدر الى الولايات الغربية حيث كان القادة يشكون من استئثار القيادات الثورية فى شرق البلاد بمظم الأسلحة .

ومن المتوقع فى مثل حالات امداد السلاح أن تجرى فى تكتم شديد ولذلك كان جهاز المخابرات هو أصلح السبل لاداء المهمة وقد كلف أحد رجال المخابرات المصريين المختصين بالشئون العربية وهو فتحى الديب (١) للإشراف على التنفيذ .

سلمت فرنسا ضمنا بالدور المصرى وحاولت أن تحاصره بالترهيب تارة وبالترغيب تارة اخرى فوعدت بزيادة الاستثمارات الفرنسية بمصر فى حالة امتناعها عن تأييد الثورة الجزائرية ثم بسحب الاستثمارات القائمة لو أن حكومة مصر أصرت على هذا التأييد ، كذلك وعدت حكومة جى مولىه الفرنسية

(١) انظر كتابه : عبد الناصر وثورة الجزائر .

بتأييد مصر فى مناهضتها لحلف بغداد سياسيا غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل . وحينما قامت حكومة فرنسا الاشتراكية بعملية جس نبض لقادة الثورة كانت القاهرة هى المكان المناسب لعقد اللقاء السرى وبتوسط الحكومة المصرية تم ترتيب اللقاء . واختارت فرنسا لهذه المهمة جوزيف بيجاره أحد أعضاء الحزب الاشتراكى الحاكم والذى لم يأت ممثلا عن الحكومة حتى لايعنى ذلك أى اعتراف رسمى بجبهة التحرير الجزائرية . وفى أبريل ١٩٥٦ جرت المباحثات بين المذدوب الفرنسى ومحمد خيضر عن جبهة التحرير بحضور الديب الذى كان يبلغ جمال عبد الناصر بسير المباحثات أولا بأول ، غير أن وجهات النظر بين الفريقين كانت متباعدة لدرجة انه تبين استحالة التوصل الى حل .

ومنذ البداية المقت الخلفات بين عناصر الحركة الوطنية الجزائرية بظلالها على الدور المصرى فبعد تبنى مصر للجان الثورية للاتحاد والعمل أوفدت حركة مصالى الحاج المستقرة بفرنسا اثنين من مبعوثيها فى ديسمبر ١٩٥٤ وهما شاذلى المكى وأحمد مزيانا ولدى اكتشاف السلطات المصرية أن هذه الحركة تمثل انشقاقا ضارا بالثورة اعتقلت الرجلين ولم تفرج عنهما الا فى سنة ١٩٥٨ . وفى هذه الأثناء تبلورت جبهة التحرير الجزائرية كممثل وحيد للثورة الجزائرية وبرزت زعامة أحمد بن بللا للجبهة أو على الأقل لممثليها فى الخارج ومن هنا جاءت معارضة من العناصر العاملة فى الداخل والتي رأت أنها أحق بالزعامة باعتبارها الجهة التى تبذل التضحيات بالنفس فى الكفاح المسلح ضد فرنسا . وقد أوشك هذا الفريق أن يخطف الاضواء من البعثة الخارجية عندما انعقد مؤتمر وادى الصمام فى أغسطس ١٩٥٦ ويركز على أولوية العمل فى الداخل وتزعم هذا التيار رمضان عبانة الذى سوف يقتل فيما بعد فى ظروف غامضة ، وقد بقيت مصر بقدر الامكان بعيدة عن هذه الانقسامات وإن كانت قد مالت الى التعاون مع أحمد بن بللا ولذلك أدى اختطاف هذا الرجل وأقرانه الأربعة فى اكتوبر ١٩٥٦ الى موجات من السخط عمت الرأى العام المصرى . ومالبث العدوان الثلاثى أن دفع مصر الى مزيد من الاهتمام بتأييد الثورة الجزائرية دون حرج .

وقد انفرد فتحى الديب (١) برواية عن احدى المغامرات الغربية التى

(١) الديب ، ص ٢٧٩ وما بعدها .

قامت بها المخابرات المصرية لانقاذ الخمسة المختطفين من سجون فرنسا
وحسب الخطة المشار اليها فقد استخدمت المخابرات عشرين ألمانيا وأحد
كبار المسئولين الفرنسيين للتنفيذ خلال شهر يناير ١٩٥٧ . وإذا صحت هذه
الرواية فإن عبد الناصر يكون قد بدد كثيرا من الجهد والمال في مغامرات
أقرب ما تكون الى الخيال منها الى الواقعية .

تعرض الدور المصرى بعد أن اتسعت عمليات الامداد بالسلاح الى
متاعب نتيجة الانقسامات التى تعرضت لها الثورة الجزائرية فى الداخل
والخارج واتهم بعض القادة البعض الآخر بأن الأسلحة تخرن ولا ترسل الى
(المجاهدين) حتى تستفيد منها عناصر دون أخرى فى المستقبل بعبارة أخرى
أن هذه الأسلحة يمكن أن تستخدم لتمكين أحد الفرقاء من الزعامة ثم من
الحكم فى حالة الحصول على الاستقلال ، وقد اتهم رمضان عبانة مصر بالتقصير
فى ارسال السلاح فأرسل أحد معاونيه وهو الأمين دباغين ليتحقق من الأمر
وقد اقتنع بعد وصوله بأن مصر لم تقصر فى عمليات الامداد وإنما كانت
عقبات تضع فى سبيل وصول الأسلحة وخاصة من جانب الحبيب بورقيبة الذى
كان يخشى من أن تستفيد المعارضة لحكمه من المسلحين الجزائريين ولذلك
استولى على بعض الكميات من الأسلحة أو أمتنع عن مرورها بتونس ، وسوف
يفعل محمد الخامس نفس الشيء بالنسبة للجبهة الغربية ولو أنه لم يتماد فى
هذا الأجراء فقد كان حريصا على ابقاء العلاقات الطيبة مع مصر .

وبينما كانت الحكومة المصرية تسير فى طريق تأييد الثورة المسلحة
انصبت مساعى الحبيب بورقيبة على ايجاد الحل الدبلوماسى وأقترح بدلا من
الصراع المسلح دخول دول شمال افريقيا الثلاث فى اطار حلف الأطلسى مقابل
اعتراف فرنسا باستقلال محدود للجزائر وخلال المرحلة التى سوف ندرسها فى
الفصل التالى انعكست آثار الخلافات العربية على الثورة الجزائرية فكان
عبد الكريم قاسم الرئيس العراقى يزايد بالتبرعات للثورة ، كما أن مقر
البعثة الخارجية بالقاهرة تشرذم مثلما تشرذمت القيادات فى الداخل
وكانت تلجأ الى التصفيات الجسدية بعضها لبعض أولا بأول وكان الثلاثى
برصوف وكريم بلقاسم وبن طوبال يشكلون عنصرا مشاغبا فى البعثة
الخارجية . ومن هنا رحبت مصر برئاسة فرحات عباس للحكومة المؤقتة
التي اتخذت من القاهرة مقرا لها وقد وضعت أمامها مختلف التسهيلات لاداء

مهمتها بفجاح ، ونظرا لكثرة الدسائس والمؤمرات فكرت الحكومة المؤقتة فى ان تنقل مقرها الى طرابلس الغرب الا انها لم تجد هناك نفس التسهيلات قعادت الى القاهرة •

وقد بقى ارتباط مصر بالثورة الجزائرية عاملا يحول دون اعادة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا • وقد ابلغ الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الخامسة بهذا المعنى وربما كان الجنرال يعلق على ايجاد حل بعيدا عن المؤثرات الوافدة من الخارج بصفة عامة ومن مصر بصفة خاصة غير انه لم يستطع ان يجد القوة السياسية التى تتعاون معه فى الحل فاضطر الى التفاوض مع جبهة التحرير مباشرة • وقد قدر للفريق وثيق الصلة بمصر والذى يتزعمه بن بللا ان يتقلب على منافسيه داخل الجبهة وهكذا بدأت الجزائر المستقلة حياتها بعلاقات وثيقة مع مصر برئاسة أحمد بن بللا مما شجع عبد الناصر على الاستمرار فى مد الجزائر بالأسلحة التى لم تعد مجرد بنادق ومدافع بل شملت المدرعات والأسلحة الثقيلة •

الفصل التاسع عشر

الثورة - المرحلة الثانية

١٩٥٨ - ١٩٦٢

(١)

موقف ديـجـول

كان المؤلف هو أن تكون أحداث فرنسا في المؤثرة في تطور حياة الجزائر غير أننا نستطيع أن نلاحظ بسهولة أن العكس أصبح أيضا صحيحا فاللثورة الجزائرية وردود فعل المستوطنين عليها الأثر البالغ في اسقاط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة الفرنسية ، ويتجلى هذا التأثير ابان الفترة موضوع الدراسة في هذا الفصل (١) .

وحتى من قبل وقوع انقلاب مايو ١٩٥٨ أضحت المشكلة الجزائرية تتحكم في سياسة فرنسا الخارجية والداخلية معا . فهي التي جرتها الى المشاركة في العدوان الثلاثي ثم وقفها مع الأقلية في الأمم المتحدة . وذلك بمناسبة التصويت على موضوع الانسحاب من سيناء ، فكانت هي الدولة الوحيدة التي صوتت بجانب اسرائيل . كذلك أثرت الثورة الجزائرية على علاقتها مع تونس والمغرب بصفة خاصة . واذا تتبعنا الأزمات الوزارية منذ سقوط حكومة منديس فرانس فبراير ١٩٥٥ حتى نهاية الجمهورية الرابعة نجدها جميعا دون استثناء قد نشأت عن مشكلات تتعلق بشمال افريقيا ، وبالجزائر بصفة خاصة . وقد وقع انقلاب مايو ابان أزمة من هذه الأزمات الوزارية وكان سببها هو موضوع الجلاء عن تونس .

كذلك أصبحت الحرب في الجزائر عبئا ثقيلا على اقتصاديات البلاد

(١) خصصت مؤلفة انجليزية كتابا لبحث أثر الثورة الجزائرية في أوضاع فرنسا . أنظر Pickles : Algeria and France كما أن الفرنسيين اهتموا بدراسة انقلاب ١٣ مايو دراسة تفصيلية وقد ذكرنا بعضا من هذه المؤلفات العديدة في ثبت المراجع .

اذ قدرت نفقات الحرب خلال عامى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ بسبعمائة مليار فرنك قديم ولا يدخل فى ذلك التقدير حسب تصريح مندريس فرانس فى البرلمان الأضرار التى ترتبت على جرمان فرنسا من اليد العاملة نتيجة دعوة الاحتياطى .

وتتلخص احداث مايو فى أن المستوطنين قاموا بالاستيلاء على دار الحكومة فى مدينة الجزائر يوم ١٢ مايو ١٩٥٨ وسرعان ما انضم اليهم معظم رجال الجيش العامل وعلى رأسهم راؤول سالان قائد الأركان ، وجاك ماسو قائد فرقة المظلات . ثم عمدوا الى تأليف لجان أمن عام فى مختلف انحاء الجزائر لتدير البلاد مستقلة عن حكومة باريس . ولعل المستوطنين كانوا يستوحون أحداث الثورة الفرنسية حينما ألفوا هذه اللجان وسرعان ما امتد العصيان الى كورسيكا ، وباتت فرنسا مهددة بحرب أهلية . حينئذ رضخ البرلمان لمطالب المستوطنين وقبل دعوة ديجول الى الحكم ومنحه سلطات استثنائية مع علم أعضائه أنه كان ينوى تغيير نظام الجمهورية الرابعة ، واقامة نظام رئاسى يتمتع فيه رئيس الجمهورية بسلطات واسعة .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى خلال الثورة الجزائرية التى يتمرّد فيها المستوطنون على سلطة الحكومة . فقد حدث يوم ٦ فبراير ١٩٥٦ أن أجبر المستوطنون حكومة موليه على اقالة الحاكم العام الجنرال كاترو بعد تعيينه بيوم واحد . ومنعوه من دخول البلاد ، محتجين بأنه اشترك منذ قليل فى المفاوضات التى أدت الى عودة محمد الخامس الى حكم المملكة المغربية . ولا شك أن حركة ٦ فبراير كانت أرماسا بما سيحدث فى ١٣ مايو .

ومن دواعى العجب أن القائمين بانقلاب مايو اشركوا معهم بعض الجزائريين سواء فى لجان الأمن العام أو المظاهرات التى خرجت يسوم ١٦ مايو تنادى بالجزائر فرنسية . واهتموا باشارك الجزائريين خداعا منهم للشعب الفرنسى حتى يوهموه بأن مجموع الجزائريين مازال متمسكا بالولاء لفرنسا . غير أنه لا يستبعد فى نفس الوقت أن تكون قلة من الجزائريين قد رحبت بعودة الجنرال ديجول الى السلطة ظنا منهم أنه قادر على انتهاء الحرب الاليمة بشكل ما ، أو لعل المواليين خافوا على مصيرهم لو حدث واستقلت الجزائر على يد جبهة التحرير .

ما هي أسباب هذا الانقلاب ودوافعه ؟

يبدو أن هذه الأسباب اختلفت كاختلاف القائمين به . أما المستوطنون فكانوا يرمون الى الأتيان بحكومة قوية تسخر امكانيات البلاد للقضاء على الثورة عن طريق القوة . وكان بعض ضباط الجيش مرتبطا ارتباطا اسرية بالمستوطنين . أما غالبيتهم فكانوا مدفوعين بدوافع متباينة . فظن بعضهم أن عودة ديجول تعنى القضاء على تيار الشيوعية الصاعد في فرنسا . وربما اعتقد آخرون أن الجيش اذا تولى السلطة أصبح أكثر قدرة على تحقيق الوئام بين الجزائريين والسلطات الفرنسية قياسا على ما حدث في عهد نابليون الثالث . كما شعر آخرون بأن هيئة الجيش معلقة بالانتصار في الجزائر ومن شأن هذا الانتصار أن يمحو عار هزيمتين حلتا بالجيش الفرنسي ، الأولى عند توقيع الهدنة مع الألمان سنة ١٩٤٠ والثانية في حرب الهند الصينية .

ونستخلص من ذلك كله أن ضباط الجيش أصبحوا مشغولين بالشئون السياسية ، وذلك بحكم طبيعة عملهم في الجزائر . وكثيرا ما وجهوا النقد المر لحكومة باريس لتساهلها في ادارة دفعة القتال مراعية اعتبارات سياسية كانت تمنع تتبع الثوار وراء الحدود التونسية . كما انها تتهاون في نشر أخبار تعذيب الوطنيين مما يثبط روح الجيش المعنوية .

والذى يعنينا ههنا هو معرفة موقف ديجول من قضية الجزائر ، ويلاحظ أنه تميز بالغموض في الأشهر الأولى من حكمه ، والامر الوحيد الذى اتضح سريعا هو أنه رفض أن يكون أداة في يد القائمين بالانقلاب . ولعله حين طلب السلطات الاستثنائية كان يقصد مقاومة زعماء الانقلاب وليس فقط متابعة الحرب في الجزائر كما فهم في حينه . ولم يلبث أن أخرج سالان وبعض الضباط الذين ساهموا في الانقلاب من الجيش . ومنع جميع العسكريين من الاشتراك في لجان الأمن العام .

ويشير هذا الغموض تساؤلات عدة بين الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع . فهل كان الجنرال يريد تطبيق سياسة تقرير المصير على الجزائر ، لكنه لم يستطع أن يفصح عنها إلا بعد أن واقتته الظروف وقضى على المعارضة ؟ أم أنه حاول مثل سابقيه أن يحل القضية الجزائرية حلا

عسكريا ؟ فلما عجز عن ذلك اضطر الى التسليم بالأمر الواقع وتطورت سياسته تدريجا تحت ضغط الحوادث حتى انتهت بالتسليم بالاستقلال .

ولكل من الاحتمالين المذكورين شواهد تدل على صحته . فمن شواهد الاحتمال الأول مواقف ديجول السابقة من المسائل الاستعمارية ، وهى تدل على نزعة تحريرية نسبيا ، فهو الذى أسقط نظام الاحتكار الاقتصادى فى الامبراطورية سنة ١٩٤٤ . كما أنه طالب عند وضع قانون سنة ١٩٤٧ بتوسيع اختصاصات المجالس المحلية فى الجزائر . وأهم من ذلك كله ترك الحرية للمستعمرات فى افريقيا الغربية والوسطى لكى تختار بين البقاء فى العائلة الفرنسية أو الانفصال عنها . ومن المعروف أنه أجرى استفتاء فى هذا الصدد بمناسبة طرح دستور الجمهورية الخامسة وأن غينيا استطاعت أن تختار الانفصال دون أن تتعرض لآى ضغط . ومن هذه الأدلة أيضا أن ديجول تجنب فى خطبه التلفظ بشعار « الجزائر فرنسية » أو بكلمة اللاحاق . ويروى عنه أنه (١) صرح فى مجالسه الخاصة أنه لا يخشى من تطبيق سياسة تقرير المصير فى الجزائر مهما كانت نتائجها .

أما شواهد الاحتمال الثانى فترتكز الى أسس اقوى . فاذا كان ديجول لم ينطق بكلمة اللاحاق فقد تفوه ببعض العبارات التى تدل عليه . من ذلك مثلا ما ورد فى الخطاب الذى ألقاه بمناسبة زيارته للجزائر عقب توليه الحكم ان قال « ان المسلمين مواطنون ويجب ان يكونوا متساوين فى جميع الحقوق مع بقية الفرنسيين » . كما ذكر فى مناسبة أخرى ان حدود فرنسا تمتد من بحر الشمال شمالا حتى الصحراء الكبرى جنوبا ثم هناك طريقة الاستفتاء على الدستور فى الجزائر ، فبينما خيرت اقطار افريقيا الغربية والوسطى بين البقاء فى مجموعة الشعوب الفرنسية أو الانفصال عنها ، كان السؤال المطروح فى الجزائر هو نفس السؤال المطروح فى فرنسا للاستفتاء ، وهو التخيير بين الموافقة على دستور الجمهورية الخامسة أو رفضه . فضلا عن ذلك استخدمت وسائل الضغط

1. Le Monde, 25/6/1908.

والاكراه المعهودة في هذا الاستفتاء حتى جاءت نسبة الموافقة في الجزائر
أعلى منها في فرنسا (٩٦٪ مقابل ٨٩٪) .

وعلى أثر موافقة الجزائر المزيفة على الدستور فتحت أبواب المجالس
النيابية الفرنسية أمام الجزائريين ، وزيد عدد الأعضاء في مجلس النواب
الى ٤٤ ، والشيوخ الى ٢٢ . وصارت نسبة الجزائريين الى المستوطنين
الثلثين بدلا من نظام المناصفة . ولوحظ أن معظم النواب الجزائريين الذين
دخلوا البرلمان من أنصار « الجزائر فرنسية » فهم اذن ممن ينطبق عليهم
المثل القائل « ملكي أكثر من الملك » . ويعد هذا الاجراء في حد ذاته ليلا
على الاتجاه نحو سياسة اللاحاق . وأكدت تصريحات ديبريه رئيس الوزراء
وجود هذا الاتجاه لدى حكومة ديول حينما أعلن عن نيته في توحيد النقد
والميزانية ، والقانون المدني بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية اذا اراد
الجزائريون .

وعلاوة على ما تقدم سار ديول على نهج الحكومات السابقة من
الجمع بين وسيلتين : مضاعفة المجهود الحربي ، ووضع المشروعات ذات
الصبغة الاجتماعية لرفع مستوى الجزائريين . وكما فعل جى موليه من
قبل ، طلب ديول الى المقاتلين الجزائريين التسليم واصفا أياهم بأنه صلح
الشجعان . وكأنه في اطلاق وصف الشجاعة اغراء يكفى لاقتناع الجزائريين
بالاستماع اليه . وهكذا واصل الحرب وتفنن في تنظيمها بقدر المستطاع .

ومهما يكن من اختلاف في الرأي حول حقيقة نوايا ديول فمن
المؤكد أن الجنرال لم يكن يتفق مع القائمين بانقلاب ١٣ مايو في الأهداف ،
فبينما انصبت أهداف الرئيس الفرنسي الجديد على انهاض فرنسا
دوليا ، وعلى المستوى الاوربي خاصة ، كانت أهداف القائمين بالانقلاب
محدودة ، وهي ايجاد سلطة مستقرة تكون اقدر على مواجهة الثورة
الجزائرية . واتفق الطرفان صدقة على شيء واحد وهو أن نظام
الجمهورية الرابعة يتسم بالفساد والعجز لعدم الاستقرار الوزاري .

اما المشروعات الاجتماعية فتتمثل في مشروع « قسنطينة » للسنوات
الخمس . في أوائل سنة ١٩٥٩ وهو يهدف الى فتح مجالات العمل أمام
أكبر عدد من الجزائريين بحيث يصل الى تشغيل أربعمائة ألف في خمس

سنوات . ويقوم المشروع على التوسع فى الخدمات العامة ، لا على انشاء الصناعات الثقيلة . من ذلك اقامة ربع مليون مسكن ، والتوسع فى انشاء المدارس حتى تستوعب ثلثى الاطفال فى سن التعليم بدل الربع كما كان الحال سنة ١٩٥٩ . وحجز ١٠٪ من الوظائف العليا فى الجزائر لأبناء البلاد مع ملاحظة أنه لم يكن هناك سوى ثمانية جزائريين يشغلون وظائف كبرى من بين ٨٢٤ وظيفة هامة ١٩٥٦ . كما اقتضى المشروع شراء الاراضى من كبار المستوطنين وبيعها للجزائريين على أقساط . وكان من المفروض أن تقدم الحكومة ثلثى نفقات المشروع ويسهم الراس مال الخاص بالباقي ، على أن يعفى من الضرائب . وعلاوة على ذلك تقدم الحكومة الفرنسية مساعدة قدرها ٤٠٪ من تكاليف كل وظيفة جديدة توجدتها هيئة المشروع .

اعتبر مشروع قسنطينة دليلا على الاتجاه نحو الالحاق . ولم تكن هذه الصفة السياسية وحدها هى التى أفسدته . فمن جهة لم يكن الراسماليون الفرنسيون مستعدين للمخاطرة بأموالهم فى هذه الأحوال . ومن جهة أخرى قاوم الوطنيون الجزائريون مساهمة الراسمال الوطنى الذى كان ديجول يود اجتذابه أكثر من غيره للمشروع . وقيل فى هذا الصدد أنه كان يقصد الى توسيع قاعدة برجوازية جزائرية تتعاون مع فرنسا . لذلك قاومته الثورة بشدة ، بل انها هددت المزارعين الذين يقبلون الأرض الموزعة بواسطة السلطات الفرنسية وأزهقت أرواح جزائرية من جراء ذلك .

ومهما يكن من قوة الأدلة التى يقدمها القائلون بالاحتمالين السابقين ، فمما لا شك فيه أن ديجول لم يكن عند توليه السلطة مستعدا لتقبل النهاية التى وصلت اليها الثورة الجزائرية ، وهى الاستقلال التام ، ووحدة الأراضى الوطنية وتسليم السلطة الى خصوم الأمس . لذلك نميل الى الرأى القائل بأنه لم تكن لدى ديجول سياسة محددة عند توليه السلطة وأن آراءه تطورت ازاء ضغط الظروف وأمام صمود الثورة الجزائرية على وجه الخصوص . وقد مر هذا التطور بثلاث مراحل رئيسية :

المرحلة الأولى هى صدور تصريح ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ الخاص بتطبيق مبدأ تقرير المصير . وكان ذلك قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة التى كانت قضية الجزائر مدرجة ضمن أعمالها . وتمثل المرحلة الثانية

فى تحول ديجول الى مبدأ اقامة جمهورية جزائرية تختار هى نوع الارتباط بفرنسا . اما المرحلة الثالثة فتبدأ بقبول المفاوضات مع جبهة التحرير فى ابريل ١٩٦١ وتنتهى بتوقيع اتفاقيات ايفيان فى مارس من العام التالى . ولنتتبع هذه التطورات بشئ من التفصيل .

احتوى مشروع سبتمبر على نقطة واحدة جديدة ولكنها غاية فى الأهمية ، وهى الاعتراف بحق الجزائر فى تقرير مصيرها ، حتى ولو أدى ذلك الى الانفصال عن فرنسا . فهو إذن قد تخلص عن فكرة السيادة الفرنسية ، لأن السيادة عموما ليست من الأمور التى يستفتى عليها . غير أن المشروع قد أحاط مبدأ تقرير المصير بتحفظات خطيرة أفقدته قيمته العملية فى نظر الجزائريين ، إذ وعد المشروع بإجراء استفتاء تقرير المصير بحضور مراقبين دوليين وذلك بعد (١) مضى أربع سنوات من الهدوء ، ويحدد حالة هذا الهدوء بأنها السنة التى يقل فيها القتلى عن مائتين . وفى هذا مايدل على عدم واقعية المشروع . ويخير الجزائريون فى هذا الاستفتاء بين ثلاثة أمور :

اولا : الانفصال واختيار نوع الحكومة التى يريدونها . ولكن ديجول لم يترك هذا الحق دون قيد . ويصف الانفصال بأنه ضياع لمستقبل الجزائر ، وتمكن لشيوعية منها ويضيف « انى أعتقد بأن هذه الطريقة من التفكير غير معقولة . بل ستجر حتما الى كارثة كبرى . بما أن الجزائر قد وصلت الى هذه الدرجة من الرقى بفضل فرنسا ، والعالم كله يشهد بذلك . وأقولها بصراحة فان هذا النوع من التفكير سيؤدى حتما الى الفوضى ، ويتيح الفرصة للتنكيل والتعذيب والذبح والشنق . وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا ان تتغلغل الشيوعية بسيطرتها ونفوذها » .

« وانى اقترح ان يبتعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية . واذا هم تمادوا فى تنفيذ هذه الخطة ، فان فرنسا تقرر من الآن انها لن تتحمل هذه التكاليف الباهظة من أجل قضية لا فائدة من ورائها ، وعلى كل اذا قرر الجزائريون اللجوء الى تطبيق هذه الفكرة الخاطئة ، فان الجزائريين

(١) انظر ترجمته العربية الكاملة فى كتابنا تطوّر السياسة الفرنسية فى الجزائر ، ص ١٠٣ .

الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا . وستعمل ما فى استطاعتها بأن تجمعهم فى مكان معين وتشرف على أموالهم وأرواحهم . ويجب أن أقول أن استغلال البترول وشحنه باق من اختصاص فرنسا ، وأن للغرب مصالح فيه ، وستحافظ عليه ولن تدعه ولو أدى ذلك الى متاعب كثيرة » . فديجول اذن يهدد بالتقسيم فى حالة اختيار الجزائريين للانفصال ، وكأنه يريد أن يجعل من الجزائر فلسطين أخرى .

ثانيا : الادماج « وهو المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر من (مسلمين وغيرهم) » وهذا الادماج يتيح للجزائريين أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والإدارية والقضائية ، وأن يكون لهم الحق فى الترقى الى جميع الوظائف على جميع أنواع المرتبات ، والتأمين الاجتماعى والتعليم المهنى ، كما يتمتعون بجميع المزايا التى للفرنسيين أنفسهم » .

ثالثا : الفدرالية . وفى هذه الحالة يمكن للجزائريين أن يشكلوا الحكومة الجزائرية ويكون جميع الوزراء من الجزائريين ، وتعتمد الحكومة على تأييد فرنسا واعانتها . وترتبط معها برباط وثيق فى ميادين الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية . وفى هذه الحالة يبقى النظام الداخلى فى الجزائر خاضعا للنظام الفدرالى ، بحيث أن الجاليات الفرنسية والعربية والقبائلية والأمازيغية وغيرها من الجاليات التى تسكن وطننا واحدا ، تجد الظروف المواتية لها لتعيش عيشة هادئة .

ويفهم من العبارة الأخيرة كيف أن ديجول يريد أن يخلق فى الجزائر مشكلة عنصرية وطائفية علاوة على مشكلة المستوطنين . وذلك بتقسيم السكان الى عرب وبربر وإمازيغية . ويتوقع رئيس الجمهورية من تلقاء نفسه أن الجزائريين لن يختاروا الانفصال ، لأنه كما قال فى مقابلة المشروع : لم تقم فى الجزائر حكومة مستقلة أو وحدة قومية منذ أن وجد العالم ، فكان يتعاقب عليها الغزاة من قرطاجنيين ، ورومان ، ووندال وبيزنطيين ، والعرب السوريين ، وعرب قرطبة ، والأتراك ، والفرنسيين .

وفى النهاية يعلن ديجول انه غير مستعد للتفاوض مع هؤلاء الذين

شنوا الحرب على فرنسا . وانما يسمح لهم فقط بالعودة الى الحياة الطبيعية للمشاركة فى الانتخابات لأن فرنسا لن تتفاوض الا مع حكومة منبثقة عن الانتخابات التى تجريها هى .

لم يحدث هذا المشروع اثرا يذكر لدى الوطنيين رغم تسليمهم بأهمية مبدأ تقرير المصير ولم يتحقق ذلك الاحتمال الذى قيل أن ديغول توخاه فى هذا التصريح ، وهو اجتذاب المعتدلين فى جبهة التحرير . غاية الأمر أنه من الجائز أن يكون مهد لعقد محادثات مع الجبهة فى صيف سنة ١٩٦٠ .

وعلى العكس من ذلك أخذت هذا الخطاب رد فعل قوى فى أوساط المستوطنين ، وصرح جاك ماسو فى أوائل يناير ١٩٦٠ بأن الجيش قد يضطر أحيانا الى عدم الرضوخ لأوامر الحكومة . ومع أن ديغول رد على هذا التصريح بفصل صاحبه من الخدمة ، الا أنه كان من بين العوامل التى شجعت المستوطنين على القيام بأول عصيان منذ مجيء ديغول الى الحكم .

وفى المدة ما بين ٢٦ يناير ، ٢ فبراير ١٩٦٠ قام المستوطنون بمحاولة للاستيلاء على السلطة فى الجزائر . وأقاموا المتاريس على غرار ما حدث فى باريس أبان ثورتها على شارل العاشر سنة ١٨٣٠ . ولحسن حظ الجمهورية الخامسة أطاع الجيش الأوامر وقضى على حركة العصيان ، وإن كان بعض الضباط قد فعل ذلك على مضض .

لماذا أطاع الجيش هذه المرة ، وهو الذى سيقزع التمرد الثانى فى أبريل ١٩٦١ ؟ والجواب على ذلك أن الجيش كان ما يزال يعتقد فى أوائل ١٩٦٠ بأن وجود ديغول فى السلطة هو خير وسيلة لتحقيق النصر فى الجزائر . وهناك ظواهر تدل على أن حق تقرير المصير ليس جديا . وبعد ذلك يمكن اقناع الجنرال بالتراجع . اما بعد اجراء الاستفتاء على سياسة ديغول الجزائرية فى يناير ١٩٦١ والشروع فعلا فى التفاوض مع جبهة التحرير وحدها ، فقد تأكد الاختلاف الشاسع بين بعض الضباط وبين ديغول .

ويبدو أن الرئيس الفرنسي تأثر بأحداث العصيان (يناير ١٩٦٠) فعاد إلى غموضه السابق ، بينما ترك لرئيس وزرائه ديبريه مهمة إصدار التصريحات التي تنطوي على تشدد جديد في السياسة الجزائرية . مثال ذلك قوله انه مهما كانت نتيجة الاستفتاء فان فرنسا لن تقبل انسحاب جيشها من الجزائر ، ولا بد أن تكون المشرفة على الاستفتاء .

ماذا حدث إذن سنة ١٩٦٠ حتى اضطر ديغول الى أن يخطو الخطوة الثانية في خطاب ٤ نوفمبر ؟ لقد أصبحت المسألة الجزائرية مثار انقسام شديد في الرأي الفرنسي ، واتسعت دائرة الانقسام فلم تصبح مقصورة على الخلاف التقليدي بين اليمين واليسار على المشكلات الاستعمارية ، بل انضمت فئات كثيرة إلى معارضة الحرب في الجزائر ، وكان أشهرها صبيدور بيان عن ١٢١ شخصا يمثلون أهل الفكر والأدب من أمثال بول سارتر ، وسيمون بوفوار ، وفرانسواز ساجان وغيرهم ، دعوا فيه الشبان إلى تيرئة ضمائرهم إذا عمدوا إلى أعمال الأمور التي لا تتفق مع المبادئ الإنسانية . وانضم رجال الكنيسة إلى التنديد بأعمال التعذيب واستنكروها ، ودلوا بذلك على تطور في موقف (١) الكنيسة إزاء القضايا الاستعمارية . ثم جاءت محاكمات المتهمين في عصيان مدينة الجزائر فأجبت الخلافات في الرأي العام ، وكانت ماثرا لمظاهرات معادية لديغول نادت بتولى الجيش السلطة .

أما التطور الذي حدث في سياسة الرئيس الفرنسي فهو اعلانه أن الجزائر لا بد وأن تكون لها أنظمتها وإدارتها الخاصة ، وهو ما عبر عنه بعبارة « الجزائر الجزائرية » وقال ان ذلك سيتضمن إقامة جمهورية يمكنها أن تتحد اتحادا فدراليا مع فرنسا . وعلى ذلك فان التخيير في الاستفتاء المقرر سيكون بين أمرين ، لا ثلاثة ، وهما : الانفصال أو الاتحاد الفدرالي . غير انه استمر يلح إلى التقسيم في حالة الانفصال . وكان

Témoignage Chrétien, 7/4/1959.

(١) نشرت المجلة المسيحية

نيانكا موقعا من ٢٥ قسيسا بهذا المعنى . ويبدو أن المسيحيين العرب رحبوا بهذا التحول فنشر الياس زغبى أحد المطارنة كتابا اسماء « الكنيسة والثورة الجزائرية » .

ديجول يعول لنجاح خطته الجديدة على ايجساد قوة ثالثة فى الجزائر ، ليست من الأوربيين ولا من انصار جبهة التحرير ، غير أنه افترقد تماما وجود هذه القوة • وربما كان يتوقع وجودها بين النواب المسلمين فى البرلمان الفرنسى ، ولكن حتى هؤلاء اصبحوا يخشون فى عام ١٩٦٠ المتورط فى معاداة جبهة التحرير بعد أن أثبتت قدرتها على الصمود وازداد احتمال نجاحها • لذلك نصح عدد من هؤلاء النواب الرئيس الفرنسى بأن يتجه الى الجبهة اذا اراد التفاوض مع الشعب الجزائرى •

ولم يلبث ديجول أن لمس الحقيقة بنفسه ، وهى أن أية مفاوضة مع غير جبهة التحرير ستكون عبثا ، فحينما قام بزيارة الجزائر فى ديسمبر ١٩٦٠ ليشرح سياسته الجديدة استقبلته جموع الجزائريين وهى تحمل علم جبهة التحرير وتنادى بشعاراتها • واستغل الأوربيون نفس المناسبة لابرار قوتهم • ومرة أخرى راحوا يفتكون بالجزائريين العزل • ومن المعروف أن لمثل هذه الصور من الصراع بين الأجناس أثرا أعمق بكثير مما تتركه الحرب المألوفة • وقد علقت صحيفة الايكونومست الانجليزية على هذه الأحداث بنفس المعنى فقالت « ربما يقول التاريخ بأن المائة والخمسة والعشرين ضحية التى سقطت فى تلك الأيام قد تركت أثرا أعمق من عشرات الآلاف الذين ماتوا فى معارك الثورة » •

عاد ديجول من الجزائر وهو مقتنع باستحالة سياسته الجديدة ، وربما بدأ يؤمن منذ ذلك الوقت بعدم جدوى الحلول الوسط فى تلك القضية • فتمهد السبيل لكى يخطو الخطوة التالية •

- ٢ -

مفاوضات ايفيان

نتبين مما سبق أن عقبتين رئيسيتين حالتا دون تفاوض فرنسا مع الثوار الجزائريين لاعادة السلام الى الجزائر • الاولى : هى عدم الرغبة فى الاعتراف بجبهة التحرير كطرف شرعى فى النزاع • والثانية : هى اشتراط فرنسا أن تنصب المفاوضات أولا على وقف اطلاق النار ، ثم تجرى بعد ذلك المفاوضات بشأن الحل السياسى للقضية الجزائرية ، مع النواب

الذين يتم انتخابهم فى ظل السلطة القائمة • ولم تتزحزح حكومة ديغول كثيرا عن هذا الموقف حينما دخلت للمرة الأولى فى محادثات غير رسمية مع جبهة التحرير فى يونيو ١٩٦٠ •

فى ذلك التاريخ دعيت الجبهة الى ارسال مندوبين عنها للتباحث مع الحكومة الفرنسية دون التقيد بجدول أعمال • وسافر أحمد بو منجل مندوب الجبهة الى ملان « قرب باريس » حيث عاملته الحكومة الفرنسية معاملة لا تقوم على أساس المساواة ، فحظر عليه الاتصال بالعالم الخارجى حتى لا تتضمن المحادثات اعترافا بجبهة التحرير •

وقد تبدل الوضع تماما حينما بدىء بمحادثات إيفيان بعد أقل من سنة • فان الحكومة الفرنسية لم تعامل مندوبى الجبهة على قدم المساواة فحسب ، بل اعترفت بجبهة التحرير على أنها المتحدث الشرعى الوحيد باسم الجزائر • فما الذى أدى الى هذا التبدل فى الموقف ؟ •

هناك أولا تماسك جبهة التحرير رغم الأزمات التى مرت بها ، ورغم فداحة الخسائر البشرية وتقهر القوة العسكرية فى الأقاليم ، الا أن استمرار عدم الأمن فى المدن كان وحده كفيلا بأحداث هذا التطور فى السياسة الفرنسية • ومن أبرز الأزمات التى شهدها الجبهة تفجر الصراع سنة ١٩٥٨ بين رمضان عبانه ، وكريم بلقاسم ، ربما بسبب اختفاء بن بللا وصحبه من المسرح ، وكان الرجلان يقيمان معظم الوقت فى تونس • وعرف عن بلقاسم ارتباطه بالحبیب بورقيبة • بينما عد عبانه ناصريا ، ومال الى انصار صالح بن يوسف ، وشهدت تونس من جراء هذا الانقسام كثيرا من الاغتيالات وأحكام الاعدام بين صفوف المجاهدين الجزائريين • وفى غمرة هذه الأحداث توفى رمضان عبانه فى تونس سنة ١٩٥٨ فى ظروف غامضة ، وقيل انه جرح فى الميدان ، وقد أشرنا من قبل الى مقتل عمروش قائد الولاية الرابعة فى مثل تلك الظروف الغامضة وكان قد اشتهر ببعض أعمال العنف ضد الامالى الذين تقاعسوا عن التعاون مع جيش التحرير • ونسبت اليه منيحة قرية ملوذة حيث عثر على أكثر من ثلاثمائة جثة لرجال مدفونين فى مقبرة جماعية قيل لأن القرية اتمتعت عن هذا التعاون •

وقد روى أحد الكتاب (١) الفرنسيين هذه الأحداث مستقدا حسيما ذكر الى أوراق عمروش التي عثرت عليها السلطات الفرنسية مع جثته بعد مقتله . ومما جاء فى هذه الأوراق أن عمروش كان فى أوائل سنة ١٩٥٩ فى طريقه الى تونس ليحمل الى الحكومة المؤقتة الجزائرية بتونس شكوى قواد الولايات من أهمالها لهم حتى يكن فان من الطبيعى أن تحدث مثل هذه قواد الولايات المتحدة من أهمالها لهم حتى أن البعض مدد بالاستجابة لدعوة ديجول الى صلح الشجعان . مهما يكن فان من الطبيعى أن تحدث مثل هذه الخلافات فى الظروف القاسية التى مرت بها الثورة ، الا انها كانت تصفى بسرعة ، ولم تصل اخبارها الى العالم الخارجى . ومن ثم استطاعت جبهة التحرير ان تظهر امام الأمم المتحدة ، وأمام فرنسا بأنها هى الممثل الوحيد للشعب الجزائرى .

ثانيا : مهد الرئيس الفرنسى للمفاوضات المقبلة بإجراء استفتاء فى فرنسا بصدد سياسته الجزائرية . وحصل على ٧٠٪ من الأصوات المؤيدة ، فأصبح أكثر حرية لمواجهة الموقف . ثالثا : تجددت وساطة كل من المغرب وتونس ، وقابل الحبيب بورقيبة الرئيس ديجول فى فبراير ١٩٦١ . وأخيرا تزايد الضغط الدولى على فرنسا . ففى دورة الجمعية العامة لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ طرحت توصية تستنكر أعمال فرنسا فى الحرب الجزائرية . وكادت هيئة الأمم المتحدة تصدر هذه التوصية لولا أن نقص صوت واحد عن الثلثين وهو العدد المطلوب للموافقة على التوصيات فى الجمعيات العامة .

وفى نهاية مارس ١٩٦١ أعلن ان المفاوضات ستبدأ فى أوائل الشهر التالى . ولكن قبل الشروع فيها فاجأت الحكومة الفرنسية الجبهة بأنها ستفاوض مصالى الحاج فى نفس الوقت . وهو ما لم تقبله الجبهة بأى حال من الأحوال .

هكذا أوشكت فرنسا ان تقضى على المساعى الشاقة التى بذلت من أجل اجراء المفاوضات حتى من قبل الشروع فيها . حينئذ عرضت الولايات

1. Paillat Claude : Dossier secret de l'Algérie, Chap. 14.

(المغرب العربى)

المتحدة وساطتها ، مما يؤكد ما بلغته القضية الجزائرية من أهمية فى المحيط الدولى . ومما يذكر بهذه المناسبة أن سياسة الولايات المتحدة ازاء الجزائر تأرجحت بين عاملين : الرغبة فى المحافظة على حلف الأطلسى ، وكانت تجرهما الى تأييد فرنسا على طول الخط . والعامل الثانى : هو أن قسما كبيرا من الراى العام فى الولايات المتحدة يعارض الاستعمار بشكله التقليدى المباشر ، وهو الصورة السائدة فى الجزائر . وكان للعامل الأول الرجحان فى السنوات الأولى . ولكن يبدو أن حكومة الولايات المتحدة أصبحت مقتنعة بأنه طالما أن فرنسا لا تستطيع القضاء على الثورة فان استمرار الحرب مدة أطول يؤدى الى تقرب الجزائريين من الكتلة الشيوعية . وما هو فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة يقوم بزيارة موسكو وهكين على أثر التجربة السيئة فى ملان .

على أن الوساطة الأمريكية لم تكن الحافز الرئيسى لدى ديجول لكى يغير موقفه ويقبل التفاوض مع جبهة التحرير وحدها ، فقد وقع خلال شهر أبريل حادث خطير كان له أعمق الأثر فى اقناع رئيس الجمهورية بأن يسلك مسلكا جديدا .

ففى المدة من ٢٢ الى ٢٦ أبريل قام أربعة من الجنرلات هم سالان ، وشال ، وجومو ، وزير بمحاولة للاستيلاء على السلطة فى الجزائر . وكان شال هو أكبر الشخصيات من بين أعضاء الجيش العامل التى اشتركت فى المحاولة بيد أنه لم يكن زعيم الحركة ، والظاهر أن جماعة من الكولونيلات هم الذين دبروها لذلك حينما رأى شال أن الجيش لم يلتف حول الحركة اثر هو وزير تسليم نفسيهما تجنبا للحرب الأهلية ، سيما وأن رئيس الجمهورية أظهر عزما أكيدا على قمع التمرد . حينئذ أسرع مذبزو الانقلاب الحقيقيون الى التخفى واخذوا يعدون لتكوين منظمة الجيش السرى التى أتخذت من سالان زعيما لها . وقد لعبت الفرقة الأجنبية دورا بارزا فى تلك الحركة . لأن مصالح ضباطها ارتبطت بالحرب الجزائرية . وهذه الفرقة تتكون من الجنود المرتزقة الذين ألفوا أساليب الحرب العتيقة ، تلك الأساليب التى تتلاءم مع الحرب الجزائرية ، ولكنها غير قابلة للتطور الذى أراد ديجول أن يدخله على الجيش . كما لوحظ أن صغار الملاك والمستوطنين من أصحاب الحرف صاروا عند هذا الجيش السرى المعارض للسياسة الديجولية . بينما

أظهر كبار الملاك ورجال الصناعة ميلا الى الاعتدال وتمنوا لو وجدت قوة
ثالثة يمكن التفاوض معها على حل وسط .

وبالقضاء على هذا التمرد أصبح دييجول يملك من السلطة ما لم يتأت
لحكومة فرنسية منذ زمن بعيد . وقد كشفت له هذه الأحداث أن استتباب
سلطة الدولة فى فرنسا يتطلب إنهاء المشكلة الجزائرية فى أسرع وقت ممكن .
وليس معنى ذلك أن الجنرال صار مستعدا للتسليم بمطالب الوطنيين
الجزائريين . فان الهوة كانت ما تزال بعيدة بين الفريقين حينما بدأت
مفاوضات ايفيان فى ٢٠ مايو ١٩٦١ وهكذا لم يتم الوصول الى الاتفاق
الا بعد مضى عشرة أشهر من بدء المحادثات ، وفى خلال تلك المدة تعرضت
المفاوضات لأكثر من مرة للانقطاع .

اختيرت ايفيان ، وهى مدينة فرنسية صغيرة مشهورة بالسياحة ،
لوقوعها على الحدود السويسرية ، فيستطيع الوفد الجزائرى أن يقيم فى
أرض محايدة ، وينتقل أثناء العمل عبر الحدود . وقد رأس الوفد
الفرنسى فى معظم جلسات المفاوضات لوى جوكس وزير الدولة لشئون
الجزائر . أما الوفد الجزائرى فقد رأسه كريم بلقاسم . وكانت الحكومة
المؤقتة قد طالبت بالافراج عن بن بلال ليرأس وفد المفاوضات فلم تستجب
فرنسا لهذا الطلب ، ولكنها سمحت للمفاوضين أن يتصلوا به .

كانت المشكلات الرئيسية التى طال حولها الجدل تتعلق بضمانات
حرية الاستفتاء وبوضع المستوطنين فى الجزائر بعد الاستقلال ، ثم مشكلة
الصحراء الكبرى .

ومن السهل فهم الأسباب التى جعلت الجزائريين يتشددون فى
ضمانات حرية الاستفتاء ، لأن فرنسا اذا كانت قد قبلت مبدئيا اجراء
استفتاء تقرير المصير ، فهذا لا يكفل قط نزاهة الاجراءات . وقد دلت
التجارب السابقة على أن الاستفتاء فى ظل سلطة فرنسية غير مضمون .
ومن هذا انتقلت المناقشة الى البحث فى ايجاد فترة انتقالية يساهم
الجزائريون خلالها مساهمة حقيقية فى السلطة . وقد سلم الفرنسيون
بالمبدأ ولكنهم اختلفوا اختلافا كليا فى التفاصيل . وبينما تشدد
الجزائريون فى ضمانات سلامة الاستفتاء تشدد الفرنسيون فى الضمانات

الخاصة بالمستوطنين • وطالبوا بحقوقهم فى أن يحملوا جنسيتين • الجنسية الجزائرية كى يتمتعوا بجميع حقوق المواطن الجزائرى ، والجنسية الفرنسية كى لاتنفصم صلاتهم بالوطن الأم • ومن الواضح أن هذا المطلب يتعارض مع السيادة الجزائرية •

أما مشكلة الصحراء الكبرى فقد نشأت عن مناورات الفرنسيين لاقتطاعها من الجزائر أبان عهد استعمارها الطويل • وقد تصادف اكتشاف النفط فى الصحراء قبيل اندلاع الثورة الجزائرية ، لذلك قلبت فرنسا سياستها القديمة رأسا على عقب • فمذ سنة ١٩٥٧ أخذت تعمل على فصل الصحراء اداريا عن الجزائر • واستغنتها من القانون الاطارى لسنة ١٩٥٨ وأصدرت القوانين التى تؤكد أن الصحراء جزء من أراضيها الوطنية وانشأت وزارة خاصة بالصحراء ، ولكن هذه الاجراءات لم يكن بوسعها ان تبطل الحقائق الجغرافية • فليس لأهل الصحراء اتصال بالعالم الخارجى الا عن طريق الجزائر • كما أن انبائيب النفط لا بد وأن تمر بأراضيها ، وهى ترتبط بالجزائر ارتباطا وثيقا من النواحي البشرية والروحية • لذلك كان على فرنسا أن تبحث عن مناورة جديدة • وفى يوليو أثار موضوع حقوق الدول الواقعة على حافة الصحراء فيها وفى نقطها • وصرحت بأن هذه المشكلة لا يمكن أن تسوى مع الجزائر وحدها • ولحسن حظ الجزائر أعلنت جميع الدول المعنية أنها ستترك البحث فى هذا الموضوع حتى يتم استقلال الجزائر •

لقد كان موضوع الصحراء سببا مباشرا فى انقطاع المفاوضات فترة طويلة منذ ٢٨ يوليو ١٩٦٦ حتى نهاية العام • وظهرت بوادر تدل على أن الموقف يزداد تعقدا ، فمن جهة ، استمر ديجول يشير الى تجميع هؤلاء الذين لا يريدون العيش فى ظل حكومة وطنية جزائرية ، وكان هذا التلميح ينطوى على التهديد بأمرين : احياء فكرة التقسيم • أو ترحيل الأوربيين لحرمان الجزائر من الخبرة الفنية • ومن جهة أخرى أدخلت تعديلات هامة على الحكومة المؤقتة ، كان أبرزها إبعاد فرحات عباس المعروف بالاعتدال • واسناد رياستها الى يوسف بن خدة وهو صيدلى مثل سلفه ، ولكنه يختلف عنه تماما فى النشأة السياسية • فقد كان أمينا عاما لحركة الانتصار للحريات • ثم انفصل عن المصاليين عند تأسيس اللجنة المركزية سنة ١٩٥٣

وكان مسئولاً عن عمليات جيش التحرير فى منطقة العاصمة وقتاً ما ، ففهم هذا التعديل على أنه اتجاه نحو التشدد بعد أن يئس الجزائريون من المفاوضات .

والحق أن موقف جبهة التحرير فى المفاوضات كان محدداً من قبل . وهو يبنى على قرارات مؤتمر الصمام ولم يكن يوسع أحد أن يتنازل عن شئ منها ، لذلك فإن فرنسا كانت هى التى تضطر الى تقديم التنازل تلو الآخر حتى أمكن الوصول الى اتفاق . وقد تعاقبت هذه التنازلات فى خريف سنة ١٩٦١ . ففى سبتمبر أعلن ديغول بأن أية حكومة جزائرية لا يمكنها التخلّى عن الصحراء الكبرى . ثم أخذ يؤكد رغبته فى أن تلعب فرنسا دوراً قيادياً فى أوروبا . وأن تنفض عنها غبار التبعية فى حلف الأطلسي . ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من التخلص من أعباء الحرب الجزائرية . وهكذا نستطيع أن نفسر تطور موقف ديغول من الجزائر بسياسته العامة . الاو هى تحقيق زعامة فرنسا فى أوروبا الغربية . واسترداد مركزها كاحدى الدول الكبرى . وحتى من قبل أن يتم الاتفاق فى ايفيان شرعت الحكومة الفرنسية فى سحب بعض قواتها من الجزائر .

ومن جهة أخرى ساعد ظهور المنظمة السرية على التقريب بين الخصوم القدامى ، اذ أصبحوا أمام عدو مشترك . فالمنظمة السرية تهدف الى اقامة الفاشية فى فرنسا والاطاحة بحكومة ديغول ، مما جعل أحزاب اليسار تلتف حوله بالرغم من اختلافها معه حول السياسة الداخلية . وصار الرأى العام أكثر تقبلاً لمبدأ استقلال الجزائر . وكانت المنظمة تسعى فى نفس الوقت لتمكين المستوطنين من السلطة والقضاء على العنصر الوطنى قضاء مبرماً وراجت شائعات باقامة جمهورية أوربية فى مدينتى الجزائر ووهران .

ومن أمثلة هذا التأثير الذى أحدثه وجود المنظمة السرية فى سير المفاوضات ذلك التقارب الذى تمّ حول المشكلة المعقدة الخاصة بالمرحلة الانتقالية حينما استؤنفت المحادثات بصورة سرية فى ديسمبر . فقد اتفق الطرفان على ضرورة تقصير تلك المرحلة الى مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة ، وكان الفرنسيون يريدون فى بداية الأمر اطالتها الى نحو

سنة . كذلك اقتنع الفرنسيون بضرورة وضع قوات كافية تحت تصرف الهيئة التنفيذية المؤقتة. لتضمن سلامة الاستفتاء ، على أن تتكون هذه القوة من الجزائريين . ويمكن أن تصل الى ستين ألفا . وفى نفس الوقت تساهل الوفد الجزائرى فى نقطة أخرى . فبالرغم من احتياطه الشديد لضمان حرية الاستفتاء فانه قبل استمرار اشراف الجيش الفرنسى على الأمن فى المدن الكبرى ، لأنه أقدر على مواجهة المنظمة السرية .

— ٣ —

تحليل اتفاقيات ايفيان

اعتبرت اتفاقيات ايفيان فى حينها حلا وسطا هو اقرب الى وجهة النظر الجزائرية . ولا شك أن الذين أيدوا عقد الاتفاقيات من الجزائريين كانوا يدركون الصفة المرحلية لها . . .

وقد اشتملت الاتفاقيات على تصريح أولى يحدد المبادئ العامة لطبيعة العلاقات فى المستقبل (١) :

فى حالة اختيار الاستقلال تعترف به فرنسا فورا . وتكون للجزائر مطلق الحرية فى اختيار نوع الحكومة وتقرير سياستها الخارجية واوضاعها الاقتصادية . واذا وقع خلاف حول تفسير الاتفاقيات يلجأ الطرفان الى تسويته بالطرق السلمية أو التحكيم ، والا رفع الى محكمة العدل الدولية . وينص التصريح كذلك على ضرورة انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور بعد ثلاثة أسابيع من اجراء الاستفتاء على تقرير المصير . وقد تعذر وضع هذا البند موضع التنفيذ مثل كثير من بنود الاتفاقية الأخرى ، ويرجع ذلك الى الخلافات التى اقترنت بظهور الجمهورية الجزائرية .

ويلى هذا التصريح تسع إتفاقيات مختلفة تتناول الثلاثة الأولى منها موضوع الاستفتاء وضمانات حريته ، وتنظيم المرحلة الانتقالية ، وكيفية

(١) انظر الترجمة العربية الكاملة للاتفاقيات فى كتاب الجزائر المعاصرة وقد قام بها المؤلف .

تنفيذ وقف اطلاق النار . وكلها مسائل مؤقتة انتهى دورها فتشير على سبيل المثال الى حرية تكوين الأحزاب وحضور الصحفيين الأجانب للثبوت من حرية الاستفتاء .

وفى خلال المرحلة الانتقالية بين وقف اطلاق النار والاستفتاء تحتفظ فرنسا بالسيادة ، ويمثلها فى الجزائر مندوب سام يشرف على الدفـاع والشئون الخارجية والأمن العام . على أن تشاركه فى ادارة البلاد هيئة تنفيذية مؤقتة تضم غالبية من الجزائريين . ويرأسها جزائرى . وتوزع على أعضائها الاختصاصات الادارية المختلفة . ولم يؤخذ بالاقترح الجزائري يجعل المندوب السامى ملزما بتنفيذ قراراتها . ومع ذلك فقد اكتسبت الهيئة سلطة فعلية بعد أن وضعت تحت تصرفها قوة كبيرة من الشرطة الوطنية . ومهمة الهيئة الرئيسية هى الاشراف على استفتاء تقرير المصير . ويلاحظ أنه عندما تم تأليف الهيئة التنفيذية اشترك فيها خمسة من أعضاء جبهة التحرير .

ومن الأجهزة المؤقتة التى نصت عليها الاتفاقية لجنة مختلطة لمساعدة المهاجرين الجزائريين فى الخارج على العودة الى بلادهم قبل اجراء الاستفتاء . وكان هؤلاء يقدرون بنحو ربع مليون يعيش معظمهم فى تونس والمغرب . ثم محكمة مختلطة للنظر فى قضايا الأمن العام . وكان من المفروض أن تختص بالنظر فى الجرائم التى يرتكبها أفراد الجيش السرى .

أما اتفاق وقف اطلاق النار فقد نظم وضع قوات جيش التحرير فى هذه المرحلة الانتقالية . فيجب عليه أن يربط فى الأماكن التى كان بها يوم توقيع الاتفاق . ويجوز لجنوده أن يتجولوا فى الجزائر دون أن يحملوا أسلحة . وعلى كل فان هذه الاتفاقيات الثلاثة لم تكن بالنسبة لفرنسا سوى طريقة لحفظ ماء الوجه ، إذ كانت نتيجة الاستفتاء معروفة مقدما ، ولكنها لم تشأ أن تتراجع دفعة واحدة وتسلم باستقلال البلاد .

على أن فرنسا قد احتفظت بمقتضى الاتفاقيات الأخرى بكثير من الامتيازات وكان أخطرهما ما يتعلق بالشئون العسكرية ، والضمانات التى نص عليها للأوربيين . ومع ذلك فقد فقدت هذه الضمانات أهميتها بعد أن

غادر معظم المستوطنين البلاد ولم يبق منهم سوى العناصر المسألة التي قبلت التعاون مع الجزائريين .

قد اشرنا من قبل الى ان فرنسا طالبت ان يحتفظ المستوطنون بجنسيتين ، مما يتضمن انتهاكا لسيادة البلاد . وسويت هذه المسألة المعقدة على النحو التالي : اعطيت لمستوطنين مهلة مدتها ثلاث سنوات يظلون خلالها رعايا فرنسيين ، ويستطيعون في نفس الوقت ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية وحدها ، وبعد هذه المدة عليهم ان يختاروا بين الجنسية . فاذا اختاروا الجنسية الجزائرية أصبحوا مواطنين لهم ما للجزائريين من حقوق ، وعليهم ما عليهم من الواجبات . ومع ذلك فعلى الجزائر ان تراعى مميزاتهم الخاصة . في الشؤون الثقافية واللغوية والدينية ، وأن يحتفظوا بقانون احوالهم الشخصية .

وقد وصف هؤلاء المستوطنون باسم « الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام » ولابد ان يكون لهم تمثيل عادل في المجالس ذات الصبغة السياسية او المدنية . وكذلك في وظائف الدولة . واذا بلغ عددهم في قرية خمسين شخصا فأكثر دون ان يحصلوا على مقعد في المجلس المحلي . فلا بد وان يعين منهم مندوب يمثلهم . واذا كانوا يشكلون الاغلبية في احدى الدوائر ان يديروا الشؤون البلدية فيها .

كذلك نصت الاتفاقية على ضرورة تمثيلهم في القضاء بجميع درجاته طالما ان احد المائتين في المحكمة ينتمى الى فئة « الجزائريين التابعين للقانون المدني العام » واذا كان هناك محلفون في القضاء الجنائي ، فلا بد ان يكون ثلثهم من هذه الفئة واذا كانت المحكمة تتألف من قاض واحد فيجب ان يعين له مساعد فرنسي . ونصت الاتفاقية على انه لا يجوز مصادرة اموالهم الا بعد دفع تعويض عادل يتفق عليه مقدما .

وعلاوة على ذلك كله تقام محكمة للضمانات تكون من قاضيين وطنيين وآخرين من فئة « الجزائريين التابعين للقانون المدني العام » وذلك للنظر في كيفية تنفيذ الضمانات . على انه بعد خروج غالبية المستوطنين لم تدع الحاجة الى اقامة مثل هذه المحكمة . ومن جهة اخرى فان الحكومة

الجزائرية خصصت للأوروبيين فى الجمعية الوطنية - وهى أهم هيئة سياسية - ستة عشر مقعدا من بين ١٩٦ ، وهى نسبة كانت تزيد على أهمية المستوطنين العديدة عند الاستقلال . ومن حيث الواجبات فقد اعفت الاتفاقية الأوروبيين الذين يختارون الجنسية الجزائرية من الخدمة العسكرية لمدة خمس سنوات .

أما اذا اختار المستوطنون الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية فانهم يعتبرون أجنبى ، ويتمتعون بنفس الضمانات التى يكفلها القانون الدولى للأجنبى . فضلا عن ذلك فقد نصت الاتفاقية على امتيازات خاصة : حق دخول الجزائر والاقامة بها بمجرد حمل البطاقة الشخصية . وحق التملك والاشتغال بجميع المهن اشتغالا مثمرا . وحق نقل الأموال خارج البلاد على الا يضر ذلك بالاقتصاد الجزائرى . ولايجوز التمييز بينهم وبين الجزائريين فى الضرائب ، او قوانين الاصلاح الزراعى مع ملاحظة أن للجزائريين تسهيلات مماثلة بخصوص الاقامة والعمل فى فرنسا .

أما الامتيازات العسكرية التى احتفظت بها فرنسا فتتمثل فى استئجار قاعدة المرسى الكبير البحرية لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد ، مع النص على أن اراضى القاعدة جزء من التراب الجزائرى ، وتتبع القاعدة مطارات ومنشآت عسكرية حولها تخضع لنفس نظامها ، وبمقتضى هذا النظام يكون للفرنسيين وحدهم حق التحليق فوقها ، واستخدام مياهها الاقليمية ، والاشراف على الأمن فيها ، واستخدام شبكات المواصلات الماسلكية الخاصة بها . واعطى الفرنسيون حق الاستيلاء على الابنية اللازمة داخل منطقة القاعدة مع دفع التعويضات المناسبة .

وبجانب القاعدة تحتل فرنسا بعض المواقع فى الصحراء الكبرى لمدة خمس سنوات . أهمها فى كولم بيشار وريجان . ولها أن تستخدم التجارب النووية ولو أن الاتفاقية لم تذكر صراحة حق فرنسا فى اجراء هذه التجارب . ومع ذلك فقد كان من الضرورى تعديل الاتفاقية العسكرية لتناسب مع موقف الجزائر من هذه المسألة . ولم تعارض فرنسا فى أن تنقل هذه المحطات الفنية الى بعض ممتلكاتها فى المحيط الهادى ، بعد أن أعلن الرئيس بن بللا فى مارس ١٩٦٣ عدم موافقة بلاده على اجراء التجارب

النوعية فى أراضيها . ونصت الاتفاقية على منح التسهيلات للقوات الفرنسية لكى تستخدم الطرق البرية والبحرية والجوية التى تصل بين قواعدما المختلفة . وللمجنود الفرنسيين قضاء مستقل ، ولكن اذا ارتكبوا مخالفات تضر بأمن الجزائر فانهم يقدمون الى محاكم جزائية . وفى هذه الحالة يتم اعتقالهم داخل سجون القوات الفرنسية . ولهذه القوات أن تنتقل فى الجزائر حاملة السلاح .

وفىما عدا ذلك نظمت الاتفاقية مواعيد الجلاء على النحو التالى :
تخفض القوات الفرنسية بعد عملية الاستفتاء بسنة واحدة الى ثمانين الفا . ثم يتم جلاؤها عن بقية البلاد بعد سنتين ، أى عند انقضاء المهلة التى أعطيت للأوروبيين لاختيار جنسيتهم .

أما التعاون المالى والاقتصادى فقد جاء فى مقدمة الاتفاقية الخاصة به أن فرنسا تقدم اعانة مالية بقدر ما لها من مصالح فى الجزائر . وتشمل هذه الاعانة التعويضات التى تدفع للأوروبيين نتيجة لتطبيق قانون الإصلاح الزراعى أو التأميم . وتذكر الاتفاقية أنه يجب أن تكون الاعانة مساوية لمعدل المشروعات التى يجرى تنفيذها فى السنوات السابقة على تقرير المصير . ويقصد بذلك مشروع قسنطينة .

وتنص الاتفاقية على مبدأ الأفضلية فى المعاملة بالنسبة للرسوم الجمركية . ويتفق على السلع الجزائرية التى تعفى تماما من الرسوم الجمركية فى فرنسا ، وسيترتب على هذا النص وضع ترتيبات خاصة بين الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة . وحسب الاتفاقية تدخل الجزائر فى منطقة الفرنك . ولكن يخصص لها جزء من العملات الصعبة التى تحصل عليها فرنسا . وتنص الاتفاقية على إقامة مؤسسه فى المستقبل لاصدار النقد الجزائرى .

ومما يلفت النظر أن يدخل ضمن هذه الاتفاقية البند الخاص بوضع الجزائريين فى فرنسا ، فنص على أنهم ، وخاصة العمال يتمتعون بنفس الحقوق التى للفرنسيين ما عدا الحقوق السياسية . وفى ذلك مايفرى العمال الجزائريين بالبقاء فى فرنسا . بل وهجرة اعداد جديدة اليها كما حدث فعلا .

وقد خصصت إحدى الاتفاقيات لكيفية استغلال نفط الصحراء وغيره من المعادن الموجودة في باطن الأرض . وأبرز ما في هذه الاتفاقية هو النص على أنه ، في خلال ست سنوات يكون للشركات الفرنسية الأولوية في الحصول على امتيازات التنقيب ، وذلك إذا تساوت عروضها مع الشركات الأخرى . ويستمر العمل بالامتيازات التي تم منحها قبل الاستقلال ، وكذلك قانون نفط الصحراء الذي وضع في عهد الحكم الفرنسي . ولا يجوز لفرنسا أن تمنح رخصاً جديدة خلال الفترة الانتقالية . وبعد ذلك ينتقل حق منح التراخيص إلى الدولة الجزائرية كما تنتقل إلى إشرافها الامتيازات الممنوحة من قبل .

ويلاحظ أن الجزائريين استهدفوا المشاركة الإدارية والفنية في نفط الصحراء دون أن يكتفوا باستلام الأرباح . ولهذا الغرض نصت الاتفاقية على إنشاء هيئة فنية مستقلة لها شخصية اعتبارية ، تساهم الدولتان في تمويلها . ويكون القصد منها وضع الخطط لاستثمار الصحراء بطريقة عملية ، وتطوير الاستغلال ، والنظر في العروض المقدمة من الشركات من الناحيتين الفنية والإدارية . وتشرف كذلك على صيانة منشآت النفط والأنايب .

يبقى يعد ذلك اتفاقيتان : أحدهما خاصة بالتعاون الثقافي ، والأخرى بالتعاون الفني ، وأغلب ما ورد فيهما يحقق منافع بالنسبة للجزائر ومن ذلك تسهيل التحاق الجزائريين بالمعاهد الفرنسية ، وإعطاؤهم منحة دراسية ودورات تدريبية ، ومع ذلك فإن الاتفاقية الثقافية تهدف أيضاً إلى الإبقاء على نفوذ فرنسا الثقافي ، وذلك بالنص على حرية إنشاء المدارس والمعاهد والمكاتب الجامعية . وتراعى الجزائر في توزيع أقسام كلياتها الجامعية التوزيع الشائع في فرنسا .

وحسب اتفاقية التعاون الفني تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الموظفين الذين هي في حاجة إليهم ، وتقدم الجزائر كشفاً بهذه الوظائف كل سنتين ، وهي مدة العقد ويتبع الموظفون السلطات الجزائرية ، ولا يجوز لهم الاشتغال بالسياسة ، كما لا يجوز للحكومة الجزائرية طردهم من البلاد

الا بعد اخطار مسبب . وتحسدد اتفاقية تالية تنظيم مرتباتهم وتوزيع الأعباء المالية بين البلدين .



حققت الجزائر استقلالها بعقد هذه الاتفاقيات . وكانت مضطرة فى سبيل ذلك الى تنازلات كبيرة كما رأينا ولذلك لم يعتبر الجزائريون اتفاقيات إيفيان سوى مجرد مرحلة ، كما عبرت عن ذلك مجلة المجاهد عندما نشرت ملخص الاتفاقيات بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٦٢ .

وليسـت الاتفاقيات محدودة بزمن ، باستثناء مواعيد الجلاء ، وتأجير قاعدة المرسى الكبير . ولابد أن يكون الجزائريون قد عولوا على تطور الزمن بعد الاستقلال لـكى يحصروا مساوئ الاتفاقية فى أضيق نطاق . وكان بوسعهم أن يجدوا المبررات التى تحقق لهم أغراضهم ، سواء بالاستناد الى تفسير النصوص ، أو الانتفاع بأحداث جـدت وظروف تغيرت مثال ذلك : وضع نهاية لحق فرنسا فى استخدام محطات تجاريها النووية فى الصحراء الكبرى نزولا على اجماع الدول الأفريقية ، وعدم التقيد بالنص المقاتل بضرورة احترام أماكن العبادة الكاثوليكية والبروتستنتية واليهودية . فان الحقوق التاريخية كانت تبرر للجزائر ارجاع المساجد التى حولها الفرنسيون الى كنائس الى ما كانت عليه قبل الاحتلال . وتم ذلك بالاتفاق مع السلطات الكنسية مباشرة .

وامم من ذلك الاستيلاء على مليونين ونصف مليون هكتار من ممتلكات المستوطنين الذين غادروا البلاد . فقد اعتبروا أنهم باهمالهم زراعتها يضررون بالاقتصاد الجزائرى . وتقررت مصادرتها دون تعويض . كذلك فرضت القيود على تنقل الأموال استنادا الى ما ورد فى الاتفاقية الاقتصادية من اشتراط « الا يضر انتقال الأموال بالاقتصاد الجزائرى » ولم يـمض عام واحد على استقلال الجزائر حتى شرع فى تعديل بعض الاتفاقيات وخاصة الاتفاق العسكرى ، واتفاق النفط . فقصر أمد الجلاء الى نهاية ١٩٦٤ باستثناء قاعدة المرسى الكبير التى صفت بدورها سنة ١٩٦٨ .

أما فى فرنسا فقد أثارت اتفاقيات إيفيان ردود فعل متباينة .

ومن المتوقع أن تعترض عليها احزاب اليمين التي تؤيد المستوطنين . وقد حاول هؤلاء الاخيريون افسادها ، وذلك بمضاعفة نشاط الجيش السري ، رجاء أن يجروا الجزائريين الى الاخلال بشرط وقف اطلاق النار . واضطر الجزائريون الى كثير من ضبط النفس لكي يفوتوا عليهم هذا الغرض . فلما يئسوا من افسادها طالبوا بتعديلها على الأقل . وذلك بتقوية ضمانات الأوربيين ، واستشهدوا بوضع الأتراك في قبرص ، وذلك اذا تعذر (١) التقسيم .

وحجة المعارضين هي أن السوابق دلت على أن مثل هذه الاتفاقيات لا تعمر طويلا ، بدليل ما حدث في تونس سنة ١٩٥٥ ، وكيف أن الاتفاقية التي ضمنت حقوق المستوطنين ألغيت بعد عشرة أشهر . وقد أجاب أنصار الاتفاقية بأن المعونة الاقتصادية ضمان كاف لكي يحترم الجزائريون الاتفاقيات . فرد المعارضون بأنه من الممكن أن تلجأ الجزائر الى دول أخرى . وعلى كل فهذه المناقشات لم تكن لها سوى قيمة نظرية وكان المعول عليه هو روح السياسة العامة لكلتا الدولتين ، وليست نصوص الاتفاقية . فمن المعروف أن حكومة ديغول لم تتخذ من المعونة الاقتصادية وسيلة للمضغط على الجزائر ، فاستمرت في تقديمها حتى بعد اجراء التعديلات وحتى يتغلب ديغول على المعارضة بشأن سياسته الجزائرية اضطر الى طرح هذا الموضوع على استفتاء جديد اثر توقيع الاتفاقيات . ويبدو أن وجود الجيش السري قد دفع معظم الفرنسيين الى الموافقة دون أن يكونوا مقتنعين بذلك . وهكذا جاءت النتيجة في استفتاء ٨ ابريل ١٩٦٢ بنسبة ٩١٪ بالموافقة .

اذا نظرنا الى نتيجة استقلال الجزائر وتأثيره على فرنسا فسوف نلاحظ أنها حققت نتائج مفيدة على عكس ما كان يشيعه المستوطنون وأنصارهم فقد استطاعت فرنسا أن تمضي في تحديث صناعاتها وجيشها وتحسن من مركزها الدولي ولا أدل على ذلك من اعادة انتخاب الجنرال ديغول كرئيس للجمهورية سنة ١٩٦٥ .

(١) عبر عن وجهة النظر هذه : Maurice Allais : L'Algérie D'évian

الفصل العشرون

أزمة السلطة في الجزائر

قام الجنرال ديغول بإعلان استقلال الجزائر في يوليو سنة ١٩٦٢ ، غير أن الوطنيين الجزائريين رفضوا أن يكون هذا الاعلان هو وثيقة الاستقلال فجعلوا من يوم ٥ يوليو التاريخ الرسمي لاعلان الجمهورية . ويصادف هذا اليوم ذكرى احتلال الفرنسيين للبلاد سنة ١٨٣٠ .

وحسب اتفاقيات ايفيان كان لا بد من اجراء انتخابات لجمعية تأسيسية في غضون ثلاثة اسابيع . من اعلان الاستقلال . ومهمة الجمعية هي وضع دستور للبلاد ، غير أن الخلافات الخطيرة التي صاحبت اعلان الاستقلال اخرت اجراء الانتخابات نحو شهرين كما سنذكر ذلك فيما بعد . ويكفي أن نشير ههنا الى ان الحكومة الجزائرية التي تسلمت السلطة في اغسطس برئاسة أحمد بن بللا وبتأييد معظم جيش التحرير الذي يقوده هواري بومدين قررت أن الظروف الحالية للجزائر تقضى باتباع نظام الحزب الواحد ، وقدمت قائمة انتخابية باسماء المرشحين لمقاعد الجمعية التأسيسية البالغة ١٩٦ مقعدا .

١ - الصراع من أجل الحكم :

نجح زعماء الثورة في المحافظة على وحدة الصف طوال فترة النضال المسلح ولايعنى ذلك عدم وقوع خلافات فيما بينهم ، بل على العكس أدت أعمال التجسس ومكافحته الى اثاره الشكوك وتمادى بعض القواد في حركات التطهير حتى كان البعض يحاكمون لأبسط الشبهات .

وقد حاول حسين آيت أحمد في كتاب أصدره بالفرنسية سنة ١٩٦٤ (١) بعنوان « الحرب ومابعد الحرب » أن يسرد بعض أحداث الخلاف التي نشبت بين الزعماء منذ سنة ١٩٥٦ وقال ان رمضان عبانة كان يريد عقد مؤتمر عام

1. La guerre et l'après guerre.

لجبهة التحرير لتسوية الخلاف وانه أى المؤلف اعترض فى ذلك الوقت على تلك الفكرة حتى لا يكون هناك مجال للمجدل اثناء الانشغال بالثورة .

أما بعد الاستقلال وبعد أن أصبح آيت أحمد فى صفوف المعارضة وأستأثر بن بللا بالسلطة فقد غير المؤلف رأيه وضار ينادى بدعوة مؤتمر عام يضم مختلف الاتجاهات وتنبتق عنه قيادة جماعية . وقد قيل فى ذلك الحين أن المؤتمر الذى برزت فيه شخصية رمضان عبانة كان يمثل قواد الولايات أو معظمهم وأن نوعاً من الصراع نشأ فى ذلك الوقت بين هؤلاء وبين ممثلى الجبهة فى خارج الجزائر ومن بينهم بن بللا وآيت أحمد ومحمد خيضر . وانتقد قواد الولايات ممثلى الجبهة فى الخارج مع كثير من المبالغة بأنهم يعيشون عيشة رغدة ولا يشاركون فى الآلام التى يعانى منها رجال جيش التحرير . ولعل هذا هو أول انقسام يظهر بين ما يسميه الكتاب بفريق العسكريين وفريق السياسيين ، غير أن هذا التمييز ينطوى على كثير من الاصطناع وخاصة بالنسبة الى الثورة الجزائرية ، فقد اقتضت طبيعة الثورة أن يشغل قواد الولايات الست مناصب ادارية وأن يشتغلوا بالسياسة كما أن كثيرين ممن سموا بأعضاء البعثة الخارجية أو السياسيين نشأوا أصلاً تحت علم جيش التحرير ثم كلفوا بمهام فى الخارج ، وكان بن بللا يتولى مهمة قيادة القوافل التى تنقل الأسلحة الى الجزائر عبر ليبيا ، كما أن يوسف بن خدة كان فى بعض الأوقات قائداً للولاية الرابعة حيث تقع العاصمة قبل أن يصبح رئيساً للحكومة المؤقتة ، ولأشك أن وقوع بن بللا فى الأسر نتيجة حادث الطائرة المشهور هو الذى أبعده عن فرصة العمل النضالى .

على أن الانقسامات امتدت لتشمل القادة الخمسة الذين ظلوا معتقلين حتى توقيع اتفاقيات ايفيان وقد اكتشف ذلك عبد العزيز بوتفليقة حينما ذهب ممثلاً للقيادة العامة للاتصال بهم ، فلاحظ أن كلا من بوضياف وآيت أحمد يرفض أن تعتمد السلطة فى الدولة الجديدة على الجيش ، بينما مال بن بللا الى الاستعانة بالقيادة العامة . أما محمد خيضر الذى كان متأثراً بالمناورات السياسية منذ عهد مصالى الحاج ، فقد وافق بن بللا ، ولكنه كان يرغب فى أن يعود الجيش الى ثكناته بعد استقرار الدولة . والواقع أن تصور بن بللا لتكوين القوات المسلحة ظل متأثراً بعهد الثورة وهو يؤكد ماسبق أن ذكرناه من صعوبة التمييز بين السياسيين والعسكريين ، والجيش فى مثل هذه الظروف يكون اقرب الى الميلشيا منه الى الجيش المحترف ، الذى

يمارس التدريب الدقيق على أحدث الأسلحة ، والجندى فى نظر بن بللا يمكن أن يمكسك البندقية بيد ويحمل الفأس باليد الأخرى ليساهم فى تطوير نظام الانتاج الزراعى . غير أن الأحداث ستثبت أن مسئوليات الدولة المستقلة تختلف عن مسئوليات الثورة فى عهد الاستعمار . والدولة المستقلة تحتاج الى جيوش فنية محترفة .

طرحت هذه الخلافات للمرة الأولى علنا فى المؤتمر الوطنى الذى عقدته جبهة التحرير كعادتها فى طرابلس فى يونيو سنة ١٩٦٢ . ورات الحكومة المؤقتة انها صاحبة السلطة الرسمية التى يجب ان تتسلم البلاد من يد الفرنسيين الى أن تجرى الانتخابات للجمعية التأسيسية . أما بن بللا وانصاره فقد اقترحوا ستة أسماء جديدة معظمهم ممن كانوا مع بن بللا فى الأسر مثل حسين آيت أحمد ورايح بيطاط وبوضياف لتشكيل المكتب السياسى لجبهة التحرير ، ومهمته ان يتسلم السلطة باسم الجبهة من يد الفرنسيين ويقوم بعد ذلك بالاشراف على الانتخابات . وبناء عليه طالب بن بللا باقالة الحكومة المؤقتة ونال تأييد ٥٩ صوتا يشكلون غالبية أعضاء المجلس الوطنى البالغ عددهم ٧٢ وفسر هذا النجاح بأن بن بللا كان يتمتع بتأييد العسكريين وهم غالبية أعضاء المجلس . والواقع ان مستقبل السلطة كان يتوقف على موقف قواد الولايات الست ، ولوحظ ان عددا من الزعماء أخذوا يتسابقون على كسب ودهم فقد أسرع كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال الى تزيى أوزو مستنجدين بقيادة ولاية القبائل الصغرى بينما اتجه بن بللا ومحمد خيضر الى وجدة فى الغرب حيث ينتشر قسم كبير من جيش التحرير على الحدود يفوق فى حجمه القوى الداخلة فقد قدر بثلاثين الفا مقابل عشرة الاف بالداخل فضلا عن ذلك فان مجموعة وجدة تتبع القيادة العامة مباشرة .

أما آيت أحمد وبوضياف فقد رفضا الاستعانة أصلا بأى طرف من أطراف القادة العسكريين . كما أن هوارى بومدين أعلن كذلك مساندته للمكتب السياسى . والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هو : لماذا لم يتمكن المكتب السياسى من تسلم السلطة مباشرة بعد اعلان الاستقلال ؟ الواقع ان قواد الولايات الست كانوا يتبعون من الناحية النظرية القائد العام ولكن من الناحية العملية اعتاد كل قائد ان يستقل بشئون ولايته . وذلك لأن تحقيق

الاتصال السريع المباشر كان صعبا فى عهد الثورة ، ومن المدهش أن تقسيم البلاد الى ست مناطق عسكرية استمر بعد الاستقلال واستمرت معه الامتيازات الهائلة التى يتمتع بها قواد تلك المناطق . وهذا يؤكد لنا مذكرناه من قبل من أن طبيعة الثورة اقتضت أن يكون جيش التحرير جيشا خاضعا للسياسة لايتحقق فيه النظام الدقيق كما هو الحال فى الجيوش المحترفة التى تؤسس بواسطة دولة قائمة من قبل . ومن هنا صار مستقبل الجزائر يتوقف على الاتجاه الذى يتخذه قواد الولايات على حدة . ولم يتفق هؤلاء القواد على موقف موحد عند اعلان الاستقلال .

ماذا حدث عند اعلان الاستقلال فى ٥ يوليو ١٩٦٢ ؟ لقد عمدت الحكومة المؤقتة الى عزل هوارى بومدين ووصفت المحاولات التى يقوم بها هوارى وبن بللا بأنها تهدف الى اقامة دكتاتورية عسكرية فى البلاد ، وتمكن أعضاء الحكومة من دخول العاصمة فى بداية الأمر . غير أن كثيرين استنكروا « أن يحرم المجاهدون من جنى ثمرات النصر يوم النصر » . وفى الوقت نفسه ذهب أحمد بن بللا الى المغرب ومنه عبر الحدود الى وهران وأقام مركزه فى تلمسان القريبة من مسقط رأسه ، وبدت البلاد على شفا حرب أهلية ، وتدخل قائد الولاية الرابعة حيث تقع العاصمة وأخذ زمام المبادرة بدعوة الطرفين المتنازعين الى تسوية خلافاتهم بالتفاوض ، واذن فقد كان قائد تلك الولاية يتخذ موقفا مختلفا عن القائد العام هوارى بومدين ، وعلى كل فقد كانت فكرة التوفيق تلقى ترحيبا شديدا من الرأى العام اذ لم يكن أحد مستعدا لسفك دماء جديدة ولسان الحال يقول : ألم تكف سبع سنوات من حرب ضروس مدمرة ؟

لقد ذكر البعض أن هذا الصراع امتداد للخلافات الحزبية القديمة التى تتكون منها جبهة التحرير ، وفى تلك الحالة يكون بن يوسف بن خدة ممثلا لجماعة المركزيين التى انشقت على مصالى الحاج سنة ١٩٥٢ واخذت تعد الثورة ، ويكون بن بللا وأنصاره ممثلين للجنة الثورية للاتحاد والعمل التى نفذت الثورة فعلا فى أول نوفمبر ثم انضم اليها المركزيون بعد ذلك ، غير أن هذا التفسير ينهار من أساسه اذا عرفنا أن كريم بلقاسم كان أحد أعضاء اللجنة الثورية للاتحاد والعمل ومع ذلك فقه أصبح الساعد الأيمن لبن خدة يضاف الى ذلك أعضاء هذه اللجنة الذين ساندوا بن بللا فى بداية الأمر (المغرب العربى)

أخذوا ينشقون عليه الواحد تلو الآخر بعد الاستقلال . ويفسر البعض هذا الصراع بخلافات عقائدية ، فمثلا كان محمد بوضياف يمثل الجناح اليساري في الجبهة وهو من رفقاء بن بللا في الأسر ومن أعضاء المكتب السياسي الجديد وقد ألف حزبا جديدا باسم « الحزب الاشتراكي الثوري » ولحق به بعد قليل في سبتمبر حسين آيت أحمد ، أما محمد خيضر فقد بقي في منصبه كأمين عام للجبهة حتى أبريل سنة ١٩٦٣ ثم أعلن بدوره استقالته وغادر البلاد بعد ذلك .

شرح بوضياف آراءه في كتاب نشره بالفرنسية بعنوان « الى أين تسير الجزائر (١) ؟ » وهو ينتقد زميله القديم بأنه ورث النظام الإداري نفسه الذي كان سائدا في عهد الاستعمار دون أن يغير مافيه من أجهزة مركزية ونزعة الى البيروقراطية وماقوذي اليه من نظرة استعلاء نحو الشعب ولذلك فهو يدعو الى أن تكون للهيئات الشعبية السلطة العليا في مختلف القطاعات ، فتشرف النقابات العمالية على الصناعات وتسييرها بينما تشرف جماعات الفلاحين على الزراعة . وهو يرى أن الحكومة قد أخطأت إذ أصبحت تحصل لحسابها أرباح المزارع الخاضعة لنظام التسيير الذاتي . ثم يهاجم نظام الحزب الواحد ويرى أن جبهة التحرير حسب التشكيل الذي وضعه بن بللا أصبحت مجرد فئة من الفئات السياسية ويسميتها جماعة تلمسان . ومما هو جدير بالملاحظة أن الحزب الاشتراكي الثوري اتفق مع الشيوعيين في كثير من وجهات النظر فكلاهما نادى بضرورة تعدد الأحزاب أو السماح للحزب الشيوعي بالعمل على أساس أنه شارك في الثورة .

وكما كون بوضياف حزبا سياسيا معارضا ، كذلك فعل حسين آيت أحمد حينما كون « جبهة القوة الاشتراكية » في خريف سنة ١٩٦٣ غير أن آيت أحمد تجاوز المعارضة السياسية الى العصيان العسكري حينما ارتبط بمحمد ولد الحاج أحد قواد الولايات المست وأعلن الثورة في بلاد القبائل ومع أن ولد الحاج تحول بسرعة الى جانب الحكومة في غمرة الحماس الذي ترتب على النزاع على الحدود مع المغرب فقد بقي آيت أحمد متوليا زعامة المعارضة كرجل سياسي حتى قبض عليه في أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

وتتفق جبهة القوى الاشتراكية مع بقية الاشتراكيين الجزائريين فى اعلان اعتناقها للاشتراكية العلمية ، ومع ذلك فقد وصفت بالاعتدال ، فهى قد انتقدت الاصلاح الزراعى وطالبت بالحد من التوسع فيه ، ثم ارادت ان ترد اصول اشتراكيّتها الى جذور اسلامية واخذت على بن بللا اعتماده على خبراء اجانب من الماركسيين ولم يكن بن بللا بالفعل يخفى اعجابه بكاسترو ، وقد توثقت العلاقات بين الجزائر وكوبا فى عهده مما جعل الأخيرة تنفرد بقطع علاقاتها بالجزائر بسبب عزل بن بللا .

ولم يكن بن بللا يرفض الاستفادة من الماركسية كمصدر من مصادر الفكر الاشتراكي الذى تعتنقه جبهة التحرير ، ولكنه أعلن بعيد الاستقلال أن مبادئه تختلف عن الماركسية فى أمرين رئيسيين : الاعتراف بالقيم الروحية والأخذ بالمبدأ القومى . أما موقفه ازاء الحزب الشيوعى كتنظيم فكان أشد صلابة ، وقد اشرنا كيف ان جبهة التحرير قبلت التحاق الشيوعيين بها كأفراد وما أن أعلن الاستقلال حتى تطلع الشيوعيون الى إعادة تنظيم صفوفهم وشرعوا يصدرون جريدتين فى كل من مدينتى الجزائر وهران حيث بقى قسم من الجاليات الأوربية ، وتأثر السكان اجتماعيا وثقافيا بالتيارات الفرنسية . وحاول الحزب الشيوعى فى انتخابات الجمعية التأسيسية أن يقدم قائمة منفصلة بمرشحيه فتدخلت السلطات لمنعه وحذف محمد خيضر المسئول عن الانتخابات أسماء معظم المرشحين المعروفين بانتمائهم للحزب وقدم قائمة موحدة على نحو ما رأينا . ورضخ الحزب الشيوعى على أساس أن ذلك اجراء مؤقت . وطالب فى نفس الوقت بالسماح للأحزاب المختلفة بالعمل واحتج على نظام الحزب الواحد الذى لا يتلاءم مع ظروف البلاد الاجتماعية وهو يرد بذلك على الذين قد يواجهونه بحجة أن الدول الشيوعية تأخذ بنظام الحزب الواحد .

ويستنتج من عبارة « الظروف الاجتماعية غير الملائمة » أن الجزائر ما زالت مجتمعا طبقيا . وأن الشيوعيين هم الذين يمثلون الطبقة الكادحة وأن نظام الحزب الواحد لا يطبق الا عندما تتلاشى الطبقات الأخرى . وحتى لو أخذنا بمنطق الحزب فمن الصعب القول بأن الشيوعيين يمثلون الطبقة العاملة الجزائرية لعدم انتشار الحزب فى الريف حيث تعيش الغالبية العظمى للكادحين . وفى نوفمبر سنة ١٩٦٣ أمرت الحكومة بايقاف جريدتى الحزب

ثم حظرت نشاطه بتاتا وأعلن بن بللا أن الشيوعيين لم يخلصو للثورة في جميع الأوقات، ولذلك فهو يرفض حتى فكرة ائتلاف الحزب مع جبهة التحرير .
الا أن هذا لايعنى بالضرورة معاداة المبادئ الماركسية ، بل أن المقصود من وراء حل الحزب هو توحيد القوى الثورية في الجبهة .

وعلى الطرف الآخر من المعارضة وقف انصار الحرية الفردية ممن الليبراليين بزعامة فرحات عباس ينتقدون هم أيضا نظام الحزب الواحد ولو أن فرحات عباس لم يعلن صراحة معارضته للنظام الجديد بدليل قبوله رئاسة الجمعية التأسيسية وكان ينتظر الفرصة التي تسمح له باقناع النواب بدستور ليبرالى ، الا أنه لم يوفق في مهمته واستشاط غضبا من الطريقة التي اتبعها بن بللا لطرح الدستور للاستفتاء ، فبدل أن يناقش مناقشة فاحصة في أروقة الجمعية التأسيسية قدم الى مؤتمر كبير لأعضاء جبهة التحرير فى إحدى القاعات العامة ثم طلبت الحكومة المصادقة عليه برفع الأيدى .
وعلى اثر ذلك قرر فرحات عباس الانزواء عن الحياة السياسية .

لقد تمت المصادقة على الدستور فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ .وبناء عليه رشح أحمد بن بللا كأول رئيس « للجمهورية الديمقراطية الشعبية » ومنذ ذلك الحين أخذ يفكر فى أفضل الطرق لايجاد نوع من الاستقرار فى السلطة ازاء هذه المعارضة متشعبة الاتجاهات ، ومما زاد المعارضة خطورة أنها لم تقتصر على المجال السياسى . بل تخطته الى حركات تمرد متوالية قام بها قواد الولايات وسنشير الى ذلك بعد قليل ، وكان بن بللا واقعا بين عاملين :
الاعتماد على الجيش وتقويته ، وفى هذه الحالة قد يصبح أسيرا له ، أو توحيد فئات المعارضة السياسية وامتصاصها فى جبهة التحرير ، وكان أميل الى هذا الحل الذى يخفف من خضوعه للجيش ولكنه قد يعجل فى نفس الوقت بتدخله اذا لاحظ المسؤولون فى الجيش بأن المعارضة ستندثر . ومن هنا ستكون الخطة المفضلة لدى بن بللا هى اقامة توازن بين جميع هذه العناصر ، ولهذا الغرض فكر فى دعوة مؤتمر عام لجبهة التحرير ، وكون لجنة تحضيرية للتخطيط .ومن الملاحظ أن بن بللا كان يعارض من قبل دعوة هذا المؤتمر ، ومضى عامان تقريبا منذ الاستقلال قبل أن ينتظم اول مؤتمر للجبهة فى أبريل سنة ١٩٦٤ .

شرعت اللجنة التحضيرية فى عملها منذ ١٧/١١/١٩٦٣ واعدت ميثاق عمل جديد يحل محل ميثاق طرابلس ، اذ صار من الممكن الآن الاستفادة من تجربة ممارسة السلطة ، وقد لعب ستة من اليساريين من بينهم محمد حربى وهيئة تحرير مجلة الثورة الأفريقية دورا رئيسيا فى صياغة الميثاق الذى طرح على المؤتمر (١) . وقد حضر المؤتمر ١٩٩١ عضوا يمثلون مختلف التيارات ، وخطة بن بللا هى أن يكون المؤتمر مجابهة صريحة بين زملاء عاشوا معا أيام الثورة الا أنه ظل بعيدا عن تحقيق الوحدة الوطنية .

لقد وافق المؤتمر حقيقة على ما يعرف بميثاق الجزائر وهو يضع تفاصيل نظام التسيير الذاتى والنظام الاشتراكى فى القطاعات المختلفة ، وظهر بهذه المناسبة تيار قوى يستهدف ربط الاشتراكية بالاسلام . كما رسم التشكيلات السياسية لجبهة التحرير ، ويستنتج من ذلك أن المؤتمر اعطى الأولوية للحزب على الدولة ، فالمؤتمر العام هو القاعدة الأساسية لهذه التشكيلات ، وهو يجتمع دوريا كل عامين وينتخب أعضاء اللجنة المركزية وتشرف اللجنة المركزية على الحكومة والحزب معا وهى التى تختار المكتب السياسى وتجتمع مرة كل أربعة أشهر على الأقل ويقضى التنظيم بأن يكون رئيس الحزب هو رئيس الدولة فى الوقت نفسه .

انتخب المؤتمر اللجنة المركزية الأولى من ٨٠ عضوا أصليا و٢٢ مساعدا وكان من المقرر الاكتفاء بخمسين ولكن راغبى العضوية كثيرون . وعينت اللجنة المركزية أسماء أعضاء المكتب السياسى الـ ١٧ ودخل انصار بومدين كلا التنظيمين : اللجنة المركزية والمكتب السياسى . ولم يكن ملء المقاعد فى هذين التشكيلين هو محور الخلاف بين القائد العام ورئيس الجمهورية، وعلى الأصح فإن الذى صرح به بومدين كان يتعلق بتنظيم الجيش ورفض فكرة انشاء ميلشيا أو حرس وطنى ، ولم يتدخل بومدين فى المناقشات الا قبيل انتهاء المؤتمر فطالب بالابقاء على الضباط الجزائريين الفنيين الاكفاء الذين خدموا من قبل بالجيش الفرنسى ، وحينما اعترض بعض المعروفين بتأييد بن بللا على تلك الفكرة اجاب بومدين متسائلا ، وهل نفضل عليهم الأجانب ؟ كذلك رفض القائد العام دعوة بن بللا لانشاء حرس مدنى القصد

منه حماية الثورة او بصورة اذق حماية تشكيلات الحزب . ولاتدل هذه الخلافات على ان فكرة الاطاحة بين بللا كانت تراود القائد العام فى ذلك الوقت ، فهو مايزال مؤمنا باحترام الشرعية ، اذ صرح بأن المؤتمر هو صاحب السلطة العليا واذا اقر وجهة نظر مخالفة فليس بوسعه سوى الانصياع لها .

كشفت المؤتمر من خلال هذه المناقشات (١) عن أن حزب جبهة التحرير لا يتمتع بالوحدة . أما الجيش فهو أكثر تماسكا . وكان بن بللا يظن أن ميثاق الجزائر سيملا هذا الفراغ الا أن العبرة ليست بالاجماع على المبادئ بل يكفيه التنظيم ، ولم يختلف بن بللا رئيس الدولة كثيرا عن الرجل الثورى المناضل ، فهو يستمع للشكاوى الخاصة مما ترك قليلا من الوقت للادارة . ورغم ذلك فقد جمع فى وقت ما بين وزارات الداخلية والمالية بالاضافة الى رئاسة الدولة وسكرتارية الحزب . ورأى أنه عن طريق التوازن بين القوى يمكن الاحتفاظ بالسلطة . وفكرة انشاء الميلشيا هى جزء من هذه الخطة التى تقيم التوازن بين الحزب والجيش . ومن الغريب أن بن بللا كلف أحد انصار بومدين بقيادة الحرس الوطنى ، ذلك أن السياسة التى اتبعها رئيس الجمهورية ازاء القائد العام للقوات المسلحة تتأرجح بين الارضاء تارة وبين اضعاف تدخله فى شئون الدولة العليا تارة أخرى ، عندما اضطر بن بللا فى اكتوبر سنة ١٩٦٢ الى الاستعانة بالجيش لقمع حركة عصيان محمد ولد الحاج كان يخشى من أن تكون هذه فرصة لتقوية دور الجيش فى الدولة وازدياد الاعتماد عليه . ولذلك وجد فى الحرب مع المغرب خروجاً من المأزق الداخلى فقد استجاب ولد الحاج فى هذه المناسبة لدعوى الوحدة الوطنية وانضم الى القوات الجزائرية وصار عنصراً جديداً من عناصر التوازن ، فدعى الى المشاركة فى المؤتمر العام المذكور فى أبريل سنة ١٩٦٤ ولم يفهم كثيرون من أعضاء الجبهة مغزى دعوة أحد المتمردين القدامى .

على أن بن بللا واجه حركات تمرد أخرى واضطر الى الاستعانة بالجيش لمواجهتها جميعاً . ونذكر على سبيل المثال انشقاق سى العربى فى

1. Buy, F. La République Algérienne démocratique et populaire.

فبراير سنة ١٩٦٣ الذى طالب بمساهمة العسكريين مساهمة اكبر فى ادارة البلاد . كذلك شهدت الجزائر فى عام ١٩٦٤ محاولتين من هذا النوع قاد احدهما الكولونيل شعبانى فى جنوب قسنطينة وقاد الاخرى الكولونيل بو موسى فى وهران .

٢ - حركة ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ واستقرار السلطة (١) :

الأرجح أن هوارى بومدين لم يفكر فى التدخل لتغيير السلطة الا خلال الأسابيع الثلاثة التى سبقت حركة ١٩ يونيو . وقد أغراه بذلك كثرة التعديلات الوزارية وتقلب بن بللا بين التيارات اليمينية واليسارية ان صح التعبير ، فقد أستبعد مثلاً محمد حربى عن مجلة ثورة افريقيا ، الا انه ترك أمزيان الماركسى المعروف ليحتل منصب سكرتير الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

أما السبب المباشر الذى دفع بومدين الى القيام بانقلاب فهو رغبة بن بللا فى ابعاد عبد العزيز بوتفليقة عن وزارة الخارجية وقد قاوم بوتفليقة ما استطاع هذه الرغبة ، فقال انه ليس من المناسب ابعاده فى وقت تستعد فيه الجزائر لاستقبال مؤتمر القمة الآسيوى الأفريقى وهو حدث عظيم باعتباره المؤتمر الثانى من نوعه منذ باندونج وأجاب بن بللا بأنه وهو رئيس الجمهورية يريد أن يطبع بطابعه الخاص السياسة الخارجية للبلاد . وأجاب بوتفليقة بأن استبعاده فى هذه اللحظة يعنى عدم الثقة به وهو ممثل الحزب للشئون الخارجية وليس من حق الرئيس وحده ان يتصرف فى هذه المسألة وعليه ان يستشير الحزب فى ذلك .

كان بومدين يشغل فى ذلك الوقت منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقد مثل الجزائر فى مؤتمر رؤساء الحكومات العرب بالقاهرة . ولما علم بمحاولة عزل بوتفليقة عاد على عجل وأخذ يرتب للانقلاب مع زملائه من العسكريين وكانت المشكلة التى واجهت القائمين بالحركة هى كيفية مواجهة المؤتمر الآسيوى الأفريقى بحكومة جديدة ، وهل يقبل أعضاء المؤتمر الاستمرار رغم هذا التغيير ؟ وللتغلب على هذه المشكلة اتفق على أن التغيير مسألة

(١) انظر تفاصيل هذا الموضوع فى :
Bourges :
L'Algérie à l'épreuve du pouvoir

داخلية ولا تؤثر على سياسة الجزائر الخارجية . أما بوتفليقة فقد طلب الوقت للتفكير ولم يقدم استقالته الا بعد الشروع فى ترتيبات الحركة .

كلف طاهر الزبيري بأداء المهمة الحرجة الا وهى القبض على بن بللا ، وكان الترتيب دقيقا بحيث لم يترك ثغرة تجعل الفشل محتملا وكانت المعارضة طفيفة بين المدنيين لم تتعد بعض المظاهرات فى عنابة وهران حيث سقط بعض القتلى . لقد تضاربت الآراء عند وقوع الحركة حول الفوارق التى تميز بينها وبين النظام السابق فمن قائل أنها تميل قليلا الى اقامة قيادة جماعية ، كما فسرها البعض بأنها تمثل تفوق عنصر العسكريين على السياسيين . والواقع ان الخلاف العقائدى لا يبدو واضحا اذا ما استندنا الى الشعارات التى استعملت فى كلا العهدين . اما الخلاف الواضح الذى يظهر للعيان فهو التفاوت بين مزاج الرجلين وتكوينهما . فكل منهما كان يعتبر نفسه قائدا « للثورة » ولكن مفهوم الثورة يختلف عند كليهما ، فهو عند بن بللا انطلاق الجماهير والحزب الذى يمثلها ، وهى عند بومدين التخطيط لاقامة دولة بل ان الدولة هى التى تصنع الثورة وتوجهها . وكلا الرجلين يجعل الجيش فى محور اهتمامه ولكن الجيش عند بن بللا هو أداة لخدمة الثورة او نوع من الجيش الشعبى . وعند بومدين هو أداة لتدعيم الدولة الشرعية ، ومهمته هى الوصول الى أعلى كفاءة فنية لكى يؤدى هذا الدور . كذلك استعمل الرجلان الشعارات الوطنية وربما اختلف مفهومهما لهذه الكلمة . فالوطنية الجزائرية عند بن بللا ترتبط بالعروبة والاسلام ، وعند بومدين هى بناء دولة جزائرية قوية تتضامن مع البيئة العربية والاسلامية ولا تستمد بالضرورة وجودها من مؤثرات خارجية وقد يكون من المفيد هنا قبل أن نتتبع منجزات بومدين بعد تولى السلطة أن نلقى نظرة عاجلة على حياته .

بدأ محمد بوخروبة واسمه الحركى هوارى بومدين حياته السياسية كعضو فى حزب الشعب واستمر على ولائه لمصالى الحاج حتى سنة ١٩٥١ . وحينئذ ينس بوخروبة مثل كثير من أقرانه من أساليب الكفاح السياسى والديماجوجية التى تميز بها مصالى الحاج ، وجاء الى الأزمر ليدعم ثقافته العربية الاسلامية وأسرع بعد قيام الثورة الى الانضمام لصفوف المجاهدين حتى صعد بسرعة الى رتبة نائب قائد الولاية السادسة فى سنة ١٩٥٦ ثم

أصبح قائدا عاما لجيش التحرير فى سنة ١٩٦٠ واشتهر بالصرامة الشديدة فى معاملة المنحرفين كما تدل الأحكام التى أصدرها أثناء الثورة . وبعد الاستقلال أعطى بومدين كل وقته لتطوير الجيش واعداده لى يكون جيشا نظاميا .

كان على قائد الحركة الجديدة أن يوضح أهدافه فى بيان عام ، واستغرق اعداد البيان بعض الوقت ، ويتضح منه أن هدف الحركة الأول هو الرغبة فى احلال القيادة الجماعية محل الزعامة الفردية ، وتطبيقا لهذا المبدأ كون بومدين مجلس ثورة موسع يضم ٢٦ عضوا بعضهم من أعضاء الحكومة السابقة كما استبقى بعض الوزراء الذين عملوا مع بن بللا ، فبالاضافة الى بوتفليقة استمر بشير بو معزة وحاج اسماعيل وعلى محساس يمارسون مناصبهم الوزارية وثلاثتهم من المشتغلين بالتخطيط الاقتصادى

على أنه بمضى الوقت ثبت ميل بومدين الى العمل وسط مجموعة صغيرة من زملائه وكانت أقرب المجموعات اليه والتى تحوز ثقته هى ماتعرف بمجموعة ضباط وجدة ، أى الذين عملوا تحت قيادته أثناء السنوات الأخيرة من الثورة فى جيش التحرير . ومن هؤلاء مدغرى وشريف بلقاسم وقايد أحمد الذى صار الأمين العام لجبهة التحرير .

أما طاهر الزبيرى فينتمى الى مجموعة أخرى من الضباط تعرف بمجموعة الأوراس وربما فكر بن بللا فى تقوية نفوذ هذا الأخير حتى يوازن به هوارى بومدين . غير أن بومدين سبق الى استقطابه . والظاهر أنه ساد شعور بعد فترة من نجاح حركة بومدين أنه اتخذ أداة وكان يشكو أحيانا من اهمال اقلية الفقير الأوراس ففسر البعض محاولته الانتقابية سنة ١٩٦٧ بأنها صورة من صور الصراع بين مجموعتين متنافستين من الضباط بالجيش الأوراس ووجده ، لكن الزبيرى أراد أن يعطى لحركته صورة ايديولوجية فتلقف فرصة استقالة وزيرين من المعروفين بتأييد نظام التسيير الذاتى وقال انه يرفض التخلّى عنهما ورفع شعارات الاشتراكية .

وكان الزبيرى قد تغيب عن حضور احتفالات ذكرى قيام الثورة فى

أول نوفمبر سنة ١٩٦٧ فحامت الشكوك حول موقفه . وفى ١٥ ديسمبر بدأ فى تنفيذ حركته الانقلابية وفى خلال الأيام الثلاثة التى لم يعرف فيها بعد مصير الحركة دعت جريدة المجاهد الى تسوية الخلاف داخل الحزب ، لكن أحدا لم يقتنع . وبفضل تأييد الضباط استطاع بومدين أن يجمع الحركة ومنذ ذلك الوقت تحقق الاستقرار فى السلطة العليا .

٣ - عهد بومدين :

كان على الجزائر المستقلة أن تشرع فى انشاء مؤسسات جديدة دون أن تكون متصلة بالماضى الاستعمارى ، غير أن الاتجاه الغالب فى السنوات الثلاث التى حكم خلالها بن بللا اعتمد على المنظمات الشعبية المنبثقة عن الحزب الواحد الحاكم وهو جبهة التحرير وعلى الزعامة الشخصية ومن ثم لم تلعب المؤسسات الدستورية دورا بارزا ، فلم يظهر اثر ملموس لمجلس النواب ، وحينما تولى بومدين السلطة عطله نهائيا .

وفى العهد الجديد تراجع ايضا دور جبهة التحرير كمؤسسة جماهيرية وان ظلت من حيث الشكل هى الحزب الواحد الشرعى فى البلاد ، واعتمد حكم بومدين على قاعدتين : الجيش النظامى الذى حوله من صفته السابقة التى تشبه الميلشيا الشعبية الموروثة من عهد الثورة الى جيش فنى خاصة وأن الحرب مع المغرب فى سنة ١٩٦٢ أثبتت عدم كفاءة هذا النوع من الجيوش فى عهد الاستقلال . وهكذا تكونت على مدى سنين الحكم طبقة جديدة من الفنيين العسكريين . أما القاعدة الثانية فهى بث الحياة فى المجالس الاقليمية والقروية وتعرف الأخيرة فى الجزائر باسم القسمات ، وقد اختير أعضاؤها ليس بالضرورة بسبب مواقعهم الحزبية بل وجد من بينهم الكثيرون الذين اشتهروا بالانشغال بالحياة العامة من بين الأماهى . ولعل استقالة قايد أحمد من الأمانة العامة لجبهة التحرير يعود الى احساسه برغبة رئيس الدولة فى التقليل من دور الحزب واتجاه نحو السياسة البرجماتية فتوقف عقد المؤتمرات العامة التى كان من المفترض أن يعقدها الحزب عند مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية .

ولم يعن تراجع جبهة التحرير تغييرا فى التوجه الاشتراكى للدولة خلال حكم بومدين بل على العكس اتخذت اجراءات اشتراكية ورفعت

شعارات جديدة تؤكد هذا التوجه مثل شعار الثورة الزراعية خاصة سنة ١٩٧١ . وهكذا توسعت الجزائر في تعميم مزارع التسيير الذاتي التي أنشئت أولا في الأراضي الشاغرة وهي الأراضي التي تركها ملاكها من المستوطنين الفرنسيين كما وزعت أملاك الدولة في الأراضي الزراعية ، والظاهرة الجديدة تتمثل في مصادرة أراضي كبار الملاك الزراعيين من المواطنين وتوزيعها على الفلاحين اما على شكل تعاونيات أو مزارع تسيير ذاتي ، وقد اشتملت خطة الثورة الزراعية كذلك على توطين البدو واقرارهم في هذه المزارع .

وتجلى انحياز بومدين الى الجناح الراديكالي في جبهة التحرير من خلال تشجيع التوسع في الصناعات الثقيلة التابعة للقطاع العام على حساب الصناعات الصغيرة . وعلى المدى البعيد تكشف أن هذه المشروعات لم تقدر أهالي الريف كما لم تحل مشكلة البطالة بسبب الانفجار السكاني .

لقد ورث نظام بومدين مؤسستين شعبيتين كان عليه أن يتعامل معهما بمحاولة الامتصاص أحيانا وبالمناورة أحيانا أخرى . وهاتان المؤسستان هما الاتحاد العام للعمال الجزائريين . واتحاد الطلبة ومن السهل أن نلمس في كيفية تكوين هذين الاتحادين وأسلوب نشاطهما تأثير الاحتكاك والتداخل مع الاتحادات المماثلة في فرنسا . ففيما يتعلق باتحاد العمال الذي خرج من باطن الاتحاد الفرنسي التابع للحزب الشيوعي (C.G.T.) فإنه تأسس

في فبراير ١٩٥٦ أثناء اشتعال الثورة الجزائرية حيث استحال على العمال الجزائريين العمل تحت لواء الحزب الشيوعي الفرنسي وهكذا قرروا انشاء اتحاد خاص بهم . ولكن بقي تأثير الماركسية ملموسا في قيادات النقابات الجزائرية ، ورغم توجهات بن بللا نحو اليسار فإن علاقة الدولة بالاتحاد لم تكن على مايرام حتى الأشهر الأخيرة من عهد بن بللا حينما شعر الأخير بحرج مركزه فاطلق حرية الانتخابات للاتحاد العام لرئاسته حتى يكسب رضاه . وهكذا تم انتخاب مولود أمزيان في مارس ١٩٦٥ وقد فكر أمزيان في اجتذاب المزارعين العاملين في قطاع التسيير الذاتي باعتبارهم أكثر فئات الزراعيين تهيئا للعمل النقابي غير أن الحكومة بادرت بتعيين موظفين في لجان القرى والأقاليم وتغلب هؤلاء على فروع الاتحاد القروية . وثبت أن موظفي الإصلاح أقدر على التماسك من الفلاحين غير المدربين على العمل النقابي .

تحفظ الاتحاد العام للعمال الجزائريين ازاء النظام الجديد فلم يوضح موقفه من حكومة بومدين لأن الاعتقاد السائد كان هو أنها تمثل العسكريين فى مواجهة جبهة التحرير الاشتراكية . وبمضى الوقت تبين أن الاتجاه لم يتغير فالنأيميات استمرت ولم يتوقف نظام التسيير الذاتى . ومنذ ٢ يوليو سنة ١٩٦٥ أعلن الاتحاد ترحيبه بمبدأ القيادة الجماعية ضد الحكم الشخصى ولكن الخلافات استمرت بسبب تشكيل اللجنة العليا ، ومن يكون صاحب السلطة فى تكوينها ؟ وهل تعين بواسطة الحكومة أم تنتخب بواسطة الاتحاد ؟ وبسبب هذه الخلافات عطلت صحف الاتحاد فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ . وقد جرت محاولة لايجاد حلقات اتصال بين الاتحاد وبين الحكومة عن طريق تعيين بعض الوزراء مثل الزبيرى والزردنى وزير الشئون الاجتماعية ، بينما عين أحد النقابيين القدامى فى مجلس الوزراء وهو على يحيى الذى صار وزيرا للزراعة وكلف بممارسة البيروقراطية المتفشية فى أجهزة التسيير الذاتى ، لكن استمرار وجود الماركسيين فى قيادة الاتحاد كان يثير من حين الى آخر شكوك الحكومة . ومع أن نظام التسيير الذاتى لم يثبت كفاءته فى قطاع الصناعة فقد احتج الماركسيون على اجراءات بلعيد عبد السلام وزير الصناعة الرامية الى نقل التسيير الذاتى للملكية الدولة أو حتى القطاع الخاص .

غير أن التوسع الصناعى والرواج الذى نشأ عن تصاعد ثروة النفط انعكست آثاره على العمال الفنيين على الأقل وبالتالي فإن حدة الصدام بين الاتحاد وبين الدولة أخذت تخف دون أن تتلاشى ، ففي سنة ١٩٧٧ استطاعت النقابات العمالية بواسطة الاضرابات أن تجبر الحكومة على رفع الأجور ٣٠ ٪ .

أوجدت الثورة الجزائرية الكبرى المناخ المناسب لانفصال الحركة الطلابية الجزائرية وتكوين اتحاد عام للطلبة فى سنة ١٩٥٦ تمكن من الدعوة الى مقاطعة الامتحانات فى الجامعات والمدارس الفرنسية وتنفيذ ذلك القرار . على أن تأثير أحداث فرنسا لم يتوقف بعد الاستقلال فاضرابات الطلبة المشهورة فى باريس فى مايو سنة ١٩٦٨ انعكست آثارها على طلبة الجزائر فراحوا ينادون بحقهم فى التمثيل فى مجالس الكليات وحرية اختيار رؤساء الاتحادات الطلابية دون تقييد بالدولة أو الحزب . على أن القضية

التي أثارت أكثر من غيرها القلاقل في الجامعات الجزائرية خلال عهد بومدين في السبعينات كانت تتعلق بالصراع بين طلاب الأقسام العربية الناشئة بالجامعات الجزائرية وطلاب الأقسام الفرنسية ومع أن بومدين أظهر تحمسا للتعريب (١) في التعليم والإدارة إلا أن البلاد كانت بحاجة مستمرة إلى المؤهلين لموظائف الفنية ومعظمهم من خريجي الأقسام الفرنسية . ومن هنا بقيت أسباب النزاع قائمة وشهد عهد بومدين إضرابات طلابية على مدى سنوات عديدة وكانت نزعت الاشتراكية تقربه من خريجي الأقسام الفرنسية على حين اتجه خريجو الأقسام العربية إلى الارتباط بحركة الاسلام السياسي الناشئة ومن ثم إلى المعارضة . وفي خضم الصراع حل بومدين الاتحاد العام للطلاب سنة ١٩٧١ .

وبينما كانت حركة الاسلام السياسي مازالت في مرحلتها الجينية حاول اثنان من قدامى السياسيين احياء المعارضة الليبرالية ضد نظام الحزب الواحد وفي مواجهة حكم بومدين الذي وصف بالشمولية وقد وزع كل من فرحات عباس ويوسف بن خدة منشورات معادية للنظام خلال سنة ١٩٧٥ . ويبدو أن معطيات العالم الثالث في السبعينات لم تفسح المجال بعد للتيارات الليبرالية ولذلك لم تزد محاولة السياسيين القدامى عن صرخة في واد ولم يلبث بومدين أن حدد اقامة الرجلين غير أن كل هذه العناصر متجمعة دفعت رئيس الدولة إلى التفكير في ضرورة ايجاد شكل محدد للحكم .

وفي أول خطوة اتخذها بومدين نحو هذا الاتجاه فضل الخطاب الشمولي الذي يستخدم مصطلح الميثاق الوطني بدلا من النظام الدستوري الذي يحدد علاقة الحاكم بالحكوم وقيم المؤسسات التي لا تسمح بطغيان احداها على الأخرى . وهكذا صدر الميثاق الوطني الجزائري في سنة ١٩٧٦ .

ويبدو أن صدور الميثاق الذي يؤكد على الشخصية الاقليمية للجزائر لم يفتح قسما كبيرا من الرأي العام فيكتب محمد حري على سبيل المثال يجادل في افراغ التعددية الثقافية من معناها (٢) ذلك لأن الاعتراف

(١) انظر فيما بعد الفصل الخاص بالتعريب والتعليم .

(٢) السياسة الدولية عدد يناير ١٩٨٠ .

بشخصية اقليمية للجزائر يقتضى اقرار التعدد اللغوى حيث تنفرد منطقة القبائل بلغة خاصة ، ولكن الرئيس رغم الميثاق الوطنى أغلق الاذاعات المحلية المخصصة للقبائل كما لاحظ الكاتب أن المناصب القيادية تقتصر تقريبا على المستعربين .

مهما يكن من أمر هذه الحوارات التى لم يشجع نظام بومدين على التوسع فيها خلافا لسلفه ، فان العمل بالميثاق الوطنى لم يدم طويلا وفى العالم التالى حل محله دستور يوضح طبيعة العلاقة بين السلطات فهو ينشئ منصب رئيس الجمهورية وينص على انتخاب مجلس شعبى وبعد أن طرح مشروع الدستور على الاستفتاء اجريت الانتخابات الفياضية لمجلس ضم ٢٦١ عضوا . ومثل ماسبقه من مجالس تشريعية لم يظهر للمجلس اثر ملموس فى الحياة السياسية الجزائرية شأنه فى ذلك شأن بقية المجالس التى تنتخب فى اطار نظام الحزب الواحد . كذلك جرى استفتاء على شخص رئيس الجمهورية كمرشح وحيد وفاز بومدين بـ ٩٩٪ من اصوات المقتربين . ولماذا تختلف الجزائر عن بقية اشقائها العرب فى انتخابات الرئاسة !

وفى سنى حكمه الأخيرة ركز بومدين بين يديه عدة مناصب فجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع لذا حينما أشنت عليه ممرض السرطان فى أواخر ١٩٧٨ تحير المراقبون للشئون الجزائرية فى الاحتمالات التى قد تنجم عن وفاته وهل يمكن أن تؤدي الى تجدد الصراع حول السلطة ويبدو أن فترة الاستقرار التى مرت بها الجزائر لأكثر من عشرة سنوات (١) سهلت انتقال السلطة دون وقوع اضطراب .

٤ - بن جديد والعودة الى القلاقل :

عند وفاة بومدين كانت هناك ثلاث مؤسسات يمكن أن تلعب دورا فى اختيار خليفته : مجلس قيادة الثورة المكون من ثمانية أعضاء ، الأمانة العامة بجبهة التحرير المكون من خمسة اشخاص ، ثم المؤسسة الشعبية التى لم تنعقد منذ فترة طويلة واعنى بها المؤتمر العام لحزب جبهة التحرير والذى يتكون من حوالى ٣٠٠٠ عضو وكان يمثل بقدر الأسلوب المتاح من الشكل الديمقراطي حينئذ الأقاليم الخمسة عشر بمختلف وحداتها الادارية الأصغر

(١) وقعت آخر قلاقل مسلحة فى سهل المتيجة سنة ١٩٦٨ .

وكذلك الاتحادات المهنية . وكان العسكريون ممثلين فى المؤتمر العام تمثيلا قويا بنحو ٦٠٠ عضو ، ويفضل تماسك أصواتهم رجحت كفة مرشحهم الشاذلى بن جديد على منافسيه وكان من أبرزهم عبد العزيز بوتفليقة المقرب من بومدين ومحمد صالح يحيى الأمين العام للحزب الحاكم ورابع ببطاط الوحيد من بين الزعماء التاريخيين التسعة الذى أستمروا يشارك فى الحياة العامة اذ رأس المجلس الشعبى الأخير . وكان بن جديد فضلا عن كونه قائد منطقة وهران العسكرية يمثل داخل الحزب الحاكم التيار الوسطى بين صقور جبهة التحرير وبين حماة الحزب المستعدين لتخفيف قبضة الدولة واضفاء بعض مظاهر الديمقراطية .

كان الشاذلى فى الخمسين من عمره حينما تم اختياره رئيسا للجمهورية فى ٦ فبراير سنة ١٩٧٩ ، وقد دلت الاجراءات الأولى التى اتخذها على ميل ملحوظ نحو تخفيف القبضة فلم يجمع نفس المناصب التى احتكرها سلفه وعين رئيسا للوزراء هو أحمد عبد الغنى وأطلق سراح الخصوم السياسيين ومنهم الرئيس الأسبق أحمد بن بلة ، كما خفضت الفترة الرئاسية من ست الى خمس سنوات وتخلّى الشاذلى عن بعض السلطات الشخصية التى تمتع بها بومدين . ومن مظاهر التخفيف على الحريات الفردية الغاء تأشيرة الخروج بالنسبة للمواطنين الجزائريين . وفيما يخص تركيب الحزب الحاكم نفسه أدخلت تعديلات ذات طابع ديمقراطى كحق المؤتمر العام فى اختيار المكتب السياسى بعد موافقة اللجنة المركزية ، وعلى مدى بضعة سنوات استبعد بن جديد بعض المتشددى من الوزارة والمكتب السياسى مثل عبد العزيز بوتفليقة . وعندما جرت أول انتخابات نيابية فى العهد الجديد احتفظت قيادات جبهة التحرير القديمة بـ ٥٥ مقعدا من ٢٨١ ودخل الى المجلس بعض المستقلين .

وفى المجال الاقتصادى خفضت ضرائب الدخل كما بدأت محاكمة الموظفين المتهمين بالفساد وكان المؤتمر العام للجبهة الذى انعقد فى أوائل ١٩٧٩ قد اعترف بالمعجز الاقتصادى فأعيد تنظيم الشركات الصناعية الكبرى وقسمت الى وحدات أصغر وذلك حتى تتمشى مع مبدأ تشجيع القطاع الخاص نسبيا ، وقد أخذت تظهر الآثار السلبية لمشروعات القطاع العام الطموحة .

وخلال الثمانينات أخذت الحركات الاسلامية ذات الطابع السياسى
تزداد نشاطا وتأثيرا فى المجتمع وسوف نتناول هذا التيار تفصيلا فيما بعد .
ونكتفى هنا بتسجيل بعض الأزمات التى مر بها نظام بن جديد وهى فى نفس
الوقت متصلة بشكل أو بآخر بحركة الاسلام السياسى فقد تكررت اضرابات
الطلبة الذين يتعجلون تعريب الادارة والتعليم وأصبح النزاع مثلث الجوانب
فهو لا يقتصر على الخلاف بين أنصار العربية وأنصار الفرنسية بل أشتدت
نزعة القبائل الى الاحتفاظ بثقافتهم ، وفى الجامعة الجديدة التى تأسست
فى منطقتهم وهى جامعة تيزى أوزو انشأ قسم اللغة القبايلية كما تأسس
كرسى لهذه اللغة فى كلية الآداب بجامعة الجزائر ، غير أن الشاذلى مال
الى أنصار التعريب وعين ٦٠٠ قاض ممن يستخدمون العربية فى المحاكمات .
على أن أشد الأزمات تأثيرا على الاستقرار فى عهد الشاذلى هى تلك
المتعلقة بالحياة الاقتصادية .

فرغم أن الجزائر تجمع بين امكانيات زراعية ضخمة وبين كونها
مصدرا هاما للنفط الا أن تراكم أخطاء السياسة الاقتصادية السابقة أخذ يثقل
كامل الشعب فى الثمانينات . فالثورة الزراعية التى تحمس لها بومدين
وأسفرت عن التوسع فى مزارع التسيير الذاتى أدت الى تراجع الانتاج الزراعى
مما جعل الجزائر تتجه الى استيراد الكثير من السلع الغذائية ، وإذا بها
تقف فى نفس الخندق الذى سقطت فيه معظم أقطار العالم الثالث غير
النفطية ، فالديون الخارجية وصلت فى الثمانينات الى نفس النسبة التى
انتهت إليها مصر اذا ماقيست بعدد السكان فحجم الديون الجزائرية وصل
الى ٢٥ مليار دولار مثلما وصل حجم الديون المصرية الى مايزيد على ٥٠
مليار . والبطالة التى استشرت فى المجتمع الجزائرى نتيجة الانفجار السكانى
ضربت باطنابها الريف والمدينة على السواء وتسربت اخبار الفساد والاختلاسات
التي ارتكبها كبار الموظفين وقادة جبهة التحرير فأسقطت هيئة الحزب الذى
برر وجوده تاريخيا بالثورة الكبرى التى تفوقت بها الجزائر على غيرها
من المستعمرات .

كل هذه العناصر تفاعلت لمكى تحدثت هيئة شعبية لم يسبق لها مثيل
منذ استقلال البلاد ، وذلك خلال شهر اكتوبر ١٩٨٨ وقد تركت هذه الثورة
الشعبية أثارا عميقة على حياة البلاد خلال عدة سنوات تالية ، وليس من

المهم احصاء عدد القتلى والجرحى الذين اصابوا فى هذه الاضطرابات فهى تعد بالعشرات والمئات وانما الأهم من ذلك أن رئيس الجمهورية لم ير فى هذه الهبة حركة معادية له بل على العكس وجد فيها فرصة للتغيير كما يتضح من أسلوبه فى معالجة الأزمة . بل يمكن القول أن بن جديد استثمرها لكى يفك حكمه من أسر حزب جبهة التحرير وأن يقيم صلة مباشرة بينه وبين الشعب .

فلم تمض أربعة شهور على ثورة أكتوبر حتى كانت الحكومة قد عدلت الدستور تعديلاً جذرياً حذف بمقتضاه النص على دور جبهة التحرير فى الحكم وسمح بالتعددية الحزبية واختفت الإشارة الى الاشتراكية . وفى هذا الإطار أقيل شريف مساعديه من أمانة جبهة التحرير وكان يمثل التيار المتشدد فهو مثل الحرس القديم للجبهة يقاوم هذه التوجهات الديمقراطية ، كما أن الجيش انقسم ازاء المتغيرات الناجمة عن حركة أكتوبر فقد قاومها كبار الضباط بينما أيد رئيس الجمهورية معظم صغار الضباط وتأكد أن هناك مصالح خاصة دفعت الحرس القديم من جبهة التحرير لمقاومة المتغيرات ويمكن وصف حركة أكتوبر بأنها ثورة الفقراء الذين يعانون من البؤس والبطالة ومن المفارقات أن تتمخض هذه الثورة عن اضعاف القطاع العام لصالح القطاع الخاص مما يسقط النظرية القائلة بأن تحويل ملكية القطاع الخاص الى الدولة أو القطاع العام هو دائماً فى مصلحة الكادحين .

٥ - التجربة الديمقراطية وحركة الاسلام السياسى :

ماكاد تعديل الدستور يتم فى فبراير سنة ١٩٨٩ ويأخذ بمبدأ التعددية حتى توالى انشاء احزاب وصل عددها الى ٢٥ عند اجراء اول انتخابات فى يونيو سنة ١٩٩٠ وهى الانتخابات المحلية التى جرت على مستوى البلديات والأقاليم والقرى .

ومن هذه الأحزاب ماكان له وجود فى بداية عهد الاستقلال ثم وجد زعماءه الفرصة سانحة لحيائه مثل جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد ومنها ماجد على الساحة السياسية واستفاد من حركة أكتوبر ١٩٨٨ مثل الجبهة الاسلامية للانقاذ التى ضمت مجموعات مختلفة من معتنقى الاسلام السياسى أو المطالبين بانشاء الجمهورية الاسلامية فى (المغرب العربى)

الجزائر ، وقد اندمجت هذه المجموعات اندماجا حقيقيا تحت زعامة عباس مدني . ومن بين الأحزاب الجديدة التي تعبر عن تيار قديم كان موجودا غير أنه كبت تحت وطأة نظام الحزب الواحد حزب الثقافة والديمقراطية برئاسة سعيد سعدي وهو من نوع تلك الأحزاب الطائفية التي يقتصر اتباعها على منطقة معينة هي بلاد القبائل في شمال شرق الجزائر ويدور محور اهتمامها حول ضرورة المحافظة على اللغة المحلية المشتقة من لغة البربر القديمة ويعارض فرض اللغة العربية على المتكلمين بهذه اللغة وكانوا يقدرون في عهد الاستعمار الفرنسي بـ ٢٩٪ غير أن هجرة السكان من الجبال إلى المدن خفضت هذه النسبة إلى حد كبير .

وخلال الفترة الممتدة من تطبيق التعددية وحتى إجراء الانتخابات المحلية سعى كل فريق إلى إظهار قدرته على التعبئة وذلك بتسيير المظاهرات والحشود المضادة فمثلا عندما قامت مظاهرة نسائية للاحتجاج على قانون الأحوال الشخصية المتبع منذ زمن ، ردت جبهة الانقاذ الإسلامية بمشهد مظاهرة مضادة اشترك فيها عدد أكبر من النساء اللاتي يفضلن الالتزام بالتقاليد على حركة التحرر النسائية . ومع قرب الانتخابات المحلية ازدادت عدد هذه المظاهرات والتي أظهرت أن أكبر قوتين متنافستين هما جبهة الانقاذ الإسلامية وحزب جبهة التحرير الحاكم . أما الانتخابات المحلية نفسها فقد فاجئت المواطنين والمراقبين من الخارج على السواء حينما فازت جبهة الانقاذ الإسلامية بـ ٦٠٪ من مقاعد المجالس المحلية على مختلف مستوياتها كما سيأتي ذكره بعد قليل .

قاطعت كل من جبهة القوى الاشتراكية والحركة الديمقراطية التي أسسها أحمد بن بللا ، وهو ما يزال بعد في منفاه ، انتخابات الحليات في يونيو سنة ١٩٩٠ وكان كل من الزعيمين التاريخيين فضلا عن التعرض لاختيار الاقتراع والاحتفاظ بمكانتهما التاريخية وسوف تثبت التطورات التالية احتفاظ آيت أحمد ببعض النفوذ وذلك بفضل ارتباطه بمنطقة القبائل محذبه لايعبر عن التيار اليساري بقدر مايعتمد على تأييد جهة معينة وسوف تأتي الجبهة الاشتراكية في الانتخابات النيابية في ديسمبر ١٩٩١ في المرتبة الثانية بعد جبهة الانقاذ الإسلامية بفرق شاسع ولكنها على كل حال تقدمت على حزب جبهة التحرير .

أما الحركة الديمقراطية بزعامة بن بللا فقد هبطت أسهمها بالتدريج الى أن فضل صاحبها الذويان في الجبهة الاسلامية للانقاذ ، وعندما قرر بن بللا العودة من منفاه في سبتمبر سنة ١٩٩٠ توقع أن يستقبل كبطل باعتباره أحد قادة الثورة التسعة التاريخيين وأول رئيس للجمهورية غير أنه فوجيء باستقبال فاتر وزاد من ضعف مركزه تردده بين العمل في اطار جبهة الانقاذ وبين الاحتفاظ بزعامة الحزب الناشئ .^٥ وحينما اختار العمل في ظل جبهة الانقاذ بمشاركتها الاحتجاج على التحالف الدولي ضد العراق لم يجد له مكانا في قيادة الحركة التي استأثر بها عباس مدني ونائبه على بلحاج .

وإذا كانت جبهة التحرير قد كشفت عن بعض الحيوية في القدرة على تعبئة المظاهرات المضادة لجبهة الانقاذ فان مؤيديها ظلوا يتأكلون منذ أن ظهرت نتائج الانتخابات المحلية ولاغرو فقد تحملت جبهة التحرير أوزار الماضي الطويل الذي أنفردت خلاله بالسلطة نحو ثلاثين عاما وهو ماض مثقل بالأخطاء الفادحة والفساد وسوء الادارة الاقتصادية ، وقد أخذ نظام جبهة التحرير يعتمد شيئا فشيئا على تدخل القوات المسلحة وتقل قدرته على التعبئة . وقد استخدم الشاذلي القوات المسلحة في تهدة انتفاضة الجماهير في أكتوبر ١٩٨٨ ثم توسع في استخدام الجيش خلال المظاهرات التي حشدتها الجبهة الاسلامية للانقاذ عندما اقترب موعد الانتخابات النيابية اذ احتجت هذه الأخيرة على طريقة توزيع الدوائر كما طالبت باجراء انتخابات رئاسية مسبقة .

أسفرت مظاهرات جبهة الانقاذ الاحتجاجية الدامية في أواخر مايو وأوائل يونيو ١٩٩١ عن وقوع عدد آخر من القتلى والجرحى مما كان له أثر بعيد على تطور الأحداث التالية فقد أجلت الانتخابات من يونيو الى ديسمبر ١٩٩١ والأهم من ذلك اعلان حالة الطوارئ والقبض على مدني وبلحاج ويبدو أن رئيس الجمهورية فضل في هذه الظروف أن ينأى بنفسه عن الصراع فاستقال بن جديد من قيادة جبهة التحرير ولأول مرة اختار رئيس وزراء من بين الساسة المستقلين هو سيد أحمد غزالي داعية الاقتصاد الحر . وبهذه الاجراءات صارت جبهة التحرير الحزب العتيق على نفس مستوى الأحزاب السياسية الأخرى من حيث فقدان السيطرة على الحكم وان احتفظت بإمكانياتها المادية الموروثة منذ عهدا الطويل بالسلطة .

لم تفد هذه الامتيازات فى معركة الانتخابات النيابية التى جرت فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩١ . وكانت المفاجئة فى أن تحصل جبهة الانتقاذ الاسلامية على عدد من المقاعد يفوق ماتوقعه لها انصارها أنفسهم فى هذه المرحلة الأولى من الانتخابات حصلت جبهة الانتقاذ على ١٨٨ مقعدا من ٢٢٨ . بينما جاءت جبهة التحرير فى المرتبة الثالثة بالحصول على ١٦ مقعدا فقط (١) بعد جبهة القوى الاشتراكية . معنى ذلك أنه حينما تجرى المرحلة الثانية من الانتخابات فى اوائل يناير ١٩٩٢ لملأ المقاعد المتبقية من مجموع عدد المجلس وهو ٤٣٠ يغدو من المؤكد حصول جبهة الانتقاذ على أكثر من الثلثين مما يتيح لها القدرة على تعديل الدستور ومن ثم إقامة الدولة الدينية لتحل محل الدولة المدنية .

لماذا قدم بن جديد استقالته من رئاسة الجمهورية بعد ظهور نتائج المرحلة الأولى ؟ هناك من يرى أنه شعر بالعجز عن مواجهة الأزمة وهناك من يؤكد أن بن جديد أجبر على الاستقالة بضغط من المؤسسة العسكرية . ويعرف عن هذه القوات الجزائرية تبعيتها لقيادة جماعية على رأسها خالد مزار وزير الدفاع ويقال أن ١٨١ من الضباط الذين يرفضون قيام حكومة ثيوقراطية (دينية) اجتمعوا وقرروا أبعاد بن جديد عن السلطة لأنه كان مستعدا بأن تتم الانتخابات النيابية حسب ما هو مقرر ومهما كانت نتائجها . ولأنه أن الحرس القديم لجبهة التحرير الذى كانت له مصلحة فى بقاء النظام السابق قد صار عاجزا عن حل هذه الأزمة فلم تكن هناك سوى القوات المسلحة القادرة على حسم الأمور .

وقد خلفت استقالة بن جديد المفاجئة فراغا دستوريا ، فالمجلس الشعبى قد حل من قبل ولو كان المجلس باقيا حتى هذه اللحظة لحل رئيسه تلقائيا فى سدة الرئاسة محل بن جديد حسب ما ينص عليه الدستور . ومن هنا تعرضت البلاد لأزمة دستورية مما تطلب اجتماع المجلس الدستورى الجزائرى برئاسة عبد المالك بن حبليس والذى اختير مؤقتا لى يرأس لجنة أمن عام استحدثت لملأ الفراغ الدستورى وهى تضم وزير الدفاع والداخلية وبعض

(١) الصراع على الجزائر شيوخ وجنرالات . فريق من الخبراء العرب . ص

العسكريين وقد انبثق عنها لجنة مصغرة خماسية جمعت بين يديها مطلق السلطات فهي تذكرنا بالديركتوار الذي حكم فرنسا من عام ١٧٩٥ الى ١٧٩٩ ليقتضى على الفوضى التي أحدثتها الثورة الفرنسية وكان يتمتع بسلطات مطلقة ويتكون من خمسة أشخاص .

ويبدو أن خالد نزار الذي أصبح فعليا أقوى شخصية في البلاد كان يفضل البعد عن الأضواء ومن ثم لم ينصب نفسه رئيسا للمجلس الأعلى الجديد للدولة وفجأة تذكر القادة الجدد أحد الزعماء التسعة التاريخيين هو محمد بوضياف وكان قد اختلف مع بن بللا في سنة ١٩٦٤ وحكم عليه بالاعدام فبقى منفيًا بالمغرب الى أن استدعى في يناير ١٩٩٢ لرئاسة المجلس الأعلى طبقا لمبدأ القيادة الجماعية الذي استمر بعد مصرع بوضياف في يونيو التالي .

ومرة أخرى لم يتقدم خالد نزار للرئاسة بل جيء بشخصية من قدامى المحاربين الذين لم تسلط عليهم الأدوار من قبل وهو على كافي لكي يتراش المجلس الأعلى للدولة . أما فيما يتعلق بمصرع بوضياف فقد تراوحت الاتهامات بين قائل بأن أحد المتطرفين الدينيين هو الذي ارتكب حادث الاغتيال وبين من ألقى التبعة على المسئولين عن فترة الحكم السابقة الذين خشوا من أن يكشف بوضياف جرائم الفساد المالي والاختلاسات التي تنسب الى شخصيات معروفة في العهد السابق .

وخلال هذه الفترة اتخذ المجلس الأعلى للدولة قرارات حاسمة كان لها أبعد الأثر فيما بعد وقد أعاد إعلان الطوارئ وحل جميع الأحزاب بما في ذلك جبهة الانقاذ الاسلامية . وهكذا انتهت تجربة الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب بالاخفاق لأن البلاد صارت مخيرة بين أمرين اما قبول الحكم العسكري مطلق السلطات أو الخضوع لنتائج الانتخابات وإقامة الجمهورية الاسلامية التي لاتعترف بالديمقراطية بل بما تسميه الشورى وتفسره حسب الظروف . وغالبا ماتعنى الشورى استشارة رئيس الدولة لأهل الحل والعقد فيما اذا كانت قراراته أو تشريعاته تطابق أحكام الشريعة أم لا .

تأخرت حركة الاسلام السياسى نسبيا فى الجزائر بالقياس الى تونس على سبيل المثال الا انها عوضت هذا التأخير بالمصعود على شكل طفرة فى الثمانينات تجلت فى انتفاضة اكتوبر ١٩٨٨ ثم فى الانتخابات المحلية والبرلمانية التى تلقتها . ويعود بروز التيار الاسلامى الى عوامل خارجية وداخلية ولاشك ان لحركة الاخوان المسلمين المصرية اثر بعيد فى دفع الاسلام السياسى الجزائرى الى الامام فكثير من المدرسين المصريين الذين اوفدوا الى الجزائر كانوا مشغولين بتدريس اللغة العربية للمساعدة فى حركة التعريب وهؤلاء فى معظمهم اما اعضاء فى جماعة الاخوان المسلمين او متعاطفون معها . كذلك تردد صدى حركة النهضة التونسية على نمو الاسلام السياسى بالجزائر عبر حدود متشابكة وحركة ثقافية متبادلة والجدير بالملاحظة ان المؤثرات الخارجية تزامنت مع تحول حركة الاخوان المسلمين فى مصر عن الاعتدال وخروج جماعات متطرفة جديدة من عباءة الاخوان المسلمين لتقود حركة الاسلام السياسى فى مصر . ومن ثم تحولت الحركة فى الجزائر الى اسلوب العنف بعد فترة قصيرة من اتباع الوعظ والارشاد .

وترتبط المؤثرات المحلية بالخصوصيات التاريخية والثقافية الجزائرية فمن خلال البحث عن هوية ابان الاستعمار الفرنسى الذى حاول طمس الشخصية الجزائرية اهتم المفكرون باحياء الشخصية العربية والاسلامية كرد فعل على اساليب هذا الاستعمار ، وادت جمعية العلماء (١) التى أسسها بن باديس فى الثلاثينيات هذا الدور على خير وجه . وخلال الثورة الكبرى انضم بعض العلماء كافراد الى جبهة التحرير غير ان الطابع الغالب على الثورة كان اشتراكيا يستمد افكاره واسلوب تنظيماته من الثقافة اليسارية الفرنسية ومن اسلوب حرب العصابات الذى اختبره الجزائريون من خلال حروبهم فى الهند الصينية كمجندين فى الجيش الفرنسى . وaban انفراد جبهة التحرير بالحكم على عهد بن بللا وبومدين كان معظم الحوار يدور مع الماركسيين ومدى اتفاق ايدلوجية الجبهة او اختلافها مع الاشتراكية العلمية وكثيرا ما منح انصار الجبهة الى ان من اهم اوجه الاختلاف التمسك بالقيم الروحية الاسلامية وهو نفس المنطق الذى ساد فى مصر على عهد عبد الناصر .

(١) انظر الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب .

لم يعد لجمعية العلماء دور فى الجمهورية الناشئة واتجه المثقفون ثقافة تقليدية اسلامية الى تكوين جمعيات جديدة يقتصر نشاطها على الجانب الدينى مع ترسيخ الثقافة العربية ، ومن أقدم هذه الجمعيات جمعية القيم التى تكونت سنة ١٩٦٤ ولم تلتف اليها الدولة طالما كان نشاطها محصورا فى شئون الدين والثقافة ، ومع ذلك لم يخل نشاطها من بعض الرموز السياسية . فعندما أعدم السيد قطب فى مصر سنة ١٩٦٦ أرسلت الجمعية برقية احتجاج الى القاهرة ولم يخف أحد قاداتها هاشم التيجانى تأثره بحسن البناء وسيد قطب والأفغانى . وقد شرعت الدولة فى التنبيه الى خطورة المعارضة الاسلامية فى السبعينات فقد أصدرت هذه الجمعية فتوى بتحريم الصلاة فى الأراضى المؤممة كرمز احتجاجى على الثورة الزراعية «الشعار المفضل عند بومدين» . ونشر أحد المثقفين الاسلاميين عبد اللطيف سلطانى سنة ١٩٧٤ كتابا بعنوان المزدكية مصدر الاشتراكية . والمزدكية مذهب فوضوى قديم ظهر فى فارس ودخل أصحابه فى خصومة جدلية مع الاسلام وكان سلطانى أراد أن يحتج على اجراءات بومدين الاشتراكية باعتبارها مخالفة للإسلام .

وكما حدث فى مصر شكلت المساجد الأهلية أفضل بيئة لانتشار فكر الاسلام السياسى . وقبل أن يبرز مسجد القبة كمنبر لعباس مدنى كان مسجد بيت الأرقم هو المكان الذى انطلقت منه خطب الدودى محمد عبد الهادى وهو مثل غيره من أتباع التيار الاسلامى تلقى دراسته فى مصر . وقد اعتقل الدودى مع محفوظ نحناح فى أوائل الثمانينات لانتقادهما الشديد لأسلوب تطبيق الثورة الزراعية .

غير أن مظاهر جديدة دخلت فى هذه الحقبة على حركة الاسلام السياسى ومنها استخدام القوة بواسطة مغامرين من غير أصحاب الفكر الدينى المتفقة فى الأمور فمصطفى بويعلى الذى هو فى نفس الوقت صهر الدودى كان كهوبائيا الا انه تطوع لشن الغارات على الحانات وتحطيمها ونجد عمليات مماثلة تقع بعيدا فى الواحات الجنوبية فيستولى ثلاثون من المسلحين على مسجد كبير بالأغواط لنشر الأفكار الجهادية المعادية للدولة . وبينما اليسار هو الذى يقود معظم مظاهرات الجامعات فى الستينات

والسبعينات بات الاسلاميون هم الذين يتصدرون العمل الطلابي في الثمانينات .

ويبدو ان اسلوب الشاذلى خاصة بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ استهدف امتصاص غضب جماعات الاسلام السياسى وتهدئتهم ببعض الاجراءات التى قد تلين موقفهم فأختار أحد الاسلاميين المعروفين فى مصر وهو الشيخ محمد الغزالى وعينه رئيسا لجامعة قسنطينة التى هى من أهم معاقل التيار الاسلامى وجعل العطلة الرسمية يوم الجمعة بدلا من الأحد خلافا لما هو عليه الحال فى تونس والمغرب كما توسع فى بناء المساجد الرسمية على أمل تهميش دور المساجد الأهلية ، وكان لدى الرئيس استعداد ما لادخال جبهة الانقاذ الاسلامى ضمن الحركات المشروعة التى يمكن أن تتعاون مع الدولة غير ان قدرة زعمائها على اجتذاب الجماهير وضعت الشاذلى فى موقف حرج وكان نجم عباس مدنى قد أخذ يعلو على الساحة الجزائرية (١) .

وزعيم الجبهة الاسلامية للانقاذ هو من مواليد سنة ١٩٤١ بدأ عمله العام بالانضمام الى لجان الثورة الكبرى ضد الفرنسيين فقبض عليه بعد اندلاعها بقليل . قد درس مدنى بجامعة الجزائر وتخصص فى مادة التربية وحصل على الدكتوراة فى هذا الفرع من جامعة لندن ، أما ميوله الاسلامية فقد اتضحت من خلال الالتحاق بجمعية القيم ثم معارضته للميثاق الوطنى الذى أصدره بومدين كبرنامج اشتراكى لحكومته ، وقد اختار مدنى مسجد القبة الواقع وسط الأحياء الشعبية بالعاصمة ليكون مجال دعوته لاقامة دولة اسلامية وتطبيق الشريعة المقدسة (٢) ولقى استجابة واسعة . ومن الواضح انه كان أكثر تفتحا من نائبه على بلحاج السلفى المتزمت والذى كان أكثر تشددا فى إثارة الجماهير ضد الدولة . وقد أنهى الرجلان الى الاعتقال فى خضم مظاهرات يونيو ١٩٩١ ثم قدم مدنى للمحاكمة وصدر عليه حكم بالسجن مدة ١٢ عاما بعد استيلاء العسكريين على السلطة سنة ١٩٩٢ .

كانت جبهة الانقاذ الاسلامية ائتلافا بين جماعات جهادية وأخرى

(١) فرانسوا بورجا : الاسلام السياسى فى شمال افريقيا . الفصل السادس .

(٢) نظر برنامج جبهة لانقاذ فى الصراع على الجزائر شيوخ وجنزالات صفحة

معندلة وفى الانتخابات المحلية التى جرت فى يونيو ١٩٩٠ سيطرت جبهة الانقاذ على ٨٥٣ مجلس قروى من مجموع ١٥٥١ وعلى ٣٢ مجلس اقليمى من مجموع ٤٨ كما استأثرت بالفوز فى المجالس البلدية بالعاصمة . وخلال السنتين اللتين قضتهما الجبهة فى ادارة المجالس المحلية اقتصرت انجازاتها على اجراءات رمزية مثل اغلاق الحانات ومنع الاختلاط فى المسابح الى اخره ، مما جعل بعض المراقبين يعتقدون بأن عجز الجبهة عن معالجة المشكلات الهامة قد يضعف مؤيديها فى الاختبار الأكبر الا وهو الانتخابات النيابية . ومن جهة أخرى حاولت الحكومة بث الفرقة بين صفوف الجبهة وفى سنة ١٩٩١ انشق عليها محفوظ نحناح الذى أسس حركة المجتمع الاسلامى (حماس) وأعترفت الحكومة بهذه الحركة انتقاما من جبهة الانقاذ وقد فشلت المناورة أولا لأن انشقاق حماس لم يؤثر فى قدرة جبهة الانقاذ العالية على الحشد وثانيا لأن الحكومة الجزائرية رفضت مكافأة نحناح بإشراكه فى السلطة ، وكثيرا ماكانت جبهة الانقاذ تؤكد وجودها بالحث على الاضطرابات وكانت تجد استجابة واسعة كما حدث بين عمال النفط الذين اضرَبوا وكبدوا الدولة خسائر فادحة .

ويمكن تفسير اكتساح الجبهة للانتخابات النيابية بأحد أمرين : فاما أن تكون أخبار الفساد وسوء الادارة التى لازمت جبهة التحرير مدة ثلاثين سنة قد جعلت المواطنين يصوتون لجبهة الانقاذ حتى وان لم يكونوا من أنصارها المسجلين . واما أن نسبة الممتنعين عن التصويت كانت عالية وهو أمر شائع فى انتخابات البلاد العربية الأخرى التى توجد بها حركات مشابهة بحيث تقتصر القدرة على الحشد والتعبئة على حركات الاسلام السياسى .

وفى تقديرنا أن الصراع الذى نتج عن الغاء الانتخابات قبل أن تكتمل وعن تعطيل الحياة السياسية واخضاع البلاد لحكم الطوارئ وانتشار حالات منع التجول كل ذلك ادخل الجزائر فى فترة من المواجهة المسلحة بين السلطة المؤيدة من الجيش وبين المقاومة المسلحة على الطرف الآخر التى تقودها جبهة الانقاذ وربما تكون الجبهة قد ورثت عن الثورة الجزائرية الكبرى قدرتها على حرب العصابات ولذلك لا تقارن حركة الاسلام السياسى فى الجزائر أمنيا بمثيلاتها فى مصر ، كما لايقارن الصراع بين الجبهة

والحكومة فى الجزائر بالخلاف الحزبى لأن الأمر يتعلق هنا بالاختلاف عميق
الجزور بين فكرة الدولة المدنية الحديثة أو الدولة الدينية التى تسعى الى
تغييرات جذرية فى المجتمع والنظام السياسى والاقتصادى بل قد يمتد
هذا التغيير الى مجالات أخرى حسب ما عبر عنه عبد القادر حشاني أحد
أعمدة الجبهة بقوله أنه ينبغي على الجزائريين أن يغيروا عاداتهم فى المأكل
 والملبس .

لقد دعا المعتدلون من الفريقين الحكومة والمعارضة الى حل المأزق
بالمحوار غير أن تصاعد العنف باضطراد والذي أودى بحياة ٦٠٠ فرد خلال
السنة الأولى من الصراع حسب الاحصاءات الحكومية جعل الكلمة العليا
للمتشددين وخاصة فى دوائر جبهة الانقاذ التى أطلقت على مقاومتها المسلحة
للسلطة وصف الجهاد .

الفصل الحادى والعشرون

المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على العلاقات الخارجية

ان الصلة بين الاقتصاد والعلاقات الخارجية تتضح بصورة كافية فى تطور تاريخ الجزائر بعد الاستقلال بحيث تدعونا الى الجمع بين العنصرين فى فصل واحد . فقد مرت الجزائر بفترات من التبعية الاقتصادية تلتها مرحلة من الازدهار النسبى وانتهت بالعودة الى حالة التبعية الاقتصادية بحيث لم تتميز عن غيرها من اقطار العالم الثالث .

١ - العامل الاقتصادى :

اذا كان من السهل اعلان الاستقلال فى تاريخ محدد ، فيكاد يكون من المتعذر ان يواكب هذا الاعلان استقلال اقتصادى وخاصة فى مثل ظروف الجزائر التى عاشت فترة طويلة مندمجة فى الاقتصاد الفرنسى ، وقضلا عن ذلك فقد انهكتها حرب التحرير الطويلة . ولما شعر المستوطنون بحتمية الاستقلال كون بعضهم الجيش السرى الذى تعمد تخريب الاقتصاد الجزائرى بينما أسرع آخرون الى نقل رؤوس أموالهم المستثمرة خارج البلاد ، وأقبل الملاك الزراعيون على بيع اراضيهم بأسعار منخفضة فتهاافت على شرائها البرجوازية ووقعت مضاريات على الأرض مما أدى الى تحقيق أرباح سريعة وخشى مستغلو الفرص من أن تتعقبهم الحكومة الوطنية فهربوا بدورهم أموالهم الى الخارج .

ومما زاد الأمر تعقيدا ان الادارة الاستعمارية لم تفعل شيئا من أجل تكوين اطرار قادرة على تحمل اعباء الادارة والانتاج مما اضطر البلاد الى طلب المعونة الفنية من الخارج ولاسيما فرنسا بحكم سهولة الاتصال اللغوى والجغرافى ، وكان المستوطنون قد توسعوا فى زراعة الكروم ، وخاصة عندما وقعت ازمة فى هذه السلعة بسبب انتشار آفة زراعية فى جنوب فرنسا فلما انقضت تلك الازمة استمرت فرنسا تشتترى انتاج المستوطنين من الكروم لمساعدتهم رغم كفاية حاجتها لصناعة النبيذ . وبعد الاستقلال واجهت الجزائر ازمة فى تصريف محصولها من الكروم . مما

اضطرها الى أن تطالب فرنسا بشراء حد أدنى سنويا . وفى السنة الأولى من الاستقلال كان النبيذ يشكل ٥٠٪ من مجموع صادرات الجزائر ، وبفضل اكتشاف النفط ظل يتضاءل حتى أصبح النبيذ يحتل مركزا ثانويا فى الصادرات الجزائرية .

ومع ذلك فقد استخدمت فرنسا مسألة شراء النبيذ كأداة من أدوات الضغط الاقتصادى على الجزائر واعتبرته نوعا من أنواع المساعدة ، لذا اتجه تفكير الحكومة الجزائرية الى تحويل مزارع الكروم لمحصول آخر حتى ولو أدى ذلك الى حرمان الأرض من الانتاج فترة من الوقت ، ثم انصرفت مؤقتا عن هذا التفكير حينما وجدت سوقا جديدة فى الاتحاد السوفييتى الذى تعاقد على شراء ٥ مليون هيكتولتر سنويا .

اتخذت المعونات الفرنسية اشكالا متنوعة : (١)

أولا - استثمارات حكومية أو تابعة للراسمال الخاص لاقامة المشروعات العمرانية . ثانيا - سد العجز فى الميزانية بتقديم مساعدات مالية محضنة . ثالثا : معونة فنية على شكل تقديم موظفين يتلقون مرتباتهم من الحكومة الفرنسية لأداء أعمال فنية فى قطاعات مختلفة من الادارة والانتاج والخدمات .

أما بخصوص الاستثمارات فقد نصت معاهدة ايفيان على أن تستمر على نفس المستوى الذى كان قائما فى سنة ١٩٦٢ والذى حدث هو تغير فى طبيعة هذه الاستثمارات تكلفت الدولة الفرنسية بالجزء الأكبر منها وحلت محل القطاع الخاص دون أن يتأثر حجمها بصفة عامة . ومن المفهوم أن تلك الاستثمارات تعود بالفائدة على الدولة المستثمرة بقدر ماتفيد القطر النامى ، بل قد تكون فائدتها أعظم بالنسبة للراسمال الأجنبى كما هو الحال فى قطاع البترول مثلا . وكانت الاستثمارات الأجنبية تكاد تكون مقصورة على الفرنسيين باستثناء البترول كما سنشير الى ذلك فيما بعد ، لذا شجعت الجزائر الاستثمارات الأجنبية الأخرى أمريكية وبريطانية وألمانية

غربية ، وقد فتح الباب منذ سنة ١٩٦٨ للشركات الأمريكية للتنقيب عن البترول بينما تولت الكتلة الشرقية الاشتراكية اقامة عديد من المشروعات .

واشتركت أكثر من دولة شرقية وغربية فى أكبر مشروع صناعى بالجزائر وهو مركب حديد الحجار قرب عنابة بينما تولت شركة رينسو الفرنسية تأسيس فرع لها لانتاج السيارات والجرارات ، وقامت ألمانيا الغربية ببناء مصنع كبير فى قسنطينة ينتج حوالى ١٠.٠٠٠ جرار سنويا . ومن بين الأهداف التى تسعى وراءها للدول الغربية بهذه الاستثمارات ربط النظام الصناعى فى الأقطار النامية بوسائلها الفنية بحيث يالف المهندسون الوطنيون نظاما معيناً من نظم الانتاج وبذا يستمر الارتباط بهذه الصناعة أو تلك .

أما المساعدات المالية المحضة فقد أوجد الحاجة إليها العجز فى الميزان التجارى ، ويرجع ذلك العجز الى العهد الاستعمارى حينما كان المستوطنون يستوردون سلعا استهلاكية لاشباع حاجاتهم الى حياة الترف ، بينما تقتصر صادرات الجزائر على المنتجات الزراعية ، وقد أخذ الميزان التجارى يتعادل بالتدريج حتى تحول لمصالح الجزائر ابتداء من سنة ١٩٦٧ نتيجة تصدير النفط ، وبقيت فرنسا هى أكبر عميل فى تجارة الجزائر الخارجية ولو أن حجم التبادل تناقص بالتدريج . ومن الواضح أن استيراد النفط هو الذى حول الميزان التجارى بين البلدين لمصالح الجزائر وقبل أن تتوسع البلاد فى انتاج النفط كانت المعونة المالية الفرنسية تشكل جزءاً أساسياً فى الميزانية الجزائرية ، وكان تعويض العجز فى هذه الميزانية مألوفاً طوال العهد الاستعمارى ويعتبر بمثابة مساعدة للمستوطنين . أما بعد الاستقلال فقد استمرت فرنسا فى تقديم المعونة مقابل الامتيازات التى تتمتع بها . ومع ذلك فقد تعرضت فى أكثر من مناسبة لانتقاد النواب فى الجمعية الوطنية الفرنسية فأشار بعضهم أنه يجب أن تقتطع منها التعويضات عن الأملاك التى أممتها الجزائر نتيجة مغادرة المستوطنين للبلاد ، كما دعا نواب آخرون الى التقليل من حجمها أو قطعها لأن الجزائر أممت بعض الفنادق والشركات الصغيرة ، غير أن ديجول رفض استخدام هذا الاسلوب للضغط على الحكومة الجزائرية .

وخلال أزمة الطاقة تمكنت الجزائر من الاستغناء

عن المساعدات المالية البحتة الا انها عادت فى الثمانينات لتقع فى حبال الديون لسد عجز ميزانيتها أو لسوء ادارة الاقتصاد كما مر بنا مما اثر على علاقاتها بالولايات المتحدة وغرب أوروبا وأفقدتها المكانة الدولية التى تمتعت بها فى السبعينات وأوائل الثمانينات .

وكانت الدولة الاشتراكية تفضل تقديم الخبرات والمعونات الفنية أكثر من المساعدات المالية المحضة ، ومع ذلك فقد وصلت المعونات السوفيتية قبل التوسع فى استغلال النفط ٣٧ مليون جنيه استرلينى ، كذلك قدمت مصر والكويت مساعدات بين عامى ٦٣ ، ١٩٦٥ . وفى السنوات الأولى أخذت الحكومة الجزائرية بخطط سنوية تجريبية ، كان نصيب الصناعة فى تلك الخطط لايزيد عن ٢٥٪ مقابل ٢٢٪ للزراعة ، ثم انعكست الآية وهبط نصيب الزراعة الى ١٥٪ بينما صارت الصناعة تحتل الأولوية وخاصة فى الخطة الرباعية .

ان افتقاد الرأسمالية الوطنية المشتغلة فى قطاع الصناعة القى على الدولة عبء تأسيس الصناعة نفسها فى الأقطار النامية ، ونتج عن ذلك أن الصناعة نشأت أصلا فى ظل القطاع العام ، وعلى العكس كانت الاجراءات الاشتراكية فى قطاع الزراعة هى أبرز معالم التطبيق الاشتراكى فى الدول النامية فقد رأت بعض الأقطار العربية أن تحدد الملكية وتوزع الأرض على الفلاحين ليملكوها ملكية فردية . أما الجزائر فقد تميزت بنظام التسيير الذاتى أو المزارع الجماعية قريبة الشبة من الكنخوزات السوفيتية ، ولم تصدر الجزلثر قانونا يعين حدا للملكية الزراعية نظرا لتفاوت القدرة الانتاجية تفاوتاً هائلا من مكان لآخر ، لذلك انصب التحديد على الدخل الذى يحصل عليه المالك وهو يتراوح بين ٢٠٠ جنيه فى الشهر ، و ٢٠٠ لمن له أسرة .

بلغ التوسع فى التسيير الذاتى ذروته فى السبعينات على عهد بومدين بيد أنه على المدى البعيد تكتشفت أخطاء هذا النظام فهو من جهة لم يستوعب سوى نسبة محددة من العاملين وبقيت مشكلة البطالة فى الريف تدفع للهجرة نحو المدينة . ومن جهة أخرى تناقص حجم الانتاج الزراعى خاصة وأن التسيير الذاتى انتهى عمليا الى اخضاع المزارع لادارة الدولة بواسطة

موظفيها ولم يحدث الأثر المرجو منه وهو تكوين طبقة من الفلاحين العاملين في اطار اشتراكى .

وقد شهدت الثمانينات تراجعاً في نظام التسيير الذاتى وفي القطاع العام الصناعى لاسيما وأن البلاد أخذت تعاني من نقص المواد الغذائية ويزداد الاستيراد من الخارج وتنتشر أخبار الفساد الادارى وتسارع هذا التراجع بعد انتفاضة اكتوبر ١٩٨٨ التى أدت الى صدور دستور جديد حذف كلمة الاشتراكية فى وصف نظام الدولة . ولم يغن النفط عن سد العجز الاقتصادى واستمرت الجزائر مثل غيرها من دول شمال افريقيا منطقة ظرد لليد العاملة مما دعا بالحاجة الى عقد اتفاقات مع السوق الأوربية المشتركة لتنظيم هجرة العمال الجزائريين والحقوق التى يمكنهم الحصول عليها فى الإقامة والالتحاق بالنقابات .

وإذا كان نظام التسيير الذاتى قد أدى الى تناقص الانتاج الزراعى فان المشروعات الصناعية الطموحة كانت مصدراً فى الأخرى لتراكم الأخطاء والتى لم تظهر أثارها جلية الا فى أواخر الثمانينات . وقد أنشأت الحكومة الجزائرية وخاصة فى عهد تولى بلعيد عبد السلام وزارة الصناعة مشروعات صناعية طموحة لم تتوافر لها الامكانيات الكافية للتمويل فاذا أضفنا الى ذلك نقص الكفاءات فى الادارة المالية فان مال هذه المشروعات انتهى الى تحقيق خسائر كبيرة مما زاد حاجة الجزائر الى الاستدانة رغم تزايد دخل النفط كما جاءت الطفرة السكانية لتزيد من الأعباء الاقتصادية فبينما كان عدد السكان عند الحصول على الاستقلال ٧ مليون وصل الى ٢٥ خلال ثلاثين عاماً أى فى سنة ١٩٩٢ هذا فى الوقت الذى أخذت فيه المصالح المالية الأوربية والفرنسية على وجه الخصوص تتردد فى اقراض الجزائر لعدم الاطمئنان الى مستقبلها بعدما دخلت فى دائرة العنف مع الجبهة الاسلامية للانقاذ .

٢ - النفط

بدأت أعمال التنقيب بصورة جدية فى الصحراء الكبرى خلال عام ١٩٥٤ أى فى نفس السنة التى اندلعت فيها الثورة . ولم تسفر الأعمال الأولية عن نتائج مشجعة اذ اقتصرَت الاكتشافات على حقول للغاز الطبيعى

فى منطقة عين صلاح البعيدة عن الساحل • ولم يكن استخدام الغاز الطبيعى شائعا حينذاك فى الدول الصناعية •

وفى سنة ١٩٥٦ تم اكتشاف اول حقل هام للنفط فى عجيبة وثبت
امكان استغلاله بكميات تجارية • وبقيت مشكلة توصيل هذه الحقول بالبحر
فالحقل الجديد يقع قرب الحدود بين الجزائر وليبيا ، وساحل تونس
الجنوبى هو اقرب منفذ للحقل الجديد من الشواطىء الجزائرية • هكذا تم
مد خط الأنابيب الأول عبر الأراضى التونسية لى ينتهى عند خليج قابس
(أكتوبر سنة ١٩٦٠) •

وقبل ذلك بعام واحد كان قد تحقق اهم الاكتشافات فى الصحراء
الكبرى وهى ابار حاسى مسعود التى وصلت بخط أنابيب ينتهى عند ميناء
بجاية • وبدأ تصدير النفط من هذا الميناء قبل الاستقلال فى سنة ١٩٦١ •

وحسب عرف اللاتين تعتبر الثروة الطبيعية الموجودة تحت سطح
الأرض ملكا عاما بخلاف النظام الأنجلو سكسونى الذى يلحق الثروة
الباطنية بالملكية الخاصة الموزعة فوق سطح الأرض • وعلى ذلك اعتبر نفط
الصحراء ملكا للدولة الفرنسية صاحبة السيادة • وبناء عليه صارت صاحبة
الحق فى منح الامتيازات • وقد منحت التراخيص الأولى لأربع شركات
حددت لكل منها مساحة ٥٠.٠٠٠ كم بالمساوى ونالت الشركة الفرنسية
للپترول التابعة للدولة (c.f.p.) مجموع الأسهم فى شركتين بينما دخلت
شركة شل الانجليزية الهولندية كأقلية فى اثنتين من هذه الشركات • ولم
تزد أسهمها عن ٢٥٪ ويلاحظ استبعاد الشركات الأمريكية من عقود الامتياز
الأولى فى الصحراء الكبرى • وربما يرجع ذلك الى عدم ثقة فرنسا فى
السياسة الأمريكية ازاء شمال أفريقيا ، اذ راجت شائعات بأن الولايات
المتحدة تشجع استقلال دول المغرب لى تسيطر عليها اقتصاديا فيما بعد •

اتبعت فرنسا النظام الشائع منذ أول الخمسينات فى الشرق الأوسط ،
والذى يقضى بتخصيص ٥٠٪ للشركة صاحبة الامتياز ، ٥٠٪ للدولة المنتجة •
ومع أن الدولة المنتجة اعتبرت ههنا هى فرنسا فقد تعهدت باستخدام
نصيبها من الأرباح لتطوير الجزائر والصحراء ولما كنا قد اشرنا الى
العجز المستديم فى ميزانية الجزائر بسبب النظام الاستعمارى ، فمن الراجح

أن يكون القصد من هذا التعهد ، هو التخفيف من اعباء سد العجز فى ميزانية الجزائر . وتقرر أن يحتسب سعر النفط حسب الأسواق العالمية .

ثبتت اتفاقات ايفيان هذه الامتيازات على أساس أن ترث الحكومة الجزائرية الجديدة حقوق الدولة الفرنسية كسلطة مانحة للامتيازات وفضلا عن ذلك تتعهد الجزائر بمنح الشركات الفرنسية الأولوية عند عقد امتيازات جديدة اذا تساوت العروض ، وذلك خلال ست سنوات . كذلك أخذت اتفاقيات ايفيان بنظام مناصفة الأرباح وهو نظام كانت قد تخطته الدول الأخرى المنتجة فى الشرق الأوسط . فهناك مثلا النظام الذى أدخله ماتسى الايطالى بالاشتراك مع الدولة المنتجة بـ ٥٠٪ من رأس المال مما يوفر لها ٧٥٪ من الأرباح .

غير أن البنود الخاصة بالنفط كانت مثل بقية اجزاء الاتفاقية تمثل مرحلة انتقالية ، ولم تنتظر الجزائر اكثر من عامين حتى أخذت تدخل تعديلات على نظام استغلال نفطها . فهى أولا : ألزمت الشركات بالخضوع لتشريعاتها المالية ، والتي تقضى ضمن شروط أخرى باستثمار ٥٠٪ على الأقل من أرباح الشركات الأجنبية داخل البلاد . ثانيا : حرصت على ألا تحتكر فرنسا صناعة النفط فاتجهت الى شركات غير فرنسية فيما يخص مد الانابيب فمنحت شركة بريطانية مد خط الانابيب الغربى ، ثم توسعت فى منح الشركات الأمريكية عقود امتياز للاستغلال ابتداء من عام ١٩٦٨ .

ثالثا : وهو الأهم أسست الجزائر شركة وطنية للنفط ، هى شركة سوناتراك واقتفت بذلك اثر كبير من بلدان الشرق العربى التى أسست شركات وطنية بعد أن تكونت لديها مدخرات كافية نتيجة استغلال النفط عدة سنوات . ويلاحظ مهنا أن الجزائر لم تنتظر طويلا لتكوين شركاتها الوطنية اذا ماقورنت بالبلدان العربية الأخرى المنتجة للنفط . وقد اقتصرتم أعمال سوناتراك فى بداية الأمر على توزيع النفط داخل البلاد ثم أخذت تتوسع بالتدريج فاشتركت مع شركات أجنبية فى جميع مراحل صناعة النفط من مد انابيب وتكرير كما شرعت فى استخراج النفط لحسابها مع شركة فرنسية ابتداء من سنة ١٩٦٦ .

وفى سنة ١٩٦٥ توصلت الجزائر الى تعديل جوهري فى اتفاقية النفط (المغرب العربى)

المتضمنة فى اتفاقيات ايفيان • وذلك بعد مفاوضات طويلة مع الفرنسيين • وكان مفروضا أن تسرى هذه الاتفاقية مدة خمسة عشر عاما الا أن تطور علاقات الدول النفطية بالعالم تبدلت بسرعة وكانت اتفاقية ١٩٦٥ تتناول رفع سعر النفط وزيادة نصيب الجزائر من الأرباح حتى تصل الى ٥٥ ٪ •

وبالنسبة للغاز الطبيعى كانت الجزائر تصر دائما على أنه لايندرج تحت اتفاقيات البترول ، ولابد من عقد اتفاقيات منفصلة بشأن استغلاله • وقد تم ارضاء الجزائر الى حد كبير فى هذا المضمار فاتفق على أن تقوم الشركات الفرنسية باستخراج الغاز لحساب الحكومة الجزائرية وهذه هى التى تتولى تسويقه ولايجوز أن تزيد أرباح الشركات الفرنسية من هذه الأعمال عن ١٢ ٪ • ويشبه هذا النظام ما عرف فيما بعد فى استغلال النفط فى بعض دول الشرق العربى باسم نظام المقاول •

واحتوت الاتفاقية سنة ١٩٦٥ على مبدأ هام جديد ، وهو تكوين شركات تسهم فيها الجزائر بنصف رأس المال دون أن تندمج فى الشركات الفرنسية ، ويكون مجلس ادارتها بالمناصفة بين رعايا البلدين • وتحددت لهذه الهيئة المشتركة مناطق معينة لاجراء التنقيب ، ولها أن تشترك مع شركات الامتياز القديمة فى مناطقها • ومن أهداف هذه الهيئة تدريب الجزائريين على أعمال استغلال البترول وتسويقه • لم تمنع هذه الاتفاقية تعاقب الخلافات حول كيفية استغلال النفط •

فقد شكت الجزائر من تباطؤ الشركات الفرنسية فى أعمال التنقيب والاستغلال • وقارنت جهودها بتلك التى تبذل فى ليبيا حيث تزايد الانتاج بسرعة فائقة • ولعل ذلك من الدوافع التى جعلت الجزائر تتجه الى الشركات الأمريكية • ورغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ ، فقد حصلت الشركات الأمريكية على أهم عقود لها خلال عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، بالإضافة الى شركات صغيرة مثل سانت كلير والباسو ، وفيليس • ونالت شركة جيى أهم عقود الامتياز وبعضها بالمساهمة مع سوناتراك •

وتفضل شروط جيى من بعض الوجوه عقود الشركات الفرنسية • فهى تنص على تكوين هيئة خاصة من جيى وسوناتراك للتنقيب ، على أن

تقدم شركة جيتى لهذه البيئة ١٦ مليون دولار خلال السنوات الخمس الأولى بالاضافة الى مليون دولار كهبة ٠ ووافقت جيتى على أن يقدر سعر البرميل بما يتراوح بين ٢٦١ ، ٢٦٥ دولار ، وهى نسبة اعلى مما تدفعه الشركات الفرنسية ، كذلك تعهدت جيتى بأن تستبقى ٧٥٪ من ارباحها داخل البلاد . وأخيرا وافقت بعض الشركات الأمريكية الصغيرة على أن تدخل سوناتراك معها بـ ٥١٪ مما يضمن لها السيطرة على مجلس الادارة ٠

تضافرت اذن عدة عوامل خلال عام ١٩٦٨ كى تدفع بالجزائر الى الضغط على فرنسا حتى تدخل تعديلات جديدة على نظم استغلالها للنفط ٠ من هذه العوامل ازدياد الطلب على نفط شمال افريقيا بسبب اغلاق قناة السويس ثم استعداد الشركات الأمريكية لعرض شروط أفضل ، وعامل ثالث ظهر حديثا هو تحول كثير من الدول الصناعية الى قبول الغاز الطبيعى كوسيلة من وسائل توليد الطاقة ٠

وكانت بريطانيا هى التى تستورد وحدها تقريبا غاز الجزائر ٠ ثم أخذت الولايات المتحدة تبنى خزانات هائلة لاستيراد الغاز وتخزينه فيها ٠ وكانت تعترض استغلال الغاز عدة صعوبات منها احتمال الاعتماد على غاز المحيط المتجمد الشمالى ٠ ومنها صعوبة نقل هذا النوع من الوقود الذى يحتل مساحات كبيرة ٠ وقد زالت هذه العقبة باختراع وسائل اسالة الغاز ثم تجميده وذلك فى موانئ الشحن التى ينقل منها الى اقطار الاستهلاك ٠ وحينما اقتنعت الصناعة الفرنسية بأهمية الغاز وسهولة استيراده ونقله تعاقدت مع الجزائر على أكبر صفقة من نوعها لاستيراد الغاز فهى تنص على شراء ٣٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا لمدة ١٥ سنة ابتداء من سنة ١٩٧٢ ، لذلك نشطت سوناتراك فى مد الأنابيب الخاصة بالغاز وكذلك تشييد مصانع الاسالة والتجميد فى أرزيو بينما قامت شركة فرنسية ببناء مصنع كبير للاسالة والتجميد فى سكيكدة ٠

ومنذ سنة ١٩٦٨ طالبت الجزائر بعدم انطباق امتيازات النفط على الغاز الطبيعى ٠ وبضرورة عقد اتفاقات على أسس جديدة وأشارت الى نظام المقاوله الذى طبقته شركات فرنسية فى العراق مثلا وهو يقضى بأن يقتصر دور الشركة الأجنبية على تقديم الخبرة الفنية والعمل لحساب الشركة

الوطنية التي تكون المالك الوحيد للنفط المكتشف وتحصل الشركة الأجنبية على تسهيلات في استيراد النفط وبيعه لحسابها أو على نسبة بسيطة تحددها من الأرباح . وبذا يصبح دورها أشبه بدور المقاتل .

غير أن فرنسا تمسكت بأن تنطبق اتفاقات النفط على الغاز الطبيعي . ومنذ سنة ١٩٦٨ شرعت الجزائر في اتخاذ بعض إجراءات التأميم المحدود ازاء شركات البترول فاستولت على امتياز التوزيع داخل البلاد وهو لايزيد عن مليون طن . وفي ١٩ يونيو سنة ١٩٧٠ بمناسبة الذكرى الخامسة لحركة بومدين أممت ١٠٪ من مصادر الانتاج وبذا صارت سوناتراك تسيطر على ١٥ مليون طن بعد أن كانت تنتج بالاشتراك مع شركات أخرى أصلا ٨ مليون . كذلك استولت سوناتراك على ٢٥٪ من أنابيب المنطقة الشرقية الموصلة لتونس . أما نصيب الشركة الوطنية في التكرير فقفز من ٣٥ الى ٨٠٪ وبعد مضي شهر من هذه الاجراءات قررت الجزائر رفع سعر البترول بدون الاتفاق مع فرنسا مما زاد الأزمة تعقيدا ، وشرع الطرفان في خوض مرحلة من أشق مراحل المفاوضات تناولت جميع الجوانب الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين . وبينما كانت حكومة ليبيا تتزعم الدول المنتجة للبترول في البحر المتوسط لطلب أسعار تزيد عما قرره الجزائر في يوليو سنة ١٩٧٠ رأت الحكومة الجزائرية أن تتخذ اجراء أكثر حسما فأعلنت في فبراير سنة ١٩٧١ تأميم ٥١٪ من أسهم أكبر شركتين فرنسيتين للبترول هما «ايراب» و «شركة البترول الفرنسية» (c.f.p.) ووعدت بتعويض الشركتين .

ومع التغيرات السريعة التي اقترنت بنظام استغلال النفط أخذ مبدأ التأميم يشيع بين الدول المنتجة وكانت الجزائر وليبيا هما الدولتان اللتان اقتفتا أثر العراق ١٩٧٢ باتخاذ قرار التأميم الكامل للشركات العاملة في أراضيها دون أن يحدث ذلك رد فعل عنيف إذ اختلفت المعطيات عما كانت عليه في الخمسينات عندما أممت حكومة مصدق في ايران نفطها . ثم جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما ترتب عليها من وقوع أزمة في الطاقة ومن ثم ارتفاعات متوالية في سعر النفط . فمرت الجزائر خلال السنوات الباقية من السبعينات بفترة ازدهار مكنتها من أن تلعب دورا بارزا على المستوى العربي والأفريقي الى أن تجددت أزمة السلطة فكانت لها انعكاساتها على الحد من هذا الدور .

ورغم أن دخل النفط وصل سنة ١٩٩٢ الى ١٢ مليار دولار فان ثلاثة أرباع هذا المبلغ استخدم لدفع أقساط الديون والفوائد المترتبة عليها .

وهكذا تنتقل دخول النفط العربية عموما وتتسرب الى جيوب المؤسسات الرأسمالية فى الدول المتقدمة .

٣ - العلاقات الخارجية :

حددت جبهة التحرير أثناء الثورة الملامح الأساسية للسياسة الخارجية التى ستسير عليها البلاد بعد الاستقلال ، وقالت أنها ستتبنى الحياة بين الكتلتين الغربية والشرقية وأنها ستنتقل للعمل من دائرتين : المغرب الكبير والوطن العربى . وسوف يضيف الدستور الصادر سنة ١٩٦٣ دائرة ثالثة هى التضامن الأفريقى .

(١) العلاقات العربية :

ومع أن الدائرة المغربية هى أولى الدوائر التى من المفترض أن تتحرك فيها السياسة الخارجية الجزائرية فى اتجاه الاتحاد فان فترات التوتر والأزمات خاصة مع المملكة المغربية فاقت حالات التقارب والوثام وسوف نتحدث عن العلاقات المغربية فى الفصل الختامى من هذا الكتاب .

وفيما يخص علاقات الجزائر بالمشرق العربى وقضاياها فقد احتلت مصر مكانا بارزا فى علاقات الجزائر الخارجية ، وعند اطلاق سراح بن بللا تسابقت مصر والمغرب على استضافته ذلك لأن انجازات الثورة الجزائرية اكتسبت للبلاد سمعة عالية وهكذا استقبل بن بللا استقبالا جماهيريا ضخما فى القاهرة ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ ، وظلت علاقة الجزائر بمصر وثيقة طوال عهد بن بللا وعندما وصلت الأمور بين الجزائر والمغرب الى حد الصدام المسلح وقفت مصر بوضوح فى جانب الجزائر وايدتها فى مختلف المجالات الدبلوماسية والعسكرية ، والأرجح أن هذا التأييد جاء من منطلق الأيديولوجية الاشتراكية السائدة والشعارات المرفوعة فى كلا القطرين وفى وقت شاع فيه تقسيم العالم العربى الى معسكرين : المحافظين والتقدميين .

من هنا تلقى المصريون حكومة وشعبا نبأ الاطاحة ببن بللا فى ١٩ يونيو

سنة ١٩٦٥ بشىء من الريبة والشك ولكن دون أن تذهب الأمور الى حد التأثير على التعاون بين الدولتين وخاصة فى المجال الثقافى اذ كان يومدين أكثر اهتماما بقضية التعريب . وقد تلقت العلاقات المصرية الجزائرية وخزة أخرى بمناسبة حرب يونيو ١٩٦٧ فقد عمت المظاهرات مدن الجزائر منددة بعبد الناصر الذى استسلم للهزيمة وربما أراد يومدين امتصاص الغضب حينما شارك بشكل نشط مع بعض الرؤساء العرب فى زيارة الكرملين ساعيا للضغط على القادة السوفييت الذين أتهموا فى الجزائر وغيرها بالتقصير فى مساعدة العرب ازاء النزاع العربى الاسرائيلى .

وكثيرا ما قورن بين الكفاح الفلسطينى والثورة الجزائرية ، ومن المعروف أن منظمة التحرير أخذت على عاتقها بعض مهام المواجهة مع اسرائيل كرد فعل على تهاوى المواجهة العسكرية النظامية من الدول العربية الثلاث التى خاضت حرب يونيو : مصر سوريا والأردن . غير أن المتعمقين فى النظرة الى هذه المقارنة لسوا وجود أوجه اختلاف تفوق أوجه الشبه بين الحالتين . لقد تعرضت كل من الجزائر وفلسطين لاستعمار استيطانى غير أن الاستيطان الفرنسى فى الجزائر لم يشكل غالبية السكان فى أى وقت من الأوقات . كما أن مساحة الجزائر الشاسعة سمحت بالتجرك وأتاحت بطبيعته الجبلية بيئة صالحة لحرب العصابات ، على حين أن مساحة فلسطين محدودة وأراضيها مكشوفة كما أن المستوطنين الفرنسيين كانوا ينتمون الى دولة بعينها هى وطنهم الاصلى ويمكنهم العودة اليه أما اليهود فجاءوا الى فلسطين تحت دعوى الحقوق التاريخية .

مهما يكن من أمر هذه المقارنة فانها أوجدت تعاطفا مستمرا على المستوى الحكومى والشعبى بين الجزائر وبين منظمة التحرير فائدة طويلة ظلت الجزائر ترفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كما أيدت الجزائر منظمة التحرير ابان الأزمة التى وقعت بين المنظمة وبين الحكومة الأردنية والتى انتهت بمذابح ايلول الشهيرة سنة ١٩٧٠ . وكان هذا التعاطف الذى يعود الى ذكريات حركات فدائية متشابهة هو الذى جعل منظمة التحرير وحتى نهاية الثمانينات تختار مدينة الجزائر مقرا لاجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى أكثر من مناسبة . ومن جهة أخرى استخدمت الجزائر نفوذها

لدى العديد من الدول الأفريقية ، وخاصة الناطقة منها بالفرنسية ، لكى تحدثها. على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل قبيل حرب أكتوبر ونجحت فى تحقيق ذلك الهدف الى حد كبير . ولم تتردد حكومة الجزائر مشاركة الدول النفطية العربية الأخرى التى حظرت النفط على بعض الدول المؤيدة لاسرائيل حتى اقترح السادات رفع هذا الحظر فى مؤتمر قمة عقد بالجزائر سنة ١٩٧٤ (١) .

اتخذت الجزائر هذه الاجراءات دون أن تندمج فى الحركات الوحدوية أو ترفع شعار القومية العربية اذ كان يومدين من الناحية الفكرية ينزع الى الصورة الاقليمية للوطنية ، وظلت الجزائر تشعر بالتميز عن جيرانها بحكم الميراث التاريخى للثورة الكبرى ثم جاءت بعض الأحداث لتزيد من هذا الاحساس الاستعلائى فقد نجحت الوساطة الجزائرية فى بداية عهد بن جديد فى تخليص الرهائن الأمريكين الذين احتجزوا فى السفارة الأمريكية بطهران وكانت هى الضامن لانقاذ الصفقة وتم تبادل الرهائن فوق أراضيها وسوف يشتهر بعض الدبلوماسيين الجزائريين بالمباقة فى حل الأزمات وفى انقاذ ركاب الطائرات المختطفة وقد اشتهر الأخضر الإبراهيمى على سبيل المثال بدوره الفعال فى التمهيد لمؤتمر الطائف الذى وضع نهاية للحرب الأهلية اللبنانية (١٩٨٩) .

وربما كانت الوساطة الجزائرية فى شأن الرهائن الأمريكين هى التى دفعت الجزائر لكى تقف موقفا محايدا من الحرب العراقية الإيرانية ففى ذلك الوقت لم تكن جبهة الانقاذ الاسلامية قد شكلت عنصرا من عناصر الضغط القوية على مسار السياسة الجزائرية داخليا وخارجيا. ويختلف موقف الجزائر فى ذلك عن المغرب أو مصر التى أظهرت تعاطفا مع العراق بحكم الأخوة العربية .

ويبدو أن فكرة الحياد فى الصراعات الدولية سيطرت على المسئولين الجزائريين على مظنة أن ذلك يعطيهم فرصة لأداء أدوار دبلوماسية مرموقة الا أن الأمر اختلف تماما فى أزمة الخليج ، ففى مؤتمر القمة العربى الذى

(١) انظر للمؤلف : السادات وكامب ديفيد صفحة ١٢١ وما بعدها .

عقد في القاهرة أغسطس ١٩٩٠ لاتخاذ موقف من الغزو العراقي للكويت لم تصوت الجزائر مع أو ضد ادانة العراق ومن ثم اتخاذ موقف حيادي ازاء التحالف الدولي الذي اشتركت فيه دول عربية أخرى تحت قيادة الولايات المتحدة ، وكانت جبهة الانقاذ الاسلامية قد اخذت تطفو على سطح الحياة السياسية الجزائرية وتتطلع الى ايران . وبينما اتخذت الحكومة موقفا سلبيا من الأزمة تعاطفت الغالبية العظمى من تيار الاسلام السياسى عموما مع العراق وانتقد بشدة تلك الدول العربية أو الاسلامية التى أرسلت ابناءها للقتال تحت القيادة الأمريكية ونالت السعودية نصيبها الاوفى من هذا الانتقاد . وبهذه المناسبة كشفت جبهة الانقاذ الاسلامى النقاب عن أن السعودية زودتها بالمال فى السنوات السابقة مما يعنى بث روح الحرج فى العلاقات السعودية الجزائرية ، وقد اعترفت السعودية بالواقعة غير أنها بررت هذا العمل الذى يعد تدخلا فى الشئون الداخلية للجزائر بأنه كان يستهدف تشجيع الثقافة العربية والاسلامية على يد جبهة الانقاذ ولابد وأن تكون السعودية قد ندمت على هذه المعونة بعد أن مالت حركات الاسلام السياسى فى الجزائر وتونس الى جانب العراق ثم تلقت التأييد المعنوى على الأقل من الجمهورية الاسلامية فى ايران .

وخلاصة القول ان الصراع الذى تحدثنا عنه فى صفحات سابقة بين السلطة العسكرية الحاكمة فى الجزائر بعد استقالة بن جديد من جهة وبين جبهة الانقاذ الاسلامية من جهة أخرى صار أحد المعايير الهامة التى تحكم علاقات الجزائر الخارجية ليس فقط مع الدول العربية والاسلامية بل مع دولة هى من أكبر شركاء الجزائر فى المجال الاقتصادى وهى فرنسا . فعندما الغيت نتائج الانتخابات البرلمانية فى يناير ١٩٩٢ وحرمت جبهة الانقاذ من جنى ثمرات النصر احتجت بعض الدوائر الفرنسية على هذا الالغاء باعتباره منافيا لمبادئ الديمقراطية وربما كان هذا هو الدافع الحقيقى لدى بعض الليبراليين . ولكن الموقف الفرنسى فسر عند البعض على أن حكومة باريس راхنت على الجبهة الاسلامية للانقاذ وكانت مستعدة للتعاون معها فى حالة فوزها بالحكم ، وهكذا برزت أزمة فى العلاقات الجزائرية الفرنسية وامتنعت فرنسا عن التعاون الاقتصادى على أساس عدم استقرار النظام الحاكم .

(ب) علاقات دولية أخرى :

ظلت الجزائر تعيش فى ذكرى الكتلة الآسيوية الأفريقية التى التفت حول قضيتها داخل الأمم المتحدة وهكذا كانت من أكثر الدول تحمسا لحياء ذكرى مؤتمر باندينج . فدعت فى سنة ١٩٦٥ الى مؤتمر قمة آسيوى أفريقى بمناسبة مضى عشر سنوات على انعقاد مؤتمر باندينج ، ولم يقدر لهذا المؤتمر أن ينعقد بسبب مفاجأة حركة ١٩ يونيو التى سبقت موعد انعقاد المؤتمر بعشرة أيام .

وبحكم الموقع الجغرافى اهتمت الجزائر بالمقضايا الأفريقية . ونلمس نوعا من الاختلاف بين الجزائريين على ترتيب الأولويات السياسة الخارجية . فالتشبعون بالثقافة الفرنسية يشعرون بالروابط التى تشدهم نحو الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ويرون فيها مجالا خصبا للعمل ، فى حين أن المتشبعين بالثقافة العربية يعطون الأولوية للمقضايا العربية وعلى رأسها قضية فلسطين .

وفى مجال السياسة العالمية لم تحل العلاقات الخاصة مع فرنسا دون تطبيق سياسة الحياد ، وتمثلت هذه السياسة فى توثيق العلاقات مع المعسكر الاشتراكى ، وقد اتسع نطاق هذا التعاون فشمل المجال العسكرى وبخاصة بعد الصراع حول الحدود مع المغرب . فبالنسبة للسلاح الجوى زاد حجم الطائرات السوفيتية على الفرنسية وفتح باب التدريب أمام الطيارين الجزائريين فى الاتحاد السوفيتى .

وقد تجنبت الجزائر التورط فى الصراع الصينى السوفيتى . فرغم تلقى هذه المعونات من الاتحاد السوفيتى بادرت الى اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية . وتعود هذه العلاقات فى الواقع الى عهد الثورة اذ كانت الصين أوثق صلة بالثوار الجزائريين لأنها لم تتأثر بأى رد فعل فرنسى لعدم وجود علاقات بينها وبين فرنسا اذ ذاك . وقد زار شوان لاي الجزائر زيارة طويلة خلال عام ١٩٦٤ وعرض بعض المعونات .

على أن العلاقات الجزائرية السوفيتية لم تخل من أزمات ، ففي سنة ١٩٦٦ احتجت الجزائر على وجود ممثل للحزب الشيوعى الجزائرى فى

مؤتمر دولي للأحزاب الشيوعية انعقد في موسكو حينذاك . وفي أعقاب حرب
يونيو ساد الجزائر مثل معظم الدول العربية اعتقاد بأن السوفييت لم يقدموا
المساعدات المرجوة ولو أن هذه القضية لم تترك أثرا طويلا المدى .

وفي سنوات الاستقلال الأولى نشأت علاقات وثيقة بين الجزائر وكوبا ،
ويفسر البعض ذلك بوجود صلات شخصية بين كاسترو وبين بللا بدليل أن
كوبا كانت الدولة الوحيدة التي قطعت العلاقات مع الجزائر في أعقاب حركة
١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ ووصفت النظام الجديد بأنه حكم عسكري دكتاتوري ،
ويقارن ذلك بموقف فرنسا التي صرحت بأنه لا حاجة للاعتراف بالنظام الجديد
لأنها تتعامل مع الدولة وليس مع الحكومة . والواقع أن الجزائر تمتعت
بشهرة واسعة بين الحركات الثورية اليسارية في أمريكا اللاتينية كنموذج
لقطر ثوري من أقطار العالم الثالث ، وكثيرا ماطلب أنصار اليسار اللجوء
السياسي إليها .

لقد استفادت الجزائر مثل غيرها من أقطار العالم الثالث من حالة
الحرب الباردة فبينما كانت تتعامل مع الولايات المتحدة على نطاق واسع
في مجال النفط تنامت علاقاتها بالاتحاد السوفييتي في المجال العسكري
واستخدمت أسلحتها في تقوية دورها الدبلوماسي عن طريق تسريب الأسلحة
الخفيفة إلى بعض الحركات الثورية في أفريقيا ومنها حركات البوليساريو ،
وانعكست آثار الحرب الباردة على هذه المنطقة بتقارب المغرب مع الولايات
المتحدة مقابل تقارب الجزائر مع الاتحاد السوفييتي ، وعندما أخذت بوادر
تراجع مركز السوفييت تلوح في الأفق وتصادف ذلك مع عهد رئاسة بن جديد
رأى هذا الأخير أن يحسن من طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة فقام
بزيارتها سنة ١٩٨٤ وكانت الأولى من نوعها بالنسبة لرئيس جزائري .
ولاشك أن الانهيار الاقتصادي الذي تعرضت له الجزائر وتراجعها عن
الأسلوب الاشتراكي في إدارة الاقتصاد دفع بالبلاد إلى التطلع نحو الولايات
المتحدة لدرجة أن هذه الأخيرة حاولت نشر الثقافة الأنجلو سكسونية وفتحت
بالمفعول ثغرة في صرح الثقافة الفرنسية الذي احتفظ بنفوذ في البلاد لمدة
طويلة . وكانت الجزائر قد حظيت بتقدير الحكومة الأمريكية منذ نجاحها في
الوساطة التي أدت إلى تخليص الرهائن الأمريكيين المحتجزين في طهران
يناير سنة ١٩٨٠ .

(ج) العلاقات مع فرنسا :

ظلت العلاقات مع فرنسا تشغل مركز الصدارة فى السياسة الخارجية وذلك لوجود ميراث قديم كان لابد من تصفيته أو تعديله . ولم تعتبر الجزائر علاقاتها الخاصة مع فرنسا متنافية مع الحياد وذلك لأن تلك العلاقات الخاصة أملتها ظروف تاريخية ومصالح اقتصادية وثقافية لم يكن من السهل بترها دفعة واحدة . وهى لم تؤثر على حرية الجزائر اختيار السياسة الخارجية التى تتفق ومصالحها . ثم ان فرنسا فى عهد ديغول أخذت تخفف من ارتباطاتها العسكرية مع الأحلاف الغربية وتسعى لأن تكون حلقة اتصال بين الكتلتين ، ومجمل القول أن العلاقات بين فرنسا والجزائر اتسمت بسرعة التغير لملائمة الظروف وكان الطرفان يعلمان مقدما أن اتفاقيات ايفيان ذات صفة مرحلية ويكاد ينحصر الخلاف فى مدى السرعة التى يتم خلالها قطع المراحل . ويمكن ضرب مثالين على سرعة التخلص من القيود التى فرضتها اتفاقات ايفيان يتعلق أحدهما بامتيازات المستوطنين والآخر بالقواعد العسكرية .

وقد كان أمر نقل المستوطنين لأموالهم من أعقد المشكلات التى أوشكت أن تثير توترا فى العلاقات بين الجزائر وفرنسا إذ أن اتفاقيات ايفيان تقر بمبدأ حرية نقل الأموال مع اضافة تحفظ مؤداه الا يضر ذلك بالاقتصاد الجزائرى . ومن الواضح أن نقل أموال سائلة دفعة واحدة كان من شأنه أن يخرب اقتصاديات البلاد الأمر الذى حدا بالجزائر الى اصدار تشريع بوضع رقابة على نقل الأموال يخضع له الفرنسيون مما يعنى تعديلا ضمنيا لاتفاقيات ايفيان .

وفيما يخص القواعد العسكرية فإن الجزائر حينما طالبت بتعديل النصوص الخاصة بها فى اتفاقيات ايفيان لم تصادف معارضة شديدة من الجانب الفرنسى ، ولم تؤثر هذه القضية تأثيرا كبيرا على العلاقات بين البلدين . بل على العكس كانت الخلافات حول المسائل الاقتصادية هى التى تسببت فى معظم الأزمات التى حدثت ، وتختلف الجزائر فى ذلك عن دول الشرق العربى أو حتى عن تونس التى اصطدمت بفرنسا صداما عنيفا بسبب قاعدة بنزرت . وفى رأينا أن سهولة حل المشكلات العسكرية يرجع الى الفترة الزمنية المتأخرة التى عاصرها استقلال الجزائر . فمنذ سنة ١٩٦٢

تطورت المفاهيم الاستراتيجية بسرعة وفقدت القواعد العسكرية قيمتها . ومع ذلك فقد ظلت فرنسا تقدم مساعدات مالية هامة تقابل امتيازاتها العسكرية . على أنه بعد عام ١٩٦٨ تدخلت عدة عوامل جعلت فرنسا تقلل باطراد كبير من هذه المساعدات ، منها تصفية قاعدة المرسى الكبير ومنها تضائل حاجة الجزائر الى المساعدات بسبب ازدياد دخلها من النفط واتجاه الجزائر الى استيراد الأسلحة من الاتحاد السوفييتي وذلك بعد فترة قصيرة من التوتر الذي حدث مع موسكو في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ .

وبينما احتفظت فرنسا ببعض التسهيلات في استخدام قواعد الصحراء لأغراض فنية محضة في مقابل اعانات مالية تمت تصفية قاعدة المرسى الكبير دون اثاره معارضة تذكر ، وكانت الحكومة الجزائرية قد أخذت تطالب بتعديل اتفاقيات ايفيان الخاصة بالمقاعدة منذ سنة ١٩٦٦ ، ومما هو جدير بالملاحظة أن حكومة ديغول استجابت لهذه الرغبة في وقت بدأ فيه الأسطول السوفييتي يظهر في حوض المتوسط مما يدل على أن سياسة ديغول كانت تتجنب التورط في الصراع بين الدولتين الكبيرتين ، وكان رأيه تحييد الحوض الغربي للمتوسط ويؤكد هذا الاتجاه لدى الرئيس الفرنسي موقفه من تسليح الولايات المتحدة للمغرب بمناسبة موضوع الخلاف على الحدود بينها وبين الجزائر (١) فقد لفتت الحكومة الفرنسية نظر واشنطن الى أن ذلك التسليح سيدفع بالجزائر الى الاعتماد أكثر فأكثر على المعونة العسكرية السوفييتية .

كذلك يقارن موقف الحكومة الفرنسية بالحكومة الإيطالية ، بينما تقبلت الأولى تعهدات الجزائر بعدم استخدام قوة أجنبية لقاعدة المرسى الكبير أبدت الحكومة الإيطالية تخوفها من احتمال استفادة الأسطول السوفييتي من تلك القاعدة مما يشكل خطرا على أمن إيطاليا في نظر أحزابها اليمينية .

لقد تأثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بقضية العمالة الجزائرية المهاجرة الى فرنسا ، وظاهرة الهجرة العمالية الجزائرية الى فرنسا قديمة

1. Maghreb : Documents, Algérie, Maroc, Tunisie, Janvier, 1968.

فقد اتخذت شكلا جماعيا منذ سنة ١٩١٢ ومنذ ذلك الحين تلاحقت وفود المهاجرين حتى وصلت الى ٢٥٠ الفا فى سنة ١٩٦٢ يعيش معظمهم فى المدن الصناعية الفرنسية ولاسيما ليل وليون ومارسيليا وضواحي باريس . وقد أوجد الاستقلال بعض المشاكل لهؤلاء العمال اذ كانوا يتمتعون فى الماضى بحرية التنقل والعمل باعتبارهم رعايا فرنسيين كما التحقوا بالنقابات الفرنسية ولاسيما الـ C.G.T. الشيوعية .

وقد حرصت الحكومة الجزائرية على بقاء هذا العدد الكبير من ابنائها، أولا لأن عودتهم تشكل ميزات اجتماعية ، وثانيا لأن بقاءهم مصدر دخل كبير للبلاد من العملات الصعبة ، لذلك نصت اتفاقيات ايفيان على أن يتمتع العمال الجزائريون بنفس الحقوق التي للفرنسيين ماعدا الحقوق السياسية، بل أن الجزائر المستقلة حرصت على استمرار حرية التنقل لوجود فائض من اليد العاملة غير الفنية .

وعندما ازيلت الحواجز بين فرنسا وشركائها فى السوق المشتركة وجد العمال القادمون من شمال افريقيا عموما مجالا ارحب للهجرة والعمل، وبعد الاستقلال لوحظ أن أصحاب المهن والفنيين هم الذين فكروا فى العودة الى اوطانهم . ولم تزد نسبة هؤلاء على ١٠٪ وفى مقابل ذلك استمرت نسبة الهجرة بين اليد العاملة غير الفنية عالية حتى أن السلطات الفرنسية اخذت تنزعج لهذه الهجرة سنة ١٩٦٤ فوضعت قيودا بحجة الحجر الصحى وحددت عدد المهاجرين بألف شهريا ، فاحتجت الجزائر بشدة على وضع هذه القيود التى تتنافى وروح اتفاقيات ايفيان . وكثيرا ماكانت فرنسا تستخدم مسألة الهجرة العمالية الجزائرية فى اوقات الأزمات السياسية أداة للضغط على الجزائر ، وقد حدث ذلك عند المطالبة بتعديل اتفاقيات البترول سنة ١٩٦٥ وبهذه المناسبة حصلت الجزائر على موافقة فرنسا بهجرة ٢٠ الف عامل سنويا (١) .

وقد تأزمت العلاقات بين البلدين من جديد أوائل سنة ١٩٦٨ وربطت فرنسا بين اضطرابات الطلبة والعمال فى باريس خلال شهر مايو من ذلك

العام وبين وجود تلك اليد العاملة الوافدة غير المستقرة ، فعادت من جديد تهديد بتقييد الهجرة الى ان توصل البلدان الى اتفاق فى يناير سنة ١٩٦٩ ينظم الهجرة على النحو التالى : تتعهد فرنسا بقبول هجرة ٣٥ ألف عامل سنويا وتقوم بتأهيلهم مهنيا وتأسيس مكاتب فى فرنسا لهذا الغرض . واذا وفق العامل فى ايجاد عمل يمنح حق الإقامة خمس سنوات ، أما اذا فشل فى التأهيل أو فى ايجاد عمل يسحب منه تصريح الإقامة بعد ثلاثة أشهر وتجتمع لجنة مشتركة من البلدين كل شهرين لتنظيم هجرة العمال واقامتهم أو اعادتهم الى بلادهم .

وكنتيجة لتواصل عمليات الهجرة على مدى سنوات طويلة تكونت أحياء خاصة للمهاجرين غير ان انتشار أزمة البطالة فى أوروبا الغربية أدى الى اتخاذ مواقف معادية للمهاجرين عموما وعمال شمال أفريقيا خاصة وجسدت أحزاب يمينية هذا الموقف العدائى وعلى رأسها حزب الجبهة الوطنية فى فرنسا.والنازية الجديدة فى ألمانيا .

تداخلت إذن عدة عناصر لتضمن استمرار ارتباط الجزائر بفرنسا كأكبر شريك لها فى مجال الاقتصاد والثقافة : استيراد النفط والغاز الجزائرى الذى تقرر تسهيل نقله ببناء خطوط أنابيب تحت سطح البحر المتوسط ، حاجة الجزائر الى ضمان حرية العمال فى الهجرة الى فرنسا ومنها الى المجموعة الاقتصادية الأوربية كحل جزئى لمشكلة البطالة ، استمرار تدفق المعونة الفنية والمالية سواء عن طريق فرنسا مباشرة أو صندوق النقد الدولى . ولضمان تدفق هذه المعونات احتاجت الجزائر الى كسب ثقة الحكومة الفرنسية فقد امتازت هذه الثقة بعد الغاء نتائج الانتخابات وظهور بوادر حرب أهلية بين المجلس الأعلى للدولة وبين المعارضة الإسلامية المسلحة . وقد اقتنعت الحكومة الفرنسية بعد فترة من التردد بأفضلية استمرار التعاون مع النظام العسكرى الحاكم منذ أوائل سنة ١٩٩٣ .

الفصل الثاني والعشرون

النظام السياسي في الجمهورية التونسية

(١) الحزب والرئاسة

رأينا عند سرد دور بورقبيية فى مواجهة الاستعمار كيف أنه تمس للنظام الليبرالى الذى يضمن حرية الفرد سياسيا واقتصاديا وفكريا . بيد أنه ما أن أمسك بزمام السلطة بعد الاستقلال حتى تنكر لهذه المبادئ وفرض نظام الحزب الواحد . وربما تظاهر بتطعيم حزبه الدستورى الجديد بفئات أخرى بيد أنه قصر هذا الائتلاف على بعض أفراد من الحزب الشيوعى ادخلوا الى قوائم المرشحين الى الجمعية الوطنية باسم الجبهة الوطنية الموحدة ، ويقال أن تعجل بورقبيية الى الأخذ بنظام الحزب الواحد هو بمثابة رد فعل على انشقاق صالح بن يوسف .

ومن الصعب وصف الانشقاق باليمينية بالرغم من أن المظاهر تدل على ذلك ، فابن يوسف ينتمى الى جزيرة جربة مقر الأباضية فى تونس ، وقد اشتهرت هذه الطائفة الدينية بالاشتغال بتجارة الجملة فتصادف أن كثيرا من مؤيديه انتموا الى تلك الطبقة الرأسمالية . ومن جهة أخرى فإن انصار الفكرة العربية والاسلامية ينتمون أيضا فى المغرب بصفة عامة الى بيئات محافظة فهم ينتشرون مثلا بين طلبة جامع الزيتونة بتونس ولهذه العناصر تكوين ثقافى دون أن يكون لها وجود تنظيمى كحزب أو هيئة سياسية من أى طراز .

أما صعوبة وصف هذه العناصر باليمينية فلأنها من الناحية السياسية كانت أشد حزما فى الرغبة فى تحرير تونس من بقايا القيود الاستعمارية بينما كانت نظرة العناصر الأكثر تقدما أو التى توصف باليسارية هى أنه من الخطأ محاربة الاستعمار عن طريق اتخاذ مواقف معاكسة دائماً لأساليب المستعمرين ومناهجهم فى التطوير الاجتماعى والاقتصادى والثقافى .

كان قبول الشيوعيين فى الجبهة اذن من باب ذر الرماد فى العيون دون ان يدل بالضرورة على ميل بورقيية الى اليسار ، فضلا عن ذلك لم يوفق واحد من الشيوعيين فى اقتحام الجمعية الوطنية ، لذلك ساءت العلاقات بينهم وبين السلطة وطالبوا بتطبيق التمثيل النسبى الذى قد يتيح لهم الظفر بمقعد أو اثنين فلم يستجب بورقيية الى ذلك ، وعلى العكس لوحظ أن عددا من الأعيان (كبار الملاك الزراعيين) قد رشحوا فى قائمة الجبهة الوطنية وظفروا بعشرة مقاعد من مجموع مقاعد الجمعية البالغة ٩٨ وبجانبهم ٢٠ من أعضاء الاتحاد العام للعمال التونسيين . ويمكن القول أن النخبة المثقفة من برجوازية المدن هى التى سيطرت على أول جمعية وطنية تونسية (١) .

كان من الممكن أن يكون تحليل انتماءات الغواب أكثر فائدة لولا أنه لم يقدر للجمعية الوطنية أن تلعب الدور المنوط بها فهى لم تستشر فى جميع الاجراءات الهامة التى اتخذت منذ الاستقلال حتى صدور الدستور سنة ١٩٥٩ ولم يتقدم مركزها بعد صدور الدستور .

فى الفترة الأولى تم خلع الباي واعلان النظام الجمهورى فى ٢٥ يوليو عام ١٩٥٧ دون التشاور مع الجمعية ، كذلك صدرت قوانين الغاء الوقف والاصلاحات الاجتماعية دون الرجوع اليها . ولم تجتمع الجمعية الوطنية بصورة دورية كل ٣ اشهر كما كان مقررا . فهل معنى ذلك أن الحزب وليست المؤسسات الدستورية هى حجر الزاوية فى السلطة كما هو الحال فى بعض الدول الاشتراكية مثلا ؟ فالحزب الدستورى الجديد الذى بدأ فى بعض الاوقات أقوى المنظمات السياسية فى اقطار المغرب الثلاث كان قد أخذ يتلقى ضربات متوالية قبيل الاستقلال : اعتقال زعيمه وابعاده عن البلاد من عام ١٩٥٢ - ١٩٥٥ ثم الانشقاق الذى حدث فى الحزب بمجرد عودة بورقيية الى البلاد .

اذن فمبدأ الزعامة الشخصية هو الذى استمد منه الحبيب بورقيية سلطاته الواسعة وليس الحزب ، والدليل على ذلك أنه صرح بأراء من شأنها أن تؤثر فى شعبيته وما كان يجرؤ على ذلك لو أنه خشى من تعرض

سلطته للخطر . مثال ذلك الحضر على افطار رمضان حتى لايتأثر الانتاج مع العلم بان الصيام يحاط فى البلاد الاسلامية بمظاهر شعبية تجعل له قيمة لدى الجماهير اكثر من كونه مجرد أداء فريضة دينية . ومن الشواهد على هذه الزعامة الشخصية اجراء الاحتفالات بمولد بورقينة واعطاء الاولوية لذكرى عودته الى البلاد فى أول يونيو على عيد اعلان الاستقلال فى ٢٠ مارس .

ويمكن القول ان الزعامة الشخصية قد لقيت طريقها ميسرا لأنها لم تصطدم بمنظمة سياسية قوية تقف فى وجهها ، بينما أن محاولة الملك الحسن فى المغرب ممارسة الحكم الشخصى واجهت معارضة شديدة من الأحزاب القوية مثل حزب الاستقلال أو الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية ، كما أنه كان من الأيسر الصاق تهمة الأوتوقراطية بملك غير دستورى منها برئيس جمهورية . وقد يقال ان الحبيب بورقينة مارس هذه السلطة باعتباره زعيما لحزب جماهيرى ، ولكن عند التأمل يلاحظ أن صفته كرئيس دولة تغلبت دائما على صفته كزعيم حزب ، ولذا يبرر البعض السلطة الشخصية بأن الدولة تسبق الشعب الى رسم الخطط الاصلاحية فى الاقطار النامية ولكن مما لا شك فيه أنه من الأفضل تكليف حزب أو هيئة سياسية بعملية التوعية لأن ذلك مستحيل على رجال الادارة ، وتلك هى الخطة التى اتبعها الحبيب بورقينة فقد برر وجود الحزب الواحد بأن المطلوب الى الجماهير ليس هو المفاضلة بين مرشحي حزبين بل يجب أولا توعيتها بالشئون العامة ، والريف يعيش فى عزلة عن هذه الشئون . ولذلك فإن الحاجة الى الحزب تبدو قوية لأنه هو القادر على التغلغل فيه وتوعية سكانه . وقد أدى حزب الدستور الجديد هذه المهمة بكفاءة تلت النظر فاقام لجانا محلية بالمقرى كانت توصل رأيها الى العاصمة وطعنت هذه اللجان بعناصر متنورة ، ولو أن تلك العناصر لقيت أحيانا مقاومة من سكان القرية إذ اعتبر المدرس الموقد من المدينة أجنيا عنها ، ولذلك كان لابد من مضي وقت كاف لى يجد الحزب قواعد عريضة فى الريف .

لقد قيل ان أعضاء الحزب بلغوا فى وقت ما ٦٠٠.٠٠٠ أو حوالى ٢٠٪ من السكان الا أنه لايجب أن تقاس فاعلية الحزب بعدد الأسماء المقيمة فى سجلاته وأن السنوات الأولى من الاستقلال شهدت تغييرا جوهريا فى (المغرب العربى)

تركيب الحزب : ففى عهد النضال ضد الاستعمار كان المؤتمر الوطنى يلعب دورا هاما. فى توجيه سياسة الحزب : أما بعد الاستقلال فاصبح انعقاد المؤتمر نادرا وبعد أن كانت هناك ٤٠ وحدة اقليمية منتخبة صار المكتب السياسى هو الذى يعين الفروع الاقليمية التى انقص عددها الى ١٤ ، بل أن المكتب السياسى نفسه الذى كان ينبثق عن المؤتمر العام قد سقط وحلت محله لجنة تنفيذية معينة بواسطة الرئيس ، وكان لابد من الاستعاضة فى تركيب الحزب بمظهر آخر من مظاهر الديمقراطية وهو اقامة مجالس بلدية واطلاق الحريات فى انتخاب أعضائها وبلغت تلك المجالس نحو ٩٤ عام ١٩٥٧ .

وعندما كانت تحدث خلاقات فى الراى لاتطرح على المؤتمر الوطنى ولاعلى اللجنة التنفيذية وإنما يحسم الرئيس هذه الخلاقات ، ومن أبرز الخلاقات التى أوشكت أن تهدد وحدة الحزب دعوة أحمد بن صالح فى عام ١٩٥٧ الى الأخذ بالتخطيط الاقتصادى وتأميم المشروعات الكبرى وسيطرة الدولة على الانتاج . ووصف بورقيبة هذا الاتجاه بأنه يحمل أفكارا أجنبية، ولعله يشير بذلك الى الماركسية بالرغم من أن مفهوم بن صالح للاشتراكية ما يزال بعيدا عن المفهوم الماركسى (١) ، وربما توجس بورقيبة خفية من ذلك الشباب الطموح الذى لم يتجاوز الثلاثين وقد صار يحتل منصب الأمين العام لاتحاد العمال التونسيين . وسنرى كيف أن الاتحاد كان هيئة أكثر تماسكا من الحزب نفسه ولذلك بادر بورقيبة الى اقالة أحمد بن صالح من الاتحاد وبعد أن هدأت النفوس دعاها لتولى وزارة الصحة ثم ناط به مسؤوليات أعظم فاسند اليه وزارة الاقتصاد حينما قرر الأخذ بسياسة التخطيط الاقتصادى سنة ١٩٦١ .

وعلى الطرف الآخر ظهر داخل الحزب تيار ليبرالى يتزعمه محمد المصمودى والهادى نويرة ، ولهذا التيار مؤيدوه بين الطلبة الذين رفضوا تحكم الحزب الواحد وكان المصمودى يشرف على تحرير جريدة Action وهى الطبعة الفرنسية من جريدة الحزب (العمل) وقد أخذت تنتقد بعض

1. Le Socialisme en Tunisie et en Algérie, Etude Publiée dans L'Annuaire de l'Afrique du Nord, 1966.

التصرفات مثل تعطيل الدستور والمحاكمات السياسية وكبت الحريات ، ولذلك أبعد المصمودى عن هيئة التحرير كما تعرض وزير الاعلام للمؤاخذة . وحلت محل الطبعة الفرنسية جريدة أخرى كان من المفروض أن تهتم بالشئون الأفريقية والأتركز على أحوال تونس الداخلية ولذلك سميت بـ L'Afrique Action ومع ذلك ستعرض هذه الجريدة بدورها للمؤاخذة ويتغير اسمها الى افريقيا الفتاة Jeune Afrique وتخضع خضوعا تاما للحزب .

هل لحزب الدستور الجديد أيديولوجية محددة ؟ يرى بورقيبة ، مثل بعض المستنيرين فى بلاد المغرب ، أن الحاجة خلال المرحلة الأولى من الاستقلال هى الى بناء الدولة العصرية أكثر منها الى البحث عن عقيدة سياسية ، ولذلك يجب أن تركز الجهود لتكوين الاطارات الفنية ، ومع ذلك فقد كان لابد من اتخاذ موقف من مفهوم الاشتراكية حيث أن هذه القضية تشغل أذهان المثقفين فى العالم العربى بصفة عامة . وفى خطاب القاه بورقيبة فى سبتمبر سنة ١٩٥٦ قال ان الاشتراكية لاتعنى بالضرورة الاعتراف بمبدأ الصراع بين الطبقات لأن وضع تونس يختلف عن أوروبا اذ لم تنم بها طبقة قوية من رجال الصناعة والأعمال ، والراسمال ليس دائما مستغلا ، بل أن تونس فى هذه المرحلة بحاجة الى تكوين رأسمال وطنى ولذلك فهو يدعو كل فرد الى زيادة مدخراته حتى ولو أدى ذلك الى الحرمان من بعض الحاجيات وعن طريق التوسع فى استثمار الراسمال الخاص يمكن مكافحة البطالة ، ومشكلة تونس ليست هى القضاء على طبقة لحساب أخرى بل ايجاد العمل لأكبر عدد ممكن من السكان (١) وقد وصف بعض الكتاب الغربيين هذا التحليل بأنه ينم عن روح تجريبية لمدى الزعيم التونسى ، الا أن بورقيبة لمن يتمسك بهذه النظرية الاقتصادية على طول الخط فسيتحول فترة من الوقت الى سياسة التخطيط الاقتصادى ويؤثر ابتداء من سنة ١٩٦٤ وصف حزبه بالدستورى الاشتراكى .

وسوف نشير فيما بعد الى تجربة التخطيط الاقتصادى خلال الستينات وهى تجربة لم تتخذ صفة الدوام ، وحتى فى أثناء تطبيقها حرص بورقيبة

على أن يميز «بين الاشتراكية الدستورية، والاشتراكية الثورية» فالأولى تعنى أن اتخاذ أى إجراء يجب أن يتم بالاتفاق بين مصالح الطبقات المختلفة، فالتأميم لابد وأن يقابله تعويض لأصحاب رؤوس الأموال ، ولو أن هذه التعويضات ستصبح مستحيلة بالنسبة لكبار الملاك الزراعيين الأوروبيين . وقد كانت خطة بورقيبة دائما هى أن يجعل الحزب الدستورى الاشتراكى قادرا على امتصاص جميع الطبقات فيكون مثلا فرعا خاصا للتجار وأصحاب الحرف بجانب اتحاد الطلبة واتحاد العمال ، كذلك بدل أن يمس الملكية الزراعية يعمل على تجميعها فى تعاونيات ، ويمكن لهذه الملكية أن تؤدى وظيفة اجتماعية ، وهو يسعى فى نفس الوقت الى امتصاص الاتحادات اليسارية مثل الاتحاد العام للعمال واتحاد الطلبة التونسيين . وبينما اتخذ بورقيبة أسلوب الاعتدال فى مفهوم الاشتراكية تجاوز الحد قياسا الى غيره من الرؤساء العرب فى مبدأ العلمانية . وتوضح شواهد هذه النزعة فى اجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية الاسلامى سنة ١٩٥٧ وجعله جزء من القانون المدنى . وقد ترتب على ذلك ادماج المحاكم الشرعية فى القضاء الوطنى ، وبمقتضى التعديل قيد حق الرجل فى الطلاق وحظر تعدد الزوجات كذلك صفيت جامعة الزيتونة الدينية وحولت الى كلية من كليات الجامعة تخصص فى دراسة الشؤون الاسلامية على مناهج حديثة .

لم يحدد الدستور الصادر فى سنة ١٩٥٩ علاقة الحزب بالدولة بخلاف دستور الجزائر لسنة ١٩٦٣ . ويلاحظ عند تتبع تشكيل مجالس الوزراء وجود عدد من الوزراء غير المنتمين للحزب الدستورى الجديد . وقد أخذ الدستور التونسى بنظام الجمهورية الرئاسية ، ومدة الرئاسة خمس سنوات يمكن تجديدها مرتين علاوة على الفترة الاولى ، ومن المعروف أن بورقيبة لم يتقيد بهذا النص . وأجاز الدستور للرئيس الاعتراض على التشريعات التى تسنها الجمعية الوطنية اذا صدرت بأغلبية أقل من الثلثين، كما يجوز له اصدار القوانين فى حالة غياب الجمعية واتخاذ اجراءات تشبه حالة الحكم العرفى عند وقوع خطر يهدد أمن البلاد . ولايجوز للنواب تكوين لجان تحقيق لأن الوزراء مسئولون أمام الرئيس وليس أمام الجمعية الوطنية . على أنه لوحظ منذ سنة ١٩٦٣ وبعد محاولة انقلاب فاشلة نسبت الى الجيش أن بورقيبة قد أخذ يعيد الحياة الى الحزب ، فأعيد تكوين الفروع الاقليمية ولو أن النخبة المثقفة هى التى سيطرت عليها حتى فى

الريف فسميت بالطبقة السياسية الجديدة . وتنتخب هذه اللجان الاقليمية كل سنتين وتعد الندوات والمناقشات لبحث الشئون العامة على المستوى الوطنى والاقليمى ، وهى اقوى تأثيرا من الجمعية الوطنية . وفى سنة ١٩٦٦ اثير موضوع القوائم الموحدة وضرورة افساح مجال للاختيار عند انتخاب المرشحين ، وكل ماتحقق فى هذا الشأن هو حق الخلايا او القاعدة الأساسية فى أن تستبعد من ترى استبعاده من المرشحين لفروع الحزب الاقليمية .

وقد استطاع بورقيبة أن يحتفظ بالزعامة رغم صراعات الحزب الداخلية فى سنة ١٩٦٨ أعلن أحمد المنستيري عن انتقاده لنظام التعاونيات وكيف أن أحمد بن صالح قد تسرع فى تنفيذه ، فأقيل المنستيري من قيادة الحزب وبعد قليل أبعد طاهر بن خوجة المسئول عن شئون الأمن لاصطدامه مع الباهى الأدم رئيس الوزراء حينذاك والذي كان يحتل المكانة الثانية باعتباره الأمين العام للحزب . وحسب التنظيمات الجديدة التى صدرت مع التجديد الثالث للرئاسة فى سنة ١٩٦٩ يصبح الأمين العام للحزب رئيسا للجمهورية فى حالة وفاة الرئيس . وفى نفس الوقت وسعت اللجنة التنفيذية فصارت تتكون من ١٩ عضوا بدلا من ١٤ كما وضع مشروع لاقامة لجنة مركزية .

٢ - نحو الغروب :

يتضح مما سبق أن الزعامة الفردية رجحت كفتها على الحزب وعلى مؤسسات الدولة بحيث أنه كان بوسع بورقيبة أن يحدث تغييرات جذرية مفاجئة دون الرجوع الى أحد . وبناء عليه فانه بعد عشر سنوات من تجربة الاشتراكية على أساس التعاونيات أطيح بأحمد بن صالح منفذ هذه الخطة وصاحب نظريتها وقدم الى المحاكمة بحجة الاختلاس وتبديد أموال الدولة . ورفع «الزعيم» شعار الاقتصاد الحر دون أن يقابل ذلك تغير فى نظام الحزب الواحد ، كما استمرت الزعامة التونسية فى اضعاف المؤسسات الشعبية والنقابية التى يمكن أن تثير المتاعب مثل اتحاد الطلبة الذى طوع تماما فى سنة ١٩٧٢ .

وعلى العكس صمد الاتحاد العام للعمال التونسيين كعنصر فعال فى

حياة البلاد والظاهر أن عمق المخالطة للمجتمع الفرنسي أوجدت هذا الوعي بدور النقابات العمالية في الدفاع عن حقوق الطبقات المحكومة . لذلك حينما شعر بن عاشور الرئيس العتيد للاتحاد العام للعمال التونسي بضغط الدولة الثقيلة وتساهلها مع كبار المستثمرين قدم استقالته من الحزب فجاءت هذه الاستقالة بمثابة إشارة لحركة اضراب واسعة النطاق احتاجت الحكومة لايقافها الى استعمال القوة وسقط العديد من الضحايا وقدم زعماء الحركة الى المحاكمة يناير ١٩٧٨ . وصدر الحكم بسجن الحبيب بن عاشور لمدة عشر سنوات كما صدرت أحكام أخرى على أكثر من ٢٠٠ نقابى وشطبت أسماء المحامين الذين تولوا الدفاع عن النقابيين من نقابة المحاماة وقد أثارت هذه الاجراءات انتقادات لجنة حقوق الانسان . ومما هو جدير بالملاحظة أن الحزب الدستوري الجديد كان يعتبر اتحاد العمال التونسيين إحدى الشعب التابعة للحزب طوال عهد الحماية . وللمرة الثانية يثبت أن بورقيبة (المجاهد الأكبر ضد الاستعمار) يختلف عن بورقيبة رئيس الجمهورية الذي يقبض بين يديه نواصى السلطة .

ومع تقدم سن الزعيم أخذ الناس يتساءلون في منتصف السبعينات عن كيفية خلافة بورقيبة ، وحسب الدستور يحل محله في حالة وفاته رئيس الوزراء وكان يحتل هذا المنصب حتى سنة ١٩٧٧ الهادي نويرة السذى اشتهر بضعف الشخصية . ومن ثم اختير محمود المنستيري الأكثر تطورا ليرأس الحكومة وكان مستعدا لقبول مبدأ التعددية الحزبية كما عبر عن ذلك في إحدى اجتماعات الحزب الحاكم ، فطلب اليه التأجيل دون رفض المبدأ ويبدو أن المنستيري كان قد كون وزارته من شخصيات قادرة على المصارحة والمكاشفة بالأخطاء فعندما وقع الاضراب الكبير في يناير ١٩٧٨ صرح طاهر بن خوجة وزير الداخلية بأن سبب الاضطرابات يعود الى سوء الادارة الاقتصادية والى الزيادة السكانية المطردة وكان هذا الانتقاد كافيا لاقالته . ولاشك أن بورقيبة لم يسبق له أن واجه تحديا من وزرائه كما حدث في هذه الأزمة إذ تضامن مع بن خوجة ستة من الوزراء .

وتحت وطأة هذه التحديات رأى الرئيس التونسي أن يخفف من الاجراءات العنيفة التى اتخذت ضد النقابيين فعفى عن بن عاشور والعديد ممن صدرت ضدهم أحكام بالسجن فى العالم التالى ١٩٧٩ ولكنه ظل متمسكا

بمبدأ نظام الحزب الواحد حتى سنة ١٩٨٢ وفى هذه الاثناء تعرض حكم (المجاهد الاكبر) لازمة أمنية كبيرة ففى سنة ١٩٨٠ استولى ٣٠٠ من المسلحين على مدينة قفصة الجنوبية واضطرت الحكومة الى استخدام الجيش لاسترداد سلطتها هناك وقد نسبت هذه الحركة الى تحريض من ليبيا القذافى ، لذلك أبدت كل من فرنسا والولايات المتحدة استعدادها لمساندة النظام الحاكم فى تونس المعروف بتعاطفه مع الغرب ولم يكن بورقيبة مهتما بتقوية الجيش فهو يختلف عن معظم أقرانه من حكام البلاد العربية فى انه فرض حكمه المطلق باسم ماضى الكفاح وليس على أساس ولاء القسوات المسلحة الذى يستند اليه الآخرون عندما يصلون الى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية ولاشك ان بورقيبة كان يهدف الى تجنب مثل هذه الانقلابات . بيد ان ذكريات ماضى الكفاح التى بعد بها الزمن كانت قد أخذت تذبل فى الثمانينات .

خفت وزارة محمد مزالى سنة ١٩٨١ - ١٩٨٤ من قبضة السلطة على النشاط السياسى ومع ان انتخابات مجلس النواب لسنة ١٩٨٢ كانت اقل تعسفا . فقد احتفظ الحزب الحاكم بـ ٨٥٪ من المؤيدين وكنوع من الثقة فى استمرار حزبه فى الاحتفاظ بالأغلبية سواء بتزوير الانتخابات أو بضعف الوعى ، فقد وافق بورقيبة فى نهاية الامر على مبدأ التعددية وذلك بشرط الا تتخذ الأحزاب السياسية الدين أساسا لموجودها والا تتلقى من الخارج اعانات مالية وبناء عليه رخصت الحكومة التونسية فى نوفمبر سنة ١٩٨٢ بالعمل لحزبين جديدين هما : الحزب الديمقراطى الاشتراكى برئاسة أحمد المنستيري ، والحركة الديمقراطية الشعبية برئاسة عمر بلحاج . كما لوحظ ان حكومة مزالى أبدت استعداد للحوار مع حزب النهضة الاسلامى دون ان يعنى ذلك اعترافا به كحركة مشروعة .

نشأت هذه التعددية فى اطار النخبة التى تستمد وضعها اما من المركز الثقافى الاجتماعى أو من الانتماء الى الطبقة الرأسمالية ، ومن ثم لم تظهر خلافاً عقائدية ذات مغزى كبير ولم تكن هذه التعددية لتغنى الطبقات الكادحة عن تدهور حالتها الاقتصادية . فطبقا لشروط صندوق النقد الدولى اتخذت الحكومة التونسية فى يناير ١٩٨٤ قرارا برفع الدعم

عن الخبز مما أدى الى مضاعفة سعره (١) . وتكررت اضرابات سنة ١٩٧٨ بصورة أعنف واشمل فقد بدأت من الجنوب ثم عمت جميع أنحاء البلاد وبعد أيام من استمرار الاضطرابات ظهر بورقية على شاشة التليفزيون ليعلن الغاء قرارات رفع الدعم ١٦ يناير ١٩٨٤ ، وكان هذا الظهور بمثابة الانتفاضة الأخيرة لزعامة (المجاهد الأكبر) .

لم تتوقف حركة الاضرابات ولكنها تكررت بين فئات من الموظفين كعمال البريد ثم تبعها اضراب موظفي البنوك بيد أنه دخل عنصر جديد في مقاومة النخبة (المتفرنسة) التي تستأثر بالحكم والتي تحيط بالرئيس المسن، ذلك لأن حركة الاسلام السياسى ، كما سنتحدث عنها بعد قريب ، اشتد عودها وتطلب ذلك اتخاذ اجراءات مضادة اظهرت الدولة بمظهر من يمارس العنف للبقاء فى الحكم وصدرت قرارات مستفزة دون الحاجة اليها مثل حظر الحجاب أو رفت الموظفين الذين يعرفون بميولهم الى التيار الاسلامى وسوف يعترف بذلك زين الدين بن على بعد توليه السلطة .

ان اليد التى استخدمها بورقية لقمع المعارضة التونسية هى نفس اليد التى ارتدت اليه فخلعته من السلطة . فقد استعان بورقية بمدير الأمن السابق ووزير الداخلية ذى القبضة الحديدية زين الدين بن على الذى كلفه بورقية برئاسة الوزارة لمواجهة المعارضة المتصاعدة فتوسع فى عمليات الاغتيال والقمع خلال صيف سنة ١٩٨٧ وكان الرئيس المسن قد وصل الى الرابعة والثمانين من العمر وأخذ ظهوره على المسرح يقل بالتدريج . ومن ثم لم يكن بن على المسك بزماء الأمن بحاجة الى جهد لكى يعلن خلع بورقية من رئاسة الجمهورية فى ٧ نوفمبر ١٩٨٧ . وهكذا انتهت حياة المجاهد الأكبر بتحديد الإقامة ردحا من الزمن خففت عنه القيود فيما بعد ، فقد أخذت غياهب النسيان تلف من تحكم فى البلاد مدة تزيد على ثلاثين عاما .

حاول الرئيس الجديد أن يتظاهر بالتغيير سواء لارضاء المعارضين أو حركة الاسلام السياسى فجاءت هذه التغييرات فى المظهر دون أن تصل

الى الجوهر ومنها الغاء بعض الرموز الدالة على عبادة الشخص في العهد السابق فالغيت الاحتفالات بمولد بورقيبة وعودته المشهورة الى تونس في يونيو ١٩٥٥ كما اخذ التلفزيون التونسي يذيع الاذان في مواعيدها ورفع الحظر على الحجاب وكذا من الاشارات التي كانت تستفز التيار الاسلامي . كما سعى بن علي الى توسيع قاعدة الحزب العتيد الذي ورثه عن بورقيبة واكتفى بتغيير اسمه الى التجمع الديمقراطي الدستوري بدلا من الدستوري الاشتراكي ثم اصدر عفوا عن المبعدين القدامى مثل احمد بن صالح والحبيب بن عاشور واطلق سراح ستمائة من الذين حكم عليهم بالسجن في قضايا ضد الاسلاميين وعلى راسهم راشد الغنوشي ، واخيرا اعاد الاعتبار الى جامعة الزيتونة . وكظاهرة انفردت بها تونس تحرك العلمانيون الذين خشوا من أن يمثل حكم بن علي ردة تدخل تونس تحت مظلة تيار الاسلام السياسي، وقد ظهر تأثير هذا التيار في انتخابات اتحادات الطلبة سنة ١٩٨٨ على حين تقدم أربعون من أساتذة الجامعة بعريضة تدعو الى الحفاظ على المكاسب الوطنية ويقصدون بذلك استمرار الحكم المدني وقانون الأحوال الشخصية الذي يعبر عن هذا الاتجاه .

أراد الرئيس الجديد أن يختبر قوة حزبه فقرر اجراء انتخابات نيابية وكان قد فتح باب الحوار مع الاسلاميين ومن بينهم راشد الغنوشي وسمح لممثليهم بالترشيح دون التصريح بقيام حزب النهضة الاسلامي فتقدموا بصفة فردية الى الانتخابات وفي ابريل سنة ١٩٨٩ احتفظ حزب التجمع الديمقراطي الدستوري بالأغلبية . غير أن الاسلاميين حصلوا على ١٢٪ من الأصوات واليسار على ٥٪ ومع ضعف هذه النتائج فإن الرئيس لم يتحمل استمرار معارضة التيار الاسلامي وكان خلال الفترة السابقة منذ توليه الحكم وحتى اجراء هذه الانتخابات يركز نظره على القوات المسلحة ويخشى من أن تكون قد اخترقت ومن ثم توسع في عمليات التطهير المتوالية بتصفية الضباط الذين يشك في انتماءهم الى التيار الديني . أما بعد الانتخابات فقد تحولت أنظار الرئيس الى المدنيين الذين يمثلون المعارضة ولم يتحمل استمرار الحوار معهم كما كان من قبل . ولم ينفرد التيار الاسلامي باجراءات القمع بل شملت كذلك احزاب المعارضة التي رخص لها في سنة ١٩٨٢ بالعمل . وهكذا انتقلت تونس من ديكتاتورية الزعيم الأوحد الى ديكتاتورية نظام عسكري يشبه اغلبية النظم الحاكمة في المغرب والمشرق .

٣ - بين المعارضة المدنية والمعارضة الدينية :

إذا كان الحبيب بورقيبة قد تمكن من تسوية الخلافات داخل الحزب، فإن هناك عناصر معارضة أخرى كان من المتعذر امتصاصها بسهولة وعلى رأسها اتحاد الطلبة والعمال ، رغم كون هذين الاتحادين ظلا من الناحية النظرية فرعين من فروع الحزب : وبالإضافة الى ذلك ظهرت من حين لآخر فئات معارضة خارج الحزب أو من داخله ، والظاهر أن حزب البعث استطاع أن يمد نشاطه الى تونس منذ سنة ١٩٦١ وربما ورث بعض الفئات التي كانت منضمة الى حركة صالح بن يوسف الذي اغتيل في هذا العام ، وذلك نظرا لانتشار فكرة العروبة بين أنصار بن يوسف .

وقد برزت عناصر المعارضة هذه أثناء حرب الأيام الستة فشهدت تونس أعنف المظاهرات الطلابية مما أدى الى وقوع أكبر محاكمة سياسية في تاريخ البلاد ، فقد بلغ عدد المتهمين ١٣٤ شخصا . حكم على ١٨ منهم بأحكام متفاوتة بالسجن ، وكان أقساما ١٤ عاما ، وكانت التهمة الموجهة اليهم هي الانتماء الى أحد اتجاهات ثلاث : البعث ، أو الماوتسية أو التروتسكية . ويبدو أن البعث كان هو صاحب النفوذ الفعلي بين هذا الفريق من الطلبة الذين تشبعوا بالفكرة العربية .

ويمكن القول أن التيارين الرئيسيين اللذين اجتذبا الطلبة المعارضين هما : الماركسية والنزعة الليبرالية . ولا ينسجم التياران مع نظام الحزب القائم ، أحدهما بسبب الخلاف العقائدي والآخر بسبب تناقض الليبرالية مع نظام الحزب الواحد . وبينما نسبت تهمة الشيوعية الى بعض أعضاء اتحاد الطلبة سنة ١٩٦٢ كانت الاتهامات في سنة ١٩٦٧ موجهة ضد الانتماء لحزب البعث المحظور . ونتج عن هذه المحاكمات المثالية للطلبة أن تدخلت الحكومة لتعيين أعضاء من الحزب الحاكم في قيادة اتحاد الطلبة، غير أن الطلبة التونسيين قاوموا هذا الاتجاه وهم متأثرون بنظم الاتحادات الطلابية الفرنسية حيث يتم اختيار أعضاء الاتحاد بحرية كاملة .

وبعد الأزمة الخطيرة التي مرت بها الحياة الجامعية سنة ١٩٦٧ غدل

نظام الطلبة بحيث فتت الى فروع مستقلة لكل كلية ، ويشترك الموظفون والاداريون والعمال التابعون لهذه الكليات فى انتخابات قيادات هذه الفروع .

هكذا حاول الحزب اخضاع فئة مناوئة من فئات المعارضة . أما الفئة الأخرى فهي أعظم شأنًا وأعنى بها الاتحاد العام للعمال التونسيين ، وهو أقوى الاتحادات العمالية عند مقارنته بالاتحادات العربية الأخرى (١) إذ كان يضم نصف اليد العاملة فى تونس «حوالى ١٥٠ ألفا» ويرجع الفضل فى ذلك الى التنظيم الدقيق الذى وضعه للاتحاد الزعيم النقابى فرحات حشاد . وكانت شخصية حشاد تنبئ عن مستقبل مرموق . والظاهر أن المستوطنين أدركوا دوره فى الحركة الوطنية فدبروا اغتياله فى سنة ١٩٥٢ . وكان الاتحاد الركيزة الأساسية للحزب الدستورى الجديد أثناء النضال ضد الاستعمار ، وتجلّى نفوذه من خلال أوامر الاضراب التى نفذت بدقة مائلة الا أن القضية اختلفت بعد حصول تونس على الاستقلال ، فهل يصبح الاتحاد العمالى الذى يمثل طبقة أكثر تماسكا أقوى من الحزب نفسه مع أنه من الناحية النظرية يعتبر فرعا منه ؟ ربما توجس بعض الساسة التونسيين خيفة من هذا الاحتمال فقد لوحظ فى السنوات الأولى من الاستقلال أنه تغلغل فى الأجهزة السياسية فاحتل أعضاؤه ٢٠ مقعدا من مقاعد الجمعية الوطنية واختير معظم هؤلاء النواب ليشكلوا مجلس إدارة الاتحاد . كذلك سيطر الاتحاد على بعض الفروع الاقليمية للحزب وتغلغل فى الهيئات الاقتصادية الاستشارية ونتيجة ذلك هو أنه لم يمض زمن طويل على الاستقلال حتى أخذت القيادة السياسة تحد من نمو الاتحاد العام .

لقد بدت عوامل التنافس بين قيادة الاتحاد وقيادة الحزب منذ السنوات الأولى للاستقلال فقد نصح أحمد بن صالح حين كان أمينا عاما للاتحاد بتطبيق الاقتصاد الموجه وتأميم المشروعات الكبرى والاستيلاء على الأملاك الأجنبية . غير أن بورقيبة لم يوافق على هذا الاتجاه وأخرج بن صالح من الاتحاد ثم أبعده نهائيا حينما اختاره وزيرا للصحة وعين اثنين من منافسيه هما أحمد التليلي والحبيب بن عاشور فى قيادة الاتحاد .

(١) هذا هو رأى الباحث الأمريكى المتخصص فى شؤون شمال أفريقيا ، انظر :
Clement Moore : Politics in North Africa.

ثم عاد يميل بالتدرّج الى نظريات بن صالح حينما كلفه بوزارة الاقتصاد .

تمتع أحمد التليلى أمين عام الاتحاد بثقة بورقبيبة فترة من الزمن فكان يعتمد عليه للاتصال بممثلى جبهة التحرير الجزائرية ، الا ان المشكلة الأساسية ظلت قائمة وهى تحديد علاقة الاتحاد بالحزب . وقد وافق التليلى على أن يكون الاتحاد هو الشريك الأصغر دون أن يفقد استقلاله . لذلك كلما حاولت الدولة التدخل فى تعيين أعضاء مجلس ادارة الاتحاد جوبهت بمعارضة من الزعماء النقابيين فتضامن الحبيب بن عاشور مع التليلى فى مقاومة هذا الاتجاه ثم سوى الخلاف مؤقتا فى سنة ١٩٦٢ على أساس انتخاب بن عاشور امينا عاما للاتحاد وتعهد فى نفس الوقت بأن يقصر نشاطه على الأغراض العمالية المحضة وفى هذا الاطار على سبيل المثال طالب برفع الأجور بمناسبة تخفيض الدينار التونسى سنة ١٩٦٤ .

ومع أن بن عاشور وافق على أن يكون للاتحاد استقلال محدود ، الا أنه اصطدم مع بن صالح اصطداما عنيفا وهذه نتيجة غير متوقعة نظرا لأن بن صالح نفسه عانى من التعدى على حقوق الاتحاد ، ولكن ما أن صار مسئولا عن التخطيط حتى اعتبر انشاء التعاونيات من اختصاص الدولة فحسب ولم يرحب بخطة بن عاشور الرامية الى انشاء تعاونيات مستقلة من حيث التمويل والانتاج والتوزيع ، تخضع خضوعا تاما لمسيطرة الاتحاد . وكان قد أسس نحو ٢٧ جمعية تعاونية من هذا النوع واستثمر فيها ٥ مليون دينار تونسى فطالب بن صالح بضمها لتبعية الدولة فلما قاوم كل من التليلى وبن عاشور هذا المطلب اتهما بمعارضة التخطيط ، وفى المؤتمر النقابى الدولى الذى انعقد بامستردام سنة ١٩٦٥ انتقد الرجلان علنا عرقلة الدولة للحياة النقابية وبذا تم فصلهما .

ويلاحظ أن التليلى وغيره من أنصار استقلال الاتحاد العمالى لم يعارضوا نظام الحزب الواحد ، بل كانوا يرون أن استقلال الاتحاد العمالى فى ظل هذا النظام هو المظهر الديمقراطى البديل عن تعدد الأحزاب لأن استقلال الاتحاد يؤدى الى نوع من التوازن فى القوى .

استمر كفاح الاتحاد العام للعمال التونسيين من أجل المحافظة

على كيانه يصطدم بنزعة الحكم الفردى للحبيب بورقيبة . وتحت تأثير النفوذ المعنوى للاتحاد روى التوصل الى حل وسط ، فعاد بن عاشور يتولى امانة الاتحاد ، وفى نفس الوقت عين عضواً باللجنة التنفيذية للحزب الدستورى الجديد . ونظرا لانتشار البطالة والتضخم العالمى الذى عانت منه تونس مثل غيرها ، فقد شهد عام ١٩٧٧ اضرابات واسعة النطاق . وقد اختلف طاهر بن خوجة وزير الداخلية مع كل من رئيس الجمهورية ، والهادى نويرة رئيس الوزراء حول طريقة معالجة المتاعب الاقتصادية ، فلم يوافق على اتباع وسائل العنف وخذها مع المضربين ، بل ينبغي معالجة المشاكل من جذورها . وقد كلفه هذا الخلاف منصبه فتضامن معه ستة وزراء قدموا استقالتهم ، واعاد الهادى نويرة تشكيل الوزارة ولوحظ أن المجلس الجديد اقتصر على الفنيين والمتصلبين فى مواجهة العمال . وبإادر بن عاشور على اثر ذلك الى الاستقالة من اللجنة التنفيذية للحزب ، وصدرت الأوامر بتعميم الاضرابات .



لم تتوقف المنافسات داخل قيادة الحزب الدستورى الجديد ، وربما ساعد عليها اعتلال صحة الرئيس وترقب خلافته ، ولكن من المؤكد أيضا أن الزعامة الفردية أثارت غضب الشخصيات الهامة فى الحزب وقيد سبق أن رأينا أحمد المنستيرى يختلف مع بن صالح حول التخطيط ، لذلك أعيد الى الحكم بعد سقوط هذا الأخير الا أنه لم يمر عليه وقت طويل فى وزارة الداخلية حتى انتقد مسلك بورقيبة فى حكم البلاد ، ونظرا لموقع هذه الخلافات ، دعى المؤتمر العام للحزب لمناقشة هذا الموضوع وخاصة مستقبل البلاد حينما تنتهى الفترة الثالثة لرئيس الجمهورية . وهذا هو الاجتماع الثالث لمؤتمر عام الحزب منذ تأسس فى سنة ١٩٣٧ .

وفى هذا المؤتمر أعلن المنستيرى أنه لايطالب بالديمقراطية على النسق الغربى بل يريد فقط تدعيم المؤسسات بحيث لاتستقطبها جميعا الزعامة الفردية وقد نجم عن هذا المؤتمر تعديل طفيف فى تنظيم الحزب ، فبعد ان كان الرئيس يقوم بتعيين المكتب السياسى ، اقترح أن يقدم الرئيس قائمة بعشرين شخصا يختار منهم الحزب ١٢ .

وسيعود المستيري (١) الى الظهور في المعارضة سنة ١٩٧٧ فيطالب هذه المرة بنظام الليبرالي صحيح يقوم على أساس تعدد الأحزاب ، واقترح اصدار ميثاق وطني يؤكد على الحريات الفردية ، ومن بينها حق تكوين الأحزاب ، وقد أعلن في يونيو ١٩٧٨ ان مقاضاته بهذا الشأن قد أخفقت .

واذا كان المستيري يمثل التيار الليبرالي في المعارضة ، فان أحمد بن صالح يمثل تيارا اشتراكيا آخر لمعارضة نظام بورقوية ، وكان قد تمكن من الفرار من سجنه سنة ١٩٧٢ ، وكون في أوروبا حركة معارضة باسم الاتحاد الشعبي ، ظهر أثرها في اضرابات الطلبة سنة ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ وقد حوربت هذه الحركة مثل غيرها من حركات المعارضة وحوكم الطلبة بتهمة الانتماء اليها . وقد قابل بورقوية هذه الحركات بتصلب في نظام الحكم حتى انه أدخل تعديلا على الدستور قرب انتهاء فترته الثالثة للرئاسة ، فنص التعديل على أن تكون الرئاسة بالنسبة له مدى الحياة ، وان يخلف رئيس الوزراء رئيس الجمهورية في حالة غيابه وفي هذا التعديل الأخير ماينطوى على التقليل من شأن الحزب والمؤسسات .

وبينما كانت حركة المعارضة المدنية في تراجع ظهرت حركات الاسلام السياسي في اواخر السبعينات وبلغت في الثمانينات ذروة قوتها . وفي تونس اتخذت الحركة طابعها السياسي سنة ١٩٧٢ وهي نفس السنة التي أفرج فيها السادات عن الاخوان المسلمين في مصر وشرعوا في اعادة طبع مؤلفاتهم وتوزيعها في معظم الاقطار العربية . وكما كان هدف السادات من التساهل مع الاخوان المسلمين هو ضرب اليسار المصري فكذاك تحدد طريق الطلبة التونسيين في الاتجاه الاسلامي من خلال الجدل مع زملائهم اليساريين ذلك الجدل الذي كان ينتهي احيانا بالتشاك بالأيدي . وبالإضافة الى الطلبة شكل هؤلاء الذين تلقوا دراستهم الأولى في مدارس تحفيظ القرآن التي انشأتها وزارة الشؤون الدينية عنصرا هاما من عناصر الحركة الاسلامية التونسية والتي كانت أسبق من حيث الترتيب الزمني من الحركات المماثلة في الجزائر والمغرب .

ويجانب العوامل الخارجية التي أثرت في بعث الحركة الاسلامية في تونس وجدت معطيات محلية دفعت هي الأخرى بانتشار الاسلام السياسي من ذلك التحول المفاجئ الذي طرأ على سياسة الدولة من الالتزام بالاشتراكية التعاونية الى الاقتصاد الحر سنة ١٩٦٩ والاعتراف بأخطاء التطبيق السابق وما أسفر عنه من اختلاسات فدفع ذلك المثقفين الى البحث عن هوية تونس ووجدوا في تاريخها الوسيط بعض فترات المجد مثلما كان عليه الحال عهد الدولة الحفصية ، ويقدر الامكان سعت الحركة الاسلامية الى التوفيق بين التمسك بالأصالة والموروث مع الاستفادة من الأساليب العصرية في وسائل الاعلام وتعبئة الجماهير ولاشك أن النخبة المتفرنسة المحيطة بالرئيس بورقيبة فقدت مصداقيتها لأنها لم تطبق الليبرالية على النمط الغربي الذي تنتمي اليه . فما هو إذن مبرر بقاءها !

في غياب هذه المصداقية وجد راشد الغنوشي استجابة واسعة لدعوته الى تيار يمكن وصفه بالاستنارة بالمقياس الى بعض تيارات الاسلام السياسي الأخرى . وفي أول اجتماع للمؤتمر التأسيسي لحركة النهضة تم انتخاب الغنوشي رئيسا لمجلس الشورى في أكتوبر ١٩٧٩ وتقرر أن يجتمع المجلس أربع مرات في السنة ، غير أن بعض تصرفات حزب النهضة رغم استنارته لفتت انتظار الحكومة الى علاقاته بحركات اسلامية أخرى متطرفة تسعى لقلب أنظمة الحكم ففي مجلة المجتمع التي كانت تصدرها الحركة وضعت صورة الخميني على غلاف أحد أعدادها فكان ذلك سببا في إيقاف المجلة . كذلك تبنت الحركة بعض شعارات الثورة الايرانية كالتحدث عن العمال والفلاحين باسم (المستضعفين) أما من الناحية النظرية فان الحركة (١) ترفض العنف وتسمى نظامها بالاسلام الشورى الذي يقبل التعددية وزيما كان تصنيفها مع الحركات الاسلامية المستنيرة يعود الى انفتاحها المعرفي واستخدام صيغ عصرية في التعبير عن افكارها .

وما أن تبلور الكيان التنظيمي لحزب النهضة حتى قبض على راشد الغنوشي في سنة ١٩٨٠ بيد أن الحكومة مزالى التي كانت راغبة في الحوار مع الاسلاميين أفرجت عنه وكان راشد الغنوشي قد تلقى دراسته الجامعية

(١) - انظر برنامج حزب النهضة - الميامنة الدولية عدد أكتوبر ١٩٨٧ .

الأولى فى مصر ثم واصل دراسة الفلسفة فى سوريا وعمل مدرسا لهذه المادة فى تونس نحو عشر سنوات قبل القيام القبض عليه وخلال عمله بالتدريس طاف الغنوشى باقطار الخليج وإيران والتقى بالزعيم السودانى حسن الترابى مؤسس حركة الاسلام السياسى فى السودان وعندما أفرجت حكومة مزالى عن الاسلاميين أعيد انتخاب الغنوشى رئيسا لمجلس الشورى وكانت اتصالات الاسلام السياسى بالحركات المماثلة فى الخارج وخاصة فى السودان مستمرة واقترن ذلك أيضا ببعض المناورات التى لم تنجح فى إيجاد تحالف انتخابى بين المعارضة الدينية والأحزاب المدنية فى التجربة الانتخابية التى جرت سنة ١٩٨٩ (١) .

ويدور برنامج الحركة كما نشر فى سنة ١٩٨١ حول بعث الشخصية الاسلامية التونسية المتميزة بالدور القيادى فى أفريقيا وتنقية المفاهيم الاسلامية الحديثة من آثار التغريب كما تناول البرنامج بعض الأفكار الاجتماعية وتحدث عن العدالة فى توزيع الثروة حسب مصلحة الجماعة . وهذا هو البرنامج الذى دعا بعض المحللين الى وصف حزب النهضة بالاستنارة وفى الحقيقة وجدت تيارات أخرى لم يكن لها أثر كبير فى حركة الاسلام السياسى التونسى مثل حركة الجهاد المتفرعة عن حزب التحرير الاسلامى . كذلك فإن انشقاق زميل الغنوشى فى مجلس الشورى وهو عبد الفتاح مورو لم يؤثر فى تفوق حزب النهضة وامتصاصه لجمهور المشتغلين بالاسلام السياسى .

ويعود انشقاق مورو الى عهد أزمة الخليج حينما لم يشترك مع حزب النهضة فى ميله الى العراق . بيد أن العامل الرئيسى الذى شق حزب النهضة وأخرج منه عبد الفتاح مورو كان يتعلق بأسلوب العنف فعندما تعرضت إحدى مراكز حزب التجمع الدستورى الحاكم للتدمير والاحراق سنة ١٩٩١ احتج مورو على استخدام العنف الذى حظره برنامج الجماعة كما أظهر تفهما لمركز تونس فى العالم المعاصر كاحدى الأقطار السياحية المشهورة والتى يتعذر اتخاذ بعض القرارات بالنسبة لها مثل التعامل فى المشروبات الكحولية ، ولم يفد هذا الاعتدال فى اعتراف الدولة باتباع

(١) فرانسوا بورجا : الاسلام السياسى فى شمال أفريقيا . الفصل الخامس .

عبد الفتاح مورو ومن باب أولى أن تخفق محاولة الحوار بين زين الدين بن على فى أول عهده وبين حزب النهضة وزعيمه الغنوشى والذى أفرج عنه الرئيس الجديد ضمن اجراءات تحريرية أراد أن يبدأ بها عهده فبعد أن ظهرت نتائج الانتخابات النيابية فى إبريل ١٩٨٩ وحصل الاسلاميون فيها على ١٢٪ لم يتحمل بن على هذه النتيجة فاضطر الغنوشى الى مغادرة البلاد . ومع ذلك لم يتركه بن على ينتقل بحرية فى الخارج فطلب من مصر عدم استضافته كما أوعز الى السلطات الفرنسية بحرمانه من الإقامة فى فرنسا فأستقر فى بريطانيا منتقلا من حين الى آخر بين كندا والولايات المتحدة حيث كان يلقي محاضرات فى الدين والفلسفة يمكن أن تروق للمفكرين العصريين .

لقد انتهت حركة الاسلام السياسى فى تونس ، بعد حادث احراق احد مقرات الحزب الحاكم الى الاصطدام مع السلطة ولو فى نطاق أضيق كثيرا من الجزائر وأدت هذه الحوادث الى تشريد بقايا أعضاء حزب النهضة أو اعتقالهم . ولم تقتصر اجراءات القمع على التيار الدينى بل أن احزاب المعارضة المدنية التى سعى بن على الى استمالتها وجدت فى المناخ العام السائد مالا يشجع على النشاط السياسى فقررت مقاطعة الانتخابات المحلية التى تكررت سنة ١٩٩١ .

الفصل الثالث والعشرون

علاقات تونس الخارجية

يمكن تتبع أصول السياسة الخارجية التونسية من خلال التصريحات التي صدرت عن الحبيب بورقيبة منذ عهد كفاحه ضد الحماية . فهو قد حدد مثلا شخصية تونس منذ سنة ١٩٢٧ بقوله أنها حلقة اتصال بين حضارتين : الحضارة الشرقية تتركز على المشرق العربى والحضارة الغربية السائدة فى غرب أوربا . وقد ظهرت أفكار مشابهة فى ذلك الحين بين مفكرى مصر ولبنان عرفت بالفكرة المتوسطة ومؤداها أن ثمت روابط حضارية تجمع بين شعوب البحر المتوسط سواء كانت تتحدث العربية أم تسكن الشاطئ الأوروبى . وأن هذه الروابط تميز عرب البحر المتوسط عن غيرهم من عرب البلاد الأخرى .

١ - العلاقات العربية :

وعندما استقلت تونس سنة ١٩٥٦ كان تيار القومية العربية فى تصاعد وهى الفكرة التى لم يقتنع بها الحبيب بورقيبة باعتبارها نقطة انطلاق لوحدة سياسة تتمتع بالشعبية . ذلك أن استقلال تونس تعاصر مع اعداد للوحدة المصرية السورية ، ومع تأييد المشرق العربى ماديا ومعنويا لثورة الجزائر ، واختلطت حركة الوحدة العربية بالزعامة الناصرية ، ومن شأن ذلك كله ان يقلق الحبيب بورقيبة خاصة وأن عبد الناصر أبدى عطفًا على حركة صالح بن يوسف المنشق على بورقيبة .

ومن جهة أخرى لم يكن بوسع الزعيم التونسى أن يتحدى كل هذه التيارات التى تتمتع بشعبية واسعة ، كما أن الأزمات فى علاقات تونس المستقلة حديثا مع فرنسا تكررت : غارة الطيران الفرنسى على ساقية بن يوسف سنة ١٩٥٨ ، والاختلاف حول تصفية قاعدة بنزرت سنة ١٩٦١ مما كان يضطر بورقيبة الى التقارب من التيار العربى ، الا أن هذا التقارب اختير على مضض ، ولذلك رأى أن يوازن هذا التيار بحركة تجمع أضيق هى حركة المغرب الكبير التى اتخذت بعض الاشكال التنظيمية فى سنة

١٩٥٨ (١) ودعا البعض في هذه المناسبة الى أن تشمل الحركة لليبيا بالإضافة الى الأقطار الثلاثة التي خضعت للاستعمار الفرنسي وحسب مفهوم بورقوية للمغرب الكبير فانه يعنى التضامن بين كيانات قائمة بذاتها وليست وحدة سياسية وفي إطار هذا التصور عقدت تونس اتفاقيتين في بداية عهدهما بالاستقلال ، أحدهما في يناير سنة ١٩٥٧ وهى اتفاقية حسن جوار مع ليبيا تضمنت تسهيلات للمرور والإقامة بين رعايا الدولتين .
والثانية اتفاقية صداقة وتحالف لمدة عشرين سنة مع المملكة المغربية .

على أن الاتجاه نحو ليبيا اتخذ فيما بعد طابعا آخر وهو فتح مجال للعمل أمام اليد العاملة التونسية حيث أن البلاد تشكو من بطالة مستديمة .
وقد صارت ليبيا تمتص بعد كشف النفط عددا كبيرا من العمال التونسيين ، لذلك حينما تحولت ليبيا لفترة قصيرة الى التكتل مع مصر والسودان بادرت تونس بإرسال بعثة في أغسطس سنة ١٩٧٠ للتأكد من أن ذلك لن يؤثر على التسهيلات الممنوحة للعمال التونسيين .

على أن تصريحات بورقوية عن السياسة الخارجية كانت تشير الى وجود أطارات تدور فيها السياسة الخارجية التونسية ففي ١٦ مايو سنة ١٩٥٧ قال انه يسعى لإقامة مغرب كبير بأجزائه الأربعة وأن لهذا المغرب شخصيته البارزة في إطار عالم عربى ثم اسلامى ، ثم آسيوى أفريقى .
وفي فبراير سنة ١٩٥٨ وافق بورقوية على أن تشكل دول المغرب الثلاث التي كانت تابعة لفرنسا علاقة خاصة مع الدولة الاستعمارية السابقة في مقابل التنازل عن السيادة الفرنسية على الجزائر ، ولابد أنه اختلف في هذا التصور لمستقبل المغرب الكبير مع معظم الوطنيين المغاربة .

وإذا تتبعنا علاقات تونس بالدول العربية نلاحظ أنها تميزت بعدم الاستقرار ، فكانت في معظم الأوقات ترفض المشاركة في أعمال الجامعة العربية بحجة أنها واقعة تحت سيطرة بعض الدول الأعضاء ونشأ التوتر غالبا عن الخلاف في اتجاهات السياسة الخارجية . فبينما تبنت بعض الحكومات العربية سياسة معادية للمغرب انتقد بورقوية هذا الاتجاه . وإذا ألقينا نظرة على العلاقات بين مصر وتونس منذ استقلال الأخيرة وحتى

وفاة جمال عبد الناصر نلاحظ أن السنوات التي انقطعت فيها العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أو جمدت خلالها تزيد على تلك التي قام فيها تمثيل دبلوماسي على مستوى السفراء . ففي أعقاب الانسحاب من الجامعة العربية تنقطع العلاقات بين البلدين نحو ثلاث سنوات ، ثم تعود وتحسن أثناء الصراع مع الفرنسيين بخصوص قاعدة بنزرت : ولاتلبث أن تسوء من جديد حينما تتهم مصر بتشجيع مؤامرة قام بها بعض الضباط في الجيش التونسي سنة ١٩٦٢ ، وفي العام التالي يطوى النسيان هذا الحادث مؤقتا . ويشترك الرئيس المصري في احتفالات الجلاء عن بنزرت في أكتوبر سنة ١٩٦٣ وتعقب ذلك فترة من التعاون بين الحكومة التونسية وبين الجامعة العربية كما يتضح ذلك من اشتراك تونس في مؤتمر القمة العربيين اللذين انعقدا خلال عام ١٩٦٤ وفجأة انعكس الموقف بسبب تصريحات أدلى بها بورقيبة أثناء جولته في الشرق الأوسط في ربيع سنة ١٩٦٥ وتناول فيها قضية فلسطين وعبر عن آراء كانت تبدو مضادة للرأي العام العربي في ذلك الوقت .

وقد تطور موقف بورقيبة من القضية على النحو التالي : ففي بداية الأمر شبه بورقيبة وضع اليهود في فلسطين بالمستوطنين في الجزائر . ومعنى ذلك أن ما لهم الى الزوال . ثم أخذ يعدل من نظريته ويطبق على قضية فلسطين سياسة المراحل ، تلك السياسة التي أتبعها هو في تونس لمواجهة الاستعمار الفرنسي ووفق فيها لظروف خارجة عن تخطيطه كما رأينا . وقد لمح في مؤتمر القمة العربي الأول بأن سياسة المراحل تشبه الخطة العسكرية بل قد تكون مفيدة لها ولاتتناقض مع الهدف النهائي ثم وضع نظريته بصورة أدق خلال جولته في الشرق العربي حيث قال انه لا بأس من التفاهم مع الاسرائيليين مباشرة اذا كان هذا التفاهم سيؤدي الى كسب جزئي . فمثلا يمكن التفاوض على أساس انكماش اسرائيل في الحدود التي رسمها تقسيم الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ على أن يستفاد من الإقليم التي تسترد منها في توطين اللاجئين . كما أن هذا العرض يمكن أن يحبرج اسرائيل دوليا (١) .

(١) نشرت وزارة الاعلام التونسية هذا الرأي في كتيب بعنوان الحبيب بورقيبة وقضية فلسطين .

أثار هذا التصريح فى حينه ضجة كبرى ، ومما زاد الرأى العام العربى سخطا أن حكومة تونس كانت إحدى حكومات عربية ثلاث رفضت قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة ألمانيا الغربية التى اعترفت فى ذلك الوقت أيضا بإسرائيل ، وخرجت ليبيا والمغرب بذلك عن قرار الجامعة العربية ، ويلاحظ أن الرد الرسمى الذى وجهه مؤتمر القمة العربى الثالث على تصريحات بورقيبة كان هو أن إسرائيل نفسها ترفض تلك المقترحات . وعلى كل حال فانه على المدى البعيد تبينت وجهة أفكار بورقيبة .

ازدادت العلاقات بعد ذلك توترا بسبب رد الفعل العنيف الذى أحدثه موقف بورقيبة من مسألة اليمن . فبالرغم من أنه كان ينتقد النظام الأمامى وأعترف بالجمهورية بعد قيامها ، فانه عاد وسحب ذلك الاعتراف فى أوائل سنة ١٩٦٧ وانضم الى السعودية فى دعواها أمام مجلس الأمن بأن حكومة عبد الناصر تستخدم الغازات السامة فى حرب اليمن . وتبدلت الأحوال بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ واعتبر بورقيبة أن موافقة مصر على قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ دليل على اتفاق وجهتى النظر ازاء الوسائل التى تعالج بها مشكلة الشرق الأوسط ، ولكن رأيه فى الجامعة العربية لم يتغير بدليل هجوم جديد شنه عليها متهما إياها بالخضوع لهيمنة إحدى دولها يعنى مصر ، وعلى العكس أدت حرب يونيو ١٩٦٧ الى أزمة بين سوريا وتونس ذلك لأن المظاهرات التى شهدتها البلاد كرد فعل على الهزيمة أتهم قادتها بالتبعية لحزب البعث ومن ثم قطعت العلاقات مع حكومة دمشق .

وكان موضوع تخطيط الحدود بين تونس والجزائر مايزال محل الخلاف . وترجع هذه المشكلة الى فبراير سنة ١٩٥٩ حينما طالبت الحكومة التونسية بقسم من الصحراء وقالت أن حدود تونس قد عينت شرقا وغربا ولكنها تركت دون تحديد من جهة الجنوب مع أن التونسيين هم الذين بنوا الحصون فى هذا القسم من الصحراء الواقع من الجنوب الى برج البوف وهم الذين تحملوا الأعباء المالية . وفى أثناء الصراع حول بنزرت أرسلت بعض الوحدات للتظاهر أمام الحصون الفرنسية فى تلك المنطقة مع العلم مقدما بأنها لن تفيد من الناحية العسكرية ، فأهابت الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمسؤولين فى تونس بأن يؤجلوا تسوية هذه القضية ريثما تحصل

الجزائر على الاستقلال ، غير أنها بقيت معلقة حتى يناير سنة ١٩٧٠ حينما أعترف بخط الحدود الذي كان قائما في العهد الاستعماري وذلك طبقا لوجهة النظر الجزائرية ، وتعهدت الجزائر بأن تمد بعض خطوط أنابيب البترول عبر الأراضي التونسية . على أن هذا الاتفاق لم يكتمل بترسيم الحدود على الطبيعة وبقي ذلك معلقا الى أن أحدثت حركة الاسلام السياسي رد فعل عنيف لدى الحكومتين . وفي اطار التعاون الوثيق في المجال الأمني لمواجهة هذا التيار تم الترسيم نهائيا في فبراير ١٩٩٣ .

ويبدو أن الحبيب بورقيبة أراد أن يصمح نظرة الرأي العام العربي اليه ، خاصة وأنه أيد قيام حركة مقاومة فلسطينية ، وقال أن ذلك أجدى من مواجهة الدول العربية في المشرق لاسرائيل في حرب نظامية . وبمناسبة وقوع الصراع في الأردن بين الملك حسين وبين المنظمات الفلسطينية ، اتخذ بورقيبة لأول مرة موقفا نشطا في إحدى القضايا العربية حين كلف اليامي الأدهم رئيس وزراء تونس بمسئولية اللجنة التي نيط بها تنفيذ قرارات مؤتمر القاهرة للتوفيق بين المقاومة الفلسطينية وبين ملك الأردن . ومن المعروف أن تلك اللجنة لم تتمكن من أداء مهمتها ، ولعل أبرز نتائجها تتعلق بأوضاع تونس المحلية ، فقد اتاح غياب اليامي الأدهم فترة طويلة عن الأردن الفرصة لكي يتولى الهادي نويرة رئاسة الوزارة ويتطلع الى خلافة الرئاسة التي يبدو أن الأدهم فكر فيها أيضا .

ازداد التوتر بين ليبيا وتونس اذن كصورة من صور الحرب الباردة وكانت مغامرات القذافي تزيد الموقف اشتعالا . فعندما استولت جماعة مسلحة على قفصة نسبت العملية الى تخريض من حكومة طرابلس واتخذ القذافي من جموع العمال التونسيين العاملين في ليبيا أداة ضغط فهو يلوح بطردهم في حالة استمرار مضي الحكومة التونسية في التحالف مع الغرب وسوف ينفذ هذا التهديد في أواخر الثمانينات .

لقد وجدت تونس نفسها ودون تخطيط مسبق تدخل في دائرة قضايا المشرق فكانت من بين الدول التي قطعت علاقاتها مع مصر اثر معاهدة السلام مع اسرائيل وطبقا لمقررات مؤتمر بغداد ولكن دون أن تنضم الى مجموعة الدول العربية التي سميت بالصمود والتصدي ولعل هذا الموقف

السلبى كان أحد العوامل فى اختيار تونس مقرا لجامعة الدول العربية بدلا من القاهرة واعتبر هذا الاختيار باعثا للشعور بالكبرياء الوطنى سيما وأن أحد مواطنى تونس وهو الشاذلى القليبي انتخب أمينا عاما جديدا للجامعة العربية واحتل المنصب الذى أستاثرت به مصر منذ تأسيس الجامعة وعلاوة على نقل المقر انتقلت قيادة منظمة التحرير الى تونس وجاء تحول هذه الأجهزة المختلفة الى العاصمة التونسية ليشكل مصدرا هاما من موارد السياحة التونسية .

أن حكومة تونس التى لم تول عناية كافية لتطوير قواتها المسلحة لم توفر الحماية المطلوبة لحياة القادة الفلسطينيين فى احدى اللىالى تمكنت مجموعة من الموساد الاسرائيلى من اختراق العاصمة والوصول الى مقر اقامة أبو جهاد الشخصية الثانية فى منظمة التحرير الفلسطينية وأستطاعت المجموعة اغتيال الرجل وبعض حراسه وعادت بسلام الى الساحل حيث وجدت الوسائل اللازمة لعودتها الى اسرائيل .

ويمكن تفسير السلبية التامة التى أتبعها زين الدين بن على ازاء أزمة الخليج برغبته فى البعد عن الانقسامات العربية ومن ثم الاحتفاظ بمقر جامعة الدول العربية داخل بلاده باعتبارها محايدة بين الاطراف العربية المتصارعة وهكذا كان الزعيم العربى الوحيد الذى امتنع عن الحضور فى مؤتمر القمة المنعقد بالقاهرة للنظر فى معالجة الأزمة اثر وقوعها ، ولم يفد هذا الحذر كما هو معروف فى ابقاء المقر الذى تقرر اعادته حسب الميثاق الى العاصمة المصرية .

وفى نفس الوقت الذى اقتربت فيه حكومة تونس من شئون المشرق، سويت الخلافات المعلقة مع الجزائر بين عامى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ وكانت العلاقات قد توترت بين تونس والجزائر بعد التجاء طاهر الزبيري الى تونس سنة ١٩٦٧ عقب محاولته الانقلابية الفاشلة .

وعلى حين سويت الخلافات مع جيران الغرب ، ظهر على الجانب الشرقى تيار جديد معاكس للسياسة البورقيبية يتمثل فى حركة القذافى المعادية للغرب كما أن أفكار الرئيس التونسى تتعارض مع نظيره الليبى

فى مبادئ الوحدة العربية ، لذلك يصعب تفسير تلك الخطوة المسرحية التى أعلن عنها فى ١٢ يناير ١٩٧٤ فعلى أثر زيارة القذافى لتونس أعلن عن قيام اتحاد اندماجى بين البلدين يتولى رئاسة الدولة فيه الحبيب بورقيبة على أن يكون القذافى نائبا للرئيس . وبعد يومين فقط من هذا الاعلان أقبل محمد المصمودى وزير الخارجية كدليل على تراجع بورقيبة عن هذه الخطوة . والواقع أن فكرة الوحدة الاندماجية مع ليبيا لم تلق قبولا شعبيا فى تونس ، ربما لعدم الثقة بنوايا القذافى الذى يصعب تفسيره هو مسلك بورقيبة . فهل تم الاعلان دون أخذ موافقته على التفاصيل ، ولذلك سارع الى اقالة وزير خارجيته ، أم أنه تصرف لتحقيق مصلحة ذاتية عاجلة ؟ على أية حال فإن هذه الخطوة ذهبت دون أن تترك أثرا وراح كل فريق يتهم الآخر بأنه قد عرقل مسيرة الاتحاد . ولاشك أن حكومة تونس أخذت تنظر بقلق الى تصاعد تسلح ليبيا من الاتحاد السوفييتى خاصة وأنها صارت محاطة من جهتين بدول صديقة للكتلة الشرقية ، بينما حافظ بورقيبة على مبدأ التقارب من الغرب . ولعل ذلك الموقف هو الذى أخرجه عن سياسته التقليدية التى كانت تعارض تقوية القوات المسلحة ، وأقبلت كل من الولايات المتحدة وفرنسا على تسليح تونس فى اطار امكاناتها المحدودة .

كانت تونس منذ العهد الرومانى وفى بعض المؤلفات العربية تعرف بأفريقيا ومن هذا المنطلق التاريخى نشطت حكومة تونس بعد استقلالها فى قارة أفريقيا جنوب الصحراء كما أسمى الحزب الحاكم احدى صحفه الرسمية باسم أفريقيا الفتاة . وقد تبنت تونس منذ البداية النظرية الواقعية القائلة بأن الدول الأفريقية الحديثة تلتزم بالتقسيمات التى وضعت فى العهد الاستعمارى تجنباً للمنازعات . وتمشيا مع هذه النظرية كانت أول قطر عربى يعترف بموريتانيا رغم ما أدى اليه ذلك من اساءة للعلاقات بين تونس والمملكة المغربية وانقسام فى حركة المغرب الكبير . ولما كان بورقيبة من المعجبين بالثقافة الفرنسية فقد دفعه ذلك الى توثيق العلاقات مع الأقطار الأفريقية الناطقة بالفرنسية وهو يرى فى هذه الأقطار مجالا لأظهار تفوق تونس باعتبارها تضم عددا أكبر من الكفاءات الادارية القادرة على العمل فى افريقيا الناطقة بالفرنسية ، وتتفق وجهة النظر هذه مع مبدأ الفرنكفونية الذى تبنته فرنسا وهو يستهدف استمرار ارتباط مجموعة الأقطار

الناطقة بالفرنسية مع الدولة الاستعمارية السابقة على أسس ثقافية بدلا من الأسس الاستعمارية القديمة .

٢ - تونس والغرب :

ظلت العلاقات مع فرنسا هي محور السياسة الخارجية التونسية لأكثر من عشر سنوات نظرا الى أن انتهاء الحماية في ٢٠ مارس لم يعن زوال جميع الامتيازات السابقة فقد بقيت امتيازات واسعة في القضاء والاقتصاد فضلا عن وجود قوات فرنسية متناثرة في جميع أنحاء البلاد . وبالنسبة للقضاء فقد تم توحيد جميع أنواعه من شرعى وأجنبى في سلك واحد هو القضاء الوطنى وذلك في يوليو سنة ١٩٥٧ .

١ اما الامتيازات الاقتصادية فقد تأثرت تأثرا مباشرا بسبب فتح الأراضي التونسية أمام جيش التحرير الجزائرى . فقد أدى ذلك الى أن تقطع فرنسا معونتها المالية وبالتالي فسخ الاتحاد الجمركى القائم بين البلدين . ونتج عن ذلك أيضا أن امتنعت الحكومة الفرنسية عن تقديم أى نوع من أنواع الأسلحة الى تونس بما فى ذلك الأسلحة اللازمة للشرطة . وحينما توجهت تونس بطلب هذه الأسلحة الخفيفة الى بلجيكا وأجيب الى طلبها قدمت فرنسا احتجاجا شديدا فامتنعت حكومة بروكسل عن توريد الأسلحة ارضاء لجارتها . كذلك حجزت أسلحة مستوردة من ألمانيا الغربية فى وهران .

وبلغ هذا التوتر ذروته بسبب تتبع سلاح الطيران الفرنسى لجيش التحرير الجزائرى فوق الأراضي التونسية وفى ٨ فبراير سنة ١٩٥٨ تعرض المدنيون في ساقية سيدى يوسف التونسية لغارة واسعة النطاق سقط خلالها عديد من الضحايا وانقطعت العلاقات بين البلدين . واتجه بورقيبة فى هذه المناسبة الى فكرة اقامة توازن فى علاقاته الخارجية بحيث لايعتمد على فرنسا اعتمادا كليا ، وبدل أن يقيم التوازن بين المعسكرين الشرقى والغربى وهو مايعرف بسياسة الحياد ، تصور اقامة هذا التوازن بين دول الغرب الكبرى نفسها .

ففى سبيل الحصول على السلاح لم يتجه الى الكتلة الشرقية بل طلب الى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تزويده ببعض الأسلحة الخفيفة

فاستجابت الدولتان لهذا الطلب ، وأحدث ذلك أزمة فى العلاقات بين دول حلف الأطلسى ، وبادرت الولايات المتحدة الى تبرير موقفها أمام فرنسا بأنه يهدف الى منع تونس من التحول الى استيراد الأسلحة من الكتلة الشرقية ، وبالتالي الى فقدان صديق معروف بحبه للغرب كما حدث فى بعض البلدان العربية الأخرى .

ولم تؤد هذه السياسة الى ماكان يبغيه بورقية ، فان الدول الغربية الكبرى لاتعرض علاقاتها للالزمات من أجل مشكلات تعتبرها ثانوية وهكذا اقتصرت الأسلحة التى أرسلتها كل من بريطانيا والولايات المتحدة حسب تصريحهما على تلك التى تستعمل للمحافظة على الأمن الداخلى ، بل أن الولايات المتحدة ظلت تعتبر تونس منطقة نفوذ فرنسية فاعتمدت لها اعانات ضئيلة فى بداية الأمر استنادا الى أن فرنسا هى المسئولة عن تونس اقتصاديا ثم تأكد فشل هذه السياسة أثناء أزمة بنزرت حينما تضامنت الولايات المتحدة مع فرنسا .

ومما يذكر بهذه المناسبة أن الولايات المتحدة أيدت فى وقت ما فكرة قيام حلف دفاعى لغرب البحر المتوسط . تلك الفكرة التى راجت فى أوائل سنة ١٩٥٨ وكانت تبنى على أساس دخول دول المغرب الثلاث وأسبانيا وفرنسا فى حلف عسكري تحت قيادة الأخيرة وفى مقابل ذلك تنال الجزائر استقلالها . الا أن فرنسا اذ رحبت بالفكرة رفضت أن تقدم أية تنازلات فى مقابل تزعمها لهذا الحلف العسكري الذى يشمل الحوض الغربى للمتوسط (١) .

تأثرت كل من تونس والمغرب بأحداث الثورة الجزائرية غير أن تأثر تونس كان أعظم شأنًا وانعكست آثاره بصورة أوضح على العلاقات بينها وبين فرنسا ويرجع ذلك لعدة أسباب : ان معالم الحدود أقل وضوحا بين تونس والجزائر منها بين الجزائر والمغرب ، هذا اذا كانت ثمة معالم جغرافية واضحة أصلا تفصل بين الأقطار الثلاثة . أن تونس تقع بين الجزائر ودول المشرق العربى وتمر عبر أراضيها الامدادات التى تأتى معظمها من هذه

الأقطار ، وتمركز جبهة التحرير ، ثم الحكومة المؤقتة فى مدينة تونس . وقد احتفظت جبهة التحرير الجزائرية بتشكيلات عسكرية ضخمة فى الأراضى التونسية مما استدعى توقيع اتفاق بين الجبهة وبين الحكومة التونسية فى فبراير سنة ١٩٥٨ لتنظيم عمليات نقل المهات الحربية الى الجزائر عبر تونس . فتعهدت جبهة التحرير باحترام سيادة تونس فلا تقوم بأعمال حربية فوق أراضيها وتبلغ الحرس الوطنى التونسى عن الأسلحة التى تريد نقلها عبر أراضيها حتى يتولى بنفسه هذه المهمة .

وبسبب المشكلة الجزائرية انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين تونس وفرنسا أكثر من مرة وذلك خلافا لما كان يخطط له بورقية أصلا من إقامة علاقات طيبة بين البلدين بعد الاستقلال . قد انقطعت أولا فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ بمناسبة حادث الطائرة ، وثانيا فى أعقاب الغارة الفرنسية على ساقية سيدى يوسف .

عجلت هذه الأحداث بمطالبة تونس تصفية القواعد الفرنسية . وعند الاستقلال كان مايزال يربط فى البلاد نحو ٢٥ ألف جندي فرنسي ومنذ سنة ١٩٥٧ وافقت فرنسا على اخلاء العاصمة وجمعت الجنود فى قواعد رئيسية وقد أصبح ظهور الجنود يثير أسوأ المشاعر عند المدنيين بعد حادث الساقية وتوسطت الولايات المتحدة وبريطانيا لدى فرنسا لكي تخلص القواعد المتبقية فى تونس وتجميع القوات الفرنسية فى بنزرت ومع أن الحكومة الفرنسية وافقت الا أن الجمعية الوطنية فى باريس رفضت الخطة فسقطت الحكومة وبقيت المسألة معلقة حتى تولى دي جول السلطة فأمكنه توقيع اتفاقية مع تونس فى ١٧ يوليو ١٩٥٨ نصت على الجلاء فى مدى أربعة أشهر عن القواعد الأربع التى تحتفظ بها فرنسا على أن ينظر فيما بعد فى مستقبل قاعدة بنزرت .

وتمشيا مع سياسة المراحل انتظر بورقية الانتهاء من تنفيذ الاتفاقية ثم سارع بالمطالبة بتسوية مسألة بنزرت وكان مستعدا لقبول فترة زمنية يتفق عليها لتحديد موعد للجلاء ولو بعد عدة سنوات . ومن الحلول التى اقترحها أيضا إدارة مشتركة للقاعدة بين تونس وحلف الأطلسي كما اقترح التساهل فى بنزرت مقابل تساهل فرنسا مع الجزائر ، ولكن فرنسا لم توافق على أى من تلك الاقتراحات .

قرر بورقية أن يتبع أسلوبا جديدا في صيف سنة ١٩٦١ وذلك عن طريق إثارة الاشتباكات لا بقصد اخراج الفرنسيين بالقوة فافكاره تنبثق غالبا عن روح واقعية ، وانما استهدف من وراء هذه الاشتباكات اجتذاب الرأي العام الدولي وقد وفق في بلوغ هذا الهدف والدليل على ذلك هو أنه لم يتزدد في أن يتورط في نفس الوقت بمطالب اقليمية في الضخراء وأن يوسع هذه المظاهرات الجماهيرية حتى تشمل ذلك القطاع الجنوبي من البلاد وانتهزت الحكومة التونسية فرصة هوائية لخلق الاشتباكات . وقد تحققت هذه الفرصة حينما شرع الفرنسيون في توسيع منشآت المطار في أوائل يونيو ، وأدت الاشتباكات الى وقوع خسائر فادحة بين التونسيين قدرت بـ ٦٠٠ قتيل و ١٥٠٠ جريح وبذلك صار هناك مايبرر دعوة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة الى جلسة استثنائية . وأصدرت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة توصية تدعو الفرنسيين الى التفاوض من أجل الجلاء (١) في ٢٥/٨/١٩٦١ ، واستجابت الحكومة الفرنسية لرغبة الجمعية العامة فصرح الرئيس ديغول في ٥ سبتمبر بأنه يقر بالسيادة التونسية على بنزرت .

ومع ماينطوى عليه التصريح من رغبة في التمسك بالمقاعدة العسكرية فإن المفاوضات استؤنفت على التو وقدمت فرنسا عدة اقتراحات لاستمرار اشرافها على القاعدة . من ذلك توليها شئون الصيانة وعودة القسوات الفرنسية في حالة الحرب أو حالة التوتر الدولي ، لكن الزمن تخطى مثل هذه الشروط التي فرضت على الدول العربية في الثلاثينات ولم تنجح فرنسا في تهديدها بسحب آلاف الموظفين والمدرسين الذين يعملون في تونس . ولا بد أن يكون ديغول قد اقتنع بتغير الاستراتيجية العالمية ولم يعد يرى في التمسك بالمقاعدة ضرورة عسكرية لفرنسا خاصة بعد أن تقرر الاعتراف باستقلال الجزائر ، وقد أجلت المفاوضات بالفعل ريثما تتم تسوية القضية الجزائرية وصار الخلاف يدور في هذه الحقة حول المدة اللازمة لاتمام الجلاء ، وفي يوليو سنة ١٩٦٢ وافقت فرنسا على تحديد جدول زمني للجلاء في خلال ٢١ شهرا . ثم اختصرت المدة فتم الجلاء في أكتوبر سنة ١٩٦٢ .

(١) الحبيب بورقيبة حياته وجهاده ، وزارة الاعلام التونسية .

ماكادت تسوى مشكلة القواعد العسكرية حتى انتقلت الحكومة التونسية الى « معركة استرجاع الأرض » والواقع أن عديدا من المستوطنين كانوا قد رحلوا عند اعلان الاستقلال فصدر قانون في ٨ مايو سنة ١٩٥٧ يخول للدولة ملكية بعض هذه الأراضي ، وقد حرصت تونس على ابعاد المستوطنين عن مناطق الحدود القريبة من الجزائر في سوق الأربعاء والكاف . وحتى سنة ١٩٦١ كانت الدولة قد استولت على ٢٢٥ ألف هكتار ، وحسب الخطة العشرية كان لابد من نقل جميع أراضي الاستيطان الى ملكية الدولة او للمزارع التعاونية في خلال خمس سنوات ، ألا أن الأخذ بمبدأ التعويض عن الأملاك المصادرة حال دون تنفيذ ذلك . فكان لابد من صدور قانون خاص في ٢٢ مايو سنة ١٩٦٤ يقضى بحظر ملكية الأرض الزراعية على الأجانب ويحصرها في ثلاث فئات : الدولة او التعاونيات او الأفراد من ذوى الجنسية التونسية . وقد انطبق هذا القانون على نحو ٥٦٥ ألف هكتار وشمل أملاك الكنسية .

وكنتيجة لتضاؤل المصالح الفرنسية اخذت الولايات المتحدة تحتل بالتدريج المركز الأول في علاقات تونس الخارجية . فصارت تقدم القسط الأكبر من المساعدات الاقتصادية كما أن الحكومة التونسية وقفت منها موقفا يسوده التعاطف حتى بالنسبة لبعض القضايا التي لقيت فيها الولايات المتحدة معارضة شديدة من مختلف أنحاء العالم مثل حرب فيتنام ، فامتنعت الحكومة التونسية على الأقل عن النقد .

وقد حدث أن هددت تونس ابان أزمتها مع فرنسا سنة ١٩٥٨ باستيراد السلاح من تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ولكن التلميح كان غاية في الضعف . ومع ذلك فقد بادرت الولايات المتحدة الى منع مثل هذا التحول . وقد أعتبرت تونس في بعض الأوقات من دول الحياد فدعيت الى مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز سنة ١٩٦١ كما اعترفت بالصين الشعبية في أعقاب زيارة شواين لاي لشمال أفريقيا سنة ١٩٦٤ الا أن ذلك لم يمنع من انتقاد سياسة الصين في بعض الحالات .

وخلاصة القول أن هذه المواقف لم تكن تنم عن الاتجاه العام لسياسة تونس الخارجية . ومع أن مبدأ الحياد وعدم الانحياز اتبع من الناحية

الشكلية ، وانضمت تونس الى مجموعة الدول غير المنحازة ، الا ان الخط السائد ظل هو الميل نحو الغرب سواء اكان ممثلا في الولايات المتحدة ام في دول غرب أوروبا . وخلال السبعينات صدرت بين الفينة والأخرى تصريحات لمسؤولين تونسيين بالرغبة في إقامة تجمع اقتصادي ثقافي يشمل بعض اقطار غرب أوروبا مع تونس ومن يرغب من دول غرب البحر المتوسط في الالتحاق بهذا التجمع وتمشت هذه الخطة مع ما سمي بالحوار العربي الأوربي الذي نشط في أعقاب حرب أكتوبر ، وراى بعض الدول العربية أن تستفيد من هذا الحوار وتستثمر التعاطف النسبي الذي لقيته قضية فلسطين من دول غرب أوروبا بالمقياس الى الولايات المتحدة . ولم يثمر هذا الحوار بخلق نتائج اقتصادية ملموسة فبقيت الهيمنة الأمريكية تلف كلتا المجموعتين الأوربية والمغربية واكتفى بانتساب دول شمال افريقيا الى السوق الأوربية المشتركة .

الفصل الرابع والعشرون

القوى السياسية والاجتماعية فى المملكة المغربية

١ - نفوذ القصر :

ظهر محمد الخامس فى بداية عهد الاستقلال بمظهر الزعيم الوطنى الذى شارك فى الكفاح ضد الاستعمار . وفى اثناء المعركة الوطنية ضد فرنسا كثيرا ما دارت المطالب الوطنية حول اعطاء السلطان حقوقه التقليدية فى ممارسة السلطة وعدم تعدى الحماية عليها ، ولذلك اعتبرت هذه الممارسة بعد الاستقلال مظهرا من مظاهر السيادة الوطنية . وهذا مايفسر لنا استئثار الملك بمختلف السلطات رغم ازدهار الحياة الحزبية . وقد كان من المفروض أن يسود نظام الملكية الدستورية طبقا لمطالب الوطنيين وتصريحات الملك نفسه اثناء المعركة ضد الاستعمار . غير أن محمد الخامس اكتفى باقامة جمعية استشارية واعداد الشعب بانشاء نظام نيابى حينما تهيأ الظروف . والحجة التى استند اليها هى أن الدول النامية تحتاج أولا الى تطوير اجهزتها الادارية قبل أن تفكر فى التطور السياسى . والمغرب بالذات كان يحتاج الى سلطة فعالة لما تعرض له الوطن من تمزق سياسى فضلا عن اختلاف التركيب الاجتماعى .

كذلك إفتقد المغرب الخبرات اللازمة لتسيير الشؤون العامة . ويرجع ذلك الى ثقل التركة التى خلفها الاستعمار الفرنسى . وفى آخر عهد الحماية كان هناك نحو ٨٠ ألف موظف أكثر من نصفهم فرنسيون . واتضح مشكلة نقص الكفاءات فى عدة (١) مجالات . وفى القضاء مثلا انسحب قضاة الصلح الفرنسيون الذين كانوا ينتشرون خاصة فى المناطق الناطقة بالبربرية فاضطر المغرب الى استبقاء عدد منهم . ومن أسباب نقص القضاة المدربين هو ما درج عليه المغرب منذ زمن طويل من عدم الفصل بين السلطات القضائية والادارية . وكان انتزاع الاختصاصات

1. Zartman William : Morocco, Problems of new power.

القضائية من رجال الادارة هو من أهم مطالب الحركة الوطنية . فسارعت الحكومة المستقلة الى اجراء هذا الاصلاح والغاء آثار القضاء الخاص بالبربر، ولكنها اضطرت الى تنفيذ ذلك بالتدريج .

وفى عهد الحماية كان استئناف القضايا الهامة يتم فى فرنسا ، فتأسست بعد الاستقلال محكمة عليا فى الرباط للنظر فى القضايا المستأنفة، وعين أحد المغاربة رئيسا لها ، كما عين أحد المغاربة ممثلا للنياية فيها ، الا أنه تعذر الاستغناء عن مستشارين فرنسيين يساعدون القضاة المغاربة . وقد قبل المغرب فى السنوات الأولى من الاستقلال عقد اتفاق قضائى مع فرنسا يبيح للمستوطنين تطبيق قانونهم المدنى فى حالة الخصومات التى تقع بينهم .

كذلك استبقى المغرب نحو ١٥٠٠ من ضباط الصف الفرنسيين ، ولو أنه بالنسبة للقوات المسلحة كان المغرب أفضل منه فى قطاعات أخرى ويرجع هذا النقص فى الكفاءات الى اهمال التعليم العصرى فى عهد الحماية . فلم تكن اليزانية المخصصة للتعليم الوطنيين تكفى لأكثر من ٥٠٪ من الأطفال فى سن التعليم . وعلى ذلك كان على المغرب أن يجابه مشكلتين فى آن واحد : مكافحة الأمية (١) وتعريب التعليم . ورغم أن حزب الاستقلال للتحمس للتعريب كان مشاركا فى الحكم فانه لم يستطع أن يدفع حركة التعريب بالسرعة التى كانت منتظرة منه .

وبسبب ندرة الخبرات أيضا لم يتمكن المغرب من استغلال موارد الطبيعية استغلالا مفيدا . فالمغرب هو ثلثى اقطار العالم من حيث انتاج الفوسفات والثلث فى انتاج الكوبالت . وتشمل ثروته المعدنية الضخمة كذلك مناجم الحديد والمنجنيز . كما توجد امكانيات عظيمة لتوليد الطاقة الكهربائية . فكيف نفسر بعد ذلك انخفاض مستوى المعيشة بحيث لم يختلف المغرب عن بقية الدول الأفريقية ؟

انه يسير على النظام الاقتصادى المتخلف ، أى يكفى بتصدير تلك المواد الخام دون الاستفادة بتحويلها محليا ، ثم أن ٨٠٪ من السكان

يعيشون على الزراعة أو هامش القطاع الزراعى . كما أن الاستثمارات اتجهت فى عهد الحماية الى مشروعات غير صناعية ولو أنها أفادت المغرب من حيث تجهيزه بأحدث وسائل العمران .

تسابت رؤوس الأموال الأجنبية على المغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وعلى عكس تونس والجزائر لم يكن الرأسمال الفرنسى هو الوحيد الذى يستثمر فى البلاد ، بل وفدت أموال كثيرة من الولايات المتحدة وبريطانيا مستندة الى مبدأ المساواة فى الفرص الذى أقره مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ واستمر العمل به طوال عهد الحماية . على أنه منذ أن بدأت الحركة الوطنية تتخذ أسلوب الكفاح المسلح شرعت رؤوس الأموال تنسحب من البلاد .

حرص القصر منذ البداية على كسب ولاء الجيش وتقويته ، فعين الحسن قائدا عاما للجيش حتى من قبل أن تسند اليه ولاية العهد . وأثر الحسن استخدام الضباط والجنود المسرحين من جيش الاحتلال سواء أكان فرنسيا أم إسبانيا ، وقدر عدد هؤلاء بـ ٢٤ ألفا . وحاول فى نفس الوقت أن يمتص جزء من جيش التحرير الذى عمل مستقلا عن القصر ، ولم يخضع لأى حزب من الأحزاب التقليدية .

وقد قوبلت هذه المحاولة برد عنيف فى بعض المناطق . ففى تافيلالت بالجنوب الشرقى كان أوبهى قد عين حاكما للمواحة مكافاة له على نضاله فى المعركة ضد الاستعمار . ولم يلبث أن أعلن بعد الاستقلال أن المجاهدين لم يلقوا الجزاء المناسب . ثم تحول الى تحد صريح للسلطة ونسب اليه أنه اتصل بجهات أجنبية كما فسرت حركته بأنها تعبر عن سخط البربر الذين استاءوا من سيطرة حزب الاستقلال على الوزارة ذلك الحزب الذى يمثل عرب المدن . وشاهد ذلك أن العصيان لم يعلن بصراحة الا بعد استبعاد الحسن اليوسى البربرى الأصل من وزارة الداخلية وتعيين ادريس محمدى مكانه .

والواقع أنه لم تظهر حركة معارضة عامة باسم البربر ، فهؤلاء (المغرب العربى)

انفسهم لاتجمعهم لغة واحدة ، بل تنتشر بينهم ثلاث لغات ويتعذر التفاهم فيما بينهم . والأقرب الى الصواب هو أن الخلاف اجتماعي أكثر منه لغوي . يتضح ذلك من حركة المعارضة التي نشأت بمنطقة الريف في الشمال . فقد تزعمها الدكتور عبد الكريم الخطيب القائد السابق لجيش التحرير . يساعده محجوب أحرمان . أحد الزعماء المحليين . واستندت المعارضة الى عدة حجج . منها تمييز سكان المدن على أهل الأقاليم الزراعية في المناصب الهامة ، ومنها إهمال الشمال الذي يعاني من فقر شديد حيث كانت الإدارة الأسبانية تهمله إهمالا تاما . فلم ينشأ من بين أهله عدد كاف يصلح لتولي المناصب الإدارية . ثم ندد الخطيب بأبساد جيش التحرير وضباطه عن المناصب العليا في الجيش ، مع أن ابتناؤه هم المضحون الحقيقيون في المعركة الوطنية . ومع ذلك فقد وصفت الحركة في البداية بأنها بربرية عنصرية ثم خفف القصر من معاداته لها سنة ١٩٥٨ واعترف بها كحزب سياسي يعرف باسم الحركة الشعبية . أما عصيان تافيلالت فتم القضاء عليه قبل ذلك عسكريا .

تلقي الخدمة العسكرية تقديرا كبيرا في المغرب الأقصى . وهذا مايفسر لنا انخراط عدد كبير من المغاربة في الجيش الفرنسي والأسباني . فلما حلت الحكومة الوطنية محل الحماية اهتمت بتدعيم الجيش ، كما ولت الضباط مناصب إدارية ، وهي تختلف بذلك اختلافا تاما عن تونس . أما الجزائر فقد اتخذت نفس أسلوب المغرب في نطاق أضيق وفي خلال ست سنوات خرجت الإدارة العسكرية المغربية ١٢٠٠ ضابط سواء من مدرسة عسكرية محلية أو من المدارس العسكرية الفرنسية . ونشير بهذه المناسبة الى أن المغرب ألغى النظام الأسباني تماما ، وأعتبر النظام الفرنسي عاملا موحدا للجيش .

ولوحظ في ذلك الوقت أن معظم الضباط الجدد هم من أبناء المدن الساحلية ولذلك لم يتأثروا بالنزعات القبلية . والسؤال إلهام هو : هل تأثروا على العكس من ذلك بالمذاهب السياسية المنتشرة في تلك المدن ؟ من الصعب الإجابة على ذلك فالعمل السياسي محظور في الجيش كما هو الحال في تونس حيث لم تنشأ في الجيش خلايا للحزب الحاكم ، فمن باب أولى أن تمنع الأحزاب المغربية من ممارسة أى نشاط داخل الجيش .

وقد استخدم القصر الجيش فى قمع حركة العصيان فى تافيلالت • والأهم من ذلك استخدم لكبت المظاهرات العنيفة التى قامت فى الدار البيضاء ورفعت شعارات يسارية ضد القصر • وقد يدل هذا الاستخدام فى مرحلة على ولاء الجيش للقصر ، ولكنه قد يؤدى فى مرحلة أخرى الى اشتغال الجيش بالسياسة ومن ثم احتمالات لجوء بعض العناصر الى محاولات انقلابية كما سيحدث فى عام ١٩٧١ •

صار الجيش اذن الأداة الرئيسية التى تعتمد عليها الملكية غير أن القصر شعر بالحاجة الى قواعد أخرى معنوية يثبت بها نفوذه ، وكان هذا النفوذ فى الماضى يستمد من الزعامة الروحية ، وبانتشار الثقافة العصرية فقدت هذه الزعامة شيئاً من هيبتها • ومن القواعد الجديدة التى استنتها القصر تعيين ولى للمعهد بعد أن كان علماء جامع القرويين هم الذين يبايعون السلطان من بين أفراد الأسرة الحاكمة دون أن يكون بالضرورة الابن الأكبر للسلطان المتوفى • هكذا عين محمد الخامس ابنه الحسن ولياً للمعهد فى سنة ١٩٥٧ وعندما وضع الدستور (١) الأول سنة ١٩٦٢ حصر وراثة العرش فى الابن الأكبر •

وفى اثناء النضال ضد الاستعمار وافق محمد الخامس على نظام الملكية الدستورية ، وظل يعد بعد الاستقلال باصدار دستور ، لكنه رأى أن يتحقق ذلك على مراحل ، فاكتمى فى بداية الأمر بمجلس استشارى عينه بنفسه وعمل على أن يكون ممثلاً لـ مختلف الاتجاهات السياسية والبيئات الاجتماعية • فلما أحس باشتداد المعارضة أصدر فى سنة ١٩٥٨ ميثاقاً ملكياً حدد فيه خطوات السير الى الديمقراطية على النحو التالى :

« ان السيادة تخص شخص الملك ، وإن مراكش مملكة دستورية باسم الملكة المغربية ، وإن الوزراء مسئولون امام الملك • وسوف يتم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية مع اعلان الحريات الكاملة • وتقوم مجالس قروية فى الأرياف وأخرى بلدية فى المدن على أساس مدنى حديث وليس أساس قبلى • وستمتع الجمعية الاستشارية بحق

المناقشة والتصويت على الميزانية وسيتم انتخاب أعضائها من بين أعضاء المجالس البلدية والمحلية . وبعد ذلك يصدر الدستور وتظهر أول جمعية برلمانية وطنية تنتخب بالاقتراع العام .

ويتضح من ذلك أن حجة القصر في تأجيل الدستور هي أن المجتمع المغربي لم يتهيا بعد لممارسة الحقوق السياسية الكاملة . وبناء عليه تم تنفيذ الخطوات المعلنة ببطء . ففي مايو سنة ١٩٦٠ شرع في انتخاب المجالس القروية . وللمرة الأولى يشترك أهل الأرياف في المغرب في انتخابات عامة . أما المدن الكبرى كالرباط والدار البيضاء فقد سبقا إلى معرفة المجالس البلدية واكتسبت هذه المجالس نفوذا كبيرا منذ أواخر عهد الحماية .

وخاضت الأحزاب السياسية انتخابات المجالس القروية حيث اعتبرتها مجالا لاختبار قوتها وحاول بعض المعلقين إعطاء تقديرات لمركز كل حزب من الأحزاب السياسية في هذه المجالس . فقدر أنصار حزب الاستقلال بـ ٤٠٠٠ وأنصار حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بـ ٢٣٠٠ بينما حازت الحركة الشعبية ٧٠٠ مقعد ، ونال حزب الشورى والاستقلال الذي صار يعرف باسم الحزب الديمقراطي الدستوري ٣٠٠ مقعد . ولو كانت هذه الانتماءات الحزبية تعبر عن حقيقة اتجاهات الرأي العام لقلنا أن المجتمع المغربي تطور سياسيا وأن الاتجاهات العصرية والتقدمية تحتل مكانا بارزا في هذا المجتمع . ولكن الواقع هو أن المرشحين لم يعوا هذه الانتماءات الحزبية ، ف ٧٠٪ أميون ، ٢٥٪ لم يتلقوا سوى تعليم أولي في الكتاتيب . ولذا صاروا أداة طيعة في يد الإدارة ، وتبين أن صلاتهم بالأحزاب شكلية محضة . وفضلا عن ذلك فإن المجالس القروية نفسها لم تتمتع بصلاحيات هامة . وقد نزع منها سلطة تحصيل الضرائب المحلية كما ألغيت الضرائب القديمة التي كانت مفروضة على المزارعين وهي ضريبة (الترتيب) والتي كان من الممكن أن تزود هذه المجالس بموارد

خاصة .

وللمجالس القروية حسب قانون انشائها حق مناقشة المسائل الاقتصادية الخاصة بالأقليم ، ولها أن تصدر التوصيات ويجب مصادقة

حاكم الاقليم عليها حتى تصبح نافذة . ويجوز لوزير الداخلية حل تلك المجالس أو ابطال قراراتها . اذن هذه الخطوة الأولى فى السير نحو الديمقراطية قليلة الجدوى .

وعلى المستوى الأعلى استغل القصر صراع الأحزاب وشدد من قبضته على السلطة التنفيذية ففى مايو سنة ١٩٦٠ عين الحسن نائبا لرئيس الوزراء بينما احتفظ الملك بمنصب رئيس الوزراء . وفى نفس الوقت عين محمد الخامس لجنة للنظر فى صياغة الدستور . وكان هذا الاجراء فى حد ذاته مخالفا لأمانى العناصر التقدمية التى الحت على ضرورة انتخاب جمعية تأسيسية يباط بها وضع دستور . وقبل أن تتقدم أعمال اللجنة توفى الملك فاتبع الحسن أسلوبا أكثر تصلبا فى وضع الدستور اذ استدعى فقيهين فرنسيين واعتمد عليهما أساسا فى صياغة أول دستور مغربى ، ثم طرح هذا الدستور للاستفتاء فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومع أن الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية أصدر الأمر بمقاطعة الاستفتاء ، فقد صوت نحو ٣٩ مليون (١) ووافق ٨٠٪ على المشروع .

وبمقتضى الدستور الجديد يكون الوزراء مسئولين بصفة فردية أمام الملك . وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين : مجلس نواب منتخب بالاقتراع العام المباشر ، وهو مطلق للرجال والنساء . ومجلس أعيان ينتخب بواسطة المجالس البلدية والأقليمية . وللملك أن يقترح القوانين كما أن له حق حل البرلمان . وحسب المادة ٢٥ يجوز للملك اعلان حالة الطوارئ وإيقاف العمل بهذه الاجراءات (حماية للدستور) . وسيستخدم الملك هذه المادة لتعطيل الحياة السياسية بصفة عامة عندما تنشب مظاهرات الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ .

ومما يلفت النظر أن الدستور حدد شخصية المغرب فجعل للصفة الاسلامية الأولوية وتليها الصفة العربية . ثم يليها الانتماء الى المغرب الكبير وأفريقيا .

(١) انظر نص هذا الدستور فى مجموعة الوثائق التى تصدرها فرنسا عن شمال أفريقيا .

وعند متابعة الحياة السياسية فى ظل حكم الحسن يلاحظ أنه كان أكثر نزوعا الى الحكم الشخصى من والده بالرغم من أن محمد الخامس نشأ فى بيئة تقليدية ، بينما أن الحسن درس القانون فى فرنسا . وربما يرجع ذلك الى أن الحسن مارس السلطة بالفعل قبل توليه الملك فصار من العسير عليه الاكتفاء بدور ملك رمزى . ثم أن هذا النوع من الملكية غير مألوف فى البلاد النامية . وقد يكون السبب فى ذلك هو انتشار نظام حكم الفرد فى معظم البلاد النامية . فلماذا لا يأخذ الملك لنفسه ما لرؤساء هذه الجمهوريات من سلطات ؟

يلاحظ اذن أن دستور سنة ١٩٦٢ لم يرق الى نظام الملكية الدستورية التى تحقق الديمقراطية السياسية بصورة فعالة . وستؤكد الانتخابات البرلمانية الأولى نفوذ القصر وسيطرته على البرلمان . ومع ذلك لم يتحمل الملك استمرار المعارضة فانتهاز فرصة المظاهرات الضخمة التى قامت فى الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ وأوقف الحياة النيابية لمدة خمس سنوات . وحينما فكر فى إعادة العمل بالنظام الدستورى قرر وضع دستور جديد يعدفى بعض مواده أكثر محافظة من الدستور السابق ، فهو مثلا يلغى مبدأ الاقتراع المباشر فتتكون الهيئة التشريعية من مجلس واحد عدد أعضائه ٢٤٠ وتقوم الهيئات المهنية واتحاد الغرف الزراعية والتجارية وممثلوا النقابات بانتخاب ١٥٠ عضوا بينما يتم انتخاب الـ ٩٠ الآخرين بواسطة أفراد الشعب على درجتين ، ونص الدستور الجديد أيضا على حق الملك فى حل البرلمان كما دعم نفوذه فى الأسرة المالكة فهو الذى يختار وريثه دون أن يتقيد بالابن الأكبر . كما يعين معظم أعضاء مجلس الوصاية . وقد طرح الدستور للاستفتاء فقرر الحزبان الكبيران وهما : الاستقلال والاتحاد الوطنى للقوى الشعبية مقاطعته . ورغم ذلك فقد زعمت الحكومة أن الموافقة عليه تمت بأغلبية ٩٨,٥٪ وبناء عليه صدر الدستور فى يوليو سنة ١٩٧٠ . وعند اجراء الانتخابات فى ظل هذا الدستور فاز المستقلون بالأغلبية ، ولم يجد الملك فى الحزب السلطوى الأداة الصالحة لمواجهة المعارضة .

ذلك أن الحزبين الرئيسيين ظلّا يقاومان اغراءات المشاركة فى السلطة . واعتقد الحسن الثانى انه من الممكن مجابهتهما بانشاء حزب سياسى يكون

مجرد واجهة للقصر ، وهكذا تأسس حزب الدفاع عن الدستور ، ثم تبين عدم جدواه ، فليس له جذور تاريخية تشبه حزب الاستقلال ، أو قواعد اجتماعية تشبه الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، فاندثر دون أن يشعر به أحد .

وفى ظل العجز الذى بدا على أحزاب المعارضة واختراق القصر لهذه الأحزاب لم يعد هناك مجال للتغيير سوى عن طريق انقلابات عسكرية ماثلة لما حدث فى مصر أو العراق غير أن وضع الجيش فى المغرب كان مختلفا إذ أن الموالين من الضباط كانوا يمثلون الغالبية العظمى فى القوات المسلحة .

وقعت المحاولة الانقلابية الأولى فى يوليو سنة ١٩٧١ إذ هاجمت فرقة من الكلية العسكرية قصر الصخيرات بقيادة (جنرال مذبح) بينما كان الملك يحتفل بعيد ميلاده فى ذلك اليوم . ومع أن الفرقة اقتحمت القصر لكن الحرس الملكى تمكن بعد استدعاء قوات موالية على عجل من السيطرة على الموقف وكان الانقلابيون قد استولوا على الاذاعة لعدة ساعات وأعلنوا من خلالها قيام الجمهورية المغربية .

كان رد الفعل على هذه المحاولة هو مزيد من الكبت والاعتماد على الشخصية البوليسية الجنرال أوفير فى تدعيم حكم القصر وقد تبع هذا الحادث اجراء محاكمات واعتقالات واسعة لآلاف الأفراد ، مما دفع بعض الضباط فى التفكير فى وسيلة أخرى للتخلص من الملك ، فكان الهجوم على طائرته فى أغسطس ١٩٧٢ وقد نجا الملك بأعجوبة رغم أصابة الطائرة (١) ، واشتبه فى أن يكون أوفير من المشتركين فى المؤامرة ، فلقى مصيره على أيدي الذين طالما ارتكب الجرائم لحسابهم .

دفعت هذه الأحداث الملك الى محاولة تغيير أسلوبه ، فعاد يدعو المعارضة الى الاشتراك فى الحكم ، محاولا اجتذابها بتعديل الدستور

(١) يعتقد بعض المغاربة أن نجا الملك فى هذا الحادث تعود الى ما يتمتع به من شخصية دينية باعتباره من نسل النبی ويروون عن ذلك نجاته فى الحادث على شكل أسطورة كما حدثنى عنه عبد الحميد البناني سفير المغرب بقطر سنة ١٩٧٨ المؤلف . كما أكد الملك اقتناعه بمبدأ البركة . الحسن الثانى . ذاكرة ملك . صفحة ٩٥ .

ليكون أقرب الى الروح الديمقراطية ، وبناء عليه صدر دستور جديد فى ربيع ١٩٧٢ . الا أن ذلك لم يثن المعارضة عن موقفها ، فعاد الحسن مرة أخرى يتخذ مواقف متصلبة . فيحل اتحاد الطلبة ويتوسع فى الاعتقالات ، وخاصة بالنسبة لليساريين . واذا كانت البلاد قد شهدت فى السبعينات حالة من الهدوء ، فان ذلك راجع الى اتخاذ اجراءات ذات طابع قومى نجح الملك بواسطتها فعلا فى تحويل الأنظار عن الصراع الداخلى . من هذه الاجراءات توزيع الاملاك الكبيرة ومعظمها لمستوطنين الفرنسيين سابقا على الفلاحين ، وقد ترتب على ذلك اصطدام مع فرنسا بشأن التعويض . ومنها ارسال قوات مغربية فى فبراير ١٩٧٣ الى الجولان ادت دورها بكفاءة اثناء حرب أكتوبر ، وخلال تلك الحرب اُضيف بعض الكتائب الى الجبهة المصرية .

وتعتبر قضية الصحراء المغربية هى المحور الذى دارت حوله شعبية الملك اذ استقطب عدد كبير من المعارضين فى السنوات الاولى التى اقترنت بضم الصحراء الأسبانية السابقة الى الوطن الأم كما يقول المغاربة (١) . وهكذا استطاع الملك امتصاص عناصر معارضة بإدخال بعض أعضائها الى التشكيلة الوزارية سنة ١٩٧٦ . وتصور المعارضون امكانية تحقيق نتائج افضل فى الانتخابات نتيجة مشاركتهم فى السلطة .

وطبقا لدستور ١٩٧٢ جرت الانتخابات على مراحل : مستوى البلديات والأقاليم والانتخابات المهنية وقد حصل الموالون للقصر والمستقلون على أكثر من ٦٠٪ بين ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ولم يتحسن وضع الأحزاب السياسية المعارضة عندما تلت الانتخابات النيابية فى ظل وزارة اشترك فيها محمد بوسنة عن حزب الاستقلال وبوعبيد عن الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فمن ٢٦٤ مقعدا لمجلس النواب احتفظ المستقلون والموالون بـ ١٤١ .

لقد لعبت الحركة النقابية والهزات الاجتماعية دورا أكبر فى تحدى سلطة الملك ، بينما كانت الأحزاب السياسية تناور من أجل الحكم قام عمال الدار البيضاء فى سنة ١٩٨١ باضطرابات عنيفة استخدمت فيها القوة من الطرفين ونتج عنها مقتل ٦٦ شخصا ونسبت هذه الاضطرابات الى

الحزب اليسارى العتيق الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فسجن زعيمه وعطلت صحف اليسار وأجلت الانتخابات الى سنة ١٩٨٤ بل عدل الدستور بحيث صار تجديد البرلمان كل ٦ سنوات بدل من ٤ سنوات . وعند الغاء الدعم للسلع الغذائية وفى ظل حكومة يرأسها أحد المستقلين محمد كريم عمرانى تجددت حركة الاحتجاج العمالية وسقط فى هذه المرة عدد اكبر من الضحايا ١١٠ من القتلى و ١٨٠٠ معتقل .

صار للمغرب سجل سيىء اثر هذه الأحداث أمام اللجان الدولية المهتمة بحقوق الانسان وظهرت بعض المؤلفات الفرنسية التى انتقدت أسلوب الحكم المغربى مثل كتاب جيل بيرو بعنوان صديقى الملك . ولعل هذه المؤثرات الخارجية بالاضافة الى رفض قسم كبير من الزاى العام المغربى لموقف الملك من حرب الخليج وارساله قوات رمزية ضد العراق هو ما دفعه الى اعادة النظر فى تعطيل الحياة الدستورية تلافيا لتجدد الاضطرابات التى اجتاحت بعض مدن المغرب أثناء أزمة الخليج ، على أنه فى العام التالى ١٩٩٢ طرح دستوراً جديداً على الاستفتاء هو الرابع من نوعه خلال ثلاثين سنة وتضمن الدستور الجديد بعض المواد التى تخفف من السلطات المطلقة الممنوحة للقصر فالمجلس المنتخب حق اقتراح القوانين واذا لم يوافق الملك على تشريع ما يرد الى المجلس لاعادة النظر ولكن للملك أن يرفضه اذا أصر المجلس على موقفه ، فالاصلاح هنا شكلى يبيح لمجلس النواب فرصة ثانية للنظر فى القوانين . وفى حالة اختلاف المجلس التشريعى مع الوزارة لايلزم حل المجلس . وعند تنصيب وزارة جديدة تتقدم ببرنامجها الى المجلس ولا بد أن تحوز ثقة أغليبيته حتى تتم مصادقة الملك على التشكيل .

وقد اعتبر كل من حزبى الاستقلال والاتحاد الوطنى أن هذه الاصلاحات الدستورية غير كافية ودعيا الى مقاطعة الاستفتاء . غير أن بيان الداخلية زعم أن ٩٧٪ ممن لهم حق الاقتراع شاركوا فى التصويت وأن الموافقة تمت بنسبة ٩٩٪ .

ومما هو جديد بالملاحظة أن الاستفتاء سرى فى هذه المرة على اقليم الصحراء مما أعطى للاستفتاء دلالة سياسية هامة واستخدم الملك ذلك لتجاهل احزاب المعارضة :

٢ - الأحزاب السياسية :

اشرنا الى ان القصر شجع النشاط الحزبي لكي يتخذ من تنافس الأحزاب نوعا من التوازن فى القوى حتى يستطيع أن يسيطر عليها فى النهاية .

وقد حاول محمد الخامس أن يبتعد عن الصراعات الحزبية مكتفيا بقوى اجتماعية أخرى التصق بها النظام الملكى وهى الأسر الكبيرة التقليدية . ولاشك أن الحسن اعتمد كذلك على تلك القوى الاجتماعية حينما غير أسلوب أبيه فدخل كطرف فى صراع الأحزاب وحاول أن يضرب بعضها ببعض الآخر . ولاتمثل الأحزاب السياسية فى المغرب مصالح طبقية فى جميع الأحوال . واذا تأملنا فى نشأة الأحزاب وتفرعها نلاحظ أن التكوين الثقافى لعب دورا هاما فى تكتل هذه الهيئات السياسية . فعلال الفاسى يمثل المتشبعين بالثقافة العربية الاسلامية ، بينما مثل محمد الحسن الوزانى أبناء البرجوازية الذين تشبعوا بالثقافة الفرنسية . كذلك يمكن القول أن الفروق الاجتماعية بين حياة اهل الأرياف والمدن لعبت دورا فى تكوين الأحزاب فبينما انتشر الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية بين المثقفين والعمال الذين يتركزون فى المدن الكبرى ، اعتمدت الحركة الشعبية على سكان الأرياف .

وفى عهد النضال ضد الاستعمار كانت الخلافات الطبقية والقضايا الاجتماعية تتوارى خلف القضية الوطنية الكبرى ، ولكن صار من المستحيل تجاهل هذه القضايا بعد الاستقلال ، ومن ثم اتخذت الصراعات الحزبية طابعا اجتماعيا جديدا . وحدث انشقاق بسبب ذلك فى صفوف حزب الاستقلال فقد كان الحزب يعتمد على أبناء الطبقة الوسطى من تجار وموظفين فى المدن كما يضم أيضا الملاك الزراعيين ولاسيما أصحاب الملكيات المتوسطة . وهو ينتشر فى بيئات أكثر تنوعا بصفة عامة . أما الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فينتشر بين العمال والمثقفين . وهؤلاء لايجدون الا فى المدن الكبرى والمتوسطة وفى بعض الحالات دخلت عوامل اقليمية محضة فى تكوين الأحزاب . فقد حدث أن انضم تجار منطقة السوس

الى الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية ، لمجرد أنهم يتنافسون مع تجار فاس
انتصار حزب الاستقلال (١) .

وقبل أن نعرض بشيء من التفصيل لبرامج الأحزاب الرئيسية نشير
الى التقلبات السياسية التى مرت بها هذه الأحزاب . ففى بداية الأمر
حاول حزب الاستقلال أن يجعل من نفسه المعبر الوحيد عن الوطنية المغربية
على أساس ارتباطه السابق بالقصر . وقد احتل بالفعل معظم المناصب
الوزارية فى وزارة البكاي المحايذ الذى كلف بالرياسة فى أكتوبر سنة ١٩٥٦
فمنح الحزب تسعة مقاعد وزارية مقابل ستة لحزب الشورى والاستقلال .
وكان حزب الاستقلال يتخذ من كل مناسبة تبرز فيها السياسة الاستعمارية
الفرنسية فرصة للدعوة الى التشدد . فهو يطالب بمزيد من التأييد للثورة
الجزائرية ، وبالمعمل على استرجاع الجيوب الأسبانية وضم موريتانيا . كما
وجه نقده للتهاون ازاء العدوان الفرنسى على قرية الساقية التونسية وحمل
على الحكومة لتلكتها فى الانضمام الى الجامعة العربية .

ولكى يقابل القصر هذا التيار المتصاعد من المعارضة رأى أن يحمل
حزب الاستقلال مسئولية الحكم ، ربما بقصد وضعه موضع الاختبار .
فكلف أحمد بلا فريخ أمين عام الحزب بتشكيل حكومة جديدة يسيطر عليها
حزب الاستقلال فى مايو سنة ١٩٥٨ .

تصادف تكوين الحكومة الجديدة مع وقوع أزمة اقتصادية وتسريع
عدد من العمال مما اثار اضطرابات عنيفة ، وقد كانت هذه الأحداث
مناسبة لإبراز الخلافات التى كانت تقسم الحزب منذ مدة الى فرعين : فرع
يسارى يتزعمه مهدى بن بركة ، وهو أستاذ للرياضة اشتغل بالسياسة ثم
اختير لرئاسة الجمعية الاستشارية التى تكونت على اثر الاستقلال . وفرع
يمينى يتزعمه الفاسى . وكان هذا الخلاف معروفا من خلال المقالات التى
يكتبها بن بركة فى جريدة العلم الناطقة باسم الحزب . ونادى حينئذ
بالاشتراكية الديمقراطية ، ثم اضطر بعد ذلك الى استخدام تعبير الملكية
الدستورية حتى يتجنب الصدام مع القصر أو قيادة الحزب اليمينية .

بذل علال الفاسى ما استطاع لمنع الانشقاق بين فرعى الحزب ، واقترح

ادخال ابن بركة فى وزارة بلا فريج ، غير أن مشكلة العمال جاءت فوسعت هوة الخلاف بين الفريقين ، ودلل بن بركة على ميول يسارية أكثر وضوحا حينما قام بزيارة للصين الشعبية ، وحاول القصر أن يلتقى مع اليساريين فى منتصف الطريق ، وذلك بأن عهد الى عبد الله (١) بن ابراهيم بتأليف حكومة أخرى فى ديسمبر ، وكان معروفا بميوله اليسارية « المعتدلة » والحق أن الملك ادخل كثيرا من انصاره الشخصيين فى تلك الحكومة . وعطل جريدة التحرير الناطقة باسم اليساريين ، مما اضطر بن ابراهيم الى الاستقالة بعد قليل ، وتمت القطيعة بين الفرعين وأعلن عن انفصال جماعة اليساريين تحت زعامة بن بركة فى يناير سنة ١٩٥٩ وسميت الجماعة الجديدة بالاتحاد الوطنى لحزب الاستقلال ، ثم روى أن تقطع كل صلاتها بالحزب العتيق اذ اختارت أسما جديدا هو «الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية» . وسوف يتغير هذا الاسم فى السبعينات الى الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية .

فتح الباب لصراع حزبي جديد بعد هذا الانشقاق . فتنافس الحزبان على النفوذ لدى النقابات العمالية . ورغم أن الاتحاد الوطنى قرر مقاطعة الاستفتاء على الدستور فانه خاض المعركة البرلمانية الاولى ربما ليختبر قوته فى مواجهة حزب الاستقلال وقد أسفرت الانتخابات عن توزيع المقاعد على النحو التالى : ٤١ مقعدا لحزب الاستقلال ، ٢٨ للاتحاد الوطنى . أما باقى المقاعد وعددها ٧٦ فقد فاز بها مستقلون يناصرون القصر مباشرة ، وبذا صار من المتعذر على أى من الحزبين الكبيرين أن يشكل حكومة أو أن يؤثر فى مجريات الحكم اذ أن مجموع مقاعدهما لو ائتلفا لايشكل أغلبية المجلس . وقد انتهز أحد الزعماء الموالين للقصر هذه الفرصة ليجمع حوله النواب المستقلين فى اطار حزب سياسى جديد أسماه «حزب الدفاع عن المؤسسات الدستورية» وهو حزب بلا برنامج أو اصول عقائدية ، ويختلف بذلك عن الحزبين الآخرين اللذين شكلا معا جبهة معارضة ، ذلك أن حزب الاستقلال أخذ يشعر بالندم على أنه سمح لنفسه أن يكون أداة فى يد القصر . وقد تبين له أن الطرف الأخير هو الذى استفاد منه وليس العكس ، لذا اتفق

مع الاتحاد الوطنى على الطعن فى نزاهة الانتخابات ، ولكنه ظل متمسكا بمبدأ الملكية الدستورية .

على أن وجود حزب الاستقلال فى صفوف المعارضة أفقده كثيرا من ميزاته . فقد كان يكسب الانصار عن طريق اثاره المشاعر الوطنيه والدينيه . وبمضى الوقت تلاشت دعوى المغرب الكبير وأعترفت المملكة بموريتانيا والحدود الجزائرية ، ففقد الحزب كثيرا من مبررات وجوده . أما المشاعر الدينية فقد امتصها القصر لحسابه بالتحمس لمنظمة المؤتمر الاسلامي والتذكير دائما بالزعامة الروحية للملك .

وعلى خلاف ماحدث فى سنة ١٩٦٢ وقف حزب الاستقلال موقف المعارضة من دستور سنة ١٩٧٠ وأمر بمقاطعة الانتخابات . أما الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فقد أخذ نجمه يتصاعد سنة ١٩٦٥ حين عرض عليه الملك اشراكه فى الحكم غير أنه وضع شروطا لذلك وانتهت المساومة بوقوع مظاهرات الدار البيضاء التى حمل الحزب مسئوليتها فصدر القرار بحله ، ثم اغتيل زعيمه المهدي بن بركة فى اكتوبر سنة ١٩٦٥ وحمل الرئيس ديوجول وزير داخلية المغرب الجنرال أوفقيير مسئولية الجناية التى ارتكبت فوق الاراضى الفرنسية . ولم يؤثر اغتيال بن بركة أو حل الحزب فى نفوذه لدى الفئات التى اعتنقت مبادئه ، وهذا شأن الأحزاب العقائدية ، فهى لا تنتهى بموت مؤسسها أو بوضعها خارج القانون . ومما زاد الصراع حدة بين القصر واليسار اعطاء مزيد من الاختصاصات للجنرال أوفقيير الذى صار يجمع بين يديه بعض وزرات بالاضافة الى الداخلية .

وفى أعقاب حرب يونيو سنة ١٩٦٧ تجددت المظاهرات المعادية للقصر بسبب ترك بعض اليهود يحتلون مراكز هامة فى ميدان التجارة الخارجية . وقد كلفت هذه المظاهرات النقابات العمالية مركزها الشرعى فحلت بدورها مثل أحزاب اليسار واعتقل محجوب بن صديق زعيم أكبر نقابة مغربية . وقد جاء هذا الحل فرصة لكى يجدد الاتحاد الوطنى نشاطه . وكان قد دخل فى صراع غير متوقع مع الاتحاد المغربى للشغل واتهم المنظمة النقابية بمداينة القصر ، فلما تعرضت بدورها للحل أعاد اليسار تجميع صفوفه وحاول الاتحاد الوطنى أن يعمل تحت اسم جديد هو حزب

التحرير الاشتراكي ، واتخذ طابعا أكثر يسارية وقال انه يتجه للعمل
والمتقنين ، وأصدر جريدة الكفاح الوطني .

على أن تعطيل الحياة النقابية اثار ضجة فى النقابات الدولية عامة
والأفريقية خاصة . فتدخلت هذه لدى الحكومة المغربية للافراج عن بن صديق
واستئناف العمل النقابى . ثم جاءت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ بمناسبة الذكرى
الثالثة عشر لانشاء الاتحاد المغربى للشغل لتضيف عاملا جديدا من عوامل
الضغط اضطرت فى نهاية الأمر القصر الى اطلاق سراح بن صديق والترخيص
للنقابة بالعمل من جديد ، وصدر الجريدة العمالية اليسارية «الطليلة» .

وفى هذه المرحلة التى مال خلالها الاتحاد الوطنى بوضوح الى اليسار،
حاول الشيوعيون أن ينضموا تحت لواء حزب التحرير الاشتراكي . وصار
شعارهم هو توحيد القوى اليسارية . ولهذا السبب لم يقدموا سوى ثلاثة
مرشحين فى انتخابات المجالس البلدية والقروية حتى تتاح الفرصة
لليساريين الآخرين . والواقع أن الحزب الشيوعى لم تكن له قواعد قوية
فى المغرب ففى عهد الحماية كان فرعا من الحزب الشيوعى الفرنسى . وبعد
الاستقلال لم يتهاى المجتمع (١) المغربى لتقبل الآراء الماركسية كما أن الحزب
لم يتمتع فى وقت ما بالشرعية .

كذلك تهاوت الحركة الشعبية التى بلغت أقصى قوتها فى أوائل
الستينات عندما حصلت على ٧٪ من الأصوات فى الانتخابات البلدية
والقروية . وتعاونت الحركة بعد ذلك مع القصر بقبول مناصب وزارية
حتى بعد حوادث سنة ١٩٦٥ وكان محبوب أحردان هو آخر وزير حزبي
ينسحب من الحكومة اذا ما استثنينا انصار القصر من أعضاء حزب الدفاع
عن المؤسسات الدستورية . وانقسمت الحركة الشعبية على نفسها لهذا
السبب إذ انتقد عبد الكريم الخطيب زميله فى الوزارة .



يدور محور برنامج حزب الاستقلال حول اعطاء الصفة العربية

(١) ناقش الكاتب المغربى اليسارى عبد الله العزوى هذه الآراء فى كتابه
الذى نشره بالفرنسية : L'Ideologie Rabe

للمغرب وتوحيد التراب المغربي . ولايستهدف التعريب فقط ونشبر الثقافة العربية واحلالها محل التعليم الفرنسى ، بل يتوخى الحزب تحقيق الانسجام فى المجتمع المغربى ، وذلك عن طريق تعيين الموظفين الاداريين فى مختلف المناطق من بين سكان المدن الذين تلقوا تعليما عربيا .

والثقافة العربية ترتبط فى تصور حزب الاستقلال بالتقاليد الاسلامية التى يجب مراعاتها فى الحياة العامة . فهو يشن الحملة على العادات الغربية التى انتشرت بين الطلبة ، ويركز حملته على الشيوعيين ، ويدعو الى الاكثار من المدارس القرآنية واعتماد المال اللازم لها .

أما اراضى الوطن التى يسعى لتوحيدها فتشمل الجيوب التى احتفظت بها اسبانيا وكذلك الصحراء وموريتانيا . كما تبنى حزب الاستقلال الدعوة الى اعادة تخطيط الحدود بين الجزائر والمغرب ، واسترداد ما كان تابعاً للسلطانين قبل العهد الاستعماري . وبني كل هذه المطالب على أساس الحقوق التاريخية .

وقد وقف الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية موقفا اكثر مرونة . فهو لم يعارض بعض هذه المطالب ولكنه كان يذكر دائما ان الاولوية لاقامة نظام تقدمى . وفى اطار هذا النظام يمكن الحاق موريتانيا مثلاً . واعترض صراحة على المطالبة بجزء من الاراضى الجزائرية باعتبار ان حكومة الجزائر تعبر عن نظام اكثر شعبية .

ومن حيث نظام الحكم وافق حزب الاستقلال على تطبيق الديمقراطية بالتدرج واشترك فى معظم الحكومات قبل سنة ١٩٦٢ كما صوت بالموافقة على دستور سنة ١٩٦٢ رغم نقائصه . ثم أخذ يحمل شعار الاشتراكية منذ سنة ١٩٦٥ ولكنه فعل ذلك بحذر . فهو دائما يذكر بان اشتراكية مستمدة من الاسلام . وقد سبق لعلماء المغرب أن حددوا موقفهم من بعض هذه القضايا فى سنة ١٩٦٤ حينما أعلنوا فى مؤتمريهم أن ضريبة التركات تتعارض مع الشريعة الاسلامية . ومعروف ما بين حزب الاستقلال وعلماء القرويين من صلة .

ولعل المبدأ الذى يقرب حزب الاستقلال من الدعوة الاشتراكية ولو

من بعيد هو مناداته بالاصلاح الزراعى ، الا انه يلاحظ ان الحزب طالب
اولا بالاستيلاء على اراضى الاستعمار الأوربى والخونة المغاربة . ولم يوافق
الا تحت الضغط الشعبى فى سنة ١٩٦٥ على شمول الاصلاح الزراعى
لجميع الملكيات الكبيرة ، ويلاحظ انه وضع الاصلاح الزراعى فى ذيل
قائمة المطالب والى على مبدأ التعويض العادل ، بل حدد طريقة التعويض ،
فينبغى أن تصرف على شكل سندات حكومية لزيادة مدتها عن ١٥ سنة .
كذلك اختلف حزب الاستقلال فى تصوره للانتفاع بالأراضى المستولى عليها ،
فهو يرى أن توزع على الفلاحين لتملكها ملكية خاصة فردية ، بينما دعا الاتحاد
الوطنى الى انشاء المزارع التعاونية أو الجماعية . وخلاصة القول ان حزب
الاستقلال ظل يوجه كل اهتمامه للقضايا الخارجية ، بينما ركز الاتحاد
الوطنى برنامجه على الاصلاحات الداخلية .

عندما نشأ (١) الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية سلم بمبدأ وجود
الطبقات ولذا سمي نفسه اتحادا وطنيا ، لا يستبعد من صفوفه سوى
الاقطاعيين وأعوان الاستعمار ، ويعلن ولاءه للقصر حيث يتربع محمد
الخامس على العرش . وقد نادى منذ البداية بالاصلاح الزراعى بحيث
تتراوح ملكية الفرد بين ٤٠ ، ٢٠٠ هكتار ، حسب جودة الأرض ، ولزيادة
عنها كما نبه على ضرورة التصنيع ونقل وسائل الانتاج الحديثة من الأيدي
الأجنبية والبورجوازية العليا الى مجموع الشعب .

ومنذ وفاة محمد الخامس أخذ ينتقد القصر ، وشدد حملته على
الطبقات المستغلة ودعا الى تأميم الأرض فتنشأ ملكيات جماعية أو تعاونية .
وفى مؤتمر تاريخى للحزب عقد فى الدار البيضاء فى مايو سنة ١٩٦٢
كشف الحزب عن اتجاهات شبيهة بالماركسية . فهو يعلن أن الأرض لمن
يفلحها ، وأنه يجب توجيه الانتاج حسب حاجات الشعب ، كما يجب أن
يحقق الانتاج والتوزيع والتسويق أما بواسطة قطاع عام أو جمعيات تعاونية .
ويسلم بأن النهوض بالصناعة شرط أساسى للتطبيق الاشتراكى . ويجب
على المغرب أن يستعين بالدول المتقدمة فى مرحلة الانتقال بشرط أن تكون
العلاقات قائمة على أسس حديثة تختلف عن العلاقات الاستعمارية .

وفى تصوره للمغرب الكبير رأى الاتحاد الوطنى أن العبارة ليست بالمهدف بل الوسيلة ، فلا بد أن يتحقق بواسطة هيئات شعبية ، لاعن طريق حكومات رجعية • ونص على أن هذه الهيئات تتكون من النقابات العمالية والاتحادات الطلابية والهيئات النسائية • وتأتى فى المرحلة التالية بعدد المغرب الكبير الوحدة العربية الشاملة ثم التضامن الأفريقى • وفى جميع الأحوال يجب أن تتم هذه الاتحادات بواسطة هيئات شعبية •

ماهى السياسة الاقتصادية التى اتبعتها حكومة المغرب لتواجه هذه التيارات ؟ لقد فكرت الحكومة فى سن أول قانون لاصلاح زراعى فى مارس سنة ١٩٥٨ واقتصرت تطبيق القانون على أراضى الاستعمار الأوربى ولإسيما تلك التى استولت عليها حكومة الحماية كما استولت على بعض أملاك الأسر التى ناصبت القصر العداء وقالت أنها ليست بحاجة الى تحديد ملكية ، طالما أنه ما زالت توجد ٧ ملايين من الهكتارات غير مستغلة • ولم تتضح سياسة الحكومة ازاء الأخذ بالاقتصاد الحر أو الموجه ، ولكنها كانت أميل الى تشجيع القطاع الخاص ، وتتطلع الى المعونات الأمريكية حتى لاتظل تحت رحمة المعونات الفرنسية ولعل هذا من أسباب تشجيع القطاع الخاص الذى كان مايزال فى الستينات يسيطر على ٦٠٪ من الأعمال • ولم يحل ذلك دون وضع خطة خمسية فى سنة ١٩٦٠ تبين أنها طموحة فقد كانت تشتمل على اقامة مصنع للحديد والصلب الا أنها لم تجد الأموال الكافية فتوقف المشروع واكتفى باقامة الصناعات الخفيفة والمتوسطة •

على أن أهم ما أخذ على الحكومة هو طريقة ادارتها للأموال الزراعية المؤممة ، فقد أساءت الادارات الإقليمية استغلالها وكشف النقاب عن استيلاء بعض الموظفين والأعيان على تلك الأراضى ، كما شنت مجلة «المزارع» حملة على تلك الادارة ، وقالت أنها تمتنع عن توزيع الأرض ، وأن القيمة الانتاجية للهكتار كانت تتراوح فى الماضى بين ٤٠٠ ، ٢٠٠٠ درهم انخفضت الى ١١٠ درهما • وقد أدى سوء الادارة الى وقوع اضطرابات متكررة بين الفلاحين الذين يطالبون بالأرض ، اتخذ بعضها شكل صدام مسلح بين الفلاحين ورجال الشرطة •

ويمكن القول أن الحركة النقابية لعبت دورا هاما فى حياة البلاد (المغرب العربى)

السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ورغم ارتباط الحركة النقابية بالحياة الحزبية فانها فى كثير من المواقف اتخذت اتجاها مستقلا وشجع القصر فى بداية الأمر هذه الحركة باعتبارها احدى القوى التى ينتفع بها فى المناورات السياسية . لم يسمح نظام الحماية الفرنسية بقيام نقابات وطنية الا اذا كانت فروعاً من نقابات فرنسية ، ولذا وجد زعماء العمال المخاربة مثل زملائهم فى بقية المستعمرات الفرنسية منفذاً لممارسة نشاطهم فى اطار منظمة C.G.T. العمالية التابعة للحزب الشيوعى .

ونظرا لما تبيناه من موقف الشيوعيين الفرنسيين من الحركات الوطنية فى شمال افريقيا عامة . فمن اليسير علينا أن ندرك مدى تطلع العمال المغاربة الى انشاء نقابة وطنية خاصة بهم . وقد نفذوا تلك الخطة رغم المعارضة الشديدة من حكومة الحماية . وفى مارس سنة ١٩٥٥ أعلن عن قيام الاتحاد المغربى للشغل . ويرجع الفضل فى تأسيسه الى محجوب بن صديق والطيب بوعزة . وكلاهما عضوان سابقان فى الـ C.G.T. وارتبطت النقابة اثناء عهد النضال بحزب الاستقلال الا انها تفوقت على الحزب من حيث التنظيم وكان لها تمثيل مستقل فى الجمعية الاستشارية ، اذ خصص للاتحاد عشر مقاعد ، كما أن القصر درج على استشارة زعمائها فى الأزمات السياسية ، شأنهم فى ذلك شأن زعماء الأحزاب .

اكتسب الاتحاد المغربى للشغل نفوذاً وشهرة واسعة . وتراوحـت تقديرات العضوية (١) بين ٣٠٠ ، ٦٠٠ ألف ولم ير القصر فى بداية الأمر أن نفوذ النقابة يهدد أمنه ، فكثيرون من الطبقة العاملة التى وفدت حديثاً من الأقاليم كانت تعتقد بتلقى (البركة) من السلطان . على أن الانشقاق الذى حدث فى حزب الاستقلال سنة ١٩٥٩ انعكست آثاره على النقابات العمالية . ولما كان معظمها قد انحاز بطبيعة الحال الى الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فقد حدثت هوة بين القصر والحركة النقابية .

وفى فرنسا تعتبر الاتحادات العمالية وسائل قوة للأحزاب السياسية وهى تتأثر بالصراع الحزبى ، وقد انتقلت العدوى الى المغرب ، وهنا

1. Ashford, Political change in Morocco.

أصاب الضرر الاتحاد من جراء انتمائه للأحزاب وتأثره بانشقاقاتهما ، ذلك لأن نظام الدولة مختلف . والظاهر أن محجوب شعر بأغراض هذا الضرر عندما أقيمت حكومة عبد الله بن إبراهيم دون مبرر ، وبدأ في الأفق احتمال وقوع الصراع بين القصر وبين الاتحاد الوطني للقوى الشعبية . فقال: نحن لسنا في قوة الهستدروت حتى نمنع وقوع انقلاب يهدد وجودنا . ولهذا السبب تحفظ الاتحاد النقابي في إصدار بياناته فكانت تنتقد سياسة الدولة في عبارات عامة . ولم يشأ بن محجوب أن يدخل في صراع مكشوف مع القصر مما عرضه للتجريح من بعض السياسيين اليساريين .

ولعل من أسباب هذا الاحتياط هو ما تعرض له الاتحاد المغربي للشغل من انقسامات ، فقد أثر ٢٥٪ من الأعضاء استمرار الولاء لحزب الاستقلال . وهم يمثلون غالبا فئات المدرسين وأصحاب المهن الحرة . ومعروف ما بين المدرسين وحزب الاستقلال من صلات وثيقة . وقد تلا هذا الانشقاق خروج عدة نقابات على أساس حرفي . فاستقل عمال المناجم بإنشاء نقابة خاصة بهم كما لعبت بعض اعتبارات محلية في توجيه العمال سياسيا ، فصوت عمال الفوسفات في خريجة لزعيم الاقليم رغم أنه لا ينتمي الى أى هيئة سياسية بل لوحظ وجود بعض أبناء الأسر الكبيرة في زعامات العمال حتى قيل أن القصر استخدمهم لامتصاص غضب الطبقة العاملة . وواجه الاتحاد صعوبة في إقامة فروع له بالريف .

وبصفة عامة كان العمال المهرة في الدار البيضاء وغيرها من المدن الكبرى هم الذين التقوا حول المحجوب بن صديق وظلوا يكونون العمود الفقري للاتحاد المغربي للشغل . ولم يسد الوئام - كما ذكرنا - بين الاتحاد وبين الزعامة السياسية للاتحاد الوطني للقوى الشعبية . فاختلفت الفريقان حول التصويت على الدستور سنة ١٩٦٢ وبينما قرر حزب القوى الشعبية المقاطعة ، أمر الاتحاد أعضائه بالتصويت بالنفي والظاهر أن بن بركة لم يكن يتقبل خروج الاتحاد عن التبعية التامة للحزب .

ومهما قيل عن متاعب الاتحاد المغربي للشغل فانه قد وفق في الحصول على عدة مكاسب للطبقات العاملة مثل علاوات الأسر . وتجدد نفوذه بعد مظاهرات سنة ١٩٦٧ ومن المعروف أن الحسن حرص على أن يكتب أى تعبير

عن الشغور الوطنى أثناء حرب يونيو ، غير أن الزمام أفلت منه فى الشهر التالى حينما احتج الاتحاد العمالى على بقاء الصهاينة - كما قالوا - فى مراكز أساسية فى تجارة البلاد الخارجية . وقد أدى الصدام بين القصر والعمال الى عودة بعض الفروع الى الاتحاد المغربى للشغل مثل عمال الزيد . وخلاصة القول أن تكتل اليسار فى المغرب منذ سنة ١٩٦٧ أتاح فرصا أفضل للعمل النقابى .

ان استمرار القمع لم يتج ببيئة صالحة لنمو الحياة الحزبية كما أن الزعامة الروحية التى ورثها الحسن الثانى عن أسلافه تركت هامشا محدودا لحركة الاسلام السياسى . وإذا كان حزب الاستقلال قد حسب على التيار الاسلامى فإن مفهوم هذا التيار فى الستينات اختلف عنه فى السبعينات بمعنى أنه فى المرحلة الأولى كان التيار الاسلامى يركز على المحافظة على التقاليد فى وجه التغريب أما فى المراحل التالية فقد صار يسعى الى اقامة الدولة الدينية .

وكانت الساحة التى اقتحمها تيار الإسلام السياسى فى المغرب تكاد تعتمد بالدرجة الأولى على طلبة الجامعات حيث كان للاتحادات الطلابية فى الستينات والسبعينات دور بارز فى المعارضة اليسارية وشيئا فشيئا حل الاسلاميون محل اليساريين فى القيادات الطلابية . وربما كان الصراع بين الاسلاميين واليساريين داخل الجامعات هو أبرز مظاهر حركة الاسلام السياسى رغم تراجع الماركسية فى العالم فى أواخر الثمانينات كان أول عمل قام به عبد السلام ياسين بعد اطلاق سراحه فى سنة ١٩٨٦ هو نشر كتاب للرد على الماركسية فى العام التالى ، ويعتبر عبد السلام ياسين من رواد حركة الاسلام السياسى التى تأخرت فى المغرب الأقصى زمنيا عن مثيلاتها فى تونس والجزائر كما أنها ظلت تعمل فى دائرة محدودة ولم تمثل خطرا على نظام الحكم .

ويعود ذلك الى أن الملك عمق الخطاب الدينى أمام الجماهير بحيث استطاع أن ينافس حركة الاسلام السياسى ويسحب البساط من تحت أقدامها لصالح الدولة أحيانا ولصالح الطرق الصوفية ذات النفوذ فى المغرب التى يرى فيها بعض الكتاب تعبيرا عن الاسلام الشعبى . ومن أمثلة اجراءات

الحسن الثانى التى أكدت على خصوصية العلاقة بين السلطة والدين جعل الصلاة اجبارية فى المدارس وتدعيم نشر الوعاظ فى القرى ثم تكوين لجنة سنة ١٩٨٠ من علماء الدين لمراجعة قرارات الحكومة والتأكد من أنها لاتخالف الشريعة الإسلامية . وعندما قرر الانضمام الى التحالف الدولى ضد العراق سنة ١٩٩٠ جمع ٦٠ من العلماء لتأييد موقفه وان لم يمنع ذلك من وقوع مظاهرات معادية. أشترك فيها عشرة آلاف طالب فى فاس فقط حيث كان الاسلاميون قد سيطروا على اتحاد الطلبة .

وكان الحسن الثانى أسبق من غيره من الحكام العرب الى فهم الوسائل التى يجب الاستعانة بها لمواجهة حركة الاسلام السياسى فحرص على التحكم فى خطب الجمعة التى تلقى فى المساجد بحيث تقتصر على الموضوعات الدينية البحتة . كما أن طرحه لمشروع قومى يتمثل فى ضم الصحراء حول الأنظار عن المشروع الدينى الذى تتوخاه حركة الاسلام السياسى . بل أن الملك فكر خلال الستينات أن ينشأ حركة دينية تدين بالولاء للقصر فشجع ما عرف بحركة الشبيبة الإسلامية والتى تمخضت عن شخصيات حولت الحركة الى نحدى الملك ويشبه هذا التطور تشجيع السادات لحركات الاسلام السياسى التى انقلبت عليه فى نهاية الأمر ، الا أن الأمر لم يتخذ نفس الأبعاد فى المغرب . ففى سنة ١٩٧٤ وجه أحد أعضاء الشبيبة الإسلامية وهو عبد السلام ياسين المفتش بوزارة التربية والتعليم خطابا الى الملك يدعوه فيه الى الالتزام بالشريعة الإسلامية فى الحكم ولم ينتظر الملك استئجال هذه الأزمة فسرعان ما ألقى بصاحب الخطاب فى إحدى مستشفيات الأمراض العقلية وبعد الإفراج عنه عاد عبد السلام ياسين يمارس نشاطه فأعتقل مرة ثانية الى أن أفرج عنه فى سنة ١٩٨٦ وقد أصبح مقتنعا بأن المواجهة مع القصر تؤدي الى مزيد من الديكتاتورية . ومن هنا تحول نشاطه الى مناهضة اليسار فى الجامعات بدلا من مواجهة الدولة وكتعبير عن اهتمامه بمناهضة اليسار سمي عبد السلام ياسين جمعيته باسم العدل والاحسان (١) وبذا لا يكون مبدأ العدالة الاجتماعية حكرا على اليساريين .

وخلال فترة نشاطه اتبع عبد السلام ياسين أسلوب الأخوان المسلمين فى

(١) فرانسوا بورجا المرجع السابق ، ص ٢١٧ وما بعدها .

المنظمات الشعبية والأساليب الإدارية فلقلب نفسه بالمرشد العام وقسم البلاد الى اقاليم ومناطق وتوزع الشعب على مستوى القرية أو البلدة فى كل اقليم . ومثلما فعل عبد السلام ياسين فى نهاية عهده بالحركة الاسلامية بدأ عبد الكريم مطيع حركته بمجابهة التيار اليسارى بل انه ذهب الى حد استعمال مفردات اليسار . غير أن عبد الكريم مطيع انتهى امره الى الهرب من المغرب ومواصلة حركة الاسلام السياسى فى اوروبا حيث أصدر جريدة «المجاهد» فى بلجيكا وتحول شيئا فشيئا الى تبني مواقف العنف ولذلك تعرض لأحكام غيايبيه متشددة .

ومنذ السبعينات اتهم عبد الكريم مطيع باغتيال عمر بن جلون رئيس تحرير صحيفة اليسار وعضو بارز فى الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية ولف الغموض هذا الحادث بشكل يذكرنا باغتيال بن بركة فى الستينات فلم يستبعد البعض أن تكون السلطة هى التى أوعزت باغتيال بن جلون وقد مات بعض المتهمين فى السجن بعد مدة ممن كانوا يعرفون سر هذا الحادث .

وعبثا حاول انصار التيار الاسلامى الذين بقوا داخل البلاد أن ينشروا جريدة «الاصلاح» التى هى اقل استفزازا للسلطة من جريدة المجاهد وأن يحصلوا على اعتراف قانونى من السلطة غير أن القصر ظل حذرا ازاء هذه التيارات الجديدة . وقد اختلفت هذه التيارات ازاء قضية محورية بالنسبة للقصر وهى مسألة الحاق الصحراء المغربية فعبد الكريم مطيع التزم الصمت وحينما تكلم آخرون عن قضية الصحراء اعتبروا وحدة الدين هى الأساس اذا أريد الحاق الصحراء بالمغرب . وهكذا كان موقف عبد السلام ياسين أيضا الذى لم يوافق على أن ضم الصحراء هو مشروع قومى أو أن يؤسس على حجة تاريخية وهى التبعية القديمة للأسرة الحاكمة المغربية ، بل على العكس انضم هؤلاء الى الذين نسبوا الى حرب الصحراء المتاعب الاقتصادية المترتبة على نفقات الحرب ومما أفرزته من ارتفاع فى الاسعار الى آخره .

تقلصت اذن حركة الاسلام السياسى فى المغرب الاقصى مثلما تراجعت أهمية الأحزاب السياسية فى أواخر الثمانينات وتجلّى هذا التراجع فى تركيب المجالس النيابية المتوالية وسواء أكانت الانتخابات تتم بحرية أو تتعرض

للتزوير . وقد كان المستقلون عن الأحزاب والموالون للقصر يشكلون دائما اغلبيّة
أعضاء المجلس . ففي الانتخابات التي جرت سنة ١٩٨٤ فاز كل من حزب
الاتحاد الدستوري برئاسة عبد المعطى بوعبيد بـ ٨٨ وحزب التجمع الوطني
برئاسة أحمد عثمان بـ ٦٥ مقعدا وحزب آخر موالى بزعامة المحجوبى الذى
يمثل البربر بـ ٤٨ بينما لم تفز المعارضة ممثلة فى حزب الاستقلال الا بـ ٤٨
مقعدا والاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية بـ ٣٩ من مجموع عدد المقاعد البالغ
٤٠٦ . وهكذا لم تلعب الحياة النيابية دورا بارزا فى تاريخ المغرب المعاصر
رغم انتشار الثقافة السياسية بين الطلبة والوعى النقابى بين العمال .

الفصل الخامس والعشرون

العلاقات الخارجية

لايصح التحدث عن سياسة خارجية مغربية فى السنوات الاولى من الاستقلال الا مع شىء من التجاوز . ذلك انه كان على الحكومة المغربية ان تمر بمرحلة انتقالية شاقة قبل ان تملك حرية التصرف فى مقدراتها الخارجية والدليل على ذلك تاخر التحاق المغرب بالجامعة العربية اكثر من عامين رغم مشاركة حزب الاستقلال فى السلطة وما عرف به هذا الحزب من تحمس للفكرة العربية .

وصادف المغرب عقبتين رئيسيتين فى سبيل مزاولة شئونه الخارجية : الاولى استمرار بعض الاتفاقيات المعقودة مع فرنسا والتي حدثت من سيادة الدولة الخارجية ولاسيما اتفاقية دبلوماسية تنص على تنسيق السياسة الخارجية بين البلدين (مايو سنة ١٩٥٦) . والثانية هى انشغال الحكومة المغربية بتحقيق وحدة التراب الوطنى نظرا الى ان البلاد كانت مقسمة الى اربعة اقسام تختلف من حيث وضعها القانونى وهى : المحمية الفرنسية التى تغطى اربعة اخماس البلاد . والمحمية الاسبانية فى الشمال، ومنطقة طنجة الدولية ثم الجيوب الساحلية التى اعتبرتها اسبانيا جزءا من اراضيها مثل سبتة ومليلة وافنى .

واذا لم تكن الحكومة المغربية قد صادفت صعوبة فى استرجاع المحمية الاسبانية ، فذلك راجع الى ان اسبانيا اعتبرت وضع هذه المحمية مختلفا عن الجيوب الساحلية ، فهى تستمد وجودها فيها من معاهدة الحماية الفرنسية ويشبه وضعها فيها حالة المستأجر (١) من الباطن وبما ان الحماية الفرنسية قد سقطت فى اعلان ٢ مارس ، فان الحماية الاسبانية تسقط بدورها تلقائيا .

1. Landau Rome : The Moroccan Drama.

وفضلاً عن ذلك فإن العلاقات بين القصر وبين أسبانيا كانت وطيدة في اثناء الصراع ضد الحماية الفرنسية ، إذ أبدت أسبانيا عطفاً على الحركة الوطنية ولم تعترف بالسلطان بن عرفة الذي عينه الفرنسيون بعد خلع محمد الخامس ، لذلك قام الملك بزيارة ودية لأسبانيا بعيد اعلان الاستقلال . ولم تثر المغرب في ذلك الحين موضوع الجيوب الساحلية .

١ - العلاقات المغربية الفرنسية :

عندما انتهت الحماية استمرت فرنسا تتمتع بامتيازات قضائية واقتصادية هامة . ونظمت هذه الامتيازات في اتفاقيات خاصة عقدت عام ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ منها اتفاقية قضائية تنص على أن يتمتع المستوطنون الذين يقيمون في المغرب بتطبيق القانون المدني الفرنسي والتقاضى أمام محاكم يشترك فيها قضاة فرنسيون مع مغاربة ، هذا بالإضافة إلى بقاء بعض المستشارين القانونيين الفرنسيين في محكمة الاستئناف التي تأسست بالرباط . كذلك تم عقد اتفاقية اقتصادية تنص على حق الأفضلية للبلدين في تبادل السلع ، واتفاقية اقامة لتأمين المستوطنين الذين اختاروا البقاء في المغرب .

وقد كان تأمين الملك الزراعيين يثير كثيراً من المشكلات بخلاف اصحاب الأعمال الذين يعيشون في المدن ، فبقيت نحو ٤٠٠ مزرعة تغطي مليوناً ونصف مليون هكتار بأيدي المستوطنين الفرنسيين بعد الاستقلال . وتعرض هؤلاء في مناسبات عدة للثأر من قبل الجماهير ، كما حدث مثلاً عندما اختطف الزعماء الجزائريون الخمسة في حادث الطائرة في أكتوبر سنة ١٩٥٦ . وبصفة عامة فإن الحرب الجزائرية تسببت في إثارة التوتر المستمر بين المغرب وفرنسا ، فحينما قتل أحد المحامين اليساريين الفرنسيين في الدار البيضاء سنة ١٩٥٨ اتهمت الثورة الجزائرية الارهاب المضاد بتدبير هذا الحادث ، وخصت بالاتهام المستوطنين الزراعيين الذين يتعاطفون مع اقرانهم في الجزائر ويساعدونهم على حركة الارهاب المضاد . ومرة ثانية أحرقت بعض المزارع الأوربية النائية ، ولم يكن بوسع الحكومة أن تمنع مثل هذه الأعمال سيما وأن العلاقات في سنة ١٩٥٨ كانت قد ساءت من جديد بسبب قضية أخرى ، وهي تدخل الجيش الفرنسي لمساعدة الأسبان في الدفاع

عن أفنى وساقية الحمراء فى الصحراء الأسبانية • وقد كان من المنتظر بعد فترة طويلة من التنافس بين الدولتين الاستعماريتين أن تقف فرنسا على الأقل موقف الحياد من النزاع المغربى الأسبانى ، ولكن يبدو أنه جسد عاملان دفعا فرنسا الى تأييد أسبانيا بكل قوتها •

الأول : هو الخوف من أن يؤدى انتصار مغربى الى التشبث بالمطالبة بموريتانيا وهى ماتزال بعد تابعة لفرنسا • والثانى : أن هذا الانتصار لايد وأن يكون حافظا معنويا أمام الثوار الجزائريين لذلك كان لايد من البت فى قى قضية المستوطنين بعد أن تبين أن المعاهدة لاتكفى لتأمينهم • ونوقش هذا الموضوع على النحو التالى : هل من المفيد بقاء بعض القواعد الفرنسية لتأمين هؤلاء المستوطنين ؟ وكان الرد هو أن مثل هذه القواعد البحرية والجوية يمكن أن تخدم أغراضا استراتيجية عليا أما تأمين المستوطنين فيتطلب وجود قوات احتلال من طراز مختلف تنتشر فى الداخل على نسق ماكان أيام الحماية ، ومن المستحيل إبقاء هذا الوضع بعد الاستقلال • وإذا كانت القواعد البحرية أو الجوية لاتخدم المستوطنين بل على العكس قد تكون عامل إثارة ضدهم ، فمن الأفضل سحبها سيما وأن حكومة ديجول اعتنقت مفاهيم استراتيجية جديدة لاتقوم على أساس انتشار القواعد فى الامبراطورية القديمة ، بل على أساس تطوير الجيش الفرنسى وتسليحه على أحدث الأساليب وتزويده بالأسلحة النووية لكى يكون فعالا فى المجال الدولى •

وكان هذا هو العامل الذى عجل بتصفية القواعد الفرنسية من المغرب كما أن فرنسا قد شرعت فى تخفيض قواتها بعد انتهاء الحماية • وقد اتخذت الحكومة المغربية من موضوع التجارب النووية الفرنسية فى الصحراء الكبرى فرصة لالغاء الاتفاقية الدبلوماسية التى كانت تلزم المغرب بتنسيق شئون الدفاع والشئون الخارجية مع فرنسا ، ودخلت فى مفاوضات من أجل الجلاء حتى توصل الطرفان الى اتفاقية فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ تجلو فرنسا بمقتضاها عن جميع قواعدا فى المغرب فى ميعاد أقصاه مارس سنة ١٩٦١ (١) باستثناء بعض القواعد الجوية التى يقتصر

تشغيلها على التدريب ، ولكن المعارضة فى المغرب ممثلة فى حزب اتحاد القوى الشعبية ظلت تنتقد استمرار بقاء القوات الفرنسية على أى صورة من الصور . فلما تولى الحسن الثانى الملك ، وكانت فرنسا ترجو أن تصرفه عن سياسة التضامن العربى التى بدأها والده ، رأت أن تقسوى جانبه بإعلان استعدادها للجلاء عن تلك القواعد ونفذ الوعد فعلا عند حلول موعده فى أكتوبر سنة ١٩٦١ حينما جلت القوات الفرنسية عن آخر قاعدة جوية لها فى مدينة مراكش .

ومن جهة أخرى فان حكومة ديغول منذ أن صادفت تمرد المستوطنين فى الجزائر لم تتحمس لرعاية مصالح هذا النوع من المستوطنين الفرنسيين الذى يسبب لها المتاعب فى الخارج ، ولذلك أثر معظم المستوطنين الذين يشتغلون بالزراعة أن يستفيدوا من مبدأ التعويض الذى أخذت به الحكومة المغربية وأن يغادروا البلاد بعد أن اختفت منها القوات الفرنسية .

على أن تسوية هذه المشكلة لم تحل دون تأزم العلاقات فى مناسبات كثيرة بين فرنسا والمغرب وقد كان اغتيال بن بركة فى باريس يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٥ من الأحداث الخطيرة التى ظلت آثارها تخيم على العلاقات بين البلدين فترة طويلة . ذلك أن فرنسا طالبت بتسليم وزير الداخلية المغربى محمد أوفقيр المشتبه بالضلوع فى الحادث قائلة بأن ذلك أمر ضرورى طبقا للاتفاقية القضائية المعقودة بين البلدين سنة ١٩٥٧ ، غير أن المغرب احتج بأن الاتفاقية لاتلزم بلاده بتسليم شخص لمجرد الشبهة . واتخذت القضية طابعا سياسيا حينما صرح ديغول فى فبراير سنة ١٩٦٦ بمسئولية الحكومة المغربية عن الحادث ، وقابل الملك الحسن ذلك بتثبيت الجنرال أوفقير عندما أعاد تشكيل مجلس الوزراء فى هذا العام .

على أن حدة الخلاف بدأت حينما أوعزت حكومة المغرب الى متهم آخر هو الديلمى رئيس الشرطة المغربى بتسليم نفسه الى السلطات القضائية الفرنسية ومع طول الاجراءات التى يشتهر بها القضاء الفرنسى هدأت النفوس فتحسنت العلاقات بالتدريج واستؤنف التمثيل الدبلوماسى على مستوى القائم بالأعمال وتأخر تبادل السفراء حتى سنة ١٩٧٠ ثم بدت فى الأفق احتمالات تحسن فعلى ، إذ ملح وزير خارجية فرنسا الى امكان تزويد المغرب

بالأسلحة ولا بد إن ترحب الحكومة المغربية بهذا الاتجاه حيث لن استيعاب الأسلحة الأمريكية كان يتطلب بعض الوقت ، ومن الأيسر العودة الى استخدام الأسلحة الفرنسية . كذلك وعدت فرنسا بزيادة المعونات الاقتصادية .

ذلك أن التقلبات فى العلاقات السياسية لم تحيل دون استمرار الصلات الاقتصادية بين المغرب وفرنسا . وبقيت هذه الأخيرة هي أكبر مستورد للفوسفات المغربى والمواد الخام الأخرى ، وأهم مصدر للمصنوعات . ويلاحظ عند مراجعة الأرقام الخاصة بالتبادل التجارى بين البلدين أن الميزان تحول بالتدريج لصالح المغرب اذ قلت وارداتها من فرنسا بينما ازداد الطلب على الفوسفات . على أن فرنسا بحكم تأثيرها على السوق المشتركة استطاعت أن تمارس ضغطا على المغرب لتخفيض سعر الفوسفات ورأى بعض الاقتصاديين المغاربة أنه من الممكن تعويض هذا الانخفاض فى السعر بزيادة الانتاج .

٢ - العلاقات مع إسبانيا :

رأينا كيف نشأت علاقات وطيدة بين المغرب وإسبانيا فى المرحلة الأولى من عهد الاستقلال . ولعل إسبانيا توقعت أن تحتفظ بنفوذ اقتصادى فى منطقة حمايتها السابقة على نسق النفوذ الذى تتمتع به فرنسا فى بقية البلاد . ثم خابت هذه الآمال نظرا الى أن سياسة الحكومة المغربية استهدفت تحقيق الوحدة الادارية والاقتصادية والتغلب على آثار التفكيت الماضية . وكانت فرنسا ثم الولايات المتحدة أقدر على استثمار أموال فى المشروعات العمرانية التى تحتاجها البلاد لاسيما المنطقة التى خضعت من قبل للإدارة الأسبانية وأهملت من حيث التعمير والإصلاح . ثم جاءت مسألة الجيوب والنزاع حول الصحراء لتحول تلك العلاقات الحسنة الى توتر شديد أوشك فى بعض الأوقات أن يؤدى الى الحرب ، بل وقعت الاشتباكات المسلحة بالفعل ، وإذا لم يكن (١) نطاقها قد اتسع فذلك راجع الى تعاطف خفى بين حكومة الجنرال فرانكو وبين الملكية المغربية . فالجنرال فرانكو بدأ حربه الأهلية التى حملته الى السلطة من الأراضى المغربية واستعان فى تلك الحرب بجنود مغاربة . وكان يتعاطف مع النظام الملكى بصفة عامة ويرغب فى استمرار

1. Landau Rome : Mohamed V. King of Morocco.

وجوده على الشاطئ المواجه من المتوسط ، وقد تأكد ذلك عندما أوصى
بإعادة الملكية الى أسبانيا عند وفاته سنة ١٩٧٥ .

وقد ظلت مسألة الجيوب (١) والصحراء المؤثر الأول في العلاقات
بين المغرب وأسبانيا حتى سويت لصالح المغرب فيما يخص سيدي أفني
إما جيبا سبتة ومليلة فلم تظهر حكومة المغرب رغبة جدية في إثارة موضوعهما :
وتبلغ مساحة سبتة ١٩٣.٦ كيلو مترا مربعا ومليلة ١٢٢.٢ وبحكم خمسة
قرون من الإدارة الأسبانية المتصلة انطلمست الشخصية العربية الإسلامية في
الميناءين تقريبا فحسب احصاء سنة ١٩٦٠ لم يزد عدد المسلمين المغاربة في
سبتة عن ٥٠٠٠ من بين مجموع السكان البالغ ٧٦ ألفا ، وفي مليلة ٦٢٠٠
من مجموع السكان البالغ ٩٠ ألفا وتدار المدينتان كجزء من إقليم قادس ،
وتطبق فيهما الأنظمة الإدارية والاجتماعية السائدة في أسبانيا باستثناء وجود
الكورتيز أو المجلس المحلي . كذا أن المسلمين يخضعون لقانون الأحوال
الشخصية الإسلامية . وتشرف جامعة جزائرا على الشؤون التعليمية في
المدينتين .

ويلاحظ أن بعض المسلمين في المدينتين وصل إلى مناصب عليا مثل
الجنرال مزيان الذي صار حاكما لجزر كناريا ، إلا أنه أثر العمل مع
الحكومة المغربية بعد استقلال المغرب وأصبح أحد المستشارين العسكريين
للملك . وقد تكون حالة مزيان مظهرا لميول المغاربة من سكان الجيوب
الأسبانية . وتشكل مدينتا سبتة ومليلة عينا على الإدارة الأسبانية ، وحتى
تجذب أسبانيا إليهما النشاط السياحي والتجاري طبقت فيهما نظام الموانئ
الحرة ، مما ساعد على تغطية نفقات الإدارة . ومما شجع أسبانيا على
اتخاذ هذا الإجراء إلغاء نظام طنجة الدولي دون معارضة من الدول الثمانية
المشاركة في إدارتها وأدمج الميناء الشهير في الماضي بسوقه الحرة ضمن
الاقتصاد الوطني المغربي (٢) .

(١) انظر للمؤلف مقالا في مجلة معهد الدراسات العربية عدد ١٩٦٩ . وعنوانه
« الجيوب الأسبانية في المملكة المغربية » .

2. Nevill Barbour' Survey of North West Africa...
وهذا الكتاب يعد من أفضل الدراسات التي خصصت جزءا كبيرا للوجهات
الأسبانية في المغرب .

وقد يتساءل المرء : لماذا لم تثر المغرب منذ أن استقلت وعملت على وحدة أراضيها المغربية موضوع سبتة ومليلة ، بينما طالبت بسيدي افنى والصحراء ؟ قد يكون السبب فى ذلك هو قرب الميناءين من اسبانيا وانطماس الشخصية المغربية فيهما . ولو أجرى استفتاء لاختارت الغالبية العظمى بقاء الوضع على ما هو عليه ، ويشبه موقف سكان سبتة ومليلة من بعض الوجوه موقف سكان جبل طارق الذين اختاروا البقاء فى ظل العرش البريطانى رغم وجودهم وسط اراض اسبانية . ويذكر البعض أن مطالبة اسبانيا بجبل طارق تبرر للمغرب مطالبته بسبتة ومليلة . ومن شواهد هذا الاحتمال امتناع المغرب عن افتتاح قنصليات بالميناءين .

كان موضوع افنى أكثر إثارة للخلاف بين اسبانيا والمغرب ، ذلك أن الوجود الأسباني فى هذه المنطقة لا يرجع الى نفس المدة الطويلة التى حكمت خلالها اسبانيا ميناءى سبتة ومليلة . وكانت مساحة هذا الجيب الكبير تغطى ٧٤٠ كم^٢ . ويقدر عدد السكان بحوالى ٥١٥٠٠ يتركز معظمهم فى الشمال وفى العاصمة سيدي افنى خاصة . ومن الصعب تبين حدود فاصلة للمنطقة اذ تغطى معظمها جبال الأطلس التى هى امتداد للسلسلة الجبلية الهائلة المنتشرة فى جنوب المغرب . كما أن معظم السكان ينتمون الى قبيلة آيت باعمران (١) وهى واحدة من مجموعة بربرية كبيرة تعرف بالشلوح وتنتشر فى جنوب المغرب . واذن فالتكوين البشرى مختلف تماما عن حالة سبتة ومليلة . وهذا هو مادفع حكومة المغرب الى المطالبة بهذا الجيب بعيد الحصول على الاستقلال . واحتجت اسبانيا بأن تنازل المغرب عن المنطقة كان نهائيا فى معاهدة سنة ١٨٦٠ غير أن الحكومة المغربية قدمت حول هذا الموضوع حججا قانونية فذكرت أن نص التنازل فى معاهدة سنة ١٨٦٠ يشير الى المصايد لا الى الأرض ، كما أن اعتراف اسبانيا باستقلال المغرب سنة ١٩٥٦ يلغى اتفاقية سنة ١٩١٢ وهى الاتفاقية الأسبانية الفرنسية التى أكدت الوجود الأسباني بالمنطقة .

• وفى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧ قامت وحدات من جيش التحرير المغربى بعدة هجمات على منطقة افنى ، وتعرض الوجود الأسباني لخطر محقق ،

1. Montagne — notes sur les Effnies et les Ba-Amran, Revue Africaine, Alger 1918.

غير أن بعض الحاميات استطاعت الصمود الى أن أتت تعزيزات من كنفاريا ومن أسبانيا ذاتها ، وانتهى القتال تقريبا في ١٢/٨ من نفس العام ، ولم تشأ الحكومة المغربية أن تدفع بالأمر الى حرب سافرة فتعللت بأنها غير مسؤولة عن أعمال جيش التحرير مع ما في ذلك من احراج لمركزها لأنه يكشف عدم سيطرتها على جماعات عسكرية تتحدى السلطنة ، وفي نفس الوقت صرحت الحكومة المغربية أنها لا تتنازل عن مطلبها الشرعى فى أفنى . وازاء هذا الموقف اتخذت أسبانيا اجراء قانونيا مضادا اذ أعلنت منطقة أفنى جزء من أراضيها يخضع لحاكم عسكرى ويشكل هو والصحراء وجزر كنفاريا منطقة عسكرية واحدة يكون مقر قيادتها فى جزر كنفاريا . وعلى ذلك يحظر على المغاربة دخول منطقة أفنى الا باذن من السلطات الاسبانية .

دارت مفاوضات طويلة سيما وأن العلاقات تحسنت بعد الزيارة التى قام بها الحسن الثانى لمريد مما جعل أسبانيا تلين شيئا فشيئا فى موقفها فعرضت التنازل عن المنطقة الداخلية والاحتفاظ بالميناء ، غير أن المغرب رفض هذا الحل ، واستجابت أسبانيا فى نهاية الأمر وجلت عن منطقة أفنى بأكملها فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٩ . ولاشك أن وجودها فى تلك المنطقة كان يكلفها أعباء مالية دون مقابل بعكس الصحراء الغنية بالمفوسفات .

٣ - قضية الصحراء :

تبلغ مساحة الصحراء ١٠٠.٠٠٠ ميل^٢ وهى تمتد من حدود المغرب الجنوبية حتى رأس بلانكو التابع لموريتانيا ، وقدر السكان سنة ١٩٧٤ بـ ٧٤ ألف . ومن الناحية البشرية تعتبر الصحراء حلقة اتصال بين العنصر بين العنصر العربى البربرى السائد فى الشمال والعناصر الزنجية السائدة فى الجنوب . فالسكان يمثلون امتزاج تلك العناصر المختلفة ، غير أن المغرب يعتبر نقطة اجتذاب أقوى نظرا لأنه مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء .

ومن المعروف أن حزب الاستقلال هو الذى تزعم الدعوة الى فكرة المغرب الكبير الذى يضم موريتانيا والصحراء وتمتد حدوده الى مالى والسنگال ، وهو الذى أصدر مجلة الصحراء سنة ١٩٥٧ ، ويعد الحزب مسئولاً الى حد كبير عن قيادة جيش التحرير الذى هاجم منطقة أفنى وقد

وجد جيش التحرير عند ظهوره فى الصحراء صدى قويا لدى قبائل الرقيبات التى استجابت له وتعاونت معه ، وهى أعظم قبائل الصحراء شائنا • وقد تخرج مركز الأسبان حتى فى المراكز الرئيسية : العيون وساقية الحمراء ، وفيلا سيزنوروس واضطروا الى الاستنجاد بالفرنسيين الذين أمدوهم بعون عاجل مما دل على وجود اتفاق بين أهداف السياستين الفرنسية والأسبانية فيما يتعلق بمطالب المغرب الاقليمية حينذاك • ففرنسا تحرص على جعل موريتانيا وحدة سياسية قائمة بذاتها فى المستقبل • وأسبانيا تتمسك بالصحراء التى تضم ثروة معدنية هائلة •

قدمت فرنسا مساعدتها العسكرية عن طريق قواعدا فى موريتانيا ولاسيما حصن ترنكى • بل أتت ببعض هذه الامدادات من قاعدة تندوف الفرنسية بالصحراء الكبرى • وهى التى انقذت ساقية الحمراء من السقوط فى يد جيش التحرير المغربى • ولكن بينما كانت هذه العمليات العسكرية دائرة حرصت الحكومتان المغربية والأسبانية على عدم الاصطدام المباشر • فنرى الجنرال فرانكو مثالا يعلن فى الكورتيز (البرلمان الأسبانى) فى أول يناير سنة ١٩٥٨ أن ثمة فرقا بين تلك الجماعات غير النظامية وغير المسئولة ، وبين الشعب المغربى الذى هو صديق للشعب الأسبانى • ولم تلبث أسبانيا أن استجابت جزئيا للمغرب بتسليم طرقيه ، القسم الشمالى من الصحراء ، لأنه من الناحية القانونية جزء من المحمية • وقد انتهت الحماية باعتراف أسبانيا فى أبريل سنة ١٩٥٦ وفى نفس الوقت دعمت أسبانيا وجودها فى كل من سيدى أفنى وبقيّة الصحراء ، فقسمتها الى ثلاث مناطق ادارية وهى : أفنى ، وساقية الحمراء ، وريودورو • ولكل منها حاكم عسكري يتبع وزارة الشؤون الأفريقية من الناحية السياسية ، والقيادة العامة فى جزر كناريا من الناحية العسكرية • وبرز وزير الدفاع هذه الاجراءات فى خطاب القاه فى ١٩٥٨/٢/٢١ موضحا الأهمية الاستراتيجية للصحراء ، فهى ملتقى طرق جوية عديدة تمر بـغرب إفريقيا ، ويمكن اتخاذها قاعدة للصواريخ الموجهة ضد جزر كناريا • ويجدر بنا أن نتساءل : هل كان يقصد أن المغرب هو الذى سيستخدم هذه الصواريخ إذا ما ألحقت به الصحراء ؟ أم كان يقصد أن المغرب المستقل قد يخضع لنفوذ دولة كبرى معادية لأسبانيا ، ويفكر فى الاتحاد السوفييتى ؟ أنها على كل حال احتمالات بعيدة عن الواقع •

لم يتوقف المغرب عن المطالبة بالصحراء الأسبانية رغم أن العلاقات ظلت طيبة مع إسبانيا حتى ذلك الوقت ، فقد تمت أكثر من مقابلة بين الملك الحسن الثانى وبين فرانكو عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ كما وقعت اتفاقيات مختلفة بين البلدين تتناول مساعدات فنية فى قطاع الصناعة ، واتفاقية ثقافية أخرى تتضمن التبادل فى ميدان الإذاعة والتليفزيون بالإضافة الى تسهيلات سياحية . ولم يحل ذلك دون تذكير المغرب بمطالبها فى الصحراء . وفى فبراير من ذلك العام قام الملك بزيارة لأغادير قرب الحدود الجنوبية ، فكانت فرصة للالتقاء بممثلى الصحراء الذين وفدوا بهذه المناسبة على المدينة المغربية . ولعل هذا الحدث (١) هو الذى شجع المغرب على إثارة القضية للمرة الأولى فى الجمعية العامة عند انعقادها فى الدورة العشرين سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .

وبعد دراسة الموضوع اتخذت الجمعية قرارا فى ١٦/١٢/١٩٦٥ يقضى بدعوة إسبانيا الى تحرير الصحراء وأفى ، وذلك عن طريق المفاوضات مع الأطراف المعنية . فى هذه الأثناء برز طرف جديد فى النزاع هو موريتانيا وطالما كان النزاع قائما بين المغرب وموريتانيا ، فلم تتسقى بينهما سياسة ازاء الاستعمار الأسبانى فى الصحراء التى هى من الناحية الجغرافية أقرب اليها من المغرب ، لأنها هى الامتداد الساحلى للجمهورية ، وتقع حدودها المشتركة وسط جبال زيمور .

وفى ١٥/١٠/١٩٦٤ قام المندوب الدائم لموريتانيا فى الأمم المتحدة بتقديم مذكرة الى احدى اللجان التابعة للجمعية العامة يطالب فيها بالصحراء الأسبانية مستندا الى الكتاب الأبيض المغربى الذى أصدرته وزارة الخارجية المغربية عن قضية موريتانيا .

طرح موضوع الصحراء الأسبانية مرة ثانية على اللجنة الرابعة الخاصة بتصفية الاستعمار والتابعة للأمم المتحدة ، وذلك فى سبتمبر سنة ١٩٦٦ . وسمح لوفدين يمثلان سكان الصحراء بالتحدث أمام اللجنة فطالب أحدهما بانهاء الحكم الاستعمارى ، الا أنه لم يبين اذا كان يريد فى نهاية الأمر الحاق بلاده بدولة من الدول المجاورة . وعارضه وفد آخر من اهل البلاد

1. Rizette : Le Sahara occidental.

(المغرب العربى)

أيضا ، ذكر أن الصحراء لايزيد سكانها عن ٣٠ ألفا وبالتالي فهي عاجزة عن اقامة دولة مستقلة . ورغب بالخطوات التي أعلنت عنها اسبانيا في مايو السابق ووعدت بمقتضاها ان تنفذ مشروعات عمرانية واقتصادية هامة ، وأن تساعد السكان على الحكم الذاتي . ذلك ان اسبانيا صارت تعول على البقاء في الصحراء معتمدة على استرضاء الرأي العام الدولي بقدر الامكان . ففن جهة وعدت بتطوير نظام حكم ذاتي للسكان . ومن جهة أخرى دعت رموس الأموال الأمريكية والفرنسية والألمانية الى تكوين كنسورسيوم لاستغلال موارد الصحراء .

اشتبذ الضغط على اسبانيا منذ سنة ١٩٧٠ ، فقد سوى جيران الصحراء خلافاتهم خلال هذا العام وتمت مقابلة في تلمنجان بين الحسن الثاني وبومدين . اتفق فيها على تنسيق الجهود لتحرير الصحراء ، على أن يترك تقرير مصيرها للمستقبل بعد التحرير . كذلك انتهى الصراع الطويل بين المغرب وموريتانيا بتوقف المغرب عن دعاوئها بضم هذه الجمهورية الناشئة وانتقل الطرفان الى مرحلة من التعاون من أجل تحرير الصحراء وعلى الأرض الموريتانية نفسها تكونت جبهة تحرير ساقية الحمراء وريودورو التي احتزل اسمها من الحروف الأولى اللاتينية لكلمات اسبانية تعنى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وريودورو (بوليساريو) ، وتلقت الحركة الجديدة منذ سنة ١٩٧٤ تأييد كل من موريتانيا والجزائر . وزادت أعباء اسبانيا العسكرية في الصحراء .

تكررت التوصيات الصادرة من الجمعية العامة بخصوص حق تقرير المصير لسكان هذا الاقليم . ولم تقد اجراءات اسبانيا التي شرع في تطبيقها بالفعل لنزع سكان الصحراء الحكم الذاتي في اطار السيادة الاسبانية . حينئذ اعادت حكومة فرانكو النظر في الأمر ، فوجدت أنه لو ترك للصحراء حق تقرير المصير ، واختارت قيام دولة مستقلة فقد تكتسب الجزائر نفوذا خاصا في هذه الدولة لما لوحظ من توافق نزع البوليساريو اليسارية مع نظام الحكم الجزائري . ومن جهة أخرى اكاد المغرب حقوقه التاريخية بأن طلب تحويل قضية الصحراء الى محكمة العدل الدولية في لاهاي . وبعد دراسة (١) وافية اكدت المحكمة في رأيها الاستشاري (أكتوبر ١٩٧٥) كيف

أن للصحراء صلات تاريخية قديمة تربطها بالمغرب ، وان لم تدل برأى حاسم
حول الوضع السياسى فى المستقبل .

أراد الملك الحسن أن يعطى لبلاده وزنا ماديا بجانب هذا الكسب
المعنوى ، فنظم فى نفس الشهر (المسيرة الخضراء) التى حظيت بتأييد شعبى
واسع ، ومن ثم صار المغرب اقوى الأطراف من جيران الصحراء الثلاثة
الذين يتسابقون على ميراث اسبانيا فيها .

وبينما كان فرانكو يحتضر . رأت حكومة مدريد أن تنهى نزاع
الصحراء بحل يتمشى مع أهداف السياسة المغربية بصفة عامة ، ويحول
دون تسرب نفوذ الجزائر الى شاطئ المحيط الأطلسى . ولتدعيم هذه
السياسة اتفق على اشراك موريتانيا فى هذا الحل ، على أن تكون الشريك
الأصغر فى عملية اقتسام الصحراء . وهكذا بدلا من الاستجابة لرأى الجمعية
العامة للأمم المتحدة ، ولغالبية منظمة الوحدة الأفريقية الداعى الى تطبيق
مبدأ تقرير المصير ، وقع اتفاق بين اسبانيا من جهة والمغرب وموريتانيا من
جهة أخرى على تسليم الصحراء لهما ، وسارعت اسبانيا الى تسليمها قبل
الموعد المقرر ، أى فى ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، وفى نفس اليوم ، أعلنت جبهة
البوليساريو قيام جمهورية الصحراء المستقلة ، واتخذت من الجزائر مقرا
لها ، بينما اتفقت المغرب وموريتانيا على تفاصيل التقسيم بحيث حصل
المغرب على ثلثى الاقليم بما فى ذلك مناجم الفوسفات فى بوكراع ، بينما
خصص لموريتانيا القسم الجنوبى من البلاد . واشترت الحكومة المغربية
٦٥٪ من أسهم الشركات العاملة فى استغلال المناجم .

أضحت الصحراء منذ الحاقها بالمغرب وموريتانيا من أهم العوامل
المؤثرة على سياسة المغرب الداخلية والخارجية . فقد اضطر المغرب الى
عقد معاهدة دفاع مشترك مع موريتانيا ، وارسال عدة الاف من الجنود
المغاربة للمراقبة فيها بعد أن ثبت عجزها عن مواجهة البوليساريو ، لا فى
الصحراء فحسب ، بل فوق الاراضى الموريتانية . وعلى الصعيد السياسى
واجه المغرب انتقادا شديدا فى منظمة الوحدة الأفريقية التى تتبنى عادة مبدأ
احترام الحدود حسبما خلفها العهد الاستعمارى .

ولوحظ ازدياد مساندة الجزائر وكوبا وليبيا والكتلة الاشتراكية ماديا

ومعنويا لجبهة البوليساريو ، فى حين اضطرت المغرب الى طلب مزيد من المعونات العسكرية من الولايات المتحدة وفرنسا . ومنذ صيف ١٩٧٩ خرجت موريتانيا من هذه المعركة بعد أن ناءت بالأعباء الاقتصادية والعسكرية . وزقع على المغرب وحده عبء المواجهة خاصة وأنه قرر الحلول محــــلل موريتانيا فى القسم الجنوبي من الصحراء ، الذى أعلن ولاية مغربية جديدة باسم وادى الذهب .

كلف ضم الصحراء للمغرب أعباء باهظة على المستوى العسكرى والمالى والدبلوماسى فعلى المستوى العسكرى استمرت حركة البوليساريو تستمد معونات من ليبيا تارة والجزائر تارة أخرى حيث أقامت هناك قواعد للأجنيين من الصحراء وشنت حرب عصابات كانت تتوقف لفترات على أمل التفاوض مع المغرب ثم تستأنف تارة أخرى . وكانت حرب الصحراء سبباً فى استنزاف بعض موارد البلاد وازدياد حجم ديون المغرب علاوة على الأزمات الدبلوماسية التى سممت العلاقات مع الجزائر ومع منظمة الوحدة الأفريقية التى اعترفت بجمهورية الصحراء كدولة مستقلة . ذلك أن أغلب أعضاء المنظمة هى من الدول الواقعة جنوب الصحراء والتى نشأت فى إطار التقسيمات الاستعمارية تلك التقسيمات التى لم تعترف بالتوزيعات الثقافية والقبلية وربما لانعدام التراث الثقافى المشترك أصلاً وهو حالة تختلف عن التراث العربى الاسلامى الذى يجمع بين سكان الصحراء والمملكة المغربية .

وبينما تشكلت حكومة للصحراء فى المنفى برئاسة محمد عبد العزيز أمين عام جبهة البوليساريو عمد المغرب الى تخصيص مقاعد تمثل الصحراء فى مجلس النواب بالرباط كنوع من تأكيد السيادة المغربية على هذه المنطقة (١) . وقاوم بشدة العروض التى تقدمت بها جهات أفريقية ودولية لاجراء استفتاء يستهدف حرية تقرير المصير لسكان الصحراء . الا أنه تحت وطأة ضغوط دولية طوال الثمانينات وشعور المغرب بعزلة فى منظمة الوحدة الأفريقية والرغبة فى ايجاد تقارب بين دول المغرب تهيدا لانشاء الاتحاد المغاربى وافق الملك الحسن على مبدأ استفتاء سكان الصحراء على أن يخيروا بين الاستقلال أو الاندماج فى المملكة المغربية .

1. BarBier, Maurice : Le Conflit du Sahara occidental, 1982.

وما لبثت أن ظهرت عقبات متنوعة حول كيفية إجراء هذا الاستفتاء فهل يتم مع وجود القوات المغربية والادارة المدنية التي اقيمت فى المنطقة أم لابد من انسحابها أو تخفيضها ؟ ومن سوف يحل محل القوات المغربية هل يسمح لممثلى حركة البوليساريو بالتواجد العسكرى فى الصحراء الأمر الذى لم يوافق عليه المغرب مبدئيا لأنه لايعترف أصلا بجبهة البوليساريو ولايقبل التفاوض معها . على العكس طالبت البوليساريو بأن يتم الاستفتاء بتواجد مشترك على أن يكون لها ثلث القوات المرابطة فى الصحراء . وكلما تعقدت المباحثات استؤنف القتال . بيد أن الأمين العام للأمم المتحدة بيريذ دكويار مارس نفوذا كبيرا خلال سنة ١٩٩٠ أثمر فى العام التالى بوقف اطلاق النار منذ شهر سبتمبر ١٩٩١ ويبدو أن استفحال الازمة الاقتصادية التى أدت الى تخفيض الدينار المغربى سنة ١٩٩٠ والمظاهرات المعادية التى واجهها القصر بسبب موقفه من حرب الخليج قد أقنعت المغرب بالتفاوض مع البوليساريو على اساس اجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة .

بيد أن عقبة رئيسية عرقلت التوصل الى اتفاق وهى تتعلق بإحصاء السكان الذين لهم حق التصويت فرأت جبهة البوليساريو أن هذا الحق يقتصر على السكان الذين دخلوا فى الاحصاء الأسبانى الذى أجرى سنة ١٩٧٤ وحدد رقم ٧٤ ألف كسكان أصليين للمنطقة فى حين رأى المغرب أن هذا الرقم يحرم آلاف السكان الذين هربوا من الاستعمار الأسبانى واستقروا فى جنوب المغرب وقد عادوا الى الصحراء بعد أن عادت الى الوطن الأم وقدّر المغرب عدد هؤلاء بـ ١٢٠ ألفا يحق لهم التصويت فى الاستفتاء المقترح ولكى يحل هذه المعضلة اقترح دكويار عقد مؤتمر فى جنيف يشترك فيه ٢٨ من رؤساء العشائر سكان الصحراء الذين يعرفون كل عائلة بالاسم واثّر انعقاد المؤتمر فى يونيو سنة ١٩٩٠ ظهر أن الخلاف لم يحسم لأنه لم يؤد الى دخول العدد المطلوب بواسطة المغرب الى المشاركة فى الاستفتاء .

ولاشك أن انهيار الكتلة الشرقية والازمة الداخلية فى الجزائر قد حرمت البوليساريو من قدرتها على المساومة ومن ثم تلكا المغرب فى الاستعدادات اللازمة لاجراء الاستفتاء بقدر ماسمحت له الظروف الدولية وهدوء الحالة العسكرية .

٤ - العلاقات المغربية الأمريكية :

حينما حصل المغرب على الاستقلال كانت الولايات المتحدة تحتل أربع قواعد جوية علوة على قاعدة بحرية فى بورليوتى أو القنيطرة . ويرجع وجودها فى هذه الأخيرة الى أيام الحرب العالمية الثانية . أما القواعد الجوية فقد حصلت عليها بمقتضى اتفاق مع فرنسا فى إطار حلف الأطلسى ، وذلك فى سنة ١٩٥١ وقد شارك محمد الخامس الحركة الوطنية فى الاحتجاج على عقد هذا الاتفاق الأخير ، ولم ينصب احتجاجه على مبدأ حصول الولايات على قواعد بالمغرب ، وإنما لأنه وجد أن ليس من حق الدولة الحامية منح هذه القواعد ، ولذلك لم يمض زمن طويل على اعلان الاستقلال حتى قام الملك بزيارة الى واشنطن وهناك ثبت وجود القواعد الأمريكية وأشاد أثناء هذه الزيارة بالعلاقات الوطيدة التى تربط بين البلدين منذ أقدم العصور . وذكر فى هذه المناسبة كيف أن المغرب كان من أوائل الدول التى اعترفت بالولايات المتحدة بعد اعلان الجمهورية بقليل فى سنة ١٧٨٩ وكيف أن البلدين تعاونوا لمجابهة «القرصنة» التى اشتهر بها البحارة الجزائريون فى حوض المتوسط وعلى سواحل الأطلسى (١) .

ومن الواضح أن الموقع الجغرافى يجعل المغرب أقرب البلاد العربية الى الولايات المتحدة ، ولذلك أبدت هذه الأخيرة اهتماما بشئون المغرب حتى أثناء اتباعها لسياسة العزلة فاشتركت فى مؤتمر الجزيرة الذى عقد فى سنة ١٩٠٦ وأقر مبدأ المساواة بين الدول الأجنبية فى الامتيازات الاقتصادية . وفى أكثر من مناسبة أحتجت الولايات المتحدة على الإجراءات الفرنسية فى عهد الحماية التى استهدفت إلغاء مبدأ المساواة . لذلك ساد فرنسا اعتقاد بأن الولايات المتحدة تساند الحركة الوطنية ، وتؤكد هذا الاعتقاد حينما قابل روزفلت محمد الخامس على انفراد دون حضور المقيم العام أثناء انعقاد مؤتمر للحلفاء فى الدار البيضاء أوائل عام ١٩٤٣ وذهب الفرنسيون الى حد القول بأن هذه المقابلة هى التى شجعت الملك على تحدى الحماية وقربت بينه وبين الوطنيين . ولم ترحب الولايات المتحدة بقرار

(١) أنظر للمؤلف دراسة فى مجلة السياسة الدولية عدد يناير سنة ١٩٦٩

بمعنوان « السياسة الخارجية للمملكة المغربية » .

فرنسا خلع السلطان فى سنة ١٩٥٢ لذلك كانت جميع السبل مهياة لاقامة علاقات وثيقة بين المغرب وبين الولايات المتحدة بعد الاستقلال . فلم يعترض القصر كما رأينا على وجود القواعد . وحينما أخذت المعارضة تثير هذا الموضوع كانت نظرة الأمريكيين الى القواعد العسكرية المقامة فى الخارج قد تغيرت .

ففى أوائل الخمسينات اعتبرت القواعد الأمريكية بالمغرب ذات أهمية استراتيجية عظيمة . دليل أنه حينما أعترض بعض النواب فى الكونجرس على النفقات التى تكلفها أجيب بأن تلك البلاد تحتل موقعا استراتيجيا ربما يكون أهم من أوربا بالنسبة للولايات المتحدة ، فهو يقع فى مواجهة السواحل الشرقية عبر الأطلسي . وعلاوة على ذلك فهو أقل تعرضا من أوربا لآى غزو برى مفاجئ . قد يقوم به الاتحاد السوفيتي . ومن المعروف أن عهد الصواريخ قد قلب هذه المفاهيم الاستراتيجية ، لذلك حينما أثار الوطنيون موضوع القواعد لم تبد الولايات المتحدة معارضة تذكر فى إخلائها . وبمناسبة زيارة الرئيس الأمريكى ايزنهاور للمغرب سنة ١٩٥٩ أعلن أن آخر موعد لتصفية تلك القواعد سيحل فى نهاية عام ١٩٦٢ .

وفى أثناء الصراع على الحدود مع الجزائر أبدت الولايات المتحدة ميلا الى تأييد المغرب ، بل زودته ببعض الأسلحة ومنها الطائرات لمواجهة الأسلحة السوفييتية التى أرسلت الى الجزائر فى هذه المناسبة .

ورغز اختلاف النظام السياسى بين الجزائر والمغرب فإن الصراع على حدود لم يقم على أساس عقائدى . ولذلك رحبت الدولتان العظميان بالتسوية السريعة التى تمت فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية . غير أن الملك الحسن خرج من هذه التجربة لينادى بنظرية تلتقى مع وجهة النظر الأمريكية بالنسبة لأفريقيا والشرق الأوسط .

فعلى أثر زيارة قام الى واشنطن سنة ١٩٦٥ عناد ليطالس بتجريد المغرب العربى من السلاح واشراف الأمم المتحدة على المنطقة المتنازع عليها بالاضافة الى اشراف دولى عام لتنفيذ مبدأ التجريد من السلاح ، ولتشجيعه على هذه الفكرة اعتمد الكونجرس مبلغ ١٥ مليون

دولار للمملكة المغربية ضمن برنامج المعونة الأمريكية . وقد أثار هذا الاقتراح استياء الحكومة السوفيتية لأنها تعتبر القوات التابعة للأمم المتحدة في غالب الأحيان أداة لتسلل النفوذ الأمريكي .

ازداد التقارب بين الحكومة المغربية وبين الولايات المتحدة منذ أن دخلت الأولى في صراع مكشوف مع المعارضة اليسارية ، وقد كشف النقاب عن وجود اتفاقات سرية بين الحكومتين . ففي أكتوبر سنة ١٩٧٠ كان الكونجرس يناقش الميزانية الخاصة بنقل بعض القواعد ، فعرف صدفة أثناء المناقشة أن الولايات المتحدة تحتفظ بـ ١٧٠٠ جندي في قاعدتين جويتين بالقنطرة وبويحيى . ويستخدم هؤلاء العسكريون في أعمال فنية دقيقة كإدارة أجهزة الاتصال المتعلقة بالأقمار الصناعية . ويعتبر هذا النوع من النشاط العسكري الصورة الجديدة التي حلت محل القواعد الكلاسيكية . وهذا الوجود وإن كان ضئيل الحجم فإن قيمته عظيمة للاستراتيجية الأمريكية كما دلت مناقشات الكونجرس . وكان على الحكومة المغربية أن تبرر موقفها بعد نشر هذه الأنباء فذكرت أن مهمة هؤلاء الجنود هي تدريب الجيش المغربي، غير أن ذلك التبرير لم يكن مقنعا ، فالمسألة برمتها كشفت في وقت اشتد فيه سخط الرأي العام العربي على أمريكا . وذكرت المعارضة كيف أن أراضي المغرب صارت تستخدم لمساعدة إسرائيل في حربها العدوانية على العرب .

وقد أكد النزاع حول الصحراء استمرار العلاقات الحسنة بين المغرب والولايات المتحدة ، فرغم الاختلاف الظاهري بين البلدين حول خطة السلام في الشرق الأوسط ، فقد واصلت الولايات المتحدة تزويد المغرب بالأسلحة والمعدات لمواجهة البوليساريو والجزائر . ويمكن القول أن الولايات المتحدة حلت محل فرنسا في مجال التعاون العسكري إذ لم تتعرض علاقات البلدين لأزمات بسبب سلوك الحكومة المغربية وبطشها بالمعارضة مثلما تسبب ذلك في أزمات دبلوماسية مع فرنسا .

٥ - التوجهات العامة للسياسة الخارجية :

مر المغرب بمرحلة حاول خلالها محمد الخامس أن يفلت من قبضة النفوذ الفرنسي عن طريق التحاقه بمجموعة من الدول الأفريقية التي أعلنت نفسها غير منحازة بين الشرق والغرب وكان عبد الناصر قد تزعم هذه

المجموعة باسم كتلة الدار البيضاء ٠٠ وإذا كان محمد الخامس قد ارتقى الى السلطة بعد مرحلة كفاح وطني فان ولى عهده الحسن نشأ نشأة مختلفة فقد اظهر منذ ان كان وليا للعهد ميوله نحو الغرب ليس على المستوى السياسى فقط بل على المستوى الحضارى أيضا ٠ ففي دورة دراسية ترأسها فى فلورنسا فى سنة ١٩٥٨ حث الحسن العرب على الاستفادة من الحضارة الغربية والتعاون فى اطار تراث مشترك للبحر المتوسط ٠

وفى السبعينات بينما كانت عناصر التوتر مع فرنسا غير قائمة انفرد المغرب بالاشتراك مع فرنسا فى حمله عسكرية الى زائير تستهدف تثبيت حكم موبوتو الذى دله الغرب على حساب شعبه المطحون ٠ وربما كان من أسباب تدخل الحسن فى هذا القطر الأفريقى هو مناهضة الحكومة اليسارية المجاورة فى أنجولا ، كما أن هذا التدخل ينسجم واحدى الدوائر التى وضعها المغرب لسياسته الخارجية فهو مثل الأقطار الأخرى التى استقلت فى شمال إفريقيا حدد ثلاث دوائر كانت تختلف من حيث أولوياتها (١) وتأتى الدائرة الأفريقية فى المرتبة الثالثة بعد الاسلامية والعربية ٠

ويعود وضع الدائرة الاسلامية فى الدرجة الأولى من الأهمية الى أسباب متنوعة منها : أن عدد المتكلمين بالبربرية يبلغ فى المغرب نحو ٢٦٪ وهو يزيد عن عدد المتكلمين بها فى الجزائر ٢٥٪ ولكن يضعف من هذا التفسير أن المشكلة البربرية أخذت تتلاشى منذ الاستقلال ، وعلى خلاف الاكراد يسلم البربر بأن العربية هى لغة الثقافة الوحيدة. المعترف بها ولايستخدمون البربرية على اختلاف لهجاتها الا فى الحديث اليومي ٠ اذن فالأرجح عندنا لتفسير هذا الاتجاه الإسلامى لدى الحكومة المغربية هو الرغبة فى التضامن مع الحكومات المحافظة ٠

وقد جسد الحسن الثانى هذا الاتجاه بجولته فى الشرق الأوسط سنة ١٩٦٨ ٠ ثم قرن نشاطه بنشاط الملك فيصل فى الدعوة الى المؤتمر الاسلامى،

(١) انظر للمؤلف بحثا بالفرنسية بعنوان

L'idée du Panarabism Maghreb.

لقى فى مؤتمر تاريخ البحر المتوسط فى نيس سنة ١٩٦٨ (مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٩) ٠

وجاء حديث المسجد الأقصى فرصة لبث الحماس لدى رؤساء الدول الاسلامية كي يعقدوا مؤتمر قمة اسلامي . واختيرت الرباط مقرا للمؤتمر ، وافتتح بالفعل فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ .

ونستخلص من هذا المؤتمر عدة نتائج : أولا : أن الفكرة لم تقنع كثيرين من رؤساء الدول التى توصف بالاسلامية فتغيب الكثيرون منها . ثانيا تبين التباعد التام فى اتجاهات السياسة الخارجية لمجموعة كبيرة من الدول تختلف من حيث النظم والموقع ودرجة التقدم . ثالثا : أن حادث احراق المسجد الأقصى سنة ١٩٦٩ يعتبر فرعا من مسألة القدس التى وحدتها اسرائيل لتكون عاصمة لها وصارت من أعقد المشكلات للوصول الى الحل السلمى فيما بعد ، ورغم ذلك فقد بقى الملك الحسن يتراأس لجنة خاصة تعنى بشئون القدس ومستقبل الآثار الاسلامية هناك وبدأت هذه اللجنة شبه مجمدة معظم الوقت .

أما التحرك فى الفائرة العربية فقد ظهرت بوادره فى سنة ١٩٦٠ حينما اشتهر المغرب بطرح مشروع لتعديل ميثاق الجامعة العربية يدعو الى الغاء قاعدة الاجماع والاخذ بنظام التصويت بالأغلبية بحيث تسرى قرارات الأغلبية على جميع الأعضاء وهو اقتراح ينم عن رغبة المغرب فى تقوية فاعلية الجامعة العربية الأمر الذى لم يلق استجابة من معظم الأعضاء الآخرين .

وقد تأثر المغرب بالمنازعات العربية العربية ليس فقط نتيجة الصدام المسلح مع الجزائر بل انعكست عليه بدرجة أقل الخلافات فى المشرق وأسلوب حل النزاع العربى الاسرائيلى خاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . قد انفرد الملك الحسن بمواقف أملاه عليه تعاطفه مع الجالية اليهودية الكبيرة فى المملكة وحتى من قبل توليه الحكم عين الملك محمد الخامس أحد أعضاء هذه الجالية فى الوزارة المغربية الأولى بعد الاستقلال كدليل على التسامح وحينما وقعت حرب يونيو سنة ١٩٦٧ واشتعلت المظاهرات المعادية لليهود فى عدة أقطار عربية بطشت حكومة المغرب بالمظاهرين ولم يكن بوسع الحسن فى هذه السنوات الأولى أن يظهر استعدادة للاتصال بالدولة الاسرائيلية مباشرة فغض الطرف عن هجرة اليهود المغاربة الى فرنسا ومن ثم الى اسرائيل كما أنه استقبل ناحوم جولدمان رئيس المجلس اليهودى الذى كان مختلفا مع الصهيونية الأمر الذى لم يثر احتجاجات لدى الأقطار

العربية الأخرى التى اتصلت بجولدمان علنا . وبدأ الملك الحسن فى حرب أكتوبر وكأنه من أكثر دول المغرب تعاوناً مع جبهة المواجهة فأرسل بفرقة الى جبهة الجولان ولكن منذ أن تحول السادات الى التقارب مع الولايات المتحدة واتصل مباشرة بالاسرائيليين سرّاً كان الحسن استبق منه فى هذا الاتجاه .

ويدخل اقتراب المغرب مع الدولة العبرية فى اطار مختلف عن دول المواجهة فهو لاينطلق من مبدأ الأرض مقابل السلام وربما كان منطلق الحسن فى هذه الاتصالات هو التقارب مع الولايات المتحدة ، كما فسره البعض (١) برغبة الملك فى التعاون مع الموساد الاسرائيلى بقصد دفع الاخطار التى تهدد نظام الحكم عن طريق التنسيق مع المخابرات المغربية .

وحسب رواية الملك الحسن نفسه فان ديان وزير الدفاع الاسرائيلى فى ذلك الوقت هو الذى أخذ زمام المبادرة سنة ١٩٧٧ بزيارة المغرب وكان الحديث يدور أولاً حول امكانية الانسحاب من الجولان فأبدى الوزير الاسرائيلى تشاؤمه من احتمال الاتفاق مع سوريا ورأى أن مصر أيسر فى التفاهم معها فسأل الملك هل تقابلون مبعوثاً خاصاً للسادات للتحادث معه هنا حول تغيير طبيعة العلاقات بينكم وبين مصر فأجاب ديان بأنه يرحب بذلك (١) .

وقد كان الحسن من أوائل الحكام العرب الذين دعوا الى التفاهم المباشر مع الدولة العبرية ومن ثم فقد صار مؤملاً للقيام بالترتيبات التى أدت الى لقاءين بين مبعوث السادات حسن التهامى وبين موسى ديان ولم تكشف الوثائق بعد عما اذا كانت زيارة القدس قد أشير اليها خلال هذه اللقاءات التى تمت فى شهر أغسطس فقد مضت ثلاثة اشهر قبل أن يعلن السادات مبادرته الشهيرة وقد انفرد الحسن بتأييد هذه المبادرة ولكن ملك المغرب لم يستطع أن يواصل التمسك بموقفه أمام الضغوط العربية ولاسيما ضغوط الدول النفطية التى تلوح بالمنح والمنع . وغليه فقد سائر الملك الاتجاه

(١) محسن عوض ، الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية صفحة ١٨٥ وما بعدها .

العام الذى أتخذ فى مؤتمر بغداد وهو مقاطعة مصر . ويعترف فى مذكرته بان ذلك الموقف العربى كان خطأ كبيرا. (١) :

وهكذا وقف الملك موقفا سلبيا من معاهدة كامب ديفيد فلا هو اشترك مع جبهة الصمود والتصدى المعادية لمصر ولا هو أيدها بنفس الوضوح الذى عبر عنه فى بداية زيارة السادات للقدس . ولم تنقطع على أية حال اهتمامات الحسن بقضية فلسطين وهو يذكر كيف اختلف مع صديقه الملك حسين حول مستقبل الضفة الغربية بعد احتلالها اذ مال الى الفريق الذى يفضل اقناع دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع على خطة الخيار الأردنى . وربما كان احساس الملك بمركزه الدينى هو الذى يدفعه الى محاولة اثبات وجوده فى قضية تبدو بعيدة من الناحية الجغرافية عن بلاده . ومن هنا كان اختياره فى مؤتمر فاس سنة ١٩٨٢ رئيسا للجنة القدس التى تدافع عن حق المسلمين فى الاحتفاظ بنوع من الاشراف ان لم تكن السيادة على الأماكن المقدسة (وثالث الحرمين الشريفين أى المسجد الأقصى بالقدس الشرقية) . ويرى الملك أن مؤتمر فاس يعد نقطة تحول فى الاستراتيجية العربية فالملمرة الاولى تقر الدول العربية ضمنا بالاعتراف باسرائيل وذلك من خلال الاعتراف بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

خلاصة القول أن ملك المغرب تبنى السياسة الواقعية التى تشبه مواقف السادات الى حد كبير مع هذا الفارق هو انه لم يكن مضطرا الى اتباع مثل تلك السياسة لتحرير جزء من اراضيه .

اضطر الحسن الى أن يعود لأسلوب السرية فى اتصالاته باسرائيل ففى سنة ١٩٨٤ سمح لبعض النواب من الكنسيات للحضور الى المغرب للمشاركة فى مؤتمر اليهود المغاربة وربما اضطر الى السرية فى هذه الحقبة لأن الحسن كان يستضيف مؤتمرات القمة العربية أكثر من أى زعيم عربى آخر ويجد متعة فى هذا النشاط السياسى على المستوى العربى والذى قد يساعده فى مواجهة المعارضة الداخلية . هكذا كان انعقاد مؤتمر قمة الرباط فى سنة ١٩٧٤ ثم مؤتمر قمة فاس سنة ١٩٨٢ وهو المؤتمر الذى انبثقت

(١) الحسن الثانى : ذاكرة ملك . صفحة ١٦٢ وما بعدها .

عنه نقطة التحول فى السياسة العربية خارج مصر اذ اعترف المشتركون فيه بشكل ضمنى بالوجود الاسرائيلى ، وقبل أن يتفجر الموقف العربى بسبب حرب الخليج استضاف الحسن الثانى مؤتمر قمة الدار البيضاء سنة ١٩٨٩ الذى كان هدفه البحث عن أسلوب مشترك لدفع عملية السلام الى الامام لكنه شغل معظم الوقت بالتوفيق فى الخلاف الناشئ بين سوريا والعراق حول الازمة اللبنانية .

ولاشك أن تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل وتعثر مساعى السلام الأخرى قد شجع الحسن على الخروج من الأساليب السرية واستقبال شيمون بيريز سنة ١٩٨٦ فى زيارة رسمية لم تثر فى حينها سوى انتقادات محدودة فى العالم العربى مما يدل على التحول التدريجى الذى طرأ على فكرة التسوية مع اسرائيل .

كان التضامن الأفريقى احدى الدوائر الهامة فى السياسة الخارجية المغربية والحافز الظاهر على اتخاذ هذا الاتجاه هو اجتذاب موريتانيا التى تضم عناصر زنجية الى الانضمام الى المملكة المغربية ، ولكن هذه السياسة أدت الى نتيجة عكسية عزلت المغرب فى بعض الأوقات عن منظمة الوحدة الأفريقية . ومن المعروف أن المغرب منذ أن استقل وهو ينادى بضم موريتانيا الى أراضيه مستندا الى حقوق تاريخية وروابط عنصرية ودينية واجتماعية .

وحينما قررت فرنسا منح الاستقلال لمستعمراتها السابقة فى غرب أفريقيا أعدت موريتانيا للحكم الذاتى فسارت فى نفس مراحل التطور التى سارت فيها دول غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية . والواقع أن عهد الادارة الفرنسية هو الذى ربط موريتانيا بهذه المجموعة وابعدها عن المغرب ، وألا فان معظم السكان نحو ٧٥٪ يتكلمون اما العربية أو اخذى اللهجات البربرية . ولاتزيد العناصر الزنجية عن ٢٥٪ من عدد السكان (١) .

وعندما اقترب موعد تقرير المصير ظهرت فى موريتانيا ثلاثة اتجاهات سياسية : احداها يدعى بحزب النهضة الوطنية ، وهو الذى تبنى فكرة

(١) انظر للمؤلف وآخرين (الجمهورية الاسلامية الموريتانية) دراسة شاملة :

الاتحاد مع المغرب • والثاني يدعى حزب الاتحاد الموريتاني ، وينادى بإقامة اتحاد فدرالى فى غرب أفريقية تكون موريتانيا إحدى أعضائه • أما الاتجاه الثالث فقد شكل حزبا يعرف بالتجمع الموريتاني ، وهو الحزب الذى حصل على أغلبية المقاعد فى أول جمعية تشريعية انتخبت سنة ١٩٥٨ وتولى رئيس الحزب مختار ولد داداه الإدارة المحلية • ومنذ ذلك الحين وهو يعمل على إقامة جمهورية مستقلة عن كل من المغرب والاتحاد الفدرالى المقترح لغرب أفريقيا •

وعلى اثر اعلان الاستقلال الرسمى فى نوفمبر سنة ١٩٦٠ طلبت موريتانيا الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة ، فاحتج المغرب بشدة وتصادف أن الاتحاد السوفييتى كان يشكو من استبعاد دولة شيوعية من المنظمة الدولية فرأى أن يرد على ذلك برفض طلب موريتانيا مستخدما حق الفيتو ، وذلك باعتبارها دائرة فى فلك النفوذ الفرنسى •

اثار موقف المغرب انقساما بين الحكومات الأفريقية فقد شعرت الحكومات العربية فى أفريقيا مثل زميلاتها فى آسيا أن الحاق موريتانيا بالمغرب مسألة قومية ، إذ أنها ستؤدى الى انتزاع جزء من الوطن العربى من السيطرة الفرنسية التى استمرت قوية حتى بعد اعلان الاستقلال الرسمى ، وشذت تونس فى هذه المسألة واتفقت مع الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية على احترام الدول التى تنشأ فى اطار ما رسمه الاستعمار من حدود ادارية ، لأن فتح الباب للمطالب الإقليمية على أسس تاريخية أو عنصرية من شأنه أن يثير فوضى لانهاية لها فى الأوضاع القائمة بالمقارة •

ولما تأسست منظمة الوحدة الأفريقية وثبتت هذه النظرية لانت الدول العربية الواحدة تلو الأخرى إزاء الاعتراف بموريتانيا فتوقفت أولا الحملات الإذاعية فى سنة ١٩٦٤ وفى العام التالى اعترفت مصر بها ، ولم يحدث ذلك رد فعل عنيف على العلاقات مع المغرب مثل ماحدث يوم أن اعترفت تونس بها أول قيامها • وشيئا فشيئا أخذت الحكومة المغربية تغفل موضوع المطالبة بموريتانيا ، ثم أبدت استعدادا للاعتراف بها • وفى ٨ يونية سنة ١٩٧٠ قام ولد داداه بزيارة للمغرب حيث عقد فى الدار

البيضاء معاهدة حسن جوار على أساس الحدود التي خططت في العهد الاستعماري .

وما لبثت مسألة الصحراء أن دُعيت. العلاقات بين خصمى الأمم .
فقد انتهى الأمر ، كما ذكرنا ، باقتسام الصحراء بين المغرب وموريتانيا وعقد معاهدة دفاع بين البلدين . وعندما خرجت موريتانيا من حرب الصحراء سنة ١٩٧٩ وتغير نظام الحكم فيها ، طلبت إنهاء هذه المعاهدة ، مع بقاء اتفاق حسن الجوار . ذلك أن موريتانيا كانت في سنوات الاستقلال الأولى أميل إلى توثيق الروابط مع مجموعة غرب أفريقيا . ثم تدخلت عوامل أخرى اجتذبتها نحو العالم العربى ، منها : توقف المغرب عن دعواه ، ثم تطوع الدول العربية المنتجة للنفط لتقديم المساعدات والقروض والاستثمارات لتخفيف المتاعب الاقتصادية عن هذه الدولة التى اختارت «الجمهورية الإسلامية الموريتانية» اسما لها . وبعد التغلب على معارضة العناصر الزنجرية لاتخاذ اللغة العربية لغة رسمية أو تحت تأخير مساعدات دول النفط ، والحماس العربى الذى أعقب حرب أكتوبر ، اختارت موريتانيا الالتحاق بجامعة الدول العربية بعد ثلاثة عشر عاما من الاستقلال .

الفصل السادس والعشرون

التعليم والتعريب

واجهت الدول المغربية مشكلات تعليمية معقدة في بداية عهد الاستقلال فكان عليها أن تقوم بعمليتين في آن واحد : مكافحة الأمية المتفشية ، وتعريب التعليم ولغة الثقافة والإدارة ، نظرا إلى أن الفرنسيين عمدوا إلى فرض لغتهم وثقافتهم على المغرب العربي بدرجات متفاوتة وصلت إلى العمل على محو الشخصية العربية في الجزائر .

وقد تكون تونس هي أقل الدول الثلاث معاناة لهذه المشاكل . فقد كانت نسبة التعليم فيها أعلى عند الحصول على الاستقلال . واستطاعت بعد تنفيذ خطتها العشرية (١٩٥٩ - ١٩٦٩) أن تقترب من محو الأمية ، كما أنها قطعت شوطا لا بأس به في التعليم المهني والتعليم الكبار .

ومضى الوحيدة التي تعتمد على نفسها في أعداد المدرسين الذين يستخدمون اللغة العربية في المرحلتين الابتدائية والثانوية . وينطبق هذا أيضا على معظم المدرسين الذين يستخدمون الفرنسية في هاتين المرحلتين . فمن بين ٧١ ألف مدرس لم يزد عدد الفرنسيين عن عشرة آلاف . وكما سيتضح لنا لم تتخذ الحكومة التونسية أية خطوة نحو التوسع في التعريب ، مكتفية بمركز اللغة العربية الذي كان قائما من قبل .

ويلاحظ أن دول المغرب كانت تخصص جزءا كبيرا من ميزانياتها للتعليم ، بلغ في تونس نحو ٢٥٪ ولبنه زاد عن ذلك في الجزائر والمغرب نظرا لكثرة الأعباء التي خلفها العهد الاستعماري ، فقد بلغت نسبة الأمية في المغرب مثلا عند الاستقلال ٨٥٪ وفي الجزائر لم تستطع المدارس الابتدائية رغم الجهود الجبارة التي تبذلها الحكومة أن تستوعب أكثر من ١١٨ ألف ١٧٨٤٠٠٠ من مجموع الأطفال الذين هم في سن الإلزام وهو ٢ مليون ، فالنسبة لارتفاع عن ٤٧٪ وهي أعلى من ذلك بالنسبة للفتيات ، وفي الأقاليم خارج الجزائر ووهران .

وقد بلغ اهتمام المغرب بقضية التعليم الى حد انه اقام فى سنة ١٩٦٨ ثلاث وزارات لكل من المراحل التعليمية الثلاث : الابتدائى والثانوى والعالى . وقد بلغ عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية سنة ١٩٦٩ مليوناً ٩٠٠ الف ، وبالثانوى ٢٦٠ الف وهو يمثل نسبة ضئيلة اذا ما قورن بعدد تلاميذ الابتدائى .

بلغت نسبة المدرسين المغاربة (١) ٥٤٪ فى المدارس الابتدائية ، ٥٧٪ فى المدارس الفنية ، ١٢٪ فى المدارس الثانوية . ونظرا للاتجاه نحو التعريب فان المدرسين الأجانب لايتقدمون من فرنسا وحدها ، بل صار المشرق العربى يقدم نسبة كبيرة منهم . وكانت مصر هى التى تزود الجزائر والمغرب باكبر نسبة من هؤلاء ، غير أن المغرب بدأ منذ سنة ١٩٦٢ لأسباب سياسية يفضل عدم الاعتماد على دولة عربية واحدة . وفى الجزائر طبق التعريب بالتدريج فى المرحلة الإبتدائية وتلتها المرحلة الثانوية خطوة خطوة ويمكن القول أن ارتفاع نفقات التعليم ترجع الى سببين : الاعتماد على هذا العدد الكبير من المدرسين الموقدين من الخارج . وثانيا : وجود تلك الظاهرة العامة فى الأقطار النامية وهى أن معظم السكان هم فى سن أدنى من العشرين .

وإذا كان الاعتماد على الخارج ضروريا بالنسبة للمرحلتين الإبتدائية والثانوية فمن باب أولى أن تستعين دول المغرب العربى بالأساتذة الأجانب لتكوين هيئة التدريس بجامعاتهم . وقد تعجلت هذه الدول التوسع فى التعليم الجامعى وخاصة الجزائر ثم المغرب ، وذلك لمسى الحاجة الى الموظفين الفنيين سواء فى الادارة أو فى المهن الحرة . فهى إذن دعامة من دعائم استقلالها الفعلى .

وفى العهد الاستعمارى لم توجد بالمغرب العربى كلة سوى جامعة واحدة ، هى جامعة الجزائر التى أسسها الفرنسيون على نسق الجامعات

(١) انظر قسم التعليم فى الكتاب السنوى الفرنسى الذى يصدر لسج احوال المغرب العربى وقد راجعنا الاحصاءات حتى سنة ١٩٧٠ .
annuaire de l'Afrique du Nord
(المغرب العربى)

الفرنسية دون مراعاة للبيئة . ولذلك كان على الجزائر بعد الاستقلال أن تطورها أولا ، وقبل أن يكتمل هذا العمل عمدت الى انشاء جامعتين جديديتين احدهما في وهران سنة ١٩٦٦ ، والثانية في قسنطينة سنة ١٩٦٧ ثم اضافت ثلاث جامعات أخرى اقليمية .

اما في المغرب وتونس فقد كان يوجد بهما قبل الاستعمار معاهد اسلامية عالية على نمط الأزهر : أشهرها جامع القرويين في فاس والزيتونة في تونس . واتجه بعض المصلحين الى الدعوة لتطوير هذين المعهدين واعادتهما لتدريس العلوم الحديثة . غير أن الصلة كانت منقطعة تماما بين نظام التدريس ومناهجه في مثل هذه المعاهد وبين العلوم العصرية لذلك صار من الأيسر اتخاذ المعاهد العالية التي أسسها الفرنسيون نواة لانشاء الكليات الجامعية . هكذا طورت معاهد الرباط الى كليتين للأدب والحقوق سنة ١٩٥٨ كما طورت معاهد تونس الى جامعة تضم خمس كليات سنة ١٩٦١ ، وقد أدمج معهد الزيتونة في الجامعة وحول الى كلية للدراسات العربية والاسلامية . أما جامع القرويين فقد بقي محققا بنظامه التقليدي العتيق ونشأت مشكلة ايجاد العمل لخريجي هذا المعهد اذ أن المجالات محدودة بالنسبة لتخصصاتهم .

وتبدأ هذه الجامعات عادة باعداد الكليات النظرية ، فلم تنشأ كلية للطب مثلا في الرباط الا في سنة ١٩٦٩ ، وقد سارت جامعات المغرب على النظام السائد في فرنسا وهو أن تكون نواة الجامعة كليات أربعة فقط هي الطب والعلوم والآداب ثم الحقوق والعلوم الاقتصادية . أما الفروع الأخرى كالزراعة والهندسة فتخصص لها معاهد عليا .

وكنتيجة لهذا التوسيع السريع في تأسيس الجامعات لم يكن بالإمكان ايجاد هيئة تدريس مؤهلة تأهيلا كافيا للقيام بأعباء التعليم الجامعي في بعض الأحوال ، كذلك لم توضع شروط دقيقة لقبول الطلبة . فقد حدث أن احتج قدماء المجاهدين في الجزائر على حرمانهم من التعليم الجامعي ، واتهموا الجامعة بأنها ورثت الاستقراطية عن العهد الاستعماري . فاستجابت الحكومة لهذا الاحتجاج ومنحت قدماء المجاهدين فرصة للالتحاق بالجامعة دون اشتراط الحصول على الشهادة

الثانوية ، بل يكتفى باجتياز سنة اعدادية تحت اشراف الجامعة ولعل
مادفع الدولة الى هذا التساهل هو شعورها بالحاجة الى الخريجين
لسد النقص فى أجهزة الادارة والتدريس الخ ...

١ - التعريب :

تعريب الثقافة العامة : يمكن ان نميز بين ثلاثة اطرار عند تناول
التعريب . تعريب الثقافة ، ونعنى بذلك استخدام اللغة العربية فى مجالات
الاعلام والمسرح والكتب التى تتناولها الأيدي . ثم تعريب التعليم وتعريب
لغة الادارة . وقد يبدو غريبا الا يتمشى تعريب احد هذه القطاعات مع
تعريب القطاع الآخر ، وذلك لاعتبارات سياسية . ففى الجزائر مثلاً
حيث كانت تبدو اللغة العربية ضعيفة فى مجال الثقافة العامة اتبعت الحكومة
سياسة نشطة لتعريب التعليم ، وعلى العكس تتمتع اللغة العربية بانتشار أوسع
فى مجال الثقافة فى تونس بينما تعمدت الحكومة التونسية قصر التعليم
العالى على اللغة الفرنسية فى العقد الأول من الاستقلال تمشياً مع السياسة
التي تبنتها فى الماضى والتي استهدفت ربط تونس مع فرنسا والاقطار
الأفريقية الناطقة باللغة بالفرنسية فى مجموعة من الدول تكون اللغة
الفرنسية أداة اتصال وثيق فيما بينها فى مختلف المجالات ، وتعرف
هذه السياسة بالفرنكوفونية . أما المغرب فقد وقف موقفاً وسطاً بين
الاتجاهين السابقين .

ولعل الظروف التاريخية التى مر بها كل قطر من حيث تاريخ
استعماره وطبيعة علاقاته مع فرنسا هى التى أدت الى تلك الأوضاع
المتضاربة ، فقد شهدت تونس مثلاً نهضة ثقافية قبل سقوطها فى براثن
الحماية الفرنسية . ولم تعتمد سلطات الحماية الى محو شخصية البلاد
العربية ، وانما شجعت غالباً ازدواج اللغة فى مرحلة التعليم المتوسط .
ولذلك صار الجيل الحالى من المثقفين التونسيين يجيد اللغتين وهو
مايشتهر فى المغرب العربى باسم البيلانجزم Bilanguisme

ولم تنقطع صلات تونس فى عهد الحماية بالنهضة الأدبية فى العالم
العربى بل خرج بعض شعرائها مثل أبى القاسم الشاذلى عن الاطار المحلى

وصار يقرأ في مختلف البلاد العربية • وتنتشر الصحف اليومية العربية على قدم المساواة مع الفرنسية بل تتفوق المجلات الأسبوعية العربية على نظيراتها الفرنسية •

وعلى العكس من ذلك لم تكن تصدر في الجزائر سوى صحيفة يومية عربية واحدة هي الشعب وكانت أقل انتشاراً من صحيفة المجاهد التي تصدر بالفرنسية • أما الصحف الإقليمية فكانت لا تصدر إلا بالفرنسية « الجمهورية » في وهران « النصر » في قسنطينة بالرغم من أن هذه المدينة الأخيرة تعتبر المركز الرئيسى للثقافة العربية في الجزائر •

وفى المغرب انطبع الخلاف بين المستعمرين والمتفرنسين بسياسة الماريشال ليوتى أول مقيم عام فرنسى فى عهد الحماية ، فقد كان ليوتى معجباً بالتراث المغربى القديم ، ولذلك حافظ على مظاهره من عمارة وفن ، وشملت هذه المحافظة جامعة القرويين • وعندما قرر تخطيط مدين جديدة كان يقيمها فى جوار أسوار المدن القديمة حتى لا يزيل معالمها • وعلى هذا النسق فصل بين بيئتين ثقافيتين ، فترك المحافظين على الثقافة العربية يعيشون فى ظل المناهج التقليدية دون أن يتأثروا كثيراً بالأساليب العصرية ، وابتعدت الشقة بينهم وبين الذين اصطنعوا الثقافة الفرنسية من أبناء البلاد • ومن هنا كان الصراع فى المغرب أظهر منه فى تونس ، وأمتد الى داخل برامج الأحزاب السياسية فتبنى حزب الاستقلال المحافظة على التراث العربى الإسلامى واعطاء العهود الإسلامية مكان الصدارة فى مقررات التاريخ والعناية بالفلسفة الإسلامية فى مختلف مراحل التعليم •

وتصدى علماء جامعة القرويين لمناهضة الأفكار الحديثة بما فى ذلك الاشتراكية واعتبروها مستوردة من الخارج كما نتبين ذلك من المؤتمر الذى عقده سنة ١٩٦٤ • وغاضوا فيه فرض ضرائب التراكات •

ولا يقل الصراع بين أنصار الثقافتين فى الجزائر عنه فى المغرب أن لم يكن أشد عنفاً • ويرجع ذلك أيضاً الى ظروف تاريخية فمن المعروف أن الادارة الفرنسية عمدت الى محو الثقافة العربية فلم تبق حية الا بين

علماء الدين الاسلامى ، ولم تشجع الادارة الاستعمارية التعليم المزدوج .
وهنا أيضا اقتصرت دراسة العربية على المشتغلين بالشئون الدينية .
وحينما أرادت جماعة العلماء فى الثلاثينات أن تحيى الثقافة العربية
وتجعلها ملائمة لمتطلبات العصر ، جوبهت بمعارضة شديدة من الادارة
الفرنسية ، والواقع أن الجزائر لم تكن تعاني فقط من محرو شخصيتها
العربية وانما عانت أيضا من تفشى الأمية فعند الاستقلال قدر عدد
المتعلمين بالفرنسية بـ ١٠٪ وبالعربية بـ ٥٪ وأصحاب اللغة المزدوجة
٨٪ وترتب على ذلك أنه عندما حصلت الجزائر على الاستقلال لم تجد
الدولة أمامها سوى هذا الجيل الجديد ممن تلقى ثقافة فرنسية محضه
قادرا على تولى الوظائف الادارية والفنية . ولم يكن هناك بد من استخدامه
لسد العجز الذى نشأ فجأة بانسحاب الموظفين الفرنسيين ، بل ان هذا الجيل
الجديد لم يسد سوى قدر يسير من حاجات البلاد .

ومما يسترعى الانتباه أن تكوين هذا الجيل من الجزائريين المتعلمين
بالفرنسية قد تم فقط أثناء الثورة الكبرى أى خلال السنوات السبع
التي سبقت الاستقلال ، ان أرادت الادارة الفرنسية أن تواجه الثورة
ببعض الاصلاحات ومن بينها التوسع فى تعليم الجزائريين ، وكان أبناء
المستوطنين هم الذين يحتلون معظم الفصول فى المرحلة الثانوية . وتكاد
الجامعة تقتصر عليهم . وللمرة الاولى خصصت نسبة ١٠٪ للشبان
الجزائريين فى الجامعة . وبالتالي نستطيع القول أنه لو لم تعتمد فرنسا
الى نشر التعليم بين الجزائريين فى هذه الحقبة الأخيرة من عهدها
الاستعمارى لصارت سياسة التعريب أيسر تحققا ، ان أن الجيل الناشئ
من المتفرنسين سيجعل عرقلة التعريب دفاعا عن مصالحه الخاصة .

وانعكست آثار الصراع بين أنصار الثقافتين العربية والفرنسية على
الاتجاهات السياسية . فلاحظ مثلا أن المتشبعين بالثقافة الفرنسية مالوا
وقتا ما الى تحديد الصلات بالشرق العربى ، وعبروا عن ذلك أحيانا
بالتشبث بفكرة المغرب الكبير وأحيانا أخرى بإبراز النزعة الاقليمية الضيقة .
أما أنصار الثقافة العربية فتربطهم بالشرق صلات عاطفية وكثير منهم
نشأ بين معاهده : فبينما تركز الاذاعة الناطقة بالعربية على أخبار الشرق

العربى تعطى الاذاعة بالفرنسية أهمية خاصة لأخبار الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية .

ويتردد صدى التيارات الفكرية والسياسية بمجرد أن تظهر فى فرنسا على المتفرنسين فى المغرب العربى . فيلاحظ أن المظاهرات التى قام بها الطلبة اليساريون فى باريس فى مايو سنة ١٩٦٨ قد انعكس تأثيرها على طلبة الأقسام الفرنسية فى جامعات المغرب وإذا بالطلبة يقلدون زملاءهم الفرنسيين بالمطالبة بالاشتراك فى مجالس الكليات .

وقد أخرج ذلك حكومات المغرب الثلاث مما جعلها تفكر فى تخفيف الصلة بالثقافة الفرنسية . وأعلن الملك الحسن بهذه المناسبة أن سياسة فرنسا هى التى تضعف مركزها الثقافى فى المغرب ، ذلك أن بعض الأساتذة الفرنسيين وكثيرا ممن يعملون فى شمال إفريقيا هم أساتذة يساريون يقومون بنقل هذه الآراء والتيارات الى طلبتهم المغاربة .

يضاير كثير من الكتاب المغاربة الى معالجة شئون بلادهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مؤلفات باللغة الفرنسية ولا يعتبر ذلك تهديدا لشخصية المغرب العربية اذا كان الأمر يتعلق برسائل جامعية ولكن وجه المسألة يتغير تماما اذا اتخذ الأديب من لغة أجنبية أداة للتعبير عن أحاسيسه . وهذه الظاهرة شائعة فى الجزائر بصفة خاصة . فقد اضطر بعض كتاب المسرح والقصة الى اتخاذ اللغة الفرنسية أداة للتعبير ، أولا لأنهم ليس بوسعهم أن يخرجوا عنها ، وثانيا لأن جمهورهم من الجزائريين أنفسهم هو أكبر عددا . فالمسرحيات التى تعرض بالفرنسية كانت تلقى أقبالا أعظم من المشاهدين بينما يقل عدد الرواد اذا عرضت نفس الرواية بالعربية .

وقد أثير جدل بهذه المناسبة عند وصف هذا الانتاج الأدبى وهل يعد جزائريا أم فرنسيا ؟ وهل يكون جزائريا مجرد أنه تناول موضوعات محلية وخاصة تلك المسرحيات والقصص التى صورت حياة المجاهدين أثناء الثورة ؟ ويجب على ذلك بأن بعض الكتاب الفرنسيين اليساريين تناولوا نفس الموضوعات ، ولكن مما لاشك فيه أن البيئة التى عاشها الكاتب الجزائرى ومعاناته تترك انعكاساتها أيضا . ومن جهة أخرى

فان هؤلاء الكتاب يشعرون بالأسف لمعجزهم عن التعبير بلغة بلادهم ،
كما علق على ذلك الأديب الجزائري كاتب ياسين اذ قال اننى اشعر
باننى منفى وسط الثقافة الفرنسية .

تتصل كتابة التاريخ اتصالا وثيقا بتكوين الشخصية الوطنية -
وقد شهدت تونس فى القرن التاسع عشر محاولات عدة لتسجيل أحداث
القرن بطريقة وسط بين مناهج القدامى وبين المناهج الحديثة - يتضح ذلك
مثلا من كتاب صفوة الاعتبار ليبرم الخامس أو كتاب المسالك والممالك
لخير الدين ياشا التونسى . ثم خطا التاريخ خطوة أفضل نحو المنهج الحديث
عندما تناوله مؤرخ وأثرى معروف هو حسن حسنى عبد الوهاب الذى امتد
به العمر الى مابعد الاستقلال .

وقد بذلت الجزائر المستقلة جهودا عظيمة لتعريب كتابة التاريخ ،
فكانت أقسام التاريخ فى الجامعات الجزائرية هى أول ماعرب فيها .
وفى المراحل الابتدائية والثانوية سار تعريب مادة التاريخ والجغرافيا
بخطى أسرع وتم تعريب تدريس التاريخ حتى نهاية المرحلة الثانوية خلال
العام الدراسى ٧١/٧٢ .

وبينما نشرت وثائق ودراسات عديدة باللغة الفرنسية عن الثورة
الجزائرية الكبرى مازال الكتاب الجزائريون يتجنبون تناول الموضوع حتى
دعا الرئيس بومدين الى ضرورة طرق هذا الموضوع بالعربية ومن وجهة
النظر الوطنية . وقد تلى ذلك فعلا نشر العديد من المذكرات بواسطة
الشخصيات التى اشتركت فى الثورة الكبرى امثال بن بللا وبوضياف .

٢ - فى مجال التعليم :

اتبعت تونس فى العقدين الاولين من استقلالها سياسة تعليمية
تهدف الى ابقاء اللغة الفرنسية لغة متداولة بجانب العربية . وطبقا
لسياسة الفرنكفونية رأى المسئولون عن التعليم فى تونس بناء على نصيح
بورقيبة ان اتقان اللغة الفرنسية يفتح مجالا للعمل فى الدول الأفريقية
الناطقة بالفرنسية ويساعد على تكوين كفاءات فنية وإدارية بسرعة
أكبر . وعلى ذلك سارت خطة التعليم على أساس أن يقتصر فى السنتين

الأوليين على تعليم اللغة العربية ثم تدرس اللغة الفرنسية ابتداءً من السنة الثالثة الابتدائية وتزيد الساعات المخصصة لها بالتدريج حتى تصبح على قدم المساواة مع العربية في المرحلة المتوسطة ، فضلاً عن ذلك تدرس جميع العلوم التطبيقية والاجتماعية باللغة الفرنسية وعلى ذلك لا يبقى للعربية في المرحلة المتوسطة إلا الساعات المخصصة للغة والأدب العربي .

وقد استهدفت الخطة العشرية التي وضعت في سنة ١٩٥٩ للتعليم مجو الأمية في خلال عشر سنوات وصرحت وزارة التعليم في سنة ١٩٦٩ أنها صارت تستوعب مائة في مائة من جميع الأطفال الذين هم في سن الالتزام (٧٧٠.٠٠٠) .

والى جانب المدارس الحكومية تزكت تونس للمدارس الخاصة حرية كبيرة في إدارة شئونها ووضع برامجها وعلى ذلك بقيت معاهد فرنسية عديدة تعمل طبقاً للنظام السابق كما أن المعاهد المهنية استخدمت الفرنسية .

افتتحت جامعة تونس سنة ١٩٦١ وهي تضم خمس كليات : الآداب ، الحقوق والعلوم الاقتصادية ، والعلوم ، والطب . وهذه كلها تستخدم الفرنسية دون غيرها في التعليم باستثناء قسم اللغة العربية في كلية الآداب . أما الكلية الخامسة فهي كلية العلوم الإسلامية التي نشأت في إطار السياسة العلمانية وضيئت الى الجامعة ١٩٥٧ .

قامت فرنسا حسب الاتفاقية الثقافية لسنة ٥٩ بتأسيس الكليات الأخرى التي لا تدخل ضمن الجامعة التونسية وأهمها كلية للهندسة وأخرى للإدارة مما سيكون له أثر على إبقاء اللغة الفرنسية مستخدمة في الشؤون الإدارية كما اختارت فرنسا تونس لتكون مقراً لمعهد لتكوين الاطارات الفنية الخاصة بالدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية .

وفي المغرب كان تعليم الفرنسية يبدأ كذلك من السنة الثالثة الابتدائية غير أن العلوم الاجتماعية تدرس بالعربية في مدارس الدولة على اختلاف مراحلها وخصصت بعض الثانويات لتدليم جميع المواد بالعربية ، وترك

لبعض المدارس الخاصة الفرنسية السابقة استقلال ادارى حسب الاتفاقية الثقافية ويميل ابناء البورجوازية العليا والحكام الى ارسال ابنائهم وبناتهم الى هذه المدارس ولعل هذا من الاسباب التى اخرجت التعريب مع انه هدف من اهداف الحكومة المعلنة .

وحينما تأسست جامعة الرباط بعيد الاستقلال اتفق على جعل اقسام كليتى الآداب والحقوق مزدوجة ، فهناك قسم للتاريخ مثلا يستخدم العربية ونظير له يستخدم الفرنسية وهكذا الأمر بالنسبة لكلية الحقوق . وكان العنصر الفرنسى غالبا على الجامعة سواء من حيث عدد الأساتذة أم من حيث تولى الفرنسيين للمراكز الادارية العليا ، وبالتدريج أخذت الأقسام العربية تنمو ولكن عندما افتتحت كليات جديدة للعلوم ثم للطب فى سنة ١٩٦٩ ازدادت الحاجة من جديد الى استخدام أساتذة فرنسيين وعندما تازمت العلاقات بين المغرب وفرنسا بسبب مقتل بن بركة رأت الحكومة أن تقلل من أعضاء البعثة التعليمية كما أن فرنسا نفسها خفضت من معونتها الفنية للمغرب وهى تشمل دفع مرتبات المدرسين . غير أن المسؤولين عن الحكم الذين يفضلون تعليم ابنائهم فى المدارس التى تسيير على برامج فرنسية لم يستطيعوا عمليا تنفيذ هذه الخطة فازداد على العكس عدد أعضاء البعثة التعليمية الفرنسية فى سنة ١٩٦٨ .

واثناء تازم العلاقات أرادت بعض الدول الأوربية الأخرى أن تستغل الفرصة لنشر ثقافتها ولاسيما أسبانيا فأنشأت مدرستين فنييتين بالدار البيضاء والرباط علاوة على جامعة مصغرة فى طنجة تستخدم اللغة الأسبانية . كذلك تنافستا كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا على نشر ثقافتهما فى المملكة المغربية .

ومن أبعد المعاهد الفنية أثرا فى هذا الصراع التعليمي مدرسة الادارة التى أسسها اليونسكو فى المغرب التى جعلت من الفرنسية لغة التعليم وذلك لتستوعب طلبة غرب أفريقيا الفرنسية أيضا ، وقد تكون عديد من الاداريين المغاربة فى هذا المعهد الذى لايقبل الطلبة الا بامتحان يجرى باللغة الفرنسية . ومن الطبيعى أن تفضل الحكومة الاعتماد على هذه

الكفاءات بينما يشكو طلبة جامعة القرويين والثانويات المعربة من عدم وجود مجالات لهم في العمل .

وتعرض المدرسون لضغط أنصار الثقافتين ويتضح نفوذ حزب الاستقلال على مدرسي اللغة العربية والعلوم الدينية بينما يتأثر غيرهم بالتيارات اليسارية . وقد وجد المتفرنسون في الدعوة إلى إحياء البربرية فرصة للتهرب من التعريب . فنجد أحد زعماء الحركة الشعبية وهو أوردان ينادى بتحسين مستوى الإذاعات البربرية . ويلاحظ أن الجامعات التي تأسست فيما بعد أنشأت أقساما عربية فقط في الكليات النظرية على الأقل مثل جامعة فاس .

لقد بدأت الجزائر التعريب من الصفر عند الحصول على الاستقلال وتعثرت في قضية التعريب غير أن تصميم الحكومة الجزائرية جعلها تسبق جارتها تونس والمغرب في تعريب بعض قطاعات التعليم العالي ، فقد ألغت بعض الأقسام الفرنسية من كليات الآداب مثل التاريخ والجغرافيا ، وذلك لأن تدريس هاتين المادتين قد تم تعريبه على جميع المراحل .

وكانت الخطة تقضى بتعريب التعليم الابتدائي ثم المتوسط سنة بعد أخرى وبالفعل نفذ تعريب السنة الأولى الابتدائية في العام الدراسي ١٩٦٤/٦٣ ثم توقف لعدم وجود امكانيات (١) لاستقدام عدد كاف من أقطار المشرق العربي ، وفي سنة ١٩٦٧ عربت السنة الثانية الابتدائية ، وفي سنة ١٩٦٩ عربت السنة الثالثة ، وتوالى عملية التعريب بعد ذلك . هذا علاوة على وجود معاهد إسلامية قديمة كانت تستخدم اللغة العربية في العهد الاستعماري ثم حولت إلى مدارس ثانوية حديثة تعتمد اعتمادا تاما في تدريس مختلف المواد بها على اللغة العربية .

وفي رأينا أن التعثر الذي صلب التعريب في السنوات الأولى تزول أسبابه بالتدريج حيث أنه أخذت تتكون أجيال من المدرسين الجزائريين القادرين على التعليم بالعربية وكان هذا التكوين يتطلب بعض الوقت فقد

(١) عثمان سعدى : قضية التعريب في الجزائر .

أوفدت ١٥٠٠ بعثة للمدارس والجامعات بالبلاد العربية كما قرر مؤتمر المعلمين المنعقد في بيروت سنة ١٩٦٢ مساعدة الجزائر على التعريب، وحتى السبعينات لم يظهر تفكير مافى أن تعرب كليات العلوم أو الطب ولكن الأمر الذي يقتضى التساؤل هو أنه أسست جامعات جديدة في قسنطينة وهران بديء بالأقسام الفرنسية وكان لابد من صراع بين المثقفين ثقافة عربية وبين المتفرنسين وهم أصحاب نفوذ في أجهزة التعليم العالى حتى تمكن الأولون من انشاء اقسام عربية في كليات الآداب في سنة ١٩٦٨ . وكانت جامعة الجزائر قد افتتحت القسم العربى بالحقوق في نفس العام .

ومن الأسباب التى عوقت عملية التعريب واعطت حجة لأنصار الثقافة الفرنسية ، هو أن مدرسى اللغة العربية خلال السنوات الأولى من الاستقلال كانوا متفاوتين من حيث درجة الكفاءة نظرا لاضطرار الجزائر الى استقدام اعداد كبيرة دفعة واحدة ، وينتمى هؤلاء المدرسون الجدد الى مصادر ثقافية متعددة ، بعضها يعود الى التعليم الدينى التقليدى ، والبعض الآخر الى التكوين التربوى الحديث .

الإدارة :

شاع استخدام اللغة الفرنسية فى المكاتبات الحكومية فى أقطار المغرب الثلاثة ، غير أن الإدارة فى كل من تونس والمغرب استخدمت اللغة العربية فى بعض الحالات حتى اثناء عهد الحماية . وبعد الاستقلال استخدمت الإدارة لغة مزدوجة مع اتجاه مطرد الى تغليب اللغة العربية . أما الجزائر فقد واجهت صعوبة كبرى فى تعريب لغة الإدارة .

لقد نص دستور الجزائر الصادر فى سنة ١٩٦٢ على أن العربية هى لغة البلاد الرسمية ، الا أن الموظفين لم يأخذوا هذا النص مأخذ الجد ، الى أن اصدر هوارى بومدين فى ابريل سنة ١٩٦٨ قانونا بأن اللغة العربية ستصبح اجبارية ابتداء من سنة ١٩٧١ ، وهو يعتبر من أبرز المتحمسين للتعريب فى الجزائر ، لذلك أخذ يذكر فى خطبه المتوالية أنه ينوى تطبيق هذا القانون بالفعل ، بالرغم من أن ذلك يؤدى منطقيا الى الاستغناء عن الموظفين الذين لايقبلون على دراسة اللغة العربية . وتسهيلا لتعريب الإدارة افتتحت الحكومة فصولا ليلية لتعليم الموظفين اللغة العربية . ومع ذلك لم يخل الأمر

من عقبات • فالعمل الحكومى يجرى على فترتين ومن ثم لايتوفر وقت كاف فى المساء للدراسة • ثم ان كثيرين ممن يجهلون العربية هم من حملة الشهادات المتوسطة الذين يعملون فى وظائف كتابية وفى الحسابات • ومن هؤلاء عمال البرق والبريد • وقد يثير هؤلاء من مسألة التعريب قضية اجتماعية فيحتجون بحقوق الطبقة العاملة التى لايمكن الاستغناء عنها حسب قوانين العمل التى تضمن لهم عدم الفصل التعسفى • وبالإضافة الى ذلك وضع فريق من كبار الموظفين المتفرنسين العقبات لتعطيل التعريب حماية لمصالحهم •

وخلاصة القول ان دخول الجزائر فى ازمة السلطة القائمة على المواجهة بين العسكريين والاسلاميين طرحت من جديد مشكلة التعريب فبينما تشدد الاسلاميون فى تعميم استخدام اللغة العربية فى المجالات المختلفة عادت الحكومة العسكرية الى التلكأ فى قضية التعريب كنوع من رد الفعل على اتجاه الاسلاميين ، كما ظهر تيار معارضة آخر للتعريب يتمثل فى حركة الديمقراطية والثقافة التى ينادى بها قسم كبير من البربر يسعى للحفاظ على تراثه الخاص •

الفصل السابع والعشرون

العلاقات المغربية

- ١ -

عندما تقرر تأسيس الاتحاد المغاربي في فبراير ١٩٨٩، أدخلت كل من ليبيا وموريتانيا في الاتحاد بينما كان الاتجاه خلال الخمسينات والستينات هو قصر فكرة التجمع على الاقطار الثلاثة تونس والجزائر والمغرب . وقد اتبعنا في هذه الدراسة الخطة القديمة لمنهزم الاتحاد المغربي . ذلك لان عمق تأثير التاريخ الحديث وخاصة عهد الاستعمار الفرنسي جعلت أدوات البحث أيسر منالا بالنسبة لهذه الاقطار من حيث الرجوع الى المصادر الحديثة والوثائق المنشورة الخاصة بالعهد الاستعماري . ورغم اختلاف الوضع القانوني بين الجزائر التي ضمت الى الأراضي الفرنسية منذ ١٨٤٨، وبين تونس والمغرب التي وضعتا تحت نظام الحماية فقد التحمت النخبة في الاقطار الثلاثة وتبذلت المساعدات بين انحركات الوطنية كما تجلى ذلك من خلال تأييد الوطنيين في تونس والمغرب للثورة الجزائرية الكبرى .

اما ليبيا وموريتانيا فقد كان لكل منها خصوصيته التاريخية فليبيا كيان حديث بالقياس الى جارتها مصر وتونس وبينما ارتبط تاريخ برقة بمصر كانت الصلات قوية بين سكان طرابلس وجيرانهم في الغرب ومن هنا تنقسم خصوصية التاريخ الليبي بانها كانت حلقة اتصال بين المشرق والمغرب .

كذلك ظلت موريتانيا تشكل اداة اتصال بين العالم العربي في الشمال والعالم الافريقي الزنجي في الجنوب وحتى سنة ١٩٦٠ ألحقت موريتانيا بمجموعة اقطار غرب افريقيا التابعة لفرنسا أي انها خلال العهد الاستعماري كانت أكثر اتصالا بدار عاصمة المجموعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية منها بجارتها الشمالية المملكة المغربية وبعد الاستقلال صارت لها مشكلاتها الخاصة مثل استخدام العربية واعتراض ربع السكان من الزوج على جعلها اللغة الرسمية كما شهدت موريتانيا أزمة جدود مع السنغال .

وفى العصور الوسطى الاسلامية درج الكتاب على التمييز بين المشرق والمغرب دون تحديد دقيق للموقع الذى يفصل بين المنطقتين والأرجح أن مدينة طرابلس اعتبرت هى بداية ما عرف باسم المغرب الاسلامى ويعرف تاريخ الأدب العربى قضية التنافس الثقافى بين المشرق الاسلامى ومغربه .

لقد تبنت الحركات الوطنية ، رغم انفصالها فى الواقع ، مبدأ التضامن المغربى ، وكثيرا ما أعطيت له الأولوية على التضامن العربى ، بل كان بعض الزعماء يستبدل فكرة التضامن الاسلامى بالعربى ولكنه يستبقى فى جميع الأحوال مبدأ المغرب الكبير . وبمجرد أن حصلت كل من تونس والمغرب على الاستقلال بادرتا الى عقد معاهدة صداقة وتحالف فيما بينهما . وكان يظن أن استمرار خضوع الجزائر للاستعمار هو الذى يعرقل مشروع المغرب الكبير . وقد تبين خطأ هذه النظرية بعد قليل ، الا أن أحدا لم يدرك ذلك فى سنة ١٩٥٨ حينما وصلت الفكرة الى أعلى مراحلها . ويقال أن الشروع فى إقامة أجهزة اتحادية باسم المغرب انما كان رد فعل على قيام اتحاديين آخرين فى المشرق العربى فى نفس التاريخ هما : الجمهورية العربية المتحدة ، والاتحاد الهاشمى الذى جمع بين العراق والأردن .

وقد تبنت الدعوة الى مؤتمر طنجة الهيئات الشعبية : حزب الاستقلال المغربى والدستور الجديد التونسى وجبهة التحرير الجزائرية وتم ذلك بعيدا عن الجهات الرسمية ، ولعل ذلك راجع الى أن الجزائر لم تكن قد حصلت بعد على الاستقلال . فرؤى اتاحة الفرصة لجبهة التحرير لكى تشترك على ففص المستوى مع حزب الاستقلال المغربى والحزب الدستورى الجديد التونسى .

أقر المؤتمر الذى انعقد فى المدة من ٢٨ - ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٨ أن فكرة المغرب الكبير هى جزء من حركة الوحدة العربية . وهو مقتنع بأن اليقست قد حان لتجسيم هذه الادارة فى الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم . وقرر أن يعمل على تحقيق هذه الوحدة ، ويعتبر أن الشكل الفيدرالى أكثر ملاءمة للمواقع فى البلاد المشتركة فى هذا المؤتمر . ولهذا الغرض يقترح المؤتمر أن يشكل فى المرحلة الانتقالية مجلس استشارى للمغرب العربى منبثق عن المجالس الوطنية

المحلية في تونس والمغرب . وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية .

(ويوصى المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية ، وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ، ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي) . (ويوصى المؤتمر بحكومات أقطار المغرب بالألا تربط منفردة ماضي شمال أفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع الى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية) .

ثم قرر المؤتمر تأسيس أمانة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته ، تؤلف من ستة أعضاء ، بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر . وتنقسم الى مكتبين : أحدهما بالرباط ، والثاني بتونس . وتجتمع الأمانة دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب .

كانت التوصيات الوحيدة التي وضعت موضع التنفيذ هي تكوين الحكومة المؤقتة الجزائرية . أما التوصيات الخاصة بالاتحاد الفيدرالي فقد بقيت حبرا على ورق . ويلاحظ أن هذه التوصيات لمحت الى انتقاد المشروع الذي اقترحه بورقيبة والذي استهدف ربط شمال أفريقيا في صورة اتحاد غامض مع فرنسا اسماء الكومنولث مقابل حصول الجزائر على الاستقلال .

٢ - تعثر مشروع الاتحاد المغاربي :

أن العقبة الكأداء التي اصطدمت بها هذه النوايا في الاتحاد انما هي النعرة الاقليمية التي ترسخ قواعدها بمجرد أن تظهر دولة حديثة السي وجود ، وتشرع في اتخاذ شعارات الدولة التامة السيادة من علم وجيش وسفارات تمثلها في الخارج وقانون جنسية خاص بها . وسرعان ما تتحول هذه الجنسية الى شعور قومي . هكذا نشأت القوميات الاقليمية في أجزاء العالم العربي .

ومما زاد مشروع المغرب (١) الكبير بعدا عن التحقيق ، التنافس الذي

(١) السياسة الدولية عدد اكتوبر ١٩٧٠ .

دب بين حكوماته المختلفة على الزعامة . وربما تطلع محمد الخامس الى هذه الزعامة بحكم هيبة أسرته التقليدية ودوره فى الكفاح الوطنى . ثم ان امكانيات بلاده تفوق تونس من جميع الجهات . والجزائر لم تستقل بعد . ولعل فى تغيير اسم البلاد من مراكش الى المملكة المغربية ما ينم على هذا التطلع ، اذ صار اسم الدولة مطابقا للمنطقة بأكملها .

ورغم ان تونس هى أصغر الأقطار من حيث عدد السكان والمساحة فان ذلك لم يمنع بورقيبة بدوره من الطموح الى زعامة المغرب ولو اقتصر الأمر على تونس والجزائر وحدهما . ويتضح ذلك من المقترحات التى قدمها لحل المشكلة الجزائرية . ففى سنة ١٩٥٧ دعا الى قيام اتحاد بين تونس والجزائر على ان تمنح فرنسا الاستقلال للآخيرة ، وفى مقابل ذلك تحصل على امتيازات اقتصادية فى الدولة الجديدة موسعة . وخلص بورقيبة من هذه الفكرة الى مشروع كومنولث فرنسى فى شمال افريقيا . وقد تلقف بعض الأمريكيين هذه الفكرة ليقترحوا على أساسها مشروع حلف عسكري للحوض الغربى من البحر المتوسط . ولم تعد هذه الأفكار جميعا مرحلة الاقتراحات ، فضلا عن ان مؤتمر طنجة سرعان ما أعلن نبذه لها .

وقبل ان يظهر المنافس الثالث على زعامة المغرب العربى تازمت العلاقات بين تونس والمغرب بسبب اعتراف الأولى بموريتانيا مما ادى الى سحب السفراء . وعندما تجددت الدعوة على أسس اقتصادية فى سنة ١٩٦٤ سعى بورقيبة لضم ليبيا الى المغرب الكبير ، وذلك بهدفين الأول ايجاد أطراف أكثر عددا مما يعرقل استقطاب الزعامة فى المغرب أو الجزائر بصفة خاصة التى صارت لها امكانيات أعظم لزعامة المغرب . ثانيا : الاستفادة من موارد ليبيا الاقتصادية ، وشعور تونس بالحاجة الى حل مشكلة البطالة المتفشية فيها بايجاد مجالات أوسع للعمل فى ليبيا .

قلنا ان استقلال الجزائر زاد من حدة الصراع حول زعامة المغرب . فقد اكتسبت البلاد شهرة نضالية ممتازة بين دول العالم للدور البطولى الذى قامت به ابان ثورتها المسلحة . وقد خرجت من هذا الصراع مستكملة لسيادتها وأراضيها التى شملت الصحراء الكبرى . وبذا صارت اكبر دول المغرب من حيث المساحة فضلا عن ان استقلال النفط فى هذه الصحراء

كان قد بدأ يؤتى شعاره ، ويشير الى احتمالات ثروة معدنية كبيرة فى المستقبل وبالإضافة الى ذلك كان نظام الحكم فى الجزائر نقطة اجتذاب للعناصر التقدمية فى المغرب وخاصة الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية الذى لم يوافق حكومة الرباط على استخدام القوة لتعديل الحدود .

وتعتبر مسألة الحدود مظهرا بارزا على نمو النعرة الاقليمية ، وهى التى قضت على التفكير الجسدى فى المغرب الكبير . بعد أن كان يظن بأن استقلال الجزائر يمكن أن يساعد على تحقيقه . ويرجع الخلاف على الحدود الى عهد الحكومة المؤقتة الجزائرية . فقد تعرضت لمطالب اقليمية من المغرب وتونس . بينما شعرت هاتان الأخيرتان بأحتمال قرب استقلال الجزائر . ووعدت الحكومة المؤقتة ببحث هذه المسألة بعد الانتهاء من الكفاح ضد الفرنسيين ، الا أنه بعد الاستقلال تمسكت الجزائر بالنظرية القائلة أن الدول الأفريقية يجب أن تراعى الحدود التى رسمت فى عهد الاستعمار . وقد رأينا كيف أن تونس أيدت هذه النظرية بمناسبة مطلب المغرب فى موريتانيا ، ولذلك لم تلح فى مطالبتها الاقليمية . بينما تشدد المغرب واتهم الجزائر بالمتنكر للوعود السابقة .

وتضم منطقة تندوف التى طالبت بها المغرب مناجم غنية بالحديد . بالإضافة الى الغاز الطبيعى . لذلك قيل أن بعض الشركات حرضت المغرب على استخدام القوة ، لأنها تفضل التعاون مع الحكومة المغربية وتخشى من استثمار أموالها فى الجزائر حيث تسود الاتجاهات الاشتراكية والدعوة الى تأميم وسائل الانتاج .

وفى أكتوبر سنة ١٩٦٢ تمكن الجيش المغربى من احتلال بعض المواقع وتوغل الى مسافات بعيدة فى بعض المناطق داخل الجزائر . وكان للحرب بين دولتين عربيتين صدى بعيد فى العالم العربى حيث جرت عدة محاولات للوساطة عن طريق الجامعة العربية الا أن المغرب كان يشعر بأن الخلاف بين فريق المحافظين والتقدميين قد ينعكس على هذه الوساطة فلا يتوفر فيها الحياد . ومن المؤسف أن كلا الطرفين المتنازعين رفض فى نهاية الأمر وساطة الجامعة العربية أو اجتماع قمة لرؤساء الدول العربية الخمس الواقعة فى افريقية بالاشتراك مع دولة افريقية سادسة . وتقبلا بدلا عن (المغرب العربى)

ذلك عقد مؤتمر رباعي بالاشتراك مع كل من مالي واثيوبيا ، وهو المؤتمر الذي انتهى باتفاقية باماكو فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، ومما جاء فى هذه الاتفاقية -قرار بايقاف القتال فى موعد اقصاه الثانى من نوفمبر سسنة ١٩٦٢ وانسحاب القوات الى الحدود السابقة على ان تحل محلها قوات من مالي واثيوبيا بعد أن تجرد من السلاح • ولكن قبيل ايقاف القتال أسرعت فرقة جزائرية خفيفة الى التوغل داخل الاراضى المغربية حيث احتلت واحة فجيج • وبذا صار الانسحاب الى الحدود السابقة مطلباً للطرفين المتنازعين بعد أن كان مطلباً جزائرياً من طرف واحد •

ومهما كانت المشاعر العنيفة التى اثارها القتال فى حينه فانه لم يترك اثرا طويلا الذى على العلاقات بين الدولتين • ويمكن القول أنه كان نتيجة وليس سبباً فى النعرة الاقليمية المتفشية • فبعد وقت قصير تم تبادل الأسرى وتوقف المغرب لفترة عن إثارة مطالبه فى الحدود ، ولذلك لم تبقى حاجة الى وجود قوات اجنبية • وفى سنة ١٩٦٨ فتح الطريق على الحدود لمرور البضائع ، وكان ذلك خطوة أولية نحو مزيد من التقارب •

ويلاحظ أن الحكومة الجزائرية أخذت زمام المبادرة (١) نحو تنشيط العلاقات بين دول المغرب على أساس اتفاقات ثنائية كانت هى محورها • وفى ١٩ يناير سنة ١٩٦٩ وقعت اتفاقية تعاون وحسن جوار مع المغرب • وتلافاً بعد قليل اتفاقية أخوة وصداقة مع الحكومة الليبية فى نهاية عهد الملك أدريس السنوسى • وأخيراً عقدت معاهدة ثالثة لحسن الجوار مع تونس • وعلى اثر تصفية الخلافات على الحدود توقفت الحملات الاعلامية التى كانت تشن باسم الدول التقدمية على المحافظين والعكس بالعكس •

ومن مظاهر التهذئة للصراعات الاقليمية أن الحكومات المغربية سلمت براقية التقسيم الى الكيانات القائمة وصارت تنظر الى مشروع المغرب الكبير على أنه مجرد تعاون فى المجالات الاقتصادية والثقافية دون التفكير فى تنازل الدول عن أى شىء من سيادتها لحساب هيئة اتحادية مهما كانت

(١) انظر نصوص هذه الاتفاقيات فى مجلة

هذه الهيئة محدودة السلطات . وهى روح تختلف عن تلك التى سادت مؤتمر طنجة سنة ١٩٥٨ .

وفى هذا الاطار عقدت اتفاقية افرام بين الجزائر والمغرب تضمنت الاعتراف بالحدود القائمة ، ويعد ذلك بمثابة تنازل عن المطالب المغربية السابقة . وفى مقابل هذا التنازل منح المغرب حق المساهمة فى انشاء الشركات التى تستغل الحديد فى مناجم غار جبيلات الغنية . كما اشارت الاتفاقية الى تنشيط التبادل التجارى بين البلدين .

وقد وصفت الاتفاقية المعقودة بين الجزائر وليبيا فى اول فبراير سنة ١٩٦٩ بانها معاهدة اخوة وصداقة ومدتها عشرون سنة ونصت على التشاور فى الشئون الدولية وعدم عقد اتفاق مضاد لمصالح الطرف الآخر . وألحقت بها اتفاقية تجارية تنص على تسهيلات فى تبادل البضائع والمعلومات والخبرات . كذلك اقرت الاتفاقية المعقودة مع تونس خط الحدود القديم طبقا للنظرية الجزائرية . وفى مقابل ذلك وعدت الجزائر بمد بعض أنابيب النفط عبر الاراضى التونسية .

ومهما كان الاتجاه ضعيفا نحو بناء المغرب الكبير فى المجال السياسى فانه قد حدث منذ سنة ١٩٦٤ نزوع قوى الى ادخال ليبيا فى مفهوم المغرب الجغرافى . ومن المعروف تاريخيا ان ليبيا كانت دائما حلقة اتصال بين المشرق والمغرب .

وفى البداية شجعت المملكة المغربية اجتذاب ليبيا السنوسية الى مشروعات المغرب الكبير ، الى ان وقعت الحركة الجمهورية فقتل ميزان القوى فى منطقة المغرب ، اذ ان القذافى فى شعاراته المعلقة كان يبدو اقرب الى الجزائر مع الاختلاف حول نظرية الوحدة العربية . فحسبما نادى به القذافى رجحت فكرة اتحاد شامل على اتحاد جزئى يضم دول المغرب . فلما فترت هذه الافكار ، صار هناك اتجاه الى توثيق الروابط الثنائية بين ليبيا و الجزائر . وازداد تقارب الدولتين بمناسبة الاتفاق على مساعدة البوليساريو فى الصحراء الغربية فى مواجهة المملكة المغربية .

أما تونس فقد نظرت حكومتها بعين القلق الى تغير النظام فى ليبيا .

وخاصة أنه ظهر احتمال في وقت ما يشير الى إمكان قيام اتحاد بين ليبيا ودول أخرى في المشرق . على أن الحاجات العملية كانت أكثر الحاسا فوجود عدد كبير من العمال التونسيين في ليبيا أزال الخلافات التي كانت متوقعة بعد قيام النظام الليبي المعادي للغرب ، والذي يختلف اختلافا بينا عن نظرة بورقيبة الى العلاقات الدولية .

وعلى أية حال فإن معارضة اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل جاءت لتغطي على تلك الخلافات . ذلك أن النظام التونسي رغم صداقته التقليدية مع الغرب رأى في مساندة ركب الدول العربية التي قررت في مؤتمر بغداد مقاطعة مصر مصلحة لبلاده . ومن المفازقات أن بورقيبة كان من رواد الدعوة الى عقد صلح مع اسرائيل . أما في سنة ١٩٧٩ فقلب مواقفه رأسا على عقب وانتهن فرصة مقاطعة مصر ونقل مقر الجامعة العربية الى تونس لكي يستعمر هذا الانقسام العربي الجديد للمصلحة الاقليمية .

انعكست التقلبات المفاجئة التي تميزت بها شخصية القذافي على حركة التجمع المغاربي وذلك بمحاولة تكوين مجاور داخل المغرب الكبير غير أن موارد بلاده البترولية لم تكن كافية لتحقيق زعامة تلك المحاور فقد أشرقا الى الجهة التي لم تدم سوى بضعة أيام من يناير ١٩٧٤ التي أعلن فيها عن اتحاد اندماجي بين ليبيا وتونس ذلك الاتحاد الذي استنكره بورقيبة بعد أيام .

ومن أغرب الاتفاقات التي تمت في إطار المحاور التي سعى لها القذافي اتفاق وجدة في سنة ١٩٨٤ ويبدو أن الرئيس الليبي هو الذي بادر باقتراح اتفاق اتحاد قريب من صورة الفيدرالية مع المملكة المغربية رغم ما بين الدولتين من تناقض في نظام الحكم والتوجهات الخارجية وكانت مفاجئة للقذافي عندما قبل الملك هذا الاقتراح وبناء عليه تم اجتماع في وجدة على الحدود المغربية الشرقية أغسطس ١٩٨٤ حيث تمت الموافقة المبدئية على هذا الاتحاد .

وتعود المفاجئة الى سلسلة طويلة من الخلافات التي حكمت العلاقات بين الدولتين فقد ألقى الملك على القذافي مسؤولية التحريض على هجوم قصر الصخيرات سنة ١٩٧١ بل أشار في مذكراته الى أن القذافي اشترك

فى تدبير حادث الاعتداء على طائفته فى العام التالى (١) ، لدرجة انه طلب الى بومدين فتح المجال الجوى للجزائري للطائرات الليبية كيما تكفل المؤامرة بضرب قصر الرباط اذا ما اقلت الملك من الاعتداء عليه فى الجو . ويضيف الحسن أن بومدين استشاط غضبا مما يدل على أن العلاقات الجزائرية المغربية كانت قد تحسنت منذ تسوية أزمة الحدود ولم تتعكر مرة أخرى الا بسبب الصراع حول الصحراء المغربية . وقد كانت الصحراء نفسها هى من اقوى عوامل الخلاف بين ليبيا والمغرب فان أحد مؤسسى حركة البوليساريو كان طالبا مغربيا منتقيا الى الحزب الشيوعى المغربى وحينما طرد من الحزب توجه الى القذافى وعرض عليه تزويد حركة البوليساريو بالسلح وجاءت استجابة الرئيس الليبى بالايجاب وطلب السماح لمرور هذه الأسلحة عبر الأراضى الجزائرية . ولم يكن تأييد الحركة المناهضة للمغرب فى الصحراء قد توقف حينما اتفق على عقد معاهدة وجدة لذلك كان على الملك أن يبرر هذا التحول المفاجئ فى سياسته نحو القذافى ليس أمام شعبه فقط بل أمام الأمريكيين الذين دهشوا ازاء هذا التحول فقد كانت سياسة القذافى العامة وتدخله فى تشاد بصفة خاصة تثير ردود فعل معادية لدى الادارة الأمريكية . وهكذا طلبت الى الملك تفسير هذا التحول وكان جوابه هو أنه يأمل من وراء المعاهدة توقف ليبيا عن مساعدة البوليساريو ومن ثم انقاذ حياة الألوف من أبناء شعبه ولكن بوش ، نائب الرئيس فى ذلك الوقت ، لم يقتنع بهذا التبرير . فقد كانت قضية الصحراء تتصل بشكل أو بآخر بالحرب الباردة ، فليبيا والجزائر حليفتا الاتحاد السوفيتى هما اللذان يساعدان حركة البوليساريو بينما يضطر المغرب الى مجابتهتا مستعينا بالمساعدة الأمريكية .

اعتبرت الجزائر اتفاق وجدة موجها ضدها سيما وأن تونس أغرقت بالانضمام اليه واثرت تحفظ تونس ازاء هذا المشروع قرر القذافى طرد ٢٠ ألف عامل تونسى من البلاد (٢) .

واذا ما بحثنا فى التوجهات السياسية لأقطار المغرب العربى نجد أن الجزائر كانت أقربها الى ليبيا وبمناسبة الغارة الأمريكية المفاجئة على

(١) الملك الحسن : ذاكرة ملك . صفحة ٨٥ وما بعدها .

(٢) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٨٤ .

طرابلس في أبريل ١٩٨٦ حدث نوع من التقارب بين الدولتين المغربيتين تمثل في لقاء قمة بين الشاذلي بن جديد والقذافي .

أما الخطوة الحاسمة في حركة الاتحاد المغاربي فجاءت في إطار عمليات تجمع شهدتها المشرق العربي بين عامي ١٩٨١ - ١٩٨٩ فعلى نمط مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون الرباعي أعلن في ١٧ فبراير ١٩٨٩ عن قيام اتحاد مغاربي دل في بداية الأمر على طموح أصحابه وجديتهم فقد تضمن إعلان الاتحاد في مدينة مراكش تكوين مجلس رئاسي للدول الخمسة المؤسسة والتي شملت موريتانيا لأول مرة في مثل هذا التجمع كما اشتملت الخطة على تكوين أمانة عامة وأجهزة اتحادية وأعلن عن إصدار بطاقة مغربية تسمح للمواطنين في الأقطار الخمسة بحرية المرور عبر الحدود .

وكانت عوامل النجاح تبدو متوفرة لهذا التجمع فهناك الاتصال الجغرافي والتراث التاريخي والمشكلات الاقتصادية المتماثلة . وباستثناء ليبيا تعاني أقطار المغرب من الانفجار السكاني ونقص الغذاء والاضطرار الى الاستدانة وهجرة يد عاملة كبيرة العدد نحو أوروبا الغربية . غير أنه قد نجم عن توسيع دائرة المغرب الكبير زيادة في التناقضات ما بين الأنظمة الحاكمة ، وعلى سبيل المثال فقد أدى انضمام موريتانيا الى الاتحاد أن حكومة نواكشوط صارت تتطلع لتدخل شركائها لمساعدتها في أزمة الحدود مع السنغال . وبعد فوزة الحماس لوحظ أن اهتمامات القادة أخذت تتراجع بالتدريج ففي القمة الثالثة نوفمبر ١٩٩٢ لم يحضر كل من القذافي والملك الحسن وقد عاصرت هذه القمة فرض مجلس الأمن العقوبات على ليبيا وأظهرت أزمة لوكربي أن الأشقاء المغاربة التزموا بتطبيق العقوبات الخاصة بحظر الطيران واكتفت هذه القمة بالاحتجاج على هذه العقوبات .

كذلك لم يمنع قيام الاتحاد من اختلاف السياسات ازاء حرب الخليج فبينما أيدت موريتانيا العراق اتخذت تونس موقفا سلبيا على حين أن المغرب شارك بقوات رمزية مع التحالف الدولي الذي تدخل عسكريا لكي يسحب العراق قواته من الكويت (١) .

خلاصة القول أن المشاغل الإقليمية طغت على مسيرة الاتحاد وكان على رأسها كما يبدو من أعمال قمة نوفمبر ١٩٩٢ انتشار حركة الاسلام السياسي والتي اعتبرها المجتمعون ظاهرة تهدد الأمن والاستقرار للدول الأعضاء .
يضاف الى ذلك خلافات جانبية اتصلت باختيار مكان الأمانة العامة ، وهكذا عجزت دول المغرب رغم توفر عناصر النجاح عن إقامة اتحاد فعال حيث أن النظم الاتحادية بصفة عامة تتطلب تعاون أنظمة ديمقراطية الأمر الذي لم تتمتع به الأنظمة الحاكمة في العالم العربي بصفة عامة :



لقد كان قيام السوق الأوروبية المشتركة في سنة ١٩٥٧ دافعا للتفكير في توثيق العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب الثلاث التي استقلت عن فرنسا . ففي سنة ١٩٦٤ انضمت ليبيا الى الاتفاقية الاقتصادية التي عقدت بمدينة طنجة ونصت على تخفيف الحواجز الجمركية بين الأعضاء غير أن المشكلة التي واجهت دول المغرب هي أن اقتصادها أقرب الى التنافس منه الى التكامل .

ففي العهد الاستعماري حاولت فرنسا أن تنسق العلاقات الاقتصادية بإنشاء مكتب يتولى شئون تصدير وتوزيع أهم سلعة تنتجها الأقطار الثلاثة في ذلك الوقت وهي الفوسفات الأمر الذي لم يستمر بعد الاستقلال . وبالنسبة للجزائر فإن وجود ثروة معدنية هامة : النفط والحديد لم تستغل بطريقة علمية حديثة وأدى سوء الإدارة الى خضوع الجزائر لنفس مشكلات جارتها وهي العجز عن استغلال الموارد لكفاية حاجة البلاد للتنمية .

وباستثناء ليبيا فإن دول المغرب وجدت نفسها مضطرة لتصدير يد عاملة كبيرة العدد الى أوروبا الغربية وصارت تحويلات المهاجرين تشكل نسبة ربما أعلى من بتروال الجزائر في دخل البلاد القومي لذا حرصت دول المغرب على إيجاد علاقة اقتصادية خاصة مع غرب أوروبا ، ف وقعت اتفاقيات انتساب للسوق المشتركة وتطلعت الى تمتع صادراتها من الحمضيات والمواد الخام المعدنية لاعفاءات جمركية (١) .

وهكذا بقي التعامل مع أوروبا لكل قطر من أقطار المغرب على حدا
يفوق من حيث الحجم كثيرا قيمة المبادلات بين أقطار المغرب بعضها والبعض
الأخر .

وعندما أنتشرت البطالة في أوروبا شعرت دول المغرب بتهديد لمهاجريها
الذين تسلل بعضهم بطرق غير شرعية ومن ثم تعرضوا بين حين وآخر للطرد
وكان لمشروع الاتحاد الأوربي المقرر لسنة ١٩٩٢ أثر على التعجيل بإقامة
الاتحاد المغاربي غير أن العوامل السياسية كما شرحناها في الصفحات السابقة
عطلت الى حد كبير تحقيق هذه الخطة مما أبقي صورة التبعية الاقتصادية
بشكل لا يخلتف كثيرا عن العهد الاستعماري .

المراجع العربية

- ١ - ابن أبي دينار (أبو عبد الله الرعيني) :
المؤنس فى أخبار أفريقيا وتونس ، تونس سنة ١٣٥٠ .
- ٢ - أبو العباس أحمد بن خالد القاصرى :
الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى الدار البيضاء سنة ١٩٥٥
ومابعدهما .
- ٣ - أبو القاسم سعد الله :
(أ) الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٠٠ - ١٩٣٠) - بيروت ١٩٦٩ .
(ب) الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٣٠ - ١٩٤٥) القاهرة ١٩٧٥ .
- ٤ - أحمد توفيق المدنى :
(أ) هذه هى الجزائر - القاهرة ١٩٥٦ .
(ب) حرب الثلاثمائة عام بين الجزائر وأسبانيا - الجزائر ١٩٦٨ .
- ٥ - الياس مرقس :
الحزب الشيوعى الجزائرى - بيروت .
- ٦ - بطرس بطرس غالى :
منظمة الوحدة الأفريقية - القاهرة ١٩٦٤ .
- ٧ - يورجا فرانسوا :
الاسلام السياسى فى شمال افريقيا ، ترجمة لورين زكرى ، القاهرة
١٩٩٢ .
- ٨ - الحبيب ثامر
مذه تونس - القاهرة - سنة ١٩٤٨ .
- ٩ - الحسن الثاوى :
ذاكرة ملك . أجرى الحوارات : ايريك لوران . كتاب الشرق الأوسط
١٩٩٣ .
- ١٠ - حسن أحمد محمود :
الاسلام والثقافة العربية فى افريقيا (الجزء الأول) - القاهرة
١٩٥٨ .
- ١١ - حسن حسنى عبد الوهاب :
خلاصة تاريخ تونس ١٣٧٣ هـ .

- ١٢ - صلاح العقاد :
- (أ) المغرب فى بداية العصور الحديثة - القاهرة ١٩٦٣ .
- (ب) الجزائر المعاصرة - القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٣ - عثمان سعدى :
- قضية التعريب فى الجزائر ، القاهرة :
- ١٤ - علال القاسى :
- (أ) الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ، القاهرة ١٩٤٨ .
- (ب) المغرب العربى ، القاهرة ١٩٥٥ .
- ١٥ - فريق من الخبراء العرب :
- الصراع على الجزائر . شيوخ وجنرالات ، القاهرة ١٩٩٢ .
- ١٦ - محمد بن الأمير عبد القادر :
- تحفة الزائر فى مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر (جزان)
الاسكندرية ١٩٠٣ .
- ١٧ - محمد خير فارس :
- (أ) المسألة المغربية من سنة ١٩٠٠ - ١٩١٢ ، القاهرة ١٩٦١ .
- (ب) تنظيم الحماية الفرنسية فى المغرب ، دمشق ١٩٧٢ .
- (ج) تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثمانى الى الاحتلال
الفرنسى دمشق ، ١٩٦٩ .
- ١٨ - محمد داود :
- تاريخ تطوان - تطوان ١٩٥١ .
- ١٩ - محمد رفعت :
- التيارات السياسية فى البحر المتوسط ، القاهرة ١٩٤٩ .
- ٢٠ - محمد مبارك بن محمد الهلالي الميلي :
- تاريخ الجزائر ، الجزائر ١٩٦٤ .
- ٢١ - محمد مصطفى صفوت :
- مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وأثره فى البلاد العربية ، القاهرة ١٩٥٧ .
- ٢٢ - نصر السيد نصر وآخرون :
- الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- ٢٣ - لجنة المغرب العربي :
تونس ، ٦٧ عاما تحت الاحتلال .
- ٢٤ - الحزب الدستوري التونسي :
ماساة عرش .
- ٢٥ - وزارة الاعلام التونسية :
الحبيب بورقيبة ، حياته وجهاده .

الدوريات

- ١ - مجلة تاريخ وحضارة المغرب :
تصدر عن كلية الآداب بالجزائر منذ يناير ١٩٦٧ .
- ٢ - مجلة السياسة الدولية :
تصدر عن صحيفة الامرام القاهرية ، الأعداد المذكورة .
- ٣ - مجلة البحوث والدراسات العربية القاهرة :
الأعداد المذكورة .

المراجع الأجنبية

وثائق منشورة

- Affaires du Maroc (A.M.) 1901-1912, 6 Vols., Paris, 1914.
- Albin, P. : Les Grands Traités Politiques, Paris, 1923.
- British Documents on the Origins of the War, 1898-1914 Edited by George Gooch and Temperly, London, 1927.
- Correspondence Respecting the Affairs of Tunis, London, 1881.
- De Castries : Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc 1530-1845, 19 vols., Paris, 1905-1924.
- Documents Diplomatiques Français, 1871-1914 Ministère des Affaires Etrangères. Commission de Publication des Documents Relatifs aux Origines de la Guerre de 1914, Paris, 1929.
- Documents Diplomatiques Français, Question de la Protection Diplomatique et Consulaire au Maroc, Paris, 1880.
- Documents Diplomatiques, Français Livre Jaune, Affaires de Tunisie, 1871-1880, Paris, 1881.
- Documents Inédits sur l'Histoire de l'Occupation Espagnole en Afrique, 1506-1574, Alger, 1875.
- Documents Relatifs au Traité de la Tafna 1837 par Georges Yver, Alger, 1924.
- Douin, Georges, Mohamed Aly et l'Expédition d'Alger, 1829-1830, Le Caire, 1930.
- Gautherot Gustave, la Conquête d'Alger, Paris, 1929.
- Grandchamp Pierre, la France en Tunisie, 1582-1650, Documents Inédits, 4 vols, Tunis, 1920.

- Parti de l'Istiklal, Documents 1944-1946, Paris 1946.
- Plantet Eugène, Correspondence des Deys d'Alger avec la cour de France 1579-1830, 2 vols, Paris 1889.
- Robiquet P., Jules Ferry, Discours et Opinions, 5 vols, Paris 1893-1897.

المؤلفات

1. Alwan M. : Algeria before the United Nations, New York, 1959.
2. Ashford : Political change in Morocco, New Jersey 1961.
- Azan Paul : L'Emir Abd El-Kader (1808-1883) du Fatalisme Musulman au Patriotisme Français, Paris 1925.
- Barbour, N. : A Survey of North West Africa, London 1959.
- Barlow, Ima Christina : The Agadir Crises, aCrolina 1940.
- Barrat Robert : Justice pour le Maroc, Paris 1953.
- Bedgaoui, Mohamed : La Révolution Algérienne et le Droit Bruxelles, 1961.
- Blunt Wilfred : The Desert Hawk, Abd El-Kader and the French Conquest of Algéria, London, 1947.
- Bou Diyaf, M. Oû'va l'Algérie, Paris, 1964.
- Bourguiba, El-Habib : La Tunisie et la France, Paris, 1954.
- Bourdieu, P. Travaille et Travailleurs en Algérie, Paris 1965.
- Bourges Hervail : L'Algérie à l'Epreuve du pouvoir, Paris, 1967.
- Bovill, W. : The Golden Trade and the Moors, London, 1958.
- Broadley : The Last Punic War, London, 1882.
- Buy F. : La République Algérienne Démocratique et Populaire Paris, 1965.

- Cambon Henri : 1. Histoire du Maroc, Paris, 1952.
2. Histoire de la Régence du Tunis, Paris, 1948.
- Catroux Général : Lyautey le Marocain, 1952.
- Chaliand Ch. L'Algérie est-elle Socialiste, Paris, 1964.
- Clark : Algeria in Turmoil, a History of the Rebellion, U.S.A., 1959.
- Cooke George : Conquest and Colonization of North Africa, London, 1860.
- Cour Auguste : L'Etablissement des Dynasties des Chérifs au Maroc et leur Rivalité avec les Turques de la Régence d'Alger, 1509-1830, Paris, 1901.
- Courrière, de : La guerre d'Algérie, 4 vols, Paris, 1970.
- Culman Henri : L'Union Française, Paris, 1950.
- Démontés V. : La Colonization Militaire sous Bugeaud, Paris, 1917.
- Devoulx : Le Rais Hamidou, un corsaire Algérien du 13ème siècle, Alger, 1858.
- El-Hagoui Omar : L'Histoire Diplomatique du Maroc, Paris, 1937.
- Esquer Gabriel : La Prise d'Alger, Paris, 1923.
- D'Estournelels de Constant : La Politique Française en Tunisie, Paris, 1891.
- Faucon Narcisse : La Tunisie avant et depuis l'occupation Française, 2 vols, Paris, 1893.
- Farrod Charles : Le F.L.N. et L'Algérie, Paris, 1961.
- Pavrod Charles : Abdel Krim, Origine de la Rébellion Nord Africaine, Paris, 1958.

- Gaffarel, P. : L'Algérie, Histoire, Conquête et Colonisation, Paris, 1883.
- Ganiage Jean : Les origines du Protectorat Français en Tunisie (1861-1881), Paris, 1959.
- Garas, Félix : Bourguiba, et la Naissance d'une Nation, Paris, 1956.
- Gillespie, Joana : Algeria, Rebellion and Revolution, London, 1960.
- De Grammont H. : Histoire d'Alger sous la Domination Turque, Paris, 1887.
- Hanotaux, G. : Histoire des Colonies Françaises, Volume 2 et 3, Paris, 1930.
- Harris, Walter Burton : 1. Morocco That Was, London, 1921.
2. France, Spain, and the Rif. London, 1927.
- Hocine Ayat Ahmed : La guerre et l'après Guerre, Paris, 1964.
- Isnar, H. : Le Magreb, Paris, 1966.
- Jackson, G.A. : Algiers, Complete Picture of the Barbary States, Their Governments and Various Revolution and the Victory of Lord Ex Mouth, London, 1817.
- Jeanson, Colette et Francis : L'Algérie Hors la Loi, Paris, 1956 .
- Julien Charles André :
1. Histoire de l'Afrique du Nord, Paris, 1931.
 2. L'Afrique du Nord en Marche, Paris, 1952.
 3. Histoire de l'Algérie Contemporaine (1827-1871), Paris, 1964.
- L'Arwi, Abdallah : L'Ideologie Arabe, Paris, 1966.
- La Couture, Jean et Simonne : Le Maroc à l'Epreuve, Paris, 1958.
- Landau, Rom :

1. The Moroccan Drama, London, 1956.
2. The Sultan of Morocco, London, 1951.
3. Morocco Independent, London, 1961.
4. Hassan II King of Morocco, London, 1962.

Lyautey, Pierre : Lettres du Sud Oranais, 1903-1906.

Masson Paul :

1. L'histoire du Commerce Français dans le levant aux XVI et XVII Siècle, Marsailles, 1896.
2. L'Histoire du Commerce Français dans le levant au XVIII siècle.

Marchand, E.P. : L'Europe et la Conquête d'Alger, Paris, 1913.

Mehdi Ben Barka : Option Revolutionnaire au Maroc, Paris, 1960.

Micaud, Charles : Tunisia, The Politics of Modernisation, London, 1964.

Mellor, F. : Morocco Awakes, London, 1939.

Morel, E. : Morocco in Diplomacy, London, 1912.

Moore Clement : Politics in North Africa, U.S.A., 1970.

Odinot Paul : Role Politique des Confréries Religieuses et des Zaouias au Maroc, Oran, 1930.

Paillat Claude : Dossier secret de l'Algérie, Paris, 1961.

Pellissier, E. : Annales Algériennes, 3 vols, Paris, 1836.

Pickles, Dorothy : Algeria and France, London, 1963.

Piquet, V. :

1. L'Algérie Française, Paris, 1963.
2. Les problèmes des protectorats, Recueil d'Articles, Paris, 1953.

Playfair, R. Episodes de l'Histoire des relations de la Grande-Bretagne avec les Etats Barbaresques avant la conquête Française, Alger, 1879.

Barbaresques avant la conquête Française, Alger, 1879.

Rager, Jean Jacques : Les Musulmans Algériens en France et dans les pays Islamiques.

Ricard, Robert : Etude sur l'Histoire des Portugais au Maroc, Paris, 1955.

Rinn, Louis : Histoire de l'Insurrection d'Algérie, Alger 1891.

Rizette Robert : Le Sahara occidental, Paris, 1976.

Roberts, Ct. John : History of the French Colonial Policy (1871-1925) 2 vols, London, 1929.

Robin : L'Insurrection de la Grande Kabylie en 1871, Paris sans date.

Roche Léon : Trente deux ans à travers l'Islam, Paris.

Roland et Lampué : Précis du droit d'outremer, Paris, 1949.

Rousset, Camille : La conquête d'Algérie (1848-1857), Paris, 1889.

Samir Amine : L'Economie du Magreb, Paris, 1965.

Safwat, M.M. : Tunisie and the Great Powers, Alexandria, 1943.

Secretariat d'Information Tunisienne.

Les Discours d'Alhabib Bourguiha, Tunis, 1965.

Serres Jean : La Politique Turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet, Paris, 1925.

Teilac, J. Autogestion en Algérie, Paris, 1965.

Tlatli, S.E. Tunisie Nouvelle Problèmes et Perspectives, Paris, 1963.

Tourneau Rouger : L'Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane, Paris, 1962.

Zartman, W. : Morocco, Problem of New Power, U.S.A., 1964.

Gouvernement and Politics in Northern Africa, London, 1964.

(المغرب العربى)

الدوريات

Annuaire de l'Afrique du Nord

- Bulletin du Comité de l'Afrique Française.
- Journal Officiel.
- Journal le Monde.
- Revue Africaine, 1856, et Suivantes.
- Maghreb 1964 et Suivantes.

محتويات الكتاب

مقدمة ٢

القسم الأول

المغرب في العصر الحديث

- تمهيد : أحوال المغرب قبيل القرن السادس عشر . . . ٩
- الفصل الأول : العثمانيون في الجزائر وتونس - أنظمة الحكم . ١٨
- الفصل الثاني : العلاقات الخارجية ٣٤
- الفصل الثالث : السعديون في مراكش ٥٠
- الفصل الرابع : دولة الأشراف العلويين ٦٣

القسم الثاني

الاستعمار الفرنسي

- الفصل الخامس : المسألة الجزائرية من ١٨١٥ الى ١٨٣٠ - النزاع مع فرنسا - اقتراح تدخل محمد علي - الحملة وملايساتها سنة ١٨٣٠ ٧٣
- الفصل السادس : الاحتلال ومقاومته - الأمير عبد القادر : التصاعد من ١٨٢٢ - ١٨٣٩ - القضاء على عبد القادر - حرب الإبادة من ١٨٣٩ - ١٨٤٧ - المقاومة في الواحات وبلاد القبائل - ثورة سنة ١٨٧١ ٩٥
- الفصل السابع : نظم الإدارة والاستعمار - وسائل بيجو - سياسة الجمهورية الثانية - موقف نابليون الثالث - سياسة الجمهورية الثالثة - ذروة الاستعمار ١٨٧٠ - ١٩١٤ ١٣٠
- أحوال السكان الوطنيين
- الفصل الثامن : تونس من احتلال الجزائر حتى مؤتمر برلين ١٨٧٨ ١٦١

الموضوع	صفحة
موقف البايات من الاحتلال - مشكلة التجديد والأزمة المالية	
الفصل التاسع : المسألة التونسية ١٨٧٨ - ١٨٨١ - مؤتمر برلين ١٨٧٦	
سياسة جيل فرى والشروع فى الحملة - الاحتلال وموقف الدول	
الفصل العاشر : الحماية - تنظيم الحكم - الاستعمار واستغلال الأراضى - الحماية ونتائجها الدولية	١٩٠
الفصل الحادى عشر : مقدمات انهيار الامبراطورية الشريفة مراكش والعزلة - مولاي الحسن ومحاولة الاصلاح عجز المخزن	٢٠٥
الفصل الثانى عشر : المسألة المراكشية - ١٩٠٢ - ١٩١٢ - الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ - التقسيم الفرنسى الاسبانى سنة ١٩٠٤ - تدخل المانيا - مؤتمر الجزيرة - صدى الحوادث فى مراكش - التغفل الاقتصادى والعسكرى أزمة اغادير	٢١٩
الفصل الثالث عشر : المقاومة فى مراكش - الكفاح ضد الاسبان الأمير محمد عبد الكريم الخطابى - الصدام مع فرنسا	٢٥١
الفصل الرابع عشر : التقسيم والحماية - وضع الحماية - التقسيم ادارة فرنسا للمحمية - السياسة البربرية	٢٧١

القسم الثالث

الصراعات الوطنية

الفصل الخامس عشر : نشأة الحركة الوطنية فى الجزائر - أثر الحرب العالمية الأولى - أنصار الادماج - جماعة العلماء الجزائريين - نجمة شمال أفريقيا وحزب الشعب	٢٨٧
---	-----

الموضوع	صفحة
الجزائري - اتجاهات جديدة في الحركة الوطنية - مذبة قسطنطينة سنة ١٩٤٥ - الحلول الفرنسية . .	
الفصل السادس عشر : في تونس - تونس الفتاة - الدستوريون الحزب الدستوري الجديد - المساومات أثناء الحرب سياسة جديدة - تجربة القوة - الاستقلال على مراحل	٣٢١
الفصل السابع عشر : في مراكش - كتلة العمل المراكشي - انشقاق الكتلة - الحروب ومولد حزب الاستقلال - تردد السياسة الفرنسية - دور محمد الخامس - امان من النضال	٣٥٧

القسم الرابع

المغرب المعاصر

الفصل الثامن عشر : الثورة الجزائرية - المرحلة الأولى (١٩٥٤ - ١٩٥٨) - جبهة التحرير الوطني - الدور المصري .	٤١١
الفصل التاسع عشر : الثورة - المرحلة الثانية (١٩٥٨ - ١٩٦٢) مفاوضات ايفيان - تحليل اتفاقيات ايفيان . .	٤١٥
الفصل العشرون : أزمة السلطة في الجزائر - الصراع من أجل الحكم - حركة ١٩ يونيو ١٩٦٥ - عهد بومدين - بن جديد والعودة الى القلاقل - التجربة الديمقراطية وحركة الاسلام السياسي	٤٤٠
الفصل الحادي والعشرون : المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على العلاقات الخارجية - العامل الاقتصادي - اللفظ العلاقات الخارجية : (أ) العلاقات العربية (ب) علاقات دولية أخرى (ج) العلاقات مع فرنسا	٤٦٩
الفصل الثاني والعشرون : النظام السياسي في الجمهورية التونسية الحزب والزعامة - نحو الغروب - بين المعارضة المدنية والمعارضة الدينية	٤٨٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث والعشرون : علاقات تونس الخارجية - العلاقات العربية - تونس والغرب	٥٠٨
الفصل الرابع والعشرون : القوى السياسية والاجتماعية في المملكة المغربية - نفوذ القصر - الأحزاب السياسية	٥٢١
الفصل الخامس والعشرون : العلاقات الخارجية - العلاقات المغربية الفرنسية - العلاقات مع أسبانيا - العلاقات المغربية الأمريكية - التوجهات العامة للسياسة الخارجية	٥٤٦
الفصل السادس والعشرون : التعليم والتعريب - التعريب - في مجال التعليم	٥٧٠
الفصل السابع والعشرون : العلاقات المغاربية - تعثر مشروع الاتحاد المغاربي	٥٨٢
المراجع العربية	٥٩٥
المراجع الأجنبية	٥٩٨

رقم الايداع ٥٠٤٨ / ١٩٩٣

